مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الثامن والستون

رجب ١٤٤٤هـ

(الجزء الثاني)

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
e-mail : arabicjournal@imamu.edu.sa

رقم الإيداع :٣٥٦٣ / ١٤٢٩ بتاريخ ١٩ / ٠٦ / ١٤٢٩هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد) ٤١٩٨ ـ ١٦٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

المشرف العام
الأستاذ الدكتور/ أحمد بن سالم العامري
معالي رئيس الجامعة

نائب المشرف العام
الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز التميم
وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ خالد بن سليمان القوسي
الأستاذ في قسم علم اللغة التطبيقي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مدير التحرير
الدكتور/ محمد بن سعيد بن إبراهيم اللويمي
الأستاذ المشارك في قسم البلاغة والنقد – كلية اللغة العربية

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. سعد بن عبدالعزيز مصلوح
الأستاذ في قسم اللسانيات - جامعة الكويت

أ.د. محمد بن إبراهيم القاضي
الأستاذ في قسم اللغويات العربية - جامعة تونس

أ.د. عبدالله بن محمد السديس
الأستاذ في قسم النحو والصرف وفقه اللغة– كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ . د قاسم بن أحمد بن عبدالله آل قاسم
الأستاذ في قسم علم اللغة - جامعة الملك خالد

أ. د. محمد بن نافع بن بداح المضياني العنزي
الأستاذ في قسم علم اللغة التطبيقي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ. د. عبد العزيز بن صالح بن عبدالله بن دعيلج
الأستاذ في قسم البلاغة والنقد – كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ. د. طاهر عبدالحي شبانه
الأستاذ في قسم النحو والصرف - جامعة كفر الشيخ

أ. د. خالد بن محمد بن سليمان الجمعة
الأستاذ في قسم اللغة العربية - جامعة القصيم

أ.د. ممدوح إبراهيم محمود
أمين تحرير مجلة العلوم العربية - عمادة البحث العلمي

قواعد النشر

مجلة العلوم العربية مجلة علمية محكمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط الآتية :

أولاً : يشترط في البحث ليقبل للنشر في المجلة :

١- أن يتسم بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية والمنهجية، وسلامة الاتجاه .

٢- أن يلتزم بالمناهج والأدوات والوسائل العلمية المعتبرة في مجاله .

٣- أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق والتخريج .

٤- أن يتسم بالسلامة اللغوية .

٥- ألا يكون قد سبق نشره .

٦- ألا يكون مستلاً من بحث أو رسالة أو كتاب، سواء أكان ذلك للباحث نفسه، أم لغيره .

ثانياً : يشترط عند تقديم البحث :

١- أن يقدم الباحث طلباً بنشره، مشفوعاً بسيرته الذاتية(مختصرة) وإقراراً يتضمن امتلاك الباحث لحقوق الملكية الفكرية للبحث كاملاً، والتزاماً بعدم نشر البحث إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير .

٢- أن يكون البحث في حدود (٥٠) صفحة مقاس (A 4) .

٣- أن يكون حجم المتن (١٧) Traditional Arabic، والهوامش حجم (١٤) وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرداً) .

٤- يرسل الباحث بحثه إلى منصة المجلات الإلكترونية (https://imamjournals.org) مع ملخص باللغتين العربية والإنجليزية، لا تزيد كلماته عن مائتي كلمة.

ثالثاً: التوثيق :

١- توضع هوامش كل صفحة أسفلها على حدة .

٢- تثبت المصادر والمراجع في فهرس يلحق بآخر البحث .

٣ - توضع نماذج من صور الكتاب المخطوط المحقق في مكانها المناسب .

٤ - ترفق جميع الصور والرسومات المتعلقة بالبحث، على أن تكون واضحة جلية .

رابعاً : عند ورود أسماء الأعلام في متن البحث أو الدراسة تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العَلَم متوفى .

خامساً : عند ورود الأعلام الأجنبية في متن البحث أو الدراسة فإنها تكتب بحروف عربية وتوضع بين قوسين بحروف لاتينية، مع الاكتفاء بذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة .

سادساً : تُحكَّم البحوث المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.

سابعاً : لا تعاد البحوث إلى أصحابها، عند عدم قبولها للنشر .

عنوان المجلة :

جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة العلوم العربية

الرياض ١١٤٣٢- ص ب ٥٧٠١

هاتف : ٢٥٨٢٠٥١ - ناسوخ (فاكس) ٢٥٩٠٢٦١

www. imamu.edu.sa

E.mail: Arabicjournal@imamu.edu.sa

المحتويات

ما شرحَه ابنُ الخبَّازِ من كتابِ (الإيضاحِ) لأبي عليٍّ الفارسيّ: جمعًا ودراسةً د. عبد العزيز بن صالح العُمري	١٣
شَرْحُ الأَبْيَاتِ التِي فِي الكَلِمَاتِ الوَارِدَةِ اسْماً وَفِعْلاً وَحَرْفاً لِعَبْدِ المَلِكِ بِن جَمَالِ الدِّينِ العِصَامِيّ (ت١٠٣٧هـ) –تحقيق ودراسة– د. غازي بن خلف العتيبي	١٣٥
ابن أصبغ: سيرته، وكتابه في المسائل الخلافية د. عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحمن المنيع	٢٠٣
مُخْتَصَرُ النَّحْو، لأبي الحسن عليّ بن محمد بن إبراهيم الضَّريريّ القُهُنْدُزيّ المتوفَّى نحو (٤٢٠هـ) دِرَاسَة وَتَحْقِيق أ.د. أيمن السيد بيومي الجندي د. صفاء إبراهيم محمد عجلان	٢٩١
صوت المؤلف وصورة الخطاب "قراءة إنشائية في مذكرات الأمير عبدالله بن بلقين، المعروف بكتاب التبيان" د. طنف بن صقر العتيبي	٤٦١
من بَلاغةِ تَوظِيفِ العَددِ في أَحَادِيثِ صَحِيحِ البُخَارِي د. عائشة بنت عودة رشيد الزراع العطوي	٥١٥

ما شرحَه ابنُ الخبَّازِ من كتابِ (الإيضاحِ) لأبي عليٍّ الفارسيِّ: جمعًا ودراسةً

د. عبد العزيز بن صالح العُمري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ما شرحَه ابنُ الخبَّازِ من كتابِ (الإيضاحِ) لأبي عليٍّ الفارسيِّ: جمعًا ودراسةً

د. عبد العزيز بن صالح العُمري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٢/ ٦/ ١٤٤٣ هـ تاريخ قبول البحث: ١٦/ ٧/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

لكتاب (الإيضاح) أهمية كبرى في الدرس النحوي؛ لذا عُني العلماء بشرحه وشرح شواهده، ومن الكتب التي لم تصل إلينا من شروحه (شرح الإيضاح) لابن الخبَّاز؛ فكانت فكرة البحث جمع كل ما يتعلق بما شرحه ابن الخبَّاز في كتبه من (الإيضاح)، وكان عنوانه: (ما شرحه ابن الخبَّاز من كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي: جمعًا ودراسةً).

بدأ البحث أولاً ببيان مظاهر عناية ابن الخباز بـ(الإيضاح)، ثم انتقل إلى مواضع الشرح، فبدأ بجمع المأثور من شرحه المفقود ودراسته، ثم استخرج ما في كتبه الأخرى التي شرح فيها نصوص (الإيضاح)، وهي: (النهاية) و(توجيه اللُّمَع) و(الغُرَّة المَخْفِيَّة) و(الفريدة في شرح القصيدة). وقارنَ بين كتب ابن الخباز للموضع المدروس، وعرض لما ذكره شرّاح (الإيضاح) في الموضع نفسه في كل موضع.

الكلمات المفتاحية: أبو علي الفارسي، ابن الخباز، شرح الإيضاح، النهاية.

Ma Sharahau ibn Al Khabbaz Min Ketab Al Idah Li Abi Ali Al Farisi: Jama'a wa Derasa

Dr. abdulaziz ibn Saleh Alomary
Department Arabic Literature – Faculty Arabic Language
Al-Imam Mohammed ibn Saud Islamic university

Abstract:

The book of (Al Idah) has vital importance in the Arabic grammar lesson, so scientists were interested in explaining it and its evidence. One of the books of its explanations which we cannot obtain is (Sharh Al Idah) of Bin Al Khabbaz. Therefore, the research idea is to collect the matters related to Bin Al Khabbaz's explanation in his books of (Al Idah), and is entitled (Ma Sharahau ibn Al Khabbaz Min Ketab Al Idah Li Abi Ali Al Farisi: Jama'a wa Derasa).

Firstly, the research starts to clarify Bin Al Khabbaz's caring of (Al Idah) book, then moved to the explanation points, as it started to collect and study his ancestral missing explanation. Then, the research dealt with matters in his other books in which he explained (Al Idah) texts, i.e., books of (Al Nihaia), (Tawjeeh Alluma'a), (Al Ghorra Al Makhfiia), and (Al Faridah fi Sharh Al Kasidah. The research makes a comparison between Bin Al Khabbaz's books on the studied matter and deals with matters explained by (Al Idah)'s explainers in the same matter at each point.

key words: Abu Ali Al Farisi, Bin Al Khabbaz, Sharh Al Idah, Al Nihaia.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي من الكتب التي أثرت حركة التأليف في النحو؛ إذ استمرت نحو ثلاثة قرون، وممن أولى هذا الكتاب عناية خاصة ابن الخباز الذي ألّف كتابًا في شرحه لم يصلنا منه إلا نزر يسير في آثار اللاحقين، وخيرُ من يدلنا على عناية العالم بكتابٍ ما هو العالم نفسه من خلال كتبه الأخرى، لا سيما إذا كان العالم مكثرًا من التأليف، فإن الأثر يظهر فيها، فعقدت العزم على تتبع المواضع التي نقل فيها ابن الخباز نصوص (الإيضاح) من كتب ابن الخباز نفسه، فجمعت مادة كبيرة صدق معها ما ظننته ابتداءً، فكان هذا البحث الذي جعلت عنوانه (**ما شرحَه ابنُ الخبَّازِ من كتابِ (الإيضاحِ) لأبي عليٍّ الفارسيّ: جمعًا ودراسةً**)، وتعدّ المواضع المجموعة في المباحث: الثاني، والثالث، والرابع، من هذا البحث رافدًا مهمًا في إلقاء الضوء عن (شرح الإيضاح) المفقود.

بدأت البحث بتمهيد موجز جدًا عن: ابن الخباز، وكتاب (الإيضاح)؛ وذلك لكثرة ما كتب عنهما ووفائه بالمطلوب. وجعلت البحث في أربعة مباحث:

المبحث الأول: مظاهر عناية ابن الخباز بكتاب (الإيضاح)، ووضعت المظاهر في قسمين: مظاهر عامة تُعلم من سيرته ومؤلفاته، ومظاهر خاصة

ظهرت من خلال مسائل البحث.

المبحث الثاني: المأثور من (شرح الإيضاح) لابن الخباز، وبدأت به لأنه أقرب ما يدل على عنايته بكتاب (الإيضاح)، وأيّدت مواضعه بما وقفت عليه من كتب ابن الخباز الأخرى التي تناول فيها المسألة نفسها، توثيقًا للرأي.

المبحث الثالث: نصوص (الإيضاح) في كتابه (النهاية)، وخصصته بمبحث لكثرة نصوص (الإيضاح) في هذا الكتاب، مع شرحها، وتفسير غامضها، وبلغت مواضعه خمسة وثلاثين موضعًا.

المبحث الرابع: نصوص (الإيضاح) في كتب ابن الخباز الأخرى، وهي: (توجيه اللمع) و(الغرة المخفية) و(الفريدة في شرح القصيدة)، وبلغت مواضعه أحد عشر موضعًا.

وقد رتَّبت المواضع في كل مبحث على ترتيب كتاب (الإيضاح)؛ ليظهر تسلسلها، ودرست المواضع بوضع عنوان للموضع ليسهل الرجوع إليه، وبدأت بتوضيح المسألة المدروسة، ونقل نص (الإيضاح) من كلام ابن الخباز نفسه، ونقل شرح ابن الخباز له، ثم عرّجت على من وقفت عليه من شرَّاح الإيضاح لتبيين آرائهم في المسألة، وإذا تضمَّنت المسألة شاهدًا وثّقته من كلام شراح شواهد (الإيضاح)، وبيان آرائهم إن كان لهم كلام فيه.

ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي وصلت إليها، ثم بثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

والحمد لله أولاً وآخرًا على تيسيره ومعونته، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد.

التمهيد

أولاً: ترجمة ابن الخبَّاز بإيجاز[1]

هو أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي الضرير، شمس الدين المعروف بـ(ابن الخبَّاز)، وُلد في الموصل سنة ٥٨٩ هـ.

انصرف إلى العلم صغيرا، وكان سريع الحفظ، ومما حفظه الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي، والمفصل للزمخشري، والكافي في العروض للتبريزي، ومجمل اللغة لابن فارس، وحفظ أشعار العرب في الجاهلية والإسلام والمولدين.

من أشهر شيوخه أبو حفص الضرير المتوفى سنة ٦٣١هـ، لازمه ملازمة طويلة، وأكثر من سؤاله ونقل آرائه في كتبه، ومن أشهر تلاميذه أحمد بن الشعَّار الموصلي المتوفى سنة ٦٥٤هـ، وقد ترجم له في (عقود الجمان) ترجمة وافية كاشفة عن حياته وأخباره وأشعاره.

وله من المؤلفات: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، والنهاية في شرح الكفاية، والفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب، وتوجيه اللمع، وشرح الباب الثالث من كتاب اللغات من المحصول. وكلها مطبوعة.

---

(١) أفاض في ترجمة (ابن الخباز: حياته، ومؤلفاته) محققا كتابيه، وأفدت منهما. يراجع: مقدمة تحقيق الفريدة في شرح القصيدة ٣-٣٠، ومقدمة تحقيق توجيه اللمع ٩-٣٢. وننظر ترجمته في: عقود الجمان ٢٥٣/١-٢٦٥، وإشارة التعيين ٢٩، والعبر في خبر من غبر ١٥٩/٥، والوافي بالوفيات ٢٢٣/٦، ونكت الهميان ٩٦، والبداية والنهاية ٢٣٣/١٥، والبلغة ٥٥، والنجوم الزاهرة ٣٠٢/٦ وبغية الوعاة ٣٠٤/١، وتحفة الأريب ٢٨٨/١-٢٩٠، ومرآة الجنان ٧٩/٤، وشذرات الذهب ٣٥٠/٧، وابن الخباز الإربلي الضرير: حياته وآراؤه النحوية، رسالة ماجستير لمالك محمود.

وله أيضًا: شرح الإيضاح، والإفصاح في الجمع بين المفصل والإيضاح، والإلماع في شرح اللمع، وقواعد العربية، وشرح الأسماء الستة، ونظم الفريد في شرح التقييد وهو شرح المقدمة الجزولية، وشرح ألفية ابن معط، والجوهرة في مخارج الحروف. وهي مفقودة.

وتوفي ابن الخباز – رحمه الله – بالموصل سنة ٦٣٩هـ على الراجح.

ثانيًا: (الإيضاح) لأبي علي بإيجاز[١]

يعد كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي من الكتب الرائدة في التأليف النحوي، وهو أشهر مؤلفات أبي علي، اتصف بشموله للأبواب النحوية، ووضوح عبارته، واختصارها.

وكان له أثر كبير في حركة التأليف من بعده، استمرت قرابة ثلاثة قرون؛ إذ ألّفت كتب في شرحه وشرح شواهده، تجاوزت ستين مؤلفًا، وأشهر الكتب

---

(١) أفاض كثير من الباحثين في الحديث عن (الإيضاح)، وقيمته، وروايته، والمؤلفات التي شرحته وشرحت شواهده، وتتميم (التكملة) له، وفصّلوا القول فيه كله. انظر:

- كتاب (الإيضاح): مكانته وخصائصه للدكتور يحيى مير علم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الثامن والستون، الجزء الثاني، ص٣٠٣-٣١٦.
- جهود الأقدمين في خدمة كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي للدكتور يحيى مير علم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الحادي والسبعون، الجزء الثالث، ص٥٦٨-٦٠٢.
- مقدمة محقق (التكملة) د.كاظم المرجان، ٢٥-٣٧، ٦١-٦٧.
- مقدمة محقق الكافي لابن أبي الربيع ١٧-٦٤.
- مقدمة محقق شرح التكملة للعكبري ١/٢٢-٢٦. ١/٧٧-٨٤.
- مقدمة محقق المفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور ١/١٢-٢٠.

الشارحة المطبوعة: المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، وشرح الإيضاح لابن البناء، وشرح الإيضاح للعكبري، وشرح الإيضاح لابن عصفور، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي.

ومما ألّف في شرح شواهده: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح لابن يسعون، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، والمفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور.

ويأتي (التكملة) في الأبواب التصريفية مكملاً له، وهو الجزء الثاني من الكتاب لا كتاب آخر كما أشار إلى هذا من تطرق إلى بيان قصة تأليف الكتاب.

المبحث الأول: مظاهر عناية ابن الخباز بكتاب (الإيضاح)

لكتاب (الإيضاح) عند ابن الخباز مكانة عالية، لا تخفى على المتمعن في كتبه وما بثه فيها من أقوال وآراء، ولم تنل كتب أبي علي[1] الأخرى هذه المكانة عنده؛ إذ إن النقل عنها قليل[2]، ولا يقارن بما نقله عن كتاب (الإيضاح) كما سيظهر.

وقد تجلّت مكانة كتاب (الإيضاح) عند ابن الخباز في مظاهر عدة، يمكن تقسيمها قسمين:

القسم الأول: مظاهر عامة

وهي التي ظهرت من خلال سيرته وطلبه العلم، ويمكن إجمالها في الآتي:

أولاً – وضْعُ ابن الخباز مؤلفًا خاصًّا عن كتاب (الإيضاح) يجلي فيه عبارة أبي علي ويشرح غامضها، وأسماه (شرح الإيضاح)، وهو أعلى هذه المظاهر؛ لذا سأفرد الحديث عنه في المبحث الثاني.

ثانيًا – الإكثار من إيراد نصوص (الإيضاح) والتعليق عليها في كتبه الأخرى: (النهاية) و(توجيه اللمع) و(الغرة المخفية) و(الفريدة). وسيفصل الحديث عنها في المبحثين الثالث والرابع.

---

(١) آثرت إطلاق الكنية (أبي علي) في البحث كله على (الفارسي) مع أن (الفارسي) أشهر منها؛ مجاراةً لابن الخباز الذي غلب عليه هذا الإطلاق؛ حتى لا تختلف تسميته في الموضع الواحد.

(٢) انظر: إحالته إلى كتاب (الشعر) في: النهاية ٥٦٨/٢، ١١٤٨/٤، ١٣٩٨/٥. وإلى كتاب (الحجة) في: النهاية ٧٧١/٣.

ثالثًا – ما ثبت عنه من أنه حفِظ (الإيضاح والتكملة)[١]؛ لذا هو يستظهره في كثير مما يكتب؛ ولشديد عنايته به وبكتاب (المفصل) الذي حفظه أيضًا ألّف كتابًا يجمع بينهما، اسمه (الإفصاح في الجمع بين المفصل والإيضاح)، وذُكِرَ أنه لم يتمه[٢].

رابعًا – الاهتمام بكتاب (المقتصد في شرح الإيضاح) لعبد القاهر الجرجاني، وكثرة النقل عنه بالتصريح باسمه تارة[٣]، وباسمه واسم الكتاب تارة أخرى[٤].

خامسًا – الإفادة من شروح (الإيضاح) والإشارة إليها، ومن ذلك أن ابن الخباز ذكر للتنوين عشرة أقسام[٥]، ثم قال: "وقد رأيت في بعض شروح (الإيضاح) ثمانية أقسام، وقد زدت عليها قسمين"[٦].

القسم الثاني: مظاهر خاصة

وهي ظهرت بتتبع كتبه، وما أودعه فيها، لا سيما كتابه (النهاية) الذي أطال فيه إطالة بالغة وصحِب فيه (الإيضاح) ذاكرًا نصه ومفسرًا له ومناقشًا، ويمكن إجمالها في الآتي:

---

(١) انظر: عقود الجمان ٢٥٤/١، وإشارة التعيين ٢٩، والبداية والنهاية ٢٣٣/١٥، والبلغة ٥٥.

(٢) انظر: عقود الجمان ٢٥٥/١.

(٣) انظر مثلاً: النهاية ٣٨٦/٢، ٦٦٠/٣، ٦٧٥/٣، ١١٨٢/٤، ١٢٢٤/٥، ١٦٠٦/٦، ١٧٢١/٦.

(٤) انظر مثلاً: توجيه اللمع ٢٦٣، والنهاية ٧٩/١، ١٠٣، ١٢٤، ٤٢٤/٢، ٦٠٤/٢، ١١٥٥/٤، ١٥٩٩/٦، ١٦٧٨.

(٥) انظر: النهاية ٧٨/١-٨٤.

(٦) النهاية ٨٥/١.

أولاً – مدارسة ابن الخباز كتاب (الإيضاح) مع شيخه أبي حفص عمر بن أحمد بن مِهران، وتُعلم مكانة الكتاب في نفسه من مكانة شيخه الذي أكثر ابن الخباز من الإشارة إليه وإلى سؤالاته إياه إكثارًا بالغًا[1]، وأثنى عليه في بعض مؤلفاته[2]. وهذا طرف منها:

١/ قراءة نص (الإيضاح) على شيخه: نص ابن الخباز على هذه المدارسة في كتابه (النهاية)، قال في باب ما لم يسم فاعله: "وهذا الفصل الذي أذكره الآن ذكره لنا الشيخ لما قرأت عليه باب الفعل المبني للمفعول به في كتاب (الإيضاح)"[3].

٢/ طلب الشرح من شيخه: ومثله لما عرض ابن الخباز مسألة كتاب سيبويه (أول ما أقول إني أحمد الله) ذكر فيها جواز كسر همزة (إنّ) وفتحها، وعللهما، وأعقبه بتفسير الوجهين، ثم قال: "ولما استشرحت شيخنا هذه المسألة من كتاب (الإيضاح) حكي لي أن لعضد الدولة الذي ألف (الإيضاح) له قولاً آخر في كسرة (إنّ)"[4].

---

(١) انظر مثلاً: النهاية ١/١٥٣، ٢٣٢، ٢٥٤، ٢٩٠، ٢/١٠٤، ٥٤٢، ٦٣٣، ٣/٦٧٩، ٦٨٣، ٦٨٨، ٧٤٥، ٧٦٩، ٧٧٤، ٨٠٩، ٤/ ٧٩١، ٩٨٩، ٩٩٩، ١١٥١، ١١٩٧، ٥/١٢٩٨، ١٣٣٩، ١٣٩٤، ١٥٥٢، ٦/١٥٨٧، ١٦١٨، ١٦٢٤، ١٧١٧، والغرة المخفية ١/١٤٨، وتوجيه اللمع: ص٧٦٥ أثبت المحقق في فهرس الأعلام (٣٠) نقلاً عن شيخه.

(٢) انظر: توجيه اللمع ٧٢٦-٧٢٧. وانظر أيضًا: مقدمة تحقيق الفريدة: ص١٠.

(٣) النهاية ٤/٩٣٥. وانظر أيضًا: الموضع الرابع عشر من المبحث الثالث.

(٤) النهاية ٥/١٤٣٩.

٣/ عرض نسخته التي شرح فيها الإيضاح بنسخة شيخه: ومثالها أن ابن الخباز ذكر أن في قول: "زيد هند المكرمته" أربعة أوجه محتملة، ولما فرغ من تعدادها ذكر أنه عرض في نسخته من شرح هذا القول من باب الإخبار بـ(الذي) من كتاب أبي علي على شيخه، فذكر له المثال مغايرًا عما هو عنده، ونصه: "فتأمل هذه المسألة بعين الفكر الصادقة؛ فإني لما فرغت من استشراح الجزء الأول من كتاب (الإيضاح) وكانت نهايته في نسختي[١] باب الإخبار بـ(الذي) والألف واللام ذكر لي[٢] الشيخ هذه المسألة بغير هذا اللفظ، وهي قوله: (زيدٌ عمرٌو الضاربه)، فتفهّمتها أربعة أيام لإشكالها، ولم أفهمها إلا في اليوم الرابع ..."[٣].

وفي هذا النص تتجلى أمور:

- عنايته بعرض ما شرحه من نسخته من (الإيضاح) على شيخه ورصد الاختلاف بينهما.
- أنه يؤلِّف الكتب، ويتعلّم من شيخه، كل ذلك في زمن واحد.
- جلَدُه في طلب العلم ومراجعته وتأمل ما استغلق عليه حتى يُفتح عليه فيه.

---

(١) سقطت كلمة "نسختي" من المطبوع، ولما قابلت النص بالمخطوط زيادةً في التوثق من صحته – على استقامته – وقفت عليها. انظر: المخطوط ٥٥/أ.

(٢) في المطبوع: "ذكّرني" بدلاً من "ذكر لي". والتصويب من المخطوط: ٥٥/أ.

(٣) النهاية ٨٠٨/٣.

ثانيًا – التصريح بألفاظ التفسير لكلام أبي علي وبيان معناه: وهذا ظاهر في أكثر المواضع المدروسة، ومثالها ذكره أن في إعراب (لا أبا لك) ثلاثة أقوال، ولما انتهى من القول الثاني قال: "والثالث: – وفيه التنظير والتنقير – أن يكون كما قال أبو علي: إن الأب منصوب بـ(لا)، واللام مقحمة غير معتد بها من أجل ثبات الألف في (الأب)، ومن أجل تهيئة الاسم لعمل (لا) فيه معتد بها. وهذا كلام يفتقر إلى بيان، وأنا أكشفه بعون الله"(١).

ثالثًا – مماثلة ترتيب (الإيضاح): وذلك في البدء بالمبتدأ قبل الفاعل في ذكر المرفوعات في كتابه (النهاية)، ونص على ذلك بقوله: "فإن قلت: فقد زعمت أن الفاعل أصل، ودللت عليه، فلماذا بدأت بالمبتدأ؟ قلت: تقيّلت في ذلك أبا بكر بن السراج، فإنه أول من رتّب النحو، ولم يبدأ من المرفوعات إلا بالمبتدأ، وتقيّلت في ذلك أبا علي الفارسي؛ فإنه بدأ بالمبتدأ في كتاب (الإيضاح)"(٢).

رابعًا – التفريع على كلام أبي علي في المسألة: ومثاله أن أبا علي يرى أن الوجه الصحيح في نحو: (لا أبا لك) هو أن اللام مقحمة للفصل بين المضاف (أبا) والمضاف إليه الكاف؛ ليبقى المضاف نكرةً، وعليه تقول: لا غلامين لك ظريفين، تجعل (ظريفين) صفة (غلامين)، ففرّع ابن الخباز على

---

(١) النهاية ١٥٢٥/٥. وانظر: الموضع السابع والعشرين من المبحث الثالث.

(٢) النهاية ٦٤٣/٣.

رأي أبي علي بأنه لو اضطر شاعر إلى حذف اللام لوجب أن يصف المضاف بالنكرة أيضًا؛ لأن اللام ثابتة منوية ولو حذفت للضرورة[١].

خامسًا – عزو الرأي إلى أبي علي مع علمه بسبق غيره إليه: ومثاله عزوه قسمة المنصوبات إلى أبي علي، مع علمه بأن ابن السراج سبقه إليه، قال: "وقسَّم أبو علي المنصوبات قسمة غريبة، فقال في (الإيضاح) في باب الأسماء المنصوبة: الأسماء المنصوبة على ضربين: أحدهما: ما يجيء بعد تمام الكلام. والآخر: ما يجيء منتصبًا عن تمام الاسم"، ثم بعد شرح المسألة قال: "وليست هذه قسمة أبي علي، وإنما هي قسم أبي بكر في (الأصول)"[٢].

سادسًا – إيراد المسألة من موضعين مختلفين من (الإيضاح): ومثاله ما جاء في مسألة علة ظهور علامات الإعراب في نحو (ظبْيٍ) بخلاف المنقوص؛ إذ أورد رأي أبي علي من (التكملة)، ثم أورد تتمة للمسألة من (الإيضاح). ونصَّ ابن الخباز في الموضعين على ذكر اسم الكتاب، وهذا يدل على استحضاره للكتاب كاملاً، وأنه يجمع النظير إلى نظيره[٣].

هذه هي المظاهر التي وقفت عليها، وهي تجلّي عناية ابن الخباز بكتاب (الإيضاح).

---

(١) انظر: الموضع السابع والعشرين من المبحث الثالث.

(٢) النهاية ١٦٦٢/٦، ١٦٦٣. وانظر: الموضع الثالث والعشرين من المبحث الثالث.

(٣) انظر: الموضع الخامس والثلاثين من المبحث الثالث.

المبحث الثاني: المأثور من (شرح الإيضاح) لابن الخباز

ذكرت المصادر أن لابن الخباز كتابًا في شرح الإيضاح، واشتهر باسم (شرح الإيضاح)، ولم نقف عليه، وفي الكتب نقول يسيرة عنه مقتضبة، لا تعطي تصورًا عن حجم الكتاب وتوسعه فيه.

والذي يغلب على ظني أنه كتاب كبير؛ فابن الخباز مؤلف مكثر متوسع في مؤلفاته، ولكتاب (الإيضاح) مكانة كبيرة عنده، ونقاشه له مستفيض في كتابه (النهاية) كما سيأتي، فإذا كانت هذه الإطالة في كتاب لم يؤلف ابتداء لشرح (الإيضاح) فإن الأولى أن يكون التوسع والاستفاضة في الكتاب المخصص لشرحه. ويدل لهذا ما سيرد في الموضع الأول من هذا المبحث من أنه ذكر خمسة عشر وجهًا في بناء الفعل الماضي على الفتح في هذا الكتاب.

وقد وقفت على عشرة مواضع من (شرح الإيضاح)، واحد منها ذكره ابن الخباز نفسه، وستة مواضع ذُكرت في (مغني اللبيب) و(حواشي التسهيل) لابن هشام، وثلاثة مواضع ذكرها الزركشي في (البحر المحيط) و(البرهان) و(تشنيف المسامع) وشاركه أحدها البرماوي في (الفوائد السنية). وقد رتّبت المواضع على ترتيب (الإيضاح)، وقارنت ما أُثِر عنه في (شرح الإيضاح) برأيه في المسألة من كتبه الأخرى، ثم ذكرت ما وقفت عليه من رأي شراح الإيضاح في الموضع نفسه. وهذه المواضع:

الموضع الأول: علة بناء الفعل الماضي على الفتح

ذكر ابن الخباز في (الغرة المخفية) وجهين لفتح الفعل الماضي: أولهما: أن حقه السكون، وقد فات، فعُدل عنه إلى أقرب الحركات إليه، وهو الفتحة. وثانيهما: أن الأفعال الماضية كثيرة الاستعمال في الكلام، وعادتهم تخفيف ما كثر.

ثم أعقبه بقول: "وقد ذكرت في فتحه خمسة عشر وجهًا في (شرح الإيضاح)"[(١)]. وذكر الإربلي أن ابن الخباز ذكر في (شرح الإيضاح) لبناء الماضي ستة عشر وجهًا[(٢)]، ولعله وهم منه.

ولم أقف على هذه الوجوه فيما راجعته من كتب ابن الخباز في مظانها[(٣)]، أما شرَّاح الإيضاح فكان تعليلهم على النحو الآتي:

ذكر عبد القاهر وجهين: الأول: أنهم بنوه على الحركة للدلالة على التمكن الذي فاق به فعل الأمر؛ إذ إن الماضي يقع موقع الاسم نحو: مررت برجل ضرَبَ زيدًا، ويقع موقع الفعل المضارع نحو: إن فعلتَ فعلتُ، وفعل الأمر ليس له هذا التمكن، فاختير للماضي أقوى الحركتين وهي الفتحة، وأعطي الأمر السكون. والثاني: أن الجر لما لم يكن في إعراب الفعل لم يكن الكسر في بنائه. وضعّف الوجه الثاني، ورأى أن الأول أمتن وأذهب في التحقيق[(٤)].

---

(١) الغرة المخفية ١٤٩/١.

(٢) انظر: جواهر الأدب ١١٧.

(٣) انظر: توجيه اللمع ٣٩٩، والنهاية ٦٠٩/٢.

(٤) انظر: المقتصد ١٣٦/١-١٣٨.

وخصّه ابن البناء بوجه مشابهته الفعل المضارع[1]، وهو الوجه الأول من الوجهين المذكورين.

وذكر العكبري وجهين أيضًا: الأول: أن أمثلة الماضي كثيرة، والكسرة والضمة ثقيلتان، فصِير إلى الأخفِّ، وهذا نص عليه ابن الخباز كما مر. والثاني: أن الفعل لم يعرب بالجر مع أنه غير لازم، فعدَمُ بنائه على الكسر أولى[2]، وهو الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما عبد القاهر.

واكتفى ابن أبي الربيع بذكر الوجه الذي رجّحه عبد القاهر وهو أن الماضي يقع موقع الاسم المعرب ويقع موقع الفعل المعرب[3].

الموضع الثاني: جواز أن يقع الفعل المضارع بعد ضمير الفصل

اشترط العلماء في الواقع بعد ضمير الفصل أن يكون خبرًا لمبتدأ في الحال أو الأصل، وأن يكون اسمًا معرفةً أو كالمعرفة، نحو: محمد هو القائم، كان محمد هو القائم، كان زيد هو خير منك أو أفضل منك أو مثلك[4].

وخالف عبد القاهر الجرجاني في اشتراط اسمية الخبر الواقع بعد ضمير الفصل، فأجاز أن يكون فعلاً مضارعًا، نحو: كان زيدٌ هو يقوم، فألحق المضارع بالاسم لتشابههما، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ ﴾[5]، وخرّجه

---

(١) انظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٢٣.

(٢) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ١٣٨/١.

(٣) انظر: الكافي ١٨٧/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣٩٥/٢، والأصول ١٢٥/٢، والتسهيل ٢٩، والتذييل والتكميل ٢٨٥/٢، وتمهيد القواعد ٥٦٥/١، وشرح التسهيل للمرادي ١٧٢-١٧٣.

(٥) البروج: ١٣. انظر: المقتصد ٤١٤/١-٤١٦.

غيره على أن (هو) توكيد أو مبتدأ[١].

وتبع الجرجانِيَّ العكبريُّ وابن الخباز، قال ابن هشام: "وتبع الجرجانيَّ أبو البقاء، فأجاز الفصل في: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[٢]، وابن الخبازُ فقال في (شرح الإيضاح): لا فرق بين كون امتناع (أل) لعارض كـ(أفعل من)، والمضاف كـ(مثلك وغلام زيدٍ)، أو لذاته كالفعل المضارع. انتهى"[٣].

أما كلام ابن الخباز في (توجيه اللمع) فقد قصره بأن الضمير يكون فصلاً بين المبتدأ والخبر، ولم يذكر أن يكون الواقع بعده فعلاً مضارعًا[٤].

ورأي أبي البقاء العكبري المذكور هو في (التبيان)، والغريب أنه ردَّه عند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾[٥]، ذاكرًا أن ضمير الفصل لا يدخل في الخبر الفعلي[٦]، ووافق الجمهور في (شرح الإيضاح) [٧].

الموضع الثالث: علة فتح همزة (كأنَّ)

أكثر العلماء على أن (كأنَّ) مركبة لا بسيطة، ومما ذكروه في بيان أصل الجملة في نحو: كأنَّ زيدًا أسدٌ: إنّ زيدًا كأسد، ثم اختلفوا في سبب فتح همزة (إنّ) على أقوال:

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٥٦١/٥، وروح المعاني ٣٢/١٤.

(٢) فاطر: من الآية ١٠. انظر: التبيان ١٠٧٣/٢-١٠٧٤.

(٣) مغني اللبيب ٥٦١/٥.

(٤) انظر: توجيه اللمع ٣٣٨.

(٥) الحجر: من الآية ٢٣.

(٦) انظر: التبيان ٧٨٠/٢، والدر المصون ١٥٤/٧-١٥٥، وروح المعاني ٣٢/١٤.

(٧) انظر: التبيان ١٠٧٣/٢-١٠٧٤، وشرح الإيضاح ٥٣٩/٢.

الأول: أنه قُدِّم حرف التشبيه اهتماما به، ففتحت همزة (إنّ)؛ لدخول الجار عليه.

الثاني: أنه لا موضع لـ(أنّ) وما بعدها؛ لأن الكاف و(أنَّ) صارا بالتركيب كلمة واحدة.

الثالث: أنه لطول الحرف بالتركيب[١].

واختار ابن الخباز القول الثالث، وردَّ الأولَ بأنه يلزم عليه بأن الكلام غير تام. قال ابن هشام: "وفي (شرح الإيضاح) لابن الخباز: ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح، وإلا لكان الكلام غير تام، والإجماع على أنه تام. انتهى"[٢].

واختار ابن الخباز القول بطول الحرف بالتركيب في كتابيه (النهاية) و(توجيه اللمع) أيضًا، ونصه في (النهاية): "فُتحت طلبًا للتخفيف، وذلك لأنهم ركَّبوا الكاف و(أنّ)، فصارتا كالكلمة الواحدة، والفتح يتبع التركيب كثيرًا، ألا ترى أنهم قالوا: خمسةَ عشرَ، وحيصَ بيصَ، فبنوا الاسمين على الفتح"[٣].

واختار عبد القاهر والعكبري التعليل الأول، وهو أن علةَ الفتح دخولُ حرف الجر عليه، وأنه مثل: أخبرت بأنَّ زيدًا منطلق[٤]. أما ابن أبي الربيع فقد أجازه وأجاز التعليل الثاني أيضًا، قال: "وكلاهما عندي وجه"[٥]. واكتفى ابن

---

(١) انظر: رصف المباني ٢٨٤-٢٨٥، والجنى الداني ٥٦٨-٥٦٩، ومغني اللبيب ٣/٧٤-٧٥.

(٢) مغني اللبيب ٣/٧٤-٧٥.

(٣) النهاية ٥/١٣٤٥. وانظر: توجيه اللمع ١٣٠.

(٤) انظر: المقتصد ١/٤٤٥، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٥٨٨.

(٥) الكافي لابن أبي الربيع ٣/٨٤١.

البناء بأن الكلمة مركبة وأن الكاف مزيدة على (أنَّ) للتشبيه[1].

الموضع الرابع: تضعيف القول باسمية (ما) الكافة

تدخل (ما) على (إن) وأخواتها، فتكفها عن العمل، كقوله تعالى:﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[2]، وهو رأي الجمهور، وجعلها ابن درستويه وبعض الكوفيين اسمًا مبهمًا بمنزلة ضمير الشأن، والجملة بعده خبر عنه[3].

وردّ ابن الخباز رأي ابن درستويه بامتناع أن يقال: إنما أين زيد؟ مع جواز أن يفسر ضمير الشأن بجملة الاستفهام، قال ابن هشام ناقلاً رأيه في (مغني اللبيب): "وردَّه ابن الخباز في (شرح الإيضاح) بامتناع: إنما أين زيد؟؛ مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام"[4].

وزاده ابن هشام إيضاحًا في (حواشي التسهيل)؛ إذ ذكر رأي ابن الخباز وتغليطه إياه، قال: "غلط في هذه المسألة ابن الخباز في (شرح الإيضاح)، فقال في باب (إنّ): زعم قوم أن (ما) المتصلة بـ(إن) وأخواتها في نحو: (إنما أنت منذر) بمنزلة ضمير الشأن، وأن الجملة بعدها تفسير لها وخبر عنها، وإذا قلت: إنما أنت قائم؛ فكأنك قلت: إنه أنت قائم، وهذا فاسد؛ لأنها لو كانت بمنزلة ضمير الشأن لجاز أن يفسَّر بجملة الاستفهام، فتقول: إنما أين زيد، كما تقول: إنه أين زيد؟. وقال في مكان آخر من الكتاب: ومن حكم الجملة المفسرة

---

(١) انظر: شرح الإيضاح ٣٠٩.

(٢) النساء: من الآية ١٧١.

(٣) انظر: الكتاب ٢٢١/٤، والمقتضب ٥٤/٢، ٣٦٣، والأصول ٢٣٢/١، والإيضاح ١٢٦-١٢٧، وارتشاف الضرب ١٢٨٤/٣.

(٤) مغني اللبيب ٧٣/٤.

لضمير الشأن أنه يجوز كونها خبرية وغير خبرية؛ لأن ذلك كله يصح أن يفسر الضمير من حيث إنه شأنٌ وقصةٌ"[1].

ويظهر أن ابن هشام لم يرتضِ رد ابن الخباز – مع أنه يوافق الجمهور – ذاكرًا أن هذا سهو من ابن الخباز، وعلَّل ذلك بأن ضمير الشأن لا يفسّر بالجمل غير الخبرية، إلا مع موضع ظني الدلالة، وهو ورودها مع (أنْ) المخففة من الثقيلة، فإنه قد يفسّر بالدعاء، وذلك نحو: "أما أنْ جزاك الله خيرًا"، وقراءة: ﴿ والخامسة أنْ غَضِبَ اللهُ عليها ﴾[2]، وهذان الموضعان غير قطعيي الدلالة؛ فإن اسم (أنْ) المخففة في هذين المثالين لا يتعين أن يكون ضمير الشأن، بل يحتمل أن يقدر في المثال ضمير المخاطب، وأن يقدر في القراءة ضمير الغائبة[3].

ونصَّ الشراح على أن (ما) كافة دون التعرض لرأي ابن درستويه[4].

الموضع الخامس: امتناع دخول لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب (إن)

اتفق العلماء على دخول لام الابتداء في موضعين: أحدهما المبتدأ، والثاني بعد (إنّ)، وتدخل في باب (إنَّ) باتفاق على: الاسم، والمضارع لشبهه بالاسم، والظرف.

واختلفوا في دخولها في غير باب (إنَّ) على خبر المبتدأ المتقدم نحو: (لقائمٌ

---

(١) حواشي التسهيل ٤٩/١ ب.

(٢) النور: من الآية ٩. وهي قراءة نافع. انظر: السبعة ٤٥٣، والنشر ٣٣٠/٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٧٣/٤-٧٤.

(٤) انظر: المقتصد ٤٦٨/١، وشرح الإيضاح لابن البناء ٣٠٥-٣٠٦، وشرح الإيضاح للعكبري ٦٣٢/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٩١٠/٣.

زيدٌ)، وعلى الفعل نحو: (لَيقوم زيدٌ)[١].

وكان ابن الخباز ممن منع دخولها على الفعل، قال ابن هشام: "ونصَّ جماعة على منع ذلك كله، قال ابن الخباز في (شرح الإيضاح): لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب (إنّ). انتهى"[٢].

ونص الفارسي وابن الخباز في (توجيه اللمع) و(الغرة المخفية) على دخولها على المواضع الثلاثة في باب (إنَّ) دون غيرها[٣]، وبمثله قال شراح (الإيضاح) أيضًا[٤].

الموضع السادس: توجيه قراءة: ﴿ وَلَا تحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ ﴾

في قول الله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ﴾[٥] قرئ بالتاء: ﴿ وَلَا تحْسَبَنَّ ﴾[٦]، فاختلف العلماء في توجيهها، وحكم عليها بعض العلماء باللحن، وذكر السمين أنه لا يلتفت إليه لتواترها[٧]. وفي تخريجها

---

(١) انظر: المفصل ٣٣٤، ورصف المباني٣٠٦، والجنى الداني ١٢٤-١٢٧، ومغني اللبيب ٢٤١/٣-٢٤٤.

(٢) مغني اللبيب ٢٤٥/٣.

(٣) انظر: الإيضاح ١٢٤، وتوجيه اللمع ١٣٣-١٣٤، والغرة المخفية ٤٤٢/٢-٤٤٣.

(٤) انظر: المقتصد ٤٥٤/١-٤٥٥، وشرح الإيضاح لابن البناء ٢٩١-٢٩٢، وشرح الإيضاح للعكبري ٦١٤/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٨٧٨/٣-٨٧٩.

(٥) آل عمران: جزء من الآية ١٧٨.

(٦) قرأها بالياء السبعة إلا حمزة؛ فإنه قرأها بالتاء. انظر: السبعة ٢١٩-٢٢٠، والنشر ٢٤٤/٢.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٢١/١، والدر المصون ٤٩٧/٣.

وجوه[1]:

الأول: الفاعل ضمير مستتر، تقديره (أنت) يعود إلى النبي ﷺ، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول أول، و﴿أَنَّمَانُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾ مفعول ثان.

ويلزم عليه تقدير حذف مضاف؛ لأن المفعول الثاني مصدر، ولا يصدق عليه المفعول الأول، ويكون الحذف إما من المفعول الأول، وتقديره: شأن الذين، وإما من المفعول الثاني، وتقديره: أصحابَ أنَّ إملاءنا خير.

وذكر ابن هشام أن ابن الخباز اختار حذف المضاف، قال: "قال ابن الخباز في (شرح الإيضاح): ويُقرأ: ﴿ وَلَا تحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ ﴾ بالتاء، وهو على حذف مضاف؛ أي: شأن الذين كفروا، كقوله:

.... وما حسبتك أن تحينا[2]

---

(١) انظر هذه الوجوه في: معاني القرآن للفراء ٢٤٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٩١/١، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢١/١-٤٢٢، والحجة للقراء السبعة ١٠٧/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥٠/٣-٣٥١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٣٢/١، والكشاف ٦٦٣/١-٦٦٤، والمحرر الوجيز ٥٤٥/١، والتبيان ٣١٢/١-٣١٣، والبحر المحيط ١٢٧/٣-١٢٩، والدر المصون ٤٩٦/٣-٥٠٠.

(٢) من الوافر، غير معروف القائل، والبيت بتمامه يروى بعدة أوجه، منها:

لسان السوء يهديها إلينا وجبت وما حسبتك أن تحينا

ويروى: "وجبت وما حسبتك أن تجينا"، وذكر عبد القادر أنها مصحفة. انظر: مغني اللبيب ٢٩/٣، والجنى الداني ٩٤، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١٤٦/٤-١٤٨. وورد لشاهد آخر في: المفتاح في شرح أبيات الإيضاح ٣٩٠/٢.

أي: وما حسبت شأنك الحين"[1].

والظاهر من الشاهدين أن ابن الخباز يرى حذف المضاف من المفعول الأول.

الثاني: الفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت) يعود إلى النبي ﷺ، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول أول، و﴿أَنَّمَانُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾ بدل من المفعول الأول، وحذف المفعول الثاني جائز مفهوم من السياق، وتقدير الكلام: ولا تحسبن الذين كفروا خيرية إملائنا لهم ثابتةً.

الثالث: الفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت) يعود إلى النبي ﷺ، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول أول، و﴿أَنَّمَانُمْلِي لَهُمْ﴾ بدل من المفعول الأول، و﴿خَيْرٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو خير، وجملة (هو خير) في محل نصب مفعول ثان.

الرابع: التاء في ﴿تحْسَبَنَّ﴾ للتأنيث، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ وصف (القوم) التي يجوز فيها التأنيث، وهو الفاعل، ووصف السمين هذ التوجيه بالغرابة، وذكر أنها تتحد مع قراءة الغيبة: ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ بهذا التوجيه. ورُدَ بأنه لا يجوز تأنيث ﴿ٱلَّذِينَ﴾؛ لجريانه مجرى جمع المذكر السالم.

الخامس: الفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت) يعود إلى النبي ﷺ، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول أول، و﴿إِنَّمَانُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾ مفعول ثان. واعتُرض بـ: ﴿أَنَّمَانُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾ بين مفعولي (حسب).

ولم أقف على تخريج هذه القراءة عند الشراح.

---

(١) حواشي التسهيل لابن هشام ١/١٢٩ ب. ونقله الدماميني بالرواية الأخرى للبيت. انظر: شرح الدماميني ١/٥٩-٦٠.

الموضع السابع: التفصيل في إفادة (مِنْ) الزائدة العموم

فرَّق النحويون بين (ما جاءني رجلٌ) و(ما جاءني مِنْ رجل) بأن زيادة (مِنْ) تفيد التنصيص على العموم؛ لأنه قبل دخول (مِنْ) كان يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولذا يصح أن يقال: ما جاءني رجلٌ بل رجلان، ولا يصح: ما جاءني مِنْ رجلٍ بل رجلان.

أما إذا وقعت (مِنْ) قبل كلمة (أحد) فهي مؤكدة للعموم فقط؛ لأن العموم مستفاد من كلمة (أحد)[1].

وكان ابن الخباز ممن نص على التفريق بين أن يكون المنفي بها كلمة (أحد) أو غيرها من النكرات، ونقل الزركشي رأيه فيها، قال: "ونقله ابن الخباز في (شرح الإيضاح) عن النحويين، فقال: فرَّق النحويون بين قولنا: (ما جاءني رجلٌ، وما جاءني مِنْ رجلٍ) أن الأول يحتمل نفي واحد من الجنس، فلو جاء اثنان أو ثلاثة كان صادقا، والثاني لا يحتمل إلا نفي جميع الجنس قليله وكثيره، فلو قلت: (بل رجلان) كان كذبا. وكذا قال أبو البقاء إلا أنه فرَّق بين دخول (مِنْ) على أداة عموم كـ(أحد)، فجعلها مؤكدة للعموم، وبين دخولها على غيره كـ(رجل)، فجعلها مفيدة له، وهذا هو الصواب"[2].

وفي هذا النص يؤكد ابن الخباز ما تقرر عند النحويين، وذكره أيضًا بهذا

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٨٩/١، وحروف المعاني والصفات ٥٧، وعلل النحو ٢٠٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٢٨/١، ٣٥٥، والجنى الداني ٣١٦-٣١٧، ومغني اللبيب ١٦٣/٤-١٦٤.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه ١١٢/٣.

التفصيل في كتابه (توجيه اللمع)، وزاد فيه بيان خطأ الفقهاء في تعميم قولهم: "النكرة في سياق النفي تعم"، قال: "وتقول الفقهاء: النكرة في سياق النفي تعمُّ، ويُطلقون هذا القول، والصواب ما ذكرته لك من التفصيل، ولو كان كما قالوا لامتنع أن تقول: ما جاءني رجلٌ بل رجلان؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه متناقضان، فلما صحَّ ذلك دلَّ على أن قولهم لا يُؤخذ به على الظاهر"[١].

وورد في نص الزركشي الإشارة إلى رأي العكبري، ونصه مذكور مفصَّل في (شرح الإيضاح)[٢].

أما الفارسي فإنه عرض في باب الأسماء المجرورة من (الإيضاح) لزيادة (مِنْ) في نحو: ما جاءني من أحدٍ، ولم يزد عليه[٣]، وصنع كصنيعه عبد القاهر[٤].

الموضع الثامن: دلالة (لن) على تأكيد النفي

يرى الزمخشري أن (لن) تفيد تأكيد النفي، قال: "و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد"[٥]، وردّه ابن عصفور بأنه دعوى بلا دليل، وقد يكون النفي بـ(لا) آكد من النفي بـ(لن)؛ لأن المنفي بـ(لا) قد يكون جوابًا

---

(١) توجيه اللمع ٢٣٥.

(٢) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٣/١٢٥٠-١٢٥١.

(٣) الإيضاح ١٩٩.

(٤) انظر: المقتصد ٢/٨٢٤.

(٥) الأنموذج ٣٢. وذكر شارحه الأردبيلي أن في بعض النسخ (للتأبيد) بدلاً من (للتأكيد). وعلى كلٍ فالرأيان مشهورة نسبتهما إلى الزمخشري عند العلماء. انظر: شرح الأنموذج ٢٢٣، وشرح التسهيل ٤/١٤، وارتشاف الضرب ٤/١٦٤٣-١٦٤٤.

للقسم، والمنفي بـ(لن) لا يكون جوابًا له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد[١].

ووافق ابن الخباز الزمخشري فيما ذهب إليه في (شرح الإيضاح)، نقله عنه الزركشي، قال: "ووافق الزمخشري في الأول[٢] جماعة، منهم ابن الخباز في (شرح الإيضاح)، فقال: (لن) لنفي المضارع على جهة التأكيد، ونفيه أبلغ من (لا)، ألا ترى أنه يستعمل في المواضع التي يستمر عدم الاتصال فيها، كقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[٣]؛ [أي: إلى آخر الدنيا][٤]، وقوله: ﴿وَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ﴾[٥]؛ لأن خلف الوعد على الله محال"[٦].

ونقلَ نصَّ ابن الخباز السابق أيضًا البرماوي في (الفوائد السنية في شرح الألفية)[٧].

واختاره أيضًا ابن الخباز في (توجيه اللمع)، قال: "وأما (لن) فلتوكيد النفي، تقول: لا أكرمك، فإذا أردت التوكيد قلت: لن أكرمك، وفي التنزيل: ﴿لَن

---

(١) انظر: الجنى الداني ٢٧٠، والمساعد ٦٦/٣.

(٢) يقصد تأكيد النفي. أما الثاني – وهو تأبيد النفي – فلم يتعرض له ابن الخباز.

(٣) الأعراف: من الآية ١٤٣.

(٤) في نسخ (تشنيف المسامع) المطبوعة روايتان لا يظهر لي استقامة النصب بهما: الأولى: "ليس لا يراه في الدنيا"، والثانية: "لأن لا يراه في الدنيا". وتصويب النص المثبت أفدته من (الفوائد السنية) ص١١١١. انظر: تشنيف المسامع بتحقيق أ.د.سيد و د.ربيع ٥٠٥/١، وبتحقيق د.داغستاني ٣٥٥/٢ ح٢، وبتحقيق أبي عمرو الحسيني ٢٨٤/١.

(٥) الحج: من الآية ٤٧.

(٦) تشنيف المسامع ٥٠٥/١.

(٧) ص١١١٠-١١١١.

تَرَىٰنِي﴾ ﴿وَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ﴾"[1].

وكذلك في (الغرة المخفية)، قال: "وأما (لن) فمعناها: النفي المؤكد، تقول: لا أبرحُ مكاني، فإذا بالغْتَ قلت: لن أبرح، وفي التنزيل: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾؛ لأنه لم يره"[2].

ولم يتطرق عبد القاهر ولا العكبري لتأكيد النفي عند الحديث عن نصب المضارع بـ(لن)[3].

الموضع التاسع: رافع خبر (إنَّ)

في رافع خبر المبتدأ خلاف بين العلماء على أقوال: أنه يرتفع بالابتداء وحده، وأنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وأنه يرتفع بالمبتدأ وحده[4].

وفي رافع خبر (إنّ) خلاف أيضًا على قولين: أن رافعه (إنَّ) وهو قول البصريين[5]، وأنه مرفوع على ما كان عليه قبل دخول (إنّ) وهو قول الكوفيين[6].

---

(١) توجيه اللمع ٤١١.

(٢) الغرة المخفية ١/١٦٠-١٦١.

(٣) انظر: المقتصد ٢/١٠٥٠-١٠٥١، وشرح الإيضاح للعكبري ٤/١٦٣٣-١٦٣٦.

(٤) انظر: الكتاب ٢/١٢٦-١٢٧، والمقتضب ٤/١٢٦، والأصول ١/٥٨، والخصائص ٢/٣٨٥، المفصل ٤٧-٤٨، والإنصاف ١/٤٤-٥١، والتبيين ٢٢٤-٢٣٢، وتوجيه اللمع ٧٠، وشرح التسهيل ١/٢٧٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٥٧.

(٥) انظر: الكتاب ٢/١٣١، والمقتضب ٤/١٠٩، والأصول ١/٢٣٠، والإيضاح في علل النحو ١٣٥، والإنصاف ١/١٧٦، ٣٧٠، والتبيين ٣٣٣، واللباب ١/٢١٠، وشرح التسهيل ٢/٨.

(٦) انظر: مجالس العلماء ١٠٣، ومعاني القرآن للفراء ١/٣١٠-٣١١، ونتائج الفكر ٣٤٢، والإنصاف ١/١٧٦.

وقد قرن ابن الخباز في (شرح الإيضاح) في رافع خبر (إنَّ) بين المسألتين الموضحتين أعلاه، وبنى القول في المسألة الثانية على المسألة الأولى، ونقل كلامه ابن هشام في (حواشي التسهيل)، قال: "ابن الخباز في (شرح الإيضاح): قولُ كلٍّ من الفريقين في الخبر هنا مبنيٌّ على قوله في خبر المبتدأ؛ فمن قال: الابتداء رافع الخبرين فقد زال سواءٌ أفُسّر بالتجريد والإسناد أو بكون الاسم أولا مقتضيًا رأسًا. ومن قال: الابتداء والمبتدأ رفعا الخبر فقد زال المبتدأ. ومن قال: الخبر مرفوع بالمخبر عنه وبالعكس – وهم الكوفيون – فالمخبر عنه باقٍ لم يزل فوجب"(١).

وقد اختار ابن الخباز رأي البصريين، وهو أن رافع الخبر هو (إنَّ)، واكتفى ببيان هذا الحكم في كتابيه (النهاية) و(الغرة المخفية)(٢).

أما في كتابه (توجيه اللمع) فقد ذكر اختياره هذا، وذكر مبنى المسألة على نحو ما نقله ابن هشام في (حواشي التسهيل)، قال: "وذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع باسم (إنَّ)، وبنوه على مسألة؛ وذلك أنهم قالوا في قولنا: (زيدٌ قائمٌ): إن قائمًا مرفوع بزيدٍ، وزيدًا مرفوع بقائمٍ، فإذا قلنا: (إن زيدًا قائمٌ) فرافع قائم باقٍ"(٣). وزاد فيه الردّ على الكوفيين وإبطال حجتهم، قال: "وإبطالُ هذا الاحتجاج بأنا نلزمهم رفع (زيد) لوجود (قائم)، ونمنع جواز دخول (إن)؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل". وكلامه متوجه في هذا الإبطال.

---

(١) حواشي التسهيل ١/١٢٥ أ.

(٢) انظر: النهاية ٥/١٣٣٢-١٣٣٢، والغرة المخفية ٢/٤٤١.

(٣) توجيه اللمع ١٢٩.

واختار الشرّاحُ رأي البصريين[١].

الموضع العاشر: وقوع خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) اسمًا مشتقًّا

(لو) الامتناعية تقتضي فعلاً بعدها، وجاز أن يباشرها (أنَّ)، وذكر الزمخشري أنه إذا وقع بعدها (أنّ) وجب أن يكون خبرها فعلاً؛ ليعوَّض به عن الفعل المحذوف، وردّه ابن الحاجب وأبو حيان بقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾[٢]، وقُيّد بالخبر إذا كان مشتقا لا جامدًا[٣].

وردّ ابن هشام بأنه وجد آية وقع فيها الخبر اسمًا مشتقًّا ولم يتنبَّه لها الزمخشري، وهي قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ ﴾[٤]، ووجد آيةً الخبرُ فيها ظرف، وهي قوله تعالى: ﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٥]. وردّه الدماميني بأن (لو) في الآية ليست شرطية[٦].

ونقل الزركشي رأي الزمخشري وما قيل فيه، وردّه متعجبًا بأن (لو) في الآية

---

(١) انظر: المقتصد ٤٤٣/١، ٤٤٥، وشرح الإيضاح لابن البنا ٢٨٦، وشرح الإيضاح للعكبري ٥٨٤/٢، ٥٨٩-٥٩٠، والكافي لابن أبي الربيع ٨٤٤/٣.

(٢) لقمان: من الآية ٢٧.

(٣) انظر: المفصل ٣٢٨-٣٢٩، والإيضاح في شرح المفصل ٢٥٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩٠١/٤. وانظر أيضًا: البرهان ٣٦٩/٤، والجنى الداني ٢٨١-٢٨٢، ومغني اللبيب ٤١٦/٣، ٤٢٥، ٤٢٨-٤٢٩، والإتقان ٢٣٧/٢-٢٣٨، ومعترك الأقران ٢٩٥/٢-٢٩٦.

(٤) الأحزاب: من الآية ٢٠.

(٥) الصافات: ١٦٨. انظر: مغني اللبيب ٤٣١/٣-٤٣٣.

(٦) شرح الدماميني ٦٢/٢.

الأولى للتمني، والكلام في الامتناعية، وأعجب منه عنده أن هذا المسألة المنقولة عن الزمخشري سبقه إليها السيرافي، وأن ابن الخباز نقلها في (شرح الإيضاح)، قال الزركشي: "قلت: وهذا عجيب؛ فإن (لو) في الآية للتمني، والكلام في الامتناعية، بل أعجب من ذلك كله أن مقالة الزمخشري سبقه إليها السيرافي، وهذا الاستدراك وما استدرك به منقول قديما في (شرح الإيضاح) لابن الخباز، لكن في غير مظنته، فقال في باب (إنّ) وأخواتها: قال السيرافي: تقول: لو أنَّ زيدًا أقام لأكرمته، ولا يجوز: لو أنَّ زيدًا حاضر لأكرمته؛ لأنك لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل. هذا كلامهم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾؛ فأوقع خبرها صفة، ولهم أن يفرّقوا بأن هذه للتمني، فأجريت مجرى (ليت)، كما تقول: ليتهم بادون. انتهى كلامه"[1].

وفي هذا النص يظهر أن الخلاف قديم، وأن ابن الخباز نقل في كتابه (شرح الإيضاح) رأي السيرافي المماثل له رأي الزمخشري، وذكر الاستدراك عليه الذي ماثله استدراك ابن هشام. وحق للزركشي أن يعجب.

بقي موضع في (حواشي التسهيل) لابن هشام، عزاه إلى "أحمد في شرح إيضاح أبي علي"، رجّحت إثباته هنا توثيقًا له، ولم أطمئن إلى أن المقصود فيه هو ابن الخباز؛ إذ أورد ابن هشام نص ابن مالك في جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ واقعًا موقع (مَنْ) أو (ما) الشرطيتين كالاسم الموصول، ثم قال: "قال أحمد في شرح إيضاح أبي علي: بشرط تقدم المبتدأ، فلو قلت: (له

(١) البرهان ٣٧٠/٤. وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٤٠/٣، ٣٥٨، ٣٩٥، وارتشاف الضرب ١٩٠١/٤، والجنى الداني ٢٨١-٢٨٢، ومعترك الأقران ٢٩٦/٢.

درهمٌ الذي يأتيني) لم تدخل الفاء؛ لأن الجواب الصريح لا تدخل عليه الفاء إلا إذا تأخر. وقد مضى للمصنف في هذا الباب وجوب تأخر الخبر إذا قرن بالفاء"[١].

والذي يضعّف أن يكون المقصود هو ابن الخباز ما يأتي:

أولاً – أن ابن هشام أورد في ثلاثة مواضع في (حواشي التسهيل) قوله: "ابن الخباز" و"شرح الإيضاح"[٢] وفي أربعة مواضع في (مغني اللبيب)[٣]، وهذه مخالفة للصيغة السالفة: "أحمد في شرح إيضاح أبي علي".

ثانيًا – أن ابن هشام في (حواشي التسهيل) أورد كنيته التي اشتهر بها (ابن الخباز) مقرونة باسم كتابه المنقول عنه دون اسمه الصريح (أحمد) في أربعة مواضع عن شرح الدرة (الغرة المخفية)، وفي موضعين عن (النهاية)، ونصّ على (ابن الخباز) غير مقرون بكتاب في موضع واحد[٤]، ولم يذكر مرة واحدة فيها اسمه الصريح.

ثالثًا – اهتمام ابن هشام بشرح الإيضاح لغير ابن الخباز وارد في (حواشي التسهيل)[٥]، وقد تكون إشارته إلى كتاب آخر لم أقف عليه. وعلى كل حال فقد أثبتُّ هذا النص توثيقًا له.

---

(١) حواشي التسهيل ١٠١/١ ب. وانظر: التسهيل ٥١.

(٢) انظر: المواضع الآتية من هذا المبحث: الرابع، والسادس، والتاسع.

(٣) انظر: المواضع الآتية من هذا المبحث: الثاني، والثالث، والرابع، والخامس.

(٤) انظر على الترتيب: نقله عن (الغرة المخفية) في: ١٠/١أ، ١٤٠/١أ، ٣٥٢/١ أ، ٢٨/٢ ب. ونقله عن (النهاية) في: ٢٢٩/١ب، ٣٢٧/١ب. ونقله كنيته غير مقرونة بكتاب في: ٣٤٩/١أ.

(٥) انظر نقله عن (شرح أبيات الإيضاح) لابن عصفور في: ١٩٦/١أ، ٣١٦/١ب، ١٩٢/٢ب، ٢٥٣/٢أ، (وشرح الإيضاح) له في: ٦/٢أ، و(شرح أبيات الإيضاح) للقيسي في: ٢٣٤/٢ ب.

المبحث الثالث: نصوص (الإيضاح) في (النهاية)

لكتاب (الإيضاح) ورودٌ كبيرٌ في كتاب (النهاية)؛ إذ اعتمد عليه ابن الخباز اعتمادًا كبيرًا، وكان من أهم مصادره فيه، وسأذكر في هذا المبحث نقوله عن هذا الكتاب، وجعلتها في مواضع متتابعة على ترتيب (الإيضاح)، وهي:

الموضع الأول: تقدم حكم الرفع على النصب والجر

ذكر ابن الخباز في باب (إعراب الأسماء) تبعًا لأبي عليّ أن الرفع مقدم على النصب والجر؛ لأمرين: لاستغنائه عنهما، ولأن النصب والجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع، نحو: قام زيد قيامًا، وعمرٌ منطلقٌ اليومَ[(١)]. وفي هذه الموضع مسألتان:

الأولى: الاعتراض على مثال أبي علي لوجه تقدم الرفع على النصب والجر

ذكر ابن الخباز أن من أدلة تقديم الرفع على الجر أن النصب والجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع، وأشار إلى أنه يردُ على هذا نحوُ: إنَّ[(٢)] زيدًا ذاهبٌ؛ إذ تقدم النصب على الرفع، فأورد جواب أبي علي عنه، ونصه: "والجواب فيما ذكره أبو علي أن هذا مُشبَّه بالمفعول به المقدم، نحو: ضرب زيدًا عمرٌو[(٣)]"[(٤)].

وذكر العكبري أن أبا علي أجاب عن ذلك بأن هذه الأشياء فروع أدى

---

(١) انظر: النهاية ٦٣٣/٢. وانظر: الإيضاح ٨٤-٨٥.

(٢) ذكر المحقق أن "أنّ" ساقطة من المخطوط وأنه زادها من (الإيضاح). والصواب أنها مثبتة في المخطوط: ٤٢ ب.

(٣) ادّعى المحقق الخلاف بين المخطوط وما أثبته هو من الصواب في المثال. والحق أنهما متماثلان. انظر: المخطوط ٤٢ ب.

(٤) النهاية ٦٣٣/٢. وانظر: الإيضاح ٨٤-٨٥، والكافي لابن أبي الربيع ٢٩٠/٢-٢٩١.

إلى مخالفتها الأصولَ دليلٌ أوجب ذلك[١].

ثم ذكر ابن الخباز اعتراض شيخه أبي حفص على تمثيل أبي علي بهذا المثال مبينًا المثال الأجود، قال: "وقال شيخنا – رحمه الله –: لو شبهه بقوله: (ضرب زيدًا غلامُه) لكان أجود؛ لأن المفعول في هذا المثال يجب تقديمه، وليس كذلك مثاله، فإنه يجوز تأخير المفعول وتقديمه، كقولنا: ضرب زيدًا عمرٌو، وضرب عمرٌو زيدًا، ولا نقول: ضرب غلامُه زيدًا"[٢].

وهذا الاعتراض أورده عبد القاهر على أبي علي قبل إيراد ابن الخباز إياه[٣]، والاعتراض متوجّه فيما يظهر لي؛ حتى يطابق حال المشبه.

الثانية: وجه تقدم الرفع على النصب والجر

أورد ابن الخباز نص أبي علي في وجه تقديم الرفع على النصب والجر، عاطفًا عليه شرح عبد القاهر الجرجاني له، ثم أورد ابن الخباز تفسيرًا أسهل لكلام أبي علي، وإليك التفصيل:

أما نص أبي علي فهو في قول ابن الخباز: "قال أبو علي: (وإذا كان الرفع في الرتبة قبلهما وجب أن يتقدم عليهما في الذكر) قبلهما؛ أي: قبل النصب والجر"[٤].

وأما شرحُ عبد القاهر وتفسير ابن الخباز له فهو في قول ابن الخباز: "وقوله:

---

(١) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٢٣٨/١. وانظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٧٥.

(٢) النهاية ٦٣٣/٢.

(٣) انظر: المقتصد ٢١١/١.

(٤) النهاية ٦٣٣/٢. وانظر: الإيضاح ٨٥.

(وجب أن يقدم عليهما في الذكر) فيما شرحه عبد القاهر = يعني به أن يقال: إنه قبل النصب والجر في المرتبة؛ لأن تقدمه عليهما في اللفظ هو الدليل؛ لأن الشيء لا يستدل به على نفسه، إنما يستدل به على غيره"[١].

وفسّر ابن الخباز هذا بقوله: "ومعنى هذا الكلام أنك لا تجعل قوله: (وجب أن يتقدم عليهما في الذكر) مفسرًا بأنه يقال: ضرب زيدٌ[٢] عمرًا، فتقدم الرفع على النصب؛ لأنك بهذا تستدل على تقدمه، فلو جعلته نفس الحكم لكان هذا الحكم والدليل".

ثم ذكر ابن الخباز ادّعاءً سائغًا في تفسير كلام أبي علي، قال: "وإذا ادّعيت أن معنى قوله: (وجب أن يتقدَّم عليهما في الذكر) إن قال: إنه قبلهما في الرتبة، واستدللت بتقدمه عليهما في تأليف الكلام، ساغ لك ذلك؛ لأن الدليل غير الدعوى"[٣].

وقرّر ابن البناء كلام أبي علي، وبيّن بعده أنه إذا أخر المرفوع وقدم المنصوب عليه فيحمل على التجوز[٤].

ثم ختم ابن الخباز المسألة بذكر تفسير أسهل لكلام أبي علي، قال: "وأسهل من هذا في تفسير كلام أبي علي أن يقال: إن المعني بقوله: (وجب أن يتقدم عليهما في الذكر): وجوب ذكره في ترتيب الكتاب قبل ذكر النصب والجر،

---

(١) النهاية ٦٣٣/٢. وانظر: المقتصد ٢١٢/١.

(٢) في المطبوع: "زيدًا"، والصواب ما أثبتُّ. انظر: المخطوط ٤٣ أ.

(٣) النهاية ٦٣٣/٢-٦٣٤.

(٤) انظر: شرح الإيضاح ٧٥-٧٦.

وكذلك عَمِل؛ فإنه ذكر المرفوعات قبل المنصوبات والمجرورات"[١].

ويظهر بهذا أن ابن الخباز نحا بالمسألة نحوًا صوريًّا، مبتعدًا عن مسألة التقديم في الرتبة.

الموضع الثاني: حذف العائد من الخبر الجملة

نقل ابن الخباز إجازة أبي علي أن يحذف العائد من الخبر الجملة، ومنه قولهم: "السَّمنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ"؛ أي: منه، ونقل استدلال أبي علي لحذف العائد بقوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[٢]؛ أي: إنَّ ذلك منه[٣].

وفي إعراب الآية وجهان ذكرهما ابن الخباز، وهما:

الأول: تقدير أبي علي، وهو أن تكون اللام للابتداء، و(مَنْ) اسم موصول مبتدأ، صلته: ﴿صَبَرَ وَغَفَرَ﴾ ، و(ذلك) إشارة إلى الصبر. ثم يكون الخبر جملة: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾.

الثاني: أن تكون اللام موطئة للقسم، و(مَنْ) اسم شرط، وجملة: ﴿صَبَرَ وَغَفَرَ ﴾ في محل جزم، وجواب القسم: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ ، وحذف جواب الشرط للدلالة عليه[٤].

وذُكر في الرابط قولان: أحدهما ما ذكره أبو علي، والثاني أنه اسم الإشارة

---

(١) النهاية ٦٣٤/٢.

(٢) الشورى: ٤٣.

(٣) انظر: الإيضاح ٩٣، والنهاية ٧٠٤/٣-٧٠٧. وانظر أيضًا: إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٤، والكشاف ٤١٨/٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٥٠/٢.

(٤) انظر: النهاية ٧٠٦/٣-٧٠٧. وانظر: المحرر الوجيز ٥٢٥/٧، والتبيان ١١٣٥/٢، والبحر المحيط ٥٠٠/٧، والدر المصون ٥٦٣/٩.

(ذلك) إذا أريد به المبتدأ؛ أي: الصابر، ويكون حينئذ على حذف مضاف تقديره: إن ذلك لمن ذوي عزم الأمور(١).

ثم ذكر ابن الخباز قول أبي علي في وجه تسويغ ذلك، وهو أن حذف العائد أسهل من حذف الجملة، وقد جاز حذف الجملة في الكلام، قال ابن الخباز: "وسهَّل أبو علي حذف العائد من قولهم: السَّمنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ؛ بأن قال: وإذا جاز حذف الجملة أو بعضها(٢) كان حذفُ شيء منها أسهل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ ﴾(٣)، والتقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذفت الجملة التي هي خبر المبتدأ الثاني؛ لدلالة ما تقدم عليه، كما يحذف المفرد لذلك في نحو قولهم: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو. هذا كلامه"(٤).

ويظهر مما سبق أن أبا علي قدّر الخبر المحذوف بالجملة، وقد استحسن بعض العلماء تقدير المحذوف مفردًا لا جملة، فيكون التقدير: مثلُ أولئك، أو كذلك(٥).

---

(١) انظر: البحر المحيط ٥٠٠/٧، والدر المصون ٥٦٣/٩.

(٢) "أو بعضها": كذا في المطبوع، وفي المخطوط ٤٨/أ. أما في (الإيضاح) فهو: "كلها". انظر: ص٩٤.

(٣) الطلاق: من الآية ٤.

(٤) النهاية ٧٠٧/٣-٧٠٨. وصوبت فيه "عليها" إلى "عليه"، و"كذلك" إلى "لذلك". وانظر: الإيضاح ٩٤.

(٥) انظر الحديث عن إعراب الآية في: معاني القرآن وإعرابه ١٨٥/٥-١٨٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥٢/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٤٤/٢، والكشاف ١٤٦/٦، والتبيان ١٢٢٧/٢، والنهاية ٧٠٨/٣-٧١٠، والبحر المحيط ٢٨٠/٨، والدر المصون ٣٥٤/١٠-٣٥٥.

وقد وافق عبد القاهر وابن البنا أبا علي في كل ما سبق من تقدير العائد في قولهم: "السمن منوان بدرهم"، وفي إعراب الآيتين وتقدير العائد فيهما(١).

أما العكبري فقد وافق أبا علي في تقدير العائد في قولهم: "السمن منوان بدرهم"، وأجاز الوجهين المذكورين في إعراب آية الشورى، ووافقه كذلك في إعراب آية الطلاق مع استحسانه أن يكون المقدر مفردًا لا جملة كما سبق بيانه(٢).

أما ابن أبي الربيع فقد أجاز ما ذكره أبو علي في تقدير العائد في القول، وزاد في بيان رابط الخبر في آية الشورى رأي ابن طاهر، وهو أن يجعل (ذلك) إشارة إلى الصبر المقيد بصاحبه، فأغنى عن الضمير؛ كأن الأصل: إن صبره لمن عزم الأمور، ثم جعل مكان (صبره) (ذلك)، ثم ردّ ابن أبي الربيع هذا الرأي بعد التمحيص إلى أنه من قبيل حذف الضمير للعلم به، ووافق أبا علي في آية تقدير المحذوف في آية الطلاق(٣).

وما اختاره أبو علي في القول والآيتين ظاهر موافق لسياق الكلام، والمصير إليه سائغ.

الموضع الثالث: منع قول: "علمي بزيدٍ كان ذا مال"

أورد ابن الخبّاز منعَ أبي علي قول: علمي بزيد كان ذا مال، وتعليلَه لمنعه،

---

(١) انظر: المقتصد ٢٨١/١-٢٨٤، وشرح الإيضاح لابن البنا ١١٨-١٢٠.

(٢) انظر: شرح الإيضاح ٣٢٢/١-٣٢٦. وللمزيد ينظر: أبو طالب العبدي: حياته وآراؤه النحوية ٤٠-٤١.

(٣) انظر: الكافي ٤١٦/٢، ٤١٩-٤٢١، ٤٢٦.

قال: "منع أبو علي أن يقال: (علمي بزيد كان ذا مالٍ)، وقال معللا ذلك: إن (علمي) يرتفع بالابتداء، وقولك: (بزيد) في موضع نصب بالمصدر، وكان في موضع خبر المبتدأ، فيجب من أجل ذلك أن يكون في (كان) ضمير يعود على المبتدأ، وذلك الضمير هو (عِلْمي) في المعنى، و(ذا مال) خبر (كان)، فاستحالت المسألة من حيث لم يكن قولك: (ذا مال) هو (علمي) في المعنى. هذا كلامه"(١).

ثم فرّع أبو علي على هذه المسألة، ونقل ابن الخباز كلامه، قال:" وقال أيضًا بعد هذا: ولو قلت: (عِلمي بزيد كان يوم الجمعة) كان مستقيمًا؛ لأن (يوم الجمعة) يكون خبرًا عن (علمي)؛ لأني أقول: (كان علمي بزيد يوم الجمعة)، ويكون ظرف الزمان خبرًا عن الحدث الذي هو (علمي)، ولا أقول: (كان علمي ذا مال)".

ثم بيَّن ابن الخباز مردّ منع أبي علي، وأصّله بقوله: "واعلم أن حاصل ما ذكره أبو علي يرجع إلى تساوي المضمر والمظهر في أمر ما، فإذا امتنع الإخبار عن المظهر بشيء امتنع الإخبار به عن المضمر العائد على ذلك المظهر".

وضرب ابن الخباز له مثالاً مقيسًا عليه، عارضه بمثال المسألة، قال:" فكما لا يجوز أن تقول: (حملْت الجبل وشربت ماء البحر)؛ لأنه كذب= لا يحسن أن تقول: (الجبلُ حملته، وماء البحر شربته)؛ لأن الفعل وقع على المضمر وقوعَه على المظهر، فكان الكلامان مستويين في الكذب. فكما لا تقول: (كان علمي بزيد ذا مال)، فتخبر بـ(ذا مال) عن (علمي)، لا تقول: (علمي بزيد

(١) النهاية ٣/٨١٠. وانظر: الإيضاح ٩٧.

كان ذا مال)، وكما تقول: (كان علمي بزيد يوم الجمعة)، فتجعل (يوم الجمعة) خبرًا عن (علمي) يجوز أن تقول: (علمي زيد كان يوم الجمعة)"[1].

ثم ذكر رأي شيخه في المسألة، وهو إجازة هذا القول، وتوجيهه إياه من وجهين، مخالفًا رأي أبي علي، قال: "وأجاز شيخنا: (علمي بزيد كان ذا مال) من وجهين:

أحدهما: أن يكون (علمي) مبتدأ، و(بزيد) في موضع نصب به، و(كان ذا مال) في موضع الحال، وقد سدت مسد خبر المبتدأ، والضمير في (كان) لـ(زيد)، لا لـ(علمي)"، وألزم عليه ابن الخباز أن تقدر فيه (قد)، ثم أورد الوجه الثاني، قال:

"الثاني: أن تكون المسألة على النظم الذي ذكره أبو علي، ويكون قد جعل العلم ذا مال جعلاً مجازيًا؛ لإفضائه إلى تحصيل المال، وقد استعملت العرب ما هو أبعد من هذا"[2].

ثم مال ابن الخباز إلى الجواز مرجّحًا رأي شيخه على رأي أبي علي بالوجه الثاني قائلاً: "والمجاز في مسألتنا أقرب إلى الحقيقة؛ لأنه طالما أفضى العلم إلى تحصيل المال"[3].

أما الشراح فقد اتفقوا على جواز الصورة الثانية (علمي بزيد كان يوم الجمعة)، واختلفوا في جواز الصورة الأولى (علمي بزيد كان ذا مال) على النحو

---

(١) النهاية ٣/٨١٠-٨١١.

(٢) النهاية ٣/٨١١.

(٣) النهاية ٣/٨١٢.

الآتي:

أولاً – وافق عبد القاهر وابن البناء أبا علي فيما ذهب إليه[1].

ثانيًا – بدأ العكبري بتأصيل منع أبي علي، ثم أجاز وجهين ووصفهما بالحسن: أولهما: أن ابن برهان أجاز المسألة على أن يكون خبر (علمي) محذوفًا دل عليه الكلام، نحو: ليت شعري؛ أي: حقٌّ. وثانيها: أن الخبر (بزيد)، فهو في محل رفع، وليس بمعمول للمصدر. وعليه (كان) قيل فيها: زائدة، وغير زائدة[2].

ثالثًا – وافق ابن عصفور أبا علي في منعه وتعليله، وذكر إجازة بعض النحويين إياه على ثلاثة تخريجات، ومنعَها جميعًا، وهي على النحو الآتي:

- ذكر إجازة قوم على أن تكون (كان) زائدة و(ذا) مال حال سدت مسد الخبر كأنه قال: علمي بزيد كان ذا مال؛ أي: إذا كان ذا مال، فتكون نحو: أكثر شربي السويق ملتوتًا. وذكر أن الأستاذ أبا علي الشلوبين جعله محتملاً، ولم يقبله ابن عصفور معللا المنع بأنه إذا اعتزموا على الإتيان بـ(كان) فإثبات المحذوفة التي هي أصل تركيب الكلام أولى من ذلك، فيقال إذ ذاك: علمي زيدٍ إذ كان ذا مال.
- ذكر إجازة قوم على أن يكون أصل الكلام: علمي بزيد إذ كان ذا مالٍ، ثم حذفت (إذ) دون الفعل، وذكر أن أبا علي الشلوبين ضعّفه؛ لأن هذا النوع اطرد فيه حذف الظرف والفعل معًا، ومنعه ابن عصفور

---

(١) انظر: المقتصد ٢٩٦/١-٢٩٨، وشرح الإيضاح لابن البناء ١٣٣-١٣٤.

(٢) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٣٤١/١-٣٤٢.

ولم يرتض تضعيفه فقط.

- ذكر إجازة قوم على أن تكون (كان) ناقصة، واسمها ضمير عائد على العلم، و(ذا مال) حال سادة مسد خبرها، وساغ ذلك؛ لأن ضمير المصدر محكوم له بحكم المصدر في وقوع الحال سادة مسد خبره. ومنعه ابن عصفور[١].

رابعًا – وافق ابن أبي الربيع أبا علي في منعه وتعليله، وذكر ثلاث صور مصححة للمثال، وهي: (علمي بزيد ذا مال، وعلمي بزيد إذ كان ذا مال، وكان علمي بزيد ذا مال). وشرحها جميعًا.

ثم عرض لاحتمال وجه تصحيحٍ للكلام، وهو أن يكون (ذا مال) بمعنى: سببه مال، كما تقول: (معرفتي بك كانت سبب الغنى). فذكر أن الأستاذ أبا علي الشلوبين كان يجيز هذا على جهة المسامحة والاتساع على بُعدٍ، وقال ابن الربيع بعدها: "وإنه لبعيد، وإنما تكلم أبو علي على منعها على ظاهر اللفظ، وظاهره الملك، والعلم لا يملك المال. والله أعلم"[٢].

وهذا الرأي الأخير هو ما أجازه شيخ ابن الخباز في وجهه الثاني وتابعه ابن الخباز فيه.

الموضع الرابع: جواز تقدم خبر المبتدأ في نحو: ضربته عمرٌو

ذكر ابن الخباز أن لمثل قولنا: "عمرو ضربته" سبع صور من الكلام، إحداها: "ضربته عمرٌو"؛ برفع (عمرو) بالابتداء، و(ضربته) خبر مقدم، والمعنى:

---

(١) انظر: شرح الإيضاح لابن عصفور ٦٧ ب –٦٨ ب.

(٢) انظر: الكافي لابن أبي الربيع ٢/٤٥٣–٤٥٧.

عمرٌو ضربته. ثم أورد استدلال أبي علي لجواز تقديم خبر المبتدأ عليه، وذكر وجه استدلاله، قال: "واستدل أبو علي في (الإيضاح) على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه بقول الشماخ وهو أول القصيدة:

كلا يومَي طُوَالةَ وصلُ أروى ظَنونٌ آنَ مُطَّرَحِ الظَّنونِ[1]

ووجه الاستدلال في هذا البيت: أن (وصل) مبتدأ، و(ظنون) خبره، و(كلا يومي طُوالة) ظرف معمول لـ(ظنون)، وقد قُدِّم على (وصل) الذي هو المبتدأ، والمعمول لا يقع إلا بحيث يقع العامل، والعامل ههنا خبر المبتدأ، وقد وقع معموله قبل المبتدأ، والعامل أقوى من المعمول في التقديم، فلو لم يجز[2] تقديم العامل الذي هو خبر المبتدأ عليه لم يجز تقديم معموله على المبتدأ. وهذه قاعدة مطردة في العربية"[3]. ووافق الشراح ما قاله أبو علي في هذه المسألة[4].

الموضع الخامس: الإسناد ليس هو رافع الفاعل

أورد ابن الخباز الخلاف في رافع الفاعل، فذكر أن رأي الأكثرين أن رافعه ما أسند إليه من فعل أو شبهه بدليل الاقتضاء، وأن رأي بعضهم أن رافعه الفاعلية، ومعنى هذا: أنك لو قلت: قام زيد، فزيد ارتفع لأنه فاعل، لا بـ(قام)،

---

(١) من الوافر. انظر: ديوان الشماخ ص٣١٩، والإنصاف ٦٧/١، وشرح شواهد الإيضاح ٧٩-٨٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٩٠/١-٩٥، والمصباح لابن يسعون ١٨٩-٢٠٤. وطُوالة: موضع، والظَنون: البئر القليلة الماء.

(٢) أثبت المحقق: "أجيز" بدلاً من "لم يجز"، وهو خطأ. انظر: المخطوط ٥٣/ب.

(٣) النهاية ٧٨١/٣-٧٨٢.وانظر: الإيضاح ٩٨.

(٤) انظر: المقتصد ٣٠٢/١-٣٠٣، وشرح الإيضاح لابن البناء ١٣٧، وشرح الإيضاح للعكبري ٣٤٧/١-٣٤٨، والكافي لابن أبي الربيع ٤٧٨/٢-٤٧٩.

وذكر فساده من وجوه عدة[١].

ثم أشار إلى أن الرافع للفاعل لا بد من أن يوجد معه الإسناد، وأن هذا الذي جرأ ابن جني على أن يقول: "وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه"[٢]، وليس يعني أن نفس الإسناد هو الرافع، ولكن الرافع لما لم يكن له بد من الإسناد نسب إليه. وذكر بعده قول أبي علي في ذلك، قال: "وقال أبو علي -رحمه الله- في ذكر الفاعل: فبهذا المعنى الذي ذكرت يرتفع الفاعل، لا بأنه أحدث شيئًا على الحقيقة[٣]. وعذره ما أريتك"[٤]. وعبارة أبي علي أدق من عبارة ابن جني؛ إذ قال قبل النص الذي نقله ابن الخباز: "اعلم أن الفاعل رفع، وصفته أن يُسند الفعل إليه مقدمًا عليه".

ثم وضّح ابن الخباز المسألة ببعض الأمثلة، وهي:

(قام زيد): فهذا فاعل من جهة اللغة ومن جهة العربية، أما اللغة فلأنه قد أوجد القيام، وأما العربية فلأنه أسند إليه فعل، وحُدّث به عنه.

و(لم يقم زيد)، و(يقوم زيدٌ) في الإخبار، و(لا يقم زيدٌ) في النهي، و(ليقمْ عبد الله) في الأمر: فهذا فاعل من جهة العربية؛ لأنه أسند إليه فعل.

وبيّن أنه لا منافاة بين أنه مسند إليه وهو نفي؛ لأن المعني بالإسناد تعليق

---

(١) انظر: النهاية ٨٤٣/٣-٨٤٤، وتوجيه اللمع ٨٨-٨٩، وللمزيد في المسألة ينظر: الإنصاف٧٨/١-٨١، وشرح التسهيل ١٠٧/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٥٨٨/٢-٥٩١، وارتشاف الضرب ١٣٢١/٣، والتذييل والتكميل ١٨١/٦-١٨٢.

(٢) اللمع ١١٥.

(٣) هنا ينتهي كلام أبي علي في: الإيضاح ١٠١.

(٤) النهاية ٨٤٤/٣.

الحدث به، وهذا تارة يكون على جهة الإيجاب، وتارة على غير جهة الإيجاب[١].

وهذا التوضيح هو لب كلام أبي علي، ووافقه الشراح عليه[٢]، وذكر عبد القاهر أن "هذا التلخيص مما لم يسبق إليه الشيخ أبو علي"[٣].

وذكر ابن أبي الربيع أن النحويين اختلفت عبارتهم، فهم يقولون تارة: ارتفع بإسناد الفعل إليه، وتارة يقولون: ارتفع الفاعل ببناء الفعل له، وتارة يقولون: بتفريغ الفعل له، وتارة يقولون: بإشغال الفعل به. وذكر أن الأستاذ أبا علي الشلوبين يقول: هذه ألفاظ – وإن تعددت – معناها واحد[٤].

ويظهر مما تقدّم أن من ذكر أن الإسناد هو الرافع كابن جني إنما ذكره تساهلاً في العبارة.

الموضع السادس: منع (ضربَ غلامُه زيدًا)

ذكر ابن الخباز أن لنحو (ضرب غلامَه زيدٌ) أربع صور، وأشار إلى منع الصورة الرابعة عند النحويين، واختار نص أبي علي لبيان المسألة، قال: "الرابعة: أن تقول: ضربَ غلامُه زيدًا، والنحويون متفقون على منعها، قال أبو علي في (الإيضاح): ولو جعلت (الغلام) الفاعل في هذه المسالة، فقلت: ضرب غلامُه

---

(١) انظر: النهاية ٣/٨٤٤-٨٤٥.

(٢) انظر: المقتصد ١/٣٢٧، وشرح الإيضاح لابن البنا ١٧٣، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٣٦٤.

(٣) المقتصد ١/٣٢٧.

(٤) انظر: الكافي لابن أبي الربيع ٢/٥٨٨-٥٨٩. وكلام المحقق ص٥٨٨ ح٤.

زيَّدًا، لم يجز، كما جاز ذلك[١] في المفعول به"[٢]؛ يعني: ضرب غلامَه زيدٌ. ووافق الشراح أبا علي فيما ذهب إليه[٣].

ثم أورد ابن الخباز إجازة ابن جني لهذه الصورة، قال: "وذكر ابن جني في (الخصائص)[٤] أنه يجوز: ضرب غلامُه زيدًا؛ لأن المفعول كثر تقديمه على الفاعل، حتى صار كالأصل، والشواهد على هذا كثيرة"[٥].

ثم أشار إلى ادّعاء ابن جني موافقة أبي علي في هذا المسألة، وأنكر ابن الخباز ذلك عليه، قال: "وذكر أن أبا علي وافقه في هذه المسألة، ونصرها، وكلامه في (الإيضاح) يخالف ما حكاه عنه، وقد أوردناه"[٦].

الموضع السابع: علة تقديم فاعلَ (نِعْمَ وبِئْس) المضمر على المظهر

ذكر ابن الخباز أن (نِعْمَ وبئس) لا بد لهما من فاعل، وفاعلهما أما أن يكون مظهرًا معرفًا باللام الجنسية، وإما أن يكون مضمرًا. ووضَّح المعنى على كل من الصورتين[٧].

ثم أشار إلى أن أبا علي بدأ بالفاعل المضمر، وأن بعض العلماء عابوه عليه،

---

(١) سقطت كلمة "ذلك" من المطبوع، والتصحيح من المخطوط ٨٥ أ.

(٢) النهاية ٨٤٨/٣. وانظر: الإيضاح ١٠٢.

(٣) انظر: المقتصد ٣٣٢/١-٣٣٣، وشرح الإيضاح لابن البناء ١٧٦، وللعكبري ٣٧١/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٦٠٠/٢.

(٤) انظر: الخصائص، (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) ٢٩٣/١ وما بعدها.

(٥) النهاية ٨٥١/٣.

(٦) النهاية ٨٥٣/٣.

(٧) انظر: النهاية ١٢٤٠/٤-١٢٤١.

ثم أشار إلى توجيه شيخه أبي حفص لهذا الصنيع من أبي علي، قال ابن الخباز: "وبدأ أبو علي في (الإيضاح) بفاعلهما المضمر قبل المظهر، وعابه بعض المتأخرين، فقال: البداءة بالمظهر أولى؛ لأنه أصل المضمر، ولأنه غير مفتقر إلى تفسير. وقال شيخنا: بدأ أبو علي بالمضمر(١)؛ لأن تعريف حكمه في باب (نِعْمَ وبِئْس) أعم من تعريف حكم المظهر، ألا ترى أنك إذا قلت: (نعم الرجلُ زيد) عُلم أن (الرجل) فاعل، وإذا قلت: (نعم رجلاً زيدٌ) جاز أن يتوهم أن زيدًا فاعل؛ لأنه ليس في الجملة مرفوع غيره"(٢).

أما الشراح فقط اختلف موقفهم على النحو الآتي:

أولاً – اكتفى عبد القاهر بتقديم المظهر على المضمر دون إشارة إلى صنيع أبي علي(٣).

ثانيًا – انتقد العكبري صنيع أبي علي قائلاً: "بدأ أبو علي بما الأولى تأخيره، وهو المضمر، وبيان استحقاقه التأخير من ثلاثة أوجه"، وهي: أن المضمر فرع للمظهر، وأن المضمر حقه أن يذكر بعد مظهره، وأن المظهر يظهر فيه الإعراب الذي هو مقصود الباب. ثم ذكر أنه سيبدأ بالظاهر على ما هو الأصل(٤).

ثالثًا – صنع ابن البناء وابن أبي الربيع كما صنع أبا علي، فقدَّما المضمر على المظهر(٥).

---

(١) في المطبوع: "بالمظهر"، وهو خطأ. انظر: المخطوط ٨٤ أ.

(٢) النهاية ١٢٤١/٤. وانظر: الإيضاح ١١٠.

(٣) انظر: المقتصد ٣٦٣/١-٣٦٤،

(٤) انظر: شرح الإيضاح ٤٥٠/١-٤٥١.

(٥) انظر: شرح الإيضاح ٢١٠-٢١١، والكافي ٦٨٢/٣، ٦٨٦/٣-٦٨٧.

أما ابن الطراوة فقد نص على أن أبا علي لم ينفرد في هذا الباب بشيء فيخصه بالرد، وذكر أن له تعقبًا في هذا الباب ذكره في كتابه (المقدمات)، ولم يوضحه في (الإفصاح)، قال: "باب (نِعْم): لم ينفرد في هذا الباب بشيء فنخصَّه بالرد، ولكنه امتثل ما سمع، واحتمل على ما وجد، وفي الباب متعقّب سلّمناه لـ(المقدّمات)"[1].

الموضع الثامن: توجيه قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ﴾

ذكر ابن الخباز أنه لا بد أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم من جنس الفاعل؛ لأن المبالغة لا تتم إلا بالمجانسة، وقد جاء في التنزيل ما ظاهره غير ذلك، فردّه النحويون إلى المجانسة، نحو قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ﴾[2]، فذكر العلماء فيها توجيهين:

الأول: أن ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ في محل رفع، وهو المخصوص بالذم، فلا تتم المجانسة حينئذ بين (المثل) و﴿ ٱلَّذِينَ ﴾، فيلزم تقدير مضاف محذوف، تقديره: مثل القوم مثل[3] الذين؛ فحذف (المثل) وأقيم ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ مقامه.

الثاني: أن ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ في محل جر، والمخصوص محذوف، والتقدير: مثل القوم المكذبين مثلُهم[4].

---

(١) الإفصاح ٤١.

(٢) الجمعة: من الآية ٥.

(٣) سقطت كلمة "مثل" الثانية في المطبوع، والصواب إثباتها. انظر: المخطوط ٨٤ ب.

(٤) انظر: النهاية ١٢٥٦/٤-١٢٥٧. وللمزيد ينظر الوجهان في: الكشاف ١١١/٦، والمحرر الوجيز ٣٠١/٨، والبحر المحيط ٢٦٤/٨، والدر المصون ٣٢٧/١٠-٣٢٨.

ثم ذكر ابن الخباز أن أبا علي أجاز المذهب الثاني في الآية، قال ابن الخباز: "وقال أبو علي في (الإيضاح) عند ذكر هذه الآية: وقد يكون موضع (الذين) جرًّا، والمقصود بالذم محذوفًا، كما كان محذوفًا في قوله – ﷻ -: ﴿ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ﴾ (١)، ولم يذكر أيوب؛ لتقدم ذكره"(٢).

وهذا الرأي المذكور لأبي علي هو التوجيه الثاني الذي أجازه في الآية، أما التوجيه الأول له فهو أن ﴿ ٱلَّذِينَ﴾ في موضع رفع كما سبق بيانه، وذكره أبو علي قبل التوجيه الذي نقله ابن الخباز.

ووافق الشراح أبا علي في التوجيهين، غير أن عبد القاهر أوجب – على الوجه الثاني القائل بأن ﴿ ٱلَّذِينَ﴾ في محل جر – أن تعرب بدلاً(٣)، في حين أعربها بقية الشراح نعتًا(٤).

الموضع التاسع: جواز تقدم اسم (كان) المنفي على الخبر الواقع بعد (إلا)

ذكر ابن الخباز أنه يجوز أن يقع اسم (كان) وخبرها معرفتين، نحو: كان زيدٌ أخاك، وكان أخوك زيدًا، فإن جِيء بحرف النفي و(إلا) فالجيد تأخير الاسم وجعله بعد (إلا) كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ قَوۡلَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾(٥).

ثم ذكر جواز تقدم الاسم مؤيدًا له بكلام الفارسي، قال ابن الخباز: "واعلم

---

(١) ص: من الآية ٤٤.

(٢) النهاية ١٢٥٧/٤. وانظر: الإيضاح ١١٣.

(٣) انظر: المقتصد ٣٧١/١-٣٧٢.

(٤) انظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٢١٧، وشرح الإيضاح للعكبري ٤٦٧/١-٤٦٨، والكافي لابن أبي الربيع ٦٩٩/٣.

(٥) آل عمران: ١٤٧. وانظر: النهاية ١٠٨٠/٤-١٠٨١.

أنهم يجيزون: ما كان زيدٌ إلا أخاك، قال أبو علي في (الإيضاح): إنه قُرئ: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا[1] ﴾"[2].

واستشهاد أبي علي بالآية على أنها قرئت بالرفع فيكون الاسم مقدمًا، وقرئت بالنصب فيكون الاسم متأخرًا. وإيراد أبي علي في (الإيضاح) للآية لم يكن مرتبطًا بتقدم النفي ومجيء (إلا)، بل كان لبيان أنه إذا اجتمع معرفتان جاز أن تجعل أيهما الاسم، نحو: كان أخوك زيدًا، وكان زيدٌ أخاك. ومثله ورد في الشروح [3].

الموضع العاشر: استشهاد أبي علي ببيت لأبي تمام

تحدث ابن الخباز في باب (كان) وأخواتها عن وقوع المعمولين معرفتين، وعن إضمار الاسم وإعراب المعرفتين بعده على الابتداء والخبر، واستشهد له بشواهد، ثم قال: "وأنشد أبو علي في (الإيضاح) بيتًا لأبي تمام، وهو:

مَنْ كانَ مَرْعى عزمِه وهمومِه روضُ الأماني لم يزَلْ مهزولا[4]

وعِيبَ عليه الاستشهاد به؛ لأن أبا تمام مولّد أخذ اللغة بالتطبع لا

---

(١) النمل: من الآية ٥٦.

والقراءة المشار إليها هي قراءة الحسن. انظر: المحتسب ١٤١/٢، والدر المصون ٦٢٨/٨.

(٢) النهاية ١٠٨٤/٤-١٠٨٥. وانظر: الإيضاح ١١٧.

(٣) انظر: المقتصد ٤٠٥/١، وشرح الإيضاح للعكبري ٥٢٤/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٧٥٧/٣-٧٦٠.

وانظر تفصيل القول في القراءتين واختيار قراءة السبعة في: شرح الإيضاح لابن البناء ٢٤٨-٢٥٠.

(٤) من الكامل. انظر: ديوان أبي تمام ٦٧/٣، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١١٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٣٥/١-١٣٦، والمصباح لابن يسعون ٢٧٧-٢٧٨.

بالطبع"[1].

وفي هذا الموضع مسألتان:

المسألة الأولى: الاعتراض على استشهاد أبي علي بالبيت

استشهد أبو علي ببيت أبي تمام، وهو ممن لا يستشهد بشعره، وكان هذا محل النظر ممن تعرض لهذا الموضع من (الإيضاح)، فأورد ابن الخباز تفصيل عبد القاهر في المسألة، وهو أن الاستشهاد بالمعاني جائز، أما الألفاظ والإعراب فلا يجوز، قال ابن الخباز: "وقال عبد القاهر: الاستشهاد على الألفاظ بالشعر العربي؛ لأن العرب هم المختصون باللفظ، والاستشهاد على المعاني يجوز بكل شعر؛ لأن الأمم مشتركة في الإدراك لاتفاقها في أصل الفعل[2]، وإن اختلفت في ضعفه وقوته، ألا ترى أن مصنفي كتب نقد الكلام يستشهدون بشعر أبي تمام وأبي عبادة ومنصور والنمري وعلي بن الجهم والمروانين الأصغر والأكبر والمتنبي وأبي العلاء، ومن المعلوم عند أهل العربية أن هؤلاء لا يستشهد بشعرهم على الألفاظ"[3].

وبعد أن نقل ابن الخباز الحكم نقل سببًا محتملاً لإيراد أبي علي هذا البيت، قال ابن الخباز: "وقال شيخنا: يجوز أن يكون البيت قد كُتب حاشيةً على

---

(١) النهاية ١١٠٦/٤. وانظر: الإيضاح ١١٨.

(٢) هنا ينتهي رأي عبد القاهر، ونصه: "والشيخ أبو علي ليس ممن يحتج ببيت محدث في الإعراب، وإنما يحتج بأشعار المولدين في المعاني فقط؛ لأن ذلك شيء مشترك، فأما حديث اللفظ فللعرب". وما بعده من شرح ابن الخباز.

(٣) النهاية ١١٠٦/٤. وانظر: المقتصد ٤١٢/١.

المسألة، وأُلحق بالمتن"[1]، وقائل هذه العبارة هو الجرجاني في (المقتصد)؛ لورودها فيه بلفظ قريب، ونصه: "وكان شيخنا -رحمه الله- يحمله على أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر، فقال هو أو بعض الحاضرين: ومثل ذا بيت فلان تقريبًا، فألحق ذلك بحاشية الكتاب، ثم وقع في العمود، فأما يكون دونه فبعيد"[2]، وشيخ عبد القاهر هو أبو الحسين محمد بن الحسين ابن أخت أبي علي الفارسي.

فعبارة ابن الخباز: "وقال شيخنا" يحتمل أن يكون نقلها عن الجرجاني والمراد شيخه، ويحتمل أن يكون المقصود بالشيخ شيخ ابن الخباز أبا حفص الضرير الذي اعتاد أن ينقل آراءه، ويرجّحه انقطاع حديث عبد القاهر في النص المنقول عنه، وإتمام ابن الخباز لشرحه، وقد مر بيانه، ويرجّحه أيضًا أنه سبق لابن الخباز أن نقل رأيًا صريحًا عن شيخه أبي حفص، ثم تبين أن الرأي نفسه قاله عبد القاهر قبلُ[3]. والأول أرجح عندي.

وذكر ابن البناء والعكبري أن البيت ليس بحجة في باب الإعراب، وأورد العكبري ثلاثة أقوال لذكر أبي علي هذا البيت: أحدها: ما ذكره عبد القاهر. وثانيها: - وذكره ابن البناء - أنه أورده لأن عضد الدولة كانت تعجبه هذه القصيدة، وهذا البيت من أحسنها، وله مدخل في هذا الباب، فذكره لذلك.

---

(١) النهاية ٤/١١٠٦.

(٢) المقتصد ١/٤١٢-٤١٣.

(٣) انظر: الموضع الأول من المبحث الثالث.

وثالثها: أنه ذكره لحسن معناه، وتبيينًا للمسألة لا احتجاجًا به[1].

وذكر ابن أبي الربيع أنه إنما أتى بالبيت عوضًا عن مثال عنده، استحسانًا للفظه ومعناه؛ كأنه قال: لو قلت: (من كان همه بطنه لم يزل ممقوتًا) لجاز لك في (بطنه) الرفع والنصب[2].

المسألة الثانية: توجيه البيت

أورد ابن الخباز توجيه البيت قائلاً: "والذي استشهد به عليه أبو علي رفع (روض الأماني) ونصبه، فرفعُه إذا جعلت في (كان) ضميرًا يعود على (مَن)، ورفعت (مرعى عزمه) بالابتداء، وجعلت (روض الأماني) خبره. ونصبُه على وجهين:

أحدهما: أن ترفع (مرعى عزمه) بـ(كان) على أنها تامة، وتنصب (روض الأماني) بـ(مرعى) فيكون بمعنى (رعْي)؛ لأن اسم المكان لا يعمل.

والثاني: أن تجعل (كان) ناقصة، ولك فيه وجهان: أحدهما: أن ترفع (مرعى عزمه) بها، وتنصب (روض الأماني) بها أيضًا. والثاني: أن ترفع (مرعى عزمه) بأنه بدل من الضمير المستكن فيها العائد على (مَن) وتنصب (روض الأماني) بأنه خبره"[3].

وأورد بعض الشراح أيضًا هذين التوجيهين على اختلاف في ترتيب

---

(١) انظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٢٥٥-٢٥٨، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٥٣٧-٥٣٨. وانظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٣٦، والمصباح لابن يسعون ٢٧٧.

(٢) انظر: الكافي لابن أبي الربيع ٣/٧٧٢-٧٧٣. وانظر: شرح شواهد الإيضاح لابن بري ١١٢، والمصباح لابن يسعون ٢٧٧.

(٣) النهاية ٤/١١٠٦-١١٠٧.

الأقوال[1].

الموضع الحادي عشر: (ليس) بين الحرفية والفعلية

أشار ابن الخباز إلى الخلاف في (ليس)، ورجّح أنها فعل؛ بدليل اتصال علامات الأفعال بها، ثم ذكر رأي أبي علي فيها، واضطرابه في شأنها، على النحو الآتي:

ذكر أولاً رأي أبي علي بأن (ليس) فعل مستدلاً بأنها يضمر فيها، قال ابن الخباز: "وذهب قوم إلى أنها حرف، منهم أبو علي، واضطرب قوله فيها، فصرّح في (الإيضاح) في باب (ما) بأنها فعل عند قوله: فإن أضمرت في (ليس) جازت المسألة، ولا يجوز مع (ما)؛ لأنها ليست بفعل، فيضمر فيها، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ ليس منطلقًا، ولا تقول: عمرٌو ما منطلقًا"[2].

ثم بيّن ابن الخباز وجه الدلالة في كلام أبي علي، قال: "فقوله عن[3] (ما): لأنها ليست بفعل، فيضمر فيها = يقضي باعتقاد فعلية (ليس)"[4].

ثم أشار إلى رأي أبي علي الآخر، فقال: "وصرّح في أول (المسائل الحلبيات) بحرفيّتها"[5].

ويظهر من النص السابق تفصيل ابن الخباز لرأي أبي علي، وبيان وجه

---

(١) انظر: المقتصد ٤١٣/١، وشرح الإيضاح لابن البناء ٢٥٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٣٥/١-١٣٦، والكافي لابن أبي الربيع ٧٧٢/٣.

(٢) النهاية ١٠٥٦/٤. وانظر: الإيضاح ١٢٢.

(٣) في المطبوع: "غير"، والصواب ما أثبت، وهو المثبت في المخطوط: ٧٢ أ.

(٤) النهاية ١٠٥٦/٤.

(٥) النهاية ١٠٥٦/٤. وانظر: المسائل الحلبيات ٢١٩-٢٢٠.

الاستشهاد من كلامه في (الإيضاح) وشرحه، واستظهر الشرّاح أيضًا من لازم النص القول بفعلية (ليس)[١].

الموضع الثاني عشر: العطف بالرفع على اسم (لكنّ) بعد الخبر

يجوز العطف على موضع اسم (إنَّ) بعد الخبر، فيرفع المعطوف، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو، ووقع خلاف في (لكنَّ) هل يجوز فيها ما جاز في (إنَّ) أم لا؟

نقل ابن الخباز الخلاف مبتدئًا برأي أبي علي، وهو أن (لكنّ) مثل (إنّ) في جواز الحمل على موضع الاسم بعد الخبر، قال: "وأما (لكنَّ) فقال أبو علي: إنها بمنزلة (إن) في العطف على الموضع[٢]. وبه قال ابن جني وأكثر النحويين[٣]؛ لأن (لكنَّ) لم تغير الجملة عن خبريتها، فهي كـ(إنَّ)، ومنهم من لم يجز العطف على الموضع مع (لكن)"[٤].

ثم ذكر ابن الخباز الرأي الثاني وهو المنع، وحجته واستلطفها، وهي أن (لكنّ) صيّرت الجملة محتاجة إلى جملة أخرى، فاختل العطف؛ لأنها عطفت كلامًا غير محتاج إلى ما قبله على كلام محتاج إلى ما قبله، ورجّحه بقوله: "وهذا

---

(١) انظر: المقتصد ٤٣٦/١-٤٣٧، وشرح الإيضاح لابن البناء ٢٤٣-٢٤٥، وشرح الإيضاح للعكبري ٥٦٢/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٨١٤/٣-٨١٦. وانظر: أبو طالب العبدي: حياته وآراؤه النحوية ١٠٠.

(٢) هنا ينتهي النقل عن أبي علي. وورد في نص النهاية المطبوع: "لا" بدلاً من "إنّ".

(٣) انظر: الكتاب ١٤٤/٢-١٤٥، واللمع ١٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٧/١.

(٤) النهاية ١٤٠٨/٥. وانظر: الإيضاح ١٢٣-١٢٤.

قويٌّ في نفسي"[1].

وتابع الشراح أبا علي في رأيه وتعليله[2].

الموضع الثالث عشر: منع قول: "إن المصطلح وأخاك مختصم"

ذكر ابن الخباز أن أبا علي منع أن يقال: "إن المصطلح وأخاك مختصم"، وذكر أن هذه المسألة مبنية على قاعدة، وهي أن الأفعال قسمان: منها ما يكتفي بفاعل واحد مثل: قام وقعد، ومنها ما لا بد له من فاعلين، نحو: قاتل، واشترك، واختصم، واصطلح.

ثم ذكر أن المسألة لا تخلو من أربعة أحوال في الصحة والفساد، إما أن تفسد من طرفيها، أو تفسد من أحد الطرفين، أو تصح من الطرفين، وبيّن أن فساد المسألة المذكورة من الطرف الثاني مع صحة الطرف الأول؛ لأنك أتيت بفاعلين لـ(مصطلح)، لكن فسدت لأن (مختصم) لم تثن، فيستوفي الفاعل[3]. أما وجه صحتها الذي ذكره أبو علي: إن المصطلح هو وأخوه وزيدًا مختصمان[4].

ثم ختم المسألة ببيان إشكال في موضع ورود المسألة عند أبي علي، قال: "وذكر أبو علي في (الإيضاح) في باب (إنَّ) منه هذه المسألة، ولعل كثيرًا من

---

(١) النهاية ١٤٠٨/٥.

(٢) انظر: المقتصد ٤٥١/١-٤٥٢، وشرح الإيضاح لابن البناء ٢٨٨-٢٨٩، وشرح الإيضاح للعكبري ٦٠٨/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٨٥٣/٣، ٨٦٠.

(٣) انظر: النهاية ١٤٧٦/٥-١٤٧٨.

(٤) انظر: الإيضاح ص١٥٦(تحقيق د.حسن شاذلي). ووقع خلل في المثال في (تحقيق د.كاظم المرجان) ص١٢٤.

المتوهمين يتوهمون اختصاصه بباب (إنَّ)، وليس الأمر كما يتوهمون؛ لأن موضع الفساد والصحة (المصطلح) و(المختصم) من توفية الفاعلين ومنع أحدهما"[١].

وكلام ابن الخباز وجيه، وإيراد أبي علي لها في باب (إنّ) تبعه فيه الشراح، وأفاضوا في شرح الصور المذكورة، ولم يشيروا إلى ما أشار إليه ابن الخباز[٢].

الموضع الرابع عشر: فائدة الخبر في قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾

عرّف ابن الخباز الخبر بأنه الذي يفيد ما لا يفيده المبتدأ، وأورد سؤالاً عن وجه الإفادة في الخبر في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةً﴾ [٣] وقوله: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ [٤]؛ فإن الضمير في ﴿كَانَتۡ﴾ لواحدة، والخبرُ ﴿وَٰحِدَةً﴾، والألفُ في ﴿كَانَتَا﴾ للتثنية، و﴿ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ هو الخبر، ونقل جواب أبي علي عنه بقوله: "قلت: أجاب أبو علي عن هذا، فقال: إنه يفيد العدد متجرِّدًا من الصغر والكبر"[٥].

ثم سأل ابن الخباز شيخه أبا حفص عن معنى كلام أبي علي، فأجابه بأن الحكم مُرتَّب على العدد لا الصفة، ونص ابن الخباز: "وسألت شيخنا عن معنى هذا الكلام، فقال: كانت الجاهلية لا تورّث النساء، وكانت تقول: لا نورث من يبكي العدو ويحمل الطل، وكانوا لأنَفهم من البنات يوأدونهن...

---

(١) النهاية ١٤٧٨/٥.

(٢) انظر: المقتصد ٤٦١/١-٤٦٤، وشرح الإيضاح لابن البناء ٣٠١، وشرح الإيضاح للعكبري ٦٢٠/٢-٦٢١، والكافي لابن أبي الربيع ٨٩٧/٣-٩٠٠.

(٣) النساء: من الآية ١١.

(٤) النساء: من الآية ١٧٦.

(٥) النهاية ١١١١/٤. وانظر: الإيضاح ١٢٥.

فصار المعنى أن النصف مرتَّب ميراثه على مجرد الواحدة، والثلثين مرتَّب ميراثهما على مجرد الاثنتين من غير نظر لا إلى صغر ولا إلى كبر، ولا إلى قدرة ولا إلى عجز كما كانوا يزعمون"[1].

وبمثل توجيه أبي علي وجّه الشراح، وذكر عبد القاهر والعكبري أنه توجيه أبي عثمان المازني، وأنه سأل أبا الحسن الأخفش عنها فلم يأت بمقنع؛ إذ إنه ذكر له أن المعنى: فإن كان مَنْ ترك اثنتين، فوضع ضمير التثنية موضع (مَنْ)، وضعفوه بأنه من حمل الخاص على العام؛ إذ إن ضمير التثنية أخص من (مَنْ)، والأصل عكسه[2].

ولم يكن ابن الخباز دقيقًا في إيراد الآية الأولى في نصه السابق؛ إذ إن استشهاد أبي علي في (الإيضاح) مقتصر على الآية الثانية فقط.

الموضع الخامس عشر: حصول الإفادة في الخبر

في هذا الموضع مسألتان وتفريع:

الأولى: فساد قول: "إنَّ الذاهبةَ جاريتُه صاحبُها"

ابتدأ ابن الخباز المسألة بمنع أبي علي هذا القول وعلّته، قال: "مسألة: لم يجز أبو علي: "إنَّ الذاهبةَ جاريتُه صاحبُها"، وعلله بأن قال: لأنك لا تفيد بالخبر شيئًا لم يستفد من المبتدأ، وحكم الجزء الذي هو الخبر أن يفيد ما لا

(١) النهاية ٤/١١١١-١١١٢.

(٢) انظر: المقتصد ١/٤٦٠-٤٦١، وشرح الإيضاح لابن البناء ٢٩٨، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٦١٩-٦٢٠، والكافي لابن أبي الربيع ٣/٨٩٤-٨٩٥. وللمزيد ينظر: مجالس العلماء ٦١، ومشكل إعراب القرآن ١/٢١٥، والبيان لابن الأنباري ١/٢٨٠، والكشاف ٢/١٨٩، والبحر المحيط ٣/٤٢٣، والدر المصون ٤/١٧٤-١٧٥.

يفيده المبتدأ"[١].

ثم فسّر ابن الخباز كلام أبي علي بإعراب الجملة وأن هذا يؤول إلى أنك كأنك قلت: "إنَّ مالكَ الجارية مالكُها"، وهذا لا فائدة فيه، وتممه بتعليله: "لأن الكلام إنما يؤلف ليحصل من الجزأين معنى ثالث لم يكن حاصلاً من المفردين، كقولك: "زيد ذاهب"، ألا ترى أن معنى الكلمتين متباينان بالوضع، فلما ألفت إحداهما مع الأخرى حصل منهما معنى ثالث"[٢].

واختار الشراح رأي أبي علي[٣]، وزاد ابن البناء أن أبا علي بناها على مسائل الأخفش[٤].

الثانية: الخلاف في قول: "إنَّ الذاهبةَ جاريتُه صاحبُها الظريف"

اختلف العلماء إذا وصف الخبر في الجملة السابقة نحو: إن الذاهبةَ جاريتُه صاحبُها الظريف، هل يجوز مثل هذا التركيب لإفادة الخبر مع وصفه ما لم يفده الاسم؟

ذكر ابن الخباز أن من العلماء من أجازها؛ لحصول الفائدة من اجتماع الصفة والموصوف، وأن منهم من لم يجزها؛ لأن الفائدة حاصلة بالصفة فقط، ولولاها لم تحصل، وهي فضلة[٥].

---

(١) النهاية ١٤٧٢/٥. والإيضاح ١٢٥.

(٢) النهاية ١٤٧٢/٥.

(٣) انظر: المقتصد ٤٥٩/١، وشرح الإيضاح للعكبري ٦١٨/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٨٨٠/٣-٨٨٢.

(٤) انظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٢٩٧.

(٥) انظر: النهاية ١٤٧٣/٥.

ثم ذكر أن مذهب أبي علي هو المنع، وأنه بنى عليها توجيه قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ كَمَا غَوَيۡنَا ﴾[1]؛ إذ منع أن يكون ﴿ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ ﴾ خبرًا لـ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ و﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ صفة ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾؛ لأنه لا يفيد إفادة جديدة، فصار كقول: الذي أكرمته أكرمته. أما من أجاز الإفادة بالمتعلق فإنه أجاز أن يعرب ﴿ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ ﴾ خبرًا؛ لأنه تعلق به ﴿ كَمَا غَوَيۡنَا ﴾، فأفاد بمتعلقه ما لم يفده الخبر[2]. وهذه المسألة لم ترد عند الشراح[3].

تفريع: ضعف: سِير به سيرٌ

ذكر ابن الخباز رأيًا لأبي علي بناه على المسألة المتقدمة، قال: "قال أبو علي: ومن ثم ضعُف: سِير به سيرٌ؛ لأن قولك: (سِير به) قد عُلم منه السير، إلا أن تريد بقولك: (سيرٌ) ضربًا من السير؛ أي: سيرٌ واحدٌ لا سيران"[4].

وشرحه بأنه قد عدمت الفائدة في الجملة الأولى بأنه علم أنه سِير به سيرٌ دون أن يذكر المصدر، فجرى مجرى قولك: "إنَّ الذاهبةَ جاريتُه صاحبُها"، فإن أراد القائل بـ(سير) ضربًا من السير ساغت المسألة، كأنه قال: "سِيرَ به سيرٌ واحدٌ، وسِيرَ به سَيرة"، وذلك جائز بلا خلاف[5].

---

(١) القصص: من الآية ٦٣.

(٢) في الآية قولان آخران ذكرهما ابن الخباز. تراجع الأقوال في إعراب الآية في: الكشاف ٥١٨/٤-٥١٩، والبحر المحيط ١٢٣/٧-١٢٤، والدر المصون ٦٨٨/٨-٦٨٩.

(٣) انظر: المقتصد ٤٥٩/١، وشرح الإيضاح لابن البناء ٣٠١، وشرح الإيضاح للعكبري ٦١٨/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٨٨٢/٣.

(٤) النهاية ١٤٧٤/٥. وانظر: الإيضاح ١٢٥.

(٥) انظر: النهاية ١٤٧٤/٥. وانظر: توجيه اللمع ١٠٤.

وبمثل قول أبي علي وتعليله قال الشراح، ونصوا على أن مراده بقوله: "ضعُفَ" أنه لم يجز(١).

الموضع السادس عشر: علة عدم جواز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المتأخر

ذكر ابن الخباز أن لام الابتداء تدخل على معمول الخبر، بشرط تقدم الخبر، نحو: إن زيدًا لَطعامَك آكلٌ، وعلّل ذلك بأن اللام إذا دخلت عليه وهو قبل الخبر كانت اللام داخلة على الخبر تقديرًا، أما إن تأخر المعمول فلا يجوز، نحو: إنّ زيدًا آكلٌ لَطعامَك(٢).

ونقل ابن الخباز تعليل أبي علي لعدم دخولها، قال: "قال أبو علي: لأنها دخلت على فضلة وشيء مستغنى عنه. وتفسير هذا أن هذه لام الابتداء، فحكمها أن تدخل على صدر الجملة، وإنما دخلت على الخبر لئلا تجامع (إنّ)، فإذا قلت: إنّ زيدًا آكلٌ لَطعامَك، فـ(طعامَك) منصوب بـ(آكل) وليس بأحد جزأي الجملة"(٣).

وما نقله ابن الخباز هو كلام الفارسي في (الإيضاح) مع تصرف يسير.

وذكر الشراح تعليل أبي علي من أن التأكيد لا يليق بالفضلة، وزاد عبد

---

(١) انظر: المقتصد ٤٥٩/١-٤٦٠، وشرح الإيضاح لابن البناء ٢٩٧، وشرح الإيضاح للعكبري ٦١٨/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٨٨٤/٣-٨٩١.

(٢) انظر: النهاية ١٣٩٣/٥.

(٣) النهاية ١٣٩٣/٥-١٣٩٤. وانظر: الإيضاح ١٢٥.

القاهر وابن أبي الربيع تعليلاً آخر وهو أن اللام هي لام الابتداء، وحقها أن تدخل على الاسم أو الخبر؛ لأنهما هما ما يلتبس بهما معنى الابتداء[١].

الموضع السابع عشر: وجه رفع (شرك) ونصبه في بيت يزيد بن الحكم

قال ابن الخباز: "هذا بيت يتعلق بباب (إنّ)، قال أبو علي: أنشدنا علي بن سليمان الأخفش – والبيت ليزيد بن الحكم –:

فليت كفافًا كان خيرُك كلُّه وشرُّك عني ما ارتوى الماءُ مُرتوي[٢]

وهذا البيت يحتمل وجوهًا من القول، وقد ذكر فيه أبو علي وجهين، ونحن نذكرهما، ثم نذكر بعد ذلك ما يحتمله، قال أبو علي: إن حملت العطف على (كان) كان (مرتوي) في موضع نصب، وإن حملته على (ليت) نصبت قوله: (وشرُّك)، و(مرتوي) مرفوعٌ[٣]. وفي كلام أبي علي إشكال وأنا أشرحه"[٤].

ثم ذكر ابن الخباز أن مراد أبي علي بقوله: "إن حملت" أن (شرّك) يجوز فيه الرفع والنصب على تقديرين مختلفين، على النحو الآتي:

- فإن رفعت (شرّك) فعلى العطف على (خيرك)، وخبر (كان) (كفافًا)،

---

(١) انظر: المقتصد ٤٥٧/١-٤٥٨، وشرح الإيضاح للعكبري ٦١٩/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٨٧٩/٣.

(٢) من الطويل، انظر: الحلبيات ٢٦٠، والمسائل العسكرية ١٠٧، وأمالي ابن الشجري ٢٨٠/١-٢٨٥، وخزانة الأدب ٤٧٢/١٠. والإرشاد للكيشي ١٤٨، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١١٥-١١٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤١/١-١٤٥، والمصباح لابن يسعون ٢٨٥-٢٩٥، وأبو طالب العبدي: حياته وآراؤه النحوية ١٠٤-١٠٧.

(٣) الإيضاح ١٢٦.

(٤) النهاية ١٤٧٤/٥-١٤٧٥.

واسم (ليت) ضمير الشأن محذوف، و(مرتوي) منصوب خبر (كان شرّك)، وأسكن للضرورة، والتقدير: ليته كان خيرُك كفافًا، وكان شرُّك مرتويًا.

- وإن نصبت (شرَّك) فإن (كفافًا) اسم (ليت)، وخبرها (خيرُك)، و(كان) زائدة، و(مرتوي) خبر (ليت)، وتقدير الكلام: ليت كفافًا خيرُك، وليت شرَّك مرتوي.

وختم كلامه بأن هذا تفسير ما ذكره أبو علي، وشرحه بمثله الشراح قبله(١). وذكر أخيرًا بأن البيت يحتمل غير ما ذكر، فذكر بعضًا وأعرض عن بعض خيفة الإطالة(٢).

غير أن عبد القاهر لم يرتض تفسير أبي علي، قال: "اعلم أن هذا البيت قد وقع في تفسيره تخليط من جهة النقل، فليس يتصور منه شيء، والصحيح ما أذكره لك". ودفع أن يُحمل البيت على ما أورده أبو علي في (الإيضاح)؛ إذ لا اعتماد عليه، وذكر وجهين يحمل البيت عليهما:

الأول: أن يكون التقدير: ليته كان خيرُك وشرُّك كفافًا؛ فيكون اسم (ليت) ضمير الشأن، والجملة بعده خبره، و(خيرُك) اسم كان، و(شرُّك) معطوفًا عليه، و(كفافًا) خبر، والمعنى: مكفوفين عني؛ لأن الكفاف مصدر يصلح للمفرد والمثنى والجمع.

---

(١) انظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٣٠٣-٣٠٥، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٦٢٥-٦٢٩، والكافي لابن أبي الربيع ٣/٩٠٧-٩٠٩.

(٢) انظر: النهاية ٥/١٤٧٦.

الثاني: أن يكون التقدير: ليت كفافًا كان خيرَك كله وشرَّك؛ فيكون (كفافًا) اسم (ليت)، والجملة بعده خبره، واسم (كان) ضمير، و(خيرَك) خبر (كان)، و(شرَّك) معطوف عليه.

ثم حكم بأن الأول أوضح، وأن في الثاني تعسفًا[١]. واستحسن ابن البناء الوجه الأول، ووافق العكبري عبد القاهر في ترجيحه، وحكم بأن إعراب عبد القاهر هو الصحيح، وأورده[٢].

وبيّن عبد القاهر أنه على الوجهين ينصب (الماء)؛ لأنه في موضع نصب على أنه ظرف؛ أي: وقت ارتواء الماء مرتو، وخرّجه العكبري على حذف الجر، وأصله: ارتوى بالماء. أما توجيه أبي علي فإنه يجب فيه رفع (الماء)؛ وحُمل على حذف مضاف؛ كأنه أراد: شارب الماء؛ إذ لو كان منصوبًا لبقي (شرّك) بلا خبر في حالتي الرفع والنصب[٣].

الموضع الثامن عشر: ضابط كسر همزة (إنَّ) وفتحها

ذكر ابن الخباز الضابط الذي اختاره أبو علي لفتح همزة (إنّ) وكسرها، وهو أنَّ المكسورة تكون في كلِّ موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل، وتكون المفتوحة في كل موضع ينفرد بأحدهما، قال ابن الخباز: "اعتبر أبو علي الفرق بين (إنّ) المكسورة و(أنّ) المفتوحة بأن قال: كل موضع يتعاقب عليه الابتداء

---

(١) انظر: المقتصد ١/٤٦٦-٤٦٧.

(٢) انظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٣٠٥، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٦٣٠-٦٣١.

(٣) انظر: المقتصد ١/٤٦٦-٤٦٧. وانظر أيضًا: الكافي لابن أبي الربيع ٣/٩٠٨، والنهاية ٥/١٤٧٥-١٤٧٦.

والفعل وقعت فيه (إنّ) المكسورة"[١]. وأشار إلى أنَّ أبا علي ذكر المواضع كالابتداء والوقوع بعد القول والصلة؛ لأن هذه المواضع تقع فيها الجملتان الاسمية والفعلية، وقال بعدها: "فهذا معنى قوله: يتعاقب عليه الابتداء والفعل".

ثم أورد نص أبي علي في (أنّ) المفتوحة، قال: "وقال: كل موضع اختص بالاسم دون الفعل أو الفعل دون الاسم وقعت فيه المفتوحة دون المكسورة". وأشار إلى أن أبا علي ذكر أن (أنّ) تفتح بعد (لو) لاختصاصها بالفعل، وتفتح بعد (لولا) لاختصاصها بالاسم.

ثم ساق إنشاد أبي علي في بعض كتبه[٢] ما ينقض هذا؛ إذ أنشد بيتًا في وقوع (لولا) قبل الفعل، وهو بيت أبي ذؤيب الهذلي:

ألا زعمَتْ أسماءُ ألا أحبُّها فقلت بلى لولا ينازعُني شغلي[٣]

ونصّ ابن الخباز على أنها (لولا) الامتناعية، وأنها دخلت على الفعل، وقال بعدها: "وقال في (الإيضاح): إن الموضع مختص بالاسم"[٤].

واعتذر لأبي علي بأنه بنى القاعدة على الأغلب، وأن مردّ ما ذكره يعود إلى اعتبار الجملة والمفرد؛ لأن الموضع إذا تعاقب عليه الابتداء والفعل وقعت فيه الجملة، وإذا اختص بالفعل دون الاسم أو العكس لم يقع فيه إلا المفرد.

أما ما ذكره من خروج بعض الصور عن القاعدة وكون الحكم أغلبيًا فقد

---

(١) النهاية ١٤٤٤/٥. وانظر: الإيضاح ١٢٧-١٢٨. وذكر ابن الخباز رأي أبي علي أيضًا في الغرة المخفية ٤٤٩/٢.

(٢) لم أقف على الكتاب الذي أورد فيه فيما وقفت عليه من كتب أبي علي.

(٣) من الطويل. انظر: شعر أبي ذؤيب ٣٤.

(٤) النهاية ١٤٤٥/٥. وانظر: الإيضاح ١٢٨.

أشار إليه بعض العلماء، وعدّد بعض المواضع التي تفتح فيه همزة (إنّ)، ولا يسد المصدر مسدها؛ كمجيئها بعد (ما) التوقيتية، وبعد (ظن)، وبعد (لو). وكذلك عدّد بعض المواضع التي تكسر فيه همزة (إنّ) وهي في موضع منفرد لأحدهما، كوقوعها مكسورة بعد (إذا) الفجائية وهي لا يليها إلا الاسم(١).

ووافق عبد القاهر أبا علي؛ إذ بدأ بتأصيل كلامه وتقريره، ثم قال: "فهذا هو العقد، والذي يُشكلُ سببُ ذلك وعلتُه"، ونص بعده على حاصل ما ذكره أبو علي، فقال: "واعلم أن الكسر إنما وجب عند صلاح الموضع للفعل والاسم لأجل أنه إذا كان كذلك اقتضى جملة، والمفتوحة لا تكون جملة"(٢)، ونص عليه ابن البناء أيضًا(٣). وهذا الرأي قال به بعض العلماء(٤).

وذكر العكبري وابن أبي الربيع أن النحويين بحثوا في ضابط الكسر والفتح، ووجدوا أن الضابط في المفتوحة هو أنها إذا وقعت في جملة تقدر بالمفرد الذي هو المصدر كانت مفتوحة، وذكر العكبري أن هذا الضابط أعمّ مواضعها(٥). وهذا الرأي قال به جمع من العلماء (٦).

---

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨١١/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٩٢٢/٣-٩٢٤، ومنهج السالك ٢٨٤/١-٢٨٥، والتذييل والتكميل ٦٨/٥.

(٢) المقتصد ٤٧٦/١-٤٧٧.

(٣) انظر: شرح الإيضاح ٣١٢.

(٤) انظر: الأصول ٢٦٢/٢، وشرح الإيضاح للعكبري ٦٤٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٨.

(٥) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٦٣٦/٢-٦٣٧، والكافي لابن أبي الربيع ٩٢٠/٣-٩٢١.

(٦) انظر: المقتضب ٣٤٠/٢، وشرح السيرافي ٣٣٤/٣-٣٣٥، والمفصل ٣٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨/٢.

الموضع التاسع عشر: علة عدم استحسان وقوع (أنَّ) بعد فعل الرجاء وفعل الطمع

ذكر ابن الخباز أن (أنّ) تأتي للتحقيق، نحو: علمت أنَّ زيدًا قائم، وتقع بعد أفعال العلم، ويجوز أن تقع بعد (ظن) و(حسب) و(خال)، وعلل لذلك بأن الظن ترجيح، فهو أميل إلى العلم، وأن المحسبة والمخيلة للشك، وهو تجويز أحد الأمرين من غير ترجيح ففيه مقاربة للعلم(١).

ثم أشار إلى أن أبا علي لا يستحسن وقوعها بعد فعل الرجاء وفعل الطمع، قال: "ولم يستحسن أبو علي: أرجو أنَّك تقوم، وأطمع أنَّك تعطيني؛ لأن الرجاء والطمع ليسا من الأفعال المتحققة؛ لأن المرجو والمطموع فيه يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون"(٢). وبمثل قول أبي علي قال الشراح(٣).

ثم أورد ابن الخباز بيتًا مخالفًا لما سبق، فيه وقوع (أنْ) المخففة من الثقيلة بعد فعل الخوف، والخوفُ بمنزلة الطمع والرجاء، وليس فيه ما يدل على العلم، قال: "فأما قول أبي محجن الثقفي:

إذا متّ فادفني إلى جنبِ كرمةٍ ... تروّي عظامي بعد موتي عروقُها

ولا تدفِنيّ بالفلاةِ فإنني ... أخافُ إذا ما متُّ ألا أذوقُها(٤)

---

(١) انظر: النهاية ١٣٣٧/٥-١٣٣٨.

(٢) النهاية: ١٣٣٨/٥. وانظر: الإيضاح ١٢٩.

(٣) انظر: المقتصد ٤٨٢/١، وشرح الإيضاح للعكبري ٦٥٠/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٩٤٢/٣-٩٤٣.

(٤) من الطويل. انظر: ديوان أبي محجن ٥٥، وأمالي ابن الشجري ٣٨٧/١، ١٥٨/٣، وشرح الإيضاح لابن عصفور ٧٤أ، وخزانة الأدب ٣٩٨/٨.

فإنه أوقع (أنْ) المخففة بعد فعل الخوف، وهو بمنزلة فعل الطمع والرجاء، و(أنْ) المخففة بمنزلة (أنَّ) المشددة، وكما يمتنع وقوع تلك يمتنع وقوع هذه"[١].

فسأل شيخه أبا حفص عن علة هذا الإلحاق، فأجابه بأنه لما كان المخوف متحقق الوقوع- لأن الإنسان لا يذوق شيئًا بعد الموت -شبّه فعله بفعل العلم، فأجاز وقوع المخففة بعدها.

ثم أضاف أن تعليل أبي علي أسهل من أن يروى البيت: "أذوقَها"؛ بالنصب؛ لأنه يكون إصرافًا، وهو عيب من عيوب الشعر[٢]؛ ويظهر لي أن ابن الخباز يريد أن الحمل على تعليل أبي علي السابق - على عدم اطراده وانخرامه برفع الفعل "أذوقُها" في البيت — أسهل من أن يروى بالنصب؛ لوقوع الإصراف بالنصب، وهو عيب، وتجنبه أولى.

وختم كلامه ببيان أن الصواب أن يؤتى بـ(أنْ) الخفيفة المصدرية بعد هذه الأفعال كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي﴾[٣]؛ لعدم دلالتها على التحقيق، وأشار إليها أبو علي قبلُ أيضًا في قوله: "كما لم يحسن أن تقول: أرجو أنَّك تقوم، وأطمع أنَّك تعطيني؛ لأنه مما لم يثبت ولم يستقر، ولكن تقول: أرجو أن

---

(١) النهاية ١٣٣٩/٥.

(٢) انظر: النهاية ١٣٣٩/٥. ورجعت إلى المخطوط ٨٩ ب لمزيد تحرير للنص، وصعبت عليَّ قراءته لرداءة النسخة. وانظر تسمية الإصراف في: شروح سقط الزند ١٢٨١-١٢٨٢، والوافي في العروض والقوافي للتبريزي ٢١٥، الوافي بمعرفة القوافي للأصبحي ١٥٠-١٥١، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ١٥٥-١٥٦. ويسمى الإقواء. انظر: الوافي في العروض والقوافي للتبريزي١٢٦، والشافي لابن القطاع ٧٩، والفصول في القوافي لابن الدهان٨٣.

(٣) الشعراء: من الآية ٨٢.

تقومَ وأطمعُ أنْ تعطيني، وفي التنزيل: ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي﴾"[1].

الموضع المتم العشرين: إعراب: "زيدٌ ظننتُه منطلقًا"

في نحو: "زيدٌ ظننته منطلقًا" ذكر ابن الخباز أنه يجوز في الضمير الهاء من (ظننته) أن يعود إلى (زيد) وأن يعود إلى المصدر، فإن عاد إلى المصدر فلك في (زيد) و(منطلق) وجهان: أحدهما – وهو مسألتنا[2] –: أن ترفعهما، فتقول: زيدٌ ظننتُه منطلقٌ. وهذا الوجه استقبحه أبو علي؛ لأن الفعل عُدي إلى المصدر وتعديته إيذان بقوته. ونقل ابن الخباز بعد ذكر هذا الاستقباح وجهًا أقبح منه عند أبي علي، وهو قول أبي علي: "وأقبح من هذا أن تقول: زيدٌ ظننت ظنًّا منطلقٌ"[3].

وبيّن معناه بقوله: "ومعنى هذا الكلام أن الرفع في قولك: (زيدٌ ظننت ظنًّا منطلقٌ) أقبح منه في[4] قولك: (زيدٌ ظننته منطلقٌ) والهاء للظن"؛ وسببه التصريح بلفظ المصدر.

ولما كان الكلام بحاجة إلى بيان وجه الفرق بين المثالين سأل ابن الخباز شيخه أبا حفص عنه، فأجابه بما مضمونه أن المصدر أكثر صراحة ودلالة على معناه من دلالة الضمير الذي يشترك في الدلالة على المصدر وغيره، ونص ابن الخباز: "وسألت شيخنا عن الفرق، فقال: لأن الهاء اسم مضمر، وليست

---

(١) الإيضاح ١٢٩.

(٢) الثاني من الوجهين هو نصبهما: "زيدًا ظننته منطلقًا".

(٣) النهاية ٦/١٦١٧-١٦١٨. وانظر: الإيضاح ١٣١.

(٤) سقطت كلمة "في" من المطبوع، والسياق يقتضيها وهي في المخطوط: ١٠٧ أ.

موضوعة لنفس المصدر، ألا ترى أنها تستعمل في المعنى والعين كقولك: عجبت من قيام قمته ورجل أكرمته، فالأولى للقيام، والثانية للرجل، فإذا جئت بالهاء لم تصرح بالمصدر كل التصريح. وأما قولك: (زيد ظننت ظنًّا منطلقٌ) فقد جئت به بلفظ المصدر الصريح، وهو الظن الذي اشتق منه الفعل الملفوظ، وكأن ذكرك له بمنزلة أن يذكر الفعل مرتين، فيكون قولك: (زيدٌ ظننت ظنًّا منطلقٌ) بمنزلة قولك: زيدٌ ظننت ظننت منطلقٌ. هذا كلامه"[(١)].

واكتفى عبد القاهر وابن البناء بذكر الفرق نفسه[(٢)]، أما ابن أبي الربيع فذكر ما سبق، وزاد بأن بيّن أن ظاهر كلام أبي علي الجواز على قبح، وأن من الناس من حمل كلامه على ظاهره، وفهم أنه يجوّز ذلك على قبح، ولم يرتض هذا الفهم، وذكر أن الراجح عنده أنه لا يريد ذلك، بل يريد أنه لا يجوز، وأنه ظاهر كلام سيبويه[(٣)].

الموضع الحادي والعشرون: توجيه قراءة: ﴿ وَمَاهُوَعَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾

ذكر ابن الخباز أن (الظن) يستعمل بثلاثة معان: الشك، واليقين، والتهمة. وأورد للمعنى الثالث قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾[(٤)]، وأشار إلى أن ﴿ ظَنِين ﴾ قد قرئت بالضاد: ﴿ بِضَنِينٍ ﴾[(٥)]، ومعناها البخيل، ثم أورد معنى

---

(١) النهاية ١٦١٨/٦.

(٢) انظر: المقتصد ٥٠١/١، وشرح الإيضاح لابن البناء ٣٣١-٣٣٢.

(٣) انظر: الكافي لابن أبي الربيع ٩٥٦/٣، ٩٧٠. وانظر: الكتاب ١٢٥/١.

(٤) التكوير: ٢٤.

(٥) هذه هي نافع وعاصم وابن عامر وحمزة، أما قراءتها بالضاد فهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. انظر: السبعة ٦٧٣.

الآية نقلاً عن أبي علي، قال: "ومعنى الآية: أن رسول الله ﷺ لا يبخلُ بما عنده من علم الوحي، فلا يُعْلِم به أحدًا، حتى يأخذ عليه حُلْوانًا كما يفعل الكهان. وهذا كلام أبي علي في (الإيضاح). والحلوان: عطية الكاهن"[١].

وتابع عبد القاهر وابن أبي الربيع أبا علي في بيان معنى القراءة[٢]، أما العكبري فاكتفى ببيان معنى (ظنين)، وأعرض عن توجيه القراءة، ومرد ذلك فيما يبدو أنها وقعت استطرادًا، وأشار إلى معناها في (التبيان) بأنه البخيل[٣].

الموضع الثاني والعشرون: وجه نصب (مسمعًا) في البيت

أورد ابن الخباز ما أنشده سيبويه:

معاويَ إننا بشرٌ فأسجحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا[٤]

بنصب (الحديد) حملاً على موضع الجار والمجرور، ذاكرًا اعتراض بعض العلماء بأن القافية مجرورة، وانتصار بعضهم له بأن القافية منصوبة.

ثم فصّل ابن الخباز الحكم على الاعتبارين مانعًا النصب مع القافية المجرورة بأن فيه ارتكاب عيب من عيوب القافية، ولا يصح ذلك ما وجد مندوحة عنه، قال ابن الخباز: "وأما البيت الذي أنشده سيبويه فإن كان من قصيدة منصوبة فظاهرٌ أمرُه، وإن كان من قصيدة مجرورة فليس للشاعر أن يُغيِّر الإعراب من

---

(١) النهاية ١٥٩٠/٦. وانظر: الإيضاح ١٣٢.

(٢) انظر: المقتصد ٥٠٣/١، والكافي لابن أبي الربيع ٩٧٤/٣-٩٧٥.

(٣) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٦٦٧/٢-٦٦٨، والتبيان في إعراب القرآن ١٢٧٣/٢.

(٤) من الوافر، لعقيبة الأسدي. انظر: الكتاب ٦٧/١، والمقتضب ٣٣٧/٢، ١١٢/٤، وسر الصناعة ١٣١/١، وخزانة الأدب ١٦٥/٤.

غير ضرورة تحمله على تأويل، مع أن في ذلك ركوبَ عيبٍ في القافية، وليس في ذلك خلاف بين النحويين"[١].

واستشهد ابن الخباز تعضيدًا لمنع النصب مع القافية المجرورة بشاهد أنشده أبو علي، قال ابن الخباز: "ألا ترى أن أبا علي أنشد في (الإيضاح):

كأنه واضحُ الأقرابِ في لُقُحٍ أسمى بهنَّ وعزّته الأناصيل[٢]

وقال: يريد: عزّت عليه"[٣]. وذكر ابن الخباز أن هذا الشاهد أورده أبو علي عند قول الشاعر:

لقد عَلِمت أولى المغيرة أنني كررْتُ فلم أنكُلْ عنِ الضربِ مسمعا[٤]

ووجه الاستشهاد فيه إعمال (الضرب) في (مسمع)، وأورد أبو علي سؤالاً: هل يكون على إرادة: أني كررت على مسمع فلم أنكل عن الضرب، فلما حذف الجار وصل (كررت) إلى (مسمع) فنصبه كالبيت المستشهد به في مسألتنا؟ فأجاب بمنع ذلك في البيتين، قائلاً: "فإن ذلك لا يحمل عليه ما وُجد

---

(١) النهاية ٤/١١٢٤-١١٢٥. وانظر: الإيضاح ١٤٦-١٤٧.

(٢) من البسيط، للأخطل. انظر: شعر الأخطل ٥٠، والحلبيات ١٨٦، والمقتصد ١/٥٦٧، وشرح الإيضاح لابن البناء ٣٩٨، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٨١-١٨٤، والمصباح لابن يسعون ٣٤٦-٣٥٣.

(٣) النهاية ٤/١١٢٤-١١٢٥. وانظر: الإيضاح ١٤٦-١٤٧.

(٤) من الطويل، للمرار الأسدي. انظر: شعر المرار ١٦٩، والكتاب ١/١٩٣، والمقتضب ١/١٥٢، والجمل ١٢٤، والإغفال ٢/٦٩، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣٦-١٣٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٨٠-١٨١، والمصباح لابن يسعون ٣٤١-٣٤٦، وشرح الإيضاح لابن عصفور ٧٥أ.

مندوحة عنه"[١].

والخلاصة هي منع الحمل على الوجه البعيد المخالف متى ما وجدت المندوحة عنه باحتمال وجه أقرب، ولفقدان الضرورة الداعية إليه. واختار الشراح المنع كقول أبي علي[٢].

وذكر هذا الرأي أيضًا في (توجيه اللمع)، ونقله عن أبي علي، وذكر أن البيت ينشد "لحقت" و"كررت"، فمن أنشد "لحقت" نصب "مسمعًا"؛ لأن الفعل أولى بالإعمال من المصدر المعرف باللام، ومن أنشد "كررت" نصب "مسمعًا" بالضرب؛ لأن "كررت" لا يتعدى[٣].

ونقل ابن بري أن أبا علي في غير (الإيضاح) أجاز نصب (مسمع) بـ(كررت) على إسقاط حرف الجر، كما قال تعالى: ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[٤].

وهذا المنقول عن أبي علي ذكره في (الإغفال)؛ إذ قال بعد إيراد البيت: "فقد قيل فيه: إن (مسمعًا) مفعول (لحقت) دون (الضرب)"[٥]، وقد ورد البيت في (البغداديات) لكن شاهده فيه إعمال المصدر[٦].

---

(١) انظر: النهاية ٤/١١٢٥-١١٢٦، والإيضاح ١٤٧.

(٢) انظر: المقتصد ١/٥٦٧-٥٦٨، وشرح الإيضاح لابن البناء ٣٩٧-٣٩٨، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٧٤٩، ٧٥١، والكافي لابن أبي الربيع ٣/١١١٢-١١١٦.

(٣) انظر: توجيه اللمع ٦١١. وانظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٣٩٧-٣٩٨.

(٤) الأعراف: من الآية ١٦. انظر: شرح شواهد الإيضاح ١٣٨، وخزانة الأدب ٨/١٢٩.

(٥) ٢/٦٩-٧٠. والرواية فيه: "لحقت" لا "كررت".

(٦) انظر: ٣٦٧-٣٦٨.

ونقل ابن يسعون ما نقله ابن الخباز، واعتذر له بأن قال: "وليس ينكر على العالم أن يرجع عن قول إلى ما يرى غيره خيرًا منه"(١).

والبيت الذي يناقشه ابن الخباز في باب (كان) وأخواتها ولم يرد في (الإيضاح)، أما شاهدُ أبي علي ففي باب المصادر التي أُعملت عمل الفعل.

الموضع الثالث والعشرون: قسمة المنصوبات

قسّم ابن الخباز المنصوبات قسمين: مفعول، ومشبه بالمفعول، واستغرب تقسيم أبي علي للمنصوبات، ونصه: "وقسّم أبو علي المنصوبات قسمة غريبة، فقال في (الإيضاح) في باب الأسماء المنصوبة: الأسماء المنصوبة على ضربين: أحدهما: ما يجيء بعد تمام الكلام. والآخر: ما يجيء منتصبًا عن تمام الاسم"(٢).

ثم ذكر مأخذه عليه، وهو تكرار المشبه بالمفعول في القسمين، والمقصود به التمييز، قال: "وذكر ما يجيء بعد تمام الكلام المشبه بالمفعول، وذكر أن الذي يجيء بعد تمام الاسم المشبه بالمفعول"(٣).

وعرض للتقسيم الأولى عنده، فقال: "وأسهل من هذا ما ذكره غيره من أن المنصوبات: مفعول، ومشبه بالمفعول؛ لأن قسمة أبي علي توجب ذكر المشبه بالمفعول مرتين؛ مرة فيما يجيء منتصبًا عن تمام الكلام، ومرة فيما يجيء منتصبًا عن تمام الاسم؛ فالذي يجب ذكره من المشبه بالمفعول فيما ينتصب عن تمام

---

(١) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ٣٤٤.

(٢) النهاية ١٦٦٢/٦. وانظر: الإيضاح ١٥٠.

(٣) النهاية ١٦٦٢/٦. وانظر: الإيضاح (ذكره في القسم الأول) ١٥٠، (وذكره في القسم الثاني) ١٧٥، ١٨٠.

الكلام التمييز كقولك: (طاب زيدٌ نفسًا)، وهو الذي يجب ذكره فيما ينتصب عن تمام الاسم كقولك: (هذا راقودُ[1] خلاً)"[2].

والغريب أن ابن الخباز عزا هذه القسمة إلى أبي علي مع علمه بأنه مسبوق بها، قال: "وليست هذه قسمة أبي علي، وإنما هي قسم أبي بكر في (الأصول)"[3]، ولعل سبب هذا اهتمامُه بكتاب أبي علي (الإيضاح) ومقارنته بما في كتابه، حتى صار يعزو إليه ما يعرف أنه قد سبق به ولو كان سبقا من عالم كبير كابن السراج.

الموضع الرابع والعشرون: توجيه قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾

ذكر ابن الخباز أنه إذا اقتصر الفعل (سمع) على مفعول واحد فإن مفعوله يجب أن يكون مسموعًا، نحو: سمعت كلامًا، ويكون الفعل به مستغنيًا عن غيره؛ لأنه قد أخذ مقتضاه. واستشهد له بقوله تعالى: ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾[4] وقوله: ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾[5].

ثم أورد آية ظاهرها خلاف ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾[6]؛ إذ وقع مفعول (سمع) غير مسموع، وهو الضمير الكاف، فاختُلف

---

(١) في المطبوع: "راقد" وهو خطأ. انظر: المخطوط ١١٠ أ.

(٢) النهاية ٦/١٦٦٢-١٦٦٣. وانظر: الإيضاح ١٥٠ (ذكره في القسم الأول)، ١٧٥، ١٨٠ (ذكره في القسم الثاني).

(٣) النهاية ٦/١٦٦٣. وانظر: الأصول ١/١٥٨-١٥٩.

(٤) فاطر: من الآية ١٤.

(٥) إبراهيم: من الآية ٣٩.

(٦) الشعراء: من الآية ٧٢.

في توجيهها على قولين:

الأول: أنه على حذف مضاف، ونقل ابن الخباز توجيه أبي علي بنصه، قال: "قال أبو علي: إنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، أراد: هل يسمعون[١] دعاءكم"[٢].

الثاني: أنه لا حذف لمضاف فيها، قال ابن الخباز: "وقيل: لا يحتاج إلى تقدير مضاف، بل يكون الظرف قد تمت به الفائدة؛ كأنه قال: هل يسمعونكم وقت دعائكم[٣].

واختار عبد القاهر وابن البناء قول أبي علي، وذكر عبد القاهر أنه لا شبهة في تقديره، وذكر أن الذي حسّنه ودل عليه قوله بعده: ﴿ إِذْ تَدْعُونَ ﴾[٤]، أما العكبري فقد أجازه وأجاز أن يكون التقدير: هل يسمعونكم تدعون؛ فحذف لدلالة ما بعده عليه، والدعاء مما يسمع[٥].

الموضع الخامس والعشرون: اختصاص الفعل (سمع) عن بقية أفعال الحواس

ذكر ابن الخباز أن الفعل (سمع) يختص عن بقية أفعال الحواس بأنه يتعدى إلى مفعولين ثانيهما مسموع، نحو: سمعت زيدًا يتكلم، وسمعت عبد الله يقرأ. وأشار إلى أن هذا هو رأي أبي علي وإلى مخالفة عبد القاهر له، قال: "ولم يُجز أبو علي: سمعت زيدًا يضرب أخاك، قال: لأن العرب سمعت ما هو مسموع.

---

(١) في المطبوع: "يسمعونكم"، وهو خطأ، والصواب ما أثبت. انظر: المخطوط ١١٧ ب.

(٢) النهاية ١٧٣٨/٦. وانظر: الإيضاح ١٥٣.

(٣) انظر: النهاية ١٣٧٨/٦.

(٤) انظر: المقتصد ٥٩٩/١، وشرح الإيضاح لابن البناء ٤٣٧.

(٥) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٨٢٠/٢.

وأجاز عبد القاهر: سمعت زيدًا كلامًا"[١].

وسأل ابن الخباز شيخه أبا حفص عن وجه إجازة عبد القاهر، فأجابه بأنه على نزع الخافض، ونصه: "وسألت شيخنا قلت: تقول: (سمعت زيدًا كلامًا) أيكون فيه أصل المبتدأ والخبر؟ فتوقف، وقال: فيه إشكال، والذي عندي فيه أنه إذا قال: (سمعت زيدًا كلامًا) ينبغي أن يكون أصله: سمعت من زيدٍ كلامًا، كما تقول: سمعت منه خبرًا طيبًا، فحذف حرف الجر؛ لأنه معلوم الموضع"[٢].

ويظهر لي أن هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب.

ورأي عبد القاهر المشار إليه مذكور في (المقتصد)، وذكر رأيًا آخر نبّه عليه العكبري، وهو أن الجملة الواقعة بعد مفعول (سمع) في نحو: (سمعت زيدًا يقول) هي في موضع الحال؛ لأن الجمل لا تكون مفعولاً إلا في باب (علمت) وأخواتها، و(سمع) ليس منها. وذكر العكبري أن التحقيق في المسألة هو أن الأصل: سمعت قول زيد، إلا أنهم أرادوا أن يذكروا (قال) و(يقول) ليبينوا المقول، نحو: سمعت زيدًا يقول: عمرٌو منطلقٌ، فحكاية الجملة بعد (يقول) أحسن من حكايتها بعد (قول) في نحو: سمعت قول زيدٍ: عمرٌو منطلقٌ، فصارت جملة (يقول) جارية مجرى المفعول الثاني في تعليق الفائدة به[٣].

ووافق ابن البناء أبا علي فيما ذهب إليه[٤].

---

(١) النهاية ١٧٣٧/٦. وانظر: الإيضاح ١٥٣، والمقتصد ٥٩٧/١-٥٩٨.

(٢) النهاية ١٧٣٧/٦.

(٣) انظر: المقتصد ٥٩٧/١-٥٩٨، وشرح الإيضاح للعكبري ٨٢٠/٢.

(٤) انظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٤٣٧.

الموضع السادس والعشرون: إعراب (اليمين) في البيت

أورد ابن الخباز بيت (الإيضاح):

صددتِ الكأسَ عنا أمَّ عمرٍو وكانَ الكأسُ مجراها اليمينا[1]

وذكر أنه يجوز في إعراب (مجراها): أن تكون مبتدأ، وأن تكون بدلاً. وعلى القول بإعرابها بدلاً ففي نصب (اليمين) ثلاثة أوجه، نقلها عن أبي علي، قال ابن الخباز: "وإن كان بدلاً ففي نصب (اليمين) ثلاثة أوجه: أحدها: أنه خبر (كان) من غير حذف مضاف؛ كأنه قال: وكان مجرى الكأس اليمين؛ على أن اليمين نفس المجرى. والثاني: أن يكون خبر (كان) على حذف المضاف، فالتقدير: وكان مجرى الكأس مجرى اليمين، فتحذف المضاف، وتقيم المضاف إليه مقامه. والثالث: أن تجعله ظرفًا، ويكون في موضع نصب بأنه خبر (كان). وهذه الوجوه ذكرها أبو علي في (الإيضاح)[2]".

وفي هذا النص أمران:

الأول: أن ابن الخباز جعل الوجوه ثلاثة، أما أبو علي فقد جعلها وجهين، بأن جمع الأول والثاني في وجه واحد، ونصه: "... على وجهين: أحدهما: أن يجعل المجرى اليمين على الاتساع، أو يريد المجرى مجرى اليمين، فيحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه"[3]. وفعلُ أبي علي أدقُّ.

---

(١) من الوافر، لعمرو بن كلثوم، وعزي إلى غيره. انظر: ديوان عمرو بن كلثوم ٦٥، والكتاب ٢٢٢/١، ٤٠٥، والإفصاح للفارقي ٢٨٧، وشروح الإيضاح وشواهده المذكورة في المسألة.

(٢) النهاية ١٠٩٨/٤-١٠٩٩. وانظر: الإيضاح ١٦٦-١٦٧.

(٣) الإيضاح ١٦٦-١٦٧، وانظر: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ٤٣٢-٤٣٧.

أما الجرجاني وابن بري فقد جمعا الوجوه وجعلاها أربعة[1]، وأما العكبري فزاد خامسًا فيها، وهو أن تضمر في (كان) ضمير الشأن، فيكون (الكأس) مبتدأ، و(مجراها) مبتدأ ثان، و(اليمين) خبر الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر (الكأس)، و(الكأس) وخبره في موضع نصب خبر (كان)[2].

الثاني: أن ابن الخباز أورد البيت في باب (كان) وأخواتها، أما أبو علي فقد أورده في باب الظرف من المكان.

الموضع السابع والعشرون: توجيه نحو: "لا أبا لك"

في قولهم: "لا أبا لك" إشكال ثبات الألف في (أب) والاسم غير مضاف، وذكر ابن الخباز أن فيه ثلاثة أقوال:

الأول: أن يكون على لغة من يلزمها الألف.

والثاني: أن يكون الأصل: "لا أبَ" فمطلت الفتحة، ونشأت عنها الألف، وضعّفه ابن الخباز بأن الإشباع من الضرورات.

والثالث: – هو رأي أبي علي – قال ابن الخباز فيه: "والثالث: – وفيه التنظير والتنقير – أن يكون كما قال أبو علي: إن الأب منصوب بـ(لا)، واللام مقحمة غير معتد بها من أجل ثبات الألف في (الأب)، ومن أجل تهيئة الاسم لعمل (لا) فيه معتد بها. وهذا كلام يفتقر إلى بيان، وأنا أكشفه بعون الله"[3].

ثم أخذ ابن الخباز يشرح هذا القول، فبدأ ببيان أن الألف في (لا أبا لك)

---

(١) انظر: المقتصد ٦٥٤/١-٦٥٦، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٧٢-١٧٤.

(٢) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٩٠١/٣-٩٠٢.

(٣) النهاية ١٥٢٥/٥. وانظر: الإيضاح ١٩٦-١٩٧.

هي الألف اللاحقة على لغة من يعرب بالحروف، والأصل: لا أباك، وأورد أبياتًا منها بيت أنشده أبو علي:

أبالموتِ الذي لا بُدَّ أني مُلاقٍ لا أباك تخوّفيني[1]

وبيّن ابن الخباز أن سبب إقحام اللام بين (أب) والكاف أن الإضافة هنا إلى الضمير وهو معرفة، فيلزم منه تعريف المضاف، وقد تقرر أن اسم (لا) النافية للجنس المضاف لا يضاف إلا إلى نكرة، فدخلت اللام؛ ليبقى الاسم على تنكيره.

وعرض إلى سبب اختيار اللام دون (مِنْ)، ثم بيّن أن هذه اللام معتد بها من وجه وغير معتد بها من وجه آخر، فأما وجه الاعتداد فهو أنها فصلت الاسم عن المضاف إليه المعرفة، فبقي الاسم نكرة. وأما وجه عدم[2] الاعتداد أنه كان يلزم من فصلها عن المضاف إليه أن يقال: لا أبَ لك. ثم ختم كلامه بقوله: "وهذا يفسّر قول أبي علي"[3].

وابن الخباز مسبوق في كل ما تقدم ممن وقفت عليهم من الشراح[4].

ويتفرع عن هذه المسألة مسألة أوردها ابن الخباز في موضع آخر، وهو قول:

---

(١) من الوافر. مختلف في نسبته، عزي لأبي حية ولعنترة وللأعشى. انظر: مجاز القرآن ٣٥٢/١، والمقتضب ٣٧٥/٤، والخصائص ٣٤٥/١، وأمالي ابن الشجري ١٢٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢١١-٢١٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٠/١-٢٨١، والمصباح لابن يسعون ٥٠٧-٥١٢.

(٢) سقطت كلمة "عدم" من المطبوع، والسياق يقتضيها، وهي في المخطوط: ١٠١ ب.

(٣) النهاية ١٥٢٨/٥.

(٤) انظر: المقتصد ٨٠٩/٢-٨١٠، وشرح الإيضاح للعكبري ١٢١٨/٣-١٢٢٣.

"لا غلامين لك ظريفين"، فتجعل (ظريفين) صفة (غلامين)، فذكر ابن الخباز أنه لو اضطر شاعر إلى حذف اللام لوجب أن يصف المضاف بالنكرة أيضًا وإن كان مضافًا إلى معرفة؛ لأن اللام ثابتة منوية ولو حذفت للضرورة، قال: "ولو اضطر شاعر إلى أن يقول: (لا غلاميك) أو (لا أباك)، فينبغي على قول أبي علي لو وصفه أن يصفه بالنكرة وإن كان مضافًا إلى المعرفة؛ لأن أبا علي قال في (الإيضاح): وربما[1] حذف الشاعر هذه اللام للحاجة، والتقدير بها الثبات. هذا كلامه، وأنشد:

أبالموتِ الذي لا بُدَّ أني مُلاقٍ لا أباك تخوّفيني

فإذا كان التقدير في اللام الثبات وإن كانت محذوفة فينبغي أن يكون الحكم بعد حذفها كالحكم قبل حذفها؛ لأن الفاصل منوي"[2].

ولم يتعرض عبد القاهر ولا العكبري إلى هذه الصورة، ولكنهما عرضا لما ذكره أبو علي، وهو قولهم: "لا غلامين ظريفين لك"؛ وبيّن أنه لا يجوز هنا حذف النون من أيٍّ منهما؛ فلا يجوز حذفها من (غلامين)؛ لأن النون إنما حذفت من (غلامي زيد) على تقدير سقوط اللام، وهنا قد وقع الفاصل بينهما بالصفة. ولا يجوز حذف النون من (ظريفين) لأن الموصوف هو الذي يضاف لا صفته[3].

---

(١) في الإيضاح: "وربما"، وهي غير واضحة في المخطوط ١٠٣ ب.

(٢) النهاية ٥/١٥٥٩-١٥٦٠. وانظر: الإيضاح ١٩٧.

(٣) انظر: الإيضاح١٩٧، والمقتصد٢/٨١١-٨١٢، وشرح الإيضاح للعكبري٣/١٢٢٣-١٢٢٥.

الموضع الثامن والعشرون: توجيه قول: "لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ"

أورد ابن الخباز قول: "لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ"، وأجاز أن تكون الباء بمعنى (في)، وأن تكون زائدة، وأجاز في جملة (بعده النار) أن تكون في محل جر صفة لـ(خير) المجرورة، وأن تكون في محل نصب أو رفع صفة لـ(خير) اسم (لا). وذكر أن ظاهر كلام ابن السراج يجيز أن تكون الجملة صفة لـ(خير) المجرور، و(خير) المنفي على كلتا حالتي الباء[1].

ورأي ابن الخباز كرأي ابن السراج كما هو ظاهر، ثم ذكر أن أبا علي يرى خلاف ما سبق؛ إذ أجاز وجهين فقط، قال ابن الخباز: "وظاهر كلام أبي علي في (الإيضاح) ليس كذلك؛ لأنه قال في آخر الباب الثالث من أبواب (لا): وتقول: (لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ)، فيجوز أن تجعل الباء الخبر كما تقول: (لا عيب به)، والجملة صفة للاسم المجرور، فإن جعلت الجملة وصفًا لـ(خير) المنفي كانت الباء في قولك: (بخير) للنفي، كما تقول: (لست بزيدٍ). هذا كلام أبي علي"[2].

وفسّر ابن الخباز كلام أبي علي بقوله: "فقد آذن أن الباء إذا كانت بمعنى (في) كانت الجملة وصفا لـ(خير) المجرور، وإذا كانت زائدة كانت الجملة وصفًا لـ(خير) المنفي، وإن لم يجز الوجهين الآخرين ففي الفرق عسرٌ، وقد عرّفتك أن الظاهر كلام ابن السراج بما ذكرته".

والخلاصة أن الأوجه المذكورة لم يجز منها أبو علي إلا وجهين فقط، ولم

---

(١) انظر: النهاية ٥/١٥٧٧-١٥٧٨. وانظر: الأصول ١/٤٠٧.

(٢) النهاية ٥/١٥٧٨. وانظر: الإيضاح ١٩٩.

يرتض ذلك ابن الخباز؛ لصعوبة التفريق بينها وبين ما أجاز قبولاً وردًا.

ووافق أبا علي عبدُ القاهر والعكبري في إجازة الوجهين[١].

الموضع التاسع والعشرون: نوع الإضافة في نحو: "صلاة الأولى"

ذكر ابن الخباز أن من أحوال اسم (لا) النافية للجنس أن يكون مضافًا، ويجب حينئذ أن يكون المضاف إليه نكرة، ولا يجوز أن يقال: لا بقلةَ الحمقاءِ في دارك، ولا صلاةَ الأولى في مسجدك؛ لأن هذه معارف، وأنها أسماء صريحة غير جارية على الفعل ولا متحملات للضمير[٢].

ثم أورد اعتراضًا على هذا مبنيًا على كلام أبي علي، قال: "فإن قلت: فقد قال أبو علي: إن إضافتها غير محضة في كتاب (الإيضاح)، وجعل القسم الأول[٣] من الإضافة غير محض"[٤].

وأجاب عنه بأن مقصد أبي علي بقول: "غير محضة" هو خروج الكلام عن حده ومقتضاه كما ورد في كلام أبي علي، وأن هذا من إضافة الصفة إلى الموصوف، ونصه: "قلت: لم يعنِ أبو علي بكونها إضافة غير محضة أنها غير معرفة، ولكنه عنى أن الكلام مخرج عن حده؛ لأن هذا في الظاهر كإضافة الصفة إلى الموصوف؛ إذ الأصل أن يقال: البقلة الحمقاء والصلاة الأولى، والإضافة عنده على أن (الأولى) ليست هي (الصلاة)، و(الحمقاء) ليست هي

---

(١) انظر: المقتصد ٨٢١/٢، وشرح الإيضاح للعكبري ١٢٤١/٣-١٢٤٢.

(٢) انظر: النهاية ١٥١٤/٥-١٥١٥.

(٣) كذا في المطبوع، وهو غير واضح في المخطوط ١٠١/أ. والصواب: "الثاني" من قسمي الإضافة، أو "الرابع" من أقسام الإضافة غير المحضة.

(٤) النهاية ١٥١٥/٥. وانظر: الإيضاح ٢١٣.

(البقلة)، ولكنه على أنهما غيرهما؛ كأنك قلت: صلاة الساعة الأولى، وبقلة الحبة الحمقاء"[١].

وابن الخباز موافق في شرحه لما ذكره الشراح قبله[٢].

الموضع المتم الثلاثين: إعراب "مصبوح" في بيت حاتم الطائي

ذكر ابن الخباز أن محل اسم (لا) النافية للجنس مع اسمها هو الرفع، وأن الصفة قد تحمل على المحل، وأورد قول الشاعر:

ورَدَّ جـازرُهم حَرْفًـا مُصَـرَّمـةً ... في الرأسِ منها وفي الأصلابِ تمليحُ

وقـالَ رائـدُهم سـيَّان سـيرُكم ... مثلانِ مثلٌ لِمَنْ يرعى وتسـريحُ

إذا اللّقاحُ غدَتْ مُلْقى أصـرّتُها ... ولا كريمَ منَ الوِلْـدانِ مصـبوحُ[٣]

وعلّق عليه بأمرين:

الأول: تغليط رواية البيت، قال ابن الخباز: "وههنا بيت أنشده ابن السراج وأبو علي والزمخشري، وغلطوا فيه، أما غلط ابن السراج وأبي علي فهو أنهم جعلوا العجز آخر الصدر ... وأنشده أبو علي وأبو بكر:

---

(١) النهاية ١٥١٥/٤. وانظر: الإيضاح ٢١٣-٢١٤.

(٢) انظر: المقتصد ٨٩٤/١-٨٩٥، وشرح الإيضاح للعكبري ١٣٧٥/٤.

وفي كون هذه الإضافة محضة أو غير محضة خلاف. ينظر للاستزادة: الأصول ٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، وتوجيه اللمع ٢٧٠، وارتشاف الضرب ١٨٠٥/٤-١٨٠٦، والمساعد ٣٣٢/٢.

(٣) من البسيط، عزي إلى حاتم الطائي وإلى رجل من النبيت. انظر: ديوان حاتم ٢٩٣-٢٩٤، والكتاب ٢٩٩/٢، والمقتضب ٣٧٠/٤، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٥-٢٠٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٧١/١.

وردّ جازرهم حرفًا مصرّمةً ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ"[١].

الثاني: بيان الغرض، وهو إعراب (مصبوح)، قال: "والغرض منه رفع (مصبوح)، فأجازوا فيه وجهين: أحدهما: أن يكون صفة محمولة على محل (لا) مع المنفي، والثاني: أن يكون خبرًا. وفي كونه خبرًا بُعدٌ؛ لأن الشاعر ليس بحجازي"[٢].

وأشار الشراح جميعًا إلى الأمر الثاني فقط، وهو جواز إعراب (مصبوح) بالوجهين المذكورين، أما أمر رواية البيت واختلافها فقد اختلف موقفهم على ثلاثة أنحاء:

الأول: أورد أكثر الشراح البيت بلا إشارة إلى أي خلاف فيه[٣].

الثاني: أورد القيسي ما في البيت من خلاف، مقرًا بإثبات البيتين في (الإيضاح)؛ إذ ذكر أن أبا علي أنشد:

إذا اللّقاحُ غدَتْ مُلْقى أصرّتُها ولا كريمَ منَ الوِلْـدانِ مصـــبوحُ

ورَدَّ جــازرُهم حَرْفًــا مُصَـــرَّمــةً في الرأسِ منها وفي الأصلابِ تمليحُ

وأفاض في شرح البيتين، وإعراب (مصبوح) على الوجهين، ثم ختم ببيان خلل إيراد البيت في بعض نسخ (الإيضاح)، قال: "ووقع هذا البيت في كتاب سيبويه، وفي نسخ من (الإيضاح):

---

(١) النهاية ٥/١٥٤٤، ١٥٤٥. وانظر: الإيضاح ١٩٤.

(٢) النهاية ٥/١٥٤٥. وانظر: الإيضاح ١٩٤.

(٣) انظر: المقتصد ٢/٨٠٣، وشرح الإيضاح للعكبري ٣/١٢٠٨، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٥-٢٠٦.

وردّ جازرهم حرفًا مصرّمةً ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ

والصحيح ما وقع هنا" [١]. وهو في هذا مماثل لما ذكره ابن الخباز.

الثالث: أورد ابن يسعون أولاً الأبيات التي تفرق فيها بيت (الإيضاح)، وأقر بعدها بثبوت البيت المروي، ولم ينكر ذلك، وعزاه إلى اختلاف الروايات، قال: "هكذا الرواية هنا، وتقسَّم بيت (الإيضاح) كما ترى، وكما في (الإيضاح) ثبت في كتاب سيبويه، ثم في (الفرخ) لأبي عمر، ومن هناك نقلاه، ولا ينكر اختلاف الروايات في كثير من أشعارهم"[٢].

الموضع الحادي والثلاثون: تعريف النحو

ذكر ابن الخباز أن للنحو معنيين: لغوي، وصناعي. فبدأ بالمعنى اللغوي وعرّفه، ثم عرّف المعنى الصناعي بقوله: "وأما المعنى الصناعي فقد قال أبو علي في الجزء الثاني من (الإيضاح): إنه علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[٣].

ثم أخذ ابن الخباز يشرح مفردات هذا التعريف كلمةً كلمةً، ذاكرًا أن النحو جنس، وعرّف المقاييس لغة، وبيّن متعلق الباء، وعرّفها اصطلاحًا: بأنها ما ينقل من صور كلام العرب وتأليفاته، وعرّف المستنبطة: بأنها المستخرجة، والاستقراء بأنه التتبع[٤].

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٧١-٢٧٣.

(٢) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ٤٩٧.

(٣) النهاية ١/٣٨-٣٩. وانظر: التكملة ٣.

(٤) انظر: النهاية ١/٣٩. وانظر: شرح التكملة للعكبري ١/١٠٥-١٠٧.

ويظهر من نص أبي علي أنه عدَّ (التكملة) الجزء الثاني من (الإيضاح)، بل إنه قال في تتمة نصه السابق: "وقد ذكرت ذلك بأصنافه وأبوابه في الجزء الأول من هذا الكتاب الموسوم بكتاب (الإيضاح)"؛ وهذا من أقوى ما استدل به المستدلون على أنهما كتاب واحد لا كتابان مختلفان(١).

الموضع الثاني والثلاثون: تعريف الحما

سأل ابن الخباز شيخه عن وجه الإتيان بضمير المؤنث مع (حمو) وعدم الإتيان بضمير المذكر، فأجابه بأن الأحماء هم الأقارب من جهة الزوج، ثم استدل بنص لأبي علي، قال ابن الخباز: "وسألت الشيخ: لِمَ يقال: حموها؟ فقال: لأن الأحماء من جانب الزوج، والأختان من جانب المرأة. وقال أبو علي في باب المقصور والممدود في (التكملة): الحما: أبو زوج المرأة"(٢).

الموضع الثالث والثلاثون: وقوع لفظ جمع التكسير أقل من لفظ الواحد

ذكر ابن الخباز أن التغييرات التي تحدث في الاسم عند جمعه جمع تكسير ثلاثة أقسام، منها أن يكون لفظ الجمع أقل من لفظ المفرد، ومثل له بنحو: إزار وأُزُر، وغرْفة وغُرَف.

وأورد رأيًا لعبد القاهر، وهو أنه لا بد من أن يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد، وأنه أورد على نفسه مثل: (إزار وأُزُر) فأجاب بأن (أُزُر) أكثر لفظًا من (إزار)؛ لأن فيه ضمتين، و(إزار) فيه الألف زائدة فهو في تقدير (إزَر). وذكر أيضًا بأن (غُرَف) مع (غرْفة) مثل حال (إزار وأزُر)؛ لأن تاء

---

(١) تراجع المصادر المثبتة في المبحث الثاني من التمهيد.

(٢) النهاية ٤٣٤/٢. وانظر: التكملة ٧٨، وشرح التكملة للعكبري ٣٩٥/١.

التأنيث زائدة، فالتقدير في المفرد: (غُرْف)، وهو أخف من (غُرَف)[1].

ثم اعترض عليه ابن الخباز بنقل نص لأبي علي يُسقط قوله، قال: "وهذا الذي قاله عبد القاهر لا يطرد له؛ لأن أبا علي – رحمه الله – قال: إن (تُهَمًا) جمع (تُهَمة) فيمن حرك الهاء في الواحد. وعبد القاهر جعل التاء في حكم المطرح، فصار لفظ الواحد ك(تُهَم)، فأي ثقل في الجمع يباين به الواحد؟!"[2].

وفي هذا النص أمور، هي:

الأول – سقوط حجة عبد القاهر بما نقله ابن الخباز عن أبي علي؛ إذ لا ثقل في لفظ الجمع يختلف فيه عن لفظ المفرد؛ على تحريك الهاء في مفرد (تُهَمة).

الثاني – لم يعترض عبد القاهر على القسم الثاني عند شرحه له، بل أورده وشرح مثاله، قال: "والثاني: أن ينقص نحو: إزار وأزُر، ألا ترى أن في (إزار) ألفًا، وليس في (أُزُر)"[3]، وقد يكون له رأيان في المسألة.

الثالث – أن التقسيم الثلاثي ذكره أبو علي بتفصيله في (التكملة) في باب (جمع التكسير)، ومثّل للقسم الثاني الذي ينقص فيه لفظ الجمع عن لفظ الواحد بـ(إزار وأزُر) و(حِمار وحُمُر)، وليس فيها التمثيل بـ(غُرْفة وغُرَف)[4].

الرابع – أن الرد بجمع (تُهَمة) المنقول عن أبي علي أورده أبو علي في

---

(١) انظر: النهاية ٢/٥٩٣-٥٩٤.

(٢) النهاية ٢/٥٩٤. وانظر: التكملة ١٥٧.

(٣) المقتصد في شرح التكملة ١/٨١٣.

(٤) انظر: التكملة ١٤٧. وانظر: شرح التكملة للعكبري ٢/٦١١.

(التكملة) في باب (جمع ما لحقته التاء من الأبنية التي على ثلاثة أحرف)، ونصه: "و(الفُعَلة) تكسر على (فُعَل) نحو: تُخَمة وتُخَم، وتُهَمة وتُهَم"[١].

الموضع الرابع والثلاثون: إطلاق (الحرف) على الاسم والفعل

ذكر ابن الخباز إطلاقَ لفظ (الحرف) على الاسم والفعل واستعماله عند العلماء كسيبويه والزجاجي وعلماء الكلام، ووضَّح أن أبا علي صنع مثل هذا، وأن هذا الفعل سائغ، قال: "وقال أبو علي في (التكملة): وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿ فاقطعوا أيمانهما[٢]﴾"[٣]. ومسوغ هذا الإطلاق النظر إلى الاشتقاق اللغوي؛ لأن كل واحد من الاسم والفعل قطعة من اللفظ"[٤].

ولم يلتفت إلى هذه الإلماحة عبد القاهر والعكبري[٥]؛ لبعدها عن مضمون النص وشاهده.

---

(١) التكملة ١٥٧. وانظر: المقتصد في شرح التكملة ٨٤٩/١، وشرح التكملة للعكبري ٦٥٩/٢.

(٢) المائدة: من الآية ٣٨. وقد أثبت المحقق: "أيديهما"، وهو خطأ. انظر: المخطوط ٩ أ.

(٣) انظر: شواذ ابن خالويه ٣٩، والدر المصون ٢٦٢/٤.

(٤) النهاية ١٢٩/١-١٣٠. وانظر: التكملة ١٧٦.

(٥) انظر: المقتصد في شرح التكملة ٩٣٠/٢، وشرح التكملة للعكبري ٧٤٦/٢-٧٤٧.

الموضع الخامس والثلاثون: علة ظهور علامات الإعراب في نحو (ظبْيْ) بخلاف المنقوص

أورد ابن الخباز سؤالاً عن دخول علامات الإعراب في نحو (ظَبْيٍ) وعدم منعه منها كما امتنع المنقوص من الرفع والجر. وأورد الجواب عنه من ثلاثة وجوه، كان ثانيها لأبي علي، قال ابن الخباز: "الثاني: أن حرف العلة إنما يزداد ثقله إذا تحرك ما قبله؛ لما بين حروف العلة وبين الحركات من المجانسة، وإلى هذا أشار أبو علي في (التكملة) بقوله: لأنه إذا أُسكنت العين لم تجتمع الأمثال، فاحتملت الياء والواو الحركات، لضعف ما قبلهما من السكون"(١).

وأحال عبد القاهر في شرحه إلى تقدمه في صدر الكتاب، قاصدًا (الإيضاح)(٢).

وذكر ابن الخباز الوجه الثالث وهو أنك لو قلت: هذا ظبْيْ، وأسكنت كالمنقوص لاجتمعت ثلاث سواكن: الياء، وحرف الإعراب، والتنوين. والعرب لا تجمع بين ساكنين، فكيف تجمع الثلاثة؟ ولا وجه للتخلص من هذا، ثم أشار بعده إلى تسوية أبي علي بين المشدَّد وغيره، قال: "وسوّى أبو علي بين المشدَّد وغيره، وقاس المشدَّد على المخفَّف، فقال: والمدغم فيهما كذلك، نحو: كرسيّ ووليّ ومرميّ وعتوّ وعدوّ؛ لأن المدغم يكون ساكنا، فسكون الياء الأولى من (كرسيّ ومرميّ) والواو الأولى من (عتوّ ومغزوّ) كسكون الباء في

(١) النهاية ٤٢٥/٢. وانظر: التكملة ٢٦٧. وفيه: "بالسكون" بدلاً من: "من السكون".

(٢) انظر: المقتصد في شرح التكملة ١٥٢٧/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٥٦/١-١٥٧. وانظر: شرح التكملة للعكبري ١٢٠٨/٢.

(ظبْي) والزاي في (غزْو). هذا كلامه في (الإيضاح)"[1].

وذكر ابن أبي الربيع أن أبا علي نبّه على هذا؛ لأنه خاف أن يُتخيَّل أنه بمنزلة ما آخره واو قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة؛ لأنهما صارا بالإدغام كحرف واحد[2].

والملحوظ هنا أن ابن الخباز يحيل في المسألة الواحدة إلى موضعين متباعدين؛ لاستحضاره الكتاب في كل مواضع تأليفه.

المبحث الرابع: نصوص (الإيضاح) في كتب ابن الخباز الأخرى

أورد ابن الخباز نصوصًا من كتاب (الإيضاح) في كتبه الأخرى، وأعني بها: (توجيه اللمع) و(الغرة المخفية) و(الفريدة في شرح القصيدة)؛ أوردها مستدلاً مؤيدًا لما اختاره، أو شارحًا له، وجعلتها في ثلاثة مطالب كالآتي:

المطلب الأول: نصوص (الإيضاح) في (توجيه اللمع)

وقفت على أربعة مواضع نقل فيها ابن الخباز نص (الإيضاح) في كتابه (توجيه اللمع)، وهي:

الموضع الأول: اختصاص حرف الباء في القسم بدخوله على الضمير

ذكر ابن الخباز أن الباء هي أصل حروف القسم، واختصت بأنها تدخل على الظاهر والمضمر، نحو: بالله لأفعلن، وبك لأعبدنَّك، واستشهد ببيتين أنشدهما لأبي زيد، ثانيهما ورد في (الإيضاح) مؤكدًا أصالة الباء في القسم،

---

(١) النهاية ٤٢٥/٢. وانظر: الإيضاح ٧٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٥٨/١، وشرح الإيضاح للعكبري ١٥٩/١.

(٢) انظر: الكافي ٢١٠/٢.

قال: "وأنشد أبو زيد أيضًا – وهو من أبيات (الإيضاح)-:

رأى برقًا فأوْضَعَ فوقَ بَكْرٍ فلا بِكَ ما أسَالَ ولا أغَامَا[1]"[2].

ورجّح عبد القاهر والعكبري ما ذهب إليه أبو علي[3].

الموضع الثاني: عدّة أقسام (حتى)

ذكر ابن الخباز أن ابن جني جعل (حتّى) على أربعة أضرب: حرف جر، وعاطفة، وحرف ابتداء، وناصبة للفعل المضارع. ولم يرتضِ ابن الخباز هذا التقسيم، واختار أنها على ثلاثة أضرب كقسمة أبي علي، قال ابن الخباز بعد ذكر تقسيم ابن جني: "وهذا التقسيم بناء على الظاهر؛ لأن ناصبة الفعل المضارع جارة على مذهبه ومذهب سائر البصريين. والقولُ إنها على ثلاثة أضرب: جارة، وعاطفة، وحرف ابتداء. كذلك قسّمها أبو علي في (الإيضاح)"[4].

واكتفى عبد القاهر بشرح قسمة أبي علي الثلاثية، ولم يتعرض إلى القسمة الرباعية[5]، أما العكبري فقد أشار إلى القسمة الرباعية وخالفها مرجّحًا ما

---

(١) البيت من الوافر، لعمرو بن يربوع، ويعزى إلى شمر بن الحارث. انظر: النوادر ٤٢٢، والإغفال ٢١٣/١-٢١٤، والمسائل العسكرية ١٠١، والشيرازيات ٧١/١، والمصباح لابن يسعون ٥٣٩-٥٤٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٥-٢٢٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣١٨/١-٣٢١.

(٢) توجيه اللمع ٥٥٦. وانظر: الإيضاح ٢٠٢ وفيه: "أرى" بدلاً من: "رأى". وفي تحقيق د.حسن شاذلي ص٢٦٨: "رأى".

(٣) انظر: المقتصد ٨٣٨/٢، وشرح الإيضاح للعكبري ١٢٩٠/٣، ١٣٣٤.

(٤) توجيه اللمع ٢٥٥. وانظر: الإيضاح ٢٠٣-٢٠٤، واللمع ١٦٢.

(٥) انظر: المقتصد ٨٤١/٢-٨٤٣.

رجّحه أبو علي[1].

الموضع الثالث: (مُذْ ومُنْذُ)

ذكر ابن الخباز أن (مُذْ ومُنْذُ) من الكلمات المشتركة بين الأسماء والحروف؛ فمن جر بهما كانا حرفين، ومن رفع ما بعدهما كانا اسمين، ثم شرع في بيان المعنى متكئًا على كلام أبي وشارحًا له، قال ابن الخباز: "فإن رفع ما بعدهما فلهما معنيان – ذكرهما أبو علي في (الإيضاح)، وحكاهما عن أبي بكر-:

المعنى الأول: الأمد، كقولك: ما رأيته مذ يومان، وما زارنا منذ ليلتان، كأنك قلت: أمدُ انقطاع الرؤية يومان، وأمد انقطاع الزيارة ليلتان.

ولا يقع في هذا الموضع إلا النكرة؛ لأن الغرض السؤال عن عدة المدة التي انقطعت فيها الرؤية. هذا قول أبي علي، ثم قال: فإن خصَّص لم يمتنع؛ يعني: أنك إذا قلت: ما رأيته مذ اليومان جاز؛ لأن التخصيص فيه ليس يخرجه بأن يكون عدة، وإذا قلت: ما رأيته مذ يومان، فـ(مذ يومان) جملة من مبتدأ وخبر. مذهب أبي علي أن (مذ) مبتدأ، و(يومان) خبره"[2].

ثم ذكر المعنى الثاني وهو ابتداء المدة. ثم انتقل إلى الحديث عن كون (مُذْ ومُنْذُ) حرفين، وذكر استدلال أبي علي على أنهما يكونان حرفين بقولنا: منذ كم سرت؟ لأنهما قد أوصلا الفعل إلى (كم) كما أن الباء في قولك: بمن تمر؟ كذلك[3].

---

(١) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ١٢٩٣/٣.

(٢) توجيه اللمع ٢٥١. وانظر: الأصول ١٣٧/٢، والإيضاح ٢٠٧-٢٠٨، واللمع ١٥٩-١٦٠.

(٣) انظر: توجيه اللمع ٢٥١-٢٥٢. وانظر: الإيضاح ٢٠٧، والغرة المخفية ١٧٩/١-١٨٠.

وفصّل عبد القاهر والعكبري القولَ في المعنى وما يقع بعدهما، والتمثيل لكل صوره[١].

الموضع الرابع: التفريق بين الإضافة بمعنى اللام وبمعنى (مِنْ)

ذكر ابن الخباز أن الإضافة المحضة تأتي بمعنيين: معنى اللام، ومعنى (مِنْ). وذكر أن الفاصل بين النوعين أن المضاف بمعنى اللام لا يمكن أن يسمى باسم المضاف إليه؛ فالدار مثلاً لا تسمى زيدًا في نحو (دار زيدٍ)، أما المضاف الذي بمعنى (مِنْ) فإنه يسمى باسم المضاف إليه، فالباب – في نحو: باب ساجٍ – من ساجٍ ساجٌ. ثم ختم بيانه هذا بقوله: "أورده أبو علي في (الإيضاح)"[٢].

ثم أورد رأي عبد القاهر في إضافة معنى ثالث، وهو معنى (في)، كقولهم: فلان ثبت الغدرِ؛ أي: ثبتٌ في الغدر. وأورد ما يشعر بعدم ترجيحه، وهو أنه لا يمتنع حمله على معنى اللام؛ بأن تكون صفته بالثبوت مختصة بهذا المكان[٣].

وحديث عبد القاهر في شرح هذا الموضع اقتصر فيه على المعنيين اللذين ذكرهما أبو علي، ولم يزد عليهما معنى (في)[٤]، بل إني وجدته في موضع آخر قد أنكر أن تكون الإضافة بمعنى (في)، وذلك في الآية التي يستشهد بها عليها، وهي قوله تعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[٥]. ولم أهتد إلى مصدر نسبة القول

---

(١) انظر: المقتصد ٢/٨٥٦-٨٦١، وشرح الإيضاح للعكبري ٣/١٣٢٠-١٣٢٧.

(٢) توجيه اللمع ٢٦٦. وانظر: الإيضاح ٢١٠.

(٣) انظر: توجيه اللمع ٢٦٦.

(٤) انظر: المقتصد ٢/٨٧٠-٨٧١، ٨٨١-٨٨٢.

(٥) سبأ: من الآية ٣٣. انظر: المقتصد ١/٦٤٩. وانظر الحديث عن الآية في: الكشاف ٥/١٢٥، والدر المصون ٩/١٩٠.

إلى عبد القاهر بإضافة معنى (في).

أما العكبري فإنه اقتصر على ذكر المعنيين اللذين ذكرهما أبو علي أيضًا[١].

وقد نقل ابن الخباز في هذا الكتاب نصوصًا لأبي علي، ولم يعزها إلى كتاب معين، وعند المطابقة وجدت أنها مأخوذة من (الإيضاح)، وغايته من إيراد هذه النصوص تأييد ما قرّره في شرحه لكلام ابن جني، وقد مرّ بعضها في مواضع سابقة[٢]، ومنها أيضًا:

أولاً – ذكر ابن الخباز أن المضارع المنفي بـ(لم) ماضٍ في المعنى دون اللفظ؛ بدليل جواز: لم يقم زيد أمس، ثم قال: "قال أبو علي: ولو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا، كما لا يجوز: يقوم زيدٌ أمس"[٣].

ثانيًا – ذكر ابن الخباز أولوية المفعول به في النيابة عن الفاعل على المصدر، وختم المسألة والباب بقول أبي علي، قال: "ولو قلت: ضُرِب زيدٌ الضربَ لم يستقم أن ترفع الضرب وتنصب زيدًا؛ لأن الضرب مصدر، ولبس بمفعول به كالدرهم"[٤].

ثالثًا – شرح ابن الخباز تعريف التمييز، ووضحه بنحو: (له عشرون) بأنه محتمل كل جنس يصلح أن يدخل عليه العدد، فإذا قلت: (درهمًا) فقد خلصته من سائر الأجناس، ثم قال: "وهذا معنى قول أبي علي: جملة التمييز أن يحتمل

---

(١) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٣/١٣٤٧-١٣٤٨.

(٢) انظر مثلاً: الموضع الخامس عشر من المبحث الثالث، والموضع الثاني والعشرين من المبحث الثالث، والموضع الثاني من المطلب الثاني من المبحث الرابع.

(٣) توجيه اللمع ٦١. وانظر: الإيضاح ٢٥٠، والنهاية ٢/٦١٠.

(٤) توجيه اللمع ١٠٨. وانظر: الإيضاح ١٠٨.

الشيء وجوهًا فتبينه بأحدها"[١].

رابعًا – ذكر ابن الخباز النوع الثاني من التمييز وهو مميز المساحة، ثم أورد كلام أبي على ما كان على معنى المساحة، قال: "وقال أبو علي في قولنا: (ما في السماء قدر راحةٍ سحابًا) قدر الراحة مقدار يجوز أن يكون من السحاب ومن غيره، فإذا قال: (سحابًا) بيّن به ذلك المبهم"[٢].

خامسًا – ذكر ابن الخباز في إعراب المستثنى في الاستثناء التام المنفي جواز وجهي النصب والإتباع، ثم أورد تعليل أبي علي للنصب، قال: "قال أبو علي في تعليل النصب: لأن الكلام قد تم ههنا في النفي كما تم في الإيجاب"[٣].

سادسًا – ذكر ابن الخباز أن بدل الغلط على وجهين: الغلط، والبداء، والبداء هو أن تذكر الرجل أولاً في نحو: رأيت رجلاً حمارًا، ثم يبدو لك بداء في تركه وذكر الحمار، وأورد قول أبي علي: "وحق هذا أن تستعمل فيه (بل)، فيقال: مررت برجلٍ بل حمارٍ"[٤].

المطلب الثاني: نصوص الإيضاح في (الغرة المخفية)

وقفت على ستة مواضع نقل فيها ابن الخباز نص (الإيضاح) في كتابه (الغرة المخفية)، وهذه المواضع هي:

---

(١) توجيه اللمع ٢٠٦. وانظر: الإيضاح ١٧٣.

(٢) توجيه اللمع ٢٠٨. وانظر: الإيضاح ١٨٠.

(٣) توجيه اللمع ٢١٨. وانظر: الإيضاح ١٧٦.

(٤) توجيه اللمع ٣٠٨. وانظر: الإيضاح ٢٢١. وللمزيد ينظر: ص٢١٢، ٢٢١، ٢٤١، ٢٧٣، ٣٧٠، ٤٧٢، ٦٤٦، ٦٦٤.

الموضع الأول: إعمال المصدر المنوَّن عمل فعله

ذكر ابن الخباز أحكام المصدر العامل، ومنها أن منصوبه لا يتقدم عليه، ولا يفصل بينه وبينه بأجنبي، ثم نقل نصًّا من (الإيضاح) كاشفًا لها، قال: "ومسألة (الإيضاح) تكشف هذا، وهي: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا اليومَ عندَ زيدٍ"(١)، وهذا المثال ذكره أبو علي في المصدر المنون، وعلّق ابن الخباز على هذه المسألة بالآتي:

أولاً – إعراب الجملة، قال: "أعجبني: فعل ومفعول، وضربٌ: فاعله، وزيدٌ: فاعل ضرْب، وعمرٌو: مفعوله".

ثانيًا – منع تقديم معمولي المصدر الفاعل والمفعول، قال: "ولا يجوز تقديم زيد على ضرْب؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، فما ظنك بالمصدر؟ ولا يجوز تقديم عمرو على ضرْب؛ لأن المصدر مقدر بـ(أن) والفعل، وما في حيّز (أن) لا يتقدم عليها".

ثالثًا – التفصيل في حكم تقديم الظرفين (اليوم عند زيد) بذكر أربع صور، وهي في قوله: "وأما قولك: اليوم عند زيد، فإن جعلت الظرفين متعلقين بـ(أعجبني) جاز ذكرهما بعده إلى جانبه وقبله. وإن علقتهما بـ(ضرْب) لم تقدمهما عليه لما ذكرنا. وإن علقت (اليوم) بـ(أعجبني) و(عند زيد) بالمصدر لم يجز، لفصلك بالأجنبي، فإن أردت ذلك فقدّم (عند زيد) على (اليوم). وإن علقت (اليوم) بـ(ضرْب) و(عند زيد) بـ(أعجبني) جاز؛ لأنك لم تفصل".

رابعًا – ختام المسألة بقوله: "فهذا ما يجوز في هذه المسألة، فقس عليها

---

(١) الغرة المخفية ٤٩٩/٢. وانظر: الإيضاح ١٤٢.

أمثالها".

والملحوظ أنه في تفصيل حكم التقديم اختصر كلام أبي علي وقدّم فيه وأخّر، وقد يكون مرد ذلك أن (الغرة المخفية) مراد به الاختصار. وفصّل كتفصيل أبي علي الشراح[١].

الموضع الثاني: نصب "القرفصاء" بالفعل المذكور في نحو: "قعَدَ القُرْفصاءَ"

ذكر ابن الخباز عند الحديث عن المصدر في تعداده أول المنصوبات أن أسماء الأنواع الخاصة من الفعل كالقهقرى وهو الرجوع إلى الخلف إذا قرنت بفعلها الدال على الجنس فإن النصب يكون بالفعل نفسه عند أبي علي، نحو: رجع القهقرى، وقعد القرفصاء، واشتمل الصماء، ونقل نصه، قال: "فنصبها عند أبي علي بالأفعال أنفسها، قال في (الإيضاح) – لما ذكر: قعد القُرْفصاء – : لأن (قعد) إذا تعدى إلى القعود الذي يشمل القرفصاء وغيره فقد تعدى إلى القُرْفصاء في الجملة؛ إذ كان ضربًا من القعود"[٢].

وفصّل ابن الخباز الخلاف في المسألة ناصب (القرفصاء والقهقرى والصماء) في (توجيه اللمع) وفي (النهاية)، وأشار إلى أن في المسألة ثلاثة أقوال: أولها: أنها منصوبة بالفعل، ونقل نص أبي علي السابق وتعليله أيضًا، وزاد آخره: "وكذلك الرجوع والاشتمال" في إشارة إلى المثالين الآخرين. وثانيها: أنها صفات

---

(١) انظر: المقتصد ١/٥٥٦-٥٥٨، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٧٣٤-٧٣٥، والكافي لابن أبي الربيع ٣/١٠٧٩-١٠٨٢.

(٢) الغرة المخفية ١/ ٢٥٢. وانظر: الإيضاح ١٥١. وللمزيد ينظر: الكتاب ١/٣٤-٣٥، والأصول ١/١٦٠-١٦١.

مصادر محذوفة؛ كأنك قلت: قعد القِعدة القرفصاء. وثالثها: أنها منصوبة بفعل من لفظه وإن لم يستعمل، كأنك قلت: تقرفص القرفصاء[١].

وأجاز عبد القاهر وابن البناء القولين الأولين[٢]، وعرض العكبري للثلاثة بلا ترجيح[٣].

(١) توجيه اللمع ١٦٠-١٦١. وانظر: النهاية ٦/١٧٠٠-١٧٠١.

(٢) انظر: المقتصد /٥٨٦-٥٨٧، وشرح الإيضاح لابن البناء ٤٢٣-٤٢٤.

(٣) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٢/٨٠٣-٨٠٥

الموضع الثالث: التمثيل للمنادى النكرة غير المقصودة

أورد ابن الخباز أنواع المنادى، ومنها النكرة، كقولك: يا رجلاً، ثم أورد تمثيل أبي علي له واستحسنه، قال: "ومثّله أبو علي في (الإيضاح) بقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، ويا غلامًا أجزني. وهذا مقصد حسن؛ لأن الأعمى المنادي على هذا الوجه لا يقصد واحدًا معينًا؛ لأن غرضه من يُنقذه من حيرته"(١).

ولم يعرض لهذا المثال عبد القاهر ولا العكبري(٢).

الموضع الرابع: نفي كون (إمّا) عاطفة

أورد ابن الخباز (إما) في حروف العطف، وذكر الشبه بينها وبين (أو) والفرق بينهما. ثم أورد بعده نص أبي علي في (الإيضاح) عن (إما) وأنها ليست بحرف عطف، وتعليله لرأيه بأمرين، قال: "وليست (إمَّا) بحرف عطف؛ لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفردًا على مفرد أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربت إما زيدًا وإما عمرًا، فتجدها عارية من هذين القسمين، وتقول: وإما عمرًا، فتدخل عليها الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى. هذا كلامه"(٣).

ولم يعلق ابن الخباز عليه بأي تعليق، وهذا مخالف لطريقته، ويبدو أنه في كتابه (الغرة المخفية) لا يميل إلى الإطالة، وسبق له أن نص على هذا في مسألة أحال فيها إلى كتابه (الكفاية)، قال فيها: "وقد ذكرت هذه الأبواب مسرودة المسائل في كتاب (الكفاية)، وتعليلها يطيل ذيل القول، وهذا الإملاء

---

(١) الغرة المخفية ٥١٥/٢. وانظر: الإيضاح ١٨٧.

(٢) انظر: المقتصد ٧٥٤/٢، وشرح الإيضاح للعكبري ١١١٨/٣.

(٣) الغرة المخفية ٣٨٦/١. وانظر: الإيضاح ٢٢٤.

مختصر"[1].

وفي (توجيه اللمع) عدّها من حروف العطف، وساق رأي أبي علي ودليليه المذكورين في نفي كونها من حروف العطف[2].

وفصّل عبد القاهر الحديث في بيان، وأيّد أبا علي قائلاً: "وقد استمر النحويون على جعل (إمَا) من حروف العطف ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي؛ ولهذا قال في أول الباب: إن حروف العطف تسعة، وهم يقولون: إنها عشرة؛ لعدهم (إما) في جملتها، وذلك سهو ظاهر"[3].

أما العكبري فقد فصّل الخلاف في (إما) وذكر حجج الفريقين بلا ترجيح، أما ترجيحه رأي أبي علي فقد كان في غير هذا الكتاب[4].

الموضع الخامس: علة منع (حمراء) من الصرف

ذكر ابن الخباز أن ما فيه ألف التأنيث الممدودة نحو (حمراء) لا ينصرف في النكرة ولا في المعرفة، وأنها أقاموها مقام علتين فرعيتين؛ للزومها الكلمة من أول الأمر، فقام لزومها مقام تأنيث آخر، ثم نص على رأي أبي علي بأن العلة في منعها هو اجتماع الوصف والتأنيث، ولم يرتض رأيه هذا، قال: "وقال أبو علي في (الإيضاح): وحمراء لا ينصرف؛ لاجتماع الوصف والتأنيث. وهو غريب

---

(١) الغرة المخفية ٦٩٨/٢.

(٢) انظر: توجيه اللمع ٣١١، ٣٢١.

(٣) المقتصد ٩٤٥/٢.

(٤) انظر: شرح الإيضاح ١٤٩٧/٤-١٤٩٩، والمتبع في شرح اللمع ٤٣٨/٢-٤٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٢٦/٢.

منه؛ لأنه ليس من مذهبه، بل مذهب الكوفيين"[١].

وفصّل عبد القاهر المسألة، ونصّ على أن (فعلاء) لا تنصرف اسمًا أو صفةً نحو: حمراء وصحراء، وعلّله بأن كل ما كان في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة لا يصرف؛ لقيامه مقام السببين، وكون الوصف في (حمراء) يؤكد منع الصرف، ولو لم يكن كان منع الصرف قائمًا فيه[٢]. أما العكبري فلم يعلِّق على رأي أبي علي في هذه المسألة[٣].

الموضع السادس: علة منع (مفاعل ومفاعيل) في الجمع من الصرف

ذكر ابن الخباز من الأسماء الممنوعة من الصرف ما كان جمعًا لا يقبل التكسير: (مفاعِل، ومفاعيل)، ثم أورد تعليل أبي علي لسبب منعه وشرح كلامه، قال: "قال أبو علي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: لأنه جمع، وليس في الآحاد الأُوَل له مثال. فمعنى كلامه: أن الجمع علة، وأن عدم النظير قائم مقام علة أخرى"[٤].

وشرحه عبد القاهر بأنه لما لم يمكن جمعه مرة أخرى تكرر فيه السبب، فكأنه قد جُمع مرتين؛ لأن الجمع المكرر لا يكون إلا على وزن (مفاعل ومفاعيل)، ويعنى بالوزن هنا وزن اللفظ لا وزن التصريف[٥]، وذكر العكبري هذه العلة في المنع، وذكر علة أخرى وهي أنه لا نظير له في الآحاد، فصار

---

(١) الغرة المخفية ٢١٤/١. وانظر: الإيضاح ٢٢٩.

(٢) انظر: المقتصد ٩٨٤/٢.

(٣) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ١٥٤٧/٤.

(٤) الغرة المخفية ٢١٤/١. وانظر: الإيضاح ٢٣٦.

(٥) انظر: المقتصد ١٠٢٦/٢.

كالأعجمي نحو: إبراهيم الذي لا نظير له في العربي[1].

المطلب الثالث: نص (الإيضاح) في (الفريدة في شرح القصيدة)

وجدت مسألة واحدة أحال فيها إلى (الإيضاح) إحالة مقتضبة، قال: "قال أبو عثمان:

لعلّ أبو نعمان عمرًا كأنما يُراعى بذا بكرٍ زيادٌ وما عَبَّا

اللام في قوله: (لعل) جواب قسم محذوف؛ كأنه قال: والله لعلّ، ومنه مسألة (الإيضاح): والله لكذب. و(علّ) فعل من العلَل وهو الشرب..." [2].

ومسألة (والله لكذب) المشار إليها أوردها ابن الخباز في غير هذا الكتاب، وهي أن جواب القسم إذا تصدّر باللام وكان الفعل ماضيًا فالجيد أن يؤتى معه بـ(قد)، ويجوز طرحها، ومنه: والله لكذب[3].

---

(١) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ١٦٠٤/٤-١٦٠٦.

(٢) الفريدة في شرح القصيدة ٦٧-٦٨. وانظر: الغرة المخفية ٢٠١/١، والإيضاح (تحقيق د.حسن شاذلي) ٢٧٧. والبيت المذكور من بحر الطويل.

(٣) انظر: توجيه اللمع ٥٦٢-٥٦٣، والغرة المخفية ٢٠١/١. وانظر: الكتاب ١٠٥/٣، والمقتضب ٣٣٤/٢، والمقتصد ٨٦٥/٢، والمفصل ٣٣٢، وشرح الإيضاح للعكبري ١٣٤٥/٣.

الخاتمة:

وصل البحث إلى نتائج، أهمها:

أولاً – رصد البحث مظاهر عامة ومظاهر خاصة تبرز عناية ابن الخباز بكتاب (الإيضاح)، أهمها مدارسة ابن الخباز (الإيضاح) مع شيخه أبي حفص: قراءةً، واستشراحًا، وعرضًا لنسخته التي شرح (الإيضاح) فيها بنسخة شيخه.

ثانيًا – وقف البحث على عشرة مواضع من (شرح الإيضاح) المفقود لابن الخباز، أحدها كان من نقل ابن الخباز نفسه، والمواضع الباقية جمعت من مصادر أخرى، وظهر فيها اهتمام ابن هشام بكتاب (شرح الإيضاح) لابن الخباز؛ إذ نقل عنه في كتابيه (مغني اللبيب) و(حواشي التسهيل) ستة مواضع مختلفة من الكتاب.

ثالثًا – بلغت المواضع التي نقل فيها ابن الخباز نصوص أبي علي في (الإيضاح) في كتبه الأخرى ستة وأربعين موضعًا، أوردها شارحًا وموضحًا لغامضها ومستدلاً بها، وتعدّ هذه المواضع رافدًا مهمًا في كشف الضوء عن (شرح الإيضاح) المفقود.

رابعًا – طول نفَس ابن الخباز في الشرح والتعليق في كتابه (النهاية) الذي يُشعر القارئ بأنه مؤلف في (شرح الإيضاح) في مواضعه التي تعرض لها.

خامسًا – توحي كثرة نصوص (الإيضاح) في كتب ابن الخباز وإطالة النقاش فيها بكبر (شرح الإيضاح) وتوسّعه؛ فهو الكتاب المعنيُّ أولاً بتحرير عبارة (الإيضاح) وتوضيحها.

سادسًا – حرص ابن الخباز على نقل كلام أبي علي بحروفه، وبيان مبتدئه ومنتهاه، وتفسير مشكله، وبيان غامضه.

سابعًا –وافق ابن الخباز أبا علي في أغلب المواضع المدروسة، ولم يخالفه إلا قليلاً.

ثامنًا – عناية ابن الخباز بشرح عبد القاهر (المقتصد) وإجلاله له، وتعرضه لآرائه في كثير من المسائل. ولم يتعرض لغيره من الشرّاح، مع تصريحه بأنه وقف على بعض الشروح ولم يسمِّ أصحابها.

تاسعًا – لم يُطِل ابن الخباز في (الغرة المخفية) نقاش نصوص أبي علي، ومردّ ذلك رغبته في الاختصار الذي وضع له الكتاب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع:

المخطوطة:

- حواشي التسهيل، لابن هشام، مكتبة مراد ملا، برقم (١٦٥٨) ورقم (١٦٥٩).
- شرح الإيضاح لابن عصفور، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم (١١٧٠٣/ف).
- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز، جامعة برنستون، برقم (١٥٦ب).

الرسائل والدوريات:

- أبو طالب العبدي: حياته وآراؤه النحوية، للدكتور عبد الرحمن الحميدي، مجلة الدراسات اللغوية بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج١، ع٣، ١٩٩٩م، الصفحات (١٠-١٢٨).
- شرح إيضاح أبي علي الفارسي للعكبري، تحقيق د.عبد الرحمن الحميدي، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد البناء (ت٤٧١هـ)، رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم، ٢٠١٨م.
- كتاب (الإيضاح): مكانته وخصائصه للدكتور يحيى مير علم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الثامن والستون، الجزء الثاني، ص٣٠٣-٣١٦.
- جهود الأقدمين في خدمة كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي للدكتور يحيى مير علم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الحادي والسبعون، الجزء الثالث، ص٥٦٨-٦٠٢.
- المرار بن سعيد الفقعسي: حياته وما بقي من شعره، د.نوري القيسي، مجلة المورد، المجلد الثاني، العدد الثاني، حزيران ١٩٧٣م/ ١٣٩٣هـ . دار الحرية، مطبعة الحكومة، بغداد.

المطبوعة:

- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مكتبة

الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين الكيشي، تحقيق د.عبد الله البركاتي، ود.محسن العميري، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق د.عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق د.عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، تحقيق د.حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- الأنموذج في النحو لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق سامي المنصور، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م[1].

(١) هذه هي الطبعة المعتمدة للإحالة في البحث، وعند العودة إلى غيرها يُذكر اسم المحقق.

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي، تحقيق د.محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د.إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، تحرير د.عمر الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق د.رياض عبدالحميد ومحمد حسان، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة،
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة، للفيروز آبادي، حققه محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق د.طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري ، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ.
- تحفة الأريب في نحاة مغني اللبيب، للسيوطي، تحقيق د.حسن الملخ ود.سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة،

بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧-١٤٢٢هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، للزركشي، تحقيق أبي عمرو الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، للزركشي، تحقيق د. عبد الله ربيع، وأ.د.سيد عبد العزيز، مكتب قرطبة، مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، للزركشي، دراسة وتصحيح وتعليق أبي عامر عبد الله شرف الدين الداغستاني، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.
- التكملة للفارسي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م(١).
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق أ.د. عبدالله عمر الحاج، مكتبة المتنبي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

(١) هذه هي الطبعة المعتمدة للإحالة في البحث، وعند العودة إلى غيرها يُذكر اسم المحقق.

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق د.إميل يعقوب، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤-١٤١٩هـ/ ١٩٨٤-١٩٩٩م.
- حروف المعاني والصفات، تأليف أبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ١٤٠٢هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٦-١٩٨٨م.
- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.
- ديوان الهذليين، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق د.عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- ديوان عمرو بن كلثوم، تحقيق د.إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- رصف المباني في شروح حروف المعاني، تحقيق د.أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة .
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة

الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ /١٩٩١م.
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.
- شرح الأنموذج في النحو لمحمد بن عبد الغني الأردبيلي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل، للمرادي، تحقيق د.محمد عبد النبي، مكتبة الإيمان، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م/ ١٤٢٧هـ.
- شرح تكملة أبي علي الفارسي، للعكبري، تحقيق د.فوزية العتيبي ود.حورية الجهني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د.صاحب أبو جناح.
- شرح شواهد الإيضاح لابن بري، تحقيق د.عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق د.تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- شروح سقط الزند، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- شعر أبي ذؤيب الهذلي، ضمن (ديوان الهذليين) نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية، القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
- شعر الأخطل، صنعة السكري روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق د.فخر

الدين قباوة، دار الفكر بدمشق، ودار الفكر ببيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق د.صلاح الدين المنجد، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٠م.
- عقود الجمان في شعراء هذا الزمان = قلائد الجمان
- علل النحو، للوراق، تحقيق د.محمود الدريويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني، تحقيق د.محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لابن الخباز، تحقيق حامد العبدلي، دار الأنبار، بغداد الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب، لابن الخباز، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- الفصول في القوافي، لسعيد بن المبارك بن الدهان، تحقيق د.صالح العايد، دار إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- الفوائد السنية في شرح الألفية، للحافظ البرماوي، تحقيق عبد الله رمضان موسى، مكتبة دار النصيحة، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.
- قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، لكمال الدين أبي البركات المبارك بن الشعار، تحقيق كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م/ ١٤٢٦هـ.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة د.فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الكشاف، للزمخشري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق د.غازي مختار، دار الفكر

المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق د.حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري، تحقيق د.عبد الحميد الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د.محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإعلام، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل، دار سزكين، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق الرحالة الفاروق وآخرون، وزارة الشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب (البديع) لابن خالويه، عني بنشره برجستراسر، عالم الكتب، بيروت.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لليافعي اليمني، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ/ ١٩٨٠-١٩٨٤م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د.محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، تحقيق د.حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- معاني القرآن للفراء بتحقيق الشيخ محمد علي النجار وآخرين، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، حققه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، أعده محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د.عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، لابن عصفور، تحقيق رفيع السلمي، مركز الملك فيصل، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.
- المفصل في علم العربية للزمخشري، دراسة وتحقيق د.فخر صالح قدارة، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.
- المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق أحمد بن عبد الله درويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مدني كليزر، نيو هافن، جمعية الأمريكان الشرقية، ١٩٤٧م.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق د.محمد بن إبراهيم البنا، دار

الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لتغري بردي، تقديم محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- نكت الهميان في نكت العميان، للصفدي، وقف على طبعه أ.أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، مصر، ١٣٢٩هـ.
- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز، تحقيق د.عبدالجليل محمد العبادي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، بلا تاريخ.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د.محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ١٩٨١م.
- الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- الوافي بمعرفة القوافي، للأصبحي العنابي، تحقيق د.نجاة نولي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الوافي في العرض والقوافي، صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

θbt AlmSAdr wAlmrAjç:
AlmxTwTħ:
- HwAŝy Altshyl، lAbn hŝAm، mktbħ mrAd mlA، brqm (1658) wrqm (1659).
- ŝrH AlĂyDAH lAbn çSfwr، jAmçħ AlĂmAm mHmd bn sçwd AlĂslAmyħ، brqm (11703/f).
- AlnhAyħ fy ŝrH AlkfAyħ، lAbn AlxbAz، jAmçħ brnstwn، brqm (156b).

AlrsAŶl wAldwryAt:
- Âbw TAlb Alçbdy: HyAth wĀrAŵh AlnHwyħ، lldktwr çbd AlrHmn AlHmydy، mjlħ AldrAsAt Allγwyħ bmrkz Almlk fySl llbHwθ wAldrAsAt AlĂslAmyħ، mj1، ç3، 1999m، AlSfHAt (10-128).
- ŝrH ĂyDAH Âby çly AlfArsy llçkbry، tHqyq d.çbd AlrHmn AlHmydy، rsAlħ dktwrAh، bklyħ Allγħ Alçrbyħ bjAmçħ AlĂmAm mHmd bn sçwd AlĂslAmyħ.
- ŝrH AlĂyDAH lÂby çly AlfArsy، tÂlyf Âby çly AlHsn bn ÂHmd AlbnA' (t471h-)، rsAlħ dktwrAħ bklyħ Allγħ Alçrbyħ wAldrAsAt AlAjtmAçyħ bjAmçħ AlqSym، 2018m.
- ktAb (AlĂyDAH): mkAnth wxSAŶSh lldktwr yHyŶ myr çlm، mjlħ mjmç Allγħ Alçrbyħ bdmŝq، Almjld AlθAmn wAlstwn، Aljz' AlθAny، S303-316.
- jhwd AlÂqdmyn fy xdmħ ktAb AlĂyDAH lÂby çly AlfArsy lldktwr yHyŶ myr çlm، mjlħ mjmç Allγħ Alçrbyħ bdmŝq، Almjld AlHAdy wAlsbçwn، Aljz' AlθAlθ، S568-602.
- AlmrAr bn sçyd Alfqçsy: HyAth wmA bqy mn ŝçrh، d.nwry Alqysy، mjlħ Almwrd، Almjld AlθAny، Alçdd AlθAny، HzyrAn 1973m/ 1393h- . dAr AlHryħ، mTbçħ AlHkwmħ، bγdAd.

AlmTbwçħ:
- AlĂtqAn fy çlwm AlqrĀn، llsywTy، tHqyq mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym، dAr AltrAθ، AlqAhrħ، AlTbçħ AlθAlθħ، 1405h1985/-m.
- ArtŝAf AlDrb mn lsAn Alçrby lÂby HyAn، tHqyq d.rjb çθmAn mHmd، mktbħ AlxAnjy، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1418h1998/ -m.
- AlĂrŝAd ĂlŶ çlm AlĂçrAb lŝms Aldyn Alkyŝy، tHqyq d.çbd Allh AlbrkAty، wd.mHsn Alçmyry، mçhd AlbHwθ Alçlmyħ، jAmçħ Âm AlqrŶ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1410h-.
- ĂŝArħ Altçyyn fy trAjm AlnHAħ wAllγwyyn lçbd AlbAqy bn çbd Almjyd AlymAny، tHqyq d.çbd Almjyd dyAb، mrkz Almlk fySl llbHwθ wAldrAsAt AlĂslAmyħ، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1406h1986 /-m.
- AlÂSwl fy AlnHw lAbn AlsrAj، tHqyq d.çbd AlHsyn Alftly، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، AlTbçħ AlθAnyħ، 1407h1987 /-m.
- ĂçrAb AlqrĀn lÂby jçfr AlnHAs، tHqyq zhyr γAzy zAhd، çAlm Alktb، mktbħ AlnhDħ Alçrbyħ، AlTbçħ AlθAlθħ، 1409h1988 /-m.
- AlĂγfAl lÂby çly AlfArsy، tHqyq d.çbd Allh bn çmr AlHAj ĂbrAhym، Almjmç Alθqafy، Âbw Dby، AlTbçħ AlÂwlŶ 1424h2003 /-m.
- AlĂfSAH fy ŝrH ÂbyAt mŝklħ AlĂçrAb lÂby nSr AlfArqy، tHqyq sçyd AlÂfγAny، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، AlTbçħ AlθAlθħ، 1400h1980 /-m.
- AlĂfSAH bbçD mA jA' mn AlxTÂ fy AlĂyDAH lAbn AlTrAwħ، tHqyq d.HAtm AlDAmn، çAlm Alktb، byrwt، AlTbçħ AlθAnyħ، 1416h1996 / –m.
- ÂmAly Abn Alŝjry، tHqyq d.mHmwd mHmd AlTnAHy، mktbħ AlxAnjy، AlqAhrħ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1412h1992 /-m.
- AlĂnSAf fy msAŶl AlxlAf byn AlnHwyyn wAlbSryyn wAlkwfyyn lÂby AlbrkAt AlÂnbAry، tHqyq mHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd، dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby.
- AlÂnmwðj fy AlnHw lmHmwd bn çmr Alzmxŝry، tHqyq sAmy AlmnSwr، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1420h1999 /-m.

- AlĂyDAH lÂby çly AlfArsy، tHqyq d.kAĎm bHr AlmrjAn، çAlm Alktb، byrwt، AlTbçh AlθAnyh، 1416h1996 /-m( ).
- AlĂyDAH AlçDdy lÂby çly AlfArsy، tHqyq d.Hsn ŝAðly frhwd، dAr Alçlwm، AlTbçh AlθAnyh، 1408h1988 /-m.
- ĂyDAH ŝwAhd AlĂyDAH lÂby çly Alqysy، tHqyq d.mHmd bn Hmwd AldçjAny، dAr Alγrb AlĂslAmy، byrwt، AlTbçh AlÂwlŶ، 1408h1987 /-m.
- AlĂyDAH fy ŝrH AlmfSl lAbn AlHAjb، tHqyq d.ĂbrAhym mHmd çbd Allh، dAr sçd Aldyn، dmŝq، AlTbçh AlÂwlŶ، 1425h2005/-m.
- AlĂyDAH fy çll AlnHw lÂby AlqAsm AlzjAjy، tHqyq d.mAzn AlmbArk، dAr AlnfAŶs، byrwt ، AlTbçh AlxAmsh، 1406h1986 /-m.
- AlbHr AlmHyT fy ÂSwl Alfqh، llzrkŝy، tHryr d.çmr AlÂŝqr، wzArh AlÂwqAf wAlŝŵwn AlĂslAmyh، qTr، AlTbçh AlθAnyh، 1413h1992 /-m.
- AlbdAyh wAlnhAyh، lAbn kθyr، tHqyq d.ryAD çbdAlHmyd wmHmd HsAn، dAr Abn kθyr، dmŝq، byrwt، AlTbçh AlθAnyh 1431h2010/-m.
- AlbrhAn fy çlwm AlqrĀn، llzrkŝy، tHqyq mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym، dAr AltrAθ، AlqAhrh،
- byyh AlwçAh fy TbqAt Allγwyyn wAlnHAh llsywTy، tHqyq mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym، Almktbh AlçSryh، byrwt.
- Alblyh fy trAjm ÂŶmh AlnHw Allyh، llfyrwz ĀbAdy، Hqqh mHmd AlmSry، jmçyh ĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy، Alkwyt، AlTbçh AlÂwlŶ، 1407h1987 /-m.
- AlbyAn fy γryb ĂçrAb AlqrĀn lÂby AlbrkAt AlÂnbAry، tHqyq d.Th çbd AlHmyd Th، AlhyŶh AlmSryh AlçAmh llktAb، 1400h1980 /-m.
- AltbyAn fy ĂçrAb AlqrĀn llçkbry، tHqyq çly AlbjAwy، dAr Aljyl، byrwt، AlTbçh AlθAnyh، 1407h1987 /-m.
- Altbyyn çn mðAhb AlnHwyyn AlbSryyn wAlkwfyyn lÂby AlbqA' Alçkbry ، tHqyq d.çbd AlrHmn Alçθymyn ، mktbh AlçbykAn ، AlryAD ، AlTbçh AlÂwlŶ ، 1421h-.
- tHfh AlÂryb fy nHAh mγny Allbyb، llsywTy، tHqyq d.Hsn Almlx wd.shŶ ngjh، çAlm Alktb AlHdyθ، AlÂrdn، AlTbçh AlθAnyh، 1429h2008 /-m.
- tðkrh AlnHAh lÂby HyAn AlÂndlsy، tHqyq d.çfyf çbd AlrHmn، mŵssh AlrsAlh، byrwt، AlTbçh AlÂwlŶ، 1406h1986 /-m.
- Altðyyl wAltkmyl fy ŝrH Altshyl lÂby HyAn AlÂndlsy، tHqyq d.Hsn hndAwy، dAr Alqlm، dmŝq، AlTbçh AlÂwlŶ، 1417-1422h-.
- tshyl AlfwAŶd wtkmyl AlmqASd، tHqyq kAml brkAt، dAr AlktAb Alçrby llTbAçh wAlnŝr، 1387h1967 /-m.
- tŝnyf AlmsAmç bjmç AljwAmç ltAj Aldyn Alsbky، llzrkŝy، tHqyq Âby çmrw AlHsyny، dAr Alktb Alçlmyh، byrwt، AlTbçh AlÂwlŶ، 1420h2000/-m.
- tŝnyf AlmsAmç bjmç AljwAmç ltAj Aldyn Alsbky، llzrkŝy، tHqyq d. çbd Allh rbyç، wÂ.d.syd çbd Alçzyz، mktb qrTbh، mSr، AlTbçh AlθAnyh، 2006m.
- tŝnyf AlmsAmç bjmç AljwAmç ltAj Aldyn Alsbky، llzrkŝy، drAsh wtSHyH wtçlyq Âby çAmr çbd Allh ŝrf Aldyn AldAγstAny، dAr Tybh AlxDrA'، mkh Almkrmh، AlTbçh AlÂwlŶ، 1439h2018 /-m.
- Altkmlh llfArsy، tHqyq d.Hsn ŝAðly frhwd، çmAdh ŝŵwn AlmktbAt bjAmçh Almlk sçwd، AlryAD، AlTbçh AlÂwlŶ، 1401h1981 /-m( ).
- Altkmlh، lÂby çly AlfArsy، tHqyq d. kAĎm AlmrjAn، çAlm Alktb، AlTbçh AlθAnyh، 1419h1999 /-m.
- tmhyd AlqwAçd bŝrH tshyl AlfwAŶd، lnAĎr Aljyŝ، tHqyq d.çly mHmd fAxr wĀxryn، dAr AlslAm، AlqAhrh، AlTbçh AlÂwlŶ 1428h2007/-m.
- twjyh Allmç، lAbn AlxbAz، tHqyq Â.d. çbdAllh çmr AlHAj، mktbh Almtnby، Almmlkh Alçrbyh Alsçwdyh، AlTbçh AlÂwlŶ، 1438h2017 /-m.

- Aljml fy AlnHw lÂby AlqAsm AlzjAjy، tHqyq d.çly twfyq AlHmd، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، AlTbçħ AlxAmsħ، 1417h1996 /-m.
- AljnŶ AldAny fy Hrwf AlmçAny llHsn bn qAsm AlmrAdy، tHqyq d.fxr Aldyn qbAwħ wmHmd ndym fADl، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، lbnAn، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1413h1992 /-m.
- jwAhr AlÂdb fy mçrfħ klAm Alçrb، lçlA' Aldyn AlĂrbly، tHqyq d.Ămyl yçqwb، dAr AlnfAŶs، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1412h1991/-m.
- AlHjħ llqrA' Alsbçħ lÂby çly AlfArsy، tHqyq bdr Aldyn Alqhwjy wbŝyr HwyjAty، dAr AlmÂmwn lltrAθ، dmŝq، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1404-1419h1999-1984 /-m.
- Hrwf AlmçAny wAlSfAt، tÂlyf Âby AlqAsm çbd AlrHmn AlzjAjy، tHqyq d.Hsn ŝAðly frhwd، dAr Alçlwm، 1402h- .
- xzAnħ AlÂdb wlb lbAb lsAn Alçrb lçbd AlqAdr AlbγdAdy، tHqyq çbd AlslAm hArwn، mktbħ AlxAnjy، AlqAhrħ، AlTbçħ AlθAlθħ، 1409h1989 /-m.
- AlxSAŶS lAbn jny، tHqyq mHmd çly AlnjAr، AlhyŶħ AlmSryħ AlçAmħ llktAb، AlTbçħ AlθAlθħ، 1406-1408h1988-1986 /-m.
- Aldr AlmSwn، llsmyn AlHlby، tHqyq d.ÂHmd AlxrAT، dAr Alqlm، dmŝq، 1406h-.
- dywAn Âby tmAm bŝrH AlxTyb Altbryzy، tHqyq mHmd çbdh çzAm، dAr AlmçArf، mSr، AlTbçħ AlθAlθħ.
- dywAn AlŝmAx bn DrAr AlðbyAny، Hqqh wŝrHh SlAH Aldyn AlhAdy، dAr AlmçArf، mSr.
- dywAn Alhðlyyn، mSwrħ çn Tbçħ dAr Alktb AlmSryħ، AlqAhrħ، 1385h1965/-m.
- dywAn ŝçr HAtm bn çbd Allh AlTAŶy wÂxbArh، Snçħ yHyŶ bn mdrk AlTAŶy، tHqyq d.çAdl slymAn jmAl، mktbħ AlxAnjy، AlqAhrħ، AlTbçħ AlθAnyħ، 1411h-/ 1990m.
- dywAn çmrw bn klθwm، tHqyq d.Ămyl bdyç yçqwb، dAr AlktAb Alçrby، byrwt، AlTbçħ AlθAnyħ، 1416h1996 /-m.
- rSf AlmbAny fy ŝrwH Hrwf AlmçAny، tHqyq d.ÂHmd mHmd AlxrAT، mTbwçAt mjmç Allγħ Alçrbyħ bdmŝq، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1395h1975 /-m.
- rwH AlmçAny fy tfsyr AlqrĀn AlçĎym wAlsbç AlmθAny، lÂby AlfDl mHmwd AlÂlwsy AlbγdAdy، dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby، byrwt.
- Alsbçħ fy AlqrA'At lAbn mjAhd، tHqyq d.ŝwqy Dyf، dAr AlmçArf، AlqAhrħ، AlTbçħ AlθAlθħ .
- sr SnAçħ AlĂçrAb، lAbn jny، tHqyq d.Hsn hndAwy، dAr Alqlm، dmŝq، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1405h1985 /-m.
- ŝðrAt Alðhb fy ÂxbAr mn ðhb، lAbn AlçmAd AlHnbly، tHqyq çbd AlqAdr AlÂrnAŵwT wmHmwd AlÂrnAŵwT، dAr Abn kθyr، dmŝq wbyrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1412h1991/ -m.
- ŝrH ÂbyAt mγny Allbyb lçbd AlqAdr AlbγdAdy، tHqyq çbd Alçzyz rbAH wÂHmd ywsf dqAq، dAr AlmÂmwn lltrAθ، AlTbçħ AlθAnyħ، 1407h1988 /-m.
- ŝrH AlÂnmwðj fy AlnHw lmHmd bn çbd Alγny AlÂrdbyly، tHqyq d.Hsn ŝAðly frhwd، dAr Alçlwm، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1411h1990 /-m.
- ŝrH Altshyl lAbn mAlk، tHqyq d.çbd AlrHmn Alsyd wd.mHmd bdwy، dAr hjr، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1410h1990 /-m.
- ŝrH Altshyl، llmrAdy، tHqyq d.mHmd çbd Alnby، mktbħ AlĂymAn، mSr، AlTbçħ AlÂwlŶ، 2006m/ 1427h-.
- ŝrH tkmlħ Âby çly AlfArsy، llçkbry، tHqyq d.fwzyħ Alçtyby wd.Hwryħ Aljhny، mktbħ Alrŝd، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1442h2020 /-m.
- ŝrH jml AlzjAjy lAbn çSfwr، tHqyq d.SAHb Âbw jnAH.
- ŝrH ŝwAhd AlĂyDAH lAbn bry، tHqyq d.çyd mSTfŶ drwyŝ، AlhyŶħ AlçAmħ lŝŵwn AlmTAbç AlÂmyryħ، AlqAhrħ، 1405h1985 /-m.

- ŝrH ktAb sybwyh، lÂby sçyd AlsyrAfy، tHqyq ÂHmd Hsn mhdly wçly syd çly، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1429h2008 /-m.
- ŝrH AlmfSl lAbn yçyŝ، çAlm Alktb، byrwt.
- ŝrH Almqdmħ Aljzwlyħ Alkbyr llŝlwbyn، tHqyq d.trky bn shw Alçtyby، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، AlTbçħ AlθAnyħ، 1414h1994 /-m.
- ŝrwH sqT Alznd، tHqyq mSTfŶ AlsqA wĀxryn، AlhyŶħ AlmSryħ AlçAmħ llktAb، 1406h1986/-m.
- ŝçr Âby ðŵyb Alhðly، Dmn (dywAn Alhðlyyn) nsxħ mSwrħ çn Tbçħ dAr Alktb، AldAr Alqwmyħ، AlqAhrħ، 1385h1965 /-m.
- ŝçr AlÂxTl، Snçħ Alskry rwAyth çn Âby jçfr mHmd bn Hbyb، tHqyq d.fxr Aldyn qbAwħ، dAr Alfkr bdmŝq، wdAr Alfkr bbyrwt، AlTbçħ AlrAbçħ، 1416h1996 /-m.
- Alçbr fy xbr mn γbr، llðhby، tHqyq d.SlAH Aldyn Almnjd، dAŶrħ AlmTbwçAt wAlnŝr، Alkwyt، 1960m.
- çqwd AljmAn fy ŝçrA' hðA AlzmAn = qlAŶd AljmAn
- çll AlnHw، llwrAq، tHqyq d.mHmwd Aldrywyŝ، mktbħ Alrŝd، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1420h1999 /-m.
- Alçmdħ fy mHAsn Alŝçr wĀdAbh، lAbn rŝyq AlqyrwAny، tHqyq d.mHmd qrqzAn، dAr Almçrfħ، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1408h1988/-m.
- Alγrħ Almxfyħ fy ŝrH Aldrħ AlÂlfyħ، lAbn AlxbAz، tHqyq HAmd Alçbdly، dAr AlÂnbAr، bγdAd AlTbçħ AlÂwlŶ، 1410h1990 /-m.
- Alfrydħ fy ŝrH AlqSydħ fy çwyS AlĂçrAb، lAbn AlxbAz، tHqyq d.çbd AlrHmn Alçθymyn، mktbħ AlxAnjy، AlqAhrħ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1410h1990 /-m.
- AlfSwl fy AlqwAfy، lsçyd bn AlmbArk bn AldhAn، tHqyq d.SAlH AlçAyd، dAr ĂŝbylyA، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ 1418h1998/-m.
- AlfwAŶd Alsnyħ fy ŝrH AlÂlfyħ، llHAfĎ AlbrmAwy، tHqyq çbd Allh rmDAn mwsŶ، mktbħ dAr AlnSyHħ، Almdynħ Alnbwyħ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1436h2015/-m.
- qlAŶd AljmAn fy frAŶd ŝçrA' hðA AlzmAn، lkmAl Aldyn Âby AlbrkAt AlmbArk bn Alŝçar، tHqyq kAml slmAn Aljbwry، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 2005m/ 1426h-.
- AlkAfy fy AlĂfSAH çn msAŶl ktAb AlĂyDAH lAbn Âby Alrbyç، tHqyq wdrAsħ d.fySl AlHfyAn، mktbħ Alrŝd، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1422h2001 /-m.
- AlktAb lsybwyh، tHqyq çbd AlslAm hArwn، çAlm Alktb، AlqAhrħ، AlTbçħ AlθAlθħ، 1408h1988 /-m.
- AlkŝAf، llzmxŝry، tHqyq Alŝyx çAdl ÂHmd çbd Almwjwd wAlŝyx çly mçwD، mktbħ AlçbykAn، AlTbçħ AlÂwlŶ 1418h1998/-m.
- AllbAb fy çll AlbnA' wAlĂçrAb lÂby AlbqA' Alçkbry، tHqyq d.γAzy mxtAr، dAr Alfkr AlmçASr bbyrwt، wdAr Alfkr bdmŝq، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1416h1995 /-m.
- Allmç fy Alçrbyħ lAbn jny، tHqyq d.Hsyn mHmd mHmd ŝrf، çAlm Alktb، AlqAhrħ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1399h1979 /-m.
- Almtbç fy ŝrH Allmç lÂby AlbqA' Alçkbry، tHqyq d.çbd AlHmyd Alzwy، mnŝwrAt jAmçħ qArywns، bnγAzy، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1994m.
- mjAz AlqrĀn lÂby çbydħ mçmr bn AlmθnŶ، tHqyq d.mHmd fŵAd szkyn، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، AlTbçħ AlθAnyħ، 1401h1981 /-m.
- mjAls Alçlm A' llzjAjy، tHqyq çbd AlslAm hArwn، wzArħ AlĂçlAm، Alkwyt، AlTbçħ AlθAnyħ، 1984m.
- AlmHtsb fy tbyyn wjwh ŝwAð AlqrA'At wAlĂyDAH çnhA، lAbn jny، tHqyq çly Alnjdy nASf wçbd AlftAH ĂsmAçyl، dAr szkyn، AlTbçħ AlθAnyħ، 1406h1986 /-m.
- AlmHrr Alwjyz fy tfsyr AlktAb Alçzyz، lAbn çTyħ AlÂndlsy، tHqyq AlrHAlħ AlfArwq wĀxrwn، wzArħ Alŝŵwn AlĂslAmyħ، qTr، AlTbçħ AlθAnyħ، 1428h2007/-m.

- mxtSr fy ŝwAð AlqrĀn mn ktAb (Albdyç) lAbn xAlwyh، çny bnŝrh brjstrAsr، çAlm Alktb، byrwt.
- mrĀħ AljnAn wçbrħ AlyqĎAn fy mçrfħ mA yçtbr mn HwAdθ AlzmAn، llyAfçy Alymny، wDç HwAŝyh xlyl AlmnSwr، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1417h1997 /-m.
- AlmsAçd çlŶ tshyl AlfwAŶd lAbn çqyl، tHqyq mHmd kAml brkAt، jAmçħ Âm AlqrŶ، mkħ Almkrmħ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1400-1405h1984-1980 /-m.
- AlmsAŶl AlHlbyAt lÂby çly AlfArsy، tHqyq d.Hsn hndAwy، dAr Alqlm bdmŝq، wdAr AlmnArħ bbyrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1407h1987 /-m.
- AlmsAŶl AlŝyrAzyAt lÂby çly AlfArsy، tHqyq d.Hsn hndAwy، dAr knwz ĂŝbylyA، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1424h2004 /-m.
- AlmsAŶl Alçskryħ lÂby çly AlfArsy، tHqyq wdrAsħ d.mHmd AlŝATr ÂHmd، mTbçħ Almdny، AlqAhrħ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1403h1982 /-m.
- AlmsAŶl Almŝklħ Almçrwfħ bAlbγdAdyAt lÂby çly AlfArsy، tHqyq SlAH Aldyn çbd Allh AlsnkAwy، wzArħ AlÂwqAf wAlŝŵwn Aldynyħ، bγdAd، 1983m.
- mŝkl ĂçrAb AlqrĀn lmky Alqysy، tHqyq d.HAtm AlDAmn، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، AlTbçħ AlθAlθħ، 1407h1987 /-m.
- mçAny AlqrĀn llfrA' btHqyq Alŝyx mHmd çly AlnjAr wĀxryn، dAr Alktb AlmSryħ، 1374h1955 /-m.
- mçAny AlqrĀn wĂçrAbh llzjAj، tHqyq d.çbd Aljlyl çbdh ŝlby، dAr AlHdyθ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1414h1994 /-m.
- mçtrk AlÂqrAn fy ĂçjAz AlqrĀn، llsywTy، Hqqh ÂHmd ŝms Aldyn، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1408h1988/-m.
- mçjm mSTlHAt AlnHw wAlSrf wAlçrwD wAlqAfyħ، Âçdh mHmd ĂbrAhym çbAdħ، mktbħ AlĀdAb، AlqAhrħ، 2001m.
- mγny Allbyb çn ktb AlÂçAryb، lAbn hŝAm AlÂnSAry، tHqyq wŝrH d.çbdAllTyf AlxTyb، Almjls AlwTny llθqAfħ، Alkwyt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1421h2000 /-m.
- AlmftAH fy ŝrH ÂbyAt AlĂyDAH، lAbn çSfwr، tHqyq rfyç Alslmy، mrkz Almlk fySl، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1436h2015 /-m.
- AlmfSl fy çlm Alçrbyħ llzmxŝry، drAsħ wtHqyq d.fxr SAlH qdArħ، dAr çmAr، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1425h-.
- AlmqtSd fy ŝrH AlĂyDAH lçbd AlqAhr AljrjAny، tHqyq d.kAĎm bHr AlmrjAn، wzArħ AlθqAfħ wAlĂçlAm، AlçrAq، 1982m.
- AlmqtSd fy ŝrH Altkmlħ lçbd AlqAhr AljrjAny، tHqyq ÂHmd bn çbd Allh drwyŝ، jAmçħ AlĂmAm mHmd bn sçwd AlĂslAmyħ، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1428h-/ 2007m.
- AlmqtDb llmbrd، tHqyq mHmd çbd AlxAlq çDymħ، çAlm Alktb، byrwt .
- mnhj AlsAlk fy AlklAm çlŶ Âlfyħ Abn mAlk lÂby HyAn AlÂndlsy، tHqyq mdny klyzr، nyw hAfn، jmçyħ AlÂmrykAn Alŝrqyħ، 1947m.
- ntAŶj Alfkr fy AlnHw، lÂby AlqAsm Alshyly، tHqyq d.mHmd bn ĂbrAhym AlbnA، dAr AlryAD، AlTbçħ AlθAnyħ، 1404h1984 /-m.
- Alnjwm AlzAhrħ fy mlwk mSr wAlqAhrħ، ltγry brdy، tqdym mHmd Hsyn ŝms Aldyn، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1413h1992/-m.
- Alnŝr fy AlqrA'At Alçŝr lAbn Aljzry، tHqyq çly mHmd AlDbAç، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt.
- nkt AlhmyAn fy nkt AlçmyAn، llSfdy، wqf çlŶ Tbçh Â.ÂHmd zky bk، AlmTbçħ AljmAlyħ، mSr، 1329h-.
- AlnhAyħ fy ŝrH AlkfAyħ، lAbn AlxbAz، tHqyq d.çbdAljlyl mHmd AlçbAdy، AlÂkAdymyħ AlHdyθħ llktAb AljAmçy، blA tAryx.

- AlnwAdr fy Allγħ، lÂby zyd AlÂnSAry، tHqyq d.mHmd ςbd AlqAdr ÂHmd، dAr Alŝrwq، byrwt، 1981m.
- AlwAfy bAlwfyAt، llSfdy، tHqyq ÂHmd AlÂrnAŵwT wtrky mSTfŶ، dAr ĂHyA' AltrAθ Alςrby، byrwt، AlTbςħ AlÂwlŶ، 1420h2000 /-m.
- AlwAfy bmςrfħ AlqwAfy، llÂSbHy AlςnAby، tHqyq d.njAħ nwly، jAmςħ AlĂmAm mHmd bn sςwd AlĂslAmyħ، AlryAD، 1418h1997 /-m.
- AlwAfy fy AlςrD wAlqwAfy، Snςħ AlxTyb Altbryzy، tHqyq d. fxr Aldyn qbAwħ، dAr Alfkr، dmŝq، AlTbςħ AlrAbςħ 1407h1986/-m.

***

شَرْحُ الأَبْيَاتِ التِي فِي الكَلِمَاتِ الوَارِدَةِ اسْماً وَفِعْلاً وَحَرْفاً لِعَبْدِ المَلِكِ بِن جَمَالِ الدِّينِ العِصَامِيّ (ت١٠٣٧هـ) تحقيق ودراسة

د. غازي بن خلف العتيبي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

شَرْحُ الأَبْيَاتِ التِي فِي الكَلِمَاتِ الوَارِدَةِ اسْماً وَفِعْلاً وَحَرْفاً لِعَبْدِ المَلِكِ بِن جَمَالِ الدِّينِ العِصَامِيِّ (ت١٠٣٧هـ) -تحقيق ودراسة-

د. غازي بن خلف العتيبي

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٣/ ٨/ ١٤٤٣ هـ تاريخ قبول البحث: ٢٣/ ١٠/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

هذا الشرح اللطيف ألَّفه عبد الملك العصامي للحديث عن جملة من الكلمات التي تستعمل في اللغة العربية اسماً وفعلاً وحرفاً، وكان العصامي قد نظم أبياتاً في هذه الكلمات، ثمَّ رأى بعد وقت أن يُتْبِع المنظومة شرحاً يكشف فيه ألفاظها ويجلّي مقاصدها ويحلّ مستغلقها نزولاً عند رغبة بعض سائليه ذلك، وقد ضم هذا الشرح جملة من التنبيهات الدقيقة والتحريرات المهمة، ويعدُّ هذا الشرح عمدة في بابه، لا سيما أنَّ التأليف في هذا الموضوع نادر، إذ يُعَدُّ مصنَّف العصامي في هذا الباب ثالث ثلاثة شروح.

الكلمات المفتاحية: اسم، فعل، حرف، كلمة.

Sharh alabyat allati fi alkalemat alwaredat ismn wafealn waharfn Investigation and study

Dr. Ghazi Khalaf ALotaibi
Department syntax, morphology and philology – Faculty Arabic language
Imam Mohammad ibn Saud Islamic university

Abstract:

This gentle explanation was composed by Abd al-Malik al-Asami to talk about a group of words that are used in the Arabic language as a noun, a verb, and a letter. That is, this explanation included several accurate warnings and critical edits, and the interpretation is considered a mainstay in its chapter, especially since authorship on this subject is rare, as the self-made work in this section is the third of three explanations.

key words: noun, verb, letter, word.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، والصلاة الله والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ من حقِّ العلماء السالفين على الخلف إبرازَ جهودِهم والكشفَ عن تراثهم العلمي وما خلفوه من كتب ورسائل، حوت علوماً قيمة وفوائد جمَّة، لا يستغني عنها طالب العلم ومريده.

وكان من زمرة هؤلاء السلف العلامة عبد الملك العصامي؛ فقد طالعنا بكتابه: **"شرح الأبيات التي في الكلمات الواردة اسماً وفعلاً وحرفاً"**، وهو كتاب صغير في حجمه، عظيم في قدره، نافع في بابه، بيَّن المصنِّف فيه مبتغاه بأيسر عبارة وأوضح أسلوب، مع استيعاب غير قاصر ولا مُفَرِّط.

وكان لاختيار تحقيقِ هذا الشرح ودراستِه أسبابٌ، أهمُّها:

- كونه مخطوطاً لم يحقَّق بعدُ.
- أنَّه نادر في بابه وموضوعه كما سيأتي.
- أنَّه شرح لمنظومة العصامي نفسه في الكلمات الواردة اسماً وفعلاً وحرفاً، ولا ريب في أنَّه أعلم بنظمه من غيره وأقدر على إيضاح مراده.
- ما حواه هذا الشرح من تحقيقات قيِّمة وتنبيهات جليلة.
- بروز شخصية العصامي النحوية والمعرفيَّة فيه.

والدراسة رسمت أهدافاً تسعى لتحقيقها، أبرزها:

- إخراج هذا الشرح بتحقيق علمي يميط اللثام عن مادته العلمية؛ خدمة للعلم وقاصديه.
- دراسة الشرح دراسة نحوية كاشفة.
- بيان منهج العصامي فيه.
- الكشف عن تحقيقاته القيمة وتنبيهاته الدقيقة.
- الوقوف على حقيقة الكلمات التي تُستَعمل اسماً وفعلاً وحرفاً.

وأمَّا ما يتعلَّق بالدراسات السابقة؛ فلم أقف على عمل تناول الكتاب تحقيقاً ودراسة، غير أنَّ السُّرَّمَرِّي (ت٧٧٦هـ) فيما نقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر وكذلك السيوطي في كتابه السابق قد أشارا إلى هذه الكلمات، وقد تطرَّقت إلى ذلك وبيَّنت مزايا كتاب العصامي ومن انفرد به عن سابقيه في أثناء حديثي عن أهمية الشرح.

وقد اقتضت مادة البحث أن أجعله في مقدمة، وقسمين، وفهارس.

المقدمة:

وفيها الحديث عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

القسم الأوَّل: الدراسة:

وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: التعريف بعبد الملك العصامي:

وفيه بإيجاز:

أوَّلاً: حياته.

ثانياً: آثاره.

المبحث الثاني: دراسة الشرح:

وفيه:

أوَّلاً: موضوع الشرح، وسبب تأليفه.

ثانياً: أهميَّة الشرح.

ثالثاً: منهج الشرح.

رابعاً: مزايا الشرح والمآخذ عليه.

القسم الثاني: التحقيق:

وفيه:

أوَّلاً: مدخل إلى تحقيق النصِّ:

أ- توثيق نسبة الشرح إلى العصامي.

ب– تحقيق عنوان الشرح.

جـ– وصف النسخة.

د– منهج التحقيق.

هـ– نماذج خطِّية من النسخة المعتمدة في التحقيق.

ثانياً: النصُّ لمحقَّق.

الفهارس الفنيَّة:

واحتوت على:

– فهرس المصادر والمراجع.

– فهرس الموضوعات.

وبعد، فهذا ما أعانني الله على تسطيره ووفقني لإنجازه، فإن كنت قد أصبت فالفضل لله وحده، وإن كانت الأخرى فالخير أردت، والنفع طلبت، والله أعلم بالنية والقصد.

وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القسم الأوَّل: الدراسة

المبحث الأوَّل: التعريف بعبد الملك العصامي عبد الملك العصامي[١]

أوَّلاً: حياته:

- **اسمه ونسبه:**

هو عبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين إسماعيل بن عصام الدين إبراهيم بن محمد العصامي الإسفراييني الشافعي المكي[٢].

اشتُهِر بالعصامي، ولُقِّب بخاتمة المحقِّقين، وإمام العلوم العقلية والنقلية، وخاتمة علماء العلوم الأدبية، وعلم الأئمة الأعلام[٣].

- **مولده ونشأته:**

اتَّفق المؤرِّخون على أنَّ ولادته كانت بمكة سنة ثمان وسبعين

---

(١) انظر في ترجمته: كشف الظنون ٤٠٤-٤٠٥، وخلاصة الأثر ٨٧/٣-٨٨، ونفحة الريحانة ١١٤/٤-١١٦، وسمط النجوم العوالي ٤٢٨/٤-٤٢٩، وسلافة العصر ١٢٢، والبدر الطالع ٤٠٣/١، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ٣٢٥-٣٢٦، والأعلام ١٥٧/٤، وإيضاح المكنون ١٥٣/١، ٢٨٨، ٢٥٦/٢، وهدية العارفين ٦٢٨/١، ومعجم المؤلفين ٣١٦/٢.

(٢) انظر: خلاصة الأثر ٨٧/٣، وسمط النجوم العوالي ٤٢٨/٤، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ٣٢٥.

(٣) انظر: خلاصة الأثر ٨٧/٣، وسمط النجوم العوالي ٤٢٨/٤، وسلافة العصر ١٢٢.

وتسعمائة من الهجرة[١].

نشأ العصامي في أسرة مهتمَّة بالعلم، فأبوه جمال الدين وعمَّه القاضي علي الشهير بالحفيد وأجداده من العلماء المبرِّزين الذين كان يُشَار إليهم بالبنان في العربية وغيرها من العلوم[٢]، وقد كان لهذه الأسرة أثرٌ في تكوين شخصيته العلمية والمعرفية، فنشأ منذ نعومة أظفاره مقبلاً على العلم محبّاً له ولأهله.

- **شيوخه:**

أخذ العصامي مباشرة عن أبيه وعمِّه كما أخذ عن غيرهما من علماء عصره[٣]، ومنهم:

١- عبد الرؤوف بن يحيى المكي (ت٩٨٤هـ)[٤].

٢- أحمد بن قاسم العبَّادي (ت٩٩٤هـ)[٥].

---

(١) انظر: خلاصة الأثر ٨٧/٣، وسمط النجوم العوالي ٤٢٨/٤، وهدية العارفين ٦٢٨/١، والبدر الطالع ٤٠٣/١، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ٣٢٥، والأعلام ١٥٧/٤، ومعجم المؤلفين ٣١٦/٢.

(٢) انظر: شذرات الذهب ٤١٧/١٠، ٤٨٥، وخلاصة الأثر ١٤٧/٣-١٤٨، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ١٥٩-١٦٠.

(٣) انظر: خلاصة الأثر ٨٧/٣، وسمط النجوم العوالي ٤٢٨/٤، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ٣٢٥.

(٤) انظر ترجمته في: السناء الزاهر ٥٥٢-٥٥٤.

(٥) انظر ترجمته في: شذرات الذهب ٦٣٦/١٠-٦٣٧، والأعلام ١٩٨/١.

٣- الخطيب عبد الرحمن بن محمد الشربيني (ت١٠١٤هـ)[١].

٤- عبد الكريم بن محبِّ الدين القطبي (ت١٠١٤هـ)[٢].

٥- محمد بن عبد الغني بن مير بادشاه (ت ١٠٣٦هـ)[٣].

- **تلاميذه:**

لازم العصامي الإقراء والتدريس حتى فاق واشتهر وذاع صيته بين طالبي العلم وقاصديه، وممَّن أخذ عنه وتلمذ على يديه[٤]:

١- محمد بن عبد المنعم الطائفي (ت١٠٥٢هـ)[٥].

٢- محمد علي بن محمد عَلان الصديقي (ت١٠٥٧هـ)[٦].

٣- محمد بن أحمد الأسدي (ت١٠٦٠هـ)[٧].

٤- القاضي تاج الدين بن أحمد المالكي (ت١٠٦٦هـ)[٨].

٥- حنيف الدين بن عبد الرحمن المرشدي (ت١٠٦٧هـ)[١].

---

(١) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٣٧٨/٢.

(٢) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٨/٣-٩، ومعجم المؤلفين ٢٠٩/٢.

(٣) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٩/٤-١١.

(٤) انظر: خلاصة الأثر ٨٧/٣، وسمط النجوم العوالي ٤٢٨/٤، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ٣٢٥-٣٢٦.

(٥) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٣٣/٤، ومعجم المؤلفين ٤٦٧/٣.

(٦) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ١٨٤/٤-١٨٩، والأعلام ٢٩٣/٦.

(٧) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٣٨٣/٣، والأعلام ١١/٦.

(٨) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٤٥٧/١-٤٦٤، والأعلام ٨٢/٢.

٦- علي بن عبد القادر الطبري (ت١٠٧٠هـ)[٢].

٧- علي بن أبي بكر المعروف بابن الجمال المصري (ت١٠٧٢هـ)[٣].

٨- عبد الله بن سعيد بن عبد الله باقشير (ت١٠٧٦هـ)[٤].

٩- زين العابدين بن عبد القادر الطبري (ت١٠٧٨هـ)[٥].

١٠- السيد صادق بن أحمد بادشاه (ت١٠٧٩هـ)[٦].

١١- فضل بن عبد الله الطبري (ت١٠٨٤هـ)[٧].

١٢- الخطيب أحمد بن عبد الله البري المدني (ت١٠٩٢هـ)[٨].

- **وفاته:**

أجمعت كتب التراجم على أنَّ وفاته كانت في سنة سبع وثلاثين وألف للهجرة[٩] بالمدينة المنورة، ودُفِنَ ببقيع الغرقد[١٠].

---

(١) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٢/١٢٦-١٢٨، والأعلام ٢/٢٨٧.

(٢) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٣/١٦١-١٦٦، والأعلام ٤/٣٠١.

(٣) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٣/١٢٨-١٣٠، والأعلام ٤/٢٦٧.

(٤) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٣/٤٢-٤٤، والأعلام ٤/٩٠.

(٥) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٢/١٩٥-١٩٦.

(٦) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٢/٢٣٧.

(٧) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٣/٢٧١-٢٧٢، والأعلام ٥/١٥٠.

(٨) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ١/٢٣٠-٢٣٢.

(٩) انظر: خلاصة الأثر ٣/٨٨، وسمط النجوم العوالي ٤/٤٢٩، والبدر الطالع ١/٤٠٣، والأعلام ٤/١٥٧، وهدية العارفين ١/٦٢٨، ومعجم المؤلفين ٢/٣١٦.

(١٠) انظر: خلاصة الأثر ٣/٨٨، وسمط النجوم العوالي ٤/٤٢٩، وهدية العارفين ١/٦٢٨.

ثانياً: آثاره:

اشتغل العصامي بالتصنيف والتأليف حتى بلغت مؤلفاته الستين[١] بين شرح مفيد ومتن فريد، ومن هذه المصنفات[٢]:

- إسعاف الخليل بزبدة التسهيل[٣].
- بلوغ الأرب في تحقيق استعارات العرب[٤].
- بلوغ الأرب من كلام العرب في النحو[٥].
- بلوغ المرام من حل قطر ابن هشام[٦].
- تاريخ في حوادث مكة[٧].

---

(١) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/٤٢٩، والبدر الطالع ١/٤٠٣.

(٢) انظر: كشف الظنون ٤٠٤-٤٠٥، وخلاصة الأثر ٣/٨٧-٨٨، وسمط النجوم العوالي ٤/٤٢٨-٤٢٩، والبدر الطالع ١/٤٠٣، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ٣٢٥-٣٢٦، والأعلام ٤/١٥٧، وإيضاح المكنون ١/١٥٣، ٢٨٨، ٢/٢٥٦، وهدية العارفين ١/٦٢٨، ومعجم المؤلفين ٢/٣١٦.

(٣) مخطوط، منه نسخة بالمكتبة الأحمدية بجامع الزيتونة في تونس، رقم الحفظ (٤٤٥٩)، ونسخة بمكتبة مكة المكرمة بمكة، رقم الحفظ (٢٢مجاميع).

(٤) مخطوط، منه نسخة بدار الكتب القطرية بالدوحة، رقم الحفظ (البلاغة ١٧٤٧) ونسخة بالمتحف العراقي ببغداد، رقم الحفظ (١١٨٢).

(٥) انظر: خلاصة الأثر ٣/٨٧، والأعلام ٤/١٥٧، ومعجم المؤلفين ٢/٣١٦.

(٦) وهو رسالة محقَّقة، تقدَّم بها محمد سعيد الغامدي لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى عام ١٤١٦هـ.

(٧) انظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر ٣٢٥.

- التحفة السنية في علم العربية[١].
- تسهيل العروض إلى علم العروض[٢].
- حاشية على شرح التحرير للرازي[٣].
- حاشية على شرح القطر لابن هشام[٤].
- حاشية على شرح القواعد للأزهري[٥].
- رسالة الإعراب عن عوامل الإعراب[٦].
- رسالة في تحريم الدخان[٧].
- شرح الآجرومية[٨].
- شرح الأبيات التي في الكلمات الواردة اسماً وفعلاً وحرفاً، وهي موضوع حديثنا.

---

(١) مخطوط، منه نسخة بمكتبة مكة المكرمة، رقم الحفظ (٢٢ مجاميع).

(٢) صدر عن مجلة وزارة الثقافة والإعلام بالعراق في (المجلد ٢٤، العدد١) عام ١٤١٧هـ بتحقيق فاخر جبر.

(٣) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/٤٢٩.

(٤) انظر: خلاصة الأثر ٣/٨٧، وسمط النجوم العوالي ٤/٤٢٩، وهدية العارفين ١/٦٢٨.

(٥) انظر: خلاصة الأثر ٣/٨٧، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ٣٢٥.

(٦) مخطوط، منه نسخة بمكتبة مكة المكرمة، رقم الحفظ (٢٢ نحو)، ونسخة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة، رقم الحفظ (٣٤٧١).

(٧) صدرت الرسالة بتحقيق د أحمد محمود آل محمود.

(٨) صدر الكتاب بتحقيق وجيه فوزي الهمَّامي عن دار الظاهرية بالكويت عام ١٤٤٠هـ.

- شرح الإرشاد الهادي في النحو للتفتازاني[١].
- شرح إيساغوجي في المنطق[٢].
- شرح بلوغ الأرب في تحقيق استعارات العرب[٣].
- شرح تصريف الزنجاني[٤].
- شرح الخزرجية في العروض[٥].
- شرح رسالة الإعراب عن عوامل الإعراب[٦].
- شرح على الألفية لم يتمَّه[٧].
- شرح على الشمائل للترمذي[٨].

---

(١) انظر: خلاصة الأثر ٨٧/٣، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ٣٢٥، وهدية العارفين ٦٢٨/١.

(٢) مخطوط، منه نسختين بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، رقم الحفظ (١٢٩٠) و(٢٢٩٦).

(٣) مخطوط، منه نسخة بمركز الملك فيصل بالرياض، رقم الحفظ (١٤٥٧فك)، ونسختين بالمتحف العراقي ببغداد، رقم الحفظ (١١٨٢)، (٤٤٣)، ونسخة بمكتبة دمنهور بمصر، رقم الحفظ (٥٥٤٣)، ونسخة بمركز جمعة الماجد بالإمارات، رقم الحفظ (٢٥١٧٣٥).

(٤) انظر: سمط النجوم العوالي ٤٢٩/٤.

(٥) انظر: خلاصة الأثر ٨٧/٣، وسمط النجوم العوالي ٤٢٩/٤، وهدية العارفين ٦٢٨/١.

(٦) صدر الكتاب عن الإدارة العامة للمكتبات بالجامعة الأسمرية الإسلامية في ليبيا بتحقيق د محمد سالم الدرويش عام ٢٠١٧م، وكذلك عن مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة (العدد ٣٨، المجلد ٢) بتحقيق أحمد إبراهيم أحمد عام ١٤٤٠هـ.

(٧) انظر: سمط النجوم العوالي ٤٢٩/٤، والبدر الطالع ٤٠٣/١.

(٨) انظر: سمط النجوم العوالي ٤٢٩/٤، والبدر الطالع ٤٠٣/١.

- شرح القواعد الصغرى لابن هشام[١].
- شرح الكافي في علمي العروض والقوافي[٢].
- شرح منظومة الألغاز النحوية[٣].
- شرح منظومة الشمني في أصول الحديث[٤].
- شفاء الصدور بشرح الشذور[٥].
- الكافي الوافي بعلم القوافي[٦].
- منظومة في الألغاز النحوية[٧].

---

(١) حقَّقه د عبد المجيد الجار الله، ونُشِر في العدد الستين من مجلة جذور في جمادى الآخرة عام ١٤٤٢هـ.

(٢) مخطوط، منه نسختين بمكتبة الأوقاف العامة بالعراق، رقم الحفظ (١٢٢٦٥/٣) و(٦٥٨٩/٢).

(٣) صدر عن مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (العدد ١٣) بتحقيق د فائزة عمر المؤيد عام ١٤١٥هـ، وكذلك عن مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة بتحقيق د علي حسين البواب عام ١٤١٩هـ، وكذلك عن حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية (العدد ٢٨، مجلد ٣) بتحقيق د عبد الحافظ حسن العسيلي.

(٤) انظر: خلاصة الأثر ٨٧/٣، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ٣٢٥، وهدية العارفين ٦٢٨/١.

(٥) وهو رسالة محقَّقة، تقدَّم بها محمد سعيد أحمد لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الأزهر عام ١٩٨٥م.

(٦) صدر الكتاب عن دار التقوى للطباعة والنشر بدمشق عام ١٤٣٠هـ بتحقيق عدنان الخطيب.

(٧) انظر: خلاصة الأثر ٨٧/٣، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ٣٢٥، وهدية العارفين ٦٢٨/١.

المبحث الثاني: دراسة الشرح

أوَّلاً: موضوع الشرح وسبب تأليفه:

هذا الشرح اللطيف ألَّفه عبد الملك العصامي للحديث عن جملة من الكلمات التي تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً.

وكان العصامي قد نظم في هذه الكلمات أبياتاً من الطويل قديماً، وهي:

إِذَا أَلْغَزَ النَّحْوِيُّ أَيَّةُ كَلْمَةٍ هِـيَ اسْـمٌ وَفِعْـلٌ ثُمَّ حَـرْفٌ

فَقُلْ: هِيَ حَاشَا رَبَّ وَالنُّونُ وَعَلَّ وَهَا والكَافُ أَنَّ عَلَى خَلَا

وَلَمَّا وَلَاتَ الهَمْزَةُ اعْدُدْ وَمِنْ وَفِي خُذْ كَذَاكَ الهَا وَاخْتِمْ بِهَا

ثمَّ رأى بعد وقت أن يُتْبِع المنظومة شرحاً يكشف فيه ألفاظها ويجلِّي مقاصدها ويحلّ مستغلقها نزولاً عند رغبة بعض سائليه ذلك، وقد أبان المصنّف عن ذلك في مطلع الشرح، حيث قال: "فهذا ما سُئِلت فيه من حَلّ أبياتي التي نظمتُها قديماً في بيان الكلمات التي جاءتْ أسماءً وأفعالاً وحروفاً حسبما ذكرها بعضُ الأئمة"(١).

ثانياً: أهمية الشرح:

تتجلَّى قيمة الشرح وأهمِّيته في الأمور الآتية:

١- أنَّه نادر في بابه؛ إذ لم أقف في هذا الموضوع فيما بين يدي من مصادر إلا على مُؤَلَّفين سَبَقَاه، فأوَّل ما يطالعنا في هذا الباب منظومة

(١) شرح الأبيات ٤٥.

الجمال السُّرَّمَرِّي (ت٧٧٦هـ) التي ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر[١]، وهي:

إِذَا طَارَحَ النَّحْوِيُّ أَيَّةُ كِلْمَةٍ هِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ بِلَا
فَقُلْ هِيَ إِنْ فَكَّرْتَ فِي شَأْنِهَا وَفِي ثُمَّ لَمَّا ظَاهِرٌ لِمَنِ اقْتَرَى
غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ قَدْ عَلَا قَدْرُ عَلَى قَدْرِ عَمْرٍو بِالسَّمَاحَةِ فِي
وَقُلْ قَدْ سَمِعْتُ اللَّفْظَ مِنْ فِي وَفِي مَوْعِدِي يَا هِنْدُ لَوْ كَانَ فِي
وَلَمَّا رَأَى الزَّيْدَانِ حَالِي إِلَى شَعَثٍ لَمَّا فَلَمَّا أَخَفْ عَرَا
مَوَارِدُهَا تُبْنَى بِمَا قَدْ ذَكَرْتُهُ وَإِنْ لَمْ أُصَرِّحْ بِالدَّلِيلِ مُحَرَّرَا

وهذه المنظومة وإن كان لها قدم السبق في هذا الباب إلا أنَّها اقتصرت على ذكر ثلاث كلمات من الكلمات التي تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً، وهي: على، وفي، ولَمَّا.

ثمَّ جاء السيوطي فنظم هذه الكلمات في جملة من الأبيات، وهي:

وَرَدَتْ فِي النَّحْوِ كَلْمَاتٌ أَتَتْ تَارَةً حَرْفاً وَفِعْلاً وَسُمَا
وَهِيَ مِنْ وَالهَاءُ وَالهَمْزُ وَهَلْ رَبَّ والنُّونُ وَفِي أَعْنِي فَمَا
عَلَّ لَمَّا وَبَلَى حَاشَا أَلَا وَعَلَى وَالكَافُ فِيمَا نُظِمَا
وَخَلَا لَاتَ وَهَا فِيمَا رَوَوْا وَإِلَى أَنَّ فَـــرَوِّ

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٢/٢٠.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٢/١٩.

وأوصلها إلى تسع عشرة كلمة، وأفرد لها باباً في الأشباه والنظائر تحت "ضابط: الكلمات التي تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً" تناولها فيه بالتفصيل والتمثيل(١).

٢- أنَّ فيه جمعاً للمتفرِّق وضمّاً لشتات المتبعثر من هذه الكلمات في أُمَّات النحو ومصادره، إذ توقفنا بعض كتب حروف المعاني وغيرها على شيء منها في مواضع متفرِّقة يشقُّ حصرها ويندُّ جمعها، كلُّ هذا بعبارات مختزلة وإشارات خاطفة. ولا ريب أنَّ هذا الغرض من التأليف من الأغراض الرائجة والذائعة بين العلماء.

٣- ما ضمَّه هذا الشرح من تحريرات دقيقة وتنبيهات جليلة توضِّح بجلاء ما أشكل، وتجيب عمَّا ينقدح في ذهن القارئ من تساؤلات، كما أنَّه يُبْرِز قيمة مؤلِّفه وتبحُّره في هذا العلم وتفرُّده عن سابقَيه؛ إذ لم يُسَلِّم بكل الاستعمالات الواردة لهذه الكلمات، بل كان يصف بعضها بالتجوُّز والتسامح، وستأتي الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن منهجه.

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٢/١٢-٢١.

ثالثاً: منهج الشرح:

من خلال النظر في الشرح وسبره يتَضح أنَّ العصامي قد اختطَّ لنفسه منهجاً سار عليه والتزمه، وهذا المنهج يمكن إجماله في الأمور الآتية:

١- استهلَّ العصامي شرحه هذا بمقدِّمة أشار فيها إلى موضوعه وسبب تأليفه، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك آنفاً.

٢- كان يُصَدِّر كل بيت من أبيات المنظومة بقوله: "قلت" أو"ثمَّ قلت"، ويُصَدِّر شرحه بقوله: "وأقول".

٣- ذكر كلَّ بيت من منظومته في الشرح على حِدَة، بادئاً ببيان مفرداته ومعانيه، وما فيه من قضايا تركيبية وإعرابية وبيانية، ثمَّ شرع بعد ذلك في شرح الكلمات الواردة فيه كلمة كلمة، مرتِّبها على حسب ورودها في البيت، ثمَّ ينتقل للبيت الثاني ويصنع فيه ما صنعه في الأوَّل، وهكذا.

٤- أمَّا عن إيراده استعمالات الكلمة الواحدة، فكان يبدأ بالاسم ويثنّي بالفعل ويُثَلِّث بالحرف إلا في ثلاثة مواضع، وهي: (بلى)، و(لات)، و(في)، وهذا الترتيب هو ما عليه عامَّة متأخري النحويين عندما يتحدَّثون عن أقسام الكلمة، كابن مالك في ألفيته.

٥- ظهر جليّاً في شرحه عرضه القضايا النحوية وإلمامه بها وبأقوال العلماء فيها، ومن أمثلة ذلك قوله: "كون (لمَّا) اسماً مذهبُ جماعةٍ من النحويين، والذي عليه الجمهور، ونُسِبَ إلى سيبويه، ورجَّحه غيرُ

واحد من الأئمة أنَّها حرفٌ"[١].

٦- ضمَّن الشرح جملة من النقول عن جماعة من العلماء في بعض القضايا التي يعرضها ويتحدَّث عنها، ومن ذلك: "و(مِنْ): يكون اسماً، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى:﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾: إذا كانت (مِنْ) للتبعيض فهي في موضع المفعول به، قال الطيبي: إذا قُدِّرت (مِنْ) مفعولاً به فهي اسمٌ"[٢].

٧- حرص على إعراب بعض ألفاظ المنظومة التي تحتاج إلى توضيح وبيان، ومن ذلك قوله: "وقولي: (مُسَائِلَا): اسمُ فاعل من (المُسَاءَلَة)، والمراد بها: السؤال، وهو حالٌ إمَّا من (النَّحْوِيُّ) أو من الضمير المستتر في (قَائِلاً) المحذوفِ"[٣].

٨- اهتم بتفسير معاني الكلمات التي تُسْتَعمل على أكثر من وجه وشرحها، ومثال ذلك قوله: " و(رَبَّ) -بفتح الراء والباء المشدَّدة-: يكون اسماً بمعنى: السَّيِّد والمالك، وفعلاً ماضياً بمعنى: رَبَّاه وَأصْلَحَه"[٤].

٩- إيراده بعض الاعتراضات على ما يذكره من قضايا وأحكام والإجابة

---

(١) شرح الأبيات ٥٧.

(٢) شرح الأبيات ٦٠.

(٣) شرح الأبيات ٤٧.

(٤) شرح الأبيات ٤٩.

عنها ودفعها، ومن ذلك قوله في حديثه عن (ها): "ويكون فعل أمر من (هَاءَ يَهَاءُ). قلتُ: وفي هذا نظر؛ فإنَّ الكلام كما هو ظاهر في (ها) المختومة بألف ليّنة، والأمر من (هَاءَ يَهَاءُ): (هَأْ) على مثال (شَأْ) بهمزة ساكنة تلي (الهاء). ويمكنُ دفع هذا النظرِ بأن يُقال: المراد (هَا) إذا أُبْدِلت الهمزةُ منه ألفاً ليّنة"(١).

١٠- أشار إلى بعض لغات العرب الواردة في بعض الألفاظ مع ذكره الراجح والمشهور منها، ففي حديثه عن (كلمة) قال: "و(كَلْمَة): بفتح الكاف أو كسرها وبإسكان اللام فيهما لغتان في (الكَلِمة) بفتح الكاف وكسر اللام، وهي اللغة الفصحى"(٢).

١١- ضمَّن الشرح جملة من التحريرات النحوية الدقيقة والنكات اللطيفة والإضافات المفيدة، وكان يصدِّرها عادة بقوله: "قلت"، ومن أمثلة ذلك:

- قوله في حديثه عن (هل): "وتكون اسمَ فعلٍ في نحو: (حَيَّهَلْ). قلتُ: وفيه نظر، ويجوز أن يُمَثَّل لها اسمُها بـ(هَلْ) التي أُرِيد لفظُها، كما في قولك: (هَلْ) كلمة، وهذا الوجه؛ أعني: التمثيل لصورة اسمية (هَلْ) بما إذا أُرِيد بها لفظُها يمكن تصويره في جميع كلمات هذا الباب"(٣).

---

(١) شرح الأبيات ٥٣.

(٢) شرح الأبيات ٤٦.

(٣) شرح الأبيات ٥١.

– قوله عن استعمال (هَا) اسماً: "يكون زَجراً للإِبِل. قلتُ: هو على هذا صوتٌ وليس باسم؛ إلا أن يكون مبنيّاً على القول بأنَّ الأصوات أسماءُ أفعالٍ، كما عليه بعضُ النحويين"(١).

– قوله في حديثه عن النون: "وتكون حرفاً، وهي نونُ الوقاية. قلتُ: ومثلها (النون) في نحو: (يَقُمْنَ النساءُ) على لغة (أكلوني البراغيثُ)"(٢).

١٢– كان لا يسلِّم ببعض استعمالات بعض الكلمات، ويعدُّها من باب التسامح والتجوُّز، ومن ذلك قوله: "و(النُّون): تكون اسماً ضميراً في (النِّساء يَقُمْنَ)، وفعلَ أمرٍ من (وَنَى يَنِي). قلتُ: في عَدِّ هذه (النُّون) فعلَ أمرٍ مسامحةٌ؛ لأنَّها جزءٌ من فعل الأمر وحرفٌ من حروفه، كما هو ظاهر"(٣).

١٣– حوى الشرح إشارة إلى بعض القضايا البلاغية، ممَّا يدلُّ على إلمامه بهذا العلم وإجادته له، ففي حديثه عن قوله:

وَلَمَّا وَلَاتَ الهَمْزَةُ اعْدُدْ وَمِنْ وَفِي خُذْ كَذَاكَ الهَا وَاخْتِمْ بِهَا

وضَّح الحكم البلاغي فيه، ثم ذكر خلاف البلاغيين في استعماله، وفي هذا يقول: "وفي قولي: (وَاخْتِمْ بِها إِلَى) قَلْبٌ، والأصل: واختمها بـ(إِلَى)، وفي القلب لأهل البيان ثلاثة مذاهب: أحدها: الاستحسان مطلقاً،

---

(١) شرح الأبيات ٥٢.

(٢) شرح الأبيات ٥٠.

(٣) شرح الأبيات ٥٠.

وعليه السَّكَّاكيُّ. الثاني: الردُّ مطلقاً، وهو مذهب الجمهور. الثالث: أنَّه إنْ تضمَّن نكتة كان مقبولاً، وإلا كان مردوداً، واختاره الخطيب"[1].

رابعاً: مزايا الشرح والمآخذ عليه:

- **المزايا:**

من جملة الأمور التي يتميز بها هذا الشرح ما يأتي:

١- أنَّه عمدة في بابه، ينشد فيه المريد بغيته في يسر وسهولة، لا سيما أنَّ التأليف في هذا الموضوع نادر، إذ يُعَدُّ مصنَّف العصامي في هذا الباب ثالث ثلاثة كما مرَّ.

٢- بروز شخصية العصامي العلمية في ثنايا الشرح، فمطالعه يدرك قيمة مصنِّفه وتمكُّنه المعرفي، ولا أدلَّ على ذلك ممَّا أورده من نقاشات وتنبيهات واعتراضات.

٣- التزام العصامي بمنهج واضح محدد في شرحه أبيات المنظومة، وكذلك في عرضه مادة الكلمات المستعملة اسماً وفعلاً وحرفاً.

٤- دقة العصامي في نسبة أقوال العلماء، وفي النصوص المنقولة عنهم، حيث لم أقف على شيء مخالف لما نسبه إليهم أو نقله عنهم.

٥- ضمَّ الشرح جملة من الاعتراضات والتنبيهات على بعض استعمالات الكلمات التي ذكرها بعض النحويين، وهذا ما لم أقف

---

(١) شرح الأبيات ٥٦.

عليه عند سابقية (السُّرَّمَرِّي والسيوطي).

٦- حرص العصامي على تنبيه المتلقي للدقائق التي يعرضها بقوله دائماً: "قلت".

٧- كان العصامي موفَّقاً إلى حدٍّ كبير فيما ذكره من اعتراضات وتنبيهات.

- **المآخذ:**

كلُّ عمل مهما بلغ من الجودة والإتقان لا بدَّ أن يشوبه شيء من النقص والخلل، فهذه عادة جارية وسنة كونيَّة ثابتة.

والمآخذ التي وقفت عليها في هذا الشرح يمكن إجمالها في الآتي:

١- قلَّة الشواهد النحوية، ولعل السبب في ذلك عائد إلى وضوح بعض هذه الاستعمالات أو حرص العصامي على الإيجاز والاختصار.

٢- فات العصامي التنبيه على بعض استعمالات الكلمات التي فيها نظر، ومن ذلك:

- استعمال (الكاف) فعل أمر من (وَكَى يَكِي)[١] وكذلك الهاء من (وَهَى يَهِي)[٢]، وهما في الحقيقة جزءان من الفعلين لا فعلان بكمالهما.

---

(١) انظر: شرح الأبيات ٥٣.

(٢) انظر: شرح الأبيات ٦١.

– استعمال (في) فعلاً إذا كانت أمراً للمخاطب المؤنَّث[١]، وكذلك استعمال (إلى) فعل أمر للاثنين من (وَأَلَ)[٢]، ولا يخفى ما في هذين الاستعمالين من التكلُّف؛ لأنَّهما على هذا النحو مجموع كلمتين، الأولى: فعل، والثانية: اسم.

– استعمال (في) اسماً في حال الجرِّ إذا كانت بمعنى فم[٣]، وهي هنا جزء من اسم، وأمَّا الياء فعلامة الجرِّ.

ويمكن أن يقال: إنَّ العصامي قد أشار إلى مثيلاتها سابقاً، فلا داعي لمثل هذا التكرار، وهو القائل في مثل هذا: "وقد مرَّ في أخوات هذه اللفظة ارتكاب مثل هذه المسامحة مِراراً، فلا نُكَرِّرُ هذا التوجيه"[٤].

٣– اعترض العصامي على مجيء (هل) اسماً في نحو: (حيَّهل)، لأنَّها في هذا النحو جزء من الكلمة، ثمَّ لَمَّا أراد أن يُمَثِّل لاسميتها قال: "ويجوز أن يُمَثَّل لها اسمُها بـ(هَلْ) التي أُرِيد لفظُها، كما في قولك: (هَلْ) كلمة، وهذا الوجه؛ أعني: التمثيل لصورة اسمية (هَلْ) بما إذا أُرِيد بها لفظُها يمكن تصويره في جميع كلمات هذا الباب"[٥].

---

(١) انظر: شرح الأبيات ٦١.

(٢) انظر: شرح الأبيات ٦٢.

(٣) انظر: شرح الأبيات ٦١.

(٤) شرح الأبيات ٥٨.

(٥) شرح الأبيات ٥١.

وفيما ذكره تسمُّحٌ وتجوُّز؛ إذ هذا الكلام يصدق على جميع الحروف، وعليه فلا فائدة منه، ولا داعي لحصر هذه الكلمات!

٤- بعض استعمالات الكلمات التي ذكرها العصامي مبني على قول نحوي غير مشهور، ومن ذلك:

- مجيء (ها) اسماً إذا كان زجراً للإبل، وهو مبنيٌّ على القول بأنَّ الأصوات أسماء أفعال(١).

- مجيء الهمزة اسماً في النداء، وهذا مبنيٌّ على القول بأنَّ أدوات النداء أسماء أفعال(٢).

- مجيء (مِن) اسماً، وهذا ممَّا نقله المصنِّف عن الطيبي(٣).

٥- أفاد العصامي ممَّا ذكره السيوطي في استعمالات هذه الكلمات، ولم يشر إلى ذلك لا من قريب ولا من بعيد، وكان الأولى أن يذكر ذلك ويشير إليه، فهذا من حقِّ السابق على اللاحق.

وهذه الإفادة لا تقلِّل من عمل العصامي وتحريراته الفائقة وتنبيهاته الجليلة ونكاته اللطيفة، ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه قد أشار إلى ذلك إجمالاً دون تحديد في مقدمة الشرح؛ إذ قال: "فهذا ما سُئِلت فيه من

---

(١) انظر: شرح الأبيات ٥٢.

(٢) انظر: شرح الأبيات ٥٩.

(٣) انظر: شرح الأبيات ٦٠.

حَلِّ أبياتي التي نظمتُها قديماً في بيان الكلمات التي جاءتْ أسماءً وأفعالاً وحروفاً حسبما ذكرها بعضُ الأئمة"[١].

٦- أغفل العصامي ذكر كلمة من الكلمات التي تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً، وهي (حتَّى)، وقد ذكرها السيوطي عن بعضهم، وفي هذا يقول: "(حتى) تكون حرفاً، واسماً لامرأة... واسماً لموضع بعُمَان... وفعلاً لاثنين من الحَتِّ"[٢].

(١) شرح الأبيات ٤٥.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٠-٢١.

القسم الثاني: التحقيق

أوَّلاً: مدخل إلى تحقيق النصِّ.

أ- توثيق نسبة الشرح:

هذا الشرح ثابت النسبة للعصامي، وذلك للأمور الآتية:

١- النصُّ على اسمه كاملاً وعلى اسم مؤلِّفه في بداية المخطوط قبل البسملة مباشرة بخطِّ الناسخ نفسه.

٢- ورود هذا الشرح منسوباً له في فهرس مخطوطات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ضمن مجموع برقم (٠١٦٦٢-١)، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم[١].

٣- تشابه منهج المؤلف فيها مع منهجه في شرحه منظومة الألغاز النحوية، فقد درج في الأخير على تصدير البيت المشروح بقوله: "قلت" و"ثمَّ قلت"، وتصدير شرحه بقوله: "وأقول"، وهكذا صنع في هذا الشرح، ومن أمثلة ذلك:

- قوله في شرح منظومة الألغاز: "قلت:

يَا عَلَماً فِي النَّحْوِ أَضْحَى هَاتِ افْتِنَا فِيمَا بَرِحْتَ مُرْشِدَا

وأقول: (العلم) في اللغة: الجبل"[٢].

---

(١) انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ٣/١٨٨٣-١٨٨٤.

(٢) شرح منظومة الألغاز النحوية ٨.

– قوله في شرح منظومة الألغاز: "ثمَّ قلت:

وَأَيُّ تَنْوِينٍ جَرَى فِي الحَرْفِ وَالفِعْلِ نَثْراً ما بِذَا مِنْ خُلْفِ

وأقول: حاصل هذا البيت لغزان"(١).

ومن أمثلة ورود هذه الطريقة في هذا الشرح:

– قوله: "قلتُ:

إِذَا أَلْغَزَ النَّحْوِيُّ أَيَّةُ كَلْمَةٍ هِـيَ اسْـمٌ وَفِعْـلٌ ثُمَّ حَـرْفٌ

وأقول: (أَلْغَزَ): أتى بلُغْزٍ"(٢).

– قوله: "ثمَّ قلتُ:

وَلَمَّا وَلَاتَ الهَمْزَةُ اعْدُدْ وَمِنْ وَفِي خُذْ كَذَاكَ الهَا وَاخْتِمْ بِهَا

وأقول: (لَمَّا) معطوف على (خَلَا) أو على ما قبلها من أخواتها"(٣).

وهذا التشابه في منهج الشرح يقوّي نسبة هذا الكتاب إليه.

ب– تحقيق عنوان الشرح:

عنوان الكتاب الذي نُصَّ عليه في بداية المخطوط، وهو: "شرح الأبيات التي في الكلمات الواردة اسماً وفعلاً وحرفاً" يتَّفق تماماً مع ما ذُكِر في فهرس

---

(١) شرح منظومة الألغاز النحوية ١٥.

(٢) شرح الأبيات ٤٥.

(٣) شرح الأبيات ٥٦.

مخطوطات مركز الملك فيصل ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم.

جـ- وصف النسخة:

تيسَّر لي الوقوف على نسخة يتيمة لهذا الشرح، وهي إحدى مخطوطات مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، ضمن مجموع برقم (٠١٦٦٢-١)، وأرقام أوراقه: ١٥-١٦، أولُّها: "بسم الله الرحمن الرحيم الحمدُ لله على نواله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله. وبعد: فهذا ما سُئِلت فيه من حَلِّ أبياتي ..."، وآخرها: "واللهُ أعلمُ بالصواب، وإليه المرجعُ والمآبُ، وهو حسبي ونعم الوكيلُ، وصلى الله على سيدنا محمدٍ وآلهِ وسَلَّمَ".

ووعدد صفحاتها ثلاث صفحات، في كل صفحة (٢٣) سطراً، وعدد متوسط كلمات السطر الواحد (١٥) كلمة.

وهي نسخة جيدة وكاملة، وخطها نسخيٌّ حسن، وعليها بعض التصحيحات والتعليقات، وليس فيها خروم ولا طمس.

وأشار معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم إلى وجود نسخة أخرى من المخطوط في جامعة الرياض ضمن مجموع برقم (٦٦٢/١)، وأرقام أوراقه: ١٥-١٦، ولم أستطع الوقوف عليها في قسم المخطوطات بالجامعة، وبعد البحث والتنقيب يغلب على الظنِّ أنَّها هي نفسها نسخة مركز الملك فيصل، وأنَّ مؤلِّفي معجم تاريخ التراث الإسلامي وجدوها في

فهارس المركز، لكنَّهم أخطأوا، فنسبوها إلى جامعة الرياض، وذلك للأمور الآتية:

١- أنَّ معجم تاريخ التراث الإسلامي هو الوحيد الذي نسب هذا المخطوط لمكتبة جامعة الرياض.

٢- باستعراض الفهارس المطبوعة لمكتبة جامعة الرياض (الملك سعود حالياً) لم أجد ذكراً له.

٣- باستعراض فهرس النحو والصرف واللغة لمخطوطات جامعة الملك سعود لم أجد له ذكراً كذلك.

٤- أنَّه ذكر أنَّها ضمن مجموع رقمه هكذا: (١/٦٦٢)، وأرقام أوراقه: ١٥-١٦، وهذا متَّفق إلى حدٍّ كبير مع أوصاف نسخة مركز الملك فيصل، فإنَّها ضمن مجموع رقمه: (٠١٦٦٢-١)، وأرقام أوراقه: ١٥-١٦.

د- منهج التحقيق:

منهجي في التحقيق يمتثل في الآتي:

١- نسخت المخطوط.

٢- قوَّمت ما في النص من خلل، فإن كان يحتاج إلى زيادة يستقيم بها أضفتها وإن كان فيه سقط حاولت تسديده، مع وضع ذلك كلِّه بين معقوفتين والإشارة إليه في الحواشي.

٣- كتبت النص وفق الضوابط الإملائية التي اصطلح عليها العلماء

مقوِّمًا ما فيه من أخطاء وتصحيف.

٤- ضبطت ما يحتاج إلى ضبط من النصِّ.

٥- عزوت الآيات القرآنية إلى مواطنها ببيان اسم السورة ورقم الآية.

٦- خرّجت الشواهد الشعرية، وذلك من خلال ذكر بحر البيت، وذكر قائله، وتوثيقه من الدواوين وكتب الأدب والنحو واللغة.

٧- بيَّنت معاني المفردات اللغوية الواردة في النصِّ مع توثيق ذلك من كتب المعاجم واللغة.

٧- عرَّفت بالأعلام الذين ورد لهم ذكر في المتن بترجمات يسيرة.

٨- خرَّجت آراء العلماء من كتبهم أو من الكتب التي أشارت إلى آرائهم ما أمكنني ذلك.

٩- أشرت باختصار وإيجاز إلى الأقوال النحوية في القضايا التي يعرضها المصنِّف.

١٠- وضَّحت مراد الشارح في بعض المواضع، وعقَّبت على ما يحتاج منه إلى تعقيب وبيان، وجليت الغامض من مفردات النصِّ وعباراته.

هـ- نماذج خطيَّة من النسخة المعتمدة:

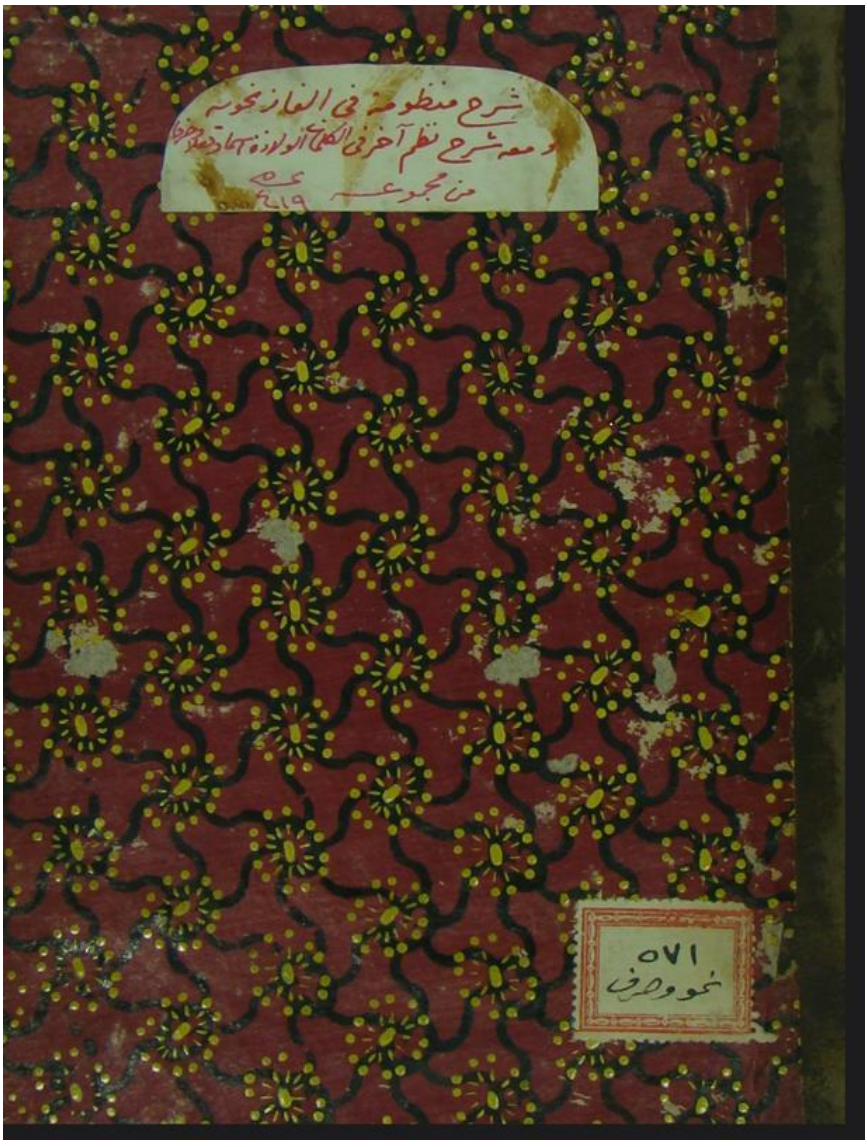

غلاف المجموع

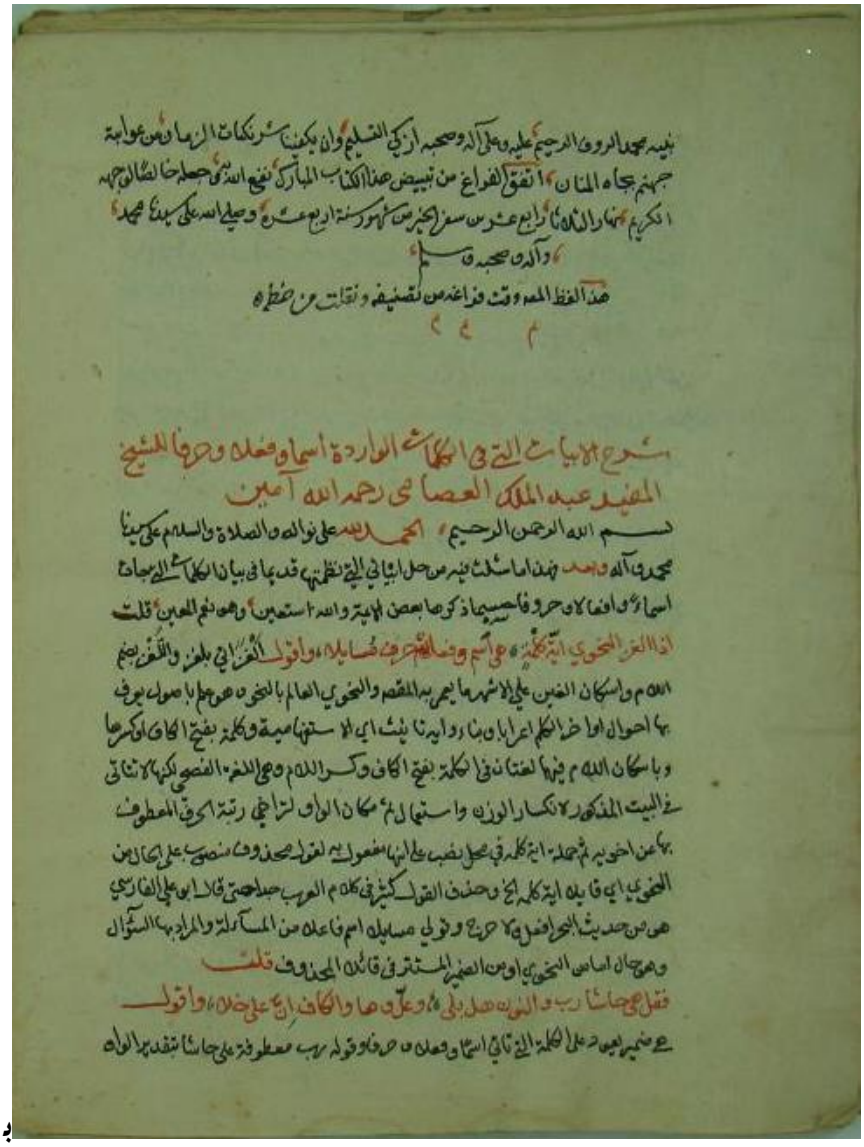

داية المخطوط

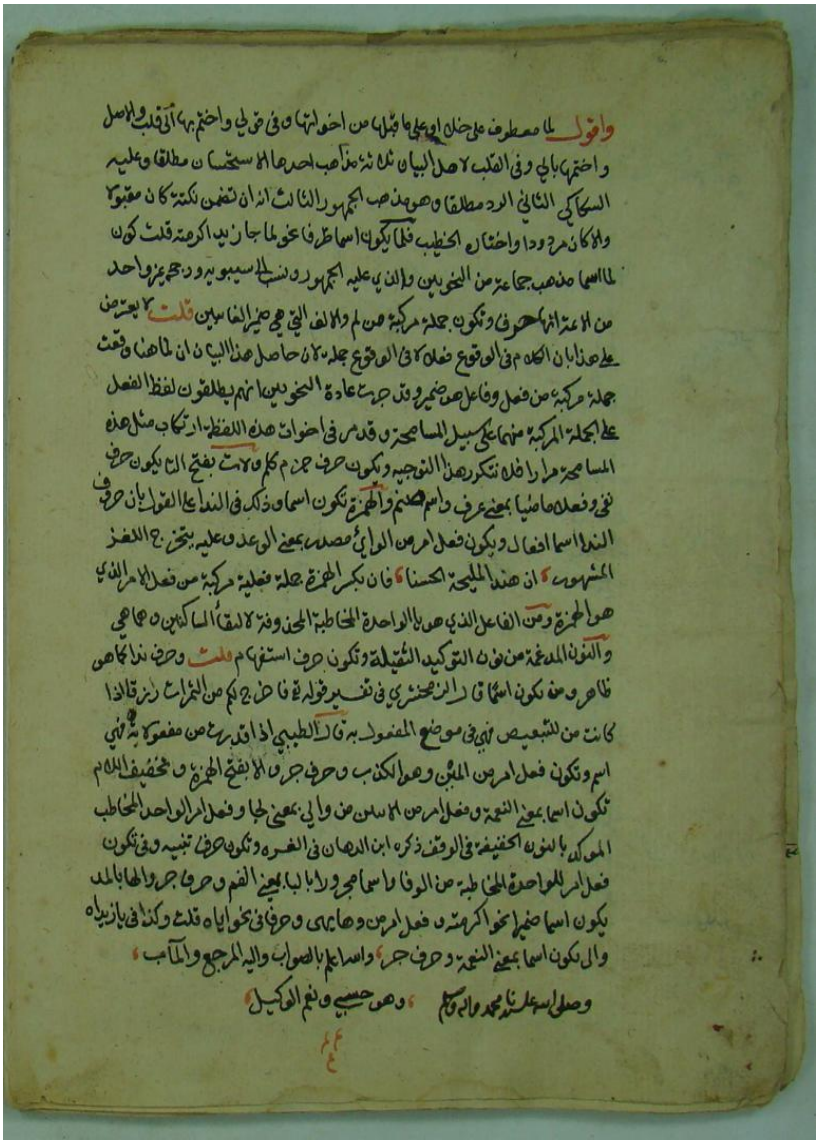

نهاية المخطوط

ثانياً: النصُّ المحقَّق

شَرْحُ الأَبْيَاتِ التِي فِي الكَلِمَاتِ الوَارِدَةِ اسْماً وَفِعْلاً وَحَرْفاً

لِلشَّيْخِ المُفِيدِ عَبْدِ المَلِكِ العِصَامِيّ

رَحِمَهُ اللهُ آمِين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله على نواله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله.

وبعد:

فهذا ما سُئِلت فيه من حَلِّ أبياتي التي نظمتُها قديماً في بيان الكلمات التي جاءتْ أسماءً وأفعالاً وحروفاً حسبما ذكرها بعضُ الأئمة[1]، واللهَ أستعين، وهو نِعْمَ المعين.

قلتُ:

إِذَا أَلْغَزَ النَّحْوِيُّ أَيَّةُ كَلْمَةٍ هِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ

وأقول: (**أَلْغَزَ**): أتى بلُغْزٍ، واللُّغْزُ – بضمّ اللام وإسكان الغين على الأشهر[2]–: ما يُعَمَّى به المَقْصِد[3]. و(**النَّحْوِيُّ**): العالم بالنَّحو، وهو

---

(١) منهم: الجمال السرَّمرّي والسيوطي. انظر: الأشباه والنظائر ١٢/٢، ٢٠.

(٢) وفيها لغات أخرى: الأولى: (اللَّغْز) بفتح اللام وسكون الغين. الثانية: (اللُّغَز) بضمّ اللام وفتح الغين. الثالثة: (اللَّغَز) بفتح اللام والغين. الرابعة: (اللُّغُز) بضمّ اللام والغين. الخامسة: (اللُّغَيْزَاء). السادسة: (اللُّغَيْزَى). السابعة: (اللُّغَّيْزَى). انظر: التكملة والذيل (لغز) ٣٠١/٣، ولسان العرب (لغز) ٤٠٥/٥–٤٠٦، والقاموس المحيط (لغز) ٥٢٤، وتاج العروس (لغز) ٣١٦/١٥–٣١٧.

(٣) انظر: الصحاح (لغز) ٨٩٤/٣، ولسان العرب (لغز) ٤٠٥/٥، والتعريفات ١٦١، والكليات ٣١٠.

علمٌ بأصول، يُعْرَف بها أحوال أواخر الكَلِم إعراباً وبناءً[1]. و(**أَيَّةُ**) تأنيث (أيٍّ) الاستفهاميةِ. و(**كَلْمَة**): بفتح الكاف أو كسرها وبإسكان اللام فيهما لغتان في (الكَلِمة) بفتح الكاف وكسر اللام، وهي اللغة الفصحى[2]، لكنَّها لا تَتَأتَّى في البيت المذكور؛ لانكسار الوزن. واستعمال (**ثُمَّ**) مكان (الواو)؛ لتراخي رتبة الحرف المعطوف بها عن أخويه.

ثمَّ جملة (**أَيَّةُ كَلْمَةٍ**) في محلِّ نصب على أنَّها مفعولٌ به لقولٍ محذوفٍ منصوبٍ على الحال من (**النَّحْوِيُّ**)؛ أي: قائلاً أيَّةُ كَلْمة... إلخ.

وحذفُ القول كثيرٌ في كلام العرب جدًّا[3]، حتى قال أبو علي الفارسيُّ[4]: هو من حديث البحر، افْعَلْ ولا حَرَجَ[1].

---

(١) انظر: التعريفات ٢٠٢، والتصريح ١/١٠٩، وشرح كتاب الحدود في النحو ٥٢-٥٣.
وقد حُدَّ علم النحو بحدود كثيرة. انظر: توضيح المقاصد ١/٢١-٢٢، والحدود في علم النحو ٤٣٤-٤٣٥، والاقتراح ٢٠-٢٤.

(٢) (الكَلِمَة) لغة حجازية، و(الكِلْمَة) لغة تميمية، وقد حكى الفراء هذه اللغات الثلاث. انظر: معاني القرآن ٢/١٣٧. وانظر هذه اللغات -أيضاً- في: الصحاح (كلم) ٥/٢٠٢٣، ولسان العرب (كلم) ١٢/٥٢٣، وتاج العروس (كلم) ٣٣/٣٧١.

(٣) انظر: المحتسب ١/١٠٩، ٢٥٠، ٢/١٢٧، ٢٦٥، والكتاب الفريد ٥/٥٦٧، والبرهان في علوم القرآن ٣/١٩٦.

(٤) أبو عليٍّ (٢٨٨-٣٧٧هـ):
الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن محمد بن سليمان الفارسيُّ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، وأخذ عنه ابن جنّي وعلي الربعي وأبو طالب العبدي، كان متَّهماً بالاعتزال، له تآليف كثيرة، منها: الإيضاح والتعليقة والتكملة والحجَّة. انظر: نزهة الألباء ٢٣٢-٢٣٣، وإنباه الرواة ١/٣٣٥-٣٤٠، والبغية ١/٤٩٦-٤٩٨.

وقولي: (**مُسَائِلَا**): اسمُ فاعل من (المُسَاءَلَة)، والمراد بها: السؤال، وهو حالٌ إمَّا من (**النَّحْوِيُّ**) أو من الضمير المستتر في (قَائِلاً) المحذوفِ.

قلتُ:

فَقُلْ: هِيَ حَاشَا رَبَّ وَالنُّونُ وَعَلَّ وَهَا والكَافُ أَنَّ عَلَى خَلَا

وأقول: (**هِيَ**) ضميرٌ يعود على الكلمة التي تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً، وقوله: (**رَبَّ**) معطوفة على (**حَاشَا**) بتقدير (الواو)، **١٦**/أ ويجوز تقدير (الواو) العاطفة مطلقاً على ما رجَّحه ابن مالك[٢] وغيره[٣].

---

(١) نحوه في الحجَّة ٤٠٦/٥: "وإضمار القول في الكلام كثير، وحَسُنَ هذا؛ لأنَّ الكلام قول، فكأنَّ القول قد ظهر"، وانظر –أيضًا–: الحجَّة ٣٩/٣، ٢٩٥/٤، ٣١٦، وما في المخطوط عُزِيَ إليه في: المسائل السفرية ٢٨، والمغني ٧٠٢/٢، والزيادة والإحسان ١٢٤/٦، وفيها: (قُلْ) مكان (افْعَلْ).

قال الدسوقي موضِّحاً مراده: "أي: من الحديث الذي يُنْقَل من البحر، فهو مأخوذ من أمر مُتَّسِعٍ؛ فيكون مُتَّسِعاً". حاشية الدسوقي على المغني ٣٤٤/٢.

(٢) ابن مالك (٦٠٠-٦٧٢هـ):

جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسي، إمام النحاة وحافظ اللغة، صاحب الألفية، له تصانيف كثيرة، منها: تسهيل الفوائد، وشرحه، والكافية الشافية، ولامية الأفعال. انظر: البلغة ٢٦٩-٢٧٠، وبغية الوعاة ١٣٠/١-١٣٧، وشذرات الذهب ٥٩٠/٧-٥٩١.

انظر رأيه في: شرح التسهيل ٣٨٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٠/٣-١٢٦١.

(٣) منهم: الفارسي وابن عصفور وأبو حيان والأشموني، وذهب جماعة، منهم: ابن جني والسهيلي وابن الضائع إلى منعه. انظر: الخصائص ٢٩٠-٢٩١، ونتائج الفكر ٢٠٧-

و(**النُّونُ**) معطوف إمَّا على (**حَاشَا**) أو على (**رَبَّ**) على الخلاف الذي ذكروه في قولك: جاء زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ، فقيل: (خالد) معطوف على (زيد) وقيل: على (عمرو)[1].

والكلام في (**هَلْ**) وفي (**بَلَى**) وفي (**أَنَّ**) وفي (**عَلَى**) وفي (**خَلَا**) على ما تقرَّر في (**رَبَّ**) وفي (**النُّون**).

ف(**حَاشَا**): يكون اسماً مصدراً بمعنى: التَّنْزِيه[2]، وفعلاً ماضياً بمعنى: اسْتَثْنَى[3]، وحرفَ جرٍّ للاستثناء[4].

٢٠٨، وشرح الجمل ١/٢٥٥-٢٥٦، والارتشاف ٤/٢٠١٦-٢٠١٧، والمساعد ٢/٤٧٤، وشرح الألفية للأشموني ٢/٤٣١.

(١) انظر كلا القولين في: الدر المصون ٥/٧٨، واللباب في علوم الكتاب ٨/٣٢٧، وحاشية الصبان ٣/١٧٧، والفتوحات الإلهية ٢/٦٩.

وفي حاشية الأصل جاء تعليل للقولين عند لفظ (زيد): "لأصالته بالتقدُّم، وقيل: على (عمرو)؛ لقربه، وهذا جارٍ فيما لا نهاية له. شيخ عبد الرحيم".

(٢) وهو ظاهر كلام الزجاج، وصحَّحه ابن مالك وغيره، وذهب الكوفيون والمبرد وابن جني إلى أنَّها بهذا المعنى فعل لا اسم.

انظر: المقتضب ٤/٣٩٢، ومعاني القرآن للزجاج ٣/١٠٧، والمحتسب ١/٣٤٢، والتسهيل ١٠٥، والارتشاف ٣/١٥٣٣، والجنى الداني ٥٦٠-٥٦١.

(٣) انظر: رصف المباني ١٧٨، والمغني ١/١٢٩، ومصابيح المغاني ٢٣٨.

(٤) هذا قول سيبويه وأكثر البصريين.

وبقي فيها قولان آخران في الاستثناء:

الأوَّل: أنَّها فعل، وهو قول الكوفيين.

الثاني: أنَّها تكون حرفاً فتجرُّ وتكون فعلاً فتنصب، وهو قول المبرد وجماعة.

و(**رَبَّ**) -بفتح الراء والباء المشدَّدة-: يكون اسماً بمعنى: السَّيِّد والمالك[١]، وفعلاً ماضياً بمعنى: رَبَّاه وَأَصْلَحَه[٢]، وحرفَ جرٍّ[٣] للتقليل[٤].

انظر: الكتاب ٣٤٩/٢، والمقتضب ٣٩١/٤، والإنصاف ٢٧٨/١-٢٨٧، والتبيين ٤١٠-٤١٥، والارتشاف ١٥٣٢/٣-١٥٣٣، وائتلاف النصرة ١٧٧-١٧٩.

(١) انظر: الصحاح (ربب) ١٣٠/١، ولسان العرب (ربب) ٣٩٩/١، وتاج العروس (ربب) ٤٥٩/٢.

(٢) انظر: الصحاح (ربب) ١٣٠/١، ولسان العرب (ربب) ٤٠١/١، وتاج العروس (ربب) ٤٦٣/٢-٤٦٤.

(٣) هنا مسألتان تتعلَّق بجعلِها حرفاً:

الأولى: (رَبَّ) إحدى اللغات الواردة في (رُبَّ)، وهي رواية أبي حاتم، وعدَّها بعضهم شاذَّة. انظر: رصف المباني ١٩٢، والارتشاف ١٧٣٩/٤، والمغني ١٤٧، وجواهر الأدب للإربلي ١٨٥.

الثانية: القول بحرفيّتها مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنَّها اسم. انظر الخلاف في المسألة في: الإنصاف ٨٣٢/٢-٨٣٤، والتسهيل ١٤٧، والارتشاف ١٧٣٧/٤، والجنى الداني ٤٤٧، والمغني ١٤٣، وائتلاف النصرة ١٤٤-١٤٥.

(٤) هذا قول أكثر النحويين، وفي معناها أقوال أخرى:

الأوَّل: أنَّها للتكثير دائماً، وعُزِي للخليل وابن درستويه.

الثاني: أنَّها للتقليل والتكثير، وعُزِي للفارسي، وبه قال العصامي في شرح الآجروميَّة ٣١.

الثالث: أنَّها للتقليل غالباً وللتكثير نادراً، وعُزِي لأبي نصر الفارابي.

الرابع: أنَّها للتكثير غالباً وللتقليل نادراً، وهو قول ابن مالك واختيار ابن هشام.

الخامس: أنَّها حرف إثبات، لم توضع لتقليل ولا لتكثير، بل ذلك مستفاد من السياق، وهو اختيار أبي حيان.

السادس: أنَّها للتكثير في مواضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وعُزِي للأعلم وابن السِّيد.

و(**النُّون**): تكون اسماً ضميراً في (النِّساء يَقُمْنَ)، وفعلَ أمرٍ من (وَنَى يَنِي).

قلتُ: في عَدِّ هذه (النُّون) فعلَ أمرٍ مسامحةٌ؛ لأنَّها جزءٌ من فعل الأمر وحرفٌ من حروفه، كما هو ظاهر[1].

وتكون حرفاً، وهي نونُ الوقاية.

قلتُ: ومثلها (النون) في نحو: (يَقُمْنَ النساءُ)[2] على لغة (أكلوني البراغيثُ)[3].

و(**هَلْ**): تدخل على الأفعال [والأسماء][1]، وتكون اسمَ فعلٍ في نحو: (حَيَّهَلْ).

السابع: أنَّها لمبهم العدد تكون تقليلاً وتكثيراً، وعُزِي لابن الباذش وابن طاهر. انظر: شرح التسهيل ٣/١٧٦-١٧٨، والتذييل والتكميل ١١/٢٨٠-٢٨٦، والجنى الداني ٤٤٠-٤٤٧، والمغني ١/١٤٣، والهمع ٢/٣٤٧-٣٤٨، والتصريح ٣/٦٨-٧٠.

(١) والأمر: (نِ) على وزن (عِ) محذوف الفاء تبعاً لمضارعه، وحُذِفت لامه للبناء.

(٢) هذا على مذهب سيبويه والجمهور، وذهب بعض النحويين إلى أنَّ النون في مثل هذا المثال ضمير في محل رفع فاعل، واختلفوا في توجيهه على رأيين:

الأوَّل: أنَّ ما بعدها بدل منها.

الثاني: أنَّ (يَقُمْنَ) خبر مقدَّم، و(النساء) مبتدأ مؤخَّر. انظر: الكتاب ٢/٤٠، ومعاني القرآن للفراء ١/٣١٦، وشرح الكتاب ١/١٥٤، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠٢-٢٠٣، وشرح الجمل ١/١٦٨، وشرح التسهيل ٢/١١٧.

(٣) وهي لغة طيِّئ، وعُزِيت لأزد شنوءة. انظر: الارتشاف ٢/٧٣٩، وأوضح المسالك ٢/٨٨، والمساعد ١/٣٩٤.

قلتُ: وفيه نظر[٢]، ويجوز أن يُمَثَّل لها اسمُها بـ(هَلْ) التي أُرِيد لفظُها، كما في قولك: (هَلْ) كلمة، وهذا الوجه؛ أعني: التمثيل لصورة اسمية (هَلْ) بما إذا أُرِيد بها لفظُها يمكن تصويره في جميع كلمات هذا الباب.

وتكون فعلَ أمرٍ من (وَهَلَ يَهَلُ)[٣].

و(**بَلَى**): يكون حرفَ جوابٍ[٤]، وفعلاً ماضياً بمعنى: اخْتَبَرَ[٥]، واسماً لغة في (البَلاء) الممدود[٦].

و(**عَلَّ**) –بفتح العين المهملة واللام المشدَّدة–: يكون اسماً للقُراد المهزول وللشيخ المُسِنّ[٧]، وفعلاً ماضياً من (عَلَّه)، إذا سَقاه مرَّة بعد أخرى[٨]، وحرفاً تنصب الاسم وترفع الخبر، لغة في (لَعَلَّ)[٩].

---

(١) تَتِمَّة يلتئم بها الكلام. وهي على هذا حرف استفهام.

(٢) لأنَّ (هَلْ) من (حَيَّهَلْ) جزء من كلمة عند من قال بتركيبها. انظر: المفصل ١٩٤، وشرح المفصل ٤٥/٤، والارتشاف ٢٣٠٧/٥.

(٣) والأمر: (هَلْ)، بمعنى الوهم والسهو والنسيان. والأصل كسر العين في المضارع، إلا أنَّها فُتِحت؛ لكونها حرفاً حلقيّاً، مثل: (وَهَبَ يَهَبُ هَبْ). انظر: المنصف ٢٠٦/١، والصحاح (وهل) ١٨٤٦/٥، وشرح التصريف ٣٧٦-٣٧٧، وشرح الملوكي ١٨٨-١٨٩، ولسان العرب (وهل) ٧٣٧/١١، وتاج العروس (وهل) ١٠٢/٣١.

(٤) انظر: رصف المباني ١٥٧، والجنى الداني ٤٢٠، ومصابيح المغاني ٢١٤.

(٥) انظر: الصحاح (بلى) ٢٢٨٥/٦، ولسان العرب (بلى) ٨٣/١٤، وتاج العروس (بلى) ٢٠٦/٣٧.

(٦) انظر: الأشباه والنظائر ١٨/٢.

(٧) انظر: الصحاح (علل) ١٧٧٣/٥، ولسان العرب (علل) ٤٧٠/١١، وتاج العروس (علل) ٤٦/٣٠.

(٨) انظر: الصحاح (علل) ١٧٧٣/٥، ولسان العرب (علل) ٤٦٧/١١، وتاج العروس (علل) ٤٤/٣٠.

(٩) انظر: الجنى الداني ٥٨٢، والمغني ١٦٦/١، وجواهر الأدب للإربلي ١٩٨.

قلتُ: وحرفاً تجرُّ الاسم فقط، لغة في (لَعَلَّ) الجارة على لغة بني عُقَيْل[1].

و(**هَا**) –بالقصر–: يكون اسمَ فعلٍ[2] بمعنى: خُذْ[3]، وزَجراً للإِبِل[4].

قلتُ: هو على هذا صوتٌ وليس باسم؛ إلا أن يكون مبنيّاً على القول بأنَّ الأصوات أسماءُ أفعالٍ، كما عليه بعضُ النحويين[5].

---

(١) بنو عُقَيل: أبناء كعب بن ربيعة بن عامر، وبنو عامر من أكبر بطون هوازن العدنانية. انظر: جمهرة أنساب العرب ٢٩٠، ٤٨٢، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٣٦٦. وانظر لغتهم في: الجنى الداني ٥٨٦، والمغني ١٦٦/١، ومصابيح المغاني ٢٩٣.

(٢) هذا على القول باسميّة أسماء الأفعال، وهو مذهب البصريين، وفي المسألة أقوال أخرى:
الأوَّل: أنَّها أفعال، وهو مذهب الكوفيين.
الثاني: أنَّها أفعال استُعْمِلت استعمال الأسماء، وعُزِي لبعض البصريين.
الثالث: أنَّ ما ليس أصله ظرفاً ولا مصدراً، نحو: صه ومه أفعال، وما أصله مصدر أو ظرف فهو اسم منصوب على إضمار فعل لا يجوز إظهاره، وعُزِي لبعض الأندلسيين.
الرابع: أنَّها قسم رابع زائد على أقسام الكلمة الثلاثة، تُسمَّى الخالفة، وعُزِي لابن صابر. انظر: التذييل والتكميل ٢٧٠/١٤، والارتشاف ٢٢٨٩/٥، وتوضيح المقاصد ٢٣٩/٢، وشرح الألفية للأشموني ٤٨٤/٢، والهمع ٨٢/٣–٨٣، والتصريح ١٤٣/٤–١٤٤.

(٣) انظر: المفصل ١٩٤، والتسهيل ٢١٠، وشرح الكافية للرضي ١٧٣/٣.

(٤) انظر: الصحاح (ها) ٢٥٥٩/٦، ولسان العرب (ها) ٤٨١/١٥، وتاج العروس (ها) ٥٣١/٤٠.

(٥) كقطرب والرضي. انظر: شرح الكافية للرضي ٢٠٣/٣، ومقصد السالك إلى ألفية ابن مالك ١٠٣٣، وحاشية الصبان ٢٨٧/٣.

ويكون فعل أمر من (هَاءَ يَهَاءُ)[1].

قلتُ: وفي هذا نظر؛ فإنَّ الكلام كما هو ظاهر في (ها) المختومة بألف ليّنة، والأمر من (هَاءَ يَهَاءُ): (هَأْ) على مثال (شَأْ) بهمزة ساكنة تلي (الهاء).

ويمكنُ دفع هذا النظرِ بأن يُقال: المراد (هَا) إذا أُبْدِلت الهمزةُ منه ألفاً ليّنة.

وتكون حرفَ تنبيهٍ[2].

و(**الكَافُ**): يكون اسماً بمعنى (مِثْل)[3].

قلتُ: وأسماء الضمير، نحو: أَكْرَمْتُكَ.

ويكون فعلَ أمرٍ من (وَكَى يَكِي)[4].

---

(١) هَاءَ إليه يَهَاءُ: اشْتَاقَ، وهَاءَ للأمر يَهَاءُ: أَخَذَ له هَيْئَتَه. انظر: المحكم ٤٤٧/٤، ولسان العرب (هيأ) ١٨٨/١-١٨٩، وتاج العروس (هيأ) ٥١٩/١.

(٢) انظر: رصف المباني ٤٠٤، والجنى الداني ٣٤٦، والمغني ٣٨٥.

(٣) مجيء الكاف اسماً في الشعر والنثر مذهب الأخفش والفارسي، وذهب سيبويه إلى أنَّ اسميتها مخصوصة بالشعر. انظر: الكتاب ٤٠٨/١، وشرح الكافية للرضي ٣٣٧/٤، والارتشاف ١٧١٣/٤، وتوضيح المقاصد ٣٦٠/١-٣٦١، وشرح الألفية للأشموني ٢٩٦/٢، والهمع ٣٦٤/٢-٣٦٥.

(٤) وكى القربة: إذا ربط فمها وشدَّه، والوِكاء: رباط القربة والكيس وغيرهما الذي يشدُّ به رأسها. انظر: الصحاح (وكي) ٢٥٢٨/٦، ولسان العرب (وكي) ٤٠٦/١٥، وتاج العروس (وكي) ٢٣٩/٤٠.

قلتُ: وحرف خطاب، نحو: ذلك، وإيَّاك[1]، وأَرَأَيْتَكَ[2]، وبَلَاكَ[3].

و(أَنَّ) –بفتح الهمزة والنون المشدَّدة–: تكون اسماً مصدراً بمعنى: الأنين، وفعلاً ماضياً من الأنين[4]، وحرفَ توكيدٍ، ينصب الاسم ويرفع الخبر.

---

(١) هذا على مذهب سيبويه، وبقي في المسألة أقوال:
الأوَّل: أنَّ الكاف ضمير، وهو قول كثير من النحويين، وفي توجيه (إيَّا) خلاف بينهم.
الثاني: أنَّ (إيَّاك) بكماله اسم واحد مضمر، وعُزِي للكوفيين.
الثالث: أنَّ (إيَّاك) بكماله اسم واحد ظاهر مبهم.
انظر: الكتاب ٢/٣٥٥-٣٥٩، والإنصاف ٢/٦٩٥-٧٠٢، وشرح الكافية للرضي ٣/٢٧-٢٨، والتذييل والتكميل ٢/٢٠٥-٢٠٦، والجنى الداني ٥٣٦-٥٣٧، وائتلاف النصرة ١٠٤-١٠٥.

(٢) (أَرَأَيْتَكَ) بمعنى أَخْبِرني، وعدُّ الكاف فيها حرف خطاب مذهب البصريين، وذهب الفراء إلى أنَّ الكاف اسم في موضع رفع بالفاعلية، والتاء حرف خطاب، وذهب الكسائي إلى أنَّ التاء في موضع رفع فاعل، والكاف في موضع نصب. انظر: الكتاب ١/٢٤٥، وشرح كتاب سيبويه ١/١٠٧، والارتشاف ٢/٩٨١، والجنى الداني ٩٣، والمغني ١/١٩٨، والهمع ١/٢٥١-٢٥٢.

(٣) بلاك: هي (بلى) الجوابية لحقت بها كاف الخطاب. انظر: الخصائص ٢/١٨٥، والارتشاف ٢/٩٨١، والجنى الداني ٩٤-٩٥.

(٤) انظر: المحكم ١٠/٤٧٤، ولسان العرب (أنن) ١٣/٢٨، وتاج العروس (أنن) ٣٤/١٩٥.

و(**عَلَى**): تكون اسماً، نحو: مررتُ مِنْ عليه[١]؛ أي: من فوقه، وفعلاً ماضياً من العُلُوِّ[٢]، وحرفَ جرٍّ[٣].

و(**خَلَا**): تكون اسماً لشجر[٤]، وفعلاً ماضياً من الخُلُوِّ[٥]، وحرفَ جرٍّ للاستثناء[٦].

ثمَّ قلتُ:

وَلَمَّا وَلَاتَ الهَمْزَةُ اعْدُدْ وَمِنْ وَفِي خُذْ كَذَاكَ الهَا وَاخْتِمْ بِهَا

---

(١) هذا ما عليه البصريون، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى القول بحرفيّتها إذا دخلت عليها (مِنْ). انظر: التذييل والتكميل ١١/١٥٣-١٥٤، والارتشاف ٤/١٧٢٢، والجنى الداني ٤٧٢، والمساعد ٢/٢٥٢, وتمهيد القواعد ٦/٢٩٠٩.

(٢) انظر: المقتضب ١/٤٦، والأزهية ١٩٣، ورصف المباني ٣٧١.

(٣) هذا ما عليه الجمهور، وعُزِي لابن طاهر وابن خروف وجماعة القول باسميَّتها مطلقاً. انظر: التذييل والتكميل ١١/١٥٥-١٥٦، والجنى الداني ٤٧٣-٤٧٤، والمغني ١/١٥٢، والمساعد ٢/٢٦٩، وتمهيد القواعد ٦/٢٩١٠، والهمع ٢/٣٥٧.

(٤) وهو الرطب من الحشيش. انظر: الصحاح (خلا) ٦/٢٣٣١، ولسان العرب (خلا) ١٤/٢٤٢، وتاج العروس (خلا) ٣٨/١٦.

(٥) انظر: الصحاح (خلا) ٦/٢٣٣٠، ولسان العرب (خلا) ١٤/٢٣٧، وتاج العروس (خلا) ٣٨/٥.

(٦) هذا هو المشهور، وجاء في مصابيح المغاني ٢٤٥ عن (خلا): "تكون حرف استثناء جارّاً للمستثنى، فهي عند بعض النحويين حرف جرٍّ بمنزلة (حاشا)، وعند بعضهم مصدر مضاف". انظر: الكتاب ٢/٣٤٩-٣٥٠، وشرح كتاب سيبويه ٣/١٠٠، ورصف المباني ١٨٥، والجنى الداني ٤٣٦، وجواهر الأدب للإربلي ١٨٩.

١٦/ب وأقول: **(لَمَّا)** معطوف على **(خَلَا)** أو على ما قبلها من أخواتها. وفي قولي: **(وَاخْتِمْ بِهَا إِلَى)** قَلْبٌ[١]، والأصل: واختمها بـ(إِلَى)، وفي القلب لأهل البيان ثلاثة مذاهب:

أحدها: الاستحسان مطلقاً، وعليه السَّكَّاكيُّ[٢].

الثاني: الردُّ مطلقاً، وهو مذهب الجمهور[٣].

الثالث: أنَّه إنْ تضمَّن نكتة كان مقبولاً، وإلا كان مردوداً، واختاره الخطيب[٤].

---

(١) القلب: جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه على وجهٍ يُثْبِت حكم كلٍّ منهما للآخر. انظر: مختصر المعاني ٨١، والكليات ٧٠٤، وبغية الإيضاح ١٢٢/١.

(٢) السكاكي (٥٥٥-٦٢٦هـ):

أبو يعقوب سراج الدين، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي، كان علامة بارعاً في فنون شتَّى خصوصاً المعاني والبيان، مولده ووفاته بخوارزم، من مصنفاته: مفتاح العلوم. انظر: بغية الوعاة ٣٦٤/٢، وشذرات الذهب ٢١٥/٧، والأعلام ٢٢٢/٨.

انظر رأيه في: مفتاح العلوم ٢١١.

(٣) انظر: الإيضاح ٩٨/٢، وعروس الأفراح ٢٨٩/١، ومختصر المعاني ٨١-٨٢، والأطول ٣٦/١.

(٤) الخطيب القزويني (٦٦٦-٧٣٩هـ):

أبو المعالي جلال الدين، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، المعروف بخطيب دمشق، إمام في الفقه والعربية، وولي القضاء في دمشق، من مصنفاته: تلخيص المفتاح، والإيضاح. انظر: الوافي بالوفيات ١٩٩/٣، وبغية الوعاة ١٥٦/١-١٥٧، والبدر الطالع ١٨٣/٢-١٨٤.

انظر رأيه في: الإيضاح: ٩٨/٢.

فـ(**لَمَّا**): يكون اسماً ظرفاً، نحو: لمَّا جاءَ زيدٌ أكرمتُه.

قلتُ: كون (لمَّا) اسماً مذهبُ جماعةٍ من النحويين[١]، والذي عليه الجمهور، ونُسِبَ إلى سيبويه[٢]، ورجَّحه غيرُ واحد من الأئمة أنَّها حرفٌ[٣].

وتكون جملةً مركَّبة من (لَمَّ)[٤] و(الألف) التي هي ضمير الغائبَين.

قلتُ: لا يُعتَرض على هذا بأنَّ الكلام في الوقوع فعلاً لا في الوقوع

---

(١) منهم: ابن السرَّاج والفارسي وابن جني والهروي والزمخشري. انظر: الأصول ١٥٧/٢، ١٧٩/٣، والبغداديات ٣١٥-٣١٦، وكتاب الشعر ٧٠، والأزهية ١٩٩، والمفصل ٢١٦، والمغني ٣١٠/١، ومصابيح المغاني ٤٠١.

(٢) سيبويه (١٤٧-١٨٠هـ):

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبر، إمام النحويين البصريين ومقدَّمهم، أخذ عن الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب، وأخذ عنه أبو الحسن الأخفش وقطرب، صنَّف (الكتاب) في النحو. انظر: نزهة الألباء ٥٤-٥٨، والبلغة ٢٢١-٢٢٤، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢-٢٣٠.

(٣) القول بحرفيَّتها ظاهر كلام سيبويه، حيث قال: "وأمَّا (لمَّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنَّما تجيء بمنزلة لو". الكتاب ٢٣٤/٤. وانظر القول بحرفيَّتها وما نُسِب إلى سيبويه في: شرح الكافية الشافية ١٦٤٣/٣-١٦٤٤، وشرح الكافية للرضي ٣١٢/٣-٣١٣، ورصف المباني ٢٨٣-٢٨٤، والارتشاف ١٨٩٦/٤-١٨٩٧، والجنى الداني ٥٩٤-٥٩٥، والهمع ١٦٢/٢-١٦٣.

(٤) وهي بمعنى: جمع. انظر: الصحاح (لمم) ٢٠٣١/٥، ولسان العرب (لمم) ٥٤٧/١٢، وتاج العروس (لمم) ٤٣٤/٣٣.

جملة؛ لأنَّ حاصل هذا البيان أنَّ (لـمَّا) هنا وقعت جملة مركَّبة من فعل وفاعل هو ضمير، وقد جرت عادة النحويين أنَّهم يُطْلِقون لفظ الفعل على الجملة المركَّبة منهما على سبيل المسامحة، وقد مرَّ في أخوات هذه اللفظة ارتكاب مثل هذه المسامحة مِراراً[1]، فلا نُكَرِّرُ هذا التوجيه.

ويكون حرفَ جزمٍ، كـ(لَمْ)[2].

و(**لَاتَ**) –بفتح التاء–: يكون حرفَ نفيٍ[3]، وفعلاً ماضياً بمعنى: صَرَفَ[4]، واسمَ صنمٍ[1].

---

(١) انظر: الحديث عن النون والكاف، وسيأتي مثل هذا –أيضاً– في حديثه عن (في) و(الهاء) و(إلى).

(٢) انظر: الأزهية ١٩٧، ورصف المباني ٢٨١، والجنى الداني ٥٩٢.

(٣) القول بحرفيَّتها إذا دلَّت على النفي مذهب الجمهور، وبقي فيها قولان آخرآن:
الأوَّل: أنَّها فعل ماضٍ بمعنى (نَقَصَ)، ثمَّ استعملت في النفي، وعُزِي لأبي ذر الخشني.
الثاني: أنَّ أصلها (لَيِسَ)، فقُلِبتَ ياؤها ألفاً، وأُبدِلت سينها تاء، كراهة أن تلتبس بحرف التمني، قاله ابن أبي الربيع. انظر: البسيط في شرح الجمل ٧٥٣/٢، والارتشاف ١٢١٠/٣، والجنى الداني ٤٨٥-٤٨٦، والمغني ٢٨٠/١-٢٨١، ومصابيح المغاني ٤٤٦-٤٤٨، وجواهر الأدب للإربلي ١٢٠-١٢١.

(٤) في الأصل: عَرَفَ. والصواب ما أثبتُّ.
وتجيء بمعنى نَقَصَ. انظر كلا المعنيين في: الصحاح (ليت) ٢٦٥/١، ولسان العرب (ليت) ٨٦/٢، وتاج العروس (ليت) ٨٤/٥.

و(**الهَمْزَة**): تكون اسماً، وذلك في النداء على القول بأنَّ حروف النداء أسماء أفعال[٢]، ويكون فعلَ أمرٍ من (الوَأي)، مصدر بمعنى: الوعد[٣]، وعليه يَتَخَرَّج اللُّغْز المشهور:

إِنَّ هِنْدُ المَلِيحَةَ الحَسْنَاءَ .... [٤]

فـ(إِنَّ) -بكسر الهمزة- جملةٌ فعلية مركَّبة من فعل الأمر الذي هو (الهمزة) ومن الفاعل الذي هو (ياء) الواحدة المخاطبة المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، وهما: هي والنون المدغمة من نون التوكيد الثقيلة[٥].

---

(١) اللات: صنمٌ بالطائف، وهو صخرة مربَّعة، سُمِّيت بذلك؛ لأنَّ رجلاً يهودياً كان يَلُتُّ عندها السويق، وكان سدنتها بني عتَّاب بن مالك من ثقيف، وقد بنوا عليها بناء عظيماً. انظر: كتاب الأصنام ١٦.

(٢) ممَّن قال به أبو علي، ومذهب الجمهور أنَّها حروف. انظر: كتاب الشعر ٦٧-٦٨، والإيضاح في شرح المفصل ١٥/١، وشرح المفصل ١٢٧/١، وشرح الكافية للرضي ٣١٢/١-٣١٣، والارتشاف ٢١٧٩/٤، وتوضيح المقاصد ١٦٢/٢.

(٣) انظر: الصحاح (وأي) ٢٥١٨/٦، ولسان العرب (وأي) ٣٧٦/١٥، وتاج العروس (وأي) ١٦٠/٤٠.

(٤) صدر بيت من الخفيف، تمامه:

.... وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفَاءَ

وهو لأبي يعقوب الدباغ الصقلي في إنباه الرواة ٧٠/٤، وبغية الوعاة ٣٥٦/٢، وشرح أبيات المغني ٥٧/١-٥٨، ولبعض المتأخرين في الجنى الداني ٤٠١، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٣٩/٢-٤٠، والمغني ١٣/١، وحاشية الصبان ٣٠٣/٤.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ٣٩/٢، والجنى الداني ٤٠١، والمغني ١٣/١.

وتكون حرفَ استفهامٍ[1].

قلتُ: وحرفَ نداء، كما هو ظاهر.

و(مِنْ): يكون اسماً، قال الزمخشري[2] في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾[3]: إذا كانت (مِنْ) للتبعيض فهي في موضع المفعول به[4]، قال الطيبي[5]: إذا قُدِّرت (مِنْ) مفعولاً به فهي اسمٌ[6].

---

(١) انظر: الأزهية ٢٥، ورصف المباني ٤٤، والجنى الداني ٣٠.

(٢) الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨هـ):

أبو القاسم جار الله، محمود بن عمر، إمامٌ في اللغة والنحو والأدب، كان واسع العلم، غاية في الذكاء، متفنّنًا في كلِّ علم، معتزليَّ الاعتقاد، ومن مصنّفاته: الكشاف، والفائق في غريب الحديث، والمفصّل، والأنموذج. انظر: إنباه الرواة ٣/٢٦٥-٢٧٢، والبلغة ٢٩٠-٢٩٢، وبغية الوعاة ٢/٢٧٩-٢٨٠.

(٣) البقرة: ٢٢، وإبراهيم: ٣٢.

وفي الأصل: (فأخرج لكم)، فوضع (لكم) موضع (به)، وهو تحريف.

(٤) قال الزمخشري: "ويجوز أن يكون (من الثمرات) مفعول (أخرج)". الكشاف ٢/٣٧٩. وانظر: الهمع ٢/٣٨٢.

(٥) الطيبي (...-٧٤٣هـ):

شرف الدين، الحسين بن محمد بن عبد الله، عالم بالتفسير والحديث والمعاني والبيان، من كتبه: التبيان في المعاني والبيان، والخلاصة في معرفة الحديث، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، وشرح مشكاة المصابيح. انظر: الدرر الكامنة ٢/٦٨-٦٩، وبغية الوعاة ١/٥٢٢-٥٢٣, والبدر الطالع ١/٢٢٩-٢٣٠.

(٦) انظر: فتوح الغيب ٢/٣٠٥، والهمع ٢/٣٨٢.

وتكون فعلَ أمرٍ من (المَين) ، وهو الكَذِبُ[١]، وحرفَ جرٍّ.

و(**أَلَا**) –بفتح الهمزة وتخفيف اللام–: تكون اسماً بمعنى: النّعمة[٢]، [وفعلاً ماضياً بمعنى: قَصَّر، وبمعنى: اسْتَطَاعَ[٣]][٤]، وتكون حرفَ تنبيهٍ[٥].

و(**في**): تكون فعلَ أمرٍ للواحدة المخاطبة من الوَفَاء، واسماً مجروراً بالياء، بمعنى: الفَمِ، وحرفَ جرٍّ.

و(**الهَاءُ**) –بالمدِّ–: يكون اسماً ضميراً، نحو: أَكْرَمْتُه، وفعلَ أمرٍ من (وَهَى يَهِي)[٦]، وحرفاً في نحو: إيَّاه[٧].

---

(١) انظر: الصحاح (مين) ٢٢١٠/٦، ولسان العرب (مين) ٤٢٥/١٣، وتاج العروس (مين) ٢٢١/٣٦.

(٢) وجمعها (آلاء). انظر: الصحاح (ألا) ٢٢٧٠/٦، ولسان العرب (ألا) ٤٣/١٤، وتاج العروس (ألى) ٣٧-٩٧-٩٨.

وقد جاء بعد (النعمة) في الأصل: (وفعل أمر من الاثنين من (وَأَلَ)، بمعنى: لَجَأ، وفعل أمر الواحد المخاطب المؤكَّد بالنون الخفيفة في الوقف، ذكره ابن الدَّهان في الغُرَّة)، وهو انتقال نظر، ومكانه الصحيح سيأتي لاحقًا.

(٣) هو على هذين المعنيين من الأضداد. انظر: الصحاح (ألا) ٢٢٧٠/٦، ولسان العرب (ألا) ٣٩/١٤-٤١، وتاج العروس (ألو) ٩٠/٣٧-٩٣.

(٤) تَتِمَّة يلتئم بها الكلام من الأشباه والنظائر ١٨/٢.

(٥) انظر: الأزهية ١٦٥، ورصف المباني ٧٨، والجنى الداني ٣٨١.

(٦) وَهَى السقاء: إذا تخرَّق وانشق. انظر: الصحاح (وهى) ٢٥٣١/٦، ولسان العرب (وهي) ٤١٧/١٥، وتاج العروس (وهي) ٢٦٧/٤٠.

(٧) سبق القول عن اختلاف العلماء في حقيقة اللواحق بـ(إيَّا) عند الحديث عن الكاف في (إيَّاك).

قلتُ: وكذا في (يَا زَيْدَاهْ)[1].

و(إِلَى): يكون اسماً بمعنى: النّعمة[2]، [وفعلَ أمرٍ من الاثنين من (وَأَلَ)[3]، بمعنى: لَجَأ[4]، وفعلَ أمرِ الواحد المخاطب المؤكَّد بالنون الخفيفة في الوقف، ذكره ابن الدَّهان[5] في الغُرَّة[6]][7]، وحرفَ جرٍّ.

واللهُ أعلمُ بالصواب، وإليه المرجعُ والمآبُ، وهو حسبي ونعم الوكيلُ، وصلى الله على سيدنا محمدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ.

---

(١) يعني: هاء السكت. انظر: الأزهية ٢٥٥، ورصف المباني ٣٩٩، والجنى الداني ١٥٢.

(٢) وجمعها (آلاء). انظر: الصحاح (ألا) ٦/٢٢٧٠، ولسان العرب (ألا) ١٤/٤٣، وتاج العروس (ألى) ٣٧-٩٧-٩٨.

(٣) في الأصل: وَالَى، وهو تحريف، والمثبت من الأشباه والنظائر ٢/١٩.

(٤) انظر: الصحاح (وأل) ٥/١٨٣٨، ولسان العرب (وأل) ١١/٧١٥، وتاج العروس (وأل) ٣١/٥٥.

(٥) ابن الدهان (٤٩٤-٥٦٩هـ):

أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري، المعروف بابن الدهان، إمام في النحو واللغة والأدب، وُلِد ونشأ في بغداد، وأُصِيب بالعمى في آخر حياته، من مصنفاته: شرح الإيضاح والتكملة لأبي علي، والغُرَّة في شرح اللُّمع لابن جني، والأضداد. انظر: إنباه الرواة ٢/٤٧-٥١، والبلغة ١٤٤-١٤٥، وبغية الوعاة ١/٥٨٧.

(٦) انظر: الغُرَّة ٢/٥٦٨.

(٧) ما بين المعقوفتين موضع انتقال النظر المشار إليه آنفاً، والتصحيح من الأشباه والنظائر ٢/١٩.

ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة: الزبيدي، تحقيق د.طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ارتشاف الضرب: أبو حيان، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف: الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية.
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، تحقيق غازي مختار طليمات وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: إبراهيم بن محمد الإسفراييني، تحقيق د عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأعلام: الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، قرأه وعلق عليه د.محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.
- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي العلوي، تحقيق د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، اعتنى به محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، اعتنى به محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، د.إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني، تحقيق د. محمد عبد المنعم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
- البرهان في علوم القرآن: الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق د.عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، الطبعة التاسعة، ١٤٢٠/٢٠٠٠م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: الفيروزابادي، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت.
- التبيين عن مذاهب النحويين: العكبري، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح: الأزهري، تحقيق د.عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- التعريفات: علي الجرجاني، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: الصغاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي وآخرين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠-١٩٧٩م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- جمهرة أنساب العرب: ابن حزم، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علاء الدين الإربلي، صحَّحه علي نائل وحسن الشيخ أبو زيد، مطبعة وادي النيل، مصر، ١٢٩٤هـ.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: مصطفى الدسوقي، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، مصر، ١٣٧٢هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- الحجة للقرَّاء السبعة: أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- الحدود في علم النحو: أحمد بن محمد الأبَّدي، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد ١١٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- الخصائص: ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: المحبي، دار صادر، بيروت.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، تحقيق د.أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن: محمد بن أحمد الحنفي، رسائل جامعية لعدد من الأساتذة، مركز البحوث والدراسات بجامعة الشارقة، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر: علي صدر الدين المدني، المكتبة المرتضوية.
- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: عبد الملك بن حسين العصامي، تحقيق عادل أحمد وعلي أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- السناء الزاهر بتكميل النور السافر: محمد الشلي، تحقيق إبراهيم بن أحمد المقحفي، مكتبة الإرشاد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد، أشرف على تحقيقه عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى.
- شرح الآجرومية: عبد الملك العصامي، تحقيق وجيه فوزي الهمامي، دار الظاهرية،

الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ/٢٠١٨م.
- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون، دمشق.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.
- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح التصريف: الثمانيني، تحقيق د.إبراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- شرح الجمل: ابن عصفور، تحقيق د.صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الأستراباذي، تحقيق د.إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، دار المأمون، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- شرح كتاب الحدود في النحو: الفاكهي، تحقيق د المتولي رمضان، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح الملوكي في التصريف: ابن يعيش، تحقيق د.محمد حسين المحرصاوي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

- شرح منظومة الألغاز النحوية: عبد الملك العصامي، تحقيق د علي البواب، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٤١٩هـ/٢٠٠٠م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: السبكي، تحقيق د عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- الغرّة في شرح اللُّمع: ابن الدهان، تحقيق د فريد الزامل، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين: سليمان الجمل، مطبعة مصطفى محمد، مصر، ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: شرف الدين الطيبي تحقيق: إياد محمد الغوج، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
- القاموس المحيط: للفيروزآبادي، تحقيق محمد نعيم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- كتاب الأصنام: الكلبي، تحقيق أحمد زكي باشا، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٠م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- كتاب الشعر: الفارسي، تحقيق د محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، دار الفكر.
- كشف الظنون: حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الكليَّات: الكفوي، قابله وأعده ووضع فهارسه د عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- اللباب في علوم الكتاب: عمر بن علي بن عادل الحنبلي، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرين، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- مختصر المعاني: سعد الدين التفتازاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة: عبد الله مرداد أبو الخير، تحقيق محمد العامودي وأحمد علي، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦هـ.
- المسائل السفرية في النحو: ابن هشام، تحقيق د حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: أبو علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق د.محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- مصابيح المغاني في حروف المعاني: ابن نور الدين الموزعي، تحقيق د عايض بن نافع العمري، دار المنار، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- معاني القرآن: الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: إعداد علي الرضا وأحمد طوران، دار العقبة، تركيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف، ابن هشام، د مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- مفتاح العلوم: السكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري، تحقيق د.علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- المقتضب: المبرد، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- مقصد السالك إلى ألفية ابن مالك: ابن خطيب المنصورية، تحقيق د عبد الله العتيبي، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام، ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م.
- المنصف: ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- نتائج الفكر: السهيلي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري، تحقيق د.إبراهيم السامرائي،

مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة: ابن المحبي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: القلقشندي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- هدية العارفين: إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- الوافي بالوفيات: الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

θbt AlmSAdr wAlmrAjç

- AŶtlAf AlnSrħ: Alzbydy، tHqyq d.TArq AljnAby، çAlm Alktb، byrwt، AlTbçħ AlθAnyħ، 1428h2007/-m.
- ArtŝAf AlDrb: Âbw HyAn، tHqyq d. rjb çθmAn mHmd، mktbħ AlxAnjy، AlqAhrħ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1418h1998/-m.
- AlÂzhyħ fy çlm AlHrwf: Alhrwy، tHqyq çbd Almçyn AlmlwHy، mTbwçAt mjmç Allγħ Alçrbyħ، dmŝq، AlTbçħ AlθAnyħ.
- AlÂŝbAh wAlnĎAŶr fy AlnHw: AlsywTy، tHqyq γAzy mxtAr TlymAt wĀxryn، mTbwçAt mjmç Allγħ Alçrbyħ، dmŝq، 1407h1987/-m.
- AlÂSwl fy AlnHw: Abn AlsrAj، tHqyq d. çbd AlHsyn Alftly، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، AlTbçħ AlrAbçħ، 1420h1999/-m.
- AlÂTwl ŝrH tlxyS mftAH Alçlwm: ĂbrAhym bn mHmd AlĂsfrAyyny، tHqyq d çbd AlHmyd hndAwy، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt.
- AlÂçlAm: Alzrkly، dAr Alçlm llmlAyyn، byrwt، AlTbçħ AlxAmsħ çŝrħ، 2002m.
- AlAqtrAH fy çlm ÂSwl AlnHw: AlsywTy، qrÂh wçlq çlyh d.mHmwd slymAn yAqwt، dAr Almçrfħ AljAmçyħ، mSr، 1426h2006/-m.
- ÂmAly Abn Alŝjry: hbħ Allh bn çly Alçlwy، tHqyq d.mHmwd mHmd AlTnAHy، mktbħ AlxAnjy، AlqAhrħ، AlTbçħ AlθAnyħ، 1427h2006/-m.
- ĂnbAh AlrwAħ çlŶ ÂnbAh AlnHAħ: AlqfTy، tHqyq mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym، dAr Alfkr Alç-rby، AlqAhrħ، mŵssħ Alktb AlθqAfyħ، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1406h1986/-m.
- AlĂnSAf fy msAŶl AlxlAf: Âbw AlbrkAt AlÂnbAry، AçtnŶ bh mHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd، Almktbħ AlçSryħ، byrwt، 1419h1998/-m.
- ÂwDH AlmsAlk ĂlŶ Âlfyħ Abn mAlk: Abn hŝAm، AçtnŶ bh mHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd، Almktbħ AlçSryħ، byrwt، 1420h1999/-m.
- AlĂyDAH fy ŝrH AlmfSl: Abn AlHAjb، d.ĂbrAhym mHmd çbd Allh، dAr sçd Aldyn، dmŝq، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1425h2005/-m.
- AlĂyDAH fy çlwm AlblAγħ: Alqzwyny، tHqyq d. mHmd çbd Almnçm، dAr Aljyl، byrwt، AlTbçħ AlθAlθħ، 1414h1993/-m.
- ĂyDAH Almknwn fy Alðyl çlŶ kŝf AlĎnwn: ĂsmAçyl bAŝA AlbγdAdy، dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby، byrwt.
- Albdr AlTAlç bmHAsn mn bçd Alqrn AlsAbç: AlŝwkAny، dAr Almçrfħ، byrwt.
- AlbrhAn fy çlwm AlqrĀn: Alzrkŝy، tHqyq mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym، dAr AltrAθ، AlqAhrħ، AlTbçħ AlθAlθħ، 1404h1984/-m.
- AlbsyT fy ŝrH jml AlzjAjy: Abn Âby Alrbyç AlÂŝbyly، tHqyq d.çyAd Alθbyty، dAr Alγrb AlĂslAmy، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1407h1986/-m.
- bγyħ AlĂyDAH ltlxyS AlmftAH fy çlwm AlblAγħ: çbd AlmtçAl AlSçydy، mktbħ AlĀdAb، AlTbçħ AltAsçħ، 1420/2000m.
- bγyħ AlwçAħ fy TbqAt Allγwyyn wAlnHAħ: AlsywTy، tHqyq mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym، dAr Alfkr، AlTbçħ AlθAnyħ، 1399h1979/-m.
- Alblγħ fy trAjm ÂŶmħ AlnHw wAllγħ: AlfyrwzAbAdy، tHqyq mHmd AlmSry، dAr sçd Aldyn، dmŝq، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1421h2000/-m.
- tAj Alçrws mn jwAhr AlqAmws: mHmd mrtDŶ AlHsyny Alzbydy، slslħ

tSdrhA wzArħ AlĂçlAm fy Alkwyt، mTbçħ Hkwmħ Alkwyt.
- Altbyyn çn mðAhb AlnHwyyn: Alçkbry، tHqyq d.çbd AlrHmn Alçθymyn، mktbħ AlçbykAn، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1421h2000/-m.
- Altðyyl wAltkmyl: Âbw HyAn AlÂndlsy، tHqyq d.Hsn hndAwy، dAr Alqlm، dmŝq؛ knwz ĂŝbylyA، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ.
- tshyl AlfwAŶd wtkmyl AlmqASd: Abn mAlk، tHqyq mHmd kAml brkAt، dAr AlkAtb Alçrby، 1387h1967/-m.
- AltSryH bmDmwn AltwDyH: AlÂzhry، tHqyq d.çbd AlftAH bHyry ĂbrAhym، Alzh-rA' llĂçlAm Alçrby، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1413h1992/-m.
- AltçryfAt: çly AljrjAny، tHqyq mHmd Sdyq Almnŝawy، dAr AlfDylh، mSr.
- Altkmlh wAlðyl wAlSlh lktAb tAj Allγh wSHAH Alçrbyh: AlSγAny، tHqyq çbd Alçlym AlTHAwy wĀxryn، mTbçħ dAr Alktb، AlqAhrh، 1970-1979m.
- twDyH AlmqASd wAlmsAlk bŝrH Âlfyh Abn mAlk: Alm-rAdy، tHqyq ÂHmd mHmd çzwz، Almktbħ AlçSryh، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1426h2005/-m.
- jmhrħ ÂnsAb Alçrb: Abn Hzm، tHqyq çbd AlslAm mHmd hArwn، dAr AlmçArf، AlqAhrh، AlTbçħ AlxAmsh.
- AljnŶ AldAny fy Hrwf AlmçAny: AlmrAdy، tHqyq d.fxr Aldyn qbAwh wmHmd ndym fADl، dAr Alktb Alçlmyh، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1413h1992/-m.
- jwAhr AlÂdb fy mçrfh klAm Alçrb: çlA' Aldyn AlĂrbly، SHĬHh çly nAŶl wHsn Alŝyx Âbw zyd، mTbçħ wAdy Alnyl، mSr، 1294h-.
- HAŝyh Aldswqy çlŶ mγny Allbyb: mSTfŶ Aldswqy، mktbħ wmTbçħ Almŝhd AlHsyny، mSr، 1372h-.
- HAŝyh AlSbAn çlŶ ŝrH AlÂŝmwny: mHmd bn çly AlSbAn، tHqyq Th çbd Alrŵf sçd، Almktbh Altwfyqyh، AlqAhrh.
- AlHjh llqrĀ' Alsbçh: Âbw çly AlfArsy، tHqyq bdr Aldyn qhwjy wbŝyr jwyjAty، dAr AlmÂmwn، dmŝq، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1404h1984/-m.
- AlHdwd fy çlm AlnHw: ÂHmd bn mHmd AlÂbðy، tHqyq njAh Hsn çbd Allh nwly، AljAmçh AlĂslAmyh، Almdynh Almnwrh، Alçdd 112، 1421h2001/-m.
- AlxSAŶS: Abn jny ، tHqyq mHmd çly AlnjAr، Almktbh Alçlmyh.
- xlASh AlÂθr fy ÂçyAn Alqrn AlHAdy çŝr: AlmHby، dAr SAdr، byrwt.
- Aldrr AlkAmnh fy ÂçyAn AlmAŶh AlθAmnh: Abn Hjr Alçsqlany، dAr Aljyl، byrwt، 1414h1993/-m.
- Aldr AlmSwn fy çlwm AlktAb Almknwn: Alsmyn AlHlby، tHqyq d. ÂHmd AlxrAT، dAr Alqlm، dmŝq.
- rSf AlmbAny fy ŝrH Hrwf AlmçAny: AlmAlqy، tHqyq d.ÂHmd AlxrAT، mTbwçAt mjmç Allγh Alçrbyh bdmŝq.
- AlzyAdh wAlĂHsAn fy çlwm AlqrĀn: mHmd bn ÂHmd AlHnfy، rsAŶl jAmçyh lçdd mn AlÂsAtðh، mrkz AlbHwθ wAldrAsAt bjAmçh Alŝ Arqh، AlĂmArAt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1427h-.
- slAfh AlçSr fy mHAsn Alŝçra' bkl mSr: çly Sdr Aldyn Almdny،

Almktbħ AlmrtDwyħ.
- smT Alnjwm AlçwAly fy ÂnbA' AlÂwAŶl wAltwAly: çbd Almlk bn Hsyn AlçSAmy‹ tHqyq çAdl ÂHmd wçly ÂHmd‹ dAr Alktb Alçlmyħ‹ byrwt‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1419h1998/-m.
- AlsnA' AlzAhr btkmyl Alnwr AlsAfr: mHmd Alŝly‹ tHqyq ĂbrAhym bn ÂHmd AlmqHfy‹ mktbħ AlĂrŝAd‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1425h2004/-m.
- ŝðrAt Alðhb fy ÂxbAr mn ðhb: Abn AlçmAd‹ Âŝrf çlŶ tHqyqh çbd AlqAdr AlÂrnAŵwT‹ dAr Abn kθyr‹ dmŝq‹ AlTbçħ AlÂwlŶ.
- ŝrH AlĀjrwmyħ: çbd Almlk AlçSAmy‹ tHqyq wjyh fwzy AlhmAmy‹ dAr AlĎAhryħ‹ Alkwyt‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1440h2018/-m.
- ŝrH ÂbyAt mγny Allbyb: çbd AlqAdr AlbγdAdy‹ tHqyq çbd Alçzyz rbAH wÂHmd ywsf dqAq‹ dAr AlmÂmwn‹ dmŝq.
- ŝrH AlÂŝmwny çlŶ Âlfyħ Abn mAlk: AlÂŝmwny‹ tHqyq mHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd‹ dAr AlktAb Alçrby‹ byrwt‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1375h1955/-m.
- ŝrH Altshyl: Abn mAlk‹ tHqyq d.çbd AlrHmn Alsyd wd.mHmd bdwy Almxtwn‹ dAr hjr‹ mSr‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1410h1990/-m.
- ŝrH AltSryf: Alθmanyny‹ tHqyq d.ĂbrAhym slymAn Albçymy‹ mktbħ Alr$d‹ AlryAD‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1419h1999/-m.
- ŝrH Aljml: Abn çSfwr‹ tHqyq d.SAHb Âbw jnAH‹ çAlm Alktb‹ byrwt‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1419h1999/-m.
- ŝrH kAfyħ Abn AlHAjb: rDy Aldyn AlÂstrAbAðy‹ tHqyq d.Ămyl yçqwb‹ dAr Alktb Alçlmyħ‹ byrwt‹ AlTbçħ Alθanyħ‹ 1428h2007/-m.
- ŝrH AlkAfyħ Al$Afyħ: Abn m-Alk‹ tHqyq d.çbd Almnçm ÂHmd hrydy‹ mrkz AlbHθ Alçlmy wĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy bjAmçħ Âm AlqrŶ‹ dAr AlmÂmwn‹ swryA‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1402h1982/-m.
- ŝrH ktAb AlHdwd fy AlnHw: AlfAkhy‹ tHqyq d Almtwly rmDAn‹ mktbħ whbħ‹ AlqAhrħ‹ AlTbçħ Alθanyħ‹ 1414h1993/-m.
- ŝrH ktAb sybwyh: AlsyrAfy‹ tHqyq ÂHmd Hsn mhdly wçly syd çly‹ dAr Alktb Alçlmyħ‹ byrwt‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1429h2008/-m.
- ŝrH AlmfSl: Abn yçyŝ‹ çAlm Alktb‹ byrwt.
- ŝrH Almlwky fy AltSryf: Abn yçyŝ‹ tHqyq d.mHmd Hsyn AlmHrSAwy‹ mTbçħ dAr Alktb wAlwθAŶq Alqwmyħ‹ AlqAhrħ‹ 1433h2012/-m.
- ŝrH mnĎwmħ AlÂlγAz AlnHwyħ: çbd Almlk AlçSAmy‹ tHqyq d çly AlbwAb‹ mktbħ Alθqafħ Aldynyħ‹ mSr‹ 1419h2000/-m.
- AlSHAH tAj Allγħ wSHAH Alçrbyħ: Aljwhry‹ tHqyq ÂHmd çbd Alγfwr çTĂr‹ dAr Alçlm llmlAyyn‹ byrwt‹ AlTbçħ AlrAbçħ‹ 1410h1990/-m.
- çrws AlÂfrAH fy ŝrH tlxyS AlmftAH: Alsbky‹ tHqyq d çbd AlHmyd hndAwy‹ Almktbħ AlçSryħ‹ byrwt‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1423h2003/-m.
- Alγrĥ fy ŝrH Allṁç: Abn AldhAn‹ tHqyq d fryd AlzAml‹ dAr Altdmryħ‹ AlryAD‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1432h2011/-m.
- AlftwHAt AlĂlhyħ btwDyH tfsyr AljlAlyn: slymAn Aljml‹ mTbçħ mSTfŶ mHmd‹ mSr‹ 1352h1933/-m.
- ftwH Alγyb fy Alkŝf çn qnAç Alryb: ŝrf Aldyn AlTyby tHqyq: ĂyAd

mHmd Alγwj‹ jAÎzh dby Aldwlyh llqrĀn Alkrym‹ AlTbçh AlÂwlÎ‹ 1434h2013/-m.
- AlqAmws AlmHyT: llfyrwzĀbAdy‹ tHqyq mHmd nçym‹ mŵssh AlrsAlh‹ byrwt‹ AlTbçh AlθAmnh‹ 1426h2005/-m.
- ktAb AlÂSnAm: Alklby‹ tHqyq ÂHmd zky bA$A‹ dAr Alktb AlmSryh‹ AlqAhrh‹ AlTbçh AlrAbçh‹ 2000m.
- ktAb sybwyh: Âbw bŝr çmrw bn çθmAn‹ tHqyq çbd AlslAm hArwn‹ dAr Aljyl‹ byrwt‹ AlTbçh AlÂwlÎ.
- ktAb Alŝçr: AlfArsy‹ tHqyq d mHmwd AlTnAHy‹ mktbh AlxAnjy‹ AlqAhrh‹ AlTbçh AlÂwlÎ‹ 1408h/1988m.
- AlktAb Alfryd fy ĂçrAb AlqrĀn Almjyd: Almntjb AlhmðAny‹ tHqyq mHmd nĎAm Aldyn AlftyH‹ mktbh dAr AlzmAn‹ Almmlkh Alçrbyh Alsçwdyh‹ AlTbçh AlÂwlÎ‹ 1427h2006/-m.
- AlkŝAf çn HqAŶq Altnzyl wçywn AlÂqAwyl fy wjwh AltÂwyl: Alzmxŝry‹ dAr Alfkr.
- kŝf AlĎnwn: HAjy xlyfh‹ dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby‹ byrwt.
- AlklyĂt: Alkfwy‹ qAblh wÂçdh wwDç fhArsh d çdnAn drwyŝ wmHmd AlmSry‹ mŵssh AlrsAlh‹ byrwt‹ AlTbçh AlθAnyh‹ 1419h1998/-m.
- AllbAb fy çlwm AlktAb: çmr bn çly bn çAdl AlHnbly‹ çAdl ÂHmd çbd Almwjwd wçly mHmd mçwD‹ dAr Alktb Alçlmyh‹ byrwt‹ AlTbçh AlÂwlÎ‹ 1419h1998/-m.
- lsAn Alçrb: Abn mnĎwr‹ dAr SAdr‹ byrwt‹ AlTbçh AlθAlθh‹ 1414h1994/-m.
- AlmHtsb fy tbyyn wjwh ŝwAð AlqrA'At: Abn jny‹ tHqyq çly Alnjdy wĀxryn‹ wzArh AlÂwqAf AlmSryh‹ AlqAhrh‹ 1424h2004/-m.
- AlmHkm wAlmHyT AlÂçĎm: Abn sydh‹ tHqyq d.çbd AlHmyd hndAwy‹ dAr Alktb Alçlmyh‹ byrwt‹ AlTbçh AlÂwlÎ‹ 1421h2000/-m.
- mxtSr AlmçAny: sçd Aldyn AltftAzAny‹ dAr Alfkr‹ byrwt‹ AlTbçh AlÂwlÎ‹ 1411h-.
- AlmxtSr mn ktAb nŝr Alnwr wAlzhr fy trAjm ÂfADl mkh: çbd Allh mrdAd Âbw Alxyr‹ tHqyq mHmd AlçAmwdy wÂHmd çly‹ çAlm Almçrfh‹ jdh‹ AlTbçh AlθAnyh‹ 1406h1986/-h-.
- AlmsAŶl Alsfryh fy AlnHw: Abn hŝAm‹ tHqyq d HAtm AlDAmn‹ mŵssh AlrsAlh‹ byrwt‹ AlTbçh AlÂwlÎ‹ 1403h/1983m.
- AlmsAŶl Almŝklh Almçrwfh bAlbγdAdyAt: Âbw çly Alf-Arsy‹ tHqyq SlAH Aldyn çbd Allh AlsnkAwy‹ mTbçh AlçAny‹ bγdAd.
- AlmsAçd çlŶ tshyl AlfwAŶd: Abn çqyl‹ tHqyq d.mHmd kAml brkAt‹ dAr Alfkr‹ dmŝq‹ 1400h1980/-m.
- mSAbyH Almγany fy Hrwf Almçany: Abn nwr Aldyn Almwzçy‹ tHqyq d çAyD bn nAfç Alçmry‹ dAr AlmnAr‹ mSr‹ AlTbçh AlÂwlÎ‹ 1414h/1993m.
- mçAny AlqrĀn: AlfrA'‹ çAlm Alktb‹ byrwt‹ AlTbçh AlθAlθh‹ 1403h1983/-m.
- mçAny AlqrĀn wĂçrAbh: AlzjAj‹ tHqyq d.çbd Aljlyl çbdh ŝlby‹ çAlm Alktb‹ byrwt‹ AlTbçh AlÂwlÎ‹ 1408h1988/-m.

- **mçjm tAryx AltrAθ AlĂslAmy fy mktbAt AlçAlm: ĂçdAd çly AlrDA wÂHmd TwrAn‹ dAr Alçqbħ‹ trkyA‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1422h2001/-m.**
- **mçjm Almŵlfyn: çmr rDA kHAlħ‹ mŵssħ AlrsAlħ‹ byrwt‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1414h1993/-m.**
- **mγny Allbyb çn ktb AlÂçAryb: çbd Allh bn ywsf‹ Abn hŝAm‹ d mAzn AlmbArk wmHmd çly Hmd Allh‹ dAr Alfkr‹ dmŝq‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1384h1964/-m.**
- **mftAH Alçlwm: AlskAky‹ tHqyq nçym zrzwr‹ dAr Alktb Alçlmyħ‹ byrwt‹ AlTbçħ AlθAnyħ‹ 1407h1987/-m.**
- **AlmfSl fy Snçħ AlĂçrAb: Alzmxŝry‹ tHqyq d.çly bw mlHm‹ dAr wmktbħ AlhlAl‹ byrwt‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1993m.**
- **AlmqtDb: Almbrd‹ mHmd çbd AlxAlq çDymħ‹ çAlm Alktb‹ byrwt.**
- **mqSd AlsAlk ĂlŶ Âlfyħ Abn mAlk: Abn xTyb AlmnSwryħ‹ tHqyq d çbd Allh Alçtyby‹ rsAlħ dktwrAh bklyħ Allγħ Alçrbyħ bjAmçħ AlĂmAm‹ 1443h2022/-m.**
- **AlmnSf: Abn jny‹ tHqyq ĂbrAhym mSTfŶ wçbd Allh Âmyn‹ wzArħ AlmçArf Alçmwmyħ‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1373h1954/-m.**
- **ntAŶj Alfkr: Alshyly‹ tHqyq çAdl ÂHmd çbd Almwjwd wçly mHmd mçwD‹ dAr Alktb Alçlmyħ‹ byrwt‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1412h1992/-m.**
- **nzhħ AlÂlbA' fy TbqAt AlÂdbA': Âbw AlbrkAt AlÂnbAry‹ tHqyq d.ĂbrAhym AlsAmrAŶy‹ mktbħ AlmnAr‹ AlÂrdn‹ AlTbçħ AlθAlθh‹ 1405h1985/-m.**
- **nfHħ AlryHAnħ wrŝHħ TlA' AlHAnħ: Abn AlmHby‹ tHqyq çbd AlftAH mHmd AlHlw‹ çysŶ AlbAby AlHlby‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1389h1969/-m.**
- **nhAyħ AlÂrb fy mçrfħ ÂnsAb Alçrb: Alqlqŝndy‹ tHqyq ĂbrAhym AlÂbyAry‹ dAr AlktAb AllbnAny‹ byrwt‹ AlTbçħ AlθAnyħ‹ 1400h1980/-m.**
- **hdyħ AlçArfyn: ĂsmAçyl bAŝA AlbγdAdy‹ dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby‹ byrwt.**
- **hmç AlhwAmç fy ŝrH jmç AljwAmç: AlsywTy‹ tHqyq ÂHmd ŝms Aldyn‹ dAr Alktb Alçlmyħ‹ byrwt‹ AlTbçħ AlθAnyħ‹ 1427h2006/-m.**
- **AlwAfy bAlwfyAt: AlSfdy‹ tHqyq ÂHmd AlÂrnAŵwT wtrky mSTfŶ‹ dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby‹ byrwt‹ AlTbçħ AlÂwlŶ‹ 1420h2000/-m.**

ابن أصبغ: سيرته، وكتابه في المسائل الخلافية

د. عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحمن المنيع
قسم اللغة العربية – كلية التربية
جامعة المجمعة

ابن أصبغ: سيرته، وكتابه في المسائل الخلافية

د. عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحمن المنيع

قسم اللغة العربية – كلية التربية
جامعة المجمعة

تاريخ تقديم البحث: ٢٩/ ٨/ ١٤٤٣ هـ تاريخ قبول البحث: ١٥/ ١٠/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

ألّف إبراهيم بن أصبغ كتابًا في الخلاف النحوي امتاز عن كتب الخلاف في منهجه ومسائله؛ حيث عُني برؤوس المسائل الخلافية؛ لتقييدها، وتيسيرها على مبتغيها، ولا يُعنَى مثل هذا التأليف بالاستدلال والتعليل والتمثيل.

وقد حوى كتابه من مسائل الخلاف في أصول القواعد وفروعها، ومن أقوال العلماء ما لم يحوه كتاب آخر.

ولم يُقْدَر لهذا الكتاب أن يصل إلينا كما وضعه مؤلفه، وقد نقل أبو حيان من مسائله ما يدل على مكانته، ويوحي بتفرّده، وينبئ عن عناية أبي حيان به.

وقد اختلفت أغراض أبي حيان من إيراد تلك النقول، فجاء هذا البحث ليجمع تلك النقول، ويعلّق عليها، ويبين موقف أبي حيان منها.

الكلمات المفتاحية: ابن أصبغ – رؤوس المسائل– الخلاف النحوي –كتب الخلاف.

Ibn Asbagh: his Biography and his Book on Grammatical Controversy

Dr. Abdulaziz bin Ahmad Almanea
Department Arabic language – Faculty Education
Majmaah university

Abstract:

Ibrahim bin Asbagh wrote a book on the grammatical controversy.

The book has highly distinguished among all other books about the grammatical controversy in its method and issues and deals with the main controversial issues to delimit and facilitate them for those concerned. The book was not meant for inferring, justify, or representing. T The book comprised some aspects of such controversies about principles, rules, and their branches that no other book raised. The book did not reach us the way it was written by its author. Abu Hayyan has emphasized many issues in the book, which proves the book's importance and indicates its distinction and the attention Abu Hayyan gave it. The objectives fixed by Abu Hayyan for presenting those sayings varied. Therefore, this research aims to identify those issues, comment on them, and show Abu Hayyan's position on them.

key words: Ibn Asbagh - Chief issues - Grammatical Controversy - Books of Controversy.

المقدمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحب ربنا ويرضى، والصلاة والسلام على الرسول الأمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فقد ألف أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن أصبغ كتابًا في الخلاف النحوي أسماه (رؤوس المسائل في الخلاف) نهج فيه نهجًا مغايرًا لعامة كتب الخلاف النحوي؛ إذ يُعنَى مثل هذا التأليف بدراسة رؤوس المسائل، ويهدف إلى جمع المسائل الخلافية لحصرها وتيسيرها على الطلبة، ويخلو من الاستدلال والاحتجاج والتعليل والتمثيل غالبًا، وهو منهج مطروق في الفنون الأخرى كالفقه وأصوله، ولعل المؤلف أخذ طريقته من تلك العلوم فهو معدود في كبار فقهاء المالكية.

وكتابه هذا لم يصل إلينا غير أن بعض أعلام النحويين نقل منه عدة مواضع، وأبرز من نقل منه أبو حيان، ولعله هو من نبَّه من بعده عليه، فقد نقل منه في التذييل والتكميل، والارتشاف، ومنهج السالك، والبحر المحيط، وأكثر النقول جاءت في التذييل والتكميل، وكان أبو حيان معنيًّا بتلك النقول، حفيًّا بها، واختلفت أغراضه من إيرادها، فجاء هذا البحث ليجمع تلك النقول والمسائل، وقد بلغت إحدى وأربعين مسألة، ست وثلاثون منها في التذييل والتكميل، وانفرد منهج السالك بأربع، والبحر المحيط بواحدة.

وتظهر أهمية هذا البحث في التنويه بهذا الأثر النحوي الذي حفظ لنا مسائل وأقوالًا لم تصل من غير طريقه، وفي إشهار هذا العالم والتعريف بكتابه

تصحيح للوهم الذي لحق شخصه واسمه، فقد تُوُهِّم أنه قاسم بن أصبغ بن محمد القرطبي (٢٤٧هـ)[١]، وتُوهم أنه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أصبغ (٣٢٨هـ)[٢]، وصُحِّف اسمه إلى ابن إصبع[٣].

وكان المنهج أن أورد تلك النقول، وأضع لها عناوين، وأضعها في سياقاتها؛ ليبين المقصود منها، وربما أحوج ذلك إلى تقدمة يسيرة، وحرصت على إحالة أقوال العلماء إلى كتبهم إن كانت موجودة، أو إلى كتب متقدمي النحويين، وتحقيق آرائهم، ونسبت ما وقفت عليه مما لم ينسبه المؤلف لأصحابه، وعلّقت على المسائل بما تدعو الحاجة إلى ذكره، كبيان قيمة النقل، وتفرده، وإضافته لتلك المسائل، كتقييد المطلق، والتمست تفسير مراد ابن أصبغ في بعض عباراته، وناقشت فهمه لبعض آراء النحويين، وربما احتجت لذكر رأي في المسألة للمتقدمين لم يذكره، أو تسمية من لم يسمه، أو تفصيل ما أجمله، أو التمثيل لما يحتاج مثالًا.

وهذه المسائل ليست بمنزلة واحدة من حيث قيمتها وأثرها وإحواجها إلى التعليق، فلذلك اختلف التعليق على المسائل باختلافها.

---

(١) انظر: منهج السالك لأبي حيان، ٣: ٢٥٣، حاشية، ٤، وتوضيح المقاصد للمرادي، ٢: ٧٠٨، حاشية، ٦.

(٢) انظر: منهج السالك لأبي حيان، ٢: ٣١٦، حاشية، ٢.

(٣) انظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش، ٢: ١٠٢٥، ٥: ٢١٥٨، ٧: ٣٥٦٤، والمساعد لابن عقيل، ١: ٥٦٧، ٢: ١٣٦.

وليس هدف هذا البحث تحرير الخلاف، وتفصيل الأقوال، وبيان التعليل، وذكر الاحتجاج، وأوجه الاستدلال، فهذا شأن يطول ذكره، وليس هذا موضعه.

ولم أقف على دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع.

وجاءت خطة البحث بعد المقدمة في مدخل ترجمت فيه لابن أصبغ ذاكرًا اسمه، ونسبه، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ومنزلته العلمية، ووفاته.

وجاء في المدخل أيضًا حديث عن كتابه (رؤوس المسائل) ومنهجه فيه، وعناية أبي حيان به، وأغراضه من إيراد مسائله.

ثم جاءت مسائل ابن أصبغ مرتبة وفاق ترتيب موضوعات التذييل والتكميل؛ لأنه حوى جلها، ومالم يحوه منها فقد أفدت من تعليقات أبي حيان فيه عليها.

ثم الخاتمة حاوية أهم النتائج والتوصيات، ثم مراجع البحث.

وأسأل الله التوفيق للعلم النافع والعمل الصالح.

مدخل

- ترجمة ابن أصبغ

جاءت ترجمة ابن أصبغ في كثير من كتب التراجم مقتضبة، وارتكزت على ما أورده ابن الأبّار القضاعي البلنسي في كتابيه (التكملة لكتاب الصلة) و(تحفة القادم) فإن ترجمته له أوثق الترجمات وأعلاها؛ فقد لقي ابن أصبغ في بلنسية، وصَحِبَه.

وأهم ما يورد في ترجمته[1]:

- **اسمه ونسبه:** هو أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدي القرطبي المعروف بابن المناصف. وبنو المناصف من أهل قرطبة، وفي بيوتاتها الأصيلة.
- **شيوخه:** ذُكر في شيوخه:

١- أبو ذر الخشني مصعب بن محمد (٦٠٤هـ) وعنه أخذ العربية.

٢- أبو الحسن علي بن محمد بن حفص (٦٠٧هـ).

٣- أخوه أبو عبد الله محمد بن عيسى (٦٢٠هـ).

٤- أبو القاسم أحمد بن يزيد بن بقي (٦٢٥هـ).

- **تلاميذه:**

١- أبو عبد الله محمد بن الأبار القضاعي (٦٥٨هـ).

---

(١) مصادر الترجمة: ابن الأبار، تحفة القادم، ١٨٩- ١٩٠، والتكملة لكتاب الصلة، ١: ١٤٣. والذهبي، تاريخ الإسلام، ٤٥: ٥٦. والصفدي، الوافي بالوفيات، ٦: ٥٠- ٥١. والسيوطي، بغية الوعاة، ١: ٤٢١.

٢- أبو بكر محمد بن يوسف الغرناطي المعروف بابن مَسْدِي (٦٦٣هـ).

- **مؤلفاته:**

١- رؤوس المسائل في الخلاف.

٢- إملاء على قول سيبويه: (هذا باب علم ما الكلم من العربية) وهو نحو عشرين كراسًا، بسط القول فيها في مائة وثلاثين وجهًا[١].

- **مكانته العلمية:**

ابن أصبغ معدود في كبار المالكية في قرطبة، ولي قضاء دانية إلى سنة ٦٢١هـ، ثم انتقل إلى مراكش، ثم ولي قضاء سجلماسة.

قال عنه ابن الأبار: «وكان متحققًا في العربية، وله تأليف حسن في مسائل الخلاف بين النحويين»[٢]، وقال الذهبي عنه: «شيخ العربية، وأوحد زمانه بإفريقية... لأبي إسحاق تصانيف تشهد بالبراعة»[٣].

- **وفاته:**

نُسِب للذهبي أنه يجعل وفاته سنة إحدى وعشرين وستمائة[٤]، والذي في تاريخ الإسلام له: «مات على قضاء سجلماسة بعد سنة عشرين وستمائة»[١].

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام، ٤٥: ٥٦، والصفدي، الوافي بالوفيات، ٦: ٥٠، والسيوطي، بغية الوعاة، ١: ٤٢١.

(٢) ابن الأبار، التكملة، ١: ١٤٣.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام، ٤٥: ٥٦.

(٤) الصفدي، الوافي بالوفيات، ٦: ٥١.

والصحيح أن وفاته سنة سبع وعشرين وستمائة، ذكر ذلك ابن الأبار[٢] «وهو أعرف بأحوال بلاده، كيف و[قد] قال: صحبته بدانية»[٣].

- **كتاب رؤوس المسائل في الخلاف**

عني العلماء في مختلف الفنون بتدوين الخلاف وحفظ مسائله، ونهج بعضهم منهجًا خاصًّا يُعنى برؤوس مسائل الخلاف، ويظهر فيما طبع من الكتب التي عُنونت برؤوس المسائل عنايتها بحصر المسائل، وخلوها في الغالب من الاسترسال في التفصيل، والتعليل، والاستدلال.

وتجاوز عدد الكتب التي عنونت بـ(رؤوس المسائل) في الفقه وأصوله عشرة كتب، وقد طبع بعضها[٤]، ولم أقف على كتاب في الخلاف النحوي حمل ذلك العنوان سوى كتاب ابن أصبغ.

وقد صرح بعنوانه مَن نَقَلَ منه كأبي حيان ومن بعده، وذكره أبو حيان باسمه كاملًا، واسم مؤلفه، وكنيته، وشهرته، فقال: «... ذكرها أبو إسحاق إبراهيم بن أصبغ في كتابه المسمَّى برؤوس المسائل في الخلاف...»[٥]. وسبق ثناء العلماء عليه، وأكثرَ النقل منه أبو حيان، ونقل بعض مسائله المرادي،

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام، ٤٥: ٥٦.

(٢) ابن الأبار، تحفة القادم، ١٨٩، والتكملة، ١: ١٤٣.

(٣) الصفدي، الوافي بالوفيات، ٦: ٥١.

(٤) مما طبع منها حاملًا هذا العنوان كتاب أبي يعلى الفراء (٤٥٨هـ)، وأبي جعفر الهاشمي (٤٧٠هـ)، والكلوذاني (٥١٠هـ)، والزمخشري (٥٣٨هـ)، والنووي (٦٧٦هـ).

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٦: ٣٦٧.

وابن عقيل، وناظر الجيش، والسيوطي، وغيرهم، كما هو ظاهر في المسائل الآتية.

- منهجه

اتسم منهج ابن أصبغ بما اتسمت به كتب رؤوس المسائل في الغالب، فمن ذلك:

- خلوه من الاحتجاج والاستدلال والتعليل والتمثيل غالبًا.
- ينسِب كثيرًا الأقوالَ لقائليها، وبعضها غير منسوب. ولا يجزم بأن ترك النسبة في جميع المواضع من صنعه؛ لأن كتابه لم يصل إلينا كما وضعه، وأبو حيان ينقل أحيانًا نصًّا وأحيانًا يحكيه بمعناه، ومن منهج أبي حيان ترك تسمية القائلين أحيانًا، كأن يقول: قال بعض أصحابنا، أو بعض مشايخنا...
- النصوص المختلف في فهمها كبعض نصوص سيبويه لا يجزم ابن أصبغ بأن فهمه للنص هو رأي صاحب النص، بل يذكر أن هذا فهمه هو للنص[١].
- تخلو المسائل غالبًا من الاختيار والترجيح، وربما ذكر رأيه في بعضها[٢].

(١) انظر مثلًا: التذييل والتكميل لأبي حيان، ٤: ٣١٦.

(٢) انظر مثلًا: التذييل والتكميل لأبي حيان، ٦: ٢٣٢.

أبو حيان ومسائل ابن أصبغ

ما نقله أبو حيان من ابن أصبغ دالّ على مكانة كتابه عنده، وحسن موقع كتابه بين كتب الخلاف، يؤيد هذا كثرة نقله منه، وتلطفه في العبارة إذا خالف شيئًا مما ذُكر في الكتاب، وعدم الجزم بتغليطه، وقد تكرر هذا في عدة مواضع، كقوله: «...ولعل هذا النقل غلط، أو يُحْمَل على...»[١]، وقوله: «ومن غريب النقل ما ذكره ابن أصبغ... وكأنه غلط، أو هو يُتَأوَّل...»[٢]، وقوله: «ونقل ابن أصبغ... وكأن هذا النقل غلط، أو لعله...»[٣].

ومن أهم مواقف أبي حيان مما ينقله من ابن أصبغ:

- تخصيص ما عمّمه ابن أصبغ من حُكْم[٤].
- بيان غرابة النقل، وحمله على الغلط، أو تأويله[٥].
- تسمية من لم يسمه ابن أصبغ من أصحاب الأقوال[٦].
- تفصيل ما أجمله المؤلف[٧].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٤١.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٢٣.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٤٥.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ١٦١. وانظر المسألة السابعة.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٢٣، ٣٤١، ٣٤٥. وانظر المسألة الحادية عشرة، والثانية عشرة، والرابعة عشرة.

(٦) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٧٩. ١٠: ١٣. وانظر المسألة الثالثة، والثانية والعشرين.

(٧) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ١٦- ١٧. وانظر المسألة الثالثة والعشرين.

- تعقبه في فهم بعض كلام النحويين[١].
- الاحتجاج بفهم ابن أصبغ في اختيار بعض الأقوال[٢].
- الاحتجاج بما نقله ابن أصبغ على إثبات الخلاف في مسائل اشتهر فيها قول واحد[٣].
- الاستناد إلى نقل ابن أصبغ في إثبات آراء لبعض النحويين نَقَل غيرُه عنهم خلافه[٤].
- الاستناد إلى ما نقله ابن أصبغ في تفصيل الخلاف في بعض المسائل[٥].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ٣٥١. ١٤: ٤٧. وانظر المسألة الخامسة والعشرين، والتاسعة والثلاثين.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٣١٦. ٩: ١٨٩. ١٠: ٩٧. وانظر المسألة الخامسة، والحادية والعشرين، والرابعة والعشرين.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ٧١. ١٤: ٤١. وانظر المسألة السابعة والعشرين، والثامنة والثلاثين.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ١٨٣. وانظر المسألة الثانية والثلاثين.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٣: ٢٤٩- ٢٥٠، ٣٠٩، ٣٨٤. ١٦: ٣٦٧. وانظر المسألة الرابعة والثلاثين، والسادسة والثلاثين، والسابعة والثلاثين، والحادية والأربعين.

مسائل ابن أصبغ

١- عَلَمية الأعداد المطلقة

الأعداد المطلقة هي: ما دلت على عدد مجرد غير مقيد بمعدود، نحو: ثلاثة نصف ستة، وحكم ابن مالك بعلميتها ومنعها من الصرف للتعريف والتأنيث[١].قال أبو حيان معلقًا على ما ذكر ابن مالك: «ولم يحفظ المصنف في ذلك خلافًا. وذكر صاحب (رؤوس المسائل) في ذلك خلافًا، قال: وإذا قلت: ستةُ ضعف ثلاثة، وثمانية ضعف أربعة لم تصرف الستة ولا الثمانية عند الزمخشري، وقال بعض الشيوخ: هي مصروفة»[٢]. ويحسن هنا بيان ما يأتي:

- حَكَمَ بعلمية الأعداد المطلقة، ومن ثم مَنَعَها من الصرف ابنُ جني[٣] والزمخشري[٤]، وتبعهما ابن مالك[٥].
- قال ابن الحاجب: إنها مصروفة، وضعّف كونها أعلامًا؛ لأنه يؤدي إلى كون أسماء الأجناس كلها أعلامًا، ورجّح أن الزمخشري أسقط القول بعلميتها بعد ذلك لضعفه[٦]. ووافق ابنَ الحاجب الرضيُّ[١]

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١٨٥.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٢: ٣٣٣.

(٣) ابن جني، الخصائص، ٢: ١٩٨، ٢٠٠. ٣: ٣٣.

(٤) الزمخشري، المفصل، ٢٨.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١٨٥.

(٦) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١: ٥٠، وذكره في الأمالي، ٢: ٥٨٨.

والملك المؤيد[٢] والسيوطي[٣].

- في نص ابن أصبغ الذي نقله أبو حيان لم يُسَمَّ القائل بصرف الأعداد المطلقة، والأحرى أنه ابن الحاجب (٦٤٦هـ) –وهو معاصر لابن أصبغ (٦٢٧هـ)– ويرجِّح أنه المقصود أن ابن أصبغ نسب القول بالعلمية للزمخشري، ولم ينسبه لابن جني وقد صرح به في غير موضع، وابن الحاجب ذكر رأيه في شرح المفصل للزمخشري.
- لا يبعد أن ابن أصبغ صرح باسم ابن الحاجب، وأن أبا حيان هو الذي وصفه ببعض الشيوخ؛ فقد نقل عن كافيته في موضع آخر، ولم يصرح باسمه بل قال: «قال بعض متعربة الفقهاء في مقدمة له...»[٤]، وكان يحطّ من كافيته، ويقول: هذا نحو الفقهاء[٥].
- عدم ذكر ابن مالك الخلافَ في المسألة لا يدل على عدم علمه به لا سيما أن له اطلاعًا على نحو ابن الحاجب وتعليقًا على كافيته فيما نقله عنه ابن جماعة[٦]، بل نُقل أنه جلس في حلقة ابن الحاجب، واستفاد

---

(١) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٢٥٤.

(٢) الملك المؤيد، الكناش، ١: ٢٩٧.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٢٩١.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٥: ٥٠.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٥: ٥٠.

(٦) طبع شرح للكافية منسوبًا لابن جماعة، حققه محمد محمد داود، وحُقق هذا الشرح منسوبًا لابن مالك وأنه من إملائه على ابن جماعة. حققه أحمد المصباحي.

منه[١].

٢- وقوع الحال السادّة مسدّ الخبر فعلًا

أجاز كثير من النحويين أن يقع الفعل المضارع حالًا يسدّ مسدّ الخبر، نحو: سمعُ أذني زيدًا يقول ذاك[٢]. ونُسِب الجواز للأخفش والكسائي وهشام، واختاره ابن مالك[٣]. واشتهر عن الفراء المنع[٤]، وعن الكسائي الجواز[٥]. وذكر أبو حيان أن ابن أصبغ نقل الخلاف عن الكسائي[٦]. ولم أقف على من نسب المنع للكسائي غير ما نقله ابن أصبغ، ولعل أبا حيان أورد نقله لتفرده به.

٣- حكم رفع (دون) المكانية

قال أبو حيان: «لا يجوز : زيدٌ دونُك، بالرفع عند سيبويه، وأنت تريد المكان، وأجازه غيره. قاله ابن أصبغ»[٧].

---

(١) الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل، ٧.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، ٤: ٩٣.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ٤٥، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٣: ٣٠٥، والدماميني، تعليق الفرائد، ٣: ٣٨.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢٨٥، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٢: ١٢٥، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ٣٩٨.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٣: ٣٠٥.

(٦) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٣: ٣٠٥، والدماميني، تعليق الفرائد، ٣: ٣٨، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ٣٩٨.

(٧) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٧٩، وانظر: ارتشاف الضرب، ٣: ١٤٥١.

رأي سيبويه صريح بالمنع, قال: «وأما (دونَك) فإنه لا يرفع أبدًا»[١]. ولم يصرح ابن أصبغ بالمجيز، وعقّب أبو حيان عليه بأن الفراء اختار عدم الرفع في الاختيار، وجعل الرفع قليلًا[٢]، وجعل ابن مالك ظاهرَ كلام الأخفش مقتضيًا اطراد الرفع؛ لأنه «حكم بأن (دون) من قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] مبتدأ، ولكنه بُني لإضافته إلى مبني»[٣].

والذي يظهر أن ابن أصبغ لم يصرح بالمجيزين؛ لأنهم لم يجيزوه باطراد، بل الأصل لزوم النصب، قال ابن عقيل: «ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يتصرف قليلًا، والسماع يدل على وجود ذلك لكنه نادر»[٤].

٤- عمل (ما) النافية عمل (ليس) إذا انتقض النفي بـ(إلا)

ذكر ابن مالك أن (ما) العاملة عمل (ليس) قد تعمل وإن كان خبرها موجبًا بـ(إلا) وفاقًا ليونس[٥]. قال أبو حيان: «وحكى المصنف جواز النصب عن يونس من غير تفصيل. وقال صاحب (رؤوس المسائل): إن أدخلت (إلا) على الخبر مؤخرًا، وكان اسمًا هو الأول في المعنى أو منزلًا منزلته لا وصفًا لم يجز فيه إلا الرفع عند الجمهور، وأجاز

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٠٩.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٨٠.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٢٣٤، وليس في معاني القرآن للأخفش، وانظر: التذييل والتكميل، ٨: ٥٨.

(٤) ابن عقيل، المساعد، ١: ٥٢٧.

(٥) ابن مالك، التسهيل، ٥٧.

الكوفيون النصب فيما كان فيه الثاني منزلًا منزلة الأول. وإن كان الواقع بعد (إلا) صفة أجاز الفراء فيه النصب، ومنعه البصريون. انتهى»[١].

ذكر أبو حيان تقييد ابن أصبغ؛ لأنه يدل على مخالفة ما حكاه ابن مالك عن يونس من جواز النصب على الإطلاق، وجعل ابن مالك هذا رأيَ الشلوبين في تنكيته على المفصل[٢]، وما ذكره أبو حيان حريّ بالصواب، ويرجحه:

١- أن سيبويه ذكر أن ما بعد (إلا) في نحو هذا ليس فيه إلا الرفع[٣]. ولو كان رأي يونس تجويز النصب مطلقًا لما حصره سيبويه بالرفع.

٢- أن ما بعد (إلا) إن كان هو الأول في المعنى، نحو: ما زيد إلا أخوك، فقد حكي الإجماع على وجوب رفعه، قال أبو جعفر النحاس: «ولا خلاف بين النحويين في قولك: ما زيد إلا أخوك، أنه لا يجوز إلا بالرفع»[٤]. وذكر ابن الشجري إجماع العرب على ترك إعمال (ما) إذا انتقض النفي بـ(إلا)[٥].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٢٦٩-270.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٢٧٣، والمرادي، الجنى الداني، ٣٢٥، وابن عقيل، المساعد، ١: ٢٨١، وليس في مطبوع شرح التسهيل لابن مالك، ١: ٣٧٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٧٠.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط، ٣: ٩٣.

(٥) ابن الشجري، الأمالي، ٢: ٢٥٦.

٣- نُسب تجويز النصب ليونس في كتب النحويين بعد ابن مالك[١]، وابن مالك حين أورده لم يذكره بصيغة الجزم والقطع، بل قال: «وروي عن يونس من غير طريق سيبويه...»[٢]، ولم أقف على من نسب ليونس شيئًا من هذا قبل ابن مالك.

٤- أن الشلوبين يرجح أن يكون نصب الخبر بعد (إلا) شاذًّا[٣].

٥- أن ابن أصبغ -مع حرصه على تفصيل الخلاف- لم يذكر الرأي المنسوب ليونس.

ومما يتصل بهذه المسألة تقديم مفعول الخبر عليه بعد (إلا)، قال أبو حيان: «وقال صاحب رؤوس المسائل: إن قدمت مفعول الخبر الذي هو صفة مشتقة عليه بعد (إلا) لم يجز النصب عند البصريين – يعني مثل: ما زيدٌ إلا عمرًا ضارب، لا يجوز النصب في ضارب- قال: وأجازه الكسائي والفراء إلا أنهما اختلفا في التوجيه. انتهى. فوجّهه الكسائي على أنه كأنه استثناء، وليس هذا موضع استثناء، ووجّهه الفراء على أن المعنى: ما زيدٌ إلا ضاربًا إلا عمرًا، وهذا بعيد؛ لأن الأولى أن يكون ما بعد (إلا) داخلًا في الإيجاب»[٤].

---

(١) المرادي، الجنى الداني، ٣٢٥، السيوطي، همع الهوامع، ١: ٤٤٨، وانظر: يونس البصري لأحمد مكي الأنصاري، ٢٢٠.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٣٧٣.

(٣) الشلوبين، حواشي المفصل، ٢٩٧.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٢٧١، وانظر: ارتشاف الضرب، ٣: ١٢٠٠.

والحكم عند البصريين في هذه المسألة بوجوب الرفع لم يتغير مع الفصل بالمعمول، ولم يتغير تجويز النصب عند الكسائي والفراء.

والنصب عند الكسائي والفراء محل نظر وتأمل، فعلى أي شيء يجيزان النصب؟

أورد أبو حيان ذلك في باب عمل (ما) النافية عمل (ليس) في التذييل والتكميل، والارتشاف، ومقتضى ذلك أن النصب عند الكسائي والفراء على أنه خبر (ما)، وأنه يجوز النصب عندهما، وإن انتقض النفي بـ(إلا).

والذي يظهر أنهما لا يريان ذلك، وأن النصب عندهما على الاستثناء؛ فقد ذكر الرضي أن «الفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرًا إلى المقدر استدلالًا بقوله[1]:

يُطالِبُنِيْ عَمّيْ ثَمانِيْنَ ناقَةً وما لِيَ يا عَفْرَاءُ إِلَّا ثَمانِيا

... وهو يجيز: ما قام إلا زيدًا»[2].

وذكر أبو حيان في باب المستثنى في نحو: ما قام إلا زيدًا: «وأجاز فيه الكسائي الرفع على الفاعل، والرفع على البدل من الفاعل المحذوف، والنصب على الاستثناء وحذفِ الفاعل»[3].

---

(١) البيت لعروة بن حزام في النوادر للقالي، ١٦٠، والرواية فيه:

يُكَلِّفُنِيْ عَمّيْ ثَمانِيْنَ ناقَةً وما لِيَ وَالرَّحْمَنِ غَيْرُ ثَمانِ

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٢: ١٠٥- ١٠٦.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٠٥، والتذييل والتكميل، ٨: ١٨٠.

٥- حكم جر المعطوف على خبر (ما) المنصوب

تعمل (ما) النافية عمل (ليس) عند الحجازيين، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، فيقال: ما محمدٌ قائمًا، ويجوز دخول الباء على الخبر، فيقال: ما محمدٌ بقائمٍ، فإن عُطِف على الخبر المنصوب، فقد يجرُّ المعطوف على توهّم دخول الباء على الخبر؛ إذ يكثر دخولها عليه «وحكى أبو جعفر النحاس عن سيبويه إجازته، قال أبو جعفر: أجاز سيبويه خفض المعطوف على خبر (ما) نحو: ما زيدٌ منطلقًا ولا خارجٍ»(١). وعقّب أبو حيان بأن ابن أصبغ قال: «لا أعلمه من قول سيبويه إلا في ليس دون ما»(٢).

والأمر كما ذكر ابن أصبغ فلم يرد كلامٌ لسيبويه عن العطف على خبر (ما) بل ورد صريحًا في خبر (ليس) وعلّله بقوله: «لما كان الأول تستعمل فيه الباء، ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأولَ نووها في الحرف الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول»(٣).

والعلة التي فسّر بها سيبويه الجر في المعطوف على خبر (ليس) المنصوب تصدُق على خبر (ما)، ولعل النحاس إنما حكى ما حكى لهذه العلة، فإن كان الأمر كذلك فهو غير مسلَّم به؛ لأنه قد يجوز في الأصل ما لا يجوز في

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٣١٦.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٣١٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٩.

الفرع، و«الفرع لا يقوى قوة الأصل، والمشبَّه لا يكون في درجة المشبَّه به»[١] و«الأصل أقوى تصرفًا من الفرع»[٢].

٦- نصب اسم (إنّ) وأخواتها وخبرها

ذكر ابن مالك أنه يجوز نصبهما بـ(ليت) عند الفراء، وبجميعها عند بعض الكوفيين[٣]، وذكر أبو حيان أن ابن أصبغ نقل عن الكسائي والفراء نقلًا يختلف عما ذكره ابن مالك، فقال: «ونقل ابن أصبغ أن مذهب الجمهور أنه لا يجوز نصب الاسمين بعد شيء من هذه الحروف، قال: وأجازه الفراء في كأن وليت ولعل، وأجازه الكسائي في ليت، وبعض المتأخرين في الستة»[٤].

ويُخلَص إلى أن في الاسم الثاني بعد هذه الحروف أربعة أقوال:

١- لا يجوز فيه إلا الرفع، وقد نسبه أبو حيان إلى البصريين، وابنُ أصبغ إلى الجمهور. والذي يظهر أن الكسائي يرى هذا الرأي -لا كما قال ابن أصبغ: إنه يجيزه في ليت- لأنه يتأول النصب على أنه حال، أو يضمر له فعلًا[٥].

---

(١) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢: ٢٤٧.

(٢) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢: ٢١٨.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ٦١، وشرح الكافية الشافية، ١: ٥١٨.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ٢٦، وانظر: منهج السالك، ١: ٢٥٨.

(٥) الزمخشري، المفصل، ٤٠، وابن مالك، التسهيل، ٦١، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ٣٠.

٢- يجوز فيه الرفع والنصب، ونسبه ابن مالك لبعض الكوفيين، وابنُ أصبغ لبعض المتأخرين -كما سبق-، ونُسب لابن سلام الجمحي أنه يجعلها لغة العجاج وقومه[١]، وقال به من المتأخرين ابن الطراوة[٢]، وابن السيد البطليوسي[٣].

٣- يجوز الرفع والنصب في خبر ليت دون أخواتها، ونسبه ابن عصفور[٤]، وابن مالك للفراء[٥]، وابنُ أصبغ للكسائي -كما سبق-.

والذي يظهر أن هذا القول هو -أيضًا- مذهب ابن سلام الجمحي لا أنه يجيز النصب في جميع أخوات ليت -كما ذهب إلى ذلك ابن عصفور، وأبو حيان- وذلك أن ابن سلام إنما ذكر هذا الوجه عند (ليت)، ولم يتطرق لأخواتها، وجعله لغة قوم العجاج، وقومُه تميم، وقد قال أبو حنيفة الدينوري: إن نصب الجزأين بـ(ليت) لغة بني تميم[٦].

٤- يجوز الرفع والنصب في خبر ليت وكأن ولعل، نسبه ابن أصبغ للفراء، والذي يظهر أنه لا يجيزه إلا في (ليت)، كما في كتابه معاني القرآن، وجزم

---

(١) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ١: ٧٨- ٧٩، وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ١: ٤٣٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان، ٥: ٢٦.

(٢) الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية، ٢: ٨٠٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ٢٧، وعياد الثبيتي، ابن الطراوة النحوي، ١٧٢.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ٢٧، والبغدادي، خزانة الأدب، ١٠: ٢٣٩.

(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١: ٤٣٢.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ٤١٠، ٢: ٣٥٢.

(٦) البغدادي، خزانة الأدب، ١٠: ٢٣٥.

به ابن عصفور، وابن مالك –كما سبق–.

٧– عمل (أن) المخففة من الثقيلة

أورد أبو حيان في سياق حديثه عن (أن) المخففة من الثقيلة أن ابن أصبغ نقل «منع إعمالها عن الكوفيين، قال: وأجازه البصريون»[١] ثم تعقّبه في تعميم الحكم عند البصريين، ولم يتعقبه فيما نسب للكوفيين. أما البصريون فذكر أنه ينبغي تخصيص التجويز بما ذكروه من العمل في الضمير المحذوف، وأنه لا يخصص بضمير الشأن بل إن أمكن عوده إلى حاضر أو غائب معلوم فهو أولى[٢].

وفي كلام سيبويه ما يدل على تخصيص العمل بضمير الشأن، وما يدل على صحة تقدير ضمير الحاضر المعلوم؛ فالأول عند قول الأعشى[٣]:

في فِتْيَةٍ كَسُيُوْفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

فقال: «فهذا يريد معنى الهاء. ولا تخفف (أن) إلا عليه»[٤].

والثاني عند قوله جلّ شأنه: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٤–١٠٥] فقال: «كأنه قال عزّ وجل: وناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم»[١].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ١٦١.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ١٦١.

(٣) الأعشى، الديوان، ٥٩. ورواية الديوان:

في فِتيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أن ليس يَدْفَعُ عن ذِي الحِيلَةِ الحِيَلُ

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣: ٧٤. وانظر: ٣: ٧٣.

وكان ينبغي أن يعقب أبو حيان على تعميم حكم المنع عند الكوفيين، فيخصصه كما فعل مع رأي البصريين، فقد حكم الفراء –وهو من أئمة الكوفيين– بإعمال (أن) المخففة فقال: «وقد خففت العرب النون من (أنّ) الناصبة، ثم أنفذوا لها نصبها... قال الشاعر:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِي فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ...»[٢].

٨– اتصال تاء التأنيث بالفعل مع فاعله المؤنث الحقيقي المفصول منه بـ(إلا)

إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث مفصولًا من فعله بـ(إلا)، نحو: ما قام إلا هند، فذكر ابن مالك أن الأكثر أن لا تلحقه التاء، ويجوز: ما قامت إلا هند على ضعف[٣]، ونقل أبو حيان أن التاء لا تدخل في نحو هذا إلا ضرورة[٤]، وأن هذا هو رأي الأخفش[٥]، وذهب إليه ابن جني، وجعل التأنيث ضعيفًا في العربية، والشعر أولى به[٦]، ثم قال أبو حيان: «وذكر ابن

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٦٣. وانظر: ٣: ١٦٥.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٩٠. وانظر: البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ١: ١٤٨.

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ٥٩٧، وشرح التسهيل، ٢: ١١٤.

(٤) أبو حيان، منهج السالك، ٢: ١٥.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ١٩٩.

(٦) ابن جني، المحتسب، ٢: ٢٦٦.

أصبغ ما يخالف ذلك ، قال ما نصه: أجاز عامتهم: ما جاءتني إلا جاريتك. وأنكر ذلك أبو حاتم، وقال: ينبغي أن لا يجوز»[١].

وإيراد أبي حيان لكلام ابن أصبغ؛ لأنه يراه مخالفًا للمشهور، فمَنْعُ التأنيث منسوب للجمهور[٢]، وللبصريين[٣]، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن التأنيث قبل (إلا) قبيح «لأن العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل (إلا) ذكّروه، فقالوا: لم يقم إلا جاريتك، وما قام إلا جاريتك، ولا يكادون يقولون: ما قامت إلا جاريتك»[٤].

وإنكار أبي حاتم هو لما جاء في قراءة الحسن، ومالك بن دينار، وأبي رجاء، والجحدري، وقتادة، وأبي حيوة، وابن أبي عبلة، وأبي بحرية في الشواذ: ﴿فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [سورة الأحقاف:٢٥].[٥].

٩- بناء الماضي الثلاثي لما لم يُسَمَّ فاعله

قال ابن مالك[٦]:

فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ والمُتَّصِل بِالآخِرِ اكْسِرْ فِيْ مُضِيٍّ كَوُصِل

(١) أبو حيان، منهج السالك، ٢: ١٦.

(٢) ابن عقيل، شرح الألفية، ٢: ٨٩.

(٣) الدماميني، تعليق الفرائد، ٤: ٢٣٠.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ٣: ٥٥، وانظر: إعراب القرآن للنحاس، ٤: ١١٢- ١١٣.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط، ٢١: ٦٦١- ٦٦٢، ٢٣: ٣١٨.

(٦) ابن مالك، الألفية، ١٠٠.

عقّب عليه أبو حيان بأن هذا ليس على إطلاقه؛ لأن المضاعف إذا كان مدغمًا فـ«من العرب من يقول: رِدَّ، بنقل كسرة العين إلى الفاء، وهي لغة في بني تميم ومن جاورهم، وقال صاحب رؤوس المسائل: المشهور من مذهب الجمهور في بناء الفعل الماضي الثلاثي الصحيح لما لم يسم فاعله أن يضم أوله، ويكسر ثانيه، وأجاز بعض الكوفيين كسر الأول من المضاعف إذا وجب الإدغام، وأجازه قطرب في غير المضاعف من الصحيح إذا سكنت العين. انتهى»(١).

قيّد أبو حيان ما أطلقه ابن مالك بما ذكره ابن أصبغ خارجًا عن هذه القاعدة، وذلك في موضعين:

١- يجوز كسر أول المضاعف إذا وجب الإدغام؛ فيقال في: رَدَّ: رِدَّ «وهو لغة لبني ضبة، ولبعض بني تميم ومن جاورهم، يقولون: رِدَّ الرجلُ، وقِدَّ قميصُه، وقرأ علقمة: ﴿رِدَّتْ إِلَيْنَآ﴾ [يوسف: ٦٥]»(٢). وهذه الكسرة هي كسرة عين الكلمة نقلت إلى فائها بعد تسكين العين للإدغام. ونسب الفراء هذه اللغة لعُكْل من بني تميم، وقال: «لست أشتهي هذه اللغة في القرآن»(٣).

٢- حكى قطرب جواز الكسر في الصحيح إذا سكنت العين، فيقال في:

---

(١) أبو حيان، منهج السالك، ٢: ٤٣.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٧٥.

(٣) الفراء، لغات القرآن، ٩٦.

ضُرِبَ زيدٌ: ضِرْبَ[1].

ومذهب الجمهور أنه لا يجوز الكسر في الموضعين[2]، فما أطلقه ابن مالك هو مذهب الجمهور، وشأن النظم الاختصار.

١٠- تقديم الجار والمجرور القائم مقام الفاعل على عامله

ذكر أبو حيان اتفاق النحويين على منع تقديم الجار والمجرور هنا على عامله، وأن أبا جعفر النحاس نقل هذا الاتفاق، فلا يقال: بزيد سِيرَ، ثم ذكر أن ابن أصبغ قال: هي جائزة في القياس[3].

ويحتمل كلامُه ما ذهب إليه السهيلي من أن القائم مقام الفاعل ضمير يعود على المصدر المفهوم من العامل، وعليه يجوز: بزيد سير. وردّه أبو حيان[4].

ويحتمل ما ذهب إليه الزمخشري من جواز تقديم الجار والمجرور، وهو قائم مقام الفاعل، فقد قال عند قوله تعالى: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا٣٦﴾ [الإسراء: ٣٦]: «و(عنه) في موضع رفع بالفاعلية؛ أي: كل واحد منها كان مسؤولًا عنه، فـ(مسؤول) مسند إلى الجار والمجرور كـ(المغضوب) في قوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ

(١) النحاس، إعراب القرآن، ٢: ٣٣٥.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٧٤- ٢٧٥، وابن عقيل، المساعد، ١: ٤٠٣- ٤٠٤.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٣٢، وانظر: ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٣٧.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٢٨-٢٣٢.

عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]»[١]. واعترض السمين على اصطلاح الزمخشري فذكر أن «تسميته مفعولَ ما لم يسم فاعلُه فاعلًا خلاف الاصطلاح»[٢].

وما ذهب إليه الزمخشري خارق لاتفاق النحويين الذي حكاه النحاس، فيكون في المسألة خلاف حادث بعد النحاس، وفي كلام ابن أصبغ تسويغ له.

١١- حكم الاسم المشتغَل عنه إذا وقع بعد (ما) أو (لا) النافيتين

نقل أبو حيان أن ابن مالك[٣] وكثيرًا من النحويين[٤] اختاروا نصب الاسم المشتغل عنه بعد (ما) النافية.

واختُلف في اختيار سيبويه -كما سيأتي-.

قال أبو حيان: «ومن غريب النقل ما ذكره ابن أصبغ من أن سيبويه وعامة النحويين أجازوا الرفع في قولك: ما زيدًا ضربته ولا عمرًا أكرمته، ومنعه بعض المتأخرين. وكأنه غلط، أو هو متأوَّل على معنى اختيار الرفع»[٥].

ويحسن في هذه المسألة بيان ما يأتي:

- يفهم من كلام ابن أصبغ أن سيبويه وعامة النحويين يختارون النصب، ويجيزون الرفع، وهذا لا إشكال فيه.

---

(١) الزمخشري، الكشاف، ٢: ٦٦٧.

(٢) السمين، الدر المصون، ٧: ٣٥٤.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ٨١.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٢٢، ٣٤٤.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٢٣.

- اختُلِف في فهم كلام سيبويه؛ فإنه بعد أن ذكر النصب في نحو: ما زيدًا ضربته ولا زيدًا قتلته قال: «وإن شئت رفعت، والرفع أقوى؛ إذ كان يكون في ألف الاستفهام، ولأنهن نفي واجب يُبتَدَأ بعدهن، ويبنى على المبتدأ بعدهن، ولم يبلغْنَ أن يكنَّ مثل ما شُبِّهنَ به»[١]. واختلف في تفسير كلام سيبويه هذا، فذهب السيرافي[٢] والأعلم[٣] وابن أبي الربيع[٤] إلى أن النصب والرفع متساويان، وأن قول سيبويه: (والرفع فيه أقوى) مراد به أنه أقوى من الرفع فيما ولي همزة الاستفهام، وليس المراد أنه أقوى من النصب. وذهب أبو حيان إلى أن ظاهره أن الرفع أرجح من النصب، وقال: إنه قول أبي بكر بن طاهر في شرح كلام سيبويه[٥]، وذكر الشاطبي أنه لم يقل أحد بترجيح الرفع في نحو هذا إلا ابن الطراوة متأوِّلًا كلام سيبويه أنه يريد: الرفع أقوى من النصب، ثم رجع عن ذلك آخرًا[٦]، وقصرُه على ابن الطراوة ينقضه ما تقدم عن ابن طاهر وأبي حيان. وحَمَلَ كلام سيبويه على ترجيح النصب، وذهب إليه الرمانيُّ[٧]، وهو وجه عند

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٤٥-١٤٦.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، ٤: ٢٥.

(٣) الأعلم، النكت في تفسير كلام سيبويه، ١: ٣٧٥.

(٤) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ٢: ٦٣٥.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٢١-٣٢٢.

(٦) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣: ٩٤.

(٧) الرماني، شرح الكتاب، ١: ٣٠٢.

الشاطبي؛ لأنه يرى أن كلام سيبويه محتَمِل رجحان النصب، وعليه ابن مالك، ومحتمل التساوي[١] .

وبهذا يعلم أن قول ابن أصبغ: إن سيبويه وعامة النحويين أجازوا الرفع لا إشكال فيه.

- والإشكال في قول ابن أصبغ: ومنعه – أي: الرفع- بعض المتأخرين. ولم أقف على من قال بمنعه. وأبو حيان يرى أن هذا إما غلط وإما متأول باختيار الرفع. وهو إلى الغلط أقرب؛ لأن منع اختيار الرفع قال به كثير من النحويين –كما بُيِّن-.

١٢- حكم الاسم المشتغل عنه إذا فصَل بينه وبين (ما) النافية قبله فاصلٌ

رجح ابن مالك نصب الاسم المشتغل عنه إن ولي أداة يغلب أن يليها الفعل مثل (ما) النافية، نحو: ما زيدًا لقيته[٢]. فإن فصل بين (ما) والمشتغل عنه اسم آخر، نحو: ما أنا زيدٌ لقيته، ترجح الرفع، قال سيبويه: «فإن قلت: ما أنا زيدٌ لقيته، رفعت إلا في قول من نصب: زيدًا لقيته؛ لأنك قد فصلت»[٣] فزال مرجِّح النصب فرجع إلى الأصل وهو الرفع، وترجّح لأنه لا يحتاج إلى تقدير.

واختار الأخفش النصب؛ لأنه يختار أن يكون الضمير المتقدم مرفوعًا

---

(١) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣: ٩٣-٩٤.

(٢) ابن مالك، التسهيل، ٨١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ١٤٧. وانظر: ١: ١٠٤, والسيرافي، شرح الكتاب، ٤: ٣٠.

بفعل، وهذا الفعل هو الناصب للاسم الذي بعد الضمير[١].

وذكر أبو حيان أقوال العلماء في الاسم المتقدم في نحو هذا وتأويلهم، ثم قال: «ومن غريب المنقول ما حكاه صاحب (رؤوس المسائل) من اختلاف النحويين في جواز رفع زيد وشبهه من قولك: ما أنا زيدٌ لقيته، ولعل هذا النقل غلط، أو أنه يحمل على جواز اختيار رفع زيد»[٢].

وأبو حيان محقّ في استغرابه هذا النقل وترجيحه خطأه؛ فلا خلاف في جواز الرفع، بل هو الأشهر، والخلاف في اختيار الرفع على النصب.

١٣- إقامة التمييز مقام الفاعل

المشهور عند النحويين أن التمييز لا يقام مقام الفاعل، فلا يقال: طِيبَ بذلك نفسٌ، وذكر ابن مالك أن الكسائي يجيز في: امتلأت الدار رجالًا: امتُلِئ رجالٌ...[٣] وذهب ابن عصفور إلى أن الكسائي لا يعرب المنصوب تمييزًا بل مشبَّهًا بالمفعول به[٤]. وما ذكره ابن عصفور مخالف لما حكاه ابن مالك. قال أبو حيان: «ووافق ابن أصبغ المصنف في النقل عن الكسائي أنه يقيم التمييز، فقال: لا يجيز البصريون بناء الفعل على التمييز، وأجازه الكسائي وهشام»[٥] ثم ذكر ما يؤيد كلام ابن أصبغ وابن مالك، وهو كلام

---

(١) ابن ولاد، الانتصار، ٦٤، والسيرافي، شرح الكتاب، ٣: ١٧٦.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٤١.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ١٣٠.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٦٢، ولم أقف عليه في كتب ابن عصفور.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٦٢.

النحاس، فقال: «وكذا قال أبو جعفر الصفار[١]، قال: وأجاز الكسائي وهشام إذا قلت: طبت بذلك نفسًا وضقت به ذرعًا أن تقول: طيب بذلك نفسٌ، وضيق به ذرعٌ...»[٢].

واكتفى أبو حيان في هذا الموضع بحكاية رأي ابن عصفور ورأي ابن مالك، ثم ابن أصبغ، ثم النحاس، وما يبنى على آرائهم، ولم يجزم بمراد الكسائي، وفي باب التمييز جزم بأن الكسائي لا يجعل المنصوب في نحو ما سبق تمييزًا، بل مشبَّهًا بالمفعول، فقال: «أجاز الكسائي بناء هذا للمفعول؛ لاعتقاده بأنه مشبَّه بالمفعول» ووهّم ابن مالك فيما ذهب إليه[٣].

وما ذهب إليه ابن عصفور وتابعه عليه أبو حيان أحرى بالصواب، وإن اشتهر عند المتأخرين ما ذهب إليه ابن أصبغ وابن مالك، ويؤيد هذا:

١- أن النحاس ذكر أن الكسائي يجيز: طيب بذلك نفسٌ. لكنه لم يصرح بأنه يجعله تمييزًا.

٢- أن الكسائي يجيز تقديم المنصوب في نحو: نفسَه طاب زيدٌ، وهو مفسَّر

---

(١) يطلق أبو حيان كثيرًا على أبي جعفر النحاس: الصفار؛ وذلك لأن معنى الصفار والنحاس واحد، وليس المقصود أبا الفضل الصفار. يشهد لهذا أنه ينسب القول الواحد في أحد كتبه للنحاس، وفي الكتاب الآخر للصفار (انظر مثلًا: التذييل والتكميل، ٤: ٢٧١، والارتشاف، ٣: ١٢٠٠، وكذلك: التذييل والتكميل، ٤: ٢٧٠، والبحر المحيط، ٣: ٩٣)، وإذ أراد أبا الفضل قال: أبو الفضل الصفار أو الصفار البطليوسي.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٦٢.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٢٦٠.

على أنه يجعله مشبَّهًا بالمفعول، ولا يجيزه الفراء؛ لأنه يجعله تمييزًا[١].

١٤- حكم الاسم المشتغَل عنه إذا تقدم عليه اسم هو وفاعل المشتغِل واحد

مثال هذه المسألة: إني زيدٌ لقيته، وقد رجح أبو حيان فيها ما اختاره ابن مالك[٢]، وهو الرفع[٣]، وهو اختيار سيبويه[٤] «لأن ذلك الاسم لا يدل على فعل ولا يقتضيه، فوجوده وعدمه سيان»[٥]، واختار الكوفيون النصب؛ لأنه تقدمه عامل ناصب، فاقتضى ذلك إضمار ناصب[٦]، ثم قال أبو حيان: «ونقل ابن أصبغ أن النحاة اختلفوا في جواز رفع (زيد) في نحو: إني زيدٌ لقيته. وكأن هذا النقل غلط، أو لعله: اختلفوا في اختيار رفع زيد، فتصحف (اختيار) بـ(جواز)»[٧].

واعتراض أبي حيان على ما نقله ابن أصبغ سائغ من وجه، وهو أن الرفع في أصل هذه المسألة مما لم يختلف فيه، بل هو المختار عند البصريين وكثير من

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٢٦١، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٥: ٢٣٩٥-٢٣٩٦.

(٢) ابن مالك، التسهيل، ٨١.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٤٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ١٤٨.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٤٥.

(٦) ابن الشجري، الأمالي، ٢: ٩١. وانظر: التذييل والتكميل، ٦: ٣٤٥.

(٧) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٤٥.

المتأخرين، غير أن نقل ابن أصبغ له وجه في تفريع عن هذه المسألة، ولا يبعد أنه مقصوده، وذلك في نحو قوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ٤٩﴾ [القمر: ٤٩] فإن كثيرًا من مختاري الرفع اختاروا في الآية النصب، وذلك لأمر معنوي هو أن النصب يدل على معنًى لا يدل عليه الرفع؛ فالنصب يقتضي العموم، والرفع يوهم كون (خلقناه) صفة مخصِّصة، فلا يدل على عموم خلق الله الأشياءَ بقدر، بل يدل على أن ما خلق منها خلقه بقدر، وهذا غير مقصود، واختيار النصب في الآية رأي السيرافي[١]، وابن الشجري[٢]، بل ذهب السهيلي إلى قبح الرفع[٣]، وقد يكون هو مراد ابن أصبغ في الذين لم يجيزوا الرفع، وذكر السمين أن «بعضهم أوجب النصب، قال: لأن الرفع يوهم ما لا يجوز على قواعد أهل السنة»[٤]، وذكر ابن الحاجب أن اختيار الرفع في الآية «يؤدي إلى أن يكون إجماع القراء على خلاف المختار، وهو غير سائغ»[٥] وذلك أن القراء أجمعوا على النصب، ولم يُقرَأ بالرفع إلا في الشواذ[٦].

(١) السيرافي، شرح الكتاب، ٤: ١٣٢.

(٢) ابن الشجري، الأمالي، ٢: ٩١.

(٣) السهيلي، نتائج الفكر، ٤٣٥.

(٤) السمين، الدر المصون، ١٠: ١٤٦.

(٥) ابن الحاجب، الأمالي، ٢: ٥٠٥.

(٦) انظر: ابن جني، المحتسب، ٢: ٣٠٠.

١٥- حكم المستثنى إذا قُدِّم على المستثنى منه

ذهب جمهور النحويين إلى وجوب نصب المستثنى إذا قُدِّم على المستثنى منه، نحو: ما جاء إلا زيدًا أحدٌ، وقيل: يجوز الرفع، فيقال: ما جاء إلا زيدٌ أحدٌ، ونسبه ابن السراج للبغداديين[١]، وتابعه في هذه النسبة ابن أصبغ، فقال: «إذا قدمت المستثنى على المستثنى منه لم يجز عند البصريين إلا النصب خاصة، وأجاز البغداديون فيه الرفع»[٢]، وسكتا عن الكوفيين، فلم يذكراهم في المانعين ولا المجيزين، ونسب ابن عصفور إليهم القول بالجواز[٣].

والظاهر أنهم يجعلونه من القليل الذي لا يقاس عليه، وعبارة الفراء في هذه المسألة قريبة من عبارة سيبويه، فقد ذكر سيبويه وجه النصب، ثم ذكر ما حكاه يونس عن بعض العرب: ما لي إلا أبوك أحدٌ. فيجعلون (أحدًا) بدلًا[٤]. وقال الفراء: «فإن قدمت (إلا) نصبت الذي كنت ترفعه، فقلت: ما أتاني إلا أخاك أحدٌ... ومن العرب من يرفع ما تقدم في (إلا)»[٥].

وقد أتى أبو حيان بقول ابن أصبغ وغيره في سياق بيان اختلاف

---

(١) ابن السراج، الأصول، ١: ٣٠٣.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٨: ٢٣٨، وانظر: ارتشاف الضرب، ٣: ١٥١٦.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٨: ٢٣٨، والارتشاف، ٣: ١٥١٦، وابن عقيل، المساعد، ١: ٥٦٧، وذكر ابن عصفور في المقرب: ١٨٧، وفي شرح الجمل: ٢: ٢٦٨- ٢٦٩، وجهَ الرفع، ولم ينسبه لأحد، وجعله ضرورة.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٣٥- ٣٣٧.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٦٧- ١٦٨.

النحويين فيما أجازه ابن مالك من الرفع على جعل المستثنى متبوعًا والمستثنى منه تابعًا[١].

وأبو حيان لا يجيز الرفع, ويجعله لغة ضعيفة عند بعض العرب[٢].

١٦- حكم المستثنى إذا قُدِّم على تابع المستثنى منه

المستثنى «إن قدمته على صفة المستثنى منه جاز فيه ما كان يجوز فيه في حال تأخيره عنه، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ منك، وإلا زيدًا خيرٌ منك. الرفع على البدل، وهو اختيار سيبويه، والنصب على الاستثناء، وهو اختيار المازني، ووقع في كلام بعض أصحابنا أن المازني ذهب إلى أنه لا يجوز فيه إلا النصب، وذلك وَهَمٌ. ونقل ابن أصبغ أن البصريين اختلفوا في الرفع في المستثنى إذا تقدم على صفة المستثنى منه. فلوا قدمت المستثنى على معطوف بـ(ولا) هو تمام المستثنى منه في منفي، نحو: ما قام كبيرٌ ولا خلا أخاك صغيرٌ، تريد: ما قام كبيرٌ ولا صغيرٌ ما خلا أخاك، فمنعها أبو بكر، وأجازها الأحمر»[٣].

في نقل ابن أصبغ حديث عن تابعَينِ للمستثنى منه تقدَّمَ عليهما المستثنى، وهما الصفة وعطف النسق.

أما الصفة فنحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ منك، وإلا زيدًا خيرٌ منك،

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ١٠٢.

(٢) أبو حيان, منهج السالك, ٢: ٢١٨- ٢١٩.

(٣) أبو حيان، منهج السالك، ٢: ٢٢٠- ٢٢١.

وسيبويه يختار رفع المستثنى، ويجيز النصب، ورأيه صريح في هذا[1] ، ولا إشكال فيه.

ونُسب للمازني اختيار النصب؛ لأنه يقدر المستثنى مقدمًا على المستثنى منه، ويلغي المتقدم؛ لأن البدل يبطل المبدل منه «ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجودًا، فكيف أنعت ما قد سقط؟»[2].

وقال أبو حيان: إن بعض أصحابه –يقصد ابن عصفور– ذهب إلى أن المازني لا يجيز النصب[3]، ووهّمه في ذلك. وظاهر لفظ المازني: «والنصب عندي هو الوجه»[4] أنه يوجبه، وقد قال بهذا ابن الخباز[5] قبل ابن عصفور، وما نقله ابن أصبغ يدل على أن المازني يوجب النصب، فلو كان يجيز الرفع في نحو المثال المذكور لما نقل أن البصريين اختلفوا فيه.

وأما تقديم المستثنى على المعطوف بـ(ولا) على المستثنى منه، نحو: ما قام كبيرٌ ولا خلا أخاك صغيرٌ، فأجازه علي بن المبارك الأحمر الكوفي، ومنعه أبو بكر بن السراج؛ لأنه «لا يُنسَق على حروف الاستثناء بـ(لا) لا تقول: قام القوم ليس زيدًا ولا عمرًا، ولا: قام القوم غيرَ زيدٍ ولا عمرٍو، والنفي في جميع

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٣٦.

(٢) المبرد، المقتضب، ٤: ٣٩٩، وانظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٢: ٧٠٦.

(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢: ٢٦٩.

(٤) الفارسي، التعليقة، ٢: ٦٦، وحاشية [٢] من كتاب سيبويه، ٢: ٣٣٦.

(٥) الأزهري، التصريح على التوضيح، ٢: ٤٦٠.

العربية ينسق عليه بـ(ولا) إلا في الاستثناء»[١]. والذي يظهر أن ما أجازه الأحمر مختلف عما منعه ابن السراج، ولا حجة له عليه فيما قال؛ لأن ما مثل به ابن السراج جاء فيه العطف على المستثنى، وأداة الاستثناء دالة على النفي، وما أجازه الأحمر العطفُ فيه على المستثنى منه في التام المنفي، وأصل الجملة: ما قام كبيرٌ ولا صغيرٌ، فالعطف قبل الاستثناء، وما المانع منه؟

١٧- تقديم المستثنى أول الكلام

اختلف النحويون في تقديم المستثنى أول الكلام، نحو: إلا زيدًا قام القومُ، فمنعه الجمهور، وأجازه الكسائي والزجاج[٢]. ثم ذكر أبو حيان أن ابن هشام [الخضراوي] وابن عصفور[٣] وَهِما في زعمهما أن تقديم المستثنى وجعله أول الكلام لا يجوز باتفاق، ثم رد عليهما بما حكي عن الكسائي والزجاج، وأورد نص ابن أصبغ في هذا السياق، فقال: «وقال ابن أصبغ: إن قدمته على حرف النفي لم يجز عند الجمهور مطلقًا، وأجازه الفراء إلا مع المرفوع، ومنعه هشام إلا مع الدائم»[٤]، وتفرد ابن أصبغ بتفصيلٍ وزيادة في بيان مذهب الكوفيين إذا قدم المستثنى على حرف النفي، نحو: إلا زيدًا ما أكل طعامك أحدٌ. ولم أجد هذا التفصيل عند غير ابن أصبغ، وعما نقل عنه أبو حيان

---

(١) ابن السراج، الأصول، ١: ٣٠٥.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، ٩: ٢٢- ٢٣، والأنباري، الإنصاف، ١: ٢٧٣، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٨: ٢٤١.

(٣) قال في المقرب، ١٨٦: «ولا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام».

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٨: ٢٤٣.

أخذ من بعده[١].

واستنبط أبو حيان من كلام ابن أصبغ وغيره أنه يمكن أن يكون الاتفاق وقع على عدم تجويزه في المفرغ للفاعل[٢].

١٨- تقديم الحال على صاحبها المجرور

ذكر أبو حيان أن الحال إذا كانت اسمًا، وصاحبها ظاهر مجرور، نحو: مررت بهند ضاحكةً، لا يجوز تقدم الحال على صاحبها عند البصريين والكوفيين «وذكر ابن الأنباري الاتفاق على أن ذلك خطأ، وأن الإجماع منعقد على ذلك»[٣]. ثم قال: «وقال ابن أصبغ: حكى السيرافي عن ابن كيسان إجازته. يعني: مررت ضاحكةً بهند، وحكى المهاباذي عن الفارسي إجازة ذلك أيضًا، وقال ابن برهان: وإلى ذلك نذهب. فتخلص من هذه النقول أن المتقدمين مجمعون أو كالمجمعين على أن ذلك لا يجوز، وأن ابن كيسان، والفارسي، وابن برهان أجازوا ذلك»[٤].

منع المتقدمون تقدم الحال على صاحبها المجرور؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والعامل في الصاحب حرف الجر، وهو موصل عمل الفعل إلى الصاحب والحال، والحرف غير متصرف، فلا تقدَّم الحال عليه، قال

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٢٦٠- ٢٦١, وتركي العتيبي، هشام بن معاوية الضرير، ٢١٩.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٨: ٢٤٣.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٧٤، ومنهج السالك، ٢: ٣٠٤.

(٤) أبو حيان، منهج السالك، ٢: ٢٠٤.

سيبويه: «مررت قائمًا برجل، لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء»[١].

واشتهر القول بالجواز بعد المتقدمين عن الثلاثة الذين ذكرهم ابن أصبغ؛ فقد حكى السيرافي ذلك عن ابن كيسان[٢]، وحكاه أيضًا ابنُ برهان عنه وعن الفارسي، وقال: «وإليه نذهب»[٣]. وتابعهم في ذلك ابن مالك، فقال: «وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في (المبسوط) وبقوله في ذلك أقول، وآخذ»[٤].

١٩- تقديم الحال الجملة المقرونة بالواو على عاملها

تعقّب أبو حيان ابن مالك بأنه لم يذكر في المواضع التي يمتنع فيها تقديم الحال على عاملها، وإن كان متصرفًا، إذا كانت الحال جملة معها الواو، نحو: جاء زيد والشمس طالعة، فلا يجوز: والشمس طالعة جاء زيد، وقال: إن أصحابنا -يعني المغاربة- ذكروها، وذكر أن الكسائي والفراء وهشامًا أجازوا: وأنت راكبٌ حَسُنْتَ[٥]، وقد نصّ على منعها مطلقًا أبو علي الشلوبين[٦]. ثم ذكر أبو حيان أن صاحب (رؤوس المسائل) حكى «ما نصه: لا يمتنع عند

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٤.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، ٧: ٥٩.

(٣) ابن برهان، شرح اللمع، ١: ١٣٧- ١٣٨.

(٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ٧٤٤، وانظر: التسهيل: ١١٠.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٩٣.

(٦) الشلوبين، التوطئة، ٢١٣، وشرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢: ٧٣٣.

الجمهور تقديم الجملة الحالية التي معها الواو على العامل فيها إذا كان فعلًا، ومنعه الفراء. وهذا النقل مخالف لما ذكرناه»[١].

وما حكاه ابن أصبغ –وإن خالف ظاهره ما ذكره أبو حيان– له وجه قوي، ولا يتعارض مع ما ذكره أبو حيان، وبيان ذلك:

١- أن البصريين وابن مالك أجازوا تقديم الحال على العامل فيها إذا كان متصرفًا[٢]. ومقتضى كلامهم «أنه حيث يجوز تقديم الحال لا يفترق أمر الجملة والمفرد، قرنت الجملة بالواو أم لم تقرن بها»[٣].

٢- أن الكوفيين[٤] يفرقون في تقديم الحال على عاملها بين ما كان صاحبها اسمًا ظاهرًا فيمنعون التقديم؛ لئلا يعود الضمير في الحال على متأخر، ويحمل عليه ما حكاه ابن أصبغ، وبين ما كان صاحبها ضميرًا فيجيزون التقديم، ويحمل عليه ما ذكره أبو حيان من تجويز الكوفيين التقديم، ومثّل له بما صاحبها ضمير، نحو: وأنت راكبٌ حسنْتَ، وأنت راكبٌ تحسُنُ. وبهذا يجمع بين ما ذكره ابن أصبغ وما ذكره أبو حيان.

٣- يظهر أن منع تقديم الجملة الحالية المقرونة بالواو متأخر. قال به المغاربة،

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٩٣، وانظر: ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٨٣، ومنهج السالك، ٢: ٣١٦.

(٢) انظر: الأنباري، الإنصاف، ١: ٢٥١، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٣٤٢.

(٣) ابن عقيل، المساعد، ٢: ٢٨.

(٤) ينظر في رأي الكوفيين: الأنباري، الإنصاف، ١: ٢٥٠- ٢٥٢.

كما يفهم من كلام أبي حيان، ونصّ عليه المرادي[١] .

٢٠- الوصف بين الخبرية والحالية

وذلك في نحو: زيدٌ في الدار طعامَك آكلٌ. فالبصريون يوجبون رفع (آكل) على الخبرية. ونقل ابن أصبغ أن الكسائي يجيز النصب[٢]؛ أي: على الحالية، ويكون الخبر الجار والمجرور (في الدار).

وقيمة ما أورده أبو حيان عن ابن أصبغ أنه لم يُنصّ على من أجاز النصب عند غير ابن أصبغ –فيما وقفت عليه– فكأنه تفرد بهذا النقل عن الكسائي، وهو أشبه بمذهب الكوفيين؛ فقد أجازوا النصب فيما هو أبعد من هذا، وذلك في الظرف الناقص؛ فقد «أجاز الكوفيون: فيك راغبًا عبد الله. شبهها الفراء بالصفة التامة؛ لتقدم (راغب) على (عبد الله). وذهب الكسائي إلى أن المعنى: فيك رغبةً عبد الله»[٣]. ويوجبون النصب مع الظرف التام إذا تكرر في نحو: في الدار عبدُ الله قائمًا فيها[٤].

٢١- مجيء الفعل الماضي حالًا دون (قد) أو الواو

اختلف النحويون في وقوع الماضي حالًا دون (قد) أو الواو، وأورد

---

(١) المرادي، شرح الألفية، ١: ٣٦٦.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ١٣٠، وانظر: ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٩٤.

(٣) ابن السراج، الأصول، ١: ٢٠٥.

(٤) ابن السراج، الأصول، ١: ٢٠٦، والأنباري، الإنصاف، ١: ٢٥٨، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٣٤٧.

الأنباري[١]، والعكبري[٢] خلافهم في ذلك.

والمنع منسوب للبصريين، والجواز للكوفيين والأخفش، ونسب ابن أصبغ الجواز للجمهور، فقال: «لا يمتنع وقوع الماضي موقع الحال، وإن لم يكن معه الواو ولا قد في قول الجمهور»[٣]. وقد أورد أبو حيان قول ابن أصبغ هذا مختارًا الجواز «لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدًّا؛ لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة»[٤].

ونسبته للجمهور عند ابن أصبغ محل نظر؛ فقد منعه البصريون إلا مع (قد) –كما سبق– ومنعه بعض الكوفيين إلا مع (قد) كذلك، كالفراء، فقد قال في هذا: «والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو إظهارها»[٥] وهو رأي أبي بكر بن الأنباري، فقد قال عند قول امرئ القيس[٦]:

تَقُوْلُ وَقَدْ مالَ الغَبِيْطُ بِنا مَعًا عَقَرْتَ بَعِيْرِيْ يا امْرَأَ القَيْسِ فانْزِلِ

«وإنما جاز لـ(مالَ) أن تكون حالًا؛ لأن (قد) صحبته... قال الله عز وجلّ: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [سورة النساء: ٩٠] فمعناه: قد حصرت؛ لأن

(١) الأنباري، الإنصاف، ١: ٢٥٢.

(٢) العكبري، التبيين، ٣٨٦، واللباب، ١: ٢٩٤.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ١٨٩.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ١٨٩.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٤.

(٦) ديوان امرئ القيس، ١١.

الماضي لا يكون حالًا إلا بـ(قد)»[١] وهو رأي جمع من المتأخرين، منهم ابن السيد[٢] والجزولي[٣] وابن عصفور[٤].

٢٢- التمييز بـ(مثل)

أورد أبو حيان الخلاف في التمييز بـ(مثل) فذكر أن يونس وسيبويه أجازاه، وذلك نحو: لي عشرون مثلَه، ولي ملء الدار أمثالَك[٥]. وذكر أن الفراء منع ذلك، ثم أورد كلام ابن أصبغ: «أجاز سيبويه: كم غيره مثلَه لك؟ وحكاها عن يونس، ومنعها غيرهما» ثم عقب عليه بقوله: «ولم ينص على المانع من هو. وهو مقتضى مذهب الفراء؛ إذ ذاك نصّ منه منع التمييز بمثلك وغيرك في العشرين»[٦].

ونَسب المنع للفراء الرضيُّ[٧]، ونُسِب للكوفيين، وأول من نسبه إليهم الصفار البطليوسي، نقله عنه أبو حيان[٨] وابن عقيل[٩].

---

(١) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ٣٧- ٣٨.

(٢) ابن السيد، الاقتضاب، ٣: ٢١٨.

(٣) الجزولي، المقدمة الجزولية، ٩٢.

(٤) ابن عصفور، المقرب، ١٧٠- ١٧١.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٢١٨، ١٠: ١٣، وانظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢٧، ٢: ١٧٣.

(٦) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ١٣، وانظر: ارتشاف الضرب، ٢: ٧٧٧.

(٧) الرضي، شرح الكافية، ٢: ٢١٢.

(٨) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٢١٨، وارتشاف الضرب، ٤: ١٦٢٨.

(٩) ابن عقيل، المساعد، ٢: ٥٦.

٢٣- مجيء مميز (كم) الاستفهامية جمعًا

ذكر أبو حيان تبعًا لابن مالك[١] أن البصريين لا يجيزون مجيء مميز (كم) الاستفهامية جمعًا، نحو: كم غلمانًا لك، وأن الكوفيين أجازوا ذلك، ثم أورد نصًّا لابن أصبغ في هذه المسألة، وهو قوله: «لا خلاف في جواز: كم لك غلمانًا؟ فإن قلت: كم غلمانًا لك؟ جازت عند الكوفيين، وامتنعت عند البصريين»[٢]. وكأن أبا حيان يرى في كلام ابن أصبغ إجمالًا يحتاج إلى تبيين ، وهو كذلك؛ فإن البصريين والكوفيين -وإن اتفقوا على جواز: كم لك غلمانًا؟- فإنهم اختلفوا في توجيه النصب، فالبصريون يخرجونها على أن (غلمانًا) حال، والتمييز محذوف مفرد، والتقدير: كم نفسًا لك؟ وجاءت الحال جمعًا مراعًى بها معنى (كم). والكوفيون يجعلون (غلمانًا) تمييزًا.

وهذا التوجيه لا يجوز في المثال الثاني: كم غلمانًا لك؟ لأنه لا يحتمل إلا التمييز، ولا يجيزه جمعًا إلا الكوفيون، ولا تجوز الحالية؛ لأن العامل فيها معنى الفعل في (لك) ولا تتقدم الحال عليه[٣].

فما أورده ابن أصبغ لا ينقض ما سبق تقريره من مذهب البصريين والكوفيين لكنّ فيه إجمالًا قد يوهم ذلك، فلزم تفصيله.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٤٢٠.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ١٦- ١٧.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ١٧.

٢٤- حذف المخصوص بالمدح أو الذم وإقامة صفته إذا كانت فعلًا مقامه

وذلك في نحو: نعمّا صنعت، فقيل: «تكون (ما) فاعلًا اسمًا معرفة تامًّا، والمخصوص محذوف، والفعل صفة له، والتقدير: نعم الشيءُ شيءٌ صنعت. وهذا مذهب المحققين من أصحاب سيبويه»[١]، وذلك أنهم جعلوه كقول العرب: نعم الرجل عندك، ونعم الرجل أكرمت، وعقّب أبو حيان بأن كلام العرب هذا فيه خلاف ذكره ابن أصبغ، قال: «وأجاز الكسائي: نعم الرجل يقوم، ونعم الرجل عندي، ومنعه أكثر النحويين»[٢]، ومنع ما أجازه الكسائي أبو بكر بن السراج محتجًّا بأن الفعل لا يقام مقام الاسم، وإنما يقام مقامَ الاسمِ الصفةُ التي هي اسم يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، والفعلُ يقام مقام الصفة لا مقام الاسم، وما ورد مخالفًا فهو شاذّ، ولا يقاس عليه[٣]، واستحسن الفارسي هذا[٤].

وإيراد أبي حيان الخلاف عن ابن أصبغ؛ لأنه مما يعترض به على التأويل السابق، وانتصر له بأنه جاء في الشعر ما يدل على جوازه[٥].

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل, ١٠: ٩٨.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل, ١٠: ٩٧.

(٣) ابن السراج، الأصول، ١١٨- ١١٩.

(٤) الفارسي، المسائل البصريات، ٢: ٨٣٩.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل, ١٠: ٩٧.

٢٥- حكم العلَم المعطوف على مجرور اسم الفاعل المحلى بـ(أل)

إذا أُريدَ العطف على مجرور اسم الفاعل المحلى بـ(أل) فلا بدّ أن يكون المعطوف فيه (أل) أو مضافًا لما فيه (أل) أو مضافًا لما فيه ضمير ما فيه (أل). قال ابن مالك: إن هذه المسائل جائزة بلا خلاف[١]. أما إذا كان المعطوف علمًا، نحو: هذا الضارب الرجلِ وزيدٍ، فقال أبو حيان: إن أبا علي الشلوبين وابن مالك حكيا جوازها عن سيبويه، ثم ذكر أن ابن أصبغ قال كما قال الشلوبين، فقال: «وكذا قال صاحب (رؤوس المسائل في مسائل الخلاف) من تأليفه: أجاز سيبويه: هذا الضارب الرجلِ وزيدٍ، وهذا الضارب الرجلِ وعبدِ الله. ومنع ذلك المبرد»[٢]. وعقّب أبو حيان بأن كلام سيبويه محتمل، وليس فيه تصريح بالجواز، وظاهره يدل على أن: هذا الضارب الرجل وزيدٍ، سماعٌ عن العرب، وكأن ظاهر كلامه يدل على أن حكم التابع بخلاف حكم المتبوع، وأن الاسم يجوز فيه تابعًا ما لا يجوز فيه لو لم يكن تابعًا[٣].

ويحسن في هذه المسألة التنبيه إلى أمور:

- نسب ابن السراج[٤] والسيرافي[٥] إلى سيبويه تجويز: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ؛ لأنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع؛ فهما سابقان لمن ذكر

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٨٧.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ٣٥١.

(٣) أبو حيان، منهج السالك، ٣: ٣٣٨- ٣٣٩، والتذييل والتكميل، ١٠: ٣٥١- ٣٥٢.

(٤) ابن السراج، الأصول، ٢: ٣٠٨.

(٥) السيرافي، شرح الكتاب، ٤: ٨١.

أبو حيان أنهم حكوا جواز ذلك عن سيبويه.

- ذهب أبو حيان إلى أن ظاهر كلام سيبويه يدل على جواز ما نسب له، وإن كان كلامه محتملًا، ويخالفهم بأنهم قطعوا بأن هذا مذهب سيبويه، ولم يقطع هو.
- لم يرد قولهم: هذا الضارب الرجلِ وزيدٍ، عند سيبويه. بل ذكر سيبويه: هو الضارب الرجلِ وعبدِ الله، وهذا المثال يحتمل ما لا يحتمل المثال السابق، قال سيبويه: «ولا يكون: هو الضاربُ عمرٍو، كما لا يكون: هو الحسنُ وجهٍ. ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ، قال: هو الضارب الرجلِ وعبدِ الله. ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى:

الواهِبُ المائَةِ الهِجانِ وعَبْدِها عُوْذًا تُزَجِّيْ بَيْنَها أَطْفالَها»[1].

والأظهر أن سيبويه لا يجيز ما نُسِب له، وإنما يجيز العطف بالجر إذا كان المعطوف مضافًا لما فيه (أل)، أو إلى ضمير ما فيه (أل)، وهو ما ذكر ابن مالك جوازه بلا خلاف، وهذا ما فهمه الرماني من كلام سيبويه، فقال: «وتقول: الضارب الرجلِ وعبدِ الله، فهذا يجوز؛ لأنه بمنزلة: الضارب الرجلِ وغلامِ الأمير؛ إذ المضاف إلى ما فيه الألف واللام يجري مجرى ما فيه الألف واللام»[2] ويؤيد هذا:

١- أن سيبويه مثّل للمعطوف بالعلم المركب الإضافي (عبد الله) ولم يمثل

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٨٢- ١٨٣.

(٢) الرماني، شرح الكتاب، ١: ٣٥٥.

بالعلم المفرد، ولم يرد عند سيبويه ما مثلوا به، وهو: (هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ) بل مثل للممنوع بـ(هو الضاربُ عمرٍو) ومثل للجائز بـ(هو الضارب الرجل وعبدِ الله) ولم يمثل بـ(هو الضارب الرجلِ وزيدٍ أو عمرٍو) كما هي عادة النحويين في التمثيل بهما، فدل على أنه لا يساوي بين العلم المفرد والعلم المركب الإضافي.

٢- أن سيبويه شبّه (هذا الضارب الرجل وعبدِ الله) بقول الأعشى السابق، وجعله منه، والمعطوف في بيت الأعشى: (وعبدِها) ليس علمًا مفردًا، بل اسم مضاف إلى ضمير ما فيه (أل) فإن (ها) عائدة إلى (المائة).

٢٦- عمل المصدر المعرَّف بـ(أل)

أورد أبو حيان اختلاف النحويين في عمل المصدر المعرف بـ(أل) نحو: أعجبني الضربُ زيدٌ عمرًا، وذكر أن البصريين يجيزون إعماله، وأن الكوفيين لا يجيزونه، فإن كان بعده معمول أضمروا له فعلًا يفسره المصدر، ثم قال: «ونقل أبو إسحاق بن أصبغ في (مسائل الخلاف) من تأليفه أن مذهب الفراء جواز إعماله بـ(أل) كمذهب سيبويه وكافة البصريين، وأن ذلك مستقبح. ومنع البغداديون إعماله البتة»[(١)].

وفيما نقله أبو حيان عن ابن أصبغ مسألتان مهمتان:

١- أن مذهب الفراء في إعمال المصدر يخالف مذهب الكوفيين، ويظهر أنه

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل, ١١: ٨٢- ٨٣، وانظر: ارتشاف الضرب، ٥: ٢٢٦١، ومنهج السالك، ٣: ٢٥٣.

تفرّد بهذا النقل، ولم أقف على من نسب ذلك للفراء قبله، ولهذا أورده أبو حيان.

٢- أنه يجعل إعماله عند الفراء قبيحًا، كمذهب سيبويه وكافة البصريين. وهذا فيه نظر وتفصيل. أما سيبويه فظاهر كلامه أنه لا يستقبحه؛ إذ جعل الألف واللام بمنزلة التنوين[١]، وذكر البغدادي «أن سيبويه والخليل جوّزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقًا»[٢].

واستحسن ابن السراج عدم إعماله[٣]، ونُسِب للفارسي وجماعة من البصريين جواز إعماله على قبح[٤]، وظاهر كلام الفارسي في غير موضع أنه لا يستقبحه، بل يجعله أقل من المنون والمضاف وأبعدها شبهًا بالفعل[٥]، وقد مثل لما فيه الألف واللام بقوله: الشتمُ بكرٌ خالدًا قبيحٌ[٦]، وربما تُوُهِّم أن قوله: (قبيح) مرادٌ به الإعمال، وإنما هو خبر للشتم.

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٩٢، وانظر: التذييل والتكميل، ١١: ٨٢.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ٨: ١٢٧.

(٣) ابن السراج، الأصول، ١: ١٣٧.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١١: ٨٣.

(٥) انظر: الفارسي، التعليقة، ١: ١٣٨، والإيضاح العضدي، ١٦٠.

(٦) الفارسي، الإيضاح العضدي، ١٦٠.

٢٧- حكم تقديم معمول المصدر النائب عن فعله عليه

ذكر ابن مالك أن الأخفش يرى أن ناصب الاسم بعد المصدر النائب عن فعله هو المصدر لا الفعل المبدل منه[١]، وذلك في نحو:ضَرْبًا زيدًا.

وقال الأخفش: إن كل شيء كان في موضع الفعل فلا يقدم معموله «ونقل ابن أصبغ عن أبي الحسن جواز التقديم، فيكون عنه القولان»[٢].

وأورد أبو حيان نقل ابن أصبغ؛ لأن فيه تفردًا بنقل جواز التقديم عن الأخفش، وهو خلاف ما ذكره ابن مالك، ولا يُفهَم مما نقله ابن أصبغ أنه يجعل العامل الفعل المبدل منه؛ لأنه يجوز التقديم والعامل المصدر في وجه ذكره المبرد؛ فإنه فصّل في المصدر العامل في نحو هذا، إما أن يعمل لأنه في تأويل (أن) والفعل فلا يصح تقديم معموله عليه؛ لأن ما بعده من صلته وتمامه، فلا يقدم عليه، وتقدير: ضربًا زيدًا: الزم أن تضرب زيدًا، وإما أن يعمل لأنه صار بدلًا من الفعل بعد حذفه، فدلّ على الأمر، فيجوز التقديم، ويكون التقدير: اضربْ زيدًا[٣].

وإذا أمكن توجيه القول بتقديم المعمول وعدمه والعامل واحد، فهو أولى من أن يُنْسَب إليه القولُ باختلاف العامل.

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ١٤٣.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١١: ١١٠، وانظر: ارتشاف الضرب، ٥: ٢٢٥٥.

(٣) المبرد، المقتضب، ٤: ١٥٧، وانظر: الأصول لابن السراج، ١: ١٣٩، والتذييل والتكميل، ١١: ١١٠- ١١١.

٢٨- إضافة (ذي) التي بمعنى صاحب إلى المضمر

قال أبو حيان: «قال صاحب (رؤوس المسائل) ما نصّه: منع الكسائي إضافة (ذي) التي بمعنى صاحب إلى المضمر، وتابعه النحاس والزبيدي وغيرهما، وأجازه غير هؤلاء»[١]. ويحسن التنبيه على ما يأتي:

- استند أبو حيان إلى ما نقله ابن أصبغ في بيان أن في هذه المسألة خلافًا في حين أن «المنقول في كتب المتأخرين أنه لا تجوز إضافته إلى المضمر إلا إن كان في شعر»[٢]، وذكر السيوطي أن المختار جواز إضافتها إلى الضمير، وأنه يفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور عليه[٣]، وليس في كلام أبي حيان عند هذه المسألة ما يفهم منه ذلك.
- لم يُسمِّ ابن أصبغ مجيزي الإضافة، ونسبه ابن الأثير[٤] والدماميني[٥] للمبرد، وفي المقتضب تصريح بخلافه، جاء فيه: «و(ذو) لا يضاف إلى مضمر»[٦]، وورد استعمال (ذوه) منسوبًا لكتاب العين؛ فقد ذكر الأزهري عن الليث: «الطهْوُ: علاج اللحم بالشيّ والطبخ، والطاهي:

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ٧١، وانظر: ارتشاف الضرب، ٤: ١٨١٥.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ٧١.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٥١٤.

(٤) ابن الأثير، البديع، ج١، ١: ٢٦.

(٥) الدماميني، تعليق الفرائد، ١: ١٤٣.

(٦) المبرد، المقتضب، ٣: ١٢٠.

ذوه»[١]، وذكر الزمخشري أن في كتاب العين: وصاحب كل شيء ذوه[٢]. وليس في مطبوع العين شيء من ذلك.

- نسب ابن أصبغ لابن بري المنع، ونسب له ابن عقيل أنه يجيز فيها إضافتها إلى ما يضاف إليه صاحب[٣]، وفي تعليقه على (درة الغواص) أجاز إضافتها إلى الضمير إذا لم تجعل وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، واستشهد لها مضافة مجموعة، كما يقال: ذووه وذووها[٤]، وهذا لا يمنعه كثير من النحويين.
- المشهور عند المتقدمين والمتأخرين المنع، نص عليه سيبويه[٥]، والمبرد[٦]، وابن السراج[٧]، والسيرافي[٨]، والفارسي[٩]، والمعري[١٠]، وابن بابشاذ[١١].

---

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، (طهو).

(٢) الزمخشري، أساس البلاغة، (صحب).

(٣) ابن عقيل، المساعد، ٢: ٣٤٤.

(٤) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص، ١٧٥- ١٧٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤١٢.

(٦) المبرد، المقتضب، ٣: ١٢٠.

(٧) ابن السراج، الأصول، ٢: ٢٧.

(٨) السيرافي، شرح الكتاب، ٦: ٥٦، ٩: ١٠١.

(٩) الفارسي، التعليقة، ٣: ٢٥٢.

(١٠) المعري، اللامع العزيزي، ١: ١٧٠.

(١١) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ١: ١٢٤.

٢٩- إضافة (آل) إلى الضمير

ذكر ابن مالك أن (آل) «لا يضاف غالبًا إلا إلى عَلَم من يعقل»[١]، فأفاد أن إضافته إلى الضمير ليست غالبة، ثم أورد أبو حيان الخلاف فيه عن ابن أصبغ، فقال: «قال ابن أصبغ: أجاز قوم إضافة (آل) إلى المضمر، ومنعه آخرون»[٢].

- وفيما أورد أبو حيان إثبات الخلاف بين الجواز والمنع، فما جعله ابن مالك قليلًا ممتنعٌ عند آخرين.
- لم يسمِّ ابن أصبغ المجيزين ولا المانعين، وأول من قال بالمنع الكسائي، واتبعه النحاس، وأبو بكر الزبيدي، وخطّأهم ابن السيد، وابن هشام اللخمي، والسهيلي[٣]. وقال بالمنع ابن جني[٤].
- ذهب ابن عصفور إلى أن إضافة (آل) إلى الضمير قليلة جدًّا[٥]، وتابعه ابن مالك، وظاهر مذهب أبي حيان موافقتهما فيما ذهبا إليه، فقد قرّر كلام ابن مالك دون اعتراض.

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ١٥٧- ١٥٨.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ٧٦.

(٣) ابن السيد، الاقتضاب، ١: ٣٥، وابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، ٢٧، والسهيلي، الروض الأنف، ١: ١٥٢. ورأي النحاس في كتابه الكافي، كما قال السهيلي. ورأي الزبيدي في كتابه لحن العوام، ٧١.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ١٠٢.

(٥) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١: ٣٤٩.

٣٠- الضمير العائد على (كل) المضافة إلى معرفة

ذكر أبو حيان عند قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥] أن المنقول جواز عود الضمير مفردًا على لفظ (كل) فتقول: كلكم ذاهب، أو جمعًا مراعاة للمعنى، فتقول: كلكم ذاهبون، ثم قال: «وحكى إبراهيم بن أصبغ في كتاب (رؤوس المسائل) الاتفاق على جواز الوجهين»(١).

- أجاز ابن جني عود الضمير على (كل) المضافة إلى معرفة على اللفظ والمعنى(٢)، وذكر أبو حيان أن المنقول جواز الوجهين، واستند لما حكاه ابن أصبغ من الاتفاق على جواز الوجهين، وفي موضع آخر ذكر أنه يجوز مراعاة اللفظ، وأنه المستقر من لسان العرب، ولا يكادون يراعون المعنى، وإن وجد هذا في تمثيل كثير من النحاة(٣).
- منع بعض المتأخرين مراعاة المعنى، وأوجبوا الإفراد في الخبر، منهم السهيلي(٤)، وصوّبه ابن هشام(٥).
- ذكر أبو حيان أنه «يحتاج في إثبات: كلكم ذاهبون، بالجمع ونحوه إلى سماع ونقل عن العرب»(٦)، وقد ورد السماع في الحديث الشريف، فقد

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ١٨: ٤٤١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣: ٣٣٨- ٣٣٩.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨١٩، والتذييل والتكميل، ١٢: ٨١.

(٤) السهيلي، نتائج الفكر، ٢٧٧، ٢٧٩، وانظر: البحر المحيط، ١٨: ٤٤١- ٤٤٢.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٦٣.

(٦) أبو حيان، البحر المحيط، ١٨: ٤٤٢، ونحوه عند ابن عقيل في المساعد، ٢: ٣٤٩.

روى البخاري عن أبي هريرة –رضي الله عنه– أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: «كلّ أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى»[١]، غير أن أبا حيان لا يرى إثبات الأحكام النحوية بما ورد في الحديث الشريف[٢].

٣١– إضافة المصدر إلى الفعل

قال أبو حيان: «وأجاز أبو علي إضافة المصدر إلى الفعل على حدّ إضافة أسماء الزمان إليه، ومنعه غيره. ذكر ذلك صاحب (رؤوس المسائل في الخلاف)، ولم يبرز ذلك في صورة مثال»[٣].

- المصدر الذي يضاف إلى الفعل إجراءً له مجرى أسماء الزمان هو (ريث)، وأخذ أبو حيان على ابن أصبغ أنه لم يبرز ذلك في صورة مثال، وقد يكون اعتمد على ما ذكره أبو علي في الحجة أن (ريثًا) يضاف إلى الفعل في مواضع[٤]، ولم يمثل لذلك، وذكره أبو علي في (المسائل العسكرية) واستشهد له بقول ابن همام السلولي:

«لا يُمْسِكُ المالَ إلا رَيْثَ يُرْسِلُهُ

(١) البخاري، الجامع الصحيح، ٩: ١١٤، وانظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب، ٢: ٢٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم لعضيمة، ٢: ٣٥٤.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٣٤٢، ١٦: ١٥٢– ١٥٧.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ١٠٨، وانظر: ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٣٥.

(٤) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٥: ١٢٨.

فأضاف (ريث) إلى الفعل»[١]، وجعله من الشاذ في القياس والاستعمال[٢]. وذكره في (المسائل الشيرازيات)[٣] وخصّه بـ(ريث)، ولم يصفه بالشذوذ.

وفي التهذيب: روى اللحياني عن الكسائي والأصمعي: «ما قعدت عنده إلا ريثَ أعقدُ شِسْعِي»[٤].

ولا يؤخذ على ابن أصبغ عدم تمثيله؛ فإن طبيعة التأليف في رؤوس المسائل أنها يقلُّ فيها الاستدلال والتعليل والتمثيل.

- لم يسمّ ابن أصبغ المانعين؛ لأن الأصل المنع، واستثنيت (ريث)، ومن لم يجز إضافتها إلى الفعل خرّج ما ورد على الشذوذ، كما عند الفارسي في أحد أقواله، أو قدّر (أنْ) المصدرية، فيكون من قبيل الإضافة إلى مفرد.

٣٢- تأكيد ما لا يصح في موضعه واحد بـ(كلا) و(كلتا) عند الأخفش

وذلك نحو: اختصم الرجلان كلاهما؛ حيث لا يصح وقوع الفعل من أحدهما. وهذه من مسائل الخلاف، وقد «اختلف النقل عن الأخفش، فذكر المصنف[٥] وابن أصبغ عنه المنع، وذكر ابن عصفور[٦] الجواز»[١].

---

(١) الفارسي، المسائل العسكرية، ١٥٧.

(٢) الفارسي، المسائل العسكرية، ١٥٣.

(٣) الفارسي، المسائل الشيرازيات، ١: ٣٩٠- ٣٩١، ٢: ٥٦٣- ٥٦٤.

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، (صعب).

(٥) ابن مالك، التسهيل، ١٦٤.

(٦) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١: ٢٧٥.

ورأى أبو حيان التوفيق بين النقلين فافترض أن للأخفش القولين، فظفر كل واحد منهم بما نقل عنه.

والأحرى أن يكون رأي الأخفش المنع؛ فقد ذكره عنه مفسَّرًا المبردُ قبل ابن أصبغ وابن مالك، فقال: «وكان أبو الحسن الأخفش لا يجيز: اختصم أخواك كلاهما... ويقول: (اختصم) لا يكون إلا من اثنين أو أكثر...»[٢].

٣٣- الفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد بـ(إما)

قال ابن مالك: «ولا يفصل بينهما بـ(إما) خلافًا للفراء»[٣]، ثم أورد أبو حيان كلام ابن أصبغ، فقال: «وقال صاحب (رؤوس المسائل): أجاز الكسائي والفراء: مررت بالقوم إما أجمعين وإما بعضهم، ومنعها البصريون. وكذلك اختلفوا في جواز قولك: مررت بهم إما كلهم وإما بعضهم، فأجازها الفراء، ومنعها البصريون، ونوى فيها الأخفش. انتهى. ومعنى قوله: ونوى فيها الأخفش -والله أعلم- أنه إن جعلت (كلهم) توكيدًا لم تجز المسألة، وإن جعلته بدلًا جاز»[٤].

- في كلام ابن مالك موافقة لابن أصبغ، وفي كلام ابن أصبغ زيادة في تفصيل الأقوال وقائليها.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ١٨٣.

(٢) المبرد، المقتضب، ٣: ٢٤٢- ٢٤٣، وانظر: الأزهري، التصريح على التوضيح، ٣: ٣٥٦.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ١٦٥.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٢: ٢١٠.

- مقتضى فهم أبي حيان أن الأخفش موافق للبصريين في منع الفصل في التوكيد، ولو كان موافقًا للكوفيين لذُكر مع الكسائي والفراء.
- أجاز ابن السراج (مررت بقومك إما كلهم وإما بعضهم) على قبح، فوافق الفراء في التجويز، ولم يجز: مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم؛ لأن (أجمعين) لا تنفرد، فإن قيل: إما بهم أجمعين جاز[1].

٣٤- نداء النكرة

النكرة التي تناولها النحويون في النداء إما مقصودة وإما غير مقصودة - مقبَل عليها أو غير مقبَل عليها- ونقل أبو حيان أن البصريين يجيزون نداء النكرة غير المقصودة، وأن الكوفيين يمنعون ذلك إلا إذا كانت موصوفة، نحو: يا رجلًا ذاهبًا، أو خلفت موصوفها بعد حذفه، نحو: يا ذاهبًا، ثم قال: «وقال صاحب (رؤوس المسائل): أجاز البصريون نداء النكرة غير الموصوفة مطلقًا، ومنعه الأصمعي مطلقًا، وأجازه الكسائي والفراء وعامة الكوفيين فيما كان منها خلفًا، ومنعوه فيما عداه»[2].

- أورد أبو حيان كلام ابن أصبغ لبيان آراء النحويين في حكم نداء النكرة، فخلص إلى أنها أربعة مذاهب، ثلاثة ذكرها ابن أصبغ، والرابع: أنه يجوز نداء النكرة المقبل عليها، ولا يجوز نداء النكرة غير المقبل عليها.

---

(١) ابن السراج، الأصول، ٢: ٢٣.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٣: ٢٤٩- ٢٥٠.

- أورد ابن أصبغ رأي الأصمعي بمنع نداء النكرة غير الموصوفة مطلقًا؛ أي: مقصودة أو غير مقصودة، ولم أقف على من ذكره قبل ابن أصبغ.

٣٥- حكم النكرة الموصوفة في النداء

ذكر ابن مالك أنه يجوز نصب النكرة المقصودة المناداة إذا وصفت[١]، نحو: يا رجلًا كريمًا أقبل، ثم أورد أبو حيان خلاف النحويين في هذه المسألة مما قاله ابن أصبغ، فقال: «وقال صاحب (رؤوس المسائل): إذا جئت بعد النكرة بفعل أو ظرف أو جملة وجب معها نصب المنادى عند البصريين قصدت به واحدًا بعينه أو لم تقصد. وأجاز فيه الكسائي النصب والرفع مطلقًا. وفصّل الفراء، فأوجب النصب إذا كان العائد منها ضمير غيبة، والرفع إذا كان ضميرَ خطاب. انتهى. يعني الفراء أنك إذا قلت: يا رجلًا ضرَبَ زيدًا، وجب النصب، وإذا قلت: يا رجلُ ضربتَ زيدًا، وجب الرفع»[٢].

- ما ذكره ابن أصبغ من رأي البصريين هو رأي سيبويه، وذكر أن النصب لكون النكرة -هنا- طالت، فصارت بمنزلة المضاف[٣].
- رأي الكسائي والفراء الذي ذكره مصداقُه عند ابن السراج الذي نسب رأي الكسائي للكوفيين، فقال عنهم: «ويقولون: يا رجلًا قمتَ أقبل، ويا

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ١٨٠.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٣: ٢٥٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٩٩- ٢٠١، وانظر: البديع لابن الأثير، ج١، ١: ٣٩١، وشرح الرضي للكافية، ١: ٣٥٦.

رجلُ قمتَ أقبل، والفراء إذا خاطب رفع لا غير»[١]. وفي معاني القرآن له أن «العرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب. يقولون: يا رجلًا كريمًا أقبل... فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون»[٢]، وجعل الحكم دائرًا بين القلة والكثرة لا الوجوب والمنع كما عند ابن أصبغ.

٣٦- حكم العلم المفرد المعطوف على مثله في النداء

قال ابن أصبغ: «إذا عطفت علمًا مفردًا على مثله لم يجز في الثاني إلا الرفع من غير تنوين عند عامة النحويين، وأجاز المازني: يا زيدُ وعمرًا، بالنصب، ويجوز في قياس قول الكوفيين: يا زيدُ وعمرٌو، بالرفع والتنوين. انتهى»[٣].

- أورد أبو حيان كلام ابن أصبغ لتفصيل الخلاف في المسألة وتوجيه قياس الكوفيين، فذكر أن الضمة في الأول ضمة إعراب عند الكسائي ومن تبعه، ولا ينوى تكرار حرف النداء، والمعطوف على المفرد المرفوع يرفع، وينوَّن ما فيه تنوين[٤].
- مذهب عامة النحويين البناء على الضم من غير تنوين؛ لأن حكم الثاني حكم الأول، فكأنه ابتُدِئ به، وهو رأي سيبويه[٥] والمبرد[١] والفارسي[٢]

---

(١) ابن السراج، الأصول، ١: ٣٧٧.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٣٧٥.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٣: ٣٠٩، وانظر: ارتشاف الضرب، ٤: ٢٢٠٠.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٣: ٣٠٩.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١: ١٨٦، ٢: ٢٢٨.

وابن جني[٣] والعكبري[٤].

- رأي المازني ذكره ابن السراج، والعطف بالنصب عنده على الموضع[٥]. ونَسب ابن الأثير هذا الرأي للأخفش[٦]، ولم أر هذه النسبة له عند غيره.

٣٧- حكم العلم المنصرف المضاف إليه الاسمُ المندوب

قال أبو حيان: «وقال ابن أصبغ: إذا كان المندوب مضافًا إلى اسم ظاهرٍ منصرف لم يجز في قول البصريين إلا حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وقلب الكسرة فتحة لمكان الألف، نحو: وا غُلامَ زيداهْ. وأجاز الفراء بعد ذلك وجهين: أحدهما: إقرار الكسرة بعد حذف التنوين وقلب الألف لها. والثاني: إثبات التنوين، وتحركه لالتقاء الساكنين بالكسر إن شئت أو بالفتح، نحو: وا غلام زيدِناه، وا غلام زيدِنِيه»[٧].

- ذكر أبو حيان كلام ابن أصبغ؛ ليبين الخلاف في المسألة بعد أن ذكر رأي ابن مالك أن ألف الندبة لا يحرك لأجلها تنوين بكسر ولا فتح

---

(١) المبرد، المقتضب، ٤: ٢٠٧، ٢١١.

(٢) الفارسي، الإيضاح العضدي، ٢٣٢.

(٣) ابن جني، اللمع، ١١١.

(٤) العكبري، اللباب، ١: ٣٣٤.

(٥) ابن السراج، الأصول، ١: ٣٧٢.

(٦) ابن الأثير، البديع، ج١، ١: ٤٠٦.

(٧) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٣: ٣٨٤.

خلافًا للكوفيين[١].

- أوجب البصريون حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وقالوا: الألف تعقب النون، ولا يجتمعان[٢]، ونصّ ابن جني على كراهية اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة[٣]، يريد التنوين والألف.
- الفراء يجيز ما أوجبه البصريون ووجهين آخرين، فيجيز: وا غلام زيداه، ووا غلام زيدِيْهْ، ووا غلام زيدِناهْ، ووا غلام زيدِنِيهْ.
- ذكر ابن عصفور الوجه الثاني عند الفراء: وا غلام زيدِناهْ، ونسبه للكوفيين بصيغة الزعم[٤].

٣٨- في ترخيم المضعّف الآخر

إذا أريد ترخيم اسم مضعّف الآخر، وسكونُ أول الحرفين أصليٌّ، وقبل الساكن ساكنٌ، نحو: (إسحارّ) مسمًّى به فذهب الخليل وسيبويه إلى حذف الأخير وتحريك ما قبله؛ لئلا يلتقي ساكنان، ويحرَّك بالفتح؛ لأجل الألف، فيقال: يا إسحارَ[٥]. وأجاز الزجاج الفتح، والكسر على الأصل في التخلص

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ١٨٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٢٢، والمبرد، المقتضب، ٤: ٢٦٩، والفارسي، المسائل البصريات، ٢: ٨٦٣، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٥٢٣.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٥٢٣.

(٤) ابن عصفور، شرح الجمل، ٢: ١٣٢.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٦٥، وابن السراج، الأصول، ١: ٣٦٤، والنحاس، إعراب القرآن، ٢: ٢٤٨- ٢٤٩.

من التقاء الساكنين[١]. «واختلفوا في النقل عن الفراء، فنقل عنه ابن عصفور[٢] الكسر في الراء على أصل التقاء الساكنين. ونقل صاحب (رؤوس المسائل) أنه يسقط كل ساكن يبقى بعد الأخير حتى ينتهي إلى متحرك؛ فعلى هذا يقول: يا إسْحَ»[٣].

وابن أصبغ هو أول من نسب هذا الوجه للفراء فيما وقفت عليه، ونسبه له الرضي دون إشارة لابن أصبغ[٤]، ونقله المرادي عن ابن أصبغ[٥].

٣٩- ترخيم ما آخره تاء التأنيث

ذكر ابن مالك أن نحو: عَمْرَة وضَخْمَة علَمًا وصفةً لا ترخم إلا على لغة من ينتظر، ولا ترخم على لغة من لا ينتظر؛ فلا يقال: يا عَمْرُ، ولا يا ضخمُ؛ لئلا يلتبس المؤنث بالمذكر[٦]، ونقل أبو حيان أن ابن أصبغ أطلق منع الترخيم على لغة من لم ينوِ المحذوف في الصفات المؤنثة بالهاء، وذكر أنه مذهب سيبويه من غير اعتبار لبس البتة، قال: «وأجاز الفراء ترخيمه على لغة من لم يراع المحذوف إذا كان مما لا يلتبس فيه المذكر والمؤنث»[٧].

---

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٦٤.

(٢) ذكر في شرح الجمل ٢: ١١٧ رأي سيبويه، ولم يذكر رأي الفراء.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٤: ٤١.

(٤) الرضي، شرح الكافية، ١: ٤٠٨.

(٥) المرادي، شرح الألفية، ٢: ٣٠.

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٤٢٥.

(٧) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٤: ٤٧، وانظر: ارتشاف الضرب، ٥: ٢٢٣٨.

- عقّب أبو حيان على كلام ابن أصبغ بأن كلام سيبويه يدلّ على التفرقة بين العلم والصفة[١]، وهو ما فهمه الشاطبي[٢]. قال سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء، وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسمًا خاصًّا غالبًا؛ من قِبَل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالمذكر، وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة: يا خبيثُ أقبلي. وإنما جاز ذلك في الغالب؛ لأنك لا تذكِّر مؤنثًا، ولا تؤنِّث مذكرًا»[٣].
- ومقتضى كلام سيبويه أنه يراعي اللبس، بخلاف ما نُقِل عن ابن أصبغ، فإن لم يكن ثمة لبس فيرخم على اللغتين، كما في الصفة (رَبْعَة) لأنها مما يوصف به المذكر والمؤنث، ومقتضى هذا الظاهر أن الفراء موافق لسيبويه.

٤٠- حكم الشرط إذا تقدم على أداته شبيهٌ بالجواب

إذا تقدم على أداة الشرط ما يشبه الجواب فيشترط أن يكون فعل الشرط ماضيًا، نحو: أقومُ إن قمتَ، ولا يكون مضارعًا في سعة الكلام، قال ابن أصبغ: «لا خلاف في جواز قولك: آتيك إن تأتني -على قبحه- واختلفوا في جواز ذلك في (مَن) و(ما) و(أي) و(مهما) و(متى) و(حيثما) فأجازه سيبويه في الشعر، ومنعه عامة الكوفيين»[٤].

- أما نحو: آتيك إن تأتني، فجوازه مخصوص بالشعر، قال سيبويه: «ولا

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٤: ٤٨.

(٢) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٥: ٤٥٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٥١.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٦: ١١٥.

تقول: آتيك إن تأتني، إلا في شعر؛ لأنك أخّرت (إن) وما عملت فيه، ولم تجعل لـ(إن) جوابًا ينجزم بما قبله. فهكذا جرى هذا في كلامهم»[١].

- وأما (ما) و(من) و(أي) إن جاء بعدها مضارع فيرفع، وتجعل هذه الأدوات موصولات، قال سيبويه: «وتقول: آتي من يأتيني، وأقولُ ما تقولُ، وأعطيك أيَّها تشاء. هذا وجه الكلام وأحسنه، وذلك أنه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده، فلما قبح ذلك حملوه على (الذي)»[٢]، وأجاز سيبويه الجزم في الشعر –كما ذكر ابن أصبغ– فقال: «وقد يجوز في الشعر: آتي مَن يأتِني»[٣].
- قول ابن أصبغ: (منعه عامة الكوفيين) يشهد له قول الفراء: «وتقول: لا آتيك ما عشت، ولا يقولون: ما تعشْ»[٤]، ولم يستثنِ في هذا.
- أراد أبو حيان من إيراد كلام ابن أصبغ إثبات أن في المسألة خلافًا، حيث لم يرد في كلام ابن مالك إشارة لمذهب الكوفيين في المنع.

٤١– تغيير الترتيب في جملة التنازع

ذكر ابن مالك أن الجملة في التنازع لا يغير ترتيبها ما لم يكن الموصولُ الألفَ واللام، والمخبَرُ عنه غيرَ المتنازع فيه، فإذا تحقق الأمران قدم المتنازع فيه معمولًا للأول، وإن كان قبلُ معمولًا للثاني، وهذا أولى من جعل خبرِ أولِ

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٧٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٧٠.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ١: ٦٥.

الموصولين بـ(أل) غيرَ خبرِ الثاني[١]، فإذا أخبرت عن ضمير المتكلم من: ضربت وضربني زيد قلت: الضاربُ زيدًا والضاربه هو أنا، وهذا أولى من مراعاة الترتيب إذ يقال: الضاربه أنا هو والضاربُه زيدٌ أنا[٢].

ثم عقّب أبو حيان على كلام ابن مالك بأن أبا إسحاق إبراهيم بن أصبغ ذكر في كتابه المسمى برؤوس المسائل في الخلاف خمسةَ مذاهب في هذه المسألة[٣]:

١- لا يجوز الإخبار بـ(أل) عن بعض أسماء الجملتين إذا كان المعطوف والمعطوف عليه من جملتين فعليتين بينهما ارتباط.

ولم يسمِّ ابن أصبغ من منع هذا، وهو أبو بكر بن السراج، فقد قال: «وهذا الباب عندي لا يجوز الإخبار فيه من أجل أن هاتين الجملتين كجملة واحدة لحاجة الأولى إلى ما يفسرها من الثانية، وإذا أدخلت الألف واللام فصلتَ»[٤].

٢- ذهب الأخفش إلى أنه تَسبك من الفعلين اسمي فاعل، وتدخل (أل) عليهما، ويوفَّيان عوائدهما، وتجعلهما جميعًا كشيءٍ واحد، ويعطف مفرد على مفرد.

وصورته إذا جعلت (زيدًا) خبرًا من المثال السابق: الضاربه أنا والضاربي

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ٢٥٢.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٦: ٣٦٦، وانظر: المقتضب للمبرد، ٣: ١١٤- ١١٥.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٦: ٣٦٧.

(٤) ابن السراج، الأصول، ٢: ٣١٦.

زيدٌ[1].

٣- ذهب قوم من البغداديين إلى نحوٍ مما ذهب إليه الأخفش إلا أنهم يحذفون العوائد، فيقولون في: ظننت وظنني زيدٌ عاقلًا، إذا أخبرت عن التاء من (ظننت): الظانُّ والظانُّ عاقلًا زيدٌ أنا.

وقد ذكر مذهب البغداديين ابنُ بابشاذ[2]، وابن الخباز[3]، وناظر الجيش[4]، والسيوطي[5]، ولم يسمّوا أحدًا منهم.

٤- ذهب المازني إلى مراعاة الترتيب، كالبغداديين إلا أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان فعليتين.

وصورته إذا أخبرت عن التاء في المثال السابق: الضاربُ أنا والضاربي زيدٌ[6].

وعقّب أبو حيان على ابن أصبغ بأنه «في (الغرة) عن المازني أنه يجعل (أنا) خبرًا عن الأول، والعائد مستكنّ، و(زيدٌ) خبرٌ عن الثاني، والعائد مستكنّ، فهما جملتان، وهو خلاف ما نقل عنه أصحابنا من أن (أنا) فاعل،

---

(١) ابن السراج، الأصول، ٢: ٣١٥.

(٢) ابن بابشاذ، شرح الجمل، ٢: ٧٩٦.

(٣) ابن الخباز، توجيه اللمع، ٦٠٢.

(٤) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٩: ٤٥٨٠.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٢٥٢.

(٦) المبرد، المقتضب، ٣: ١٢٨، وابن السراج، الأصول، ٢: ٣١٦، وابن الخباز، توجيه اللمع، ٦٠٢.

وخبر (الضاربه) (زيدٌ) ملفوظٌ به»[١], وما نقله عن (الغرة) لابن الدهان سبق إلى ذكره المبرد[٢]، وابن السراج[٣]، وابن بابشاذ[٤]، وذكره الأبذي من الأندلسيين[٥]. ولم يسمِّ أبو حيان الناقل من أصحابه عن ابن الدهان خلاف ما في الغرة.

٥- ذهب الفارسي[٦]، والرماني[٧] إلى أنهما يدخلان (أل) على الأول خاصة؛ أي: ويبقى الثاني فعلًا، فيقولان: الظانه أنا إياه وظنني عاقلًا زيدٌ.

ونسب ناظر الجيش[٨]، والسيوطي[٩] هذا القول للجرجاني بدل الرماني، ولعل (الرماني) تصحف إلى (الجرجاني) عند ناظر الجيش، وأخذه عنه السيوطي؛ فلم أرَ هذه النسبة عند غيرهما، ولم أجدها في كتب الجرجاني، ولم ينسبا هذا الرأي إلى الرماني كما عند من سبقهما.

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٦: ٣٩٤.

(٢) المبرد، المقتضب، ٣: ١٢٧.

(٣) ابن السراج، الأصول، ٢: ٣١٦.

(٤) ابن بابشاذ، شرح الجمل، ٢: ٧٩٧.

(٥) الأبذي، شرح الجزولية، ٢٢٦، وانظر حاشية (٢) لمحقق التذييل، ١٦: ٣٩٤.

(٦) أجازه الفارسي في المسائل الشيرازيات، ٢: ٦١٩.

(٧) نسبه للرماني ابن بابشاذ، شرح الجمل، ٢: ٧٩٧، وأبو حيان عن ابن أصبغ، التذييل والتكميل، ١٦: ٣٦٧، والارتشاف، ٣: ١٠٧٢.

(٨) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٩: ٤٥٨٠.

(٩) السيوطي، همع الهوامع، ٣: ٢٥٢.

الخاتمة

لعل أهم ما يذكر في نتائج هذا البحث:

* أن كتاب ابن أصبغ -وإن لم يصل إلينا بالصورة التي وضعها مؤلفه- قد تفرد بأمور:
  - نقل الخلاف في مسائل حكي فيها الإجماع، وقد يكون الخلاف حادثًا عند المتأخرين.
  - نقل الخلاف في مسائل اشتهر فيها قول واحد عند المتأخرين.
  - نقل آراء لعلماء نُسِب لهم غيرها.
  - منهج التأليف الذي يعنى برؤوس المسائل، فإنه -وإن كان مطروقًا في فنون العلم الأخرى كالفقه وأصوله- غير مطروق في منهج التأليف في الخلاف النحوي قبل ابن أصبغ.
* حوى الكتاب آراء لبعض أعلام النحويين كالكسائي لم تذكرها عامة كتب النحويين المطبوعة.
* حفظ الكتاب مسائل خلافية من كتب النحويين المفقودة وغير المطبوعة.
* حفظ الكتاب الخلاف في فروع المسائل مما لا تُعنَى به كتب الخلاف الأخرى، وهذا موحٍ بثراء مادة الخلاف فيه.
* لآراء ابن أصبغ أثر فيمن بعده؛ فقد أكثر أبو حيان النقل عنه لأغراض منها: الاحتجاج بفهمه في اختيار بعض الأقوال، والاحتجاج بما نقله في إثبات الخلاف فيما اشتهر فيه قول واحد، والاستناد إليه في نسبة أكثر من قول لعالم واحد في المسألة الواحدة، والاستناد إليه في تفصيل

الخلاف، وتخصيص التعميم، وتفصيل الإجمال، ومن أهداف أبي حيان من إيراد بعض تلك النقول: استشكال بعضها، وحملها على الغلط أو تأويلها، وتسمية من لم يسمِّه ابن أصبغ من أصحاب الآراء، والاختلاف معه في فهم بعض عبارات النحويين.

* تُظهِر مواقف أبي حيان المختلفة مما نقله عن ابن أصبغ عنايته بمسائله، واحتفاءه به، واعتداده بنقله. وإذا خالفه تلطف في عبارته، ولم يجزم بتغليطه، وربما التمس تأويل كلامه.

* ليس ابن أصبغ ناقلًا للخلاف فحسب، فربما اعترض على بعض الآراء ونسبتها لبعض العلماء بما فهمه من كلامهم.

يوصَى في ختام هذا البحث بدراسة مسائل ابن أصبغ في كتب النحويين دراسة احتجاج واستدلال وتحرير منازع الخلاف. وهو صالح لرسالة علمية.

كما يوصى بدراسة آراء الكوفيين عنده، ولا سيما الكسائي، وتحرير آرائهم.

المراجع

* ابن الأبّار؛ أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي (٦٥٨هـ):

- تحفة القادم، تحقيق: إحسان عباس (بيروت، دار الغرب، ١٤٠٦هـ).

- التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس (بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ).

* الأبذي؛ أبو الحسن علي بن محمد (٦٨٠هـ):

- شرح الجزولية، تحقيق: محمد الزهراني –رسالة ماجستير– (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ).

* ابن بري؛ أبو محمد عبد الله بن بري (٥٨٢هـ)، * ابن ظفر؛ أبو عبد الله محمد بن أبي محمد الصقلي (٥٦٥هـ):

- حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق: أحمد طه حسانين (القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٤١١هـ).

* ابن الأثير؛ أبو السعادات ابن الأثير (٦٠٦هـ):

- البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين وصالح العايد (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ).

* الأخفش؛ سعيد بن مسعدة (٢٢١هـ):

- معاني القرآن، تحقيق: هدى قراعة (القاهرة، الخانجي، ١٤٣١هـ).

* الأزهري؛ خالد بن عبد الله (٩٠٥هـ):

- التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: أحمد السيد أحمد (القاهرة، دار التوفيقية، ٢٠١١م).

* الأزهري؛ أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ):

- تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

* الأعشى؛ ميمون بن قيس (٧هـ):
- الديوان، شرح وتعليق: محمد حسين (مصر، مكتبة الآداب، د ت).
* الأعلم الشنتمري؛ أبو الحجاج يوسف بن سليمان (٤٧٦هـ):
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: رشيد بلحبيب (المغرب، وزارة الأوقاف، ١٤٢٠هـ).
* امرؤ القيس بن حجر الكندي (٨٠ق.هـ):
- الديوان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، دار المعارف، ١٣٧٧هـ).
* ابن الأنباري؛ أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ):
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام هارون (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٦م).
* الأنباري؛ أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (٥٧٧هـ):
- الإنصاف في مسائل الخلاف (بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٤).
* الأنصاري؛ أحمد مكي (١٤٢٤هـ):
- يونس البصري (الخرطوم، مطبوعات جامعة القاهرة، ١٣٩٣هـ).
* ابن بابشاذ؛ طاهر بن أحمد (٤٦٩هـ):
- شرح جمل الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد (إربد، عالم الكتب الحديث، ٢٠١٦م).
- شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم (الكويت، المطبعة العصرية، ١٩٧٧م).
* البخاري؛ محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ):
- الجامع الصحيح (القاهرة، دار الشعب، ١٤٠٧هـ).
* ابن برهان؛ أبو القاسم عبد الواحد بن علي (٤٥٦هـ):
- شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس (الكويت، المجلس الوطني، ١٤٠٤هـ).

* البغدادي؛ عبدالقادر بن عمر (١٠٩٣هـ):
- خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون (ط٤،القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ).
- شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد دقاق (بيروت، دار المأمون للتراث، ١٣٩٣هـ).
* الثبيتي؛ عياد بن عيد:
- ابن الطراوة النحوي (الطائف، النادي الأدبي، ١٤٠٣هـ).
* الجزولي؛ عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت (٦٠٧هـ):
- المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد (مطبعة أم القرى، ١٤٠٨هـ).
* ابن جني؛ أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ):
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار (مصر، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م).
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي (دمشق، دار القلم، ١٤١٣هـ).
- اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس (الكويت، دار الكتب الثقافية، د ت).
- المحتسب، تحقيق: علي النجدي، عبدالحليم النجار، عبدالفتاح شلبي (القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ).
* ابن الحاجب؛ أبو عمر عثمان بن أبي بكر (٦٤٦هـ):
- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله (القاهرة، دار سعد الدين، ١٤٣١هـ).
- الأمالي، تحقيق: فخر قدارة (عمّان، دار عمار، ١٤٠٩هـ).
* أبو حيان؛ محمد بن يوسف (٧٤٥هـ):
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨).

- البحر المحيط، تحقيق: عبد الله التركي (القاهرة، مركز هجر، ١٤٣٦هـ).
- التذييل والتكميل، تحقيق: حسن هنداوي (دمشق، دار القلم، ١٤١٨هـ).
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: علي فاخر وآخرين (القاهرة، دار الطباعة المحمدية، ١٤٣٥هـ).

* ابن الخباز؛ أحمد بن الحسين (٦٣٩هـ):
- توجيه اللمع، تحقيق: عبد الله عمر الحاج إبراهيم (الدمام، مكتبة المتنبي، ١٤٣٨هـ).

* الخضري؛ محمد الدمياطي (١٢٨٧هـ):
- حاشيته على شرح ابن عقيل (القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٩هـ).

* الدماميني؛ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (٨٢٧هـ):
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد المفدى (الرياض، مطبعة الحميضي، ١٤٢٦هـ).

* الذهبي؛ شمس الدين محمد بن أحمد (٧٤٨هـ):
- تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر التدمري (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ).

* ابن أبي الربيع؛ عبيد الله بن أحمد الأشبيلي (٦٨٨هـ):
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد الثبيتي (بيروت، دار الغرب، ١٤٠٧هـ).

* الرضي؛ محمد بن الحسن الإستراباذي (٦٨٦هـ):
- شرح الرضي على الكافية، نشرة: يوسف حسن عمر (ليبيا، جامعة قار يونس، ١٣٩٨هـ).

* الرماني؛ أبو الحسن علي بن عيسى (٣٨٤هـ):
- شرح كتاب سيبويه، تحقيق: شريف النجار (القاهرة، دار السلام، ١٤٤٢هـ).

* الزبيدي؛ أبو بكر محمد بن حسن (٣٧٩هـ):

- لحن العوام، تحقيق: رمضان عبد التواب (القاهرة، الخانجي، ١٤٢٠هـ).
* الزجاج؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٣١١هـ):
- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ).
* الزمخشري؛ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ):
- أساس البلاغة (القاهرة، مطابع الشعب، ١٩٦٠م).
- الكشاف (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٢٧).
- المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم (بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م).
* ابن السراج؛أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦هـ):
- الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).
* ابن سلام؛ محمد بن سلام الجمحي (٢٣١هـ):
- طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود شاكر (القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٧٤م).
* السمين الحلبي؛ أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ):
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط (ط٢، دمشق، دار القلم، ١٤٢٤).
* السهيلي؛ أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (٥٨١هـ):
- الروض الأنف، تحقيق: عمر السلامي (بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٢١هـ).
- نتائج الفكر، تحقيق: محمد إبراهيم البنا (بنغازي، جامعة قار يونس، د ت).
* سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ):
- الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون (بيروت، دار الجيل، مصورة عن الطبعة

المصرية).
* ابن السِّيد البَطَلْيَوسي؛ أبو محمد عبد الله بن محمد (٥٢١ هـ):
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد (القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م).
* السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبدالله (٣٦٨هـ):
- شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرين (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٩هـ).
* السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن (٩١١هـ):
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (مصر، المكتبة التوفيقية).
* الشاطبي؛ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (٧٩٠هـ):
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين (مكة المكرّمة، جامعة أمّ القرى، ١٤٢٨هـ).
* ابن الشجري؛ هبة الله بن علي (٥٤٢هـ):
- الأمالي، تحقيق: محمود الطناحي (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٣٥هـ).
* الشلوبين؛ أبو علي عمر بن محمد (٦٥٤هـ):
- التوطئة، تحقيق: يوسف المطوع (الكويت، د ن، ١٤٠١هـ).
- حواشي المفصل، تحقيق: حماد الثمالي –رسالة ماجستير– (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ).
- شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي (ط٢،بيروت، مؤسسة الرسالة،١٤١٤هـ).

* الشمني؛ أحمد بن محمد (٨٧٣هـ):
– حاشيته على مغني اللبيب (مصر، مطبعة محمد أفندي مصطفى، ١٣٠٥هـ).
* الصفدي؛ صلاح الدين خليل بن أيبك (٧٦٤هـ):
– الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى (بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ).
* العتيبي؛ تركي بن سهو:
– هشام بن معاوية الضرير (القاهرة، مطبعة المدني، ١٤١٦هـ).
* ابن عصفور؛ علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ):
– شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح (بيروت، عالم الكتب، ١٤١٩هـ).
– المقرب، تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري (بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٦م).
– الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٧هـ).
* ابن عقيل؛ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (٧٦٩هـ):
– شرح الألفية، نشرة: محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة، دار التراث، ١٤٠٠هـ).
– المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات (مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى،١٤٢٢هـ).
* العكبري؛ أبو البقاء عبدالله بن الحسين (٦١٦هـ):
– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين (الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ).
– اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات وعبدالإله نبهان (دمشق، دار الفكر، ١٤٢٢هـ).

* الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ):

- الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود (مصر، دار التأليف، ١٣٨٩هـ).
- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي (الرياض، دار المفردات، ١٤٣٢هـ).
- الحجة للقرّاء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي (دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ).
- المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد (القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ).
- المسائل الشيرازيات، تحقيق: حسن هنداوي (الرياض، كنوز إشبيليا، ١٤٢٤هـ).
- المسائل العسكرية، تحقيق: محمد الشاطر أحمد (القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ).

* الفراء؛ أبو زكريّا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ):

- لغات القرآن، تحقيق: الموافي البيلي (المنصورة، المكتبة العصرية، ١٤٣٧هـ).
- معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي، محمد النجار، عبد الفتاح شلبي، علي ناصف (مصر، دار المصرية ودار السرور، د.ت).

* القالي؛ إسماعيل بن القاسم (٣٥٦هـ):

- النوادر، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي (مصر، دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ).

* ابن مالك؛ محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ):

- ألفية ابن مالك، تحقيق: سليمان العيوني (الرياض، المنهاج، ١٤٣٢هـ).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات (دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ).
- شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون (مصر، هجر، ١٤١٠هـ).

- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي (مكة المكرمة، جامعة أمّ القرى، ١٩٨٢م).

* المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ):

- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة، وزارة الأوقاف، ١٤١٥هـ).

* المرادي؛ بدر الدين حسن بن قاسم (٧٤٩هـ):

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ).

- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ).

- شرح الألفية، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت، دار مكتبة المعارف، ١٤٢٨هـ).

* المعري؛ أبو العلاء أحمد بن عبد الله (٤٤٩هـ):

- اللامع العزيزي، تحقيق: عبد الله الفلاح (مصر، دار الصحوة، ١٤٣٦هـ).

* الملك المؤيد؛ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (٧٣٢هـ):

- الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض الخوام (بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م).

* ناظر الجيش؛ محب الدين محمد بن يوسف (٧٧٨هـ):

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين (القاهرة، دار السلام، ١٤٢٨هـ).

* النحاس؛ أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨هـ):

- إعراب القرآن،تحقيق: زهير غازي زاهد (بيروت، عالم الكتب، ١٤٢٦هـ).

* ابن هشام اللخمي؛ محمد بن أحمد (٥٧٧هـ):

- المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق: حاتم الضامن (بيروت، دار البشائر،

١٤٢٤هـ).

* ابن هشام؛ جمال الدين عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ):

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله (بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م).

* ابن ولّاد؛ أبو العباس أحمد بن محمد التميمي (٣٣٢هـ):

- الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ).

AlmrAjç
* Abn AlÂbĂr¦ Âbw çbd Allh mHmd bn çbd Allh AlqDAçy (658h):
- tHfh AlqAdm‹ tHqyq: ĂHsAn çbAs (byrwt‹ dAr Alγrb‹ 1406h).
- Altkmlh lktAb AlSlh‹ tHqyq: çbd AlslAm AlhrAs (byrwt‹ dAr Alfkr‹ 1415h).
* AlÂbðy¦ Âbw AlHsn çly bn mHmd (680h):
- ŝrH Aljzwlyh‹ tHqyq: mHmd AlzhrAny –rsAlh mAjstyr- (mkh Almkrmh‹ jAmçh Âm AlqrŶ‹ 1424h).
* Abn bry¦ Âbw mHmd çbd Allh bn bry (582h)‹ * Abn Ďfr¦ Âbw çbd Allh mHmd bn Âby mHmd AlSqly (565h):
- HwAŝy Abn bry wAbn Ďfr çlŶ drh AlγwAS fy ÂwhAm AlxwAS llHryry‹ tHqyq: ÂHmd Th HsAnyn (AlqAhrh‹ mTbçh AlÂmAnh‹ 1411h).
* Abn AlÂθyr¦ Âbw AlsçAdAt Abn AlÂθyr (606h-):
- Albdyç fy çlm Alçrbyh‹ tHqyq: ftHy ÂHmd çly Aldyn wSAlH AlçAyd (mkh Almkrmh‹ jAmçh Âm AlqrŶ‹ 1420h-).
* AlÂxfŝ¦ sçyd bn msçdh (221h-):
-mçAny AlqrĀn‹ tHqyq: hdŶ qrAçh (AlqAhrh‹ AlxAnjy‹ 1431h).
* AlÂzhry¦ xAld bn çbd Allh (905h-):
- AltSryH bmDmwn AltwDyH‹ tHqyq: ÂHmd Alsyd ÂHmd (AlqAhrh‹ dAr Altwfyqyh‹ 2011m).
* AlÂzhry¦ Âbw mnSwr mHmd bn ÂHmd (370h):
- thðyb Allγh‹ tHqyq: mHmd çwD mrçb (byrwt‹ dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby‹ 2001m).
* AlÂçŝŶ¦ mymwn bn qys (7h):
- AldywAn‹ ŝrH wtçlyq: mHmd Hsyn (mSr‹ mktbh AlĀdAb‹ d t).
* AlÂçlm Alŝntmry¦ Âbw AlHjAj ywsf bn slymAn (476h):
- Alnkt fy tfsyr ktAb sybwyh‹ tHqyq: rŝyd blHbyb (Almγrb‹ wzArh AlÂwqAf‹ 1420h).
* Amrŵ Alqys bn Hjr Alkndy (80q.h-):
-AldywAn‹ tHqyq: mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym (AlqAhrh‹ dAr AlmçArf‹ 1377h-).
* Abn AlÂnbAry¦ Âbw bkr mHmd bn AlqAsm (328h-):
- ŝrH AlqSAŶd Alsbç AlTwAl AljAhlyAt‹ tHqyq: çbd AlslAm hArwn (AlqAhrh‹ dAr AlmçArf‹ 1976m).
* AlÂnbAry¦ Âbw AlbrkAt çbdAlrHmn bn mHmd (577h-):
- AlĂnSAf fy msAŶl AlxlAf (byrwt‹ Almktbh AlçSryh‹ 1414).
* AlÂnSAry¦ ÂHmd mky (1424h):
- ywns AlbSry (AlxrTwm‹ mTbwçAt jAmçh AlqAhrh‹ 1393h).
* Abn bAbŝAð¦ TAhr bn ÂHmd (469h):
- ŝrH jml AlzjAjy‹ tHqyq: çly twfyq AlHmd (Ărbd‹ çAlm Alktb AlHdyθ‹

2016m).
- ŝrH Almqdmħ AlmHsbħ، tHqyq: xAld ςbd Alkrym (Alkwyt، AlmTbçħ AlçSryħ، 1977m).
* AlbxAry؛ mHmd bn ĂsmAçyl (256h):
- AljAmç AlSHyH (AlqAhrħ، dAr Alŝçb، 1407h).
* Abn brhAn؛ Âbw AlqAsm ςbd AlwAHd bn ςly (456h):
- ŝrH Allmç، tHqyq: fAŶz fArs (Alkwyt، Almjls AlwTny، 1404h).
* AlbγdAdy؛ ςbdAlqAdr bn ςmr (1093h-):
- xzAnħ AlÂdb، tHqyq: ςbd AlslAm hArwn (T4،AlqAhrħ، mktbħ AlxAnjy، 1418h-).
- ŝrH ÂbyAt mγny Allbyb، tHqyq: ςbd Alçzyz rbAH wÂHmd dqAq (byrwt، dAr AlmÂmwn lltrAθ، 1393h).
* Alθbyty؛ ςyAd bn ςyd:
- Abn AlTrAwħ AlnHwy (AlTAŶf، AlnAdy AlÂdby، 1403h).
* Aljzwly؛ ςysŶ bn ςbd Alçzyz bn yĺlb́x̂ (607h-):
- Almqdmħ Aljzwlyħ fy AlnHw، tHqyq: ŝçbAn ςbd AlwhAb mHmd (mTbçħ Âm AlqrŶ، 1408h-).
* Abn jny؛ Âbw AlftH çθmAn (392h-):
- AlxSAŶS، tHqyq: mHmd ςly AlnjAr (mSr، dAr Alktb AlmSryħ، 1952m).
- sr SnAçħ AlĂçrAb، tHqyq: Hsn hndAwy (dmŝq، dAr Alqlm، 1413h-).
- Allmç fy Alçrbyħ، tHqyq: fAŶz fArs (Alkwyt، dAr Alktb AlθqAfyħ، d t).
- AlmHtsb، tHqyq: ςly Alnjdy، ςbdAlHlym AlnjAr، ςbdAlftAH ŝlby (AlqAhrħ، Almjls AlÂçlŶ llŝŵwn AlĂslAmyħ، 1386h-).
* Abn AlHAjb؛ Âbw ςmr çθmAn bn Âby bkr (646h-):
- AlĂyDAH fy ŝrH AlmfSl، tHqyq: ĂbrAhym mHmd ςbd Allh (AlqAhrħ، dAr sçd Aldyn، 1431h-).
- AlÂmAly، tHqyq: fxr qdArħ (çm̆An، dAr çmAr، 1409h).
* Âbw HyAn؛ mHmd bn ywsf (745h-):
- ArtŝAf AlDrb mn lsAn Alçrb، tHqyq: rjb çθmAn mHmd (AlqAhrħ، mktbħ AlxAnjy، 1418).
- AlbHr AlmHyT، tHqyq: ςbd Allh Altrky (AlqAhrħ، mrkz hjr، 1436h-).
- Altðyyl wAltkmyl، tHqyq: Hsn hndAwy (dmŝq، dAr Alqlm، 1418h-).
- mnhj AlsAlk fy AlklAm çlŶ Âlfyħ Abn mAlk، tHqyq: ςly fAxr wĀxryn (AlqAhrħ، dAr AlTbAçħ AlmHmdyħ، 1435h).
* Abn AlxbAz؛ ÂHmd bn AlHsyn (639h-):
- twjyh Allmç، tHqyq: ςbd Allh ςmr AlHAj ĂbrAhym (AldmAm، mktbħ Almtnby، 1438h).
* AlxDry؛ mHmd AldmyATy (1287h):
- HAŝyth çlŶ ŝrH Abn ςqyl (AlqAhrħ، mSTfŶ AlbAby AlHlby، 1359h).

* AldmAmyny؛ mHmd bdr Aldyn bn Âby bkr bn çmr (827h):
- tçlyq AlfrAŶd çlŶ tshyl AlfwAŶd، tHqyq: mHmd AlmfdŶ (AlryAD، mTbçh AlHmyDy، 1426h).
* Alðhby؛ ŝms Aldyn mHmd bn ÂHmd (748h):
- tAryx AlĂslAm، tHqyq: çmr Altdmry (byrwt، dAr AlktAb Alçrby، 1413h).
* Abn Âby Alrbyç؛ çbyd Allh bn ÂHmd AlÂŝbyly (688h):
- AlbsyT fy ŝrH jml AlzjAjy، tHqyq: çyAd Alθbyty (byrwt، dAr Alγrb، 1407h).
* AlrDy؛ mHmd bn AlHsn AlĂstrAbAðy (686h-):
- ŝrH AlrDy çlŶ AlkAfyh، nŝrh: ywsf Hsn çmr (lybyA، jAmçh qAr ywns، 1398h-).
* AlrmAny؛ Âbw AlHsn çly bn çysŶ (384h):
- ŝrH ktAb sybwyh، tHqyq: ŝryf AlnjAr (AlqAhrh، dAr AlslAm، 1442h).
* Alzbydy؛ Âbw bkr mHmd bn Hsn (379h):
- lHn AlçwAm، tHqyq: rmDAn çbd AltwAb (AlqAhrh، AlxAnjy، 1420h).
* AlzjAj؛ Âbw ĂsHAq ĂbrAhym bn Alsry (311h-):
- mçAny AlqrĀn wĂçrAbh، tHqyq: çbdAljlyl çbdh ŝlby (byrwt، çAlm Alktb، 1408h-).
* Alzmxŝry؛ jAr Allh Âbw AlqAsm mHmwd bn çmr (538h):
- ÂsAs AlblAγh (AlqAhrh، mTAbç Alŝçb، 1960m).
- AlkŝAf (byrwt، dAr AlktAb Alçrby، 1427).
- AlmfSl fy Snçh AlĂçrAb، tHqyq: çly bw mlHm (byrwt، mktbh AlhlAl، 1993m).
* Abn AlsrAj؛Âbw bkr mHmd bn shl (316h-):
-AlÂSwl fy AlnHw، tHqyq: çbd AlHsyn Alftly (byrwt، mŵssh AlrsAlh، 1405h-).
* Abn slAm؛ mHmd bn slAm AljmHy (231h):
- TbqAt fHwl Alŝçr A'، tHqyq: mHmwd ŝAkr (AlqAhrh، mTbçh Almdny، 1974m).
* Alsmyn AlHlby؛ ÂHmd bn ywsf (756h-):
- Aldr AlmSwn fy çlwm AlktAb Almknwn، tHqyq: ÂHmd AlxrAT (T2، dmŝq، dAr Alqlm، 1424).
* Alshyly؛ Âbw AlqAsm çbdAlrHmn bn çbdAllh (581h-):
- AlrwD AlÂnf، tHqyq: çmr AlslAmy (byrwt، dAr ĂHyA' AltrAθ، 1421h).
- ntAŶj Alfkr، tHqyq: mHmd ĂbrAhym AlbnA (bnγAzy، jAmçh qAr ywns، d t).
* sybwyh؛ Âbw bŝr çmrw bn çθmAn bn qnbr (180h-):
- AlktAb، tHqyq: çbd AlslAm hArwn (byrwt، dAr Aljyl، mSwrh çn AlTbçh AlmSryh).

* Abn Alsỹd AlbṪlỉẏwsy؛ Âbw mHmd ςbd Allh bn mHmd (521 h-):
- AlAqtDAb fy ŝrH Âdb AlktAb، tHqyq: mSTfŶ AlsqA wHAmd ςbd Almjyd (AlqAhrħ، dAr Alktb AlmSryħ، 1996m).
* AlsyrAfy؛ Âbw sςyd AlHsn bn ςbdAllh (368h-):
- ŝrH ktAb sybwyh، tHqyq: rmDAn ςbd AltwAb wĀxryn (AlqAhrħ، dAr Alktb wAlwθAŶq Alqwmyħ، 1429h).
* AlsywTy؛ jlAl Aldyn ςbd AlrHmn (911h):
- bγyħ AlwςAħ fy TbqAt Allγwyyn wAlnHAħ، tHqyq: mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym (AlqAhrħ، ςysŶ AlbAby AlHlby، 1384h).
- hmς AlhwAmς fy ŝrH jmς AljwAmς، tHqyq: ςbd AlHmyd hndAwy (mSr، Almktbħ Altwfyqyħ).
* AlŝATby؛ Âbw ĂsHAq ĂbrAhym bn mwsŶ (790h-):
- AlmqASd AlŝAfyħ fy ŝrH AlxlASħ AlkAfyħ، tHqyq: ςbd AlrHmn Alςθymyn wĀxryn (mkħ Almkrm̃ħ، jAmςħ Âm̃AlqrŶ، 1428h-).
* Abn Alŝjry؛ hbħ Allh bn ςly (542h):
- AlÂmAly، tHqyq: mHmwd AlTnAHy (AlqAhrħ، mktbħ AlxAnjy، 1435h).
* Alŝlwbyn؛ Âbw ςly ςmr bn mHmd (654h-):
- AltwTŶħ، tHqyq: ywsf AlmTwς (Alkwyt، d n، 1401h).
- HwAŝy AlmfSl، tHqyq: HmAd Alθmaly –rsAlħ mAjstyr- (mkħ Almkrmħ، jAmςħ Âm AlqrŶ، 1402h).
- ŝrH Almqdm̃ħ Aljzwlyħ Alkbyr، tHqyq: trky bn shw Alςtyby (T2،byrwt، mŵssħ AlrsAlħ،1414h-).
* Alŝmny؛ ÂHmd bn mHmd (873h):
- HAŝyth ςlŶ mγny Allbyb (mSr، mTbςħ mHmd Âfndy mSTfŶ، 1305h).
* AlSfdy؛ SlAH Aldyn xlyl bn Âybk (764h):
- AlwAfy bAlwfyAt، tHqyq: ÂHmd AlÂrnAŵwT wtrky mSTfŶ (byrwt، dAr ĂHyA' AltrAθ، 1420h).
* Alςtyby؛ trky bn shw:
- hŝAm bn mçAwyħ AlDryr (AlqAhrħ، mTbςħ Almdny، 1416h).
* Abn ςSfwr؛ ςly bn mŵmn AlĂŝbyly (669h-):
- ŝrH jml AlzjAjy، tHqyq: SAHb Âbw jnAH (byrwt، ςAlm Alktb، 1419h-).
- Almqrb، tHqyq: ÂHmd AljwAry wςbd Allh Aljbwry (bγdAd، wzArħ AlÂwqAf wAlŝŵwn Aldynyħ، 1986m).
- Almmtς fy AltSryf، tHqyq: fxr Aldyn qbAwħ (byrwt، dAr Almçrfħ، 1407h).
* Abn ςqyl؛ bhA' Aldyn ςbd Allh bn ςbd AlrHmn (769h-):
- ŝrH AlÂlfyħ، nŝrħ: mHmd mHyy Aldyn ςbd AlHmyd (AlqAhrħ، dAr AltrAθ، 1400h).
- AlmsAçd ςlŶ tshyl AlfwAŶd، tHqyq: mHmd kAml brkAt (mkħ

Almkrmh، jAmçh Âm AlqrŶ،1422h-).
* Alçkbry؛ Âbw AlbqA' çbdAllh bn AlHsyn (616h-):
- Altbyyn çn mðAhb AlnHwyyn AlbSryyn wAlkwfyyn، tHqyq: çbd AlrHmn Alçθymyn (AlryAD، mktbh Alçbykan، 1421h-).
- AllbAb fy çll AlbnA' wAlĂçrAb، tHqyq: γAzy TlymAt wçbdAlĂlh nbhAn (dmŝq، dAr Alfkr، 1422h-).
* AlfArsy؛ Âbw çly AlHsn bn ÂHmd bn çbd AlγfAr (377h-):
- AlĂyDAH Alçddy، tHqyq: Hsn ŝAðly frhwd (mSr، dAr AltÂlyf، 1389h).
- Altçlyqh çlŶ ktAb sybwyh، tHqyq: çwD Alqwzy (AlryAD، dAr AlmfrdAt، 1432h).
- AlHjh llqr'A' Alsbçh، tHqyq: bdr Aldyn qhwjy wbŝyr jwyjAty (dmŝq، dAr AlmÂmwn lltrAθ، 1413h-).
- AlmsAŶl AlbSryAt، tHqyq: mHmd AlŝATr ÂHmd (AlqAhrh، mTbçh Almdny، 1405h-).
- AlmsAŶl AlŝyrAzyAt، tHqyq: Hsn hndAwy (AlryAD، knwz Ăŝbylya، 1424h-).
- AlmsAŶl Alçskryh، tHqyq: mHmd AlŝATr ÂHmd (AlqAhrh، mTbçh Almdny، 1403h).
* AlfrA'؛ Âbw zkry'A yHyŶ bn zyAd (207h-):
- lγAt Alqrān، tHqyq: AlmwAfy Albyly (AlmnSwrh، Almktbh AlçSryh، 1437h).
- mçAny Alqrān، tHqyq: ÂHmd njAty، mHmd AlnjAr، çbd AlftAH ŝlby، çly nASf (mSr، dAr AlmSryh wdAr Alsrwr، d.t).
* AlqAly؛ ĂsmAçyl bn AlqAsm (356h):
- AlnwAdr، tHqyq: mHmd çbd AljwAd AlÂSmçy (mSr، dAr Alktb AlmSryh، 1344h).
* Abn mAlk؛ mHmd bn çbd Allh (672h-):
- Âlfyh Abn mAlk، tHqyq: slymAn Alçywny (AlryAD، AlmnhAj، 1432h).
- tshyl AlfwAŶd wtkmyl AlmqASd، tHqyq: mHmd kAml brkAt (dAr AlkAtb Alçrby، 1387h).
- ŝrH Altshyl، tHqyq: çbd AlrHmn Alsyd wmHmd Almxtwn (mSr، hjr، 1410h-).
- ŝrH AlkAfyh AlŝAfyh، tHqyq: çbd Almnçm hrydy (mkh Almkrmh، jAmçh Âm AlqrŶ، 1982m).
* Almbrd؛ Âbw AlçbAs mHmd bn yzyd (285h-):
- AlmqtDb، tHqyq: mHmd çbd AlxAlq çDymh (AlqAhrh، wzArh AlÂwqAf، 1415h-).
* AlmrAdy؛ bdr Aldyn Hsn bn qAsm (749h):
- twDyH AlmqASd wAlmsAlk bŝrH Âlfyh Abn mAlk، tHqyq: çbd

AlrHmn ςly slymAn (AlqAhrħ، dAr Alfkr Alςrby، 1428h).
- AljnŶ AldAny fy Hrwf AlmςAny، tHqyq: fxr Aldyn qbAwħ، wmHmd ndym fADl (byrwt، dAr Alktb Alςlmyħ، 1413h).
- ŝrH AlÂlfyħ، tHqyq: fxr Aldyn qbAwħ (byrwt، dAr mktbħ AlmςArf، 1428h).
* Almςry؛ Âbw AlςlA' ÂHmd bn ςbd Allh (449h-):
- AllAmς Alςzyzy، tHqyq: ςbd Allh AlflAH (mSr، dAr AlSHwħ، 1436h).
* Almlk Almŵyd؛ Âbw AlfdA' ςmAd Aldyn ĂsmAςyl bn ςly (732h):
- AlknAŝ fy fny AlnHw wAlSrf، tHqyq: ryAD AlxwAm (byrwt، Almktbħ AlςSryħ، 2000m).
* nADr Aljyŝ؛ mHb Aldyn mHmd bn ywsf (778h-):
- tmhyd AlqwAςd bŝrH tshyl AlfwAŶd، tHqyq: ςly mHmd fAxr wĀxryn (AlqAhrħ، dAr AlslAm، 1428h-).
* AlnHAs؛ Âbw jςfr ÂHmd bn mHmd (338h-):
- ĂςrAb AlqrĀn،tHqyq: zhyr γAzy zAhd (byrwt، ςAlm Alktb، 1426h-).
* Abn hŝAm Allxmy؛ mHmd bn ÂHmd (577h):
- Almdxl ĂlŶ tqwym AllsAn، tHqyq: HAtm AlDAmn (byrwt، dAr AlbŝAŶr، 1424h).
* Abn hŝAm؛ jmAl Aldyn ςbd Allh bn ywsf (761h):
- mγny Allbyb ςn ktb AlÂςAryb، tHqyq: mAzn AlmbArk، wmHmd ςly Hmd Allh (byrwt، dAr Alfkr، 1979m).
* Abn wlĂd؛ Âbw AlςbAs ÂHmd bn mHmd Altmymy (332h-):
- AlAntSAr lsybwyh ςlŶ Almbrd، tHqyq: zhyr ςbd AlmHsn slTAn (byrwt، mŵssħ AlrsAlħ، 1416h-).

***

مُختَصَرُ النَّحْوِ
تَألِيف: أبي الحسن عليّ بن محمد بن إبراهيم الضَّريريّ القُهُنْدُزِيّ المتوفَّى نحو (٤٢٠هـ)
دِرَاسَة وَتَحْقِيق

أ.د. أيمن السيد بيومي الجندي
قسم النحو والصرف
كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د. صفاء إبراهيم محمد عجلان
قسم النحو والصرف
كلية اللغة العربية (سابقًا)
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مُختَصَرُ النَّحْوِ، لأبي الحسن عليّ بن محمد بن إبراهيم الضَّريريّ القُهُنْدُزِيّ المتوفَّى نحو (٤٢٠هـ) دِرَاسَة وَتَحْقِيق

أ.د. أيمن السيد بيومي الجندي
قسم النحو والصرف – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د. صفاء إبراهيم محمد عجلان
قسم النحو والصرف
كلية اللغة العربية (سابقًا)
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٢/ ١٠/ ١٤٤٣ هـ تاريخ قبول البحث: ١٤/ ١١/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

تناول هذا البحثُ تحقيقَ كتاب مختصر النحو، لأبي الحسن الضريري، المتوفى في حدود عام ٤٢٠هـ، ودراسته.

وقد جاء البحث في قسمين؛ أمَّا الأول فترجمنا فيه للضريري ترجمة كاشفة عنه، ثم درسنا الكتاب المحقق دراسة موجزة بينا فيها مادته، ومنهجه التصنيفي العام، وانفرادات الضريري، والضوابط العامة في الكتاب، وأما القسم الثاني وهو التحقيق، فتحدثنا في مقدمته عن تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى الضريري، ووصف النسخ الخطية، ثم بينا المنهج الذي سرنا عليه في التحقيق، ثم أرفقنا نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق، ثم كان النص المحقق وفق قواعد التحقيق وأسسه العلمية.

وهذا الكتاب له نسخٌ كثيرة متفرقة في أنحاء العالم، وقفنا – بفضل الله – على سبعَ عشرةَ نسخة تامةً سليمةً منها، وقد اشتمل هذا المختصر على معظم أبواب النحو، وبعض الأدوات النحوية، وبعضِ الأبواب الصرفية، في ترتيبٍ بديعٍ لم يُسبقْ إليه، وفوق ذلك جاء في أسلوبٍ سهلٍ بعيدٍ عن التكلف والاختلافات النحوية؛ ممَّا جعله صالحًا لتعليم المبتدئين والباحثين.

الكلمات المفتاحية: المختصرات النحوية – تحقيق – الضريري – القهندزي.

*** نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية؛ لتمويلها هذا المشروع في عام ١٤٤٢هـ، برقم:(٢٠ – ١٣ – ٠٤ – ٠٠٩)**

Mokhtasar ALnnaho authoring Abo Alhasan Ali bin Mohammad bin Ibrahim Althariri Alghondozi (died almost 420 H) Studying and investigation

Dr. Ayman Assayed Bywomi Aljondi
Department syntax, morphology and philology
Faculty Arabic language
Imam Mohammad ibn Saud Islamic university

Dr. safa Ibrahim Mohammad Ajlan
Department syntax, morphology and philology
Faculty Arabic language
Imam Mohammad ibn Saud Islamic university

Abstract:

This research deals with the investigation and study of the book "Mukhtasar Al-Nahw" by Abi Al-Hasan Al-Dhariri

who died around ٤٢٠ AH.

The research came in two sections. In the first section, I made a revealing translation of Al-Dariri. Then, I briefly studied the investigated book; I showed its material, its general classification approach, Al-Dariri's singularities, and the general controls in the book. In the second section, which is the investigation, I spoke in its introduction about the investigation of the title of the book, documenting its attribution to Al-Dariri, describing the written copies. Then, I showed the approach that I followed in the investigation. I also attached samples of the copies approved in the investigation. Next, the text that was investigated according to the rules of investigation and its scientific foundations.

This book has many scattered copies around the world, and by the grace of God, I got seventeen complete and sound copies of them. This brief included most of the chapters on grammar, some grammatical tools, and some morphological chapters; in a wonderful and unprecedented order. Above all, it came in an easy style that was free from affectation and grammatical differences. That makes it suitable for teaching beginners and researchers.

key words: grammatical briefs - investigation - Al-Dariri - Al-Quandzi.

المقدّمة

الحمدُ للهِ وحدَه، والصلاةُ والسَّلامُ على مَنْ لا نبيَّ بعدَه، سيّدِنا محمدٍ وعلى آله وأصحابهِ أجمعين، وبعد:

فقدْ أدركَ النحويُّون القُدامَى أهميةَ تيسيرِ النحوِ وتهذيبِهِ؛ ولتحقيق ذلك عَمدُوا – أحيانًا – إلى تأليف المتون المنثورةِ المختصَرةِ في النَّحو، التي اتَّسمتْ بالدِّقة، والشمولِ، والترتيبِ المنطقي للموضوعات، وهذه المختصراتُ تمثِّلُ جُزءًا مُهمًّا في تاريخ النَّحو العربي؛ لكونها نمطًا من أنماط التأليف فيه، وقد استطاعتْ – بما لها من مكانة وأهمية – أنْ تكون ذاتَ مقدرةٍ على نقل التراث النحوي عبر أجيالٍ متعاقبةٍ.

ومن هذه المختصراتِ النحويةِ المهمَّةِ المتقدمةِ مختصَرُ أَبي الْحَسَنِ القُهُنْدُزيّ، عَليّ بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن عبد الله، النَّيْسَابُورِي الضَّرِيريّ النَّحْوِيّ الأديب، المتوفي في حدود سنة ٤٢٠هـ، وهذا المختصَرُ اشتملَ على معظم أبوابِ النَّحو، وبعضِ أبوابٍ من الصَّرفِ، وامتازَ بسهولة الأسلوب، والابتعادِ عن التعقيدِ والغريب والتكلُّف والخلاف؛ مِمَّا جَعلَه في مَصافِّ كُتُبِ النحو التعليمية.

وكان لتحقيق هذا الكتاب جملةٌ من الأسباب، منها:

١- أنَّ في تحقيقه خدمةً للتراث العربي، ومشاركةً في إزاحة غبار الزمن عن ذخائره التي لا تزال حبيسةَ الخزائن، ولا سيما أن هذا الكتاب لم يسبق له تحقيقٌ أو دراسةٌ، فيما أعلم.

٢- كشف اللثام عن شخصية مُهمة في النحو العربي، لم تنلْ حظَّها من الشهرة والمعرفة لدى الدارسين، على الرغم من أنَّ الضريريَّ نحويٌّ متقدم توفي عام

٤٢٠هـ، وكان من أبرع أهل زمانه في النحو، وهو أستاذ للنحوي المفسِّر صاحبِ التفسير البسيط (الواحدي ت ٤٦٨هـ).

٣- أنَّ هذا المختصر متفرد في ترتيبه لأبواب النحو، كما أنه متفرد في العرض والمعالجة؛ إذ استشهد بكثيرٍ من آيات الذكر الحكيم، وهذا النوع من التأليف فيه تيسيرٌ للنحو، يجعل الناشئة والمتعلمين يُقبلون عليه باهتمامٍ.

٤- في تحقيق هذا المختصر خدمة للطلاب والمبتدئين في دراسة النحو، لما يتميز به من الإيجاز والسهولة مع الإلمام بقواعد النحو بعامة.

٥- أنَّ هذا المختصر يُمثِّل حلقة مهمة من حلقات التأليف في النحو العربي؛ إذ التأليف دار بين المطولات ككتاب سيبويه، والمختصرات، كالمقدمة المنسوبة إلى خلف الأحمر، والتفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

١- تحقيق هذا الكتاب تحقيقًا علميًّا، وإخراجه إخراجًا سليمًا كما أراده مؤلِّفُه.

٢- دراسة الكتاب دراسة نحوية شاملة.

٣- دراسة شخصية المؤلف الضريري دراسة علمية كاشفة عن مكانته النحوية.

٤- الوقوف على المنهج الذي اتبعه الضريري في ترتيب الأبواب والفصول.

وأمَّا ما يتعلَّق بالدراسات السابقة؛ فلم نقف على تحقيق أو دراسة نحوية ذات علاقة بالكتاب الذي بين أيدينا؛ إذ هو — فيما اطلعنا- لم يحقَّق من قبلُ.

وقد قدَّمنا لتحقيق هذا الكتاب دراسةً مفصَّلةً عنه جاءت في قسمين:

أما القسم الأول: فترجمنا فيه للضريري ترجمة كاشفة عنه، ثم درسنا الكتاب المحقق دراسة موجزة بينا فيها مادته، ومنهجه التصنيفي العام، وانفرادات الضريري، والضوابط العامة في الكتاب، ومذهب الضريري النحوي.

وأما القسم الثاني– وهو التحقيق–: فتحدثنا في مقدمته عن تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى الضريري، ووصف النسخ الخطية، ثم بينا المنهج الذي سرنا عليه في التحقيق، ثم أرفقنا نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق، ثم كان النص المحقق، فثبت المصادر والمراجع.

ولم يخلُ تحقيق هذا الكتاب من صعوبات، كغيره من الأعمال العلمية، ويُمكن أن نجمل هذه الصعوبات في أمرين:

الأول: صعوبة الحصول على النسخ الخطية لهذا الكتاب؛ إذْ هي مع كثرتها متفرقة في أنحاء العالم، كما سيظهر في وصفها، وقد وفقنا الله تعالى إلى الحصول على سبعَ عشرةَ نسخة تامة منها.

الثاني: الاختلافات الشكلية الكثيرة بين النسخ التي لم تؤثر في الجوهر والمضمون؛ ممَّا يستلزم التريث وطول البحث للوصول إلى اختيار المؤلِّف فيها؛ ولعلَّ هذه الاختلافات ترجع إلى أنَّ المؤلِّف كان ضريرًا، وكان يُملي هذا المختصر ويشرحه في أماكن متفرقة.

وفي الختام: نشكر كلِّ من أعاننا في الحصول على النسخ الخطية، وقدَّم لنا يدَ العونِ والمساعدة.

والحمد لله أولاً وآخِراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

***

القسم الأول: الدراسة

أولًا: التعريف بالضريري[1]

- **اسمُه ونسبُه:**

هو أبو الحسَـن علي بن محمَّد بن إبراهيم بن عبد الله الضّـريريّ النحويّ القُهُنْدُزِيّ[2] النيسَابوريّ، النحويُّ الأديبُ[3].

---

(١) انظر ترجمته في: (التفسير البسيط ١/ ٤٢٠، ومعجم الأدباء ١٩٨٥/٥، وإنباه الرواة ٣١٠/٢، والوافي بالوفيات ٢٧٨/٢١، ونكت الهِمْيان في نكت العُميان ص ٢٠٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٩٢/٥، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٥٧/١، وبغية الوعاة ١٨٦/٢، والروض الباسم في شيوخ الحاكم ٧٣٢/١، ومعجم المؤلفين ١٧٧/٧).

(٢) نسبة إلى (قهندز). قال السمعاني: "(القهندزي) بضم القاف والهاء وسكون النون والدال المهملة وفي آخرها الزاي، وهذه النسبة إلى قُهندز بلاد شتى، وهي المدينة الداخلة المسورة". (الأنساب ٥٢٣/١٠). والمقصود هنا قهندز نيسابور. وقال ياقوت الحموي: "بفتح أوله وثانيه، وسكون النون، وفتح الدال، وزاي، وهو في الأصل اسم الحصن أو القلعة في وسط المدينة، وهي لغة كأنها لأهل خراسان وما وراء النهر خاصة، وأكثر الرّواة يسمونه قهندز وهو تعريب كهندز معناه: القلعة العتيقة، وفيه تقديم وتأخير؛ لأن كهن هو العتيق ودز قلعة ثم كثر حتى اختصّ بقلاع المدن، ولا يقال في القلعة إذا كانت مفردة في غير مدينة مشهورة، وهو في مواضع كثيرة، منها: قهندز سمرقند، وقهندز بخارى، وقهندز بلخ، وقهندز مرو، وقهندز نيسابور". (معجم البلدان ٤١٩/٤). وقد ورد في معظم النسخ مضبوطًا بما ضبطه به السمعاني.

(٣) انظر: معجم الأدباء ١٩٨٥/٥، وبغية الوعاة ١٨٦/٢. وقد لقَّبه حاجي خليفة في كشف الظنون (٨١/١)، وبروكلمان في (تاريخ الأدب العربي ٢٦٨/٥)، وعمر رضا كحالة في (معجم المؤلفين ١٧٦/٧) بـ (حميد الدين)، ولم أقف على هذا اللقب عند غيرهم ممن ترجم له.

- **مولده ونشأته:**

لم يُثبت المترجمون له سنةَ مولدِه، ولم يُشيروا إلى ما يُمكن أن يُستندَ إليه في ذلك – على ما هو الشـــأن مع الكثير من الأعلام، كما أنهم لم يتحدثوا عن نشأته سوى أنهم أجمعوا على أنه نيسابوريّ.

- **مكانته وثناء العلماء عليه:**

للرجل مكانة كبيرة عند العلماء؛ فقد قالوا عنه: الشـــيخ الإمام الفقيه الأديب الزَّاهد النحوي، يقول تلميذه الواحديُّ (ت ٤٦٨هـــــ) صـــاحب التفسير البسيط: "وأمَّا النَّحو، فإني لما كنت في مَيْعَةِ، صِبَاي، وشَرْخِ شَبيبتي، وقعتُ إلى الشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم الضَّرير–رحمه الله – وكان من أبرع أهل زمانه في لطائف النحو وغوامضِه، وأعلمهم بمضايق طوق العربية ودقائقها، ولعلَّه تفرس فيَّ، وتوســم أثرَ الخيرِ لدي، فتجرد لتخريجي، وصــرف وكده إلى تأديبي، ولم يذخر عني شـــيئًا من مكنون ما عنده، حتى اســـتأثرني بأفلاذه، وســعدت به أفضــل ما سَــعِدَ تلميذ بأســتاذه، وقرأت عليه جوامعَ النحو والتصـــريف والمعاني، وعلقت عنه قريبًا من مائة جزءٍ في المســـائل المشــكلة، وسمعت منه أكثر مصــنفاته، في النحو والعروض والعلل، وخصــني بكتابه الكبير في علل القراءات المرتبة في كتاب (الغاية)، لابن مِهران"[1]. ويقول عنه ياقوت الحموي: "النحويُّ الأديب النيســابوري: من أصــحاب أبي

(١) التفسير البسيط ١/٤٢٠، ٤٢١، وانظر: معجم الأدباء ٥/١٩٥٨.

عبد الله، شيخ فاضل من الأدباء"[1]، ويقول الصفدي: "كان شيخاً فاضلاً، وقرأ عليه الأئمة وتخرجُوا به، وقرأ عليه مثلُ الواحدي"[2].

(١) معجم الأدباء ١٩٥٨/٥، وانظر: بغية الوعاة ١٨٦/٢.

(٢) نكت الهميان ص ٢٠٠، والوافي بالوفيات ٢٧٨/٢١.

- **شيوخه:**

لم ينقل المؤرخون لنا من شيوخه سوى أستاذٍ واحدٍ سَمِعَ منه الحديثَ، وهو:

محمد بن إبراهيم بن الحسن بن موسى بن يزيد بن مهران المناشِكي النيسابوري أبو العباس المحامِلي، وهو شيخ معروف بنيسابور، وكان أكثر جلوسه على باب خان مكي لشركةٍ له هناك، كتب الحديث قبل التسعين والمائتين، وعمَّر إلى النيف وستين وثلاثمائة، وحدَّث في أواخر عمره، وتُوفي في شهر رمضان سنة خمس وستين وثلاثمائة، وهو ابن أربع وتسعين سنة(١).

وقد ذكر بعضُ من ترجم له أن له شيوخًا آخرين، لكنهم لم يُسمّوا أحدًا منهم(٢).

- **تلاميذه:**

نصَّ المترجمون على أنَّ جمعًا من الناس سمعُوا منه، وقرأ عليه الأئمة، وتخرّجوا به(٣)، ورجلٌ عَرفتَ شأنه ومكانته طبعيٌّ أن يتخرج على يديه الكثير من الطلاب، ومع ذلك لم يُذكرْ من تلاميذه سوى الواحدي:

---

(١) انظر: تاريخ نيسابور ص ١٠١، والروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم ٧٩٥/٢، ومعجم الأدباء ١٩٥٨/٥، وبغية الوعاة ١٨٦/٢.

(٢) انظر: تاريخ نيسابور ص ١٠١، والروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم ٧٩٥/٢، ومعجم الأدباء ١٩٥٨/٥، وبغية الوعاة ١٨٦/٢.

(٣) انظر: معجم الأدباء ١٩٨٥/٥، وإنباه الرواة ٣١٠/٢، ونكت الهميان ص ٢٠٠، وبغية الوعاة ١٨٦/٢.

وهو: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري، من أولاد النجار، أصلهم من سادة، وكان واحد عصره وإمام وقته في التفسير وهو صاحب (البسيط)، و(الوجيز)، و(الوسيط) في التفسير، وبهذه الأسماء سُمّي حجة الإسلام، مات بنيسابور في جمادى الآخرة سنة ثمان وستين وأربعمائة[١].

وقد سبق كلام الواحدي الذي ينصُّ فيه على تلمذته لأبي الحسن الضريري، وثنائه عليه، كما نصَّ على ذلك غالب من ترجم له[٢].

- **آثاره:**

ذكر الواحديُّ أنَّ لشيخه أبي الحسن الضريري مصنفاتٍ في النحو، والعروض، والعلل، قال: "وقرأتُ عليه جوامع النحو والتصريف والمعاني، وعلقت عنه قريبًا من مائة جزءٍ في المسائل المشكلة، وسمعت منه أكثر مصنفاته، في النحو والعروض والعلل، وخصَّني بكتابه الكبير في علل القراءات المرتبة في كتاب (الغاية)، لابن مِهران"[٣].

---

(١) انظر: معجم الأدباء ١٢/ ٢٥٧، وإنباه الرواة ٢/ ٢٢٣، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٣٣٩، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣/ ٢٨٩، والعقد المذهب في طبقات المذهب لابن الملقن ص ٨٦.

(٢) انظر: التفسير البسيط ١/٤٢٠، ٤٢١، وانظر: معجم الأدباء ٥/١٩٥٨، والوافي بالوفيات ٢١/٢٧٨، وبغية الوعاة ٢/١٨٦.

(٣) التفسير البسيط ١/٤٢٠، ٤٢١، وانظر: معجم الأدباء ٥/١٩٥٨، وهدية العارفين ١/٦٨٧، ومعجم المؤلفين ٧/١٧٦.

ومع تنوع تصانيف الضريري لم يثبت له المؤرخون سوى ثلاثة كتب، وبيانُها على النحو الآتي:

١- مختصر النحو، أو مقدمة الضريري، وهو موضوع الدراسة والتحقيق، وله حديث مستقل.

٢- كتاب العروض[١].

٣- شرح الغاية، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهران النيسابوري المتوفى سنة ٣٨١هـ[٢].

هذا، وقد ذكر صاحب (معجم المؤلّفين) أن من تصانيف الضريري تعليقة على أصول البزدوي، وهذا بعيدٌ؛ لأنَّ فخرَ الإسلام البزدوي. تُوفِيَ سنة ٤٨٢هـ[٣]، أي بعد وفاة الضريري بأكثر من ستين عامًا.

---

(١) ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٦٨: أن منه نسخة في مكتبة برلين برقم (٧١٠٩)، وانظر: معجم المؤلفين ١٧٦/٧، وهدية العارفين ٦٨٧/١.

(٢) ذكر بروكلمان (تاريخ الأدب العربي ١٦٨/٥) أن منه نسخة في دار الكتب المصرية، برقم (٣٤٤) تفسير، تيمور، وقد اطلعت على هذه النسخة، فوجدتها لمؤلّف آخر، وهو أبو الحسن علي بن محمد بن عبيد الله بن محمد الفارسي المقرئ "ت ٤٣١هـ"، وهذه النسخة تحتوي على النصف الأول من الكتاب فقط، وقد كُتبت سنة ٤١٣هـ، كما يُستفاد من كتابة بأوَّلها بخط أحد مالكيها. انظر: فهرس الخزانة التيمورية ٤١/١.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٦٠٢/١٨، ٦٠٣، والأعلام ٣٢٨/٤.

- **وفاته:**

أغلب كُتب التراجم لم تُشـــرْ إلى تاريخ وفاته، وذكر حاجي خليفة[١]، وبروكلمان[٢]، وصـاحب (معجم المؤلفين)[٣] أنه تُوفي عام (٦٦٦هـــ)، أمَّا صاحب (هدية العارفين)[٤] فنصَّ على أنه توفي في حدود سنة (٤٢٠هـــ)، كما نصَّ بروكلمان على أن كتاب العروض للضـــريري كُتبَ فيه أنه تُوفي عام (٤٢٠هـــ)، وجعل ذلك من الخطأ، والراجح لديَّ أنه ليس خطأً، وأنه توفي نحو (٤٢٠هـــ)؛ لأنَّ جميع المصـادر اتفقت على أن تاريخ وفاة تلميذه أبي الحسن الواحدي هو (٤٦٨هـ)، وقد ذكر مَن ترجم للواحدي أنه شاخ، وكان عند وفاته من أبناء الســبعين[٥]؛ فيكون ذلك أنســب وأوفق بين الأســتاذ وتلميذه من حيثُ الزمن، ويُؤكد ذلك أني وقفت على رســالة في (المذكر والمؤنث)، لمؤلفٍ مجهول، كُتب في اللوح الأخير منه ما يأتي: (صـحتُه على الشـيخ الأوحد العالم الجليل أبي الحســن علي بن محمد – ســلمه الله — في الجامع سنة سبع عشرةَ وأربع مائة)، وهذه الرسالة في مجموع برقم (١٢٢٠٥)، في كتبخانة أستان قدس رضوي.

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٨١/١.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٢٨٦/٥.

(٣) ١٧٦/٧.

(٤) ٦٨٧/١.

(٥) انظر ترجمة الواحدي في: معجم الأدباء ١١/ ٢٥٨، وإنباه الرواة ٢/ ٢٢٤، ووفيات الأعيان ٣/ ٣٠٤، ومقدمة تحقيق التفسير البسيط ٢٦/١.

ثانياً: دراسة الكتاب

- **موضوع الكتاب ومادته:**

وضع أبو الحسن الضريريُّ كتابَه (مختصر النحو)، وقد حاول أنْ يُبرزَه على مثالٍ لم يتأتَّ لسابقيه، فجاءَ الكتابُ مفيدًا جِدًّا في بابه؛ إذ هو متنٌ مُهم من متون النحو القديمة، الذي تناولَ أبوابَ النحو بمعناه العام – أي: الذي يَمزج بين النحو والصرف في كتاب واحد، كما فعل سيبويه – بطريقة سهلة ميسَّرة، فقد تكلَّم عن أنواع الكلام، والإعراب الأصلي والفرعي والبناء، والمبتدأ والخبر، والفاعل، والمفعول به، والنائب عن الفاعل، والإضافة، والأفعال التي ترفع الأفعال وتنصب الأخبار، والحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، والحروف التي تخفض الأسماء، والحروف التي يقع ما بعدها من الأسماء مبتدأ، والأفعال، والمصدر، والحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة، والحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة، والجوابات، وما يتبع الاسم في إعرابه، وهو النعت والتوكيد والعطف والبدل، والمعرفة والنكرة، والمذكر والمؤنث، والنداء، والترخيم، والندبة، ونعم وبئس، وما النافية، وأنواع (ما) في الكلام العربي، وأنها تأتي على اثني عشر وجهًا، والنفي بلا، وكم بنوعيها، ومذ ومنذ، وحروف القسم، وباب حتى، ومواضع كسر همزة إن وفتحها، وعسى وكاد، والتعجب، والظرف بنوعيه، والاستثناء، ونون التوكيد، وألفات الوصل، والعدد، والأسماء التي تنصرف وما لا تنصرف، والأسماء التي توصل، وهي الذي، والتي، والتصغير، والنسب، وجمع التكسير، والتاء بنوعيها: التاء الأصلية، وتاء الجمع، والنون التي تكون في الواحد في آخر الاسم، كسرحان.

- **منهج أبي الحسن الضريري في كتابه:**

اتَّسم منهج الضريري بجملةٍ من السمات، التي يُمكن إجمالُها فيما يأتي:

١- ترسَّم في عرض مادة الكتاب كلِّها سبيلَ الاختصارِ والإجمالِ؛ فقد كان يَعرضها مجملةً، دون استطرادٍ، أو تطلُّب عَدٍّ وحصرٍ، ودليل ذلك أنه لم يعرض للخلاف مطلقًا، ولم يستشهد بغير القرآن الكريم؛ فإن لم يجد الشاهد في القرآن، توجَّه إلى المثال المصنوع، وقد يجمع بينهما للإيضاح والبيان.

٢- تفرَّد الكتابُ في ترتيبه وتبويبه -كما سبق- فجاء مشتملًا على أبوابٍ من النحو والصرف والأدوات والحروف بشكل سهلٍ واضحٍ؛ لذا فهو كتابٌ للمبتدئين مفيدٌ ونافعٌ بإذن الله.

٣- شواهد الكتاب قائمة على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وكان من منهجه أنه يأتي بشاهدٍ واحدٍ لكلِّ مسألة يتحدث عنها، ولم يخرج عن الاستشهاد بالقرآن الكريم إلَّا إلى المثال المصنوع في قليلٍ من الأحيان، ودليل اهتمامه البالغ بالاستشهاد بالقرآن الكريم، أنه عندما تكلم عن أنواع (ما) ذكر أنها في كلام العرب على أحد عشر وجهًا، وأن القرآن ناطق بهنَّ[١].

٤- العناية بإعراب الأمثلة والشواهد وتوضيحها سواء كانت قرآنًا أو أمثلة مصنوعة، مع ذكره الأوجهَ الإعرابية المختلفة أحيانًا[٢].

---

(١) انظر: النص المحقق ص ٣٢.

(٢) انظر: النص المحقق ص ٩، ١١، ٣٤، ٤٢، ٤٥.

- **انفرادات الضريري:**

وقفَ البحثُ على جُملةٍ من الأمور التي يُمكن أن تُوصـــف بأنها من انفرادات الضريري، ومن أبرزها:

١- علامة الفعل عنده: (ما يَحتمل طرفي الزمان أو أحدهما)[١].

٢- استعمل بعض المصطلحات غير المألوفة عند النحويين، نحو: (ستة أسماء معتلة) [٢]، ويعني بها: الأسماء الستة، و(الأفعال المنشعبة) [٣]، ويعني بها: الأفعال المزيدة على الأصول الثلاثية أو الرباعية.

٣- أعرب المرفوع بعد الظرف والمجرور خبرًا له، أو خبرَ الصفة، في نحو: علَى زيدٍ درهمٌ، قال: "خفضتَ (زيدًا)؛ لأنه اسمُ (علَى)، ورفعتَ (درهمًا)؛ لأنه خبر (علَى)، وإنْ شئتَ قلتَ: إنه خبرُ الصفةِ، [نحو: الثابتُ على زيدٍ دِرْهمٌ]" [٤].

٤- جعل الفعل أربعة أقسام، هي: (الماضي، والمستقبل، والأمر، والنهي)، قال: "اعلمْ أن الفعل على أربعة أوجه: فعل ماضٍ ... وفعل مستقبل ... والأمر، والنهي"[٥].

---

(١) انظر: النص المحقق ص ١.

(٢) انظر: النص المحقق ص ٧.

(٣) انظر: النص المحقق ص ٤٧.

(٤) انظر: النص المحقق ص ١٦.

(٥) انظر: النص المحقق ص ١٨.

- **وضع الضوابط العامة، والقواعد الكليَّة:**

اشتمل هذا المختصر على عددٍ غير قليلٍ من الأمور الكلية الضابطة، ومن أبرزها:

١- (وليس يُعرب من الكلام كلِّه إلَّا الاسمُ المتمكنُ، والفعل المضارع)[١].

٢- (ليس في الأسماء جزمٌ ولا في الأفعال خفضٌ)[٢].

٣- (كلُّ فعلٍ مستقبلٍ في آخره ألف مقصورة لم يظهر فيه الإعراب)[٣].

٤- (كل اسمٍ في آخره ياءٌ إذا انفتح ما قبلَ الياء لم يحتمل من الحركات كلها شيئًا)[٤].

٥- (اعلمْ أنَّ الفاعلَ مرفوعٌ أبدًا، والمفعولُ بهِ منصوبٌ أبدًا تقدَّمَ أو تأخَّرَ)[٥].

٦- (اعلمْ أنَّ الإضافةَ إنَّما تقعُ بين الاسمينِ)[٦].

٧- (إذا توسَّطتْ (إنَّ) في الكلام، أو وقعتْ بعد العِلْمِ أو الظنِّ أو الشَّهادة، فهي مفتوحةٌ)[٧].

٨- (كلّ شيءٍ لا روحَ فيه، إنْ شئتَ ذكَّرتَه، وإن شئتَ أنَّثتَهُ)[٨].

---

(١) انظر: النص المحقق ص ٣.

(٢) انظر: النص المحقق ص ٢.

(٣) انظر: النص المحقق ص ٩.

(٤) انظر: النص المحقق ص ١٠.

(٥) انظر: النص المحقق ص ١٢.

(٦) انظر: النص المحقق ص ١٤.

(٧) انظر: النص المحقق ص ٤٠.

(٨) انظر: النص المحقق ص ٢٧.

٩-(الجموعُ كلُّها مؤنَّثةٌ إلَّا جمعَ السلامةِ)[١].

- **مذهب الضريري النحوي:**

اتضح للبحث من مسلك المصنِّف في كتابه أنه جمع بين المذهبين البصري والكوفي، وإن لم يُصرّح بذكرهما، وأنَّه كان يميلُ إلى المذهب الكوفي أكثر من المذهب البصري، وبيان ذلك فيما يأتي:

أولًا: موافقته المذهب البصري

١-رفع (كان) وأخواتها الأسماءَ، ونصبها وأخواتها الأخبارَ[٢].

٢-(نعم، وبئس) عنده فعلان ماضيانِ يرفعان من الأسماء ما فيه الألف واللام، وما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، والمضمر المفسَّر بنكرة منصوبة[٣].

٣-العطف بـ (حتى)، كقولك: (جاءني القومُ حتى زيدٌ)[٤].

ثانيًا: موافقته المذهب الكوفي في مسائل منها:

١-علامة رفع المثنى الألف، وعلامة النصب والجر الياء[٥].

٢-إعمال الظرف والجار والمجرور دون اعتماد[٦].

---

(١) انظر: النص المحقق ص ٢٧.

(٢) انظر: النص المحقق ص ١٥.

(٣) انظر: النص المحقق ص ٣٠.

(٤) انظر: النص المحقق ص ٣٩.

(٥) انظر: النص المحقق ص ٤.

(٦) انظر: النص المحقق ص ١٦.

٣- جعله (هذا) إذا أريد بها التقريب من أخوات كان في احتياجها إلى اسمٍ مرفوعٍ وخبر منصوب، نحو: كيف أخافُ الظلمَ وهذا الخليفةُ واقفًا[١]؟

٤- جعل (ليس) من حروف العطف[٢].

٥- نصب المضارع بعد (حتى) بها نفسها لا بأنْ مضمرة[٣].

٦- استخدام مصطلح (التفسير) مقابل التمييز[٤]، ومصطلح الجحد مقابل النفي[٥].

٧- إعمالِ حرفِ القسَم محذوفًا بغير عوض[٦].

***

(١) انظر: النص المحقق ص ١٦، ١٧.

(٢) انظر: النص المحقق ص ٢٤.

(٣) انظر: النص المحقق ص ٣٨.

(٤) انظر: النص المحقق ص ٥٠.

(٥) انظر: النص المحقق ص ٢١.

(٦) انظر: النص المحقق ص ٢١.

القسم الثاني: التحقيق

أولا: مدخل إلى التحقيق

ويشمل الحديث عن النقاط الآتية:

أ- توثيق نسبة الكتاب إلى الضريري:

نسبة كتاب (مختصر النحو) إلى أبي الحسن الضريري ثابتةٌ لا شكَّ فيها، بما يأتي:

١- التصريح بنسبته إليه في مقدمة جميع النسخ الخطيَّة، قال: "الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والعاقبةُ للمتَّقينَ، والصلاةُ والسلامُ على رَسولِهِ محمدٍ وآلهِ وأصْحابِهِ أجمعين. قال الشيخُ الإمامُ الأجلُّ الزَّاهدُ أبو الحسنِ عليُّ بنُ محمدِ بن إبراهيمَ الضَّريريُّ القُهندزيُّ – رحمةُ اللهِ تعالى عليهِ – اعلمْ أنَّ كلام العرب ينقسم على ثلاثة أقسامٍ".

٢- ورود اسم الكتاب واسم مؤلِّفه على أغلفة معظم النسخ الخطيَّة.

٣- ورود الكتاب منسوبًا إليه في تاريخ الأدب العربي(١)، ومعجم المؤلفين(٢).

٤- ورود هذا الكتاب عند المتأخرين والنقل عنه؛ فقد نقل عنه القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نَكري في كتابه (دستور العلماء). قال: "ما يحتمل طرفي الزمان أو أحدهما، أي: علامة الفعل ما يحتمل إلى آخره. هذه

---

(١) ٢٦٨/٥.

(٢) ١٧٦/٧.

العبارة وقعتْ في الرسالة المشهورة بالضريري في علم النحو"[1]، وهذا النقل بنصِّه في الكتاب؛ بل هو ممَّا تفرَّد به.

٥- ورود الكتاب منسوبًا له في فهرس مخطوطات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، برقم (٧٠٦٩٩) نحو[2].

ب- تحقيق عنوان الكتاب:

لم يُصَرّحْ أبو الحسن الضريري في مقدمة كتابه باسمٍ له، وقد ورد لهذا الكتاب أكثر من اسمٍ على أغلفة النسخ الخطية، وهذه الأسماء من وضع المفهرسين والنُّساخ، وهي مرتبة حسب أكثرية الورود على النحو الآتي: (مختصر النحو – مقدمة الضريري – كتاب في النحو – رسالة في النحو – الكتاب الضريري – قوانين لسان العربية).

أمَّا كُتب التراجم، فذكرت اسمين اثنين للكتاب، أحدهما: مختصر النحو، والآخر: مقدمة الضريري[3]، وذكر عمر رضا كحالة اسمًا واحدًا فقط، وهو (مختصر النحو)[4]، وهو أكثرُ اتفاقًا مع مادة الكتاب التي اشتملت على معظم أبواب النحو، وبعض أبوابٍ من الصرف، نحو باب التصغير والنسب، وجمع التكسير، والتذكير والتأنيث، وبهذا لم تقف مادة المخطوط عند المقدمات

---

(١) دستور العلماء ١٣٥/٣.

(٢) انظر: خزانة التراث (فهرس مخطوطات) ٩٣٤/٦٩.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٦٨/٥، وخزانة التراث ٩٣٤/٦٩.

(٤) انظر: معجم المؤلفين ١٧٦/٧.

النحوية فقط؛ لذا اخترت للكتاب اسمَ (مختصر النحو)؛ لأنه الأقرب إلى مضمونه ومادته، ولأنه أكثر الأسماء ورودًا في كتب التراجم وأغلفة النسخ.

جـ- وصف النسخ الخطيَّة:

لهذا الكتاب – حسبَ علمي – نسخٌ كثيرةٌ متفرقة في أنحاء العالم، استطعنا الحصول – بفضل الله – على سبعَ عشرةَ نسخةً تامَّةً منها، وقد اصطفيت منها سبعَ نسخٍ اعتمدتها في التحقيق، أمَّا النسخ العشر الباقية فكانت استئناسًا، وقد أفدت منها في بعض المواضع، وهاكم الحديث عن هذه النسخ بالتفصيل:

أولًا: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق:

١- **نسخة الكويت**، وهي محفوظة في جامعة الكويت، مكتبة كلية الآداب والمخطوطات العربية، مخطوط برقم (١٢١١)، وعدد الألواح ستة وأربعون لوحًا، في كل لوحٍ صفحتان، وفي كل صفحة سبعة أسطر، وفي كل سطر عشر كلمات تقريبًا، وكُتبت بخط النسخ المعتاد، واسم ناسخها خيرُ الله نبوي، وتاريخ النسخ (١٢٨٢هـ) في قرية (ماندە)، وهي نسخة تامة وخالية من العيوب، وبها كثيرٌ من الكلمات المضبوطة بالشكل، وعلى الهوامش وبين الأسطر تعليقات باللغة الفارسية، وفي بدايتها فوائد بمقدار لوحين، وكذلك في نهايتها، وتلك الفوائد لا علاقة لها بموضوع الكتاب، ولذلك لن أعتدَّ بها في عدد الألواح، وبها نظام التعقيبة، وعنوانها في فهرس المكتبة مختصر النحو، ومقدمة الضريري، وعلى لوحة الغلاف جاء العنوان بخط حديث باللون الأزرق بهذا الاسم: (الضريري في قوانين لسان العربية، تأليف

الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم الضريري القهندزي)، وتحت هذا العنوان ختم المكتبة. وقد قدَّمتُ هذه النسخة على غيرها مع تأخر زمن نسخِها، فاتخذتُها أصلًا؛ لأنها أوْفى النسخ، وأصحُّها، وأسلمُها من حيثُ ترتيبُ الأبوابِ والفصولِ، وعليها حواشٍ مفيدةٌ، وسماعاتٌ كثيرةٌ باللغتين العربية والفارسية، **ورمزتُ لها بالرمز (أ)**.

٢- **نسخة المكتبة المحمودية**، بالمدينة المنورة، وهي محفوظة فيها برقم (٢٢٨٩ خ)، عدد الألواح ثلاثة وثلاثون لوحًا، وعدد الأسطر أحدَ عشرَ سطرًا، في كل سطر سبع كلمات تقريبًا، والخط نسخي واضح جدًّا، وممزوج بخط الرقعة، كُتبت فيه كلمات (باب، فصل، قال تعالى) بالمداد الأحمر، وهي نسخة تامة، ومصححة، وعلى هوامشها وبين الأسطر تعليقات كثيرة جدًّا، وفي نهايتها: ملك عبد القادر بن منير السليماني، وعلى لوحة الغلاف (الكتاب الضريري في النحو، لمولانا أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم الضريري القهندزي، رحمه الله تعالى). **ورمزت لها بالرمز (ب)**.

٣- **نسخة مركز جمعة الماجد**، المحفوظة تحت رقم (٣٧٧٦٦١)، وعدد الألواح ثلاثة عشرَ لوحًا، وعدد الأسطر سبعةَ عشرَ سطرًا، وفي كل سطر عشر كلمات تقريبًا، والخط نسخي واضح جدًّا، وبها نظام التعقيبة في كل لوحٍ، وفي صفحة الغلاف جاء العنوان (كتاب في النحو، تأليف علي بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله القهندزي النحوي أبي الحسن النيسابوري الضرير) بخط حديث، وفي آخرها اسم الناسخ وهو علي بن محمد، وتاريخ النسخ وهو (١٠٧٥هـ)، **ورمزت لها بالرمز (ج)**.

٤- **نسخة الجامعة العثمانية**، وهي محفوظة فيها برقم (٣٦٣)، ومنها نسخة بمركز جمعة الماجد برقم (٥٥٨٥٦٦)، عدد الألواح خمسة وخمسون لوحًا، وعدد الأسطر مختلفٌ، فالألواح من (٢ – ٢٤) عدد الأسطر فيها خمسة أسطرٍ، وعدد الكلمات في كل سطر ستّ كلمات تقريبًا، وبقية الألواح عدد الأسطر فيها تسعة أسطرٍ، وعدد كلمات كل سطر سبع كلمات تقريبًا، ونوع الخط نسخي واضح جدًّا، وعناوين الفصول والأبواب باللون الأحمر، وبها نظام التعقيبة، وفي آخرها اسم الناسخ، وهو نظام الدين، وتاريخ النسخ، وهو ٢٥ من ذي الحجة عام ١٠٧٢هـ، وفي صفحة الغلاف (المالك للكتاب محمد عظيم الدين)، أمَّا العنوان فيها فهو (ضريري)، **ورمزت لها بالرمز (د)**.

٥- **نسخة دار الكتب الخليلية**، برقم حفظ (٦٧) نحو، ومنها نسخة بمركز جمعة الماجد تحت رقم (٥٥٨٢٥٠)، عدد الألواح واحد وثلاثون لوحًا، وعدد الأسطر أحدَ عشرَ سطرًا، وكلمات كلِّ سطرٍ عشرُ كلمات تقريبًا، نوع الخط نسخ واضح جدًّا، وخالية من العيوب، وجاءت عناوين الأبواب والفصول باللون الأحمر، وبها بعض الهوامش والتعليقات، وفيها نظام التعقيبة، وفي صفحة الغلاف كُتب العنوان بخط حديثٍ، هكذا (هذا الكتاب المسمَّى ضريري)، وتحته: (مالكه محمد عبد الله بن محمد صبغة الله، عفى الله عنهم)، وتاريخ النسخ (١١٤١هـ)، **ورمزت لها بالرمز (هـ)**.

٦- **نسخة مكتبة الأزهر**، تحت عنوان: (كتاب في النحو، للقهندزي أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الضرير ت٤٢٠)، وهي

محفوظة ضمن مجموع تحت رقم: (٣١٧٩ نحو)، (٤١٠٩١ زكي)، الرسالة رقم ٢، خطها نسخي معتاد واضح جدًّا، وبها بعض الكلمات باللون الأحمر، وهي نسخة تامة، لا سقط فيها ولا طمس، وتقع في خمسةٍ وثلاثين لوحًا، وفي كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة خمسةَ عشرَ سطرًا، وفي كل سطرٍ سبع كلمات تقريبًا، **ورمزت لها بالرمز (و)**.

٧- **نسخة قطر**، وهي محفوظة في دار الكتب القطرية ضمن مجموع تحت رقم (٤/١١١٥ نحو)، وهي الرسالة الرابعة فيه، بعنوان: (كتاب في النحو، للقهندزي، علي بن محمد بن إبراهيم ت في حدود ٤٢٠هـ)، عدد الألواح عشرون لوحًا من (٩٢ – ١١١)، وعدد الأسطر أحدَ عشرَ سطرًا، وفي كل سطر ثلاث عشرة كلمة، ونوع الخط نسخي واضح جدًّا، وبعض الكلمات باللون الأحمر، وبهامش النسخة بعض التعليقات، **ورمزت لها بالرمز (ز)**.

ثانيًا: وصف بقية النسخ المستأنس بها في التحقيق[1]:

١- **نسخة المكتبة المركزية** بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وهي محفوظة فيها تحت رقم (١٢٤٠٦)، بعنوان (كتاب في النحو لعلي بن محمد الضريري).

٢- **نسخة مكتبة الأحقاف**، برقم (٦٣)، ومنها نسخة بمركز جمعة الماجد تحت رقم (٢٢٤٦٤٤)، بعنوان (مختصر النحو، للقهندزي، علي بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، الضريري، أبو الحسن، ت نحو ٤٢٠هـ)، واسم ناسخها الشيخ عبد المجيد.

٣- **نسخة مكتبة كلية الباقيات الصالحات**، تحت رقم (٥٥٣٤)، ومنها نسخة بمركز جمعة الماجد برقم (٣٢٠١٤٩)، بعنوان (الضريري في النحو، للقهندزي، علي بن محمد بن إبراهيم، النيسابوري، الضريري أبو الحسن، ت نحو ٤٢٠هـ).

٤- **نسخة مكتبة ضريح بير محمد شاه**، برقم (B١٧٩٦)، ومنها نسخة في مركز جمعة الماجد برقم (٧١٦٧٧١)، بعنوان (مقدمة الضريري)، وناسخها كريم الله.

٥- **نسخة مكتبة غازي خسرو بك**، بسراييفو بالبوسنة والهرسك، برقم (٣٢٧٤٧)، بعنوان: (مختصر النحو).

٦- **نسخة مكتبة ملي ملك إيران**، وهي محفوظة بها ضمن مجموع برقم (١٧٥٤)، بعنوان (رسالة في النحو للأديب أبي الحسن علي القهندزي).

---

(١) تنويه: سأكتفي في وصف هذه النسخ بذكر مكان حفظها، ورقمها، واسم الناسخ وتاريخ النسخ إنْ وُجدا؛ خشيةَ الإطالة؛ لكثرتها، ولكونها غيرَ معتمدة في التحقيق.

٧- **نسخة مكتبة لالا بتركيا**، وهي محفوظة فيها ضمن مجموع تحت رقم (١٣٧١١)، وتاريخ النسخ ١١٣٣هـ.

٨- **نسخة المكتبة الناصرية**، برقم (١٣٠٩)، ومنها نسخة في مركز جمعة الماجد تحت رقم (٦٩٦٢٠٨)، بعنوان (الضريري في النحو).

٩- **نسخة حجرية**، طبعة دار مطيع حسيني فياض، سنة ١٩١٦م، بالهند، وتقع في ٣٤ ورقة.

١٠- **نسخة حجرية**، طبعة مومباي سنة ١٣٠٦، بالهند، وتقع في ٣٦ ورقة.

د- منهج التحقيق:

الغاية من التحقيق نشرُ المخطوطة صحيحةً كما وضعها مؤلِّفُها، وقد سعينا في تحقيقنا إلى الحفاظ على نصِّ المخطوطة، فسرنا في التحقيق حسب الأسس الآتية:

١- نسخنا المخطوط، وفق القواعد الإملائية المعروفة الآن، ووضعنا علامات الترقيم المناسبة.

٢- عند اختلاف النسخ – والاختلافات كثيرة كما سبق - أثبتنا ما له تأثير، وأغفلنا التنبيه على ما ليس له تأثير؛ خشية إثقال الحواشي، بما لا يُفيد.

٣- وثَّقنا المسائل النحوية من مظانها في الكتب النحوية.

٤- تتبعنا النصَّ، وعلقت على كل ما يحتاج إلى تعليق، فوضحنا المبهم، وفصلنا المجمل، وأكملنا النقص.

٥- ضبطنا كلَّ ما يحتاج إلى ضبطٍ في النصِّ.

٦- خرجنا الآيات القرآنية الكريمة بذكر السورة ورقم الآية، وكتابة الآيات بالرسم القرآني إلا ما كان قراءة، فكتبناها بخط الوورد.

٧- خرجنا القراءات القرآنية من مظانها الأصيلة، ونسبناها إلى قارئيها.

٨- ذيَّلنا البحث بفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

هـ- نماذج خطية من النسخ المعتمدة:

نسخة (أ)

نسخة (ب)

نسخة (ب)

نسخة (ب)

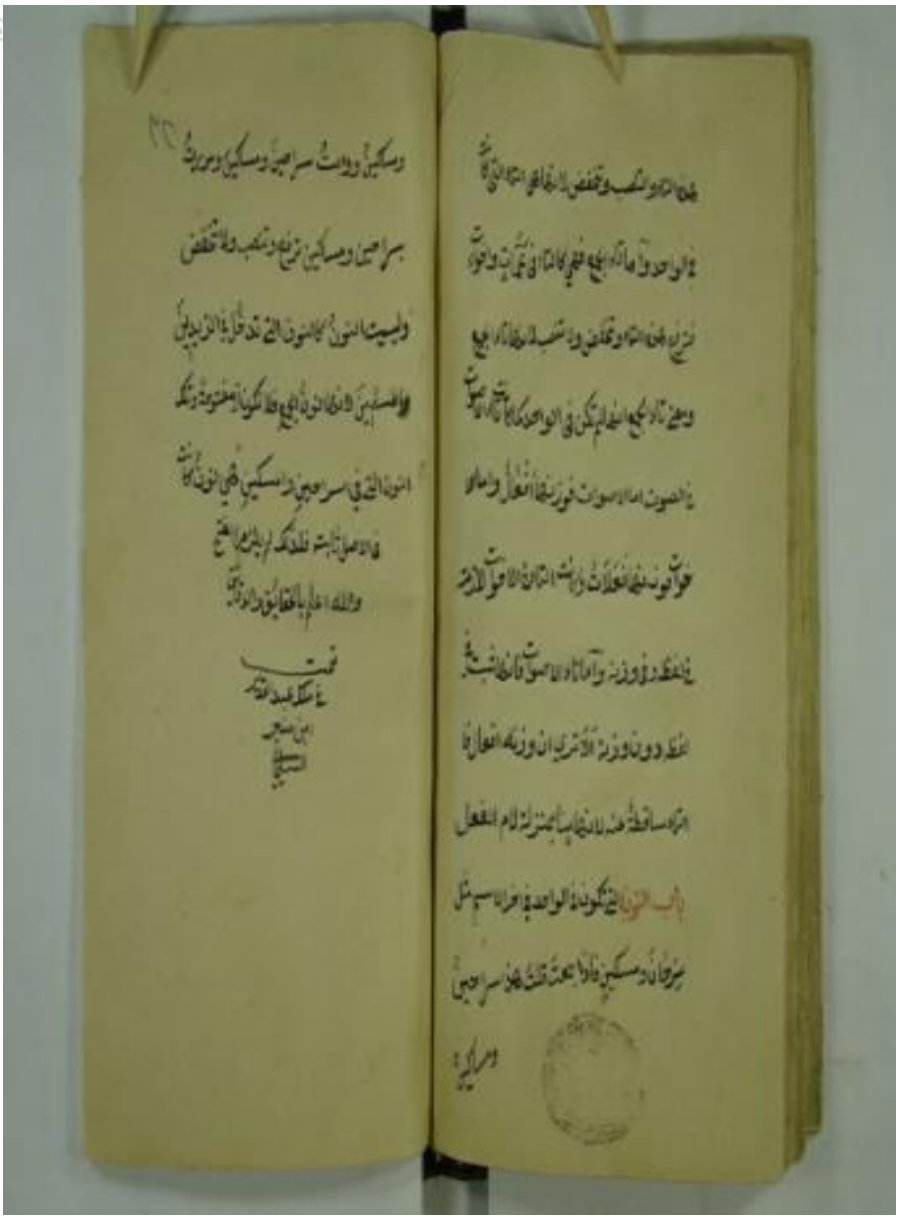

نسخة (ج)

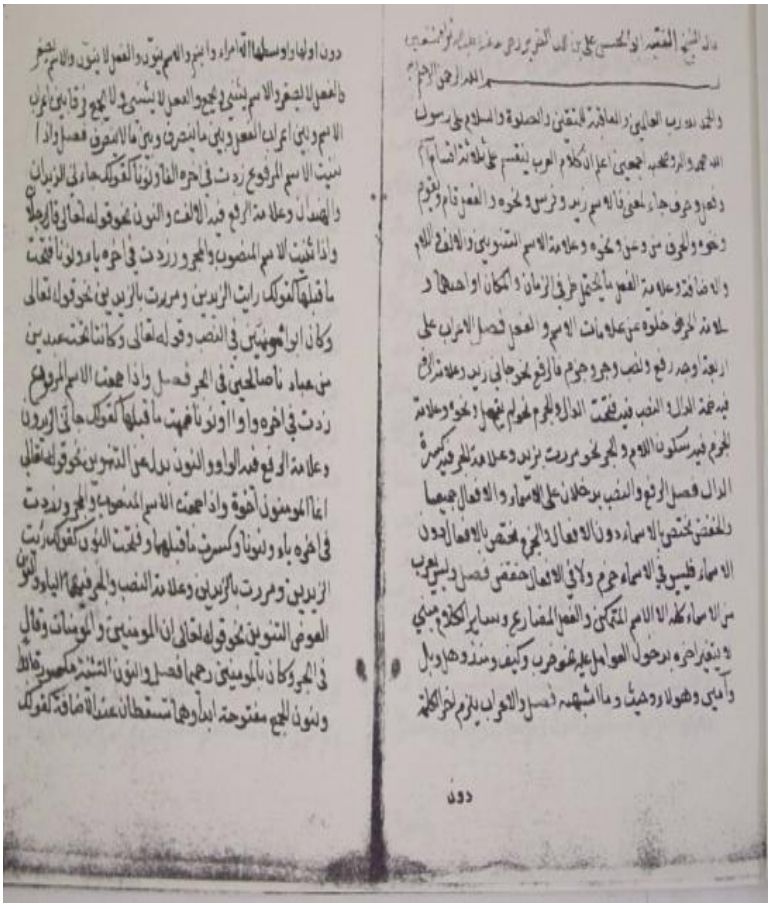

نسخة (د)

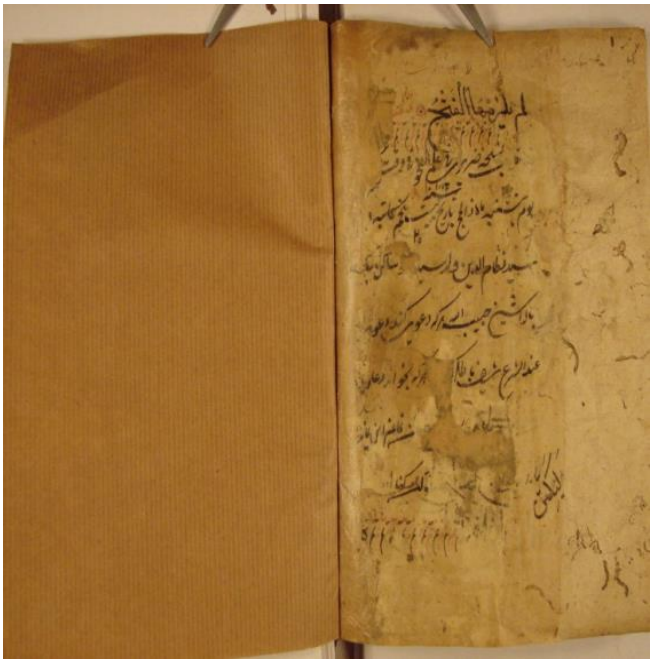

نسخة (هـ)

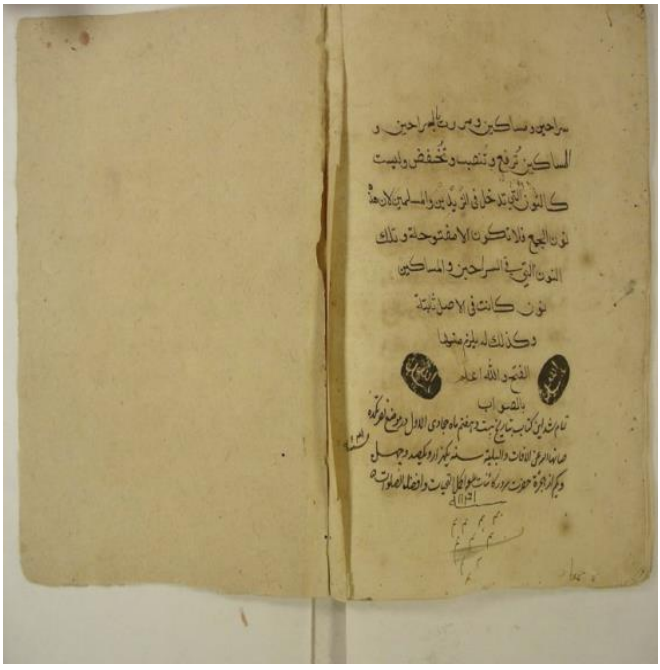

نسخة (و)

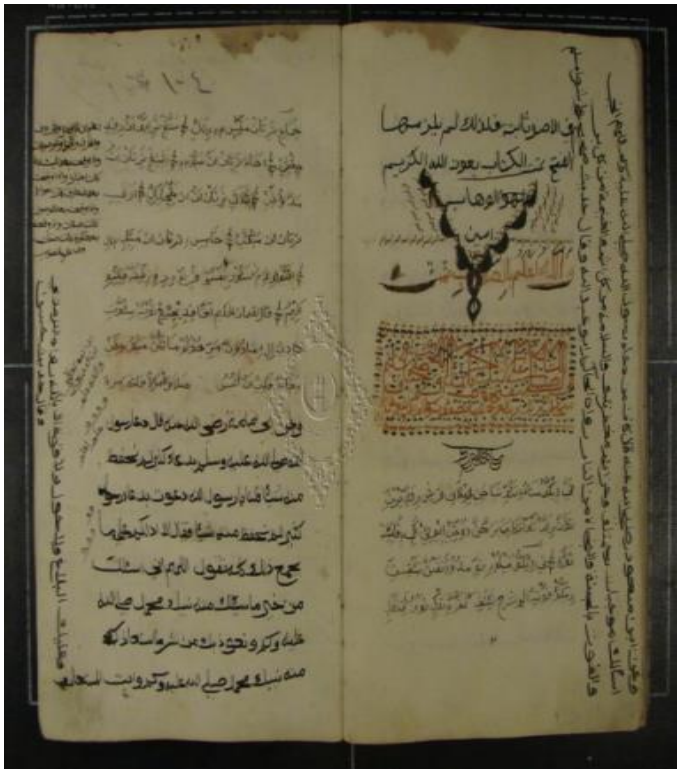

نسخة (ز)

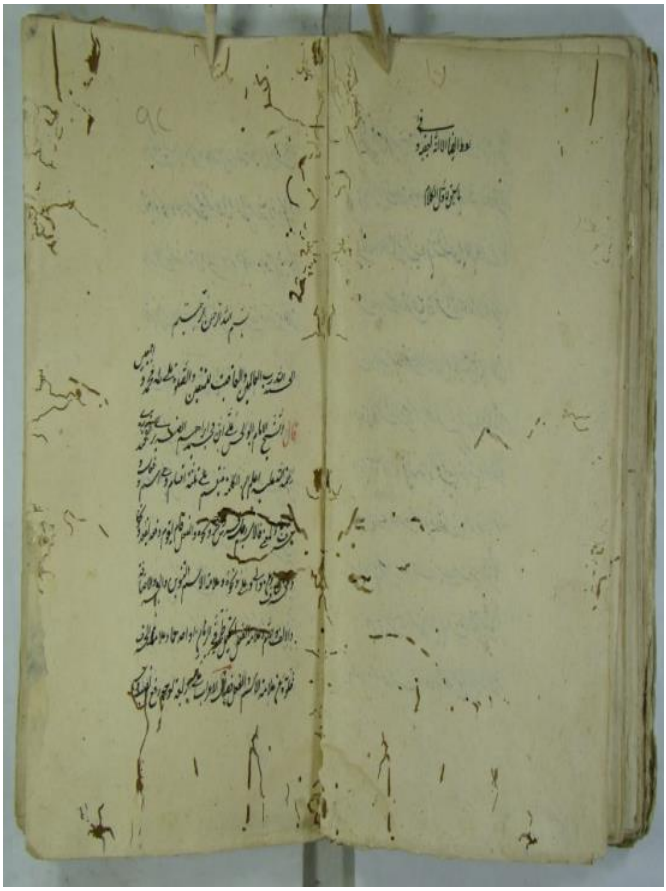

ثانيًا: النَّص المحقق

[٢/أ] بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والعاقبةُ للمتَّقينَ، والصلاةُ والسلامُ على رَسولِهِ محمدٍ وآلهِ وأصْحابِهِ أجمعين.

قالَ الشَّيخُ الإمامُ الأجلُّ أبو الحسنِ عليُّ بن محمدِ بن إبراهيمَ الضَّريريُّ القُهندُزيُّ – رحمةُ اللهِ تعالى عليهِ –: اعلمْ أنَّ كلامَ العربِ يَنْقَسِمُ على ثلاثةِ أقسامٍ: اسْمٌ، وفِعلٌ، وحَرفٌ جاءَ لمعنًى[(١)].

فَالاسمُ [٢/ب]: زَيدٌ، وفَرسٌ، وحَجرٌ، ونحوه.

والفعلُ: قامَ يَقومُ، وقعدَ يَقعُدُ، ونحوه.

والحرفُ: مِنْ، وعَنْ، وإلى، وهلْ، وبلْ، ونحوهَا.

وعَلامةُ الاسمِ: الجرُّ، والتنوينُ، والإضافةُ، والألفُ واللَّامُ، والإسنادُ إليهِ، والتثنيةُ، والجمعُ، والنِّداءُ، والتَّرخيمُ، والتَّصغيرُ[(٢)].

---

(١) انظر: الكتاب ١٢/١، والمقتضب ٣/١، والأصول في النحو ٣٦/١، واللمع في العربية ص ٧.

(٢) في (ب)، و(ز): الجر، والتنوين والإضافة والألف واللام، فقط، وفي (ج)، و(د)، و(هـ)، و(و): التنوين والألف واللام والإضافة، فقط، وبقية العلامات في (أ).

وعَلامةُ الفعلِ: مَا يَحتملُ طَرفي الزَّمانِ[1]، أو أحَدَهما[2].
وعَلامةُ الحرفِ: خُلُوُّهُ عن عَلامةِ الاسمِ والفعلِ[3].

---

(١) في (ج)، و(و): الزمان والمكان، وهو تحريف.

(٢) لم أقف على هذا التعريف عند غيره، وقد حقَّقه وشرحَه صاحبُ كتاب دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١٣٥/٣، وسأذكر كلامه كاملًا لأهميته، قال: "هذه العبارة وقعت في الرسالة المشهورة بالضريري في علم النحو، وتحقيقها أنَّ علامةَ الشيءِ هي الأمرُ الخارجُ عنه الذي يُعرف به ذلك الشيءُ بحيثُ يمتاز عن غيره، فلا بُدَّ أن تكون خاصةً لذلك الشيء، فبيانُ علامة الفعل تعريفه بالخاصة، وأنت تعلم أن تعريفَ الشيءِ بالخاصَّة تعريفه بالرسم، فهذا تعريف رسمي للفعل، وفي نقدِ المحصَّلِ أنَّ الزمانَ إمَّا الماضي وإمَّا المستقبل وليس قسم آخر هو الآن، وإنَّما الآن فصلٌ مشترك بين الماضي والمستقبل كالنقطة في الخط – والمشهور أن الزمان إمَّا الماضي وإمَّا المستقبل وإمَّا الحال – فاعلم أن كلمة (ما) في قوله: (ما يحتمل) يحتمل أن تكون موصولةً ويحتمل أن تكون مصدريةً، أمَّا على الأول فالمرادُ بها الحرفُ، والمعنى: أنَّ خاصةَ الفعلِ حرفٌ يحتمل طرفي الزمان، كـ (قدْ) أو أحدهما كالسين وسوف؛ فإنَّ كلمة (قد) قد تدخل على الفعل الماضي، وقد تدخل على الفعل المستقبل، والسين وسوف يدخلان على المستقبل فقط، والمراد بالاحتمال صحةُ الدخول على ما يدل على الزمان الماضي وعلى ما يدل على الزمان المستقبل. وعلى الاحتمال الأول بيان لخواصه اللفظية، وإنما اختار التعريفَ بها لظهورها، وأمَّا على الثاني، فالمعنى أن خاصةَ الفعلِ احتماله وضعًا طرفي الزمان أو أحدهما، فإن في صيغة المضارع صلاحية الاستقبال مثل: ينصُر، وصلاحية الزمان الماضي مثل: لم ينصرْ، وفي صيغة الماضي صلاحية الزمان الماضي فقط، وفي الأمر الحاضر صلاحية الزمان المستقبل فقط". وقد ورد نحو هذا الكلام مختصرًا في هامش النسخة "أ"، و"ب".

(٣) انظر في أقسام الكلمة، وعلامة كل قسم: الكتاب ١٢/١، والمقتضب ٣/١، والأصول ٣٦/١، وجمل الزجاجي ص ١، والمفصل ص ٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١، وأوضح المسالك ١١/١.

فصلٌ: الإعرابُ على أربعةِ أوجهٍ: رفعٌ، ونصْبٌ، وخفضٌ [٣/أ]، وجَزمٌ[١].

فالرَّفعُ نحوُ: هذا زيدٌ، ونحوه، وعلامةُ الرَّفعِ فيه ضَمَّةُ الدَّالِ، [قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾][٢].

والنصبُ نحوُ: رأيتُ زيدًا، ونحوه، وعلامةُ النَّصبِ فيه فتحةُ الدَّالِ، [قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾][٣].

والخفضُ نحوُ: مررتُ بزيدٍ، ونحوه، وعلامةُ الخفضِ فيه كسرةُ الدَّالِ، [قال الله تعالى: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ﴾][٤].

والجزمُ نحوُ: لم يفعلْ، ونحوه، وعلامةُ الجزم فيه سكونُ اللامِ. قال الله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾[٥].

---

(١) انظر: الكتاب ١٣/١، وارتشاف الضرب ٨٣٥/٢، والتذييل والتكميل ١٣٧/١.

(٢) سورة الفتح من الآية: ٢٩، وما بين المعقوفتين من (ب).

(٣) سورة نوح من الآية: ١، وما بين المعقوفتين من (ب).

(٤) سورة البقرة من الآية: ٣٣، وما بين المعقوفتين من (ب).

(٥) سورة الكهف من الآية: ١.

فصل:[١] الرَّفعُ والنَّصبُ يَدخلانِ على الأسماءِ والأفعالِ جميعًا، والخفضُ يَختصُّ بالأسماءِ دونَ الأفعالِ، والجزمُ يَختصُّ [٣/ب] بالأفعالِ دونَ الأسماءِ[٢]، فليسَ في الأسماءِ جَزمٌ، ولا في الأفعالِ خفضٌ[٣].

فصلٌ: وليس يُعربُ من الكلام[٤] كلِّه إلَّا الاسمُ المتمكنُ[٥]، والفعلُ المضارعُ[٦]؛ فالاسمُ المتمكنُ نحو: زيدٌ، وفرسٌ، وحَجرٌ، والفعلُ المضارعُ، نحو: يَضرِبُ، ويَذهَبُ، ويَكتُبُ.

---

(١) في (د): اعلمْ أنَّ الرفعَ.

(٢) إنَّما اختصَّ الجرُّ بالاسمِ؛ لأنَّ المجرورَ مخبَرٌ عنه، والفعل لا يُخبَرُ عنه. وإنَّما اختصَّ الجزمُ بالفعلِ ولم يَدخلْ في الأسماء؛ لِيكونَ فيه كالعوضِ من الجرِّ الذي اختصَّ به الاسمُ، وقيل: لأنَّ المنَوَّنَ من الأسماءِ إنْ جُزِمَ التقى فيه ساكنانِ: النونُ والحرفُ المجزومُ، فيُحرَّك الساكنُ الأولُ فيُؤدي وجودُ الجزمِ إلى عدمِهِ، وغيرُ المنوَّنِ محمولٌ عليه. انظر هذا التعليل في: الإيضاح في علل النحو ص ٩٣، والجمل للزجاجي ص ٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩/١، والبسيط في شرح الجمل ١٧١/١، والتذييل والتكميل ١٣٧/١، وشرح شذور الذهب للجوجري ١٧٣/١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٦٦/١.

(٣) في (هـ): ليس في الأسماء جزمٌ إلا بالوقف، ولا في الأفعالِ خفض إلا لالتقاء الساكنين.

(٤) في (ج): الأسماء، وهو تحريف.

(٥) الأسماء المتمكنة هي التي لم تُشبه الحروفَ، ولم تتضمن معانيها. انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٧٣/١.

(٦) وإنَّما أُعرب المضارع – عند خلوه من مباشرة النونين (نون التوكيد ونون النسوة) – بطريق الحمل على الاسم لمشابهته إيَّاه في أمورٍ، هي: الإبهام والتخصيص بالقرينة، فهو مبهم لاحتماله الحال والاستقبال، ويُخصص لأحدهما بالقرينة، ككلمة (الآن) التي تخصصه للحال، أو (غدًا) التي تخصصه للمستقبل، وهو في هذا يشبه – مثلًا – كلمة (رجل)، فهي اسم مبهم يتخصص بقرينة

وسائرُ الكلامِ مبنيٌّ[1]، وهو مَا لَا يَتغيَّرُ آخِرُهُ بدخولِ العواملِ عليه، نحوُ: ضَربَ، وكيفَ، وأينَ، ونحنُ، وحيثُ، ومُذْ ومُنْذُ، ومِنْ، وعَنْ، وهؤلاءِ، وأمسِ، وما أشبَهُهَا[2].

فصل: الإعرابُ[3] [٤/أ] يَلزمُ آخِرَ الكلمةِ دونَ أوَّلِها وأوسَطِها[4].

كالوصف وأل، ومن المشابهة قبول المضارع لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في مطلق الحركات والسكنات، وعدد الحروف، وتعيين الحروف الأصول والزوائد، كما في "مُكرِم ويُكرِم". انظر: توضيح المقاصد ٣٠٣/١، والأشموني بحاشية الصبان ٦٠/١.

(١) ممن أجاد في تفصيل القول في المبنيات ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٨٢ – ١٤٨، قال: "ولما فرغتُ من تفسيره – البناء – شرعتُ في تقسيمه تقسيمًا غريبًا لم أُسبَق إليه، وذلك أنني جعلتُ المبنيَّ على تسعةِ أقسامٍ". ثم شرع في بيانها وتفصيلها. وانظر: شرح الشذور للجوجري ٢٢٦/١، وما بعدها.

(٢) في (هـ): ضربَ ومتى وكيفَ وما أشبه ذلك مبني على الفتح، ونحو: نحنُ وحيثُ ومنذُ مبني على الضمِّ، وهؤلاءِ وأولاءِ وأمسِ مبني على الكسرِ، ونحو: مِنْ وعَنْ وقدْ وقطْ مبني على السكون.

(٣) في (توضيح المقاصد ٢٩٦/١): "وأما الإعرابُ في الاصطلاح، ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظي، وهو اختيار المصنف ونسبه إلى المحققين، وحدَّه في التسهيل بقوله: الإعرابُ ما جِيء به لبيان مقتضَى العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ. والثاني: أنه معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه، وهو قول سيبويه واختيار الأعلم، وكثير من المتأخرين، وحدُّوه بقولهم: الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب". (ينظر: الكتاب ١٣/١، ١٤، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٧٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/١، والمقرب ٤٧/١، وارتشاف الضرب ٨٣٣/٢، تمهيد القواعد ٢٢٤/١، وهمع الهوامع ٥٣/١، وشرح الآجرومية للقاني ١٣٦/١، وما بعدها).

(٤) في (ج)، و(هـ)، و(ز): إلَّا امرأً، وابنَمًا؛ فإنَّه يُعرَبُ أوسطُهما، وآخرُهما، نحو: هذا امرُؤٌ وابنُمٌ، ورأيتُ امرَأً وابنَمًا، ومررتُ بامرِئٍ وابنِمٍ.

فالاسمُ يُنوَّنُ والفعلُ لا يُنوَّنُ، والاسمُ يُضافُ والفعلُ لا يُضافُ، والاسمُ يُصغَّرُ والفعلُ لا يُصغَّرُ، والاسمُ يُثنَّى ويُجمعُ، والفعلُ لا يُثنَّى ولا يُجمعُ، والاسمُ يَدخلهُ الألفُ واللامُ والفعل لا يَدخلُهُ الألفُ واللامُ، والفعلُ يُجزمُ والاسمُ لا يُجزمُ، والاسمُ يُجرُّ والفعلُ لا يُجرُّ، والاسمُ يُرخَّمُ والفعلُ لا يُرخَّمُ، [والاسم يُنادَى والفعلُ لا يُنادَى، والاسمُ يُعبَّرُ عنه بشخْصٍ والفعلُ لا يُعبَّرُ عنه بشخْصٍ، والاسمُ ما لا يتعلَّق بوقتٍ والفعل يتعلَّقُ بوقتٍ][1]؛ فرقًا بين إعرابِ الاسمِ وبين إعرابِ الفعلِ [٤/ب]، وبين ما يَنصرفُ وبين ما لا يَنصرفُ[2].

فصل: إذا ثنَّيتَ[3]الاسمَ المرفوعَ زِدْتَ في آخرِهِ ألفًا ونُونًا، كقولك: جاءَني الزَّيدَانِ، وعَلامةُ الرَّفعِ فيه الألفُ. والنونُ [بدلٌ من التنوين الذي كانَ في الواحدِ][4]، قال الله تعالى: ﴿ **قَالَ رَجُلَانِ** ﴾[5]، [رفعت (رجلانِ)؛ لأنه فاعلٌ][6].

---

(١) زيادة من (ز).

(٢) من قوله: فرقًا ... إلى لا ينصرف: ساقط من (و)، و(ز).

(٣) يعني المثنى، وهو ما وُضِعَ لاثنينِ، وأغنى عن المتعاطفينِ. انظر: توضيح المقاصد ٣/٣٢٣، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٥٨.

(٤) زيادة من (ب)، و(د)، و(هـ)، و(ز)، وساقط من بقية النسخ.

(٥) سورة المائدة من الآية: ٢٣.

(٦) زيادة من (هـ).

وإذا ثنَّيْتَ الاسمَ المنصوبَ أو المجرورَ زِدْتَ في آخره يَاءً ونونًا، وفَتحتَ ما قبلَ الياءِ[1]، كقولكَ: رأيتُ الزَّيدَينِ، ومررتُ بالزيدَينِ، وعلامةُ النصبِ والجرِّ فيهما الياءُ[2]. قال الله تعالى في النصْبِ: ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾[3]، [نصبتَ (مؤمنين)؛ لأنه خبرُ (كان)، وعلامةُ النَّصبِ فيه الياءُ][4]، وفي [٥/أ] الخفضِ: ﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ﴾[5].

---

(١) وإنَّما وَصَفَ الياءَ بما ذكرهُ مع مشاركةِ الألفِ لها فيهِ؛ لأنَّه يُرِيدُ بذلك الفرقَ بينَ ياءَي الجمعِ والتثنيةِ؛ فإنَّ الياءَ تكونُ للنصبِ والجرِّ فيهما، فاحتاجَ إلى ذلك، والألفُ لا يُرْفَعُ بها إلا المثنى، وحمِلُوا نصْبَهُ على جرِّهِ؛ إذْ حقُّ الياءِ أنْ تكونَ للجرِّ، وحُرِّكَ ما بعدَ عَلامةِ التثنيةِ فِرَارًا من التقاءِ السَّاكِنَيْنِ بالحركةِ الأصليةِ في ذلك. (انظر: شرح الشذور للجوجري ١/١٩٣).

(٢) ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ المثنى معربٌ، بينما ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه مبني؛ لتضمنه معنى واو العطف كخمسةَ عشرَ، وليس الاختلاف فيه إعرابًا عنده، بل كل واحدٍ صيغة مستأنفة. وقد اختلف النحويون في الألف والياء اللتين زيدتا بالمثنى على أقوالٍ متعددة، أيسرها وأسهلها ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّهما هما الإعراب نفسُه، فهما بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة؛ فقد ناب الحرف عن الحركة، وهو ما عليه الضريريُّ. (تنظر هذه الأقوال في: الكتاب ١/١٧، ١٨، والمقتضب ٢/١٥١، والإنصاف ١/٣٣، والتبيين للعكبري ص ٢٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٧٤، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١/٢٧٥، والتذييل والتكميل ١/٢٩٩، وشرح الجوجري ١/١٩٥، ونتائج التحصيل ١/٤٠١).

(٣) سورة الكهف من الآية: ٨٠.

(٤) زيادة من (د).

(٥) سورة التحريم من الآية: ١٠، وفي المثنى وما أُلحق به لغة أخرى، وهي لزوم الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أُخر، وأنكرها المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة. (ينظر: شرح الجوجري ١/١٩٦، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٦٨، وشرح الأشموني ١/٧٩).

فصل: إذا جمعتَ الاسمَ المرفوعَ[1] زِدتَ في آخرِهِ واوًا ونونًا وضَمَمْتَ ما قبلَ الواوِ، كقولكَ: هؤلاءِ الزيدونَ، وعلامةُ الرفعِ فيه الواوُ. [والنونُ بدلٌ عن التنوينِ][2]، قال الله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3].

وَإذا جمعتَ الاسمَ المنصوبَ أو المجرورَ زِدتَ في آخرِهِ ياءً ونونًا، وكسَرتَ ما قبلَ الياءِ، كقولكَ: رأيتُ الزَّيدِينَ، ومررتُ بالزَّيدِينَ، وعلامةُ النَّصبِ والجرِّ

---

(١) يعني جمعَ المذكر السَّالمَ. وهو ما دلَّ على أكثرَ من اثنين، وسلِم بناءُ الواحد فيه، نحو: (محمدون). (الحدود في علم النحو للأبذي ص٤٥٧). وقيل: هو ما ألحقتَه واوًا مضمومًا ما قبلها رفعًا، أو ياءً مكسورًا ما قبلها نصبًا وجرًّا، ونونًا في الأحوال الثلاثة، تُحذف للإضافة. (الفصول الخمسون ص ١٦٢).

(٢) زيادة من (ج)، و(د)، و(و).

(٣) سورة آل عمران من الآية: ٢٨، ومكانها في (ج)، و(هـ): ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحُجُرات: ١٠].

فيهما الياءُ[1] [٥/ب]. قال الله تعالى في النَّصْبِ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[2]، وفي الخفضِ: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾[3].

(١) جمع المذكر السَّالم مبنيٌّ عند الزجاج؛ لتضمينه معنى الحرف. (ينظر رأي الزجاج في: التبيين للعكبري ص٢٠١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٧١، والتذييل والتكميل ١/٢٨٧). والجمهور على أنه معرب، وإنما أُعرب المثنى وجمعُ المذكر السالم بالحروف؛ لأنَّ الحركات استوفتها الآحادُ، مع أنَّ في آخرهما ما يصلح لأن يكون إعرابًا من حروف المد، ومن ثمَّ أُعرب المكسَّرُ وجمعُ المؤنث السالم بالحركات. وإنَّما أعربَا هذا الإعراب المعين؛ لأنَّ الألف كان جُلِبَ قبل الإعراب في المثنى علامةً للتثنية، وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الألف بخفته لقلة عدد المثنى، والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع، نحو: ضربَا، وضربُوا، وأنتما، وأنتمو، وهمَا، وهمُو. (شرح الرضي على الكافية ق١، ج١/٧٨، ٧٩).

(٢) سورة الأحزاب من الآية: ٣٥، وفي (ج)، و(و): (إنَّ المؤمنين والمؤمنات)، وهذا تحريفٌ.

(٣) سورة الأحزاب من الآية: ٤٣.

فصل: ونونُ التثنيةِ مكسورةٌ أبدًا، ونونُ جمعِ السَّلامةِ مفتوحةٌ أبدًا[1]، وهما يَسقطانِ عندَ الإضافةِ[2]، كقولكَ: هما غُلامَاكَ، وهمْ صَالحُوكَ[3]، وبَنُوك. قال الله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[4]، فَحُذفتِ النونُ من (بَنِي) للإضافةِ، وكان في الأصلِ (بَنينَ). [وقال الله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[5]، في التثنيةِ، وقال الله تعالى في الجمع: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلۡعَذَابِ﴾[6]][7].

---

(١) وإنما كُسرت نون المثنَّى على أصل التقاء الساكنين؛ فلم يُجمع بين كسرتها وكسرةِ ما قبل الياء؛ فرارًا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء، ثم عكسُوا ذلك في الجمع ليحصل الفرقُ بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما (ياء) بين فتحة وكسرة". ينظر: (شرح الرضي على الكافية ق١، ج٧٩/١، وشرح الأشموني ٨٧/١).

(٢) وإنَّما حُذفت نونُ التثنية والجمعِ وشبهِهما؛ لأنها أشبهت التنوينَ في كونِها تلي علامةَ الإعراب، كما أنَّ التنوين يلي علامةَ الإعرابِ، ولهذا لا تُحذف النون التي تليها علامةُ الإعراب نحو: بساتينُ زيدٍ، وشياطينُ الإنسِ؛ لأنها لا تُشبه التنوين فيما ذُكر؛ لأن النون في هذين المثالين تليها علامةُ الإعراب، وهي الحركةُ بناءً على أنَّ الإعرابَ واقعٌ بعد آخرِ الكلمة من غير فاصلٍ، فتكون الحركة فيهما بعد النون، وهذا أحدُ قولين في المسألة، وهو الصحيح، والقول الثاني: أن الإعرابَ مقارن آخر المعرب لا بعدَه. (التصريح ٢٤/٢، وشرح الشذور للجوجري ٥٧٠/٢).

(٣) في (ب): وهما في الأصلِ: غلامان، وصالحونَ؛ فسقطتِ النونُ للإضافةِ.

(٤) سورة البقرة من الآية: ٤٠.

(٥) سورة المائدة من الآية: ٦٤.

(٦) سورة الدخان من الآية: ١٥.

(٧) زيادة من (د)، و(هـ)، و(ز).

والتنوينُ – أيضًا – يسقطُ عند الإضافةِ[1]، ومع الألفِ واللامِ[2]، كقولكَ: غُلامُكَ [٦/أ]، والغلامُ. قال الله تعالى: ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[3]، وقال الله تعالى: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾[4]. ويَثبُتُ التنوينُ بسقوطِ الألفِ واللامِ. قال الله تعالى: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾[5].

فصل: اعلمْ أنَّ الجمعَ جَمعانِ: جمعُ السَّلامةِ[6]، وجمعُ التكسيرِ؛ فأمَّا جمعُ السَّلامةِ[7]؛ فهو ما يَسلمُ فيه لفظُ الواحدِ وبِناؤهُ، ويُجمعُ على هِجائَينِ[8]: مرَّةً

(١) لأنَّ التنوينَ يدلُّ على الانفصالِ، والإضافةَ تدلُّ على الاتصال، فلا يُجمعُ بينهما. (التصريح ٢/٢٤).

(٢) تُحذف (أل) من صدر المضاف إذا كانت زائدة للتعريف أو لغيره، وليست أصليةً، وكانت الإضافةُ محضةً؛ لئلَّا يلزمَ اجتماعُ مُعرِّفينِ على مُعرَّفٍ واحدٍ. (شرح الشذور لابن هشام ص ٣٤٩، وللجوجري ٢/٥٧٠).

(٣) سورة مريم من الآية: ٣٠، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٥٨].

(٤) سورة الأعراف من الآية: ٥٨.

(٥) سورة البقرة من الآية: ١٢٦..

(٦) تحدث الضريريُّ عن جمع المذكر سابقًا؛ لبيان طريقة الجمع، وأعاد الكلام عليه هُنا؛ للتعريف به، ولكيفية إعرابه.

(٧) سُمِّيَ بذلك لسَلامةِ لفظِ واحدِهِ، ويُقابلهُ جمعُ التكسيرِ لعدمِ سلامةِ بناءِ واحدِهِ، ك (زَيد، وزيود). (علل النحو لابن الوراق ص ١٧١، وشرح الآجرومية للقاني ١/١٩٣).

(٨) قال ابن يعيش (شرح المفصل ٣/٢١٣): "وربّما قالوا: جمعٌ على هِجائَيْن؛ لأنّه يكون مرّة بالواو والنون، ومرّة بالياء والنون"، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/١١٢، وقيل في تعريفه: هو

على الواوِ والنونِ، ومرَّةً على الياء والنونِ[1]، كقولك: [جاءَني][2] الزيدُون، و[مررتُ بـ][3] الزيدِينِ. وهذا جمعٌ لِمَنْ[4] يَعقِلُ، قال الله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾[5] [٦/ب]، وقال ﷻ: ﴿وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ﴾[6].

وأمَّا جمعُ التكسيرِ؛ فهو ما يَنْكَسِرُ فيه لفظُ الواحدِ وبناؤه[7]، كقولك: رَجُلٌ ورِجالٌ، وحَجرٌ وأَحجارٌ، وشَيطانٌ وشَياطينُ، وسُلطانٌ وسَلاطينُ، قال الله

ما ألحقَه واوًا مضمومًا ما قبلها رفعًا، أو ياءً مكسورًا ما قبلها نصبًا وجرًّا، ونونًا في الأحوال الثلاثة، تُحذف للإضافة. (الفصول الخمسون ص ١٦٢)، وبعضهم عرَّفه بأنه: ما دلَّ على أكثرَ من اثنينِ، وأغنى عن المتعاطفين، بزيادة في آخره، صالحًا للتجريد وعطفِ مثليه عليه. (شرح الكافية الشافية ١٩١/١، وشرح الآجرومية للقاني ١٩٣/١).

(١) انظر: الحدود في علم النحو للأبذي ص ٤٥٧، والفصول الخمسون ص ١٦٢.

(٢) زيادة من (د).

(٣) زيادة من (د).

(٤) في (أ): لمن لم. وهو خطأ. والمثبت في جميع النسخ الأخرى.

(٥) سورة الأنبياء من الآية: ١٠٥.

(٦) سورة النور من الآية: ٣٢، وتمامها: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾.

(٧) جاء في (تسهيل الفوائد ص ١٣): "والجمعُ جعلُ الاسم القابلِ دليلَ ما فوق اثنين بتغييرٍ ظاهرٍ أو مقدرٍ وهو التكسير، أو بزيادة في الآخر مقدر انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح". (انظر: الأصول في النحو، ٤٢٩/٢، واللمع ص ٢٢، وشرح الجوجري ١٩٨/١، وتمهيد القواعد ٣٣٣/١، وتعليق الفرائد ٢١٣/١، والمساعد ٤٣/١).

تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾[1]، فرفع (شياطين)؛ لأنه فاعل، وعلامةُ الرفعِ فيه ضمَّةُ النونِ[2].

فصل: وستةُ أسماءٍ مُعتلَّةٍ[3] مُضافةٍ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ[4]، رفعُها بالواوِ ونصبُها بالألفِ [٧/أ] وخفضُها بالياءِ[5]، وهي: (أبُوكَ، وأخُوكَ، وحَمُوكَ، وفُوكَ، وهَنُوكَ، وذُو مَالٍ)، تقول في الرَّفعِ: هذا أبوكَ، وعلامةُ الرَّفعِ فيه الواوُ.

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٠٢.

(٢) في (ب)، و(هـ): وهو يَجيءُ على أربعةِ أوْجُهٍ: أحدُها: بزيادةِ حرفٍ، كرجُلٍ ورِجالٍ، وثانيها: بِنقصانِ حرفٍ، كرَسُولٍ ورَسُلٍ، وثالثها: بزيادةٍ ونُقصانٍ، كفَقيرٍ وفَقَرَةٍ، ورابعها: بتغييرِ الحركةِ، كأَسَدٍ وأُسْدٍ.

(٣) لأن لاماتها حرفُ علَّة، وهو الواو. وقد عبَّر عنها بذلك ابنُ بابشاذ في (شرح المقدمة المحسبة ١١٩/١).

(٤) أشار بهذا إلى شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف؛ فإنْ كانت غيرَ مضافةٍ أُعربت بالحركات، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ (النساء: ١٢)، وإن كانت الإضافة لياء المتكلم أُعربتْ بالحركات المقدَّرة على الحرف الذي قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخِى هَٰرُونُ﴾(القصص ٣٤)، كما اشترطوا أن تكون مكبرةً، مفردةً، ويُشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب، وفي (الفم) أن تُفارقَه الميم. (أوضح المسالك ٣٩/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٤٨/١، والتصريح ٦١/١).

(٥) قيل: أُعرِبَت هذه الأسماء الستة بالحروف؛ لأنهم لمّا رأوا المثنى والجمع أُعرِبَا بالحروف، والإعراب بالحروف أقوى؛ لكون الحرف بمنزلة حركتين، والمثنى والجمع فرعًا المفرد كرهُوا استبدادَ الفرع بذلك، فجعلوا الإعراب بالحروف في هذه المفردات. (شرح الأشموني ٧٤/١، وحاشية يس على التصريح ٦١/١).

قال الله تعالى: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾[1]، وفي النصبِ: رأيتُ أباك[2]، وعلامةُ النصبِ فيه الألفُ. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[3]، وفي الخفضِ: مررتُ بأبيكَ، وعلامةُ الخفضِ فيه الياءُ. قال الله تعالى: ﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ﴾[4]، وكذلك أخواتُها.

---

(١) سورة يوسف من الآية: ٩٥.

(٢) في (أ): أبوك. وهو تحريف.

(٣) سورة يوسف من الآية: ٨، ومكانها في (ب) قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا﴾ [يوسف:١١]. وفي (ج)، و(هـ)، و(ز) قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف:١٦].

(٤) سورة يوسف من الآية: ٨١، ومكانها في (ب) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَىٰ أَبِيهِمْ﴾ [يوسف:٦٣].

فصل: وخمسةُ أمثلةٍ من الأفعالِ المستقبَلةِ[١]، رفعُها بثبوتِ النونِ، ونصبُها وجزمُها بِسُقوطِ النون[٢]، وهي: يَفعلانِ، ويَفعلُون، وتَفعلانِ، وتفعلُون، وتفعلينَ. تقول في الرفعِ: هما يفعلانِ، وهم يفعلونَ[٣]، وعلامةُ الرَّفعِ فيها ثبوتُ النونِ، قال الله تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾[٤]، وفي النَّصبِ: لنْ يَفعلَا، ولنْ يَفعلوا، وعلامةُ النَّصْبِ فيهما سُقوطُ النونِ، وفي الجزمِ:

---

(١) قالوا: الأمثلة الخمسة؛ لأنها ليست ألفاظَ أفعالٍ معلومة، وإنَّما يُكنى بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة. وقد اختلف في عددها؛ فمنهم من قال: ستة، ومنهم من قال: سبعة، ومنهم من قال: ثمانية، ومنهم قال: عشرة. قال الشيخ يس في (حاشيته على التصريح ١/٨٥): "ويصح أن تكون عشرة باعتبار كون الألف والواو حرفين، أو ضميرين ففي (يفعلان) بالتحتيّة اثنان، وفي (يفعلون) بالتحتيّة أيضًا اثنان وفي (تفعلان) بالفوقيّة أربعة: تفعلان يا زيدان أو يا هندان، والهندان تفعلان، وتفعلان الهندان، والتاسع والعاشر (تفعلون) و(تفعلين) بالفوقيّة فيهما، ولا يكون الواو والياء فيهما إلا ضميرين". (يُنظر تفصيل ذلك في: شرح المكودي على الألفية ١/١٠٨، ١٠٩، وحاشية الصبان ١/٩٨، وعدة السالك إلى أوضح المسالك ١/٧٤).

(٢) أُعربت بالنون رفعًا؛ لأنه لمَّا اشتغل محلُّ الإعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحروف العلة لم يمكن دوران الإعرابِ عليه، ولم يكن فيه علّة البناء حتى يمنع الإعراب بالكليّة، جُعِل النون بدلَ الرفع؛ لمشابهته في الغُنَّة للواو، ثمَّ حذفوها لأجل الجازم، ثمَّ حملُوا النصبَ عليه، كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء، وخُصّ هذا الإبدالُ بهذا النوع دون (يدعو) و(يرمي) و(يخشى) و(القاضي) و(غلامي)؛ ليكون هذا النوع كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون، وحمل الياء في (تفعلين) على أَخَوَيْه. (شرح الكافية للرضي ق٢/ج٢/٨١٨، والتصريح بمضمون التصريح ١/٨٦).

(٣) في (ج): (أنتما تفعلانِ، وأنتم تفعلونَ، وأنتِ تفعلينَ).

(٤) سورة الأنعام من الآية: ٣١.

لم يَفعلَا، ولم يَفعلُوا، وعلامة الجزم فيهما سقوطُ النون. قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[1]، أُسْقِطت النونُ [٨/أ] من (لن تفعلوا)؛ للنَّصبِ، ومن (لم تفعلوا)؛ للجزم[2]، وكذلك أخواتُها.

فصل: وكلُّ فِعْلٍ مُستقبَلٍ في آخرِهِ واوٌ أو ياءٌ، نحو: يَدعُو، ويَرمِي، فرفعُهُ بِسُكُونِ آخرِهِ، وجزمُهُ بِسُقوطِ آخرِهِ[3]. تقول في الرَّفعِ: هو يدْعُو ويرمِي، وعلامةُ الرفعِ فيهما سُكونُ آخرِهِ. قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[4]، وفي النَّصب: لنْ يَدعوَ، ولنْ يَرميَ، وعلامةُ النصبِ فيهما فتحُ

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٤.

(٢) رفعُها بثبوت النون ونصبُها وجزمُها بحذفها هذا إعراب الجمهور، وقال الأخفش: تُعرب بضمة، وفتحة، وسكون؛ يُقَدَّر كله في حروف المدّ، ورُدَّ بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له، وقيل: إنَّ الإعراب بالألف والواو والياء، كما أنها في المثنى والجمع السَّالم كذلك، ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لثبتت النونُ في الأحوال الثلاثة. وقيل: غير ذلك، والمنصور هو قول الجمهور؛ إذ لا تكلفَ فيه، وهو الأشهر والأيسر. (ينظر في هذه الأقوال: المقتضب ١٥٢/٢، وشرح التسهيل ٥٠/١، والتذييل والتكميل ١/ ١٨٩، ١٩٠، وشفاء العليل ١/ ١٢٤، والهمع ١٧١/١، ١٧٢).

(٣) إنَّما تُقدَّر فيهما الضمةُ؛ لثقلها عليهما، وتظهرُ الفتحةُ فيهما؛ لخفَّتِها، ولِضعف حروف العلة صارتْ كالحركاتِ، فَحَذَفَهَا الجازِمُ، كما حَذَفَ الحركاتِ. (شرح التسهيل لابن مالك ٥٨/١، والتذييل والتكميل ٢٠٢/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٨٧/١، والهمع ١٧٤/١، وشرح الشذور للجوجري ٢١٦/١).

(٤) سورة يونس من الآية: ٢٥.

آخرِه. قال الله تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾[1]، وفي الجزم: لم يدعُ، ولم يَرْمِ [٨/ب]، وعلامةُ الجزمِ فيهما سقوطُ آخرِه[2]. قال الله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ﴾[3].

فصل: وكلُّ فعلٍ [مستقبَلٍ][4] في آخرِه ألفٌ مقصورةٌ [لم يَظهرْ فيهِ الإعرابُ][5]، نحو: يَرضَى، ويَخشَى، فرفعُه ونصبُه بسكونِ آخرِه، وجزمُه بسقوطِ آخرِه[6]. تقولُ في الرَّفعِ: هو يَخشَى ويَرضَى، وعلامةُ الرَّفعِ فيهما سكونُ آخرِهما. قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾[7]، وفي النصبِ: لنْ يَرضَى، ولنْ يَخشَى، وعلامةُ النصبِ فيهما [٩/أ] سكونُ آخرهما. قال الله

---

(١) سورة الكهف من الآية: ١٤.

(٢) بعده في (أ)، و(د)، و(و)، و(ز): قال الله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾[النحل: ١٢٥]. وليس في الآية فعلٌ مستقبلٌ؛ بل (ادعُ) فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذف حرف العلة (الواو).

(٣) سورة يونس من الآية: ١٢، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾.

(٤) زيادة من (ج).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) تُقَدَّرُ الضَّمَّةُ والفتحةُ في نحو: (يَخْشَى) من الأفعالِ المُعْرَبَةِ، وهو المضارعُ المعتلُّ بالألفِ؛ لِتعذرهما في الألفِ. فنقول: هو يَخشى، ولن يَخشَى، بضمَّةٍ في الأولِ، وفتحَةٍ في الثاني مُقَدَّرَتَيْنِ في الألفِ، ولا يُقدَّر في الألف جزمٌ؛ بل يظهرُ بحذفها. (شرح التسهيل لابن مالك ١/٨٥، وشرح الشذور للجوجري ١/٢١٦).

(٧) سورة الزمر من الآية: ٧، ومكانها في (ج): ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر:٢٨].

تعـالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[1]، وفي الجزم: لم يَرضَ، ولم يَخشَ، وعلامةُ الجزمِ فيهما سُـــقوطُ آخرهما[2]. قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[3].

فصـــل: وكلُّ اسْـــمٍ في آخِرِه ياءٌ إذا انفتحَ ما قبلَ الياءِ لم يَحتملْ مِنَ الحركاتِ كلِّهَا شيئًا، كقولكَ: هذا مولًى، ورأيتُ مولًى، ومررتُ بمولًى[4]. قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا﴾[5].

---

(١) سورة البقرة من الآية: ١٢٠.

(٢) فإن جزمهما بحذف الآخر نيابة عن السكون؛ فالمحذوف منهما الألف، والفتحة قبلها دليلٌ عليها، ومن نحو (يرمِ) الياء والكسرة قبلها دليل عليها، ومن نحو: (يدعُ) الواو، والضمة قبلها دليلٌ عليها". (التصريح بمضمون التوضيح ٨٧/١).

(٣) سورة التوبة من الآية: ١٨.

(٤) ويُسمَّى الاسم المقصور، وهو كل اسم معرب بدخول العامل، آخره ألف لازمة قبلها فتحة. (شرح الحدود في النحو للفاكهي ص ١١٩، وشرح الشذور لابن هشام ص٧٨)، ويتعذَّر الإعرابُ لفظًا في الحالات الثلاث (الرفع والنصب والجر)؛ لأن الألف لا تُحرك بحركةٍ؛ فهي مدَّةٌ في الحلقِ وتحريكه يمنعها من الاستطالة ويُفضي بها إلى مخرج الحركة. (شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/١، وحاشية يس ٩٠/١).

(٥) سورة الدخان من الآية: ٤١، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ [الأنفال:٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ [الأعراف:١٤٢] .

وإذا انكســـرَ ما قبلَ الياءِ لم يَحتملْ من الحركاتِ [٩/ب] كلِّها إلَّا الفتحَة، كقولكَ: هذا قاضٍ، ورأيتُ قاضِيًا، ومررتُ بقاضٍ[١]، قال الله تعالى في الرفعِ: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾[٢]، وقال في الخفضِ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡ﴾[٣]، وقال في النصبِ: ﴿وَإِنِّي خِفۡتُ ٱلۡمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي﴾[٤].

---

(١) ويُسمَّى الاسم المنقوص، وهو كلُّ اسمٍ معربٍ آخِرُهُ ياءٌ لازِمةٌ قبلَها كسرَةٌ، فخرجَ الفعلُ، نحو: (يَرمي)، وخرجَ نحو: (أبيك) من قولِكَ: مررتُ بأبيكَ؛ لفقدِ اللزومِ في الرفعِ والنصب. وخرج نحو: (ظبْي، وكُرسي)؛ لفقدِ الكسرةِ قبلَ الياءِ فيهما؛ وإنَّما قُدرت الضمة والكسرة فيه؛ لثقلِ النطق بهما بعد الياء، وظهرت الفتحة فيهما؛ لخفَّتها. (شرح الحدود في النحو للفاكهي ص ١٢١، وأوضح المسالك ١/ ٨١، وشرح الشذور للجوجري ٢١٦/١).

(٢) سورة طه من الآية: ٧٢، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩].

(٣) سورة النمل من الآية: ٨١، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ﴾ [البقرة:١٩٥].

(٤) سورة مريم من الآية: ٥، ومكانها في (ج)، و(هـ)، و(و)، و(ز) قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨].

وإذا ســـكنَ ما قبلَ الياءِ احتملَ الحركاتِ كلَّها، كقولكَ: هذا ظبْيٌ، ورأيتُ ظبْيًا، ومررتُ بظبْيٍ[1]. قال الله تعالى في الرفعِ: ﴿حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥۚ﴾[2]. وقال في النصـــب: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[3] [١٠/أ]، وفي الخفْضِ: ﴿فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۖ﴾[4]، [وكذلك إذا كانتِ الياءُ مُشـــددةً[5]، نحو قوله الله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾[6]][7].

---

(١) ويُسمَّى الاسم الشبيه بالصحيح، أو المنزل منزلة الصحيح، وهو ما كان آخره ياءً أو واوًا قبلها سكون، كـ: ظبْي ودلْو. قال سيبويه (الكتاب ٣٨٤/٤): "وإذا كان قبل الياء والواو حرفٌ ساكنٌ جرتَا مجرى غير المعتل، وذلك نحو: ظبْيٍ ودلْوٍ؛ لأنه لم يجتمع ياءٌ وكسرة، ولا واوٌ وضمة، ولم يكن ما قبلهما مفتوحاً فتجري مُجرى ما قبله الكسرة أو ما قبله الضمة في الاعتلال، وقوِيتَا حيث ضعُف ما قبلهما. ومن ثم قالوا: مغزوٌّ كما ترى وعتوٌّ فاعلم". انظر: (المقتضب ١٣٧/٣، والأصول ٢٥٦/٣، والمفصل ص ٤٧٧).

(٢) سورة البقرة من الآية: ١٩٦.

(٣) سورة المائدة من الآية: ٩٥.

(٤) سورة البقرة من الآية: ١٩٦.

(٥) إنما ظهرت جميع حركات الإعراب على الياء المشددة؛ لأنها قويت بالتضعيف.

(٦) سورة البقرة من الآية: ٢٥٥.

(٧) زيادة من (هـ).

بابُ المبتدأ والخبرِ

اعلمْ أنَّ المبتدأَ وخبرَه مرفُوعانِ أبدًا[1]، كقولك: زيدٌ قائمٌ، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنَّه مبتدأٌ، ورفعتَ (قائمًا)؛ لأنه خبرُهُ. قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾[2].

واعلمْ أنَّ خبرَ المبتدأ يكون في أربعةِ أشياءَ: اسمٌ، أو فعلٌ، أو ظرفٌ، أو جملةٌ فيها ذِكرُ المبتدأ الأول[3]. أمَّا الاسمُ فكقولك [١٠/ب]: زيدٌ قائمٌ، فـ (زيدٌ) مبتدأٌ، و(قائمٌ) خبره في الاسمِ. قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[4].

وأمَّا الفعلُ فكقولكَ: زيدٌ قامَ، وزيدٌ يقومُ، فـ (زيدٌ)؛ مبتدأٌ، وخبرُه في الفعلِ. قالَ الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[5].

---

(١) اختلف النحويون في رافع المبتدأ والخبر إلى أقوالٍ كثيرة، أرجحُها ما ذهب إليه سيبويه، وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو التعري من العوامل للإسناد إليه؛ لأنَّ العوامل أماراتٌ وعلاماتٌ، والعلامةُ تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده، وأنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ؛ إذ لا حاجةَ للقول بعامل معنوي مع وجود اللفظي، والمبتدأ يطلب الخبر ولا ينفك عنه. انظر تفصيلًا لهذه الأقوال في: (الكتاب ١٨١/١، ٤٠٦، ١٢٧/٢، وشرح الجزولية الكبير ٧٤٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧/١، والإنصاف ٣٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٨، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢٧٢/١، والمساعد ٢٠٥/١).

(٢) سورة الشورى من الآية: ١٩.

(٣) أي: الرابط الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ.

(٤) سورة الفتح من الآية: ٢٩، ومكانها في (ب)، و(هـ) قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج:٥٢].

(٥) سورة يونس من الآية: ٢٥.

وأمَّا الظرفُ فكقولك: زيدٌ في الدَّار، وزيدٌ عندكَ، فـ (زيدٌ) مبتدأٌ، وخبرُه في الظَّرفِ. قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ (١).

وأمَّا الجملةُ فكقولكَ: زيدٌ أبوهُ قائمٌ، فـ (زيدٌ) مبتدأٌ أوَّلُ [١١/أ]، و(أبُوه) مبتدأٌ ثانٍ، و(قائمٌ) خبرُ المبتدأ الثاني في جُملة محلِّ الرفع، والمبتدأ الثاني مع خبرِهِ خبرُ المبتدأ الأولِ، وفيه ضميرٌ يَعودُ إلى المبتدأ الأولِ. قال الله تعالى: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾(٢)، وإذا كانَ خبرُ المبتدأ اسمًا فهو مرفوعٌ، نحو: زيدٌ قائمٌ، وإذا كانَ فِعلًا أو ظرفًا أو جُملةً فهو على ما يَستحقه من الإعرابِ(٣).

---

(١) سورة آل عمران من الآية: ١٤، ومكانها في (ب) قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزُّخرُف:٨٥]، وفي (و) قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال:٤٢]، أي: مكانًا أسفلَ.

(٢) سورة الأعراف من الآية: ١٥٧.

(٣) قال ابنُ هشامٍ في (أوضح المسالك ١/٢٠٠): "ويقع الخبرُ ظرفًا، ومجرورًا، والصحيحُ أنَّ الخبر متعلِّقُهما المحذوف، وأن تقديره كائنٌ أو مستقر، لا كانَ أو استقرَّ، وأنَّ الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرفِ والمجرور".

بابُ الفاعلِ والمفعولِ بهِ

اعلمْ أنَّ الفاعلَ رَفْعٌ [١١/ب] أبدًا(١)، والمفعولُ بهِ نَصْبٌ(٢) أبدًا [تقدَّمَ أو تأخَّرَ](٣)، كقولكَ: ضَربَ زَيدٌ عَمرًا، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه فاعلٌ، ونصبتَ (عَمرًا)؛ لأنه مفعولٌ بهِ. قال الله تعالى: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾(٤)، رفعتَ (داود)؛ لأنه فاعلٌ، ونصبتَ (جالوت)؛ لأنه مفعولٌ به. وحَقُّ الفاعلِ أنْ يكونَ مُقدَّمًا على المفعولِ بهِ، ويَجوزُ أنْ يكونَ المفعولُ بهِ مُقدَّمًا على

---

(١) وقد يُجَرُّ لفظًا بإضافة المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾(البقرة: ٢٥١، والحج: ٤٠)، أو اسمِ المصدر، نحو قوله ﷺ: (مِنْ قُبلةِ الرَّجلِ امرأتَه الوضوءُ)، أو بـ (مِنْ)، أو الباء الزائدتين، نحو قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾(المائدة: ١٩)، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٢٨﴾﴾ (الفتح: ٢٨)، وقد يُنصَبُ شذوذًا إذا فُهِمَ المعنى، سُمع من كلامهم: خرقَ الثوبُ المسْمارَ، وكسرَ الزجاجُ الحجرَ، برفع أولهما ونصب ثانيهما. (أوضح المسالك ٨٤/٢، والتصريح ٢٦٩/١، ٢٧٠).

(٢) وإِنَّمَا أعرب الْفَاعِلُ بِالرَّفْع والمفعولُ به بالنَّصب؛ لأربعة أوجه: أَحدهَا: أنَّ الْغَرَض الْفرق بَين الْفَاعِل وَالْمَفْعُول فبأيّ شيء حصل جَازَ. وَالثَّانِي: أنَّ الْفَاعِل أقلُّ من الْمَفْعُول والضمُّ أثقل من الْفَتْح فَجعل الأثقل للأقلّ والأخف للْأَكْثَر تعديلاً. وَالثَّالِث: أنَّ الْفَاعِل أقوى من الْمَفْعُول؛ إِذْ كَانَ لَازِمًا لَا يسوغ حذفه والضَّمة أقوى الحركات فَجعل لَهُ مَا يُنَاسِبه. وَالرَّابِع: أنَّ الْفَاعِل قبل الْمَفْعُول لفظًا وَمعنى؛ لأنَّ الْفِعْل يصدر مِنْهُ قبل وُصُوله إِلَى الْمَفْعُول فَجعل لَهُ أوَّل الحركات وَهُوَ الضَّمّة. (اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٢/١، وأسرار العربية ص ٧٨).

(٣) زيادة من (ب)، و(هـ)، و(و)، وهذه العبارة في مختصر النحو لابن سعدان الكوفي ص ٤٠.

(٤) سورة البقرة من الآية: ٢٥١.

الفاعلِ[1]. قال الله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾[2]، نُصِبَ (إبراهيم)؛ لأنه مفعولٌ به، ورُفِعَ (ربّه)؛ لأنه فاعلٌ[3] [١٢/أ].

---

(١) الأصل في الفاعل أن يتصلَ بفعله ثم يجيءَ المفعولُ به، وقد يُعكس، وقد يتقدمهما المفعول، وكلٌّ من ذلك جائز وواجب. انظر تفصيل ذلك في: (أوضح المسالك ١١٩/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ٤٣٩/١).

(٢) سورة البقرة من الآية: ١٢٤.

(٣) من (رفعت "داود") إلى (لأنه فاعل) ساقط من (ج)، و(ز).

وتقديم المفعول به على الفاعل هنا واجبٌ؛ لأنَّ في الفاعل ضميرٌ يعود على المفعول به، والضميرُ لا يعود على متأخرٍ لفظًا ورتبةً. (التصريح ٢٨٣/١).

بابُ مفعولِ مَا لم يُسمَّ فاعلُه[1]

إذَا ذكرتَ مفعولًا ولم تُسمِّ فاعلَه رفعتَه، كقولك: ضُرِبَ زيدٌ، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه مفعولُ مَا لم يُسمَّ فاعلُه[2]، قال الله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾[3].

وإذا ذكرتَ مفعولَينِ ولم تُسمِّ فاعلَهما، رفعتَ الأولَ، ونصبتَ الثاني، كقولكَ: أُعْطِيَ زيدٌ دِرهمًا، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه مفعولٌ أوَّلُ لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه، ونصبتَ (درهمًا)؛ لأنه مفعولٌ ثانٍ[4]. قال الله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[5].

---

(١) في (ج): وهو كلُّ اسمٍ لم يُسمَّ فاعلُه وأُقيمَ فاعلُه مقامه.

(٢) قال ابن هشام في (شرح الشذور ص ١٧٩): "الثَّانِي من المرفوعات نَائِب الْفَاعِل، وَهُوَ الَّذِي يُعبرون عَنهُ بمفعول مَا لم يسم فَاعله، والعبارة الأولى أَوْلى لوَجْهَيْنِ: أحدهما: أَن النَّائِب عَن الْفَاعِل يكون مَفْعُولًا وَغَيره. وَالثَّانِي: أَن الْمَنْصُوب فِي قَوْلك: (أُعطِي زيدٌ دِينَارًا) يصدق عَلَيْهِ أَنه مفعولٌ للْفِعْل الَّذِي لم يُسمَّ فَاعله، وَلَيْسَ مَقْصُودًا لَهُم".

(٣) سورة عبس من الآية: ١٧، ومكانها في (ب) قوله تعالى:﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾ [الزُّخرُف:٥٧]، وفي (ج)، و(هـ) قوله تعالى:﴿مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ﴾ [يوسف:٦٣].

(٤) وَإِنَّمَا كَانَ الِاخْتِيَارُ هَذَا، لِأَن الْمَفْعُولَ الأولَ فَاعلٌ فِي الْمَعْنى لأجل الْمَفْعُول الثَّانِي، لِأَنَّهُ أَخذه، فَوَجَبَ أَن تُقيم مقَام الْفَاعِل من هُوَ فَاعل فِي الْحَقِيقَة. انظر: (المقتضب ٥٠/٤، والأصول في النحو ٧٧/١، وعلل النحو ص ٢٨٤، واللمع ص ٣٣، والمفصل ص ٣٤٣، وأوضح المسالك ١٥٢/٢).

(٥) سورة النساء من الآية: ٢٨، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾(٥) [النساء:١٢٨].

بابُ الإضافةِ

اعلمْ أنَّ الإضافةَ إنَّما [١٢/ب] تقعُ بين الاسمينِ[١]، فإذا أضفتَ اسمًا إلى اسمٍ آخرَ أَجريتَ الأولَ على ما يَستحقُّه من الإعرابِ، وخفضتَ الثاني بالإضافةِ[٢]، كقولك: جاءَني غلامُ زيدٍ، رفعتَ (الغلام)؛ لأنه فاعلُ (جاءَني)، وخفضتَ (زيدًا)؛ لأنه مضافٌ إليه. ورأيتُ غلامَ زيدٍ. نصبتَ (غلامًا)؛ لأنه مفعولٌ، وخفضتَ (زيدًا)؛ لأنه مضافٌ إليه، ومررتُ بغلامِ زيدٍ. قال الله تعالى: ﴿مَٰلِكِ

---

(١) الإضَافَةُ لُغَةً: الإسْنادُ، واصْطِلَاحًا: ضَمُّ كَلِمَةٍ إلى أُخْرَى مُنَزَّلَةً مِنَ الأُولَى مَنْزِلَةَ التَّنْوِينِ مِمَّا قَبْلَهُ، كـ (غُلَامُ زَيْدٍ)، وَ(صَاحِبُ عَمْرٍو). (الحدود في علم النحو للأبذي ص ٤٧٥، وشرح كتاب الحدود للفاكهي ص ٢٧٩، وانظر: الارتشاف ١٧٩٩/٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٤٩، وشرح الآجرومية للقاني ١٧٤٦/٣).

(٢) هذا قول الأخفش والسهيلي وأبي حيان، فالعامل عندهم معنوي، ورُدَّ بأنَّ المعنى لا يُصارُ إليه، ويُجعل عاملًا عند تعذر اللفظ، وعمل المعنى أبعد من عمل الاسم. وقيل: العامل في المضاف إليه هو المضاف، وهو قول سيبويه، وهو الراجح والمشهور على ألسنة المعربين؛ لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله، وقيل: حرفُ جرٍّ مقدَّرٌ، بدليل أنه قد ثبت عمل الحرف للجرّ، وأنَّ معنى (غلامُ زيدٍ): غلامٌ لزيد، ورُدَّ هذا بأنَّ إضمار الجار ضعيفٌ. انظر الخلاف تفصيلًا في: (الكتاب ٤١٩/١، وارتشاف الضرب ١٩٧٧/٤، وأوضح المسالك ٨٤/٣، وشرح الشذور للجوجري ٥٧٢/٢).

﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[1]، وقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ مَلِكِ﴾[2]، [١٣/أ] خفضت الثاني؛ لأنه مضافٌ إليه[3].

بابُ الأفعالِ الناقصةِ التي ترفعُ الأسماءَ وتنصبُ الأخبارَ

وهي: كانَ، وصارَ، وظلَّ، وباتَ، وأصْبحَ، وأمسَى، وأضحَى، وما دامَ، وما زالَ، وما بَرِحَ، وما فَتِئَ، وما انفكَّ، وليسَ[4]، فهذه الأفعالُ وما اشتُقَّ منها، نحو: يكونُ، ويَصيرُ، ويظلّ، ويَبيتُ[5]، ترفعُ الأسماءَ وتنصبُ الأخبارَ[6]، كقولك: كانَ زيدٌ قائمًا، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه اسمُ كان، ونصبتَ (قائمًا)؛ لأنه

---

(١) سورة الفاتحة من الآية: ٤.

(٢) سورة الناس الآيتان: ١، ٢.

(٣) جاء الاستدلال في (ج) بقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف:٧٣]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، وفي (و) بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار:١٧]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ۖ جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات:٣٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَٰتًا﴾ [النبأ:١٧].

(٤) زِيدَ في (هـ): راحَ، وغَدَا، وفي (ز): طَفِقَ، وراحَ، وفي (ب)، و(د): طفِقَ.

(٥) زِيدَ في (هـ): يَصيرُ، ويُمسِي، ويُصبِحُ، ويُضْحي، وفي (ز): يَدومُ، وينفكُّ.

(٦) (كان) وأخواتها ترفع عند البصريين الاسمَ المبتدأ، تشبيهًا له بالفاعل، ويُسمَّى اسمَها حقيقةً، وفاعلًا مجازًا، وتنصب الخبر، أي: خبر المبتدأ؛ تشبيهًا بالمفعول اتفاقًا، ويُسمى خبرَها حقيقة، ومفعولًا مجازًا. وأمَّا الكوفيون، فإنهم لا يجعلون لها عملًا إلَّا في الخبر، لأن الاسم لم يتغير عمَّا كان عليه. والصحيح ما عليه البصريون، بدليل اتصال الاسم بها إذا كان ضميرًا، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلَّا بعامله. (انظر: الكتاب ٥٧/١، وأسرار العربية ص ١٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/١، والمساعد ٢٤٨/١، وتعليق الفرائد ١٦٨/٣، وشرح الآجرومية للقاني ٦٣٦/٢).

خبره، وكذلك أخواتُها [١٣/ب]. قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[١].

بابُ الحروفِ التي تنصبُ الأسماءَ وترفعُ الأخبارَ

وهي سِتَّةُ أحرفٍ: إنَّ، وأَنَّ، وكأنَّ، وليتَ، ولكنَّ، ولعلَّ، فهذه الحروفُ تنصبُ الأسماءَ وترفعُ الأخبارَ[٢]، كقولك: إنَّ زيدًا قائمٌ، نصبتَ (زيدًا)؛ لأنه اسمُ إنَّ، ورفعتَ (قائمًا)؛ لأنه خبرُ إنَّ. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٣]، وكذلك أخواتُها.

---

(١) سورة النساء من الآية: ٩٦.

(٢) (إنَّ) وأخواتها تلزم المبتدأ والخبر، وهي تعمل في الاسم النصبَ باتفاق، لكنَّ النحويين اختلفوا في رافع الخبر بعدَها؛ فذهب البصريون إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها تعمل الرفع في الخبر كما عملت النصب في الاسم، وهو الصحيح، وعليه الضريريُّ، وذهب الكوفيون إلى أن خبر (إنَّ) وأخواتها باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخولِها عليه، ولم تعمل فيه شيئًا. انظر الخلاف في: (الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٩/٤، والإنصاف ١٧٦/١، وأسرار العربية ص ١٥٠، والتبيين ص ٣٣٣، ونتائج الفكر ص ٢٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٨/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ٣١٩/١، وشرح الشذور للجوجري ٣٨١/١)..

(٣) سورة البقرة من الآية: ١٧٣، ومكانها في (ب) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [غافر:٤٤]، وفي (هـ) قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق:١]، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزُّخرُف:٣٨].

بابُ الحروفِ[1] التي تخفضُ الأسماءَ وترفعُ الأخبارَ

وهي: مِنْ، وعَنْ [١٤/أ]، وفِي، وإِلَى، وعَلَى، ومَعَ، وحتَّى، وعِنْدَ، وسِـــوَى، ورُبَّ[2]، ووَاوُ رُبَّ، وَواوُ القسمِ وباؤُه وتاؤُه، واللامُ، والكافُ، ومُذْ[3]، ومُنْذُ، والباءُ الزائدةُ، وحَاشَـــا، وخَلَا، وعَدَا[4]، فهذه الحروفُ تَخفِضُ الأسماءَ وترفعُ الأخبارَ إِذا كانَتْ لها أخبارٌ[5]، كقولك: علَى زيدٍ درهمٌ، خفضـــتَ (زيدًا)؛

---

(١) يقصد بالحرف الكلمة مطلقًا؛ فقد ذكر بعض الأسماء ك (عند، وسوى)، وغيرهما، وهذا من عادة القدماء. انظر – مثلًا – معاني الحروف للزجاجي ص ١.

(٢) في (هـ): رُبَّ، ورُبَّما.

(٣) قوله: (مذ ، ومنذ، وحاشا، وخلا، وعدا)، يعني: إذا كانت حروفَ جرٍّ.

(٤) زِيدَ في (و): لدَى، ولَدُنْ، ووسط، ونحو، وحِذاء، ووَرَاء، وفوقَ، وتحتَ.

(٥) مِمَّا يعملُ عملَ الفعل الظرفُ والجار والمجرور، وذلك إذا وقع بعدهما مرفوع على أحد الأقوال، وتفصيل القول في ذلك: أنه متى تقدَّم على واحد منهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال، نحو قولك: ما في الدار أحد، وأفي الدارِ زيد؟ ومررت برجل معه صقرٌ، وجاء الذي في الدار أبوه، وزيد عندك أخوه، ومررت بزيد عليه جُبَّةٌ، ووقعَ بعده مرفوعٌ ففي وجهِ رفعِه ثلاثةُ مذاهبَ: أحدها، الأرجح كونُه مبتدأً مخبرًا عنه بالظرفِ أو المجرورِ ويجوزُ كونُه فاعلًا. وثانيها: الأرجح كونُه فاعلًا، ويجوزُ كونُه مبتدأً، وهو اختيار ابن مالك، ووجهه أن الأصلَ عدم التقديم والتأخير. وثالثها: أنه يجب كونه فاعلًا، وهو منقول عن الأكثرين. هذا كله إذا اعتمد الظرفُ والمجرور على ما ذُكر، أمَّا إذا لم يعتمد، نحو: (في الدار زيدٌ)، و(عندك عمرٌو)، فالجمهور يُوجبون الابتداء، والأخفشُ والكوفيون يُجوِّزون الابتداء والفاعلية؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرطٍ، وصريح كلام الضريريّ موافقة الكوفيين، انظر تفصيل هذه المسألة في: (الكتاب ١٢٧/٢، والتبيين ص ٢٣٣، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ١٨٢، وشرح الشذور لابن هشام ص ٤٣٦، وشرحه للجوجري ٧١٦/٢، والهمع ٨٩/٣).

لأنه اسمُ (علَى)، ورفعتَ (درهمًا)؛ لأنه خبرُ (علَى)[1]، وإنْ شئتَ قلتَ: إنه خبرُ الصفةِ، [نحو: الثابتُ على زيدٍ دِرْهمٌ][2]، وإنْ شئتَ قلت: إنه مبتدأٌ في التقدير والمجرورُ خَبرُهُ مُقدَّمٌ. قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾[3].

(١) جاء في مقدمة في النحو لخلف الأحمر ص ٤٣: "باب الحروفِ التي تخفض ما بعدها من اسمٍ، وأخبارُها مرفوعةٌ، ويُقالُ لها: حروفُ الصفاتِ، وهي: من وإلى وعن ..."، وقال ابن سعدان الكوفي في مختصر النحو ص ٥٤، ٥٥: "بابُ حروف الخفض ... وهذه الأحرف تخفض الأسماءَ ونعوتَها، تقول: كتبتُ إلى زيدٍ. خفضتَ (زيدًا) بـ (إلى)، فإذا جئتَ بعد المخفوضِ بشيءٍ فارفعْهُ. تقول: عند عبد اللهِ مالٌ كثيرٌ. رفعت (المال) بالصفةِ".

(٢) زيادة من (ب)، و(و)، وساقط من بقية النسخ.

(٣) سورة النحل من الآية: ٩، ومكانها في (ب)، و(و) قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة:٧].

بابُ الحروفِ التي يقع مَا بعدها من الأسماء مبتدأً به[1]

(١) في (هـ): بابُ الحروفِ التي ترفعُ الأسماءَ والأخبارَ، أيْ: يقعُ ما بعدها من الأسماءِ مبتدأً بِهِ.

وهي[1]: إِنَّما، وأَنَّما، وكأَنَّما، ولكنَّمَا، وليتمَا، ولعلَّما[2]، وبينَما، وأَينمَا، وإِذْمَا، وإذا مَا، ولولَا، ولومَا، وهلَّا، وهذَا[3]، وحبَّذَا[4]، ونِعمَ، وبئسَ [1]، وحيثُ،

(١) المراد أنَّ الأسماء تُرفع بعد هذه الأدوات، والمراد بالحروف أقسام الكلام من اسم وفعل وحرف، وهذا معروف عند المتقدمين، كما بينتُ سابقًا – وقد تكرر ذلك عند الضريري. انظر: مقدمة في النحو لخلف الأحمر ص ٣٦، وحاشية ١ في الصفحة نفسِها، ومختصر النحو لابن سعدان ص ٥٦، وحروف المعاني للزجاجي ص ١.

(٢) تتصل (ما) الزائدة بـ (إنَّ) وأخواتِها فتكفُّها عن العملِ، ويبتدأ بعدها الكلام، وتُسمَّى (ما) الكافة، وتهيئُها للدخول على الجمل، إلا (ليت) فتبقى على اختصاصها، ويجوز إعمالها وإهمالها، وقد رُوي بهما قولُ النابغة الذبياني: (ألا ليتما هذا الحمام لنا)، برفع الحمام ونصبه، وندر الإعمالُ في (إنَّما)، وهل يمتنع في البواقي مطلقًا؟ أو يسوغ مطلقًا؟ أو في (لعلّ) فقط؟ أو فيها وفي (كأنَّ)؟ أقوال. انظر التفصيل في: (المفصل ص ٣٨٩، والجنى الداني ص ٣٣٣، وأوضح المسالك ٣٥١/١، والتصريح ٢٢٤/١، وشرح الأشموني ٢٨٣/١).

(٣) وردت لفظة (هذا) في (أ) فقط دون بقية النسخ. قال في (همع الهوامع ٣٥٩/١): "وَذهب الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَن هَذَا وَهَذِه إِذا أُرِيد بهما التَّقْرِيب كَانَا من أَحَوَات (كَانَ) فِي احتياجهما إِلَى اسْمٍ مَرْفُوع وَخبرٍ مَنْصُوب، نَحْو: كَيفَ أَخَاف الظُّلم وَهَذَا الْخَلِيفَةُ قادمًا؟ وَكَيف أَخَاف الْبرد وَهَذِه الشَّمْسُ طالعةٌ؟ فيعربون (هذا) تقريبًا، والمرفوع اسمُ التقريب، والمنصوب خبر التقريب؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمسِ بالطلوعِ، وأتي باسم الإشارة تقريبًا للقدوم والطلوع؛ ألا ترى أنك لم تُشرْ إليهما، وهما حاضران". وانظر: معاني القرآن للفراء ١٢/١، ومجالس ثعلب ص ٤٢.

(٤) للنحاة في تخريج نحو قولهم: (حبذَا رجلًا محمدٌ) خلاف؛ فذهب سيبويه والجمهور إلى أنَّ (حبَّ) فعل ماض، و(ذا) اسم إشارة فاعل، و(رجلًا) تمييز، و(محمد) مخصوص بالمدح، وذهب المبرد والفارسي وابن السراج إلى أن (حبذا) جميعه اسمٌ مبتدأ، والمرفوع بعده خبر، وذهب الأخفش وابن درستويه وجماعة إلى أن (حبذا) جميعه فعل، والمرفوع بعده فاعل. (انظر الخلاف تفصيلًا في:

وهلْ، وأنَّى، وأينَ، وكيفَ، ومتَى، ومتى ما، وإنْ، وأنْ، ولكنْ الخفيفةُ[٢]، فهذه الحروفُ يقعُ ما بعدها من الأسماءِ مبتدأً به، كقولك: إنَّما زيدٌ قائمٌ، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه مبتدأٌ بهِ، ورفعتَ (قائمَا)؛ لأنه خبره. قال الله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٣]، وكذلك أخواتُها.

الكتاب ١٨٠/٢، والمقتضب ١٤٣/٢، والأصول ١٤١/١، وعلل النحو ص ٢٩٧، وأسرار العربية ص ٩٤، والإنصاف ٦٧/١، واللمع في العربية ص ١٤٢، والمفصل ص ٣٦٤، والارتشاف ٢٠٥٩/٤).

(١) الاسمُ المرفوع بعد (نعم)، و(بئس) في قولنا: نعمَ الرجلُ محمدٌ، وبئس الرجلُ الخائنُ، فاعل عند البصريين؛ لأنهما يرون فعليتهما، وهو الصحيح، وعند الكسائي من الكوفيين أن (نعم الرجل) اسم محكي بمنزلة (تأبط شرًّا)، فـ (نعم الرجل) اسمٌ للممدوح، وهي جملة فعلية في الأصل، نُقلت من أصلها وسُمِّي بها، فهي مبتدأ، و(محمد) خبر، وعند الفراء من الكوفيين أن (نعم) مبتدأ، و(الرجل) خبره، والمخصوص بالمدح (محمد) بدلٌ أو عطف بيان لـ (نعم)؛ إذ هي بمعنى الممدوح، ويَردُّ قولَهما أنه لا يُقال: إنَّ نعمَ الرجلُ قائمٌ، ولا يقال: ظننتُ نعم الرجلُ قائمًا، أي: بدخول عوامل الأسماء عليها. (انظر تفصيل المسألة في: المقتضب ١٤٠/٢، وعلل النحو ص ٢٩٠، والمفصل ص ٣٦١، والإنصاف ٨١/١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٨٠/١، واللمحة في شرح الملحة ٤٠٥/١، وتوضيح المقاصد ٩٠٢/٢).

(٢) زِيدَ في (ج): مهمَا، وفي (هـ): بيننا، وبلْ.

(٣) سورة الكهف من الآية: ١٠.

بابُ الأفعالِ

اعلمْ [١٥/أ] أنَّ الأفعالَ على أربعةِ أوجهٍ[(١)]: فعلٌ ماضٍ، وهو مبنيٌّ على الفتحِ، كقولكَ: ضَرَبَ، فتحتَ (ضَرَبَ)؛ لأنَّه فعلٌ ماضٍ. قال الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ﴾[(٢)].

وفعلٌ مستقبلٌ، وهو مرفوعٌ مَا لم يَدخلْ عليه حرفٌ من حُروفِ النَّصبِ، فينصبُه، أو حرفٌ من حروفِ الجزمِ، فيجزمُه، كقولك: يَضْرِبُ، رفعتَه؛ لأنه فعلٌ مستقبلٌ. قال الله تعالى: ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[(٣)].

---

(١) جمهور البصريين على أنَّ الفعلَ ثلاثةُ أقسامٍ لا غير، ويرى الكوفيون والأخفش أنه قسمان، بإسقاط الأمر – بناءً على أنه مقتطعٌ من المضارع — فهو عندهم مُعربٌ بلامِ الأمرِ مقدَّرة. فأصل (اضربْ) مثلًا عندهم: (لِتضربْ) ثمَّ حُذفت اللامُ تخفيفًا، ثمَّ حرف المضارعة لدفع التباسه بالمضارع المرفوع في حالة الوقف، ثم أُدخلت عليه همزة الوصل لتعذُّر الابتداء بالساكن، فصار (اضربْ). والصحيح ما عليه جمهورُ البصريين؛ لانحصار الزمان في ذلك؛ لأنَّ الفعل الذي هو الحدث: إمَّا متقدم على زمان الإخبار، أو مقارنٌ له، أو متأخر عنه؛ فالأول هو الماضي، والثاني الحال، والثالث الاستقبال، والدليل على أنَّ الأزمنة ثلاثة قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾. (سورة مريم من الآية: ٦٤). فـ (ما بين أيدينا): المستقبل، و(ما خلفنا): الماضي، و(ما بين ذلك): الحال. (انظر تفصيل المسألة في: الإنصاف ٢/٥٢٤، وأسرار العربية ص ٣١٧، والتبيين ص ١٧١، والبسيط لابن أبي الربيع ١/٢٢٤، ومجيب الندا للفاكهي ص ٣٥، وشرح الآجرومية للقاني ١/١٠٩، ٣١٧، ٢١٨).

(٢) سورة يس من الآية: ٧٨.

(٣) سورة إبراهيم من الآية: ٢٥.

والأمرُ، والنَّهيُ[1]، وهما مجزومانِ أبدًا، كقولكَ: اضْرِبْ، ولا تَضرِبْ، جزمتَ (اضربْ)؛ لأنه أمرٌ [١٥/ب]، وجزمتَ (لا تضربْ)؛ لأنه نهيٌ، قال الله تعالى: ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ مَّثَلٗا﴾[2] ، وقال الله تعالى: ﴿فَٱضۡرِب بِّهِۦ وَلَا تَحۡنَثۡۗ﴾[3].

فصـــلٌ: وإذا تقدَّمَ الفعلُ على الاســمِ وُحِّدَ، ولم يُثَنَّ ولم يُجمعْ[4]، وإذا تأخَّرَ الفعلُ عن الاسمِ يُثنَّى ويُجمعُ[5]، كقولكَ: قامَ أخوَاكَ ثُمَّ قَعدَا، وَحَّدْتَ (قامَ)؛ لأنه فعلٌ مُقدَّمٌ على الاســمِ، وثنَّيتَ (قعدَ)؛ لأنه فِعلٌ متأخرٌ عن الاســمِ، كقولكَ: جاءَ قومُكَ فدخلُوا. وحَّدتَ (جاء)؛ لأنه فعلٌ مُقدَّمٌ على الاســمِ،

---

(١) والصواب أنه مستقبلٌ، ولا مسوّغ لجعله قسمًا برأسه.

(٢) سورة الكهف من الآية: ٣٢.

(٣) سورة ص من الآية: ٤٤.

(٤) هذه هي اللغة الفصيحة المشهورة، قال في (الارتشاف ٢/٧٣٩): "واللغة المشهورة أن لا تلحق الفعلَ إذا أسند إلى مثنى أو مجموع علامةٌ، تدل على تثنيته وجمعه، كما دلت التاءُ على تأنيثه، ومن العرب من يلحق ألف التثنية وواو الجمع ونون الإناث، والمختار أنها حروف علامات تدل على التثنية والجمع، وحكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة هم طيئ يلتزمون العلامة أبدًا، ولا يفارقونها، وذكر بعض الرواة أنها من لغة أزد شنوءة، وأنهم سيبويه، فقال: واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضربابي أخواك، ويسميها بعضهم لغةَ (أكلوني البراغيث)، وابن مالك يقول: لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة)". (انظر: الكتاب ١/١٩، ٧٨، ٢/٤١، ٣/٢٠٩، والأصول ١/٧١، ١٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٢، وأوضح المسالك ٢/٩٨، وشرح الأشموني ٢/٤٧).

(٥) أي: تلحق به علامةُ التثنية والجمع؛ لأن الفعل لا يُثنى ولا يُجمع.

وجمعتَ (فدخُلُوا)؛ لأنه فِعلٌ متأخرٌ [١٦/أ] عن الاســـمِ. قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ إِخۡوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيۡهِ﴾(١).

بابُ المصدر

اعْلَمْ أنَّ المصدرَ منصوبٌ أبدًا، كقولك: ضربْتُ ضَربًا. نصبتَ (ضربًا) على المصدرِ(٢)، قال الله تعالى: ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾(٣).

وكذلك الحالُ منصــوبٌ أبدًا(٤)، كقولك: جاءني زيدٌ راكبًا. نصــبتَ (راكبًا) على الحال. قال الله تعالى: ﴿يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾ (٥).

---

(١) سورة يوسف من الآية: ٥٨، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[المائدة:٢٣]، وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الحِجر:٣٠]، وقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة:١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ﴾[طه:٦٣].

(٢) أي: على أنه مفعول مطلق، والتعبير به أصوب؛ إذ المصدر أعم مطلقًا من المفعول المطلق؛ لأن المصدر يكون مفعولًا مطلقًا، وفاعلًا، ومفعولًا به، وغير ذلك، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا؛ نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه الأصل. انظر: (شرح الأشموني ١٠٩/٢).

(٣) سورة محمد من الآية: ٤، ومكانها في (ج) قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح:١٧].

(٤) لأنه فضلة، وإعرابُ الفضلات النصب، ونَصْبُ الحال نصْبُ التشبيهِ بالمفعول به، وقيل: نصْبُ المفعول به، وقيل نصْبُ الظرف. انظر: التسهيل ص ١٠٨، وشرحه لابن مالك ٣٢١/٢، والتذييل والتكميل ٥/٩، والمساعد ٦/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٤٣/٥).

(٥) سورة النصر من الآية: ٢، ومكانها في (و) قوله تعالى:﴿فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا﴾[القصص:٢١].

بابُ الحروفِ التي تجزمُ الأفعالَ المستقبلةَ

وهي: لمْ، ولَمَّا، وأَوَلَمْ، وأَوَلَمَّا، وأَفَلَمْ [١٦/ب]، وأَفَلَمَّا[١]، ولامُ الأمر، ولا النهي، فهذه الحروفُ تجزمُ الأفعالَ المستقبلةَ، كقولكَ: لم يَفعلْ، جزمتَه بـ (لم)، قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾[٢]، وكذلك أخواتُها.

وكذلك حروفُ الشرطِ[٣]، وهي: إنْ، ومَنْ، ومَا، ومَهمَا، وأَمَّا، وأَنَّى، وأينَ، وأينمَا، وأيٌّ، وأيّما، ومتَى، ومتى مَا، وحيثُ، وحيثُمَا، وكيفَ، وكيفمَا، وإذْما، وإذا مَا، فهذه الحروفُ تجزمُ الأفعالَ المستقبلةَ[٤]، وجوابُهَا [١٧/أ] إذا كانَ

---

(١) الألف للاستفهام، والواو والفاء بعدها عاطفتان. انظر هذه الأدوات في: مقدمة في النحو لخلف الأحمر ص ٤٨، ومختصر النحو لابن سعدان ص ٥٣، وشرح الآجرومية للقاني ٤٤٤/١ وما بعدها.

(٢) سورة الفرقان من الآية: ٢، وفي (أ): (لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا)، وهذا تحريف؛ إذ ليس في القرآن مثلُه، وهذه الجملةُ جزءٌ من حديث رواه تميم الداري في مسند الإمام أحمد ١٥١/٢٨، برقم (١٦٩٥٢). ومكان هذه الآية في (ب)، و(د)، و(هـ) قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

(٣) وإنَّما سُمِّيتْ بأدواتِ الشرط؛ لإفادتها الشرط، أي: التعليق؛ فإنها تدل على تعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في المستقبل عند المتكلم. انظر: (التصريح ٢٤٨/٢).

(٤) يُجزمُ الفعلُ المضارعُ إذا دخلَ عليه عددٌ من الأدوات التي تختص بالدخول على الفعل، وهي أدواتٌ مختلفة في مدلولاتها من حيث الاسميةُ والظرفيةُ والحرفيةُ، كما أنها مختلفة في تأثيرها، فمنها ما يجزم فعلًا واحدًا، ومنها ما يَجزم فعلين. انظر: (شرح العوامل المائة لخالد الأزهري ص ٢١٠، وأوضح المسالك ١٩٨/٤، وشرح الشذور لابن هشام ص ٣٥٧، وشرحه للجوجري ٥٩١/٢، وشرح الأشموني ٢/٤، والهمع ٤٤٣/٢).

بغير الفاءِ فمجزُومٌ[1]، كقولكَ: إنْ تُكرمْني أُكرمْكَ. جزمتَ (تكرمْني) بحرفِ الشرط[2]، وجزمتَ (أُكرمْك)؛ لأنه جوابُ الشرطِ بغير الفاء. قال الله تعالى: ﴿إِن تُقْرِضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعِفْهُ لَكُمْ﴾[3]، وعلامة الجزمِ فيه سقوط النون، فإذا دخلتِ الفاءُ في جوابها رفعتَه[4]، كقولك: إنْ تُكرمْني فَأُكرمُكَ،

(١) وَهَذَانِ الفِعْلَانِ اللَّذَانِ تَجْزِمُهُمَا هَذِهِ الأَدَواتُ يُسَمَّى أَوَّلُهُمَا شَرْطًا؛ لأَنَّهُ عُلِّقَ عَلَيهِ الجَوَابُ، وَلَا يَكُونُ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيَ المعنَى، بَلْ مُسْتَقْبَلًا في المعْنَى، وَإِنْ كانَ مَاضِيًا في اللَّفْظِ؛ لأَنَّهُ مَفْرُوضُ الحُصُولِ في الاسْتِقْبَالِ، فَيَمْتَنِعُ مُضِيُّهُ، وَلِذلكَ الجزاءُ أيضًا لا يَكونُ مَاضِيَ المعنَى؛ لأَنَّ حُصُولَهُ مُعَلَّقٌ على حُصُولِ مَضْمُونِ الشَّرْطِ في المسْتَقْبَلِ، وَيَمْتَنِعُ تَعْلِيقُ الحاصِلِ الثَّابِتِ على حُصُولِ مَا يَحْصُلُ في المسْتَقْبَلِ، وَلَا يَكُونُ إِنْشَاءً، فَلا تَقُولُ: (إِنْ قُمْ)، وَلَا يَكونُ فِعْلًا جَامِدًا، فَلا تَقُولُ: (إِنْ ليسَ)، وَلَا يَكونُ أَيضًا مَقْرُونًا بِتَنْفِيسٍ، وَهُو (السَّينُ، وَسَوْفَ)، فَلا تَقُول: (إِنْ سَيَقُومُ)، وَلَا (إِنْ سَوفَ يَقُومُ)، وَلَا يَكونُ مَقْرُونًا بِـ (قَدْ)، فَلا تَقُولُ: (إِنْ قَدْ قُمْتُ)، وَلَا يَكُونُ مَقْرُونًا بِنَافٍ غَيْرِ (لَا، ولَمْ)، فَلا تَقُولُ: (إِنْ مَا قامَ)، ولا (إِنْ لَنْ يَقُومَ)، ولا (إِنْ لَمَّا تَقُمْ). وَتَقُولُ: (إِنْ لَمْ تَقُمْ)، و(إِنْ لَا تَقُمْ). وقد فصَّل ابن هشامٍ في (شرح الشذور ص ٣٦٣) ما يُشترط في فِعل الشرط، وبيَّن أنَّ الشروط ستة. وانظر: شرح الشذور للجوجري ٦٠٠/٢، والتصريح ٢٤٩/٢، وشرح الأشموني ١١/٤.

(٢) في (ب): لأنه فِعلُ الشرطِ.

(٣) سورة التغابن من الآية: ١٧، ومكانها في (ج) قوله تعالى:﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [آل عمران:١٢٠].

(٤) قال سيبويه (الكتاب ٦٩/٣): " وقال: إنْ تأتني فأُكرمُك، أي: فأنا أكرمُك، فلا بُدَّ من رفع فأكرمُك إذا سكتَّ عليه، لأنه جوابٌ، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ، ومثل ذلك قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ (المائدة: ٩٥)، ومثله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ (البقرة:

رفعتَ (فأُكرمُك)؛ لأنه جوابُ الشـــرطِ بالفاءِ. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾(١).

بابُ الحروفِ التي تنصبُ الأفعالَ المستقبلةَ

[١٧/ب] وهي: أَنْ، ولَنْ، وحتَّى، وإذنْ، وكَي، ولامُ كَي، وكَيلَا، ولامُ الجَحدِ(٢)، فهذه الحروفُ تنصبُ الأفعالَ المستقبلةَ، كقولكَ: أحببتُ أنْ يفعلَ كذا، نصـــبتَ (يفعلَ) بـــــ (أنْ). قال الله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ﴾(٣)، وعلامةُ النصبِ فيهِ سُقوطُ النونِ، وكذلك أخواتُها(٤).

---

١٢٦)، ومثله: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾(الجن: ١٣)". وانظر: (اللمع ص ١٣٤، والجنى الداني ص ٦٦، وتمهيد القواعد ٩/٤٣٤٣).

(١) سورة المائدة من الآية: ٩٥.

(٢) في (ب): زِيد عليها: (واو الصرف، واوٌ بمعنى: إلى أَنْ أو إلَّا أَنْ، ولئلَّا).

(٣) سورة البقرة من الآية: ٧٥.

(٤) انظر: (شرح العوامل المائة لخالد الأزهري ص ٢٠٣، وأوضح المسالك ٤/١٤٨، وشرح الأشموني ٣/٢٧٧، والهمع ٢/٢٨١).

بابُ الجوَاباتِ[1]

وهي سبعةُ أضرُبٍ.

اعلمْ أنَّ جوابَ الأمرِ والنهي والدُّعاءِ والاستفهامِ والجَحْد[2] والتَّمني والعرْض، بالفاءِ نَصْبٌ[3]، وبغيرِ الفاءِ جَزْمٌ[4]، تقول في الأمر [١٨/أ]: زُرْنِي فَأُكرمَكَ، نصبتَ (فأُكرمَك)؛ لأنه جوابُ الأمرِ بالفاءِ، قال الله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ﴾[5]، وفي النهي: لا تَشتُمْني فأَشْتُمَكَ، نصبتَ (فأَشْتُمَك)؛

---

(١) ورد هذا الباب في (ب) بعد الباب الآتي، وهو باب: ما يتبع الاسم في إعرابه.

(٢) مصطلح كوفي، ويقابله عن البصريين النفي. (انظر: الكتاب ١/١٣٥، ٢/٢٧٤، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٢٣، ٢/٤٩، ومجالس ثعلب ص ٥٩٧).

(٣) يُشترط لنصبِ المضارعِ المقترن بالفاء بـ (أنْ) مضمرةً وجوبًا شرطان: أحدهما: أن تكون الفاءُ للسببية، والثاني: أن يكون الطلبُ محضًا -أي بصريح لفظ الفعل - إذا كان أمرًا أو نهيًا أو دعاءً، ولا يُشترط هذا الشرط في بقية أنواع الطلب. (انظر: الإنصاف ٢/٤٥٤، وأوضح المسالك ٤/١٧٧، وشرح الشذور لابن هشام ص ٣٢١، وشرحه للجوجري ٢/٥٣٣، وشرح الأشموني ٣/٣٠١، والهمع ٢/٣٠٤).

(٤) قال ابن هشامٍ في (أوضح المسالك ٤/١٨٧): "وإذا سقطتِ الفاءُ بعدَ الطلب وقُصِدَ معنى الجزاءِ جُزِمَ الفعلُ جوابًا لشرطٍ مقدَّر، لا للطلب لتضمنه معنى الشرط خلافًا لزاعمي ذلك، وشرط غيرُ الكسائي لصحةِ الجزمِ بعد النَّهي صحةَ وقوعِ (إنْ لا) في موضعه، فمن ثمَّ جاز (لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ) بالجزم، ووجب الرفعُ في نحو: (لا تدنُ من الأسدِ يأكُلُكَ)". انظر: (اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٦٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٧، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٥٧، والتصريح ٢/٢٤٢).

(٥) سورة التوبة من الآية: ١٠٥.

لأنه جوابُ النهي بالفَاءِ. قال الله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ﴾[1]، وفي الدعاء: أبْقَاكَ اللهُ فَيُنْتَفَعَ بِكَ. نصبتَ (فيُنتفعَ)؛ لأنه جوابُ الدُّعاءِ بالفاءِ. قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾[2]، وعلامةُ النَّصبِ فيه سقوطُ النونِ، وفي الاستفهامِ: هلْ عندكَ ماءٌ فأَشربَه [١٨/ب]. نصبتَ (فأَشربَه)؛ لأنه جوابُ الاستفهامِ بالفاءِ. قال الله تعالى: ﴿هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ۖ﴾[3]، وعلامةُ النَّصبِ فيهِ سقوطُ النونِ، وفي الجَحدِ: ما أنتَ بعالمٍ فَتَعلَّمَ منكَ، نصبتَ (فتعلَّمَ)؛ لأنه جوابُ الجحدِ بالفاء. قال الله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾[4].

---

(١) سورة طه من الآية: ٦١، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ﴾[طه:٨١].

(٢) سورة يونس من الآية: ٨٨.

(٣) سورة الأنعام من الآية: ١٤٨.

(٤) سورة الأنعام من الآية: ٥٢.

وفي التَّمني: ليتكَ عندنا فَنَفرحَ بِكَ، نصبتَ (نفرحَ)؛ لأنه جوابُ التمني بالفاء. قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[1] [١٩/أ]، وفي العرْضِ: أَلَا تَنزِلُ بِنا فَنُحسِنَ إليكَ. نصبتَ (فنُحسِنَ)؛ لأنه جوابُ العرْضِ بالفاءِ. فإنْ حذفتَ الفاءَ من هذه الجواباتِ جَزمتَها كُلَّها، [فتقولُ: (زُرْنِي أُكْرِمْكَ)، جزمتَ: أُكرمْكَ؛ لأنه جوابُ الأمر بغيرِ الفاء، كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾[2]] [3]، إلَّا الجَحْدَ فإنه رَفْعٌ، كقولك: ما أنتَ بِعالمٍ نتعلَّمُ مِنكَ، رفعتَ (نتعلمُ)؛ لأنه جوابُ الجحْدِ بغير الفاء[4]، وكذلك أخواتُها.

---

(١) سورة المنافقون من الآية: ١٠، ومكانها في(ب)، و(ج)، و(د) قوله تعالى:﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[النساء:٧٣].

(٢) سورة الأنعام من الآية: ١٥١، ومكانها في (د)، و(و) قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾[آل عمران:٦١].

(٣) زيادة من (ج)، و(هـ)، و(ز).

(٤) النفي ليس له جواب مجزوم؛ لأنه يقتضي تحقيقَ عدم الوقوع كما يقتضي الإيجابُ تحققَ الوقوع، فلا يُجزم بعد النفي كما لا يُجزم بعد الإيجاب؛ لما في كلٍّ من تحقق، بخلاف الطلب الذي يشبه الشرط في عدم التحقق وكونه سببًا فيما بعده.". (انظر: توضيح المقاصد ١٢٥٦/٣، وشرح الأشموني ٣٠٩/٣).

بابُ ما يَتبعُ الاسمَ في إعرابِهِ[1]

اعلمْ أنَّ ما يتبعُ الاسمَ في إعرابِهِ أربعةُ أشياءَ[2]، وهي: النَّعتُ، والتَّوكيدُ، والعطفُ، والبدلُ [١٩/ب]، فَإِنْ كانَ الاسمُ الأولُ رَفعًا فهوَ رَفْعٌ، وإنْ كانَ نصْبًا فهو نصبٌ، وإنْ كان خفضًا فهو خَفضٌ[3].

أمَّا النعتُ فكقولك: جاءَني زيدٌ العاقلُ؛ رفعتَ (العاقل)؛ لأنه صفةٌ لـ (زيدٍ)، وكذلك: رأيتُ زيدًا العاقلَ، ومررتُ بزيدٍ العاقلِ. قال الله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾[4]، ولا تُنعتُ المعرفةُ إلَّا بالمعرفةِ، ولا النكرةُ إلا بالنكرةِ، [ولا المذكرُ إلا بالمذكرِ، ولا المؤنثُ إلا بالمؤنثِ، ولا المفردُ إلا بالمفردِ، ولا المثنى إلا بالمثنى، ولا المجموعُ إلا بالمجموعِ][5]، كقولك: جاءَني زيدٌ العاقلُ، ومررتُ

---

(١) في (ب): باب ما يتبعُ الاسمَ في حركاتِه وسكناتِه.

(٢) بل خمسة؛ فقد أغفل عطف البيان. قال في (التصريح ١٠٨/٢): "ودليل الحصر في الخمسة أنَّ التابع إمَّا أن يتبع بواسطة حرف أو لا، الأول عطف النسق، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا، الأول البدل، والثاني: إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أو لا، الأول التوكيد، والثاني إما أن يكون بالمشتق أو لا، الأول النعت، والثاني عطف البيان". (وانظر: شرح الأشموني ٥٨/٣، ٥٩، وحاشية عبادة ١٧٩/٢).

(٣) انظر: (الأصول في النحو ١٤٦/١، ١٩/٢، وملحة الإعراب ص ٦٥، والمقتصد ٨٩٦/٢، والمفصل ص ٣٧، وشرح الكافية الشافية ١١٤٦/٢).

(٤) سورة الفاتحة الآية: ٦.

(٥) زيادة من (ج). وما ذكره ينطبق على النعت الحقيقي لا السببي؛ فالحقيقي يتبع منعوته في أربعةٍ من عشرةٍ: واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث، والنعت السببي يتبع منعوته في اثنين من خمسةٍ، واحد من

برجلٍ عاقلٍ. قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾[1]، وقال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[2].

وأمَّا التوكيدُ فكقولك [٢٠/أ]: جاءَني زيدٌ نفسُه، وعَينُه، رفعتَ (نفسُه، وعينُه)؛ لأنه تأكيدٌ لـ (زيد)، وكذلك: رأيتُ زيدًا نفسَه، وعينَه، ومررتُ بزيدٍ نفسِه وعينِه.

وحروفُ التوكيدِ أربعةٌ[3]، وهي: النَّفسُ، والعينُ، وكُلٌّ، وأجمعُ. تقولُ: جاءَني القومُ أنفسُهم، وأعينُهم، وكلُّهم أجمعونَ[4]. رفعتَ (أنفسهم، وأعينهم، وكلهم،

أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير. انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٣، وشرح الرضي على الكافية ق٢، ج٩٩٦/٢، وشرح الشذور لابن هشام ص ٤٦٠، ٤٦١، وأوضح المسالك ٣٠٢/٣، ٣٠٣).

(١) سورة النحل من الآية: ١٢٥.

(٢) سورة النور من الآية: ٢٢، ومكانها في (ب) قوله تعالى: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران:٥١].

(٣) في (أوضح المسالك ٣٢٧/٣): "التوكيد ضربان: لفظي، ومعنوي وله سبعة ألفاظ: النفسُ والعين، ويُؤَكَّدُ بهما لرفع المجاز عن الذاتِ، وكِلَا وكِلتا للمثنى، وكلٌّ وجميعٌ وعامَّةٌ لغيره ... ويجوز – إذا أُريد تقوية التوكيد – أنْ تُتبع كُلَّه بأجمع، وكلّها بجمعاء، وكلهم بأجمعين، وكلهن بجُمَع".

(٤) في (ج): (وأكتعونَ، وأبصعونَ، وأبتعون).

وأجمعون)؛ لأنه تأكيدٌ للقومِ[1]. قال الله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[2].

وأمَّا العطفُ فكقولكَ: جاءني زيدٌ وعمرٌو، رفعتَ (عَمرًا)؛ لأنه معطوفٌ على (زيد)، وكذلك: رأيتُ زيدًا وعمرًا، ومررتُ بزيدٍ وعمرٍو. قال الله تعالى [٢٠/ب]: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾[3].

وحُروفُ العطفِ أحدَ عشرَ حرفًا، وهي: الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ، وأَوْ، وأمْ، وإمَّا[4]، ولَا، وبلْ، وحتَّى، ولكنْ الخفيفةُ، وليس[5]، فهذه الحروفُ تَعطفُ ما بعدَها

---

(١) حديثه عن التوكيد المعنوي، ولم يُشر إلى التوكيد اللفظي.

(٢) سورة الحجر من الآية: ٣٠.

(٣) سورة البقرة من الآية: ١٢٥.

(٤) في جعل (إمَّا) الثانية في قولنا: (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو) خلاف بين النحويين؛ فذهب سيبويه، ووافقه الضريري، وأكثر النحويين إلى أنها عاطفة، وذهب يونس، وابن كيسان، والزجاج، وأبو علي الفارسي، وغيرهم إلى أنها غير عاطفة، وأن العطف بالواو لا بـ (إمَّا). انظر تفصيل المسألة في: (الكتاب ٤٣٥/١، ٤٣٦، والمسائل المنثورة ٤٠، ١٨٦، وكتاب الشعر ٧/١، والإيضاح العضدي ٢٨٩/١، والمقتصد ٩٤٣/٢، وأسرار العربية ٣٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣، والمحصول في النحو ٤١٥/٢ – ٤٢٥).

(٥) العطف بـ (ليس) مذهب الكوفيين، ولم يثبت كونها عاطفة عند البصريين. قال المرادي في (الجنى الداني ص ٤٩٨): "وممن نقل أنها تكون حرفًا عاطفًا عند الكوفيين ابن بابشاذ، والنحاس، وابن مالك، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين. قيل: وفي الحقيقة ليست عندهم حرف عطف، لأنهم أضمروا الخبر في قولهم: قام زيد ليس عمرو. وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول، وأضمروا الفعل بعدها. وذلك الفعل المضمر في موضع خبر ليس. هذا تحرير مذهبهم، وهو المفهوم

على ما قبلَها؛ فأمَّا الواوُ فكقولك: جاءني زيدٌ وبكرٌ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾[1]، ونحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[2]، [رفعتَ (الملك)؛ لأنه معطوفٌ على (ربك)][3]، وكذلك أخواتُها. وأمَّا البدلُ فكقولك: جاءني زيدٌ أخوكَ. رفعت [٢١/أ] (أخوكَ)؛ لأنه بدلٌ من زيد، وكذلك: رأيتُ زيدًا أخاك، ومررتُ بزيدٍ أخيك. قال الله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[4] [الفاتحة: ٦،٧]، نصبت (الصراط) الثاني؛ لأنه بدلٌ عن الصِّراط الأولِ. [والفرقُ بينَ النعتِ والبدلِ أنَّ النعتَ لا يقوم مقامَ الاسمِ، والبدلَ يقومُ مقامَ الاسمِ][5].

من كلام هشام، وابن كيسان. وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين". انظر في المسألة: (المسائل الحلبيات ص ٢٦٥، ومغني اللبيب ص ٣٢٥، والهمع ١٨٥/٣).

(١) سورة الأحزاب من الآية: ١٥٦.

(٢) سورة الفجر من الآية: ٢٢.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) سورة الفاتحة الآيتان: ٧، ٦، ومكانها في (ب) قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ ﴿٢١٧﴾﴾ [البقرة:٢١٧].

(٥) زيادة من (ب)، و(و). والمعنى: أن النعت لا يقوم مقام المنعوت، والبدل يقوم مقام المبدل منه؛ لأنه على نية تكرار العامل.

بابُ المعرفةِ والنكرة[1]

اعلمْ[2]أنَّ المعرفةَ على خمسةِ أنواعٍ[3]: أسماءُ الأعلامِ، نحو: زيدٍ، وعمرٍو، وما دخلتْهُ الألفُ واللامُ، نحو: الرجل، والغلام، وأسماءُ الموصولاتِ والإشاراتِ، نحو:

---

(١) مذهب سيبويه وجمهور البصريين: أن النكرة هي الأول، والمعرفة بعدَها وطارئةٌ عليها، وخالفهم الكوفيون، وابن الطراوة. قالوا: إن النكرة والمعرفة كلاهما أصل؛ لأنَّ من الأسماءِ ما لزِمَ التعريف، كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: (مررتُ بزيدٍ وزيد آخر)، وما التنكير فيه قبل التعريف، وهذا التقسيم –كما قالوا – يُبطل مذهب سيبويه. وكون النكرة هي الأصل أرجح؛ لضعف أدلة المخالفين، وإمكان ردّها. (انظر الخلاف في: الكتاب ٢٢/١، والمقتضب ٢٠/٤، ٢٧٦، والأصول ١٤٨/١، والتبصرة والتذكرة ٩٧/١، وأسرار العربية ص ٣٤١، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٧١/١، ٥٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٥، وارتشاف الضرب ٩٠٧/٢، والهمع ١٨٥/١).

(٢) قبل هذه الكلمة في (ب): (فالمعرفةُ ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه).

هذا، وقد ذكر النَّحويون للمعرفة تعاريف كثيرة. قال ابن مالك: "مَنْ تعرَّضَ لحدِّ المعرفةِ عَجِزَ عن الوصول إليه دون استدراكٍ عليه؛ لأنَّ من الأسماء ما هو معرفة معنًى نكرةٌ لفظًا، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين". (شرح التسهيل ١١٥/١). وقال الجوجري نقلًا عن الرضي: "والأحسن –كما ذكره بعضُ المحققين – أن يقال في حدِّ المعرفة: هي ما أشير به إلى خارج مختص، إشارة وضعية. وفي حدِّ النكرة: هي ما لم يُشَر به إلى خارج مختص إشارة وضعية، فدخل في النكرة بعض الضمائر ممَّا مرجعه غير مختص، نحو: (رجل قائم أبوه)، و(رُبَّه رجلًا)، و(بئس رجلاً)، و(نعم رجلًا)، و(رُبَّ رجلٍ وأخيه)"، وقيل: هي مَا لا يَقْبَلُ دُخُولَ لَفْظَةِ (رُبَّ) عليها. (شرح الشذور للجوجري ٢٧٩/١، وانظر: شرح الرضي على الكافية ق٢، ج٤٩٢/١، وارتشاف الضرب ١١٠/٢، والهمع ١٨٥/١).

(٣) قال في (شرح التسهيل ١١٦/١): "وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة: فيغفلون المعرَّف بالنداء، ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول، ثم يقولون: والمبهم على ضربين: اسم إشارة وموصول، فَيَؤول

الذي والتي، وهذا وذلك، وأسماءُ الضمائر، نحو: أنا، وأنتَ [٢١/ب]، وما أُضيف إلى أحدِ هذه الأربعةِ، نحو: دارُ زيدٍ، وثوبُ الرجلِ، وثوبي، وثوبُه، وثوبُك، وغلامُك، وفرسُكَ، وغلامُ مَنْ قامَ عندكَ، وفرسُ هذا الرجلِ.

وأمَّا النكرةُ، فهي ما يقعُ على الأُمَّةِ كلِّها فيهِ سَواء[1]، نحو: رجلٍ، وامرأةٍ، وما أشبههُمَا.

ذلك إلى أن أقسامه ستة. واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء، فقال قوم: تعريفه بحرف حُذف لفظًا وبقي معنى، وقال قوم: بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه. وإذا كانت الإشارة دون مواجهة مُعَرِّفة لاسم الإشارة، فأنْ تكونَ معرّفة ومعها مواجهة أولى وأحرى. وهذا أظهر وأبعد عن التكلف". وراجع: (المفصل ص ٢٤٧، والتذييل والتكميل ١١١/٢، والهمع ١٨٦/١).

(١) وقيل: النكرة ما شاعَ في جنس موجود أو مقدَّر. وقيل: هي مَا تَقْبَلُ دُخُولَ لَفْظَةِ (رُبَّ) عليها. تُنظر تعريفات النكرة في: (أوضح المسالك ٨٢/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٨٥/١، والتصريح ٩١/١، والهمع ١٨٥/١، وشرح الأشموني ١٠٣/١).

بابُ معرفةِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ

اعلمْ أنَّ للمؤنَّثِ ثلاثَ عَلاماتٍ[1]، وهي: الألفُ الممدودةُ، إذا كانتْ رابعةً، نحو: الحمراءِ، والصَّفراءِ، والألفُ المقصورةُ، نحو: الحبْلَى، والذِّكرَى، والتاءُ التي تصيرُ في الوقفِ [٢٢/أ] هاءً، نحو: الرَّحمة، والبركة.

فَكُلُّ اسمٍ تكونُ فيهِ إحدى هذه العلاماتِ، فهو مؤنَّثٌ لفظيٌّ[2]، كقولك: أعجبتني الحمراءُ والصَّفراءُ، ونفعتْني الذكرَى والبشرَى، ونزلتِ الرحمةُ والبركةُ، وما أشبهُهَا.

---

(١) ذكر هذه العلامات الثلاث الفراء في (المذكر والمؤنث ص ٤٣، والمفضل بن سلمة في (مختصر المذكر والمؤنث ص ٥٧، وابن فارس في (المذكر والمؤنث ص ٤٦)، وجعلها ابن الأنباري في (المذكر والمؤنث ١٦٦/١) خمسَ عشرةَ علامةً: ثمانٍ منها في الأسماء، وأربعٌ في الأفعال، وثلاثٌ في الأدوات". وقال سعيد بن إبراهيم التستري الكاتب في (المذكر والمؤنث ص ٤٧): "ليس يجري أمرُ المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما بابٌ يحصرهما، كما يدَّعي بعضُ الناس؛ لأنهم قالوا: إن علامات المؤنث ثلاثٌ: الهاء في (قائمة وراكبة)، والألف الممدودة في (حمرَاء وخُنْفُسَاء)، والألف المقصورة في مثل (حُبلى وسَكرى)، وهذه العلامات بعينها موجودة في المذكر، أمَّا الهاء ففي مثل قولك: رجلٌ باقعة ونسَّابة، وأما الألف الممدودة ففي مثل: رجل عَيَايَاء وطَبَاقَاء، وأما الألف المقصورة ففي مثل: رجل خُنثَى".

(٢) المؤنث اللفظي: هو الذي يشتمل لفظه على علامة تأنيث؛ سواء أكان مؤنثًا حقيقيًّا، أم مجازيًّا، أم دالًّا على مذكرٍ. (التبيان ص ١٠٧، والنحو الوافي ٧٨/٢، ٥٨٧/٤).

والأعضاءُ المزدوجةُ جاءتْ كلّها مؤنَّثةً، نحو: اليدَينِ، والرِّجْلَينِ، والعينَينِ، والأُذنيْنِ، والخدَّينِ، والفَخذَينِ[١]، والحَاجبيْنِ[٢].

والجموعُ كلُّها مؤنَّثةٌ إلَّا جمعَ السَّلامةِ[٣]، وما خلا من هذه العلاماتِ فهو مُذكَّرٌ، إلَّا الأسماءَ المعدُودةَ تُحفظُ [٢٢/ب] ولا يُقاسُ عليها غيرُها[٤]، نحو: السَّماء، والأرض، والشَّمس، والقَمر، والخمْر، والدَّار، والنَّار، والقِدْر، والإصْبع، والنَّعل، والرِّيح، والحرْب، والعقْرَب، والقوْس، والنَّفس، والدَّلو، والبئْر، والحَال، والعنكَبوت، والنَّحل، والنَّخل، والدِّرع، وما أشبهُها[٥].

---

(١) زيادة من (ب)، وساقط من بقية النسخ.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب ص ٥٠، ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة ص ٥٥، والمذكر والمؤنث للحامض ص ٢٧.

(٣) في (المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب ص ٥٣): "وكلُّ جمعٍ سِوى بني آدمَ فهو مؤنثٌ؛ رأيتَ واحدَه مذكرًا أو مؤنثًا، نحو: الطير والدواب والدور والأسواق، وجمع التكسير يجوز فيه التذكير والتأنيث، مثل: العلماء والرجال، وجمع السلامة مذكر كلّه، وهو ما بُني على صيغة واحدة". وانظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص ٢٩، وابن الأنباري ص ٥٦١، وابن فارس ص ٥٩، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٦٦).

(٤) أي: ما يؤنث من سائر الأشياء التي توجد سماعًا ولا يوجد فيه علامة التأنيث. انظر: (المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب ص ٥٠، ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل ص ٥٥، والبلغة ص ٧٠).

(٥) في (هـ): (والحيَّة، والسِّن، والتوأمين، وكلّ شيءٍ لا رُوحَ فيه، إنْ شئتَ ذكَّرتَه، وإن شئتَ أنَّثتَهُ).

بابُ النداءِ

اعلمْ أنَّ النِّداءَ على ثلاثةِ أوجهٍ[1]: مفردٌ معرفةٌ، ومضافٌ[2]، ونكرةٌ موصوفةٌ، فالمفرد رَفْعٌ بلا تنوينٍ[3]، كقولك: يا زيدُ، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه منادَى مفردٌ معرفةٌ. قال الله تعالى: ﴿يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ﴾[4]، و(يَا ثَمودُ)، و(يَا نوحُ).

وإنْ أردتَ بالنكرةِ واحدًا بعينه رفعتَه، كقولك: [٢٣/أ] يا رجلُ. كقوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾[5].

---

(١) زيادة من (ب)، وساقط من بقية النسخ.

(٢) وكذلك الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: (يا حسنًا وجهُهُ). (أوضح المسالك ٤/٢٠، وشرح الشذور للجوجري ٢/٤١١).

(٣) في (تسهيل ابن مالك ص ١٧٩): "يُبنَى المنادى لفظًا أو تقديرًا على ما كانَ يُرفعُ به لو لم ينادَ، إن كان ذا تعريفٍ مستدامٍ أو حادثٍ بقصدٍ وإقبالٍ، غير مجرورٍ باللام، ولا عاملٍ فيما بعده، ولا مكملٍ قبل النداء بحرف نسقٍ". وانظر: مختصر النحو لابن سعدان ص ٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩١، ٣٩٢، والمساعد ٢/٤٨٩.

(٤) سورة هود من الآية: ٤٨.

(٥) سورة سبأ من الآية: ١٠.

وحروفُ النداءِ خمسةٌ[1]: يَا، وأَيَا، وهَيَا، وأَيْ، والهمزةُ[2].

وكلُّ اسمٍ فيه الألفُ واللامُ نحو: الرجل، والمرأة، فإنَّه يُنادَى بـ (يا أيُّها)[3]، و(يا أيَّتُها)، كقولك: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيَّتُها المرأةُ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[4]، إلَّا في قولِك: يا أللهُ[5]، فإنه لا يجوزُ أنْ يُقالَ: يا أيُّها اللهُ؛ لأنَّ (أيُّها) للتنبيه والتَّعدد[6]، و(الله) تعالى مُنزَّهٌ عن التَّعددِ والتنبيهِ[7].

---

(١) عدَّها ابن هشام في (أوضحه ٤/٤) ثمانية أحرف، منها الخمسة التي ذكرها الضريري، و(آ، وآي) ممدودتين، وذكرهما الأخفش والكوفيون، و(وا)، والجمهور على أنها لا تستعمل في غير الندبة. وانظر: التسهيل وشرحه لابن مالك ٣/٣٨٥، والتصريح ٢/١٦٤، والهمع ٢/٢٥، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣/١٣٤، وشرح الآجرومية للقاني ٣/١٥٦٣).

(٢) أخبر سيبويه روايةً عن العرب أنَّ الهمزة للقريب المصغي، وأنَّ سواها للبعيد مسافةً، أو حُكمًا كالسَّاهي. (انظر: الكتاب ٢/٢٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٦، وشرح الآجرومية للقاني ٣/١٥٦٤).

(٣) في (ج)، و(د): (أوْ: أيُّهذَا الرجلُ).

(٤) سورة الكافرون الآية: ١، ومكانها في (ب) قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار:٦].

(٥) في (ب): خاصةً. قال سيبويه في علة الجمع بين (يا) و(أل) في لفظ الجلالة: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسمًا فيه الألف واللام ألبتة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا أللهِ اغفِرْ لنا، وذلك من قبل أنه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف". (الكتاب ٢/١٩٥).

(٦) في (ب)، و(هـ)، و(و): لأنَّ (أيّ) للتعدد، والهاء للتنبيه.

(٧) أنكر البصريون نداء ما فيه (أل)؛ لِمَا فيه من الجمع بين حرفي تعريف: حرف النداء و(أل)، ولا يجتمع حرفانِ بمعنًى واحدٍ، فلا يُقال: يا الرجلُ، ويُستثنى من ذلك أربع مواطن يجوز فيها نداء ما باشرته (أل): أحدها ما ذكره الضريري، والثاني: الجمل المحكية المبدوءة بـ (أل)، نحو (يا ألمنطلق

والمضافُ يُنصَبُ بلا تنوينٍ، كقولك: يا عبدَ اللهِ. نصبتَ (عبدَ الله)؛ لأنه منادى مضاف. قال الله تعالى [٢٣/ب]: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾(١)، وكذلك النكرةُ الموصوفةُ نَصْبٌ أبدًا، إلَّا أنَّك تُنونُها، كقولك: يا رجُلًا صَالحًا. نصبتَ (رَجُلًا)؛ لأنه منادى نكرة موصوفة، ونصبتَ (صالحًا)؛ لأنه نعتٌ. قال الله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾(٢).

فإذا نَعَتَّ المعرفةَ المفردةَ، فلكَ في نعتِهِ: الرفعُ والنَّصبُ، كقولك: يا زيدُ العاقلُ، بالرَّفعِ، وإنْ شِئتَ: يا زيدُ العاقلَ بالنَّصبِ، إلَّا أنْ تنعتَه بمضافٍ، فلكَ في نعتِهِ النَّصبُ لا غيرُ، كقولكَ: يا زيدُ صَاحبَ الفرسِ.

وإذا نَعَتَّ المضافَ أو النكرةَ الموصوفةَ [٢٤/أ] نصبتَهُمَا لَا غيرُ، كقولك: يا عبدَ اللهِ العاقلَ، ويا رجُلًا صَالحًا عَاقلًا(٣).

زيدٌ)، إذا سُمِّيَ بها، والثالث: اسم الجنس المشبَّه به، كقولك: (يا الأسدُ جرأةً)، والرابع: الضرورة الشعرية، أما الكوفيون والبغداديون فيجيزون نداء ما فيه (أل) مطلقًا في سعة الكلام محتجّين بالقياس والسماع، وقد أجاب البصريون عن أدلتهم. انظر تفصيل المسألة في: (الكتاب ١٩٥/٢، وأوضح المسالك ٣١/٤، والتصريح ١٧٢/٢، والهمع ٣٦/٢، وشرح الأشموني ١٤٥/٣).

(١) سورة آل عمران من الآية: ٦٤.

(٢) سورة يس من الآية: ٣٠.

(٣) انظر تفصيل القول في أحكام المنادى في: (شرح التسهيل لابن مالك ٣٩١/٣، شرح الرضي على الكافية ق١، ج١/٤١٠، وأوضح المسالك ١٧/٤، والمساعد ٤٨٩/٢، وتمهيد القواعد ٢٥٣٥/٧، والتصريح ١٦٥/٢).

بَابُ التَّرخيمِ

اعلمْ أنَّ الترخيمَ إنَّما يقعُ في [كلِّ اســـمٍ منادَى مفردٍ(١)، إذا كان علمًا زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ، أو يكون بتاء التأنيثِ جوازًا](٢)، فإذَا رَخَّمْتَ اسمًا حَذفتَ آخِرَهُ، وتركتَ ما قبلَ المحذوفِ على حركتهِ، كقولكَ في (جَعفَرٍ): يا جَعفَ، وفي (محمَّدٍ): يا محمَّ، وفي (عَامِرٍ): يا عَامِ، وإنْ شئتَ رفعتَ آخرَ الاسمِ بعدَ

(١) إنَّما كثُرَ الترخيمُ في المنادَى دون غيره؛ لكثرتِهِ، ولكون المقصود في النداء هو المنادَى له، فقصد سرعة الفراغ من النداء؛ للإفضاء إلى المقصود، فحذف آخره اعتباطًا. انظر: (أسرار العربية ص ٢٣٦، وشرح الرضي على الكافية ق١، ج١/٤٦٩).

(٢) زيادة من (ب)، و(ج)، وساقط من بقية النسخ. وانظر شروط الترخيم في: (شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٠، وشرح الرضي على الكافية ق١، ج١/٤٧٠، وأوضح المسالك ٤/٥٥، والهمع ٢/٥٧، والتصريح ٢/١٨٤، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/١٧١).

التَّرخيمِ، كقولكَ في (جعفَر): يا جَعفُ، ويا محمُّ، ويا عَامُ[1]. قال الله تعالى: {وَنَادَوْا يَا مَالُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ}[2] في بعض القراءة برفعِ اللامِ[3].

وإنْ كانَ قبلَ آخر الاسم ألفٌ ساكنةٌ قبلها فتحةٌ، أو واوٌ ساكنةٌ قبلها ضمةٌ، أو ياءٌ ساكنةٌ قبلها كسرةٌ حذفتَها مع [٢٤/ب] آخر الاسم، وتركتَ ما قبلَ المحذوفِ على حركتِه[4]، كقولك في (عبَّاس): يا عَبَّ، وفي (عَنترِيس):

---

(١) أشار الضريريُّ بهذا إلى لُغَيْ المرخَّم، وهما: لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، أمَّا لغة مَن ينتظر، فهي: التوقف عند ما بقي من الكلمة بعد الحذف، فلا يتغير منها شيء، وما حُذف منها كأنه موجودٌ تقديرًا، وهذه هي اللغة الأولى في كلام الضريري، وأمَّا لغة من لا ينتظر؛ فهي: مراعاة الأمر الواقع، وذلك باعتبار أن ما حُذف من اللفظ قد انفصل عنه نهائيًّا، وانقطعت الصلة بينهما، وصار آخره – بعد ما حذف – هو الذي تقعُ عليه العلامة، ويُضم آخرُ الكلمة مبنيًّا، فالمنادى مبني على الضم في محل نصب، وتسمى أيضًا هذه الطريقة عند النحويين لغة من لا ينوي المحذوف، واللغة الأولى (لغة من ينتظر) أكثرُ وأعرفُ. قال ابن مالك: "تقدير ثبوتُ المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام". (التسهيل ص ١٨٩)، وقال السيوطي: "الأجود انتظار المحذوف، وهو أكثر استعمالًا وأقوى في النحو)، (الهمع ٦٧/٢)، وانظر في ذلك: (أوضح المسالك ٦٥/٤، والمساعد ٥٥٣/٢، والتصريح ١٨٨/٢).

(٢) سورة الزخرف من الآية: ٧٧.

(٣) في (ب): (وقُرئ بالرَّفع أيضًا)، وهي قراءةٌ شاذةٌ، قرأ بها أبو السِّوَار الغنوي، (يا مالُ) بالبناء على الضم جُعل اسمًا على حياله. انظر: (البحر المحيط ٣٨٩/٩، والدر المصون ٦٠٧/٩، واللباب في علوم الكتاب ٢٩٤/١٧، وروح المعاني ١٠٢/١٣).

(٤) وهذا يتحقق في الاسم المنادى بشروط ثلاثة: الأول: أن يكون الاسم المرخَّم على خمسة أحرفٍ فصاعدًا. الثاني: أن يكون الحرف الذي قبل الأخير حرف مدٍّ. الثالث: أن يكون هذا الحرف زائدًا لا أصليًّا. وإذا اختلَّ شرط من هذه الشروط لم يُحذف ما قبل الآخر. (انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٢، وأوضح المسالك ٦٢/٤، والهمع ٦٤/٢).

يا عنترِ، وفي (منصُور): يا منصُ، إلَّا أن يكونَ بعدَ الحذفِ حرفانِ؛ فإنَّك لا تحذفُ الألفَ والواوَ والياءَ، كقولكَ في (عِمَاد): يا عِمَا، وفي (ثمود): يا ثَمُو، وفي (سعيد): يا سعِي، وإنْ كان الاسمُ على ثلاثةِ أحرفٍ وأوسطها ساكنٌ نحو: يَا زيْد، ويَا عمْرو، فإنَّه لا يُرخَّم، وإنْ كان الأوسطُ متحركًا[1]؛ فإنَّه لا يُرخَّم أيضًا إلَّا أنْ يكونَ في آخرِهِ تاءُ التأنيثِ؛ فإنَّه يُرخَّمُ [2]،كقولك في [٢٥/أ] (ثُبَة): يَا ثُبَ، وفي (عِزَة): يا عِزَ، [وفي (ميَّة): يَا مَيَّ][3].

(١) هذا مذهب البصريين، قالوا: لأن الترخيم إنما دخل في الكلام لأجل التَّخفيف، وما كان على ثلاثة أحرفٍ فهو على غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف؛ لأن الحذف منه يؤدي إلى الإجحاف به. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيمه إذا كان أوسطه متحركًا، نحو قولهم: (يا حكَ) في ترخيم (حَكَم)، وعزا ابنُ مالك هذا الرأي إلى الفراء وحده. وقد عقب السيوطي على مذهب الكوفيين بقوله: "وهذا لم يرد به سماع، ولا قياس يقبله". انظر تفصيل المسألة في: (أسرار العربية ص ٢٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣، والتصريح ١٨٥/٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٧٥/٣).

(٢) انظر: (أوضح المسالك ٨٥/٤، والتصريح ١٨٥/٢، والهمع ٦٠/٢).

(٣) زيادة من (ج). وقد ذكر السيوطي في (الهمع ٦٠/٢): "أنَّ المؤنث بالهاء إذا كان علمًا، فلا خلافَ في ترخيمه، كقولك في (هبة) مسمًّى به: يا هبَ أقبلْ".

باب الندبةِ

[وهو التَّفجُّعُ على الميّتِ][(١)]، وإذا نَدبْتَ اسمًا زِدتَ في آخره ألفًا، كقولك: يا زيدَا رَحمَكَ اللهُ، [وإنْ شِئتَ قلتَ: وَا زَيدَا يَرحمُك اللهُ][(٢)]، وإذا وقفتَ عليه زِدتَ بعد الألفِ هاءً، كقولك: يا زيداهْ، وإنْ شئتَ قلتَ: وَا زيدَاه[(٣)].

[وإذا نَدبْتَ المنادَى المضافَ أوقعتَ الندبةَ في آخرِ المضافِ إليهِ، كقولكَ: يا عبدَ الملكَاه، ولا يُنْدَبُ النكرةُ والمضمرُ[(٤)]، فلا تقول: يَا رَجُلَاه][(٥)].

---

(١) زيادة من (ز)، وساقط من جميع النسخ الأخرى. قال ابن مالك في التعريف: (المندوب هو المذكور بعد "يا" أو "وا" تفجعًا لفقده حقيقة أو حكمًا، أو توجعًا لكونه محلَّ أَلَمٍ أو سببه". (التسهيل ص ١٨٥، وشرحه لابن مالك ٤١٣/٣، وأوضح المسالك ٥٢/٤، والهمع ٤٩/٢).

(٢) زيادة من (ج). والضريري يُشير بهذا إلى أنَّ المندوب يختص من حروف النداء بحرفين فقط: (وا) وهي الأصل، و(يا) ولا تستعمل إلا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب، كأن يُندب ميِّتًا اسمُه (زيد)، وبحضرتك مَن اسمه زيد. انظر مراجع الحاشية السابقة، والتصريح ١٨١/٢.

(٣) في (هـ): (بـ (وا)، فهو جائزٌ أيضًا). والندبة بـ (وا) هو الأصل، كما مرَّ.

(٤) لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع لإبهامه، وذلك هو المقصود بالندبة، وأجاز أبو الفضل الرياشي نُدبة النكرة، مستدلًا على ذلك بأنه قد ورد في الحديث (واجبلاه)، وأنكر الجمهور ذلك، وقالوا: إن صحَّ الحديث فهو نادرٌ. انظر: (المقتضب ٢٦٨/٤، والمقاصد الشافية ٣٨١/٥، والهمع ٤٩/٢، والتصريح ١٨٢/٢، وعدة السالك ٥٢/٤).

(٥) زيادة من (ز)، وساقط في بقية النسخ.

بابُ نِعمَ وبِئسَ

وهما يَرفعانِ[1] من الأسماءِ ما فيه الألفُ واللامُ، وما أُضيفَ إلى ما فيهِ الألفُ

(١) أورد النحويون الخلاف في حقيقة (نعم، وبئس) على طريقتين:

إحداهما: أن مذهب البصريين والكسائي أنهما فعلان ماضيان جامدان، وذهب الفراء وكثيرٌ من الكوفيين إلى أنهما اسمان مبتدآن، وعلى هذه الطريقة أكثر النحويين، وهي المشهورة في كتب النحو. والمنصور قولُ البصريين، لقبولهما تاء التأنيث الساكنة، واتصال الضمير المرفوع بهما على حدِّ اتصاله بالأفعال المتصرفة.

والطريقة الثانية — وعليها الضريري –: أنَّ الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد (نعم، وبئس) إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أنهما فعلانِ كما كانا قبل الإسناد، والاسم المرفوع بعدهما فاعل، فـ (نعم الرجل) جملة فعلية، وكذلك (بئسَ الرجلُ)، وذهب الكسائي إلى أنَّ (نعمَ الرجلُ) اسمٌ محكيٌّ بمنزلة: (تأبط شرًّا)، و(برقَ نحرُه)، فـ (نعم الرجلُ) اسمٌ للممدوح، وهي جملةٌ فعلية في الأصل، نُقلتْ من أصلها، وسُمِّيَ بها، فهي مبتدأٌ، و(زيدٌ) خبرٌ، كما نقول: برق نحرهُ حاضرٌ، ونظيرُ ذلك ما قاله بعضُ النحويين من أنَّ (حبذا) قد رُكب صدره، وهو (حبَّ) مع عجزه، وهو (ذا)، وصار مجموعهما اسمًا واحدًا بمعنى الممدوح، وذهب الفراءُ إلى أنَّ الأصل في (نعم الرجلُ زيدٌ): رجلٌ نعمَ الرجلُ زيدٌ، حُذف الموصوفُ، وأقيمت الصفة مقامَه، فـ (نعم الرجلُ): مبتدأ، و(زيدٌ) خبر هذا المبتدأ، ومذهب الفراء هذا قريب من مذهب الكسائي الذي تقدم؛ لأن كلًّا منهما جعل ما كان جملةً — وهو نعم وفاعله، أو بئس وفاعله — اسمًا واحدًا.

ويردُّ قولَ الكسائي والفراء أنه لو صحَّ ما ذهبا إليه من التركيب لجاز أن يقع هذا المركب موقع المبتدأ، وأن يُخبَر عنه بما تشاء من الأخبارِ، فتقول: نعم الرجلُ قائمٌ، ولكان يصح أن يقع اسمًا للنواسخ، فتقول: كان نعم الرجل غائبًا، أو تقول: ظننتُ نعم الرجل حاضرًا، كما هو شأن كل مبتدأ، فدلَّ ذلك على أنهم لم يجعلوا هذا المركّب اسمًا واحدًا مبتدأً، والطريقة الأولى هي المشهورة، والصحيح ما عليه البصريون من أن (نعم) فعل ماض، و(الرجل) فاعل، و(زيد) مخصوص بالمدح، مبتدأ أو خبر على الخلاف المشهور في ذلك. انظر: (معاني القرآن للفراء ١٤١/٢، ومختصر النحو لابن

واللامُ، ويَنصبانِ إذا أُسْقِطَا منه، ويَرفعانِ الخبرَ [1]، كقولك: نعمَ الرَّجلُ زيدٌ. رفعتَ (الرجل)؛ لأنه اسمُ (نِعمَ)، ورفعتَ (زيدًا)؛ لأنه خبر (نِعم) [٢٥/ب]، وكذلك: نعمَ غلامُ الرجلِ زيدٌ، وتقول: بئسَ الرجلُ عَمرٌو، وبئسَ غلامُ الرجُلِ عَمرٌو. قال الله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾[2]، وقال الله تعالى: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾[3]، وتقول فيما سقطَ منه الألفُ واللامُ: نعمَ رَجُلًا زيدٌ، نصبتَ (رجلًا) [4]؛ لأنه اسمُ نِعمَ، وقد سقطتْ منه الألفُ واللامُ، ورفعتَ (زيدًا)؛ لأنه خبرُ نعمَ، وكذلك: بئسَ رجُلًا عمرٌو، نصبتَ (رجلًا)؛ لأنه اسمُ بئسَ، وقد سقطتْ منه الألفُ واللامُ، ورفعتَ (عمرًا)؛ لأنه خبر بئسَ [٢٦/أ].

سعدان ص ٧٧، والإنصاف ٩٧/١، والتعليقة لابن النحاس ٢٣٤/١ – ٢٣٦، والارتشاف ٤/ ٢٠٤١، والتصريح ٩٤/٢، وعدة السالك ٢٧٠/٣، ٢٧١).

(١) في (ج): (والمضمرُ المفسَّرُ بنكرةٍ منصوبةٍ، ويكون بعدَها مرفوعٌ آخرُ مخصوصٌ بالمدحِ، وهو مبتدأٌ وما قبله خبرٌ، وأيضًا يُقال: إنه خبرُ مبتدإٍ محذوف).

(٢) سورة الحجرات من الآية: ١١.

(٣) سورة آل عمران من الآية: ١٣٦، ومكانها في(ب)، و(و)، و(ز) قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠].

(٤) على التمييز.

ويَجري (حبَّذا) مُجرى (نِعم)، و(ساءَ)[1] مجرى (بِئس)، كقولك: حبَّذا رجُلًا زيدٌ، نصبتَ (رجُلًا)؛ لأنه اسمُ حبَّذا، ورفعتَ (زيدًا)؛ لأنه خبرُ حبَّذا[2]، وكذلك: حبَّذا رجلٌ عمرٌو[3]. قال الله تعالى: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا ﴾[4].

(١) في (أوضح المسالك ٣/٢٨٠، ٢٨١): "وكلُّ فعلٍ ثلاثي صالحٍ للتعجب منه؛ فإنه يجوز استعماله على (فَعُلَ) بضم العين؛ إما بالأصالة: كـ (ظرُف، وشرُف) أو بالتحويل، كـ (ضرُب، وفهُم)، ثم يجري حينئذ، مجرى (نعم وبئس) في إفادة المدح والذم، وفي حكم الفاعل، وحكم المخصوص؛ تقول في المدح: فهُم الرجل زيدٌ، وفي الذم: خبُث الرجل عمرو. ومن أمثلته (ساء)؛ فإنه في الأصل (سَوَأ) بالفتح؛ فحوِّل إلى فعُل، بالضم، فصار قاصرًا، ثم ضمن معنى (بئس)، فصار جامدًا، قاصرًا، محكومًا له ولفاعله بما ذكرنا؛ تقول: ساء الرجل أبو جهل، وساء حطب النار أبو لهب".

(٢) سبق بيان ذلك عند حديث الضريري عن نعم وبئس.

(٣) للنحاة في تخريج هذا الأسلوب خلافٌ: الأول: مذهب سيبويه والجمهور، وهو أن (حَبَّ) فعل ماض، و(ذا) اسم إشارة فاعل، و(رجلًا)، بالنَّصب، تمييز، و(عمرو) مخصوص بالمدح. الثاني: مذهب المبرد والفارسي وابن السراج وقوم، وهو أن (حبَّذا) جميعه اسم مبتدأ، والمرفوع بعده خبر، وهذا ما عليه الضريري. الثالث: مذهب الأخفش، وابن درستويه وجماعة، وهو أن (حبَّذا) جميعه فعل، والمرفوع بعده فاعل. الرابع: أن (ذا) زائدة، والمرفوع فاعل (حَبَّ)، وهو مذهب الجرمي. انظر تفصيل الأقوال في: (الكتاب ٢/٨٠، والمقتضب ٢/١٤٣، وأسرار العربية ص ٩٤، وأوضح المسالك ٣/٢٨٤، والتصريح ٢/١٠٠، وشرح الأشموني ٣/٤٠).

(٤) سورة الأعراف من الآية: ١٧٧.

بابُ (ما) [1]

اعلمْ أنَّ (مَا) [2] في كلامِ العربِ على تسعةِ أوجهٍ، والقرآنُ ناطقٌ بهنَّ:

فـأوَّلهنَّ: النفيُ، مثـلُ قولـه تعـالى: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ﴾[3].

والثاني: الجَحْدُ[4]، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ﴾[5].

والثـالـث: الإثبـاتُ في الخبرِ، قـال الله تعـالى [٢٦/ب]: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ﴾[6].

---

(١) باب (ما) مثبتٌ في (أ)، و(و)، وساقط من بقية النسخ.

(٢) انظر في الحديث عن أنواع (ما): (الأزهية ص ٧١، ورصف المباني ص ٣١٠، الجنى الداني ص ٣٣٢، ومغني اللبيب ص ٣٢٦)، وانظر أيضًا: (المقتضب ٤١/١، والبغداديات ص ٢٤٩، وأمالي الشجري ٢٣٢/٢، والمقرب ١٠٢/١، وأسرار العربية ص ٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٨).

(٣) سورة الذاريات الآية: ٥٧.

(٤) قَالَ النّحاس: وَالصَّوَاب تَسْمِيَتُهَا لَامَ النَّفْي؛ لِأَن الْجحْدَ فِي اللُّغَة إِنْكَارُ مَا تعرفه لَا مُطلق الْإِنْكَار. (مغني اللبيب ص٢٧٩). وفي (الإتقان في علوم القرآن ٢٦١/٣) فرَّق بين الجحد والنفي فقال: "مِنْ أَقْسَامِ الْخَبَرِ النَّفْيُ، بَلْ هُوَ شَطْرُ الْكَلَامِ كُلِّهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَحْدِ: أَنَّ النَّافِيَ إِنْ كَانَ صَادِقًا سُمِّيَ كَلَامُهُ نَفْيًا وَلَا يُسَمَّى جَحْدًا، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا سُمِّي جَحْدًا وَنَفْيًا أَيْضًا، فَكُلُّ جَحْدٍ نَفْيٌ وَلَيْسَ كُلُّ نَفْيٍ جَحْدًا. ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ وَغَيْرُهُما".

(٥) سورة آل عمران من الآية: ١٤٤.

(٦) سورة الكافرون الآية: ٢.

والرابعُ: الاستفهامُ، مثل قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾(١).

والخامسُ: الشرطُ، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾(٢).

والسادسُ: الوقتُ، مثل قوله تعالى: ﴿مَّا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾(٣).

والسابعُ: التعجبُ، مثل قولهِ تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾(٤).

والثامن: الصفة، مثل قوله تعالى: ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ﴾(٥).

والتاسعُ: المصدر، مثل قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾(٦)، أي: بغفرانِ ربِّي [٢٧/أ].

---

(١) سورة المدثر الآية: ٤٢.

(٢) سورة البقرة من الآية: ١١٠.

(٣) سورة المائدة من الآية: ٢٤.

(٤) سورة البقرة من الآية: ١٧٥.

(٥) سورة ص من الآية: ١١. والمعنى: جندٌ أيُّ جندٍ.

(٦) سورة يس من الآية: ٢٧.

بابُ (مَا) النَّافية

وهي ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، كقولك: مَا زيدٌ قائمًا. رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه اسمُ (ما) النَّافيةِ، ونصبتَ (قائمًا)؛ لأنه خبر (ما)[1]. قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2]؛ فإنْ قدَّمتَ الخبرَ على الاسمِ أو أدخلْتَ على الخبرِ (إلَّا) رفعتَه[3]، كقولك: ما قائمٌ زيدٌ، وما زيدٌ إلَّا قائمٌ[4]. قال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[5]، وإنْ شئتَ أدخلتَ الباءَ في خَبرِها فكسَرْتَه[6]،

---

(١) قال سيبويه (الكتاب ٥٧/١): "هذا باب ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يَصيرُ إلى أصله وذلك الحرفُ (ما). تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً. وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعلمونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار. وأما أهلُ الحجاز فيشبّهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها". وانظر: الأصول في النحو ٩٢/١.

(٢) سورة يوسف من الآية: ٣١.

(٣) في (ج): بطَل العملُ.

(٤) انظر شروط إعمال (ما) عمل ليس في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٨/١، وما بعدها، وأوضح المسالك ٢٧٤/١، وما بعدها، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٧٨/١، وما بعدها، والهمع ٣٨٩/١).

(٥) سورة آل عمران من الآية: ١٤٤.

(٦) تُزاد الباء بكثرةٍ في خبر "ما"؛ وذلك عند البصريين لرفع توهم الإثبات، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام، وعند الكوفيين لتأكيد النفي. قالوا: ليس زيد بقائم، ردٌّ لأن زيدًا لقائم، فالباء بمنزلة اللام. انظر: (أوضح المسالك ٢٩٢/١، والتصريح ٢٠١/١). هذا وزعم أبو علي الفارسي — وتبعه الزمخشري — أن دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلغة أهل الحجاز، والأمر بخلاف ما زعموا؛ لأن الباء المذكورة قد قبت دخولها بعد بطلان العمل بإنْ، كما أن الباء دخلت على

كقولك: ما زيدٌ بقائمٍ. قال الله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾[1]، وهذه لغةُ أهلِ الحجاز [٢٧/ب]، وبنو تميمٍ يرفعونَ الخبرَ في كل حالٍ[2]، كقولك: ما زيدٌ قائمٌ، [وهذه اللغةُ صحيحةٌ][3]، ويقولون: ما قائمٌ زيدٌ، إلَّا أنَّ القرآنَ نزلَ بلغةِ أهلِ الحجازِ.

الخبر بعد (ما) لكونه منفيًّا لا لكونه منصوبًا، كذلك أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيرًا. انظر المسألة في: (البغداديات ص ٢٨٤، والمفصل ص ٨٢، وشرحه لابن يعيش ١١٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٣٦/١، ٤٣٨).

(١) سورة البقرة من الآية: ٧٤، ومكانها في (هـ) قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ﴾ [الصافات:١٦٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَت:٤٦].

(٢) انظر اللغتين في: الكتاب ٥٧/١، والأصول ٩٢/١، والمقتضب ١٨٨/٤، ومعاني الحروف للرماني ص ٨٨، وإيضاح الفارسي ص ١١٠، والخصائص ١٦٧/١، والمفصل ص ٣٠، وتسهيل الفوائد ص ٥٦، وشرحه لابن مالك ٣٦٨/١، ٣٦٩، ورصف المباني ص ٣١٠، والجنى الداني ص ٣٢٢، وأوضح المسالك ٢٤٧/١.

(٣) زيادة من (هـ)، وساقط من بقية النسخ.

قال في (التصريح ١٩٦/١): "وأهملها التميميون. قال سيبويه: وهو القياس، كما أهملوا ليس حملًا عليها، فقالوا: ليس الطيبُ إلا المسكُ، بالرفع". وانظر: (الكتاب ٥٧/١، ومغني اللبيب ص ٨٣، ٣٨٧).

بابُ (لا) التي لنفي الجنسِ

إذا نفيتَ اسمًا نكرةً بـــ (لَا) نَصبتَه بلا تنوينٍ[1]، كقولكَ: لا رَجلَ في الدارِ، نصـــبتَ (الرجلَ) على النفي [والتَّبْرِئَةِ][2]. قال الله تعالى: ﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾[3]؛ وإنْ كرَّرْتَ (لا) [مع الاســـمِ النكرة][4]، فأنتَ فيه بالخيارِ[5] ، إنْ شـــئتَ نصـــبتَهما بلا تنوينٍ، نحوُ: لا حولَ ولا قوةَ إلَّا باللهِ العليِّ العظيمِ. قال الله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [6]، وإنْ شـــئتَ رفعتَهما [٢٨/أ] بتنوينٍ، فقلتَ: لا حَولٌ ولا قُوةٌ. قال الله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا

---

(١) قال سيبويه في (الكتاب ٢/٢٧٤): "هذا باب النفي بـ (لا)، و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبُه بغير تنوينٍ، ونصبُها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسةَ عشرَ؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر".

(٢) زيادة من (ج)، و(هـ)، و(و)، و(ز)، وساقط من بقية النسخ.

(٣) سورة البقرة من الآية: ٢.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (أوضح المسالك ٢/١٤): "ولك في نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله) خمسةُ أوجهٍ: أحدها: فتحهما، وهو الأصل، الثاني: رفعهما، إمَّا بالابتداء، أو على إعمال (لا) عمل (ليس)، الثالث: فتح الأول ورفع الثاني، الرابع: عكس الثالث، الخامس: فتح الأول ونصب الثاني، وهو أضعفها حتى خصَّه يونس وجماعة بالضرورة". وانظر: (التصريح ١/٢٤٠).

(٦) سورة البقرة من الآية: ١٩٧.

﴿خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[1]، وإنْ شئتَ رفعتَ الأولَ بتنوينٍ ونصبتَ الآخرَ [بلا تنوينٍ][2]، فقلتَ: لا حولٌ ولا قوَّةَ، وإنْ شِئتَ نصبتَ الأولَ بلا تنوين ورفعتَ الآخر مع التنوينِ، فقلتَ: لا حولَ ولا قوةٌ. وإنْ شئتَ نصبتَ الأولَ بلا تنوينٍ ونصبْتَ الثاني بتنوينٍ، فقلت: لا حولَ ولا قوَّةً إلَّا بالله[3]، وإنْ فصلتَ بينَ (لا) وبين الاسم المنفي بشيءٍ رفعتَه [بالتنوين][4] لا غير [٢٨/ب]، وكرَّرْتَ (لا)[5]، كقولك: لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ، قال الله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[6].

---

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٥٤.

(٢) زيادة من (د).

(٣) انظر هذه الأوجه في: (الكتاب ٢/٢٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٢، وشرح الكافية الشافية ١/٥٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٤، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٣٦٦).

(٤) زيادة من (د).

(٥) وهذا إجماعٌ من البصريين في المعرفة، ومن النحويين إلا الرماني في الفصل؛ فإنه أجاز النَّصب في نحو: لا فيها رجلٌ، وقال: النصبُ يُبطل البناء. (انظر: المساعد ١/٣٤٥). قال سيبويه: "واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد لا الثانية؛ لأنه جُعل جواب: أَذا عندك أم ذا؟ ولم تُجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس، وذلك لأنهم جعلوها، إذا رفعتْ، مثلها إذا نصبتْ، لا تفصل؛ لأنها ليست بفعل". (الكتاب ٢/٢٩٨، ٢٩٩).

(٦) سورة الصافات من الآية: ٤٧.

بابُ (كَمْ)

وهي على وجهينِ[1]: أحدُهما: أنْ يكونَ استفهامًا، والآخر: أن يكونَ خَبرًا[2]، فإذَا كان استفهامًا نَصَبْتَ الاسمَ على التمييز[3] به، كقولك: كَمْ دِرهمًا مَالُكَ؟ نصبتَ (الدرهم) على التمييز، وإنْ شئتَ حذفتَ المنصوبَ فقلتَ: كَمْ مالُكَ؟ وإذَا كانَ خبرًا خفضتَ الاسمَ بهِ على الإضافةِ[4]، كقولك: كَمْ رجلٍ لَقِيتَه، خفضتَ (الرجل) [٢٩/أ]على الإضافةِ، وإنْ شئتَ نصبتَ الاسمَ به في الخبر، كما نصبتَه في الاستفهامِ، فقلتَ: كَمْ رجلًا لقِيتَه، وإنْ شئتَ أدخلتَ فيه (مِنْ)

---

(١) وهي من كنايات العدد. انظر الحديث عن نوعيها مفصلًا في: (الكتاب ٢١١/١، ١٥٦/٢، ١٦١، ٢٢٨/٤، والمقتضب ٥٥/٣، ٣٣٣/٤، ومعاني الحروف للزجاجي ص ٦٠، والجنى الداني ص ٢٦١، ومغني اللبيب ص ٢٠٧، وأوضح المسالك ٢٦٤/٤).

(٢) قال سيبويه: "هذا بابُ (كَمْ)، اعلم أن لـ (كَمْ) موضعين: فأحدُهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهَم به، بمنزلة كيف وأين. والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى رُبَّ". (الكتاب ١٥٦/٢). وقال الرضي في (شرح الكافية ق٢، ج٣٨١/١): "(كَمْ) الاستفهامية، و(كَمْ) الخبرية تدلان على عَددٍ ومعدُودٍ، فالاستفهاميةُ لعددٍ مبهمٍ عند المتكلم، معلومٌ – في ظنّه – عند المخاطب. والخبرية لعدد مبهمٍ عند المخاطَبِ، وربَّما يعرفه المتكلم. وأمَّا المعدودُ فهو مجهولٌ عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية؛ فلذا احتيج إلى التمييز المبيّن للمعدود، ولا يُحذف إلا لدليلٍ، كما تقول: (كَمْ عندك؟) إذا جرَى ذكر الدنانير، أي: كم دينارًا؟

(٣) في (د)، و(هـ)، و(و): التَّفسير.

(٤) في (التصريح ٢٧٩/٢، ٢٨٠): "ومُمَيَّز الخبرية بمجرورٍ بإضافتها إليه حملًا لـ (كم) على ما هي مشابهة له من العدد. وقال الفراء: على إضمار (مِن)؛ لأن (مِن) كثُر دخولها على تمييز (كم) الخبرية، فجاز إضمارها لدلالة الحال عليه". وهذا القول نقله ابن مالك في (شرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤)، عن الخليل، وبعض الكوفيين، قال: وهو ضعيف.

فقلت: كم مِن رجلٍ لقِيتَه. قال الله تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾(١)، وقال الله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾(٢)، وإنْ فَصلتَ بين (كمْ) وبين الاسمِ بشيءٍ نصبتَه لا غيرُ، كقولك: كمْ في الدَّارِ رَجُلًا لقِيتَه، و(كأينْ) مِثلُهُ(٣)، و(مِنْ) لازمةٌ لهُ(٤)، تقول: كأينْ من رجلٍ لِقيتُه. قال الله تعالى [٢٩/ب]: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾(٥).

---

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٤٩.

(٢) سورة الأعراف من الآية: ٤.

(٣) أي: مثل (كم) الخبرية، فتفيد ما تُفيده (كم) الخبرية من تكثير مبهم الجنس، والمقدار، والافتقار إلى مميز. انظر: (الكتاب ١٧٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٠٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤، وأوضح المسالك ٢٧٣/٤).

(٤) كثيرٌ وليس بلازم، قال سيبويه: "وكذلك: كأينْ رجلًا قد رأيتُ، زعم ذلك يونس، وكأينْ قد أتاني رجلًا، إلَّا أنَّ أكثر العرب إنَّما يتكلمون بها مع (مِنْ)..... فإنما ألزموها (مِن)؛ لأنها توكيدٌ، فجعلتْ كأنها شيءٌ يَتم به الكلامُ، وصار كالمثَلِ". (الكتاب ١٧٠/٢، ١٧١، وشرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤).

(٥) سورة الطلاق من الآية: ٨.

بابُ مذْ ومنذُ

وهما يَرفعانِ مَا مَضَى من الوقتِ، ويَخفضانِ ما أنتَ فيه[1]، كقولكَ: ما رأيتُه منْذُ يومُ الجمعةِ، بالرَّفعِ، [رفعت اليومَ؛ لأنه وقتٌ قدْ مضَى][2]، ومنذُ هذا اليومِ، بالخفضِ، [وتقول: ما جِئتَني منذُ اليومِ، بالخفضِ، خفضتَ اليومَ؛ لأنه وقتٌ في الحال][3]، وكذلك (مُذْ) إلَّا أنَّ (منذُ) في الخفضِ أكثرُ، و(مذْ) في الرفعِ أكثرُ، [وقيل على العكسِ][4].

---

(١) (مذ، ومنذ): لفظهما مشترك، فيكونان حرفَيْ جرٍّ مختصَّين بالزمان، ويكونان اسمَيْنِ، والمشهور أنهما حرفانِ إذا انجرَّ ما بعدهما، واسمانِ إذا ارتفعَ ما بعدهما، وقيل: هما اسمان مطلقًا، وَأَكْثَرُ الْعَرَب على وجوب جرهما للحاضر، وعَلى تَرْجِيح جر مُنْذُ للماضي على رَفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جَرّه ". انظر الكلام عنهما في: (الكتاب ٢٢٦/٤، والجمل للزجاجي ص ١٥٠، ومغني اللبيب ص ٣٦٧، والجنى الداني ص ٣٠٤، ٥٠٠، والهمع ١٦٣/٢، وشرح الآجرومية للقاني ١٧٣٠/٣).

(٢) زيادة من (د)، وساقط من بقية النسخ.

(٣) زيادة من (د)، وساقط من بقية النسخ.

(٤) زيادة من (د)، وساقط من بقية النسخ. انظر هذا الخلاف في: (مختصر النحو لابن سعدان ص ٦٧، والإنصاف ص ٣٨٢، ومغني اللبيب ص ٣٦٧، والجنى الداني ص ٥٠٠، وشرح الآجرومية للقاني ١٧٣١/٣).

بابُ حروفِ القسمِ[1]

وهي: الباءُ، والواوُ، والتَّاءُ[2]، فهذه الحروفُ تَخفِضُ المقسَـــمَ بهِ[3]، نحوُ: باللهِ لأفعلنَّ كذا، خَفضْـتَ الاسـمَ (الله) بباءِ القسـم، وكذلك: واللهِ وتاللهِ لأفعلنَّ كذَا، إلَّا أنَّ الباءَ تدخلُ على كلِّ مُقْسَمٍ بهِ، ظاهرًا كانَ [٣٠/أ] أو مَكنيًّا[4]، كقولك: باللهِ، وبهِ لأفعلنَّ كذا.

وأمَّا الواوُ فإنَّها تدخلُ على الظَّاهرِ دونَ المكنيِّ، كقولك: واللهِ لأَفعلنَّ كذَا، ولا يَجوز أنْ تقولَ: وَكَ لأفعلنَّ كذَا. قال الله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾[5].

---

(١) ورد في (ج) بعد باب (حتى).

(٢) قال الزجاجي في (اللامات ص ٨٣): "اعلم أن حروف القسم أربعة وهي: الباء والتاء والواو واللام، وهذه الحروف تخفض المقسَم به، وهي صلاتُ فعلٍ مقدَّر كقولك: والله لأخرجنَّ، وبالله وتالله وللهِ لأنطلقن، والتقدير: أقسم بالله، فالفعل مقدَّر وإن لم ينطق به. وإن حذفت هذه الحروف نصبت المقسَم به، كقولك: اللهَ لأخرجنَّ. فأما الواو والباء فتدخلان على كل محلوفٍ به، ولا تدخل التاء إلا على الله وحدَه ولا اللام إلا عليه في حال التعجب". وانظر تفصيل القول في حروف القسم في: (الكتاب ٣/٤٩٦، ٤٩٧، والمقتضب ٢/ ٣٢٥، والأصول في النحو ١/ ٤٣٠، والمفصل ص ٤٨٤، وعلل النحو ص ٢١١، ٥٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٧٣، واللمحة في شرح الملحة ١/٢٦٣، والهمع ٢/٣٩١).

(٣) قال الخليل: "إنّما تجيْ بهذه الحروف؛ لأنَّك تُضيف حلفك إلى المحلوف به، كما تضيف مررت به بالباء، إلا أنَّ الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب، والحلف توكيد". (الكتاب ٣/٤٩٧).

(٤) لأنها أصل حروف القسم؛ إذ فعل الْقسم يتعدَّى بهَا دون غَيرهَا، وَلذَلِك جَازَ الْجمع بَين الْفِعْل وَالْبَاء وَلم يجز إِظْهَارُ الْفِعْل مَعَ الواو وَالتَّاء. انظر: (علل النحو ص ٢١١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٧٣، والجنى الداني ص ٤٥).

(٥) سورة الشمس الآية: ١.

وأمَّا التاءُ فإنَّها لا تدخلُ إلَّا على اسمِ اللهِ خَاصَّةً، كقولك: تاللهِ لأفعلنَّ كذا، ولا يَجوز أنْ تقولَ: تَالرَّحمنِ، وتَالرَّحيمِ لأفعلنَّ كـذا(١). قـال الله تعـالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾(٢).

وإذا شِئتَ حذفتَ حرفَ القسمِ ونصبتَ [٣٠/ب] المقسمَ بهِ، كقولك: اللهَ لأفعلنَّ كذا، ويجوزُ الخفضُ أيضًا، كقولك: اللهِ لأفعلنَّ كذَا(٣).

---

(١) من النحاة من جوز دخول التاء على (رَبّ) مضافًا إلى الكعبة أو إلى ياء المتكلم، ومنهم من حكى دخولها على (الرحمن)، وذلك قليل أو نادر، وقيل: شاذٌّ. قال ابن هشام في (أوضحه ٢١/٣): "وما يختص بالله ورَبِّ مضافًا للكعبة أو لياء المتكلم، وهو (التاء)". (وانظر: الإنصاف ٣٢٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥٥/٥، وتوضيح المقاصد ٧٤٣/٢).

(٢) سورة الأنبياء من الآية: ٥٧، ومكانها في (ب):﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٨٥]، وفي (هـ): ﴿تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ [النحل:٥٦].

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤٩٧/٣: "واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب حقًّا إذا قلت: إنك ذاهبٌ حقًّا. فالمحلوف به مؤَكِّد به الحديث كما تؤَكِّده بالحقِّ، ويجرُّ بحروف الإضافة كما يجر حقٌّ إذا قلت: إنك ذاهبٌ بحقٍّ، وذلك قولك: اللهَ لأفعلنَّ ... ومن العربِ من يقولُ: اللهِ لأفعلنَّ، وذلك أنه أراد حرفَ الجرِّ، وإيَّاه نوَى، فجاز حيث كثُرَ في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه". ومسألة إعمالِ حرفِ القسَم محذوفًا بغير عوض فيها خلاف بين البصريين والكوفيين؛ فذهب الكوفيون — ووافقهم الضريري – إلى أنه يجوز الخفضُ في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوضٍ. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوضٍ، مثل ألف الاستفهام، نحو قولك للرجل: (آللهِ ما فعلتَ كَذَا)، أو هاء التنبيه نحو (هاللهِ). وانظر تفصيل القولين في (الإنصاف ٣٢٥/١).

وَيُجابُ القسمُ بأحدِ أربعةِ أشياءَ: بِاللام، وإنَّ، ومَا، ولَا. فأمَّا اللامُ، وإنَّ، ففي الإثباتِ دونَ النفي[1]، كقولكَ: واللهِ إنَّ زيدًا لقائمٌ، واللهِ لأفعلنَّ كذَا، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[2]، وقال الله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[3].

وأمَّا (مَا، ولَا)، ففي النفي دون الإثباتِ، نحوُ: واللهِ ما فعلتُ كذَا، وَواللهِ لا أفعلَنَّ كذَا. قال الله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾[4][٣١/أ].

والفرقُ بين (مَا)، و(لا): أنَّ (لا) تقعُ على المستقبلِ، و(ما) تقعُ على الماضِي، وربَّما (لا) تقعُ على الماضِي، و(ما) تقع على المستقبل[5]. قال الله

---

(١) انظر: اللامات للزجاجي ص ٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٥/٣، وتمهيد القواعد ٣١١٥/٦).

(٢) سورة الليل الآية: ٤.

(٣) سورة الأنبياء من الآية: ٥٧، ومكانها في (ب)، و(ج) قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين:٤].

(٤) سورة النجم الآيتان: ١، ٢.

(٥) انظر تفصيلًا لما أورده الضريري في: (الكتاب ٤٩٦/٣، والمقتضب ٢/ ٣٢٥، والأصول في النحو ١/ ٤٣٠ ، والمفصل ص ٤٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٩٤، ٥/ ٢٥٣، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ٤٧٤، والاتشاف ١٧٦٣/٤، والتذييل والتكميل ٣٢٩/١١، وتمهيد القواعد ٣٠٨١/٦).

تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[1]، وقال: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾[2]، [3].

بابُ (حتَّى)

وهي تَخفضُ الاسمَ[4]، وتَنصِبُ الفعلَ المستقبلَ[5]، فتقولُ في الاسمِ: ضَرَبْتُ القوْمَ حتَّى زيدٍ، خفضتَ (زيدًا) بـ (حتَّى). قال الله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[6]، وتقول في المستقبلِ: أَزُورُكَ حتَّى تُكرِمَني، نصبتَ [٣١/ب]

---

(١) سورة القيامة الآية: ٣١.

(٢) سورة غافر من الآية: ٢٩.

(٣) من قوله: والفرق بين (ما)، و(لا) إلى قوله تعالى: (سبيل الرشاد) ليس في (ج)، و(هـ)، و(و).

(٤) أي: الجارة، فتكون حرفَ جرٍّ لانتهاء الغاية، ومذهب البصريين أنها جارة بنفسِها، وقال الفراء: تخفض؛ لنيابتها عن (إلى)، ولمجرورها شرطان: الأول: أن يكون اسمًا ظاهرًا، والثاني: أن يكون آخِرَ جُزءٍ، أو ملاقيَ آخرِ جزءٍ، نحو قولهم: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، وهذا مثال لما كان آخِرًا، ومثال ملاقي آخر جزءٍ: (سرتُ النهارَ حتى الليلَ). انظر: المقتضب ٣٨/٢، ومعاني الحروف للزجاجي ص ٦٤، والجنى الداني ص ٥٤٢، وأوضح المسالك ٤٧/٣، والهمع ٢٩٩/٢).

(٥) القول بأن (حتى) ناصبةٌ المضارع بنفسِها مذهب الكوفيين، وأجازوا إظهار (أنْ) بعدها توكيدًا، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود، والبصريون على أن المضارع بعد (حتى) منصوب بأنْ المضمرة وجوبًا، وهو الصحيح؛ لأن (حتى) ثبت أنها تخفض الأسماءَ، وما عمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس. انظر تفصيل المسألة في: (الجنى الداني ص ٥٥٤، ومغني اللبيب ص ١٤٤، وأوضح المسالك ١٧٤/٤، وشرح الأشموني ٢٩٧/٣، ٢٩٨).

(٦) سورة الفجر الآية: ٥.

(تكرمَني) بـ (حتَّى). قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[1]، وإنْ أوقعتَها على الفعل المستقبلِ وتريدُ به الماضي رفعتَهُ[2]، كقولكَ: سِرْتُ إلى الدَّارِ حتَّى أَدخلُهَا، بمعنى: دخلتُها. قال الله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[3]، في بعضِ القراءة[4]، بمعنى: قالَ الرسولُ، وقدْ تَكونُ (حتَّى) بمنزلةِ واوِ العطفِ في الاسماءِ[5]، كقولك: جاءَني القومُ حتى زيدٌ، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه عَطفٌ على القومِ، ومعناه: جاءَني القومُ وزيدٌ، وكذلك: رأيتُ القومَ [٣٢/أ] حتى زيدًا، ومررتُ بالقومِ حتى زيدٍ.

---

(١) سورة التوبة من الآية: ٦.

(٢) لأن شرط الفعل المنصوب بـ (حتى) أن يكون مستقبلًا، أو مؤولًا بالمستقبل، فإن كان الاستقبال حقيقيًّا – بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم – فالنصب واجبٌ، وإن كان الاستقبال غيرَ حقيقي، فالوجهان: النصب والرفع، كما في آية البقرة الآتية. (انظر: الجنى الداني ص ٥٥٥، وشرح الأشموني ٢٩٨/٣).

(٣) سورة البقرة من الآية: ٢١٤.

(٤) قرأ نافعٌ برفع (يقول)، وقرأ الباقون بنصبه، فالنصبُ على تأويل قولهم – وهو ماضٍ حقيقة بالنسبة إلى زمن النزول – بالمستقبل، والرفع على تأويل قولهم بالحال، أي: حكاية الحال. انظر: (السبعة ص ١٨١، والتبصرة ص ٤٣٩، والتيسير ص ٦٨، والكتاب المختار ١٠/١).

(٥) أي: حرف عطف تُشرك في الإعراب والحكم، وقد روى سيبويه وغيره من أئمة البصريين العطف بها، وهو قليلٌ، وخالف الكوفيون، فقالوا: "حتى" ليست بعاطفة، ويُعربون ما بعدها على إضمار عامل، وللمعطوف بها شرطان: الأول: أن يكون بعض ما قبلها أو كبعضه. والثاني: أن يكون غاية لما قبلها في زيادة أو نقص، والزيادة تشمل القوة والتعظيم، والنقص يشمل الضعف والتحقير. (انظر: معاني الحروف للزجاجي ص ٦٤، والجنى الداني ص ٥٤٧، ٥٤٨، ومغنى اللبيب ص ١٤٦، ١٤٧، وأوضح المسالك ٣٦٤/٣).

بابُ (إنَّ، وأنَّ)

إذا ابتدأتَ بـــ (إنَّ)، أوْ وقعتْ بعدَ القولِ، أوْ بعدَ القسَمِ، فهي مكسورةٌ، كقولك: إنَّ زيدًا قائمٌ، كســـرْتَ (إنَّ)؛ لأنَّك ابتدأتَ بِها[1]. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[2]، وكذلك: قلتُ: إنَّ زيدًا قائمٌ، كســـرت (إنَّ)؛ لأنها وقعتْ بعد القولِ. قال الله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ﴾[3]، وكذلك: واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ، كسرتَ (إنَّ)؛ لأنها وقعتْ بعدَ القسمِ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[4]، [5].

---

(١) تتعينُ (إنَّ) المكسورة حيث لا يجوز أن يَسُدَّ المصدر مَسدَّها ومَسدَّ معموليها، و(أنَّ) المفتوحة حيث يجب ذلك، ويجوزان إنَّ صحَّ الاعتباران. انظر هذه المسألة مفصلةً في: (الكتاب ١١٩/٣، والمقتضب ٣٤٦/٢، والأصول ٢٦٥/١، والجمل للزجاجي ص ٥٩، والمقتصد ٤٧٥/١، وأوضح المسالك ٣٣٣/١، والهمع ٤٣٨/١).

(٢) سورة البقرة من الآية: ١٧٣، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الذاريات:١٥]، وفي (ب) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات:٦].

(٣) سورة البقرة من الآية: ٦٨، ومكانها في (د)، و(و) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يونس:٦٥].

(٤) سورة العصر الآيتان: ١، ٢.

(٥) في (هـ) فقط دون بقية النسخ: اعلمْ أنَّ (إنَّ) مكسورةَ الألف في ستَّةِ مواضعَ: أحدُها: في الابتداء، كقولك: إنَّ زيدًا قائمٌ. والثاني: بعد القول، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ﴾ [البقرة:٦٨]، والثالثُ: إذا كانَ في الخبرِ لامُ التأكيدِ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ

وإذا توسَّطتْ في الكلام، أو وقعتْ بعد العِلْمِ أو الظنِّ أو الشَّهادة، فهي مفتوحةٌ[1]، كقولكَ: بلغني أنَّ زيدًا قائمٌ، وعلمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ، قال الله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[2]، وكذلك: ظننتُ أنَّ عَمرًا ذَاهبٌ. قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾[3]، وشهِدتُ أنَّ الجنةَ حقٌّ. قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[4] [آل عمران:١٨]

﴿كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم:٣٤]، والرابعُ: إذا كان بعدَ القسمِ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[العصر:١ ، ٢]، والخامس: إذا كانَ بعدَ الأمرِ والنهي، قال الله تعالى: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف:٥٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦]، والسادس: إذا كانَ بعدَ ستةِ أحرفٍ، وهي: نَعَمْ، وأجلْ، وبلَى، وكَلَّا، وإلَّا، ولكنْ الخفيفةُ.

(١) تفتح همزة (إنَّ) وجوبًا حيث وجب أن يسدَّ المصدر مسدها ومسدَّ معموليها —كما مرَّ — وذلك إذا وقعت فاعلًا، أو نائبًا عنه، أو مفعولًا غير محكيةٍ، أو مبتدأ، أو خبرًا عن اسم معنًى، غير قول ولا صادق عليه خبرها، أو مجرورة بحرف، أو بما لا يختص بالجمل، أو تابعة لشيءٍ من ذلك. انظر: (الجنى الداني ص ٤١٠، وأوضح المسالك ٣٣٧/١، والهمع ٤٤٠/٢).

(٢) سورة البقرة من الآية: ١٩٦.

(٣) سورة البقرة من الآية: ٤٦.

(٤) سورة آل عمران من الآية: ١٨.

، إِلَّا أنْ تقعَ اللامُ في خبرِها، فتكسِـرَها حَينئذٍ، كقولك [٣٣/أ]: علمتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ. قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[١].

[فصـــلٌ: وأمَّا (أَنَّ) – بتشـــديدِ النون – فيُخفَّفُ إذا وقعتْ قبلَ أربعةِ أحرفٍ[٢]، وهي: (لمْ، ولنْ، ولَا، وليسَ)، قـال الله تعـالى: ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ﴾[٣]، ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[٤]، ﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[٥] [النجم:٣٩]، وفي الشهادة: أشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ][٦].

---

(١) سورة المنافقون من الآية: ١.

(٢) تُخفف (أنَّ) المفتوحة فيبقى العملُ، ولكن يجب في اسمها كونه مضمرًا محذوفًا، ويجب في خبرها أن يكون جملة، ثم إن كانت اسمية أو فعليةً فعلها جامد أو دعاء لم تحتج إلى فاصل، ويجب الفصل في غيرهن، بواحد من الأربعة التي ذكرها الضريري. انظر: (أوضح المسالك ٣٧٢/١، والتصريح ٢٣٢/١).

(٣) سورة البلد الآية: ٥.

(٤) سورة البلد الآية: ٧.

(٥) سورة النجم من الآية: ٣٩.

(٦) زيادة من (هـ).

بابُ (عسَى)، و(كادَ)

[وهما يَرفعانِ اسمًا[1]، ويكونُ خبَرُهما منصوبًا بـــ (أنْ) مع الفعلِ المستقبلِ][2]، كقولـكَ: عسَـــى زيـدٌ أنْ يفعـلَ كـذا، قـال الله تعـالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[3]، وإنْ شِئتَ حذفتَ (أنْ)، فقلتَ: عسى زيدٌ يفعلُ كذَا، بالرفعِ، ومثلُه: كادَ زيدٌ يفعلُ. قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾[4]، وإنْ شـئتَ أدخلتَ (أَنْ) فيه، فقلتَ: كادَ زيدٌ أنْ يفعلَ كذا، إلَّا أنَّ إدخالَ (أنْ)

---

(١) (كاد، وعسى) مُبوَّبٌ لهما في النحو عند المتأخرين بـ(أفعال المقاربة)، وأفعالُ هذا الباب ثلاثة أنواعٍ من حيثُ المعنى: الأول: ما وُضع للدلالة على قُرب الخبرِ، وهو (كادَ، وأوشكَ، وكَرَبَ)، والثاني: ما وُضع للدلالة على رجائِهِ، وهو (عسى، واخلوق، وحرى)، والثالث: ما وُضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: (أنشأَ، وطفِقَ، وجعلَ، وعلِقَ، وأخذَ)، وهذه الأفعال تعمل عمل (كان)، إلا أنَّ خبرهنَّ يجب كونُه جملةً فعليةً فعلها مضارع. انظر التفصيل في: (شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/١، وأوضح المسالك ٣٠١/١، وما بعدها، وشرح الشذور لابن هشام ص ٢٠٧، وشرحه للجوجري ٣٧٤/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٩٨/١، والهمع ٤٠٩/١).

(٢) زيادة من (د).

(٣) سورة الإسراء من الآية: ٨، ومكانها في (و) قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [التحريم:٨]، وفي (ج): (عسَى اللهُ أَنْ يجعل بعدَ عُسْرٍ يُسْرًا)، وهذا تحريف؛ إذ ليس في القرآن مثلُه.

(٤) سورة البقرة من الآية: ٢٠، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج:٧٢].

في خبرِ (عسَـــى) [٣٣/ب] أجودُ من حذفها، وفي (كادَ) حذْفُها أجودُ من إثباتِها[١].

(١) الغالبُ في خبر (عسَى) الاقترانُ بـ(أنْ)، والتجرد قليل، و(كاد) بالعكس، وإنما كان الغالب في (عسى) أن يكون في خبرها (أنْ)؛ لِمَا فيها من الطمع والإشفاق، وهما مَعنيانِ يقتضيَانِ الاستقبالَ، و(أَنْ) مؤذنة بالاستقبالِ، وكان الأصل في (كادَ) أن لا يكون في خبرها (أنْ)؛ لأنَّ المراد بها قُربُ حصولِ الفعل في الحال. انظر: (الكتاب ١٢/٣، ١٥٨، ١٥٩، والمقتضب ٧٠/٣، والأصول في النحو ٢٠٧/٢، والمفصل ص ٣٦٥، وشرحه لابن يعيش ٢٠٢/٤، وأوضح المسالك ٣١١/١، والهمع ٤١٦/١).

بابُ التعجب

اعلمْ أنَّ المتعجَّبَ منه منصوبٌ أبدًا[1]، كقولكَ: ما أحسنَ زيدًا! أي: أيُّ شيءٍ أحسنَ زيدًا؛ نصبتَ (زيدًا) على التَّعجبِ[2]. قال الله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[3]، وللتعجبِ لفظٌ آخَرُ[4]، كقولك: أَحْسِنْ بِزيدٍ، أي: ما

---

(١) على أنه مفعولٌ به حقيقةً عند البصريين والكسائي؛ لأن (أفعل) عندهم فعلٌ ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يرجع لـ (ما)، وهذا هو المشهور على ألسنة المعربين، وهو الصحيح؛ لاتصاله بنون الوقاية على سبيل اللزوم نحو: ما أكرمني، ومشبَّهٌ بالمفعول به عند الكوفيين؛ لوقوعه بعد اسمٍ يُشبه الفعل عندهم؛ إذ (أفعل) عندهم اسم بدليل تصغيره؛ فصار المنصوب بعده كالمنصوب بعد الصفة المشبهة. انظر تفصيل الخلاف في: (الإنصاف ١٠٤/١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٩٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٧٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣، وأوضح المسالك ٢٥٢/١).

(٢) في (مختصر النحو لابن سعدان ص ٥٩): "واعلمْ أنَّ كلَّ ما تعجَّبْتَ منه فهو نصبٌ أبدًا. تقول: ما أحسنَ عبدَ اللهِ، نصبتَ (عبدَ اللهِ) بالتَّعَجُّبِ".

(٣) سورة البقرة من الآية: ١٧٥.

(٤) في (ب): (وهو "أَفْعِلْ بِهِ")، وقد أشار الضريريُّ إلى صيغتي التعجب القياسيتين، وهما: (ما أفعلَه، وأفعِلْ به)، أي: ما جاء على وزنهما من أساليب، ويُعنى بقياسيتهما: اطرادهما في دلالتهما على التعجب دون قرينة، حتى صار كلٌّ منهما حقيقةً عرفية في الدلالة عليه. انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٣٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ق٢، ج١٠٨٧/٢، وأوضح المسالك ٢٥٠/٣، وشرح الألفية لابن عقيل ١٣٩/٢).

أحسنَ زيدًا، لفظُه أمرٌ ومعناهُ التعجبُ[1]، قال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2]، أي: ما أسمَعَهم وما أبصرَهم.

بابُ الظَّرفِ

اعلمْ أنَّ الظرفَ ظرفانِ: ظرفُ الزمانِ، وظرفُ المكانِ[3] [٣٤/أ]، وكِلاهما منصوبانِ أبدًا، بإضمارِ (في) فيهما[4].

---

(١) وهذا مذهب البصريين، أي: أمرٌ لفظًا، ومعناه الخبر، والهمزة فيه للصيرورة، فهو فعلٌ ماضٍ جاء على صيغة (أَفْعِلْ) التي للأمر، ومعناه: صار ذا كذا، نحو: أورقَ الشجرُ. أي: صار ذا ورقٍ، فأصل: (أَحسِنْ بزيدٍ): (أحسَنَ زيدٌ)، أي: صار ذا حُسنٍ، ثم غُيِّرت الصيغةُ من الماضي إلى الأمر عند إنشاء التعجب؛ ليوافق تغييرُ اللفظ تغييرَ المعنى من الخبر للإنشاءِ، فقبح إسنادُ صيغة الأمرِ إلى الاسم الظاهرِ، فزيدت الباء على الفاعل رفعًا للقبح، وإصلاحًا للفظ، وصارت هذه الباء لازمةً لا يجوز حذفها إلا في ضرورة أو فيما ينقاس فيه حذف الجار من نحو (أن) المصدرية. وذهب الفراء، والزجاج، وابنا كيسان وخروف والزمخشري إلى أنَّ (أَفْعِلْ) فعلُ أمرٍ لفظًا ومعنًى، وفيه ضميرٌ هو الفاعل، والباء للتعدية، والمجرور في محل نصب مفعول، كما هو الحال في نحو: امرُرْ بزيدٍ، والمذهب الأول هو المنصور. انظر تفصيل هذه المسألة في: (الكتاب ٩٧/٤، والأصول ١٠١/١، وأسرار العربية ص ١٢٢، وشرح الجمل لابن خروف ٥٨٤/٢، والمفصل بشرح ابن يعيش ١٤٧/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٨/١، والمساعد ١٤٩/٢، والتصريح ٨٨/٢، وحاشية الصبان ١٨/٣).

(٢) سورة مريم من الآية: ٣٨.

(٣) والمراد ما يُسمى بالمفعول فيه. قال في (أوضح المسالك ٢٣١/٢): "هذا باب المفعول فيه، وهو المسمى ظرفًا". وانظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/٢، وشرح الآجرومية للقاني ١٢٩٣/٣).

(٤) فإن لم يتضمن الكلام معنى (في) الظرفية، أو ظهرت (في) في الكلام أُعرب الظرف حسبَ موقعه في الجملة. هذا، وناصبه اللفظ الدالّ على المعنى الواقع فيه، ولهذا اللفظ ثلاثُ حالات: إحداها:

فَأمَّا ظرفُ الزمانِ[1]، فنحو: اليوم، والليلة، والسَّاعة، والشَّهر، والسَّنة، [والدَّهر][2]، وما أشبهها من الأوقاتِ، كقولك: خرجتُ اليومَ. نصبتَ (اليومَ) على الظرفِ. قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾[3]، وكذلك أخواتُها.

وأمَّا ظرفُ المكانِ[4]، فنحو: قُدَّامَ، وأمامَ، وخلفَ، وفوقَ، وتحتَ، ويمينٍ، وشِمالٍ، وبينَ، وبعدُ، وقبلُ، وما أشبهها، كقولك: قمتُ خلفَكَ، وجلستُ

أن يكون مذكورًا، نحو: (امكث هنا أزمنًا)، وهذا هو الأصل. والثانية: أن يكون محذوفًا جوازًا، كقولك: (فرسخين)، أو (يومَ الجمعة) لمن قال: (كم سرتَ؟)، أو (متى صمت؟). والثالثة: أن يكون محذوفًا وجوبًا في ستِّ مسائلَ. انظر التفصيل في: (أوضح المسالك ٢/٢٣٦، والهمع ٢/١٠٢، والتصريح ١/٣٤٠).

(١) أسماء الزمان كلها صالحة للنصب على الظرفية، سواء في ذلك مبهمُها ك (حين ومدة)، ومختصُّها ك (يوم الخميس)، ومعدودها كيومين وأسبوعين. انظر: (التسهيل ص ٩١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٠، والتذييل والتكميل ٧/٢٤٨، وأوضح المسالك ٢/٢٣٦، وتمهيد القواعد ٤/١٩٠٣).

(٢) زيادة من (ج)، وساقط من بقية النسخ.

(٣) سورة غافر من الآية: ١٧، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وفي (د)، و(هـ) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء:٨٨].

(٤) الصالح للانتصاب على الظرفية من أسماء المكان نوعان: أحدهما: المبهم، وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمَّاه، كأسماء الجهات، وشبهها، وأسماء المقادير، والثاني: ما اتحدت مادتُه ومادة عامله، ك (ذهبتُ مذهبَ عمرٍو). انظر: (أوضح المسالك ٢/٢٣٧، والتصريح ١/٣٤١).

أمامَك[1]، نصبتَ (خلفكَ، وأمَامَك) [٣٤/ب]على الظرفِ، وكذلك أخواتُها. قال الله تعالى: ﴿فَزَيَّنُواْ لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾[2].

[وإذا كان المكانُ محدودًا، فلا بُدَّ مِن (في)، تقول: صليتُ في المسجدِ، ووسطَ السّكونِ، وأمَّا (دخلتُ الدارَ)، فَتوسُّعٌ[3]][4].

بابُ المستَثنى

إذا أَثْبَتَّ اسْمًا ثمَّ استثنيتَ منه الاسمَ الآخَرَ، نصبتَ المستثنى على الاستثناءِ[5]، كقولكَ: جاءَني القومُ إلَّا زيدًا. نصبتَ؛ لأنه استثناءٌ بعد

---

(١) في (هـ): (ودونَ، وأسفلَ، وأعْلى، وقُبالةَ، ومقابلةَ، وجاهَ، وتُجاه).

(٢) سورة فصلت من الآية: ٢٥، ومكانها في (ج)، و(هـ) قوله تعالى: ﴿فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الأنفال:٥٧]، وفي (ج) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٤٣].

(٣) فانتصاب (الدار) إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض، وهو في الأصل: دخلتُ في الدار، فلمَّا حُذف الخافضُ نُصبتْ على المفعول به توسعًا، وليست منتصبةً على الظرفية؛ لأنه لا يطرد تعدي سائر الأفعال إلى: الدار، على معنى: في، لا تقولُ: صليتُ الدارَ؛ لأن (الدار) من أسماء المكان المختصة؛ لأن لها صورة وحدودًا محصورةً، ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا المبهم، أو ما اتحدتْ مادتُه، كما مرَّ. انظر: (أوضح المسالك ٢/٢٣٥، والتصريح ١/٣٣٩).

(٤) زيادة من (ج).

(٥) قال سيبويه (الكتاب ٢/٣٣٠، ٣٣١): "باب لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصبًا؛ لأنه مخرَجٌ مما أدخلتَ فيه غيرَه، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهمًا. وهذا قولُ الخليل رحمه الله، وذلك قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب؛ إذْ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام؛ كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمولٍ على ما حُملت عليه وعمل

الإثباتِ، وكذلك: رأيتُ القوم إلَّا زيدًا، ومررتُ بالقومِ إلَّا زيدًا، قال الله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾(١).

وإذا نفيتَ اسمًا ثمَّ استثنيتَ منهُ [٣٥/أ]، فإنْ كان المستثنى منه مَنفيًّا، فالنصبُ جائزٌ والبدلُ هو المختارُ(٢)، نحو: ما جاءَني القومُ إلَّا زيدًا، وإلَّا زيدٌ. قال الله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾(٣)، و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾(٤).

فيها". وانظر: (شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٤/٢، والتذييل والتكميل ١٧٣/٨، ١٨٢، وأوضح المسالك ٢٥٤/٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢٧٨، والمساعد ٥٥٥/١).

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٤٩، ومكانها في (و): قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحِجر: ٣٠، ٣١]، وقوله تعالى: ﴿فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٢٠].

(٢) إذا كان الاستثناءُ تامًّا واقعًا بعد نفي أو شبه نفي وهو النَّهي والاستفهام الإنكاري؛ فإن كان الاستثناء متصلًا، فالمختار إتباع المستثنى للمستثنى منه في الإعراب على أنه بدل بعض عند البصريين، ووافقهم الضريريُّ، أو عطف نسق عند الكوفيين، وإن كان منقطعًا فجميع العرب ما عدا تميم يوجبون النصب، وأما تميم فإنهم يُجيزون مع النصب راجحًا الإبدال مرجوحًا بشرط أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى، فإن لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقًا، نحو: ما زاد هذا المالُ إلا ما نقصَ، وما نفع زيدٌ إلا ما ضرَّ؛ إذ لا يُقالُ: زاد النقصُ، ولا نفعَ الضرُّ. انظر: (الكتاب ٣١١/٢، ٣١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٢، ٢٨٥، وأوضح المسالك ٢٥٧/٢، والتصريح ٣٤٩/١).

(٣) سورة النساء من الآية: ٦٦.

(٤) قُرِئَ (قليل) بالرَّفْعِ على الإبدالِ من الضَّميرِ، وبالنصبِ على الاستثناءِ، والإبدَالُ أرجحُ والنَّصْبُ عربيٌّ جيّدٌ وقراءتا الرفع والنصب في (قليل) سبعيتان؛ فالرفع قراءة الجمهور، والنصب قراءة ابن

وإنْ كان المستثنى منه غيرَ مَذكورٍ، أجريتَ المستثنى على ما يستحقُّه من الإعراب[1]، نحو: ما جاءني إلَّا زيدٌ، رفعتَ (زيدًا)؛ لأنه فاعلٌ بالتَّحقيقِ، وكذلك: ما رأيتُ إلَّا زيدًا، وما مررتُ إلَّا بزيدٍ.

وحروفُ الاستثناءِ عشرة[2]، وهي: إلَّا، وغيرٌ، وسِوى، وعَدَا، وخَلا، وحاشَا، وما عدَا، وما خلا، وليسَ [٣٥/ب]، ولا يكونُ.

وأمَّا (غيرٌ) فحكمُه كحكمِ (إلَّا)؛ إلَّا أنَّ إعرابَها كإعرابِ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلَّا)، كقولكَ: جاءَني القومُ غيرَ زيدٍ، وما جاءَني القومُ غيرَ زيدٍ، وغيرُ زيدٍ، وما مررتُ بغيرِ زيدٍ.

وأمَّا (سوى) فتخفِضُ ما بعدها، كقولك: جاءني القومُ سوى زيدٍ.

وأمَّا (حاشا، وخلا، وعدَا) فيخفضْنَ ويَنصبْنَ[3]، كقولك: جاءني القومُ حاشا زيدًا، وزيدٍ، وعدا زيدًا وزيدٍ، وخلا زيدًا وزيدٍ، وأمَّا (ما خلا، وما عدا)، و(ليس،

عامر وحده. انظر: السبعة لابن مجاهد ٢٣٥، والحجة للقراء السبعة للفارسي ١٦٨/٣، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٢٤، والمبسوط لابن مهران ص ١٨٠، والكتاب المختار ٢٠٤/١، ٢٠٥).

(١) إذا كان الاستثناء مفرَّغًا (ناقصًا)، ووقع المستثنى فيه بعد نفي أو شبهه؛ فإنه يكون كما لو كانت (إلا) معدومة، فأجرِ ما بعدَها على حسبَ ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب. انظر: (أوضح المسالك ٢٥٣/٢، والتصريح ٣٤٧/١).

(٢) انظر: مختصر النحو لابن سعدان ص ٧٨.

(٣) الخفض على أنها حروفُ جرٍّ، وهو قليلٌ، والنصب على أنها أفعالٌ ماضية جامدة؛ لوقوعها موقع (إلَّا)، وفاعلها ضميرٌ مستترٌ وجوبًا. انظر: (أوضح المسالك ٢٨٥/٢ – ٢٨٨).

ولا يكونُ)، فيَنصبْنَ لا غيرُ[1]، كقولك: جاءني القومُ [٣٦/أ] ما عدَا زيدًا، وما خلا عمرًا، وليس خالدًا، ولا يكونُ بكرًا[2].

(١) المستثنى بـ (ليس، ولا يكون) واجبُ النصبِ؛ لأنه خبرهما، واسمهما ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على اسمِ الفاعل المفهوم من الفعل السَّابق، أو البعض المدلول عليه بكلِّه السابق، فتقدير: جاءني القومُ ليس خالدًا: ليس الجائي، أو ليس بعضُهم زيدًا، وإنما وجب نصب المستثنى بعد (ما خلا، وما عدا)؛ لتعيُّنِ فعليتهما بسبب دخول (ما) المصدرية عليهما. انظر: (أوضح المسالك ٢/٢٨٢ – ٢٩٢).

(٢) انظر: (شرح الكافية الشافية ٢/٧٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠٦، والتذييل والتكميل ٨/٣١٠، وتوضيح المقاصد ٢/٦٧٦، وأوضح المسالك ٢/٢٤٩، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٠٣، وشرح الأشموني ٢/١٤١، والهمع ٢/١٨٤).

بابُ نونِ التأكيدِ

وهي تدخلُ في ستةِ مواضعَ من الأفعالِ المستقبَلةِ[1]، في: الأمرِ، والنَّهي، والدعاء، والاستفهامِ[2]، والشرط إذا كان بـ (إمَّا) [3]، وفي جوابِ القسَمِ إذا

---

(١) لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة، وهما أصلان عند البصريين، وهذا هو الصواب، ويدل له تخالف بعض أحكامهما، مثل انقلاب الخفيفة ألفًا في الوقف، ومثل حذف الخفيفة عند التقاء الساكنين، ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرعُ الثقيلة، ويظهر أن الضريري يميل إلى مذهبهم؛ لأنه ذكر في عنوان الباب (نونَ التوكيد)، لا (نوني التوكيد)، وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة. انظر: (أوضح المسالك ٤/٩٤، ومغني اللبيب ص ٣٩١، والجنى الداني ص ١٤١، وتوضيح المقاصد ٣/١١٧٠، والتصريح ٢/٢٠٣، وشرح الأشموني ٣/٢١٢).

(٢) ذكر ابنُ هشامٍ أن توكيد المضارع بالنون يكون كثيرًا إذا وقع بعد أداة طلبٍ، كلام الأمر، و(لا) في النهي، وأدوات التحضيض، والعرْض والتمني والاستفهام. انظر: (أوضح المسالك ٤/٩٩، والجنى الداني ص ١٤٣، والتصريح ٢/٢٠٤).

(٣) ذهب سيبويه والفراء، وكثير من المتقدمين إلى أن توكيد المضارع بعد (إمَّا) جائز لا واجب، وإثبات النون أحسن من حذفها، ولهذا لم يرد في القرآن بعد (إمَّا) إلَّا مؤَكَّدًا، وجعله ابن هشامٍ قريبًا من الواجب، وذهب الزجاج، وتابعه الجوهري إلى أنَّ توكيده بعد (إمَّا) واجب لا يجوز تركه إلا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك. انظر: (الكتاب ٣/٥١٥، ومعاني القرآن للفراء ١/٤١٤، والإغفال ١/١٢٣، ١٣٥، ١٣٦، والتعليقة للفارسي ٤/٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٤١، أوضح المسالك ٤/٩٦، وخزانة الأدب ١١/٤٣١، والمحصول في النحو ٢/٤٦٥).

كانَ باللامِ[1]، فتقولُ في الأمرِ للواحدِ[2]: اضْـرِبَنَّ زَيدًا، وللاثنينِ: اضـربَانِّ، وللجمعِ: اضْرِبُنَّ، وللواحدة: اضْرِبِنَّ، وللاثنتينِ: اضربانِّ، وللجمع: اضْرِبْنَانِّ، وتُفتحُ ما قبلَ النونِ في الواحدِ، وتُضمُّ في الجمع المذكر [٣٦/ب]، وتُكسرُ في الواحدةِ، وتقولُ في النهي: لا تضـرِبَنَّ زيدًا، وفي الدُّعاءِ: اللهمَّ اغْفِرَنَّ لنَا، وفي الاستفهامِ: أَتَضْـرِبَنَّهُ؟ وفي الشرطِ: إمَّا تضْـرِبَنَّهُ يَضْـرِبَنَّكَ. [قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[3]][4]، ومع اللامِ في جوابِ القسمِ واللهِ لأضربَنَّه. قال الله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[5]، وكذلك التثنيةُ والجمعُ، والتأنيثُ والتذكيرُ، وإنْ شـئتَ خفَّفْتَ النونَ في ذلك كلِّهِ، كقولك: اضْـرِبَنْ

(١) المضارع إذا كان حالًا لم تدخل النون عليه، وإذا كان مستقبلًا، أُكِّد بها وجوبًا، إذا وقع جوابَ قسمٍ، بأربعة شروط: أن يكون مثبتًا، وأن يكون غيرَ مقرونٍ بحرف تنفيس، وأن يكون غيرَ مقرونٍ بقدْ، وألا يكون مقدَّمَ المعمولِ؛ فإذا استوفى هذه الشروط، وهو مستقبل وجب عند البصريين توكيدُه بالنون، وأجاز الكوفيون حذفَ النون، اكتفاءً باللام. انظر: (أوضح المسالك ٩٥/٤، والجنى الداني ص ١٤٢، والتصريح ٢٠٣/٢، وشرح الأشموني ٢١٥/٣).

(٢) يُؤَكَّد الأمر بنون التوكيد مطلقًا من غير شرط؛ لأنه مستقبلٌ دائمًا، ولا يؤكد الماضي بالنون مطلقًا؛ لأنها تخلص مدخولها للمستقبل، وذلك ينافي الماضي. انظر: (أوضح المسالك ٩٤/٤، والتصريح ٢٠٣/٢، وعدة السالك ٩٤/٤).

(٣) سورة مريم من الآية: ٢٦.

(٤) زيادة من (ب)، و(هـ)، و(و)، وساقط من بقية النسخ.

(٥) سورة الأنبياء من الآية: ٥٧.

زيدًا، إلَّا أنْ يكونَ قبلَ النونِ ألفٌ ساكنةٌ[1]، كقولك: اضربَانِّ، واضربْنانِّ، فإنَّه لا يَجوزُ تخفيفُها؛ وإنْ وقفتَ عليها قلبتَها ألفًا إذا انفتحَ ما قبلَها، وواوًا إذا انضمَّ [٣٧/أ] ما قبلَها، وياءً إذا انكسر ما قبلها. قال الله تعالى: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[2].

بابُ ألفِ الوصلِ

وهي تكونُ في ثمانيةٍ من الأسماءِ[3]، وفي تسعةِ أبنيةٍ من الأفعالِ الماضيةِ المنشعبةِ[4]، وفي الأمر منها، وفي مصادِرها، وفي الأمرِ من الثلاثيِّ[5]. أمَّا الأسماءُ؛ فاثنانِ، واثنتانِ، وابْنٌ، وابْنُمٌ، واسْمٌ، وامْرؤٌ، وامرأةٌ، واسْتٌ[6]. وأمَّا

---

(١) في (الجنى الداني ص ١٤٣): "وتنفرد الثقيلة بوقوعها بعد ألف الاثنين، والألف الفاصلة إثر نون الإناث، ولا تقع الخفيفة بعد الألف عند البصريين، وأجاز ذلك يونس والكوفيون".

(٢) سورة يوسف من الآية: ٣٢.

(٣) جعلها ابن الحاجب عشرة بزيادة: (ابنُم، وايْمُنُ اللهِ). (الشافية بشرح الرضي ٢/٢٥٠، وانظر الكتاب ٤/١٤٨، ١٤٩).

(٤) أي: الأفعال المزيدة على الأصول الثلاثية أو الرباعية. وهذا المصطلح استخدمه الإمام عبد القاهر في كتابه (المفتاح في الصرف ص ٢٨، ٤٤، ٤٦، ٥٧، ٦٤، ٦٥، ٨٣، ٨٩)، واستخدمه الرضي في (شرح الشافية ١/١٦٣).

(٥) انظر تفصيل مواضع همزة الوصل القياسية والسماعية في: (الكتاب ٤/١٤٤، وشرح الشافية لابن الحاجب ٢/٦١٠، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٥٠، وشرح الشافية للجاربردي ص ١٦٥).

(٦) ذكر الرضي السرَّ في الإتيان بهمزة الوصل في الأسماء العشرة المسموعة بقوله: "والهمزة في الأسماء العشرة عِوض ممَّا أصابها من الوهْنِ؛ إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخِلْقَةِ، وقد حُذفت لاماتُها نسيًا، أو هي في حكم المحذوف، وهو وهْنٌ على وَهْنٍ؛ لأنَّ المحذوفَ نسيًا كالعدمِ، وليس يجب في جميع الثلاثي المحذوف اللام إبدال الهمزة منها، ألا ترى إلى غدٍ ويدٍ وحَرٍ؛ فنقول: لما نُحكتْ

الأبنيةُ التسعةُ من الأفعالِ الماضية المنشعبةِ، فهي: انْفعلَ، نحو انصَرَفَ، وافْتعَلَ، نحو: امْتنعَ، واسْتفعلَ، نحو: اسْتَنْصَرَ، وافْعَلَّ، نحو: احْمَرَّ، وافعَالَّ [٣٧/ب]، نحو: احْمَارَّ، وافْعَوَّلَ، نحو: اجْلَوَّذَ، وافعَوْعلَ، نحو: اخْشَوْشَنَ، وافعلَلَّ، نحو: اقشَعرَّ، وافْعَنْلَلَ، نحو: احْرَنْجَمَ، وقدْ تدخلُ ألفُ الوصلِ في: تَفَعَّلَ، وتَفاعَلَ، إذا أدغمتَ تاءَهما في الفاء، نحو: اطَّهَرَ، واثَّاقَلَ. وأمَّا الأمرُ منها، فنحو: انْصَرِفْ، وامْتَنِعْ، وأمَّا مصادِرُها، فنحو: انْصِرافًا، وامتناعًا، وأمَّا الأمرُ من الثلاثيِّ، فنحو: اذهبْ، واطلبْ، واعلمْ، واضرِبْ، وما أشبهُها، فهذه الألفاتُ إذا ابتدأتَ بها كسرتَها، إلَّا الأمر من (يَفْعُلُ) بضمِ العين، فإنَّ ألفَه مضمومةٌ [٣٨/أ]، نحو: اُكتُبْ، واُنْصُرْ، وما أشبههما[1]. وإذا وُصِلَتْ بشيءٍ قبلَها أُسْقِطتْ من اللفظِ، كقولك: هذا اسمٌ مكتوبٌ، وكتبْتُ اسمَه، لم

هذه الأسماء بالإعلال الذي حقّه أن يكون في الفعل شابهت الأفعال، فلحقها همزة الوصلِ عوضًا من المحذوف، بدلالة عدم اجتماعهما، نحو: بَنَوي". (شرح الشافية للرضي ٢/٢٥١، ٢٥٢).

(١) الكوفيون على أنَّ أصل الهمزة السكون؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل لما فيها من تقليل الزيادة ثم حركت بالكسر كما هو حكم أول الساكنين، إذا لم يكن مَدًّا المحتاج إلى حركته، وظاهر كلام سيبويه يدل على تحركها في الأصل؛ لقوله: "فَقَدَّمْتَ الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها"، وهو الأولى؛ لأنك إنما تجلبُها لاحتياجك إلى متحرك؛ فالأولى أن تجلبَها متصفة بما يحتاج إليه، أي: الحركة، وأيضاً فالتوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس. انظر: (الكتاب ٤/١٤٤، وشرح الشافية لابن الحاجب ٢/٦١١، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٦١، ٢٦٢).

تُظهرِ الألفَ؛ لاتِّصالِها بما قبلَها[1]، وكذلك نظائرها. قال الله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾[2].

وأمَّا الألفُ التي مع لامِ (أل) التعريفِ، نحو: اَلرَّجل، وما أشبهه، وألف (اَيم الله) في القسَمِ، فهما، أيضًا ألفَا وَصْلٍ، إلَّا أنك إذا ابتدأتَ بهما فتحتَهما، كقولك: اَلرجلُ جاءني، واَيمُ اللهِ لقد فعلتُ كذا[3].

---

(١) قال سيبويه (الكتاب ١٤٦/٤، ١٥٠): "واعلم أن هذه الألفاتِ إذا كان قبلها كلامٌ حُذفت، لأن الكلام قد جاء قبله ما يُستغنى به عن الألف، كما حذفت الهاء حين قلت: عِ يا فتى، فجاء بعدها كلام. وذلك قولك: يا زيدُ اضربْ عمراً، ويا زيدُ اقتلْ واستخرجْ، واحرنجم، وكذلك جميع ما كانت ألفه موصولةً".

(٢) سورة الحجرات من الآية: ١١، ومكانها في (و) قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤]، وقوله تعالى: ﴿بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ﴾ [مريم:٧]، وقوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق:١].

(٣) قال الرضي في علة الفتح فيهما: "وإنما فتحت مع لام التعريف وميمه؛ لكثرة استعمالها فطلب التخفيف بفتحها، وفُتِحَتْ في (ايْمُن) لمناسبة التخفيف؛ لأن الجملة القَسَمِيَّة يناسبها التخفيف؛ إذ هي مع جوابها في حكم جملة واحدة ألا ترى إلى حذف الخبر في (ايمن) و (لَعَمْرك) وجوباً وحذف النون من ايْمُنُ؟ وحكى يونس عن بعض العرب كسر همزة ايْمُنُ وَايْم". (شرح الشافية للرضي ٢٦٥/٢، وانظر: الكتاب ١٤٧/٤، وشرح السيرافي ٨٣/٤، والمنصف ٦٥/١، وشرح الشافية لابن الحاجب ٦١٣/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٦٧/٢).

بابُ أسماءِ العدد[1]

اعلمْ أنَّ العددَ [٣٨/ب] على ضربينِ: أحدُهمَا: ما يُضافُ إلى المعدودِ، والآخَرُ: ما يُفسَّرُ بالمعدودِ[2]. فَأمَّا ما يُضافُ إلى المعدودِ، فهو ينقسمُ إلى قسمين: أحدُهما: ما يُضافُ إلى الجمعِ، والآخرُ: ما يُضافُ إلى الواحدِ. فَأمَّا ما يُضافُ إلى الجمعِ فهو من الثلاثةِ إلى العشَرَةِ، كقولك: جاءَني ثلاثةُ رجالٍ، وأربعُ نِسْوَةٍ. وأمَّا ما يُضافُ إلى الواحدِ فهو المائةُ وما فوقَها، كقولكَ: مِائةُ رَجُلٍ، وألفُ دِرهمٍ[3].

وأمَّا ما يُفسَّرُ بالمعدودِ فهو من أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ [٣٩/أ]، وهو على نوعين: مركَّبٌ، ومعطوفٌ، فالمركبُ من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، كقولكَ: أحدَ عشرَ رجلًا، وإحدى عشْرةَ امرأةً، إلى تسعةَ عشَر رجلًا، والمعطوفُ من أحدٍ وعشرينَ إلى تسعةٍ وتسعينَ، كقولك: جاءني أحدٌ وعشرون

---

(١) أي: ما وُضع لكمية آحاد الأشياء، وقيل: الألفاظ التي تُعَدُّ بها الأشياءُ. انظر: (الكافية ص ٨٣، وشرحها للرضي ق٢، ج١/٥٤٧، وشرح الشذور لابن هشام ص ٤٨٨، وشرحه للجوجري ٨٥٠/٢).

(٢) يُشير بذلك إلى نوعي تمييز العدد: المجرورِ والمنصوبِ.

(٣) في (ب): مائةُ رجلٍ وامرأةٍ، وألفُ رجلٍ وامرأةٍ.

غُلامًا، ورأيتُ إحدى وعشرينَ جاريةً[1]. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[2].

وعددُ المذكَّرِ من الثلاثةِ إلى العشَرَةِ بالتاءِ، وعددُ المؤنَّثِ من الثلاثة إلى العشرة بغير التاءِ، كقولك: ثلاثةُ رِجالٍ، وثلاثُ نِسوةٍ، وكذلك إلى العشرَةِ والعشْرِ[3]. قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[4].

---

(١) انظر: (الكتاب ٢٠٦/١، وشرح الكافية للرضي ق٢، ج٥٥٣/١، وأوضح المسالك ٢٤٢/٤، وشرح الشذور لابن هشام ص ٤٨٨).

(٢) سورة ص من الآية: ٢٣.

(٣) قال ابن مالك في (شرح التسهيل ٣٩٨/٢)؛ معلِّلًا: "الثلاثة وأخواتُها أسماء جماعات كـ (زُمرة، وأُمّة، وفِرقة، وعُصْبة)؛ فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته. وحُذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخُّر رتبته، فقيل: (ثلاثة أعبدٍ)، و(ثلاث جوارٍ). والمعتبر من التأنيث تأنيثُ المفرد لا تأنيثُ الجمع، فلذلك يقال: (ثلاثة سجلّات)، و(عشرة دُنينيرات)، بثبوت التاء؛ لأن مفرديهما مذكران. ولا يعتبر تأنيث المفرد إذا كان علمًا لمذكر نحو: (طلحة، وسلمة)؛ لأنه تأنيث لا تعلُّق له بالمعنى لا حقيقة ولا مجازًا، ولذلك لا يؤنث ضميره ولا ما يشار به إليه". وانظر: (الكتاب ٥٥٧/٣، وشرح الكافية للرضي ق٢، ج٥٥٣/١، وشرح الشذور للجوجري ٨٥١/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٣١/٣، والتصريح ٢٦٩/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٦١/٤).

(٤) سورة الحاقة من الآية: ٧.

وإذا بلغتَ العَقْدَ[1] استوَى [٣٩/ب] المذكرُ والمؤنَّثُ من العشرينَ إلى التسعِينَ، نحو: عشرينَ رجُلًا، وتسعينَ امرأةً. وإذا جاوزتَ العشرةَ قلتَ في المذكَّرِ: أحدَ عشرَ رجلًا، واثنَا عشرَ رَجُلًا، وفي المؤنَّثِ: إحدَى عشْرةَ امرأةً، واثنَتَا عشرةَ امرأةً[2]. قال الله تعالى في المذكر: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[3]، وفي المؤنَّثِ: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[4].

وتَثبُتُ التاءُ في النيِّفِ على العشرةِ، وتُسقِطُها من العشرة في المذكر ما بين ثلاثةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، وتُسْقِطُها [٤٠/أ] من النَّيفِ، وتُثبتُها في العشَرَةِ

(١) وأدنى العقد، هو (العشرة). وما بعدها من العقود إلى المائة إنما هو تثنية لها وتثليث وتتسيع. انظر: (الكتاب ٢٠٦/١، ح ٢).

(٢) قال سيبويه (الكتاب ٢٠٦/١، ٢٠٧): "فإذا ضاعفتَ أَدنى العُقود كان له اسمٌ من لفظه ولا يُثنَّى العَقدُ. ويُجْرَى ذلك الاسمُ مُجرى الواحدِ الذي لحقتْه الزيَّادةُ للجمع كما لحقتْه الزيادةُ للتثنية ويكون حرفُ الإعراب الواوَ والياءَ وبعدهما النونُ؛ وذلك قولك: عِشْرُونَ دِرهماً. فإن أردتَ أنْ تُثلِّثَ أدنى العُقود كان له اسمٌ من لفظ الثلاثة يَجرى مجرى الاسم الذي كان للتثنية، وذلك قولك: ثَلاثونَ عبداً. وكذلك إلى أن تُتسِعَه، وتكونُ النونُ لازمةً له، كما كان تركُ التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة. وإنَّما فعلوا هذا بهذه الأسماءِ وألزموها وجهاً واحدًا؛ لأنها ليست كالصفة في معنى الفعلِ، ولا التي شُبِّهَتْ بها، فلم تقوَ تلك القوّةَ، ولم يَجُزْ حينَ جاوزتَ أدنى العُقود فيما تُبَيَّنُ به من أيِّ صِنْفٍ العددُ إلاّ أنْ يكون لفظُه واحدًا، ولا تكون فيه الألفُ واللام، لما ذكرتُ لك. وكذلك هو إلى التسعين فيما يَعمَلُ فيه ويبيَّن به من أيِّ صِنفٍ العددُ". وانظر: (المقتضب ١٦٦/٢، والأصول ٣١٢/١، وعلل النحو ص ٥٠٤، وشرح كتاب سيبويه ٩٠/٢، ٩٨).

(٣) سورة يوسف من الآية: ٤.

(٤) سورة البقرة من الآية: ٦٠.

في المؤنَّثِ ما بين ثلاثَ عشرةَ إلى تسعَ عشرةَ، كقولك: جاءني ثلاثةَ عشرَ رجلًا، وثلاثَ عشْرةَ امرأةً، ورأيتُ ثلاثةَ عشرَ رجلًا، وثلاثَ عشْرةَ امرأةً، ومررتُ بثلاثةَ عشرَ رجلًا، وثلاثَ عشْرةَ امرأةً[1]، قال الله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[2]. تنصبُ العددينِ في الرفعِ والنصبِ والجرِّ[3]، [ما بين أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرةَ][4]؛ لأنهما اسمانِ جُعِلَا اسمًا واحدًا، إلَّا اثني عشرَ واثنتي عشرةَ؛ فإنَّهما في الرفعِ [٤٠/ب] بالألفِ وفي النصبِ والجر بالياء[5]،

(١) قال الرضي (شرح الكافية ق٢، ج١/٥٥٦): "وإنما بقي الثلاثة إلى التسعة مع التَّنبيف أيضًا، على حالها قبل التنبيف، وإن لم يكن لها مميزٌ مجموعٌ ولا موصوفٌ؛ لأنَّ مميزَها المجموعَ اكتفى بالمميز الأخير عنه؛ إذ عادة ألفاظ العدد، إذا ترادفتْ، أنه يُجتزأُ بمميَّزِ العدد الأخير من جملتها، تقول: مِائة وثلاثة وثلاثون رجلًا، كان الأصل: مائة رجلٍ، وثلاثة رجالٍ، وثلاثون رجلًا، وكذا: ثلاثةَ عشرَ رجلًا، أصله: ثلاثة رِجال وعشر رجلًا".

(٢) سورة المدثر الآية: ٣٠.

(٣) أي: البناء على فتح الجزأين في الحالات الثلاث.

(٤) زيادة من (ب)، وساقط من بقية النسخ.

(٥) (الاثنا عشر)، و(الاثنتا عشرةَ)؛ يُبْنَى فيهما على الفتحِ الجزءُ الثاني والأولُ مُعْرَبٌ بالحروفِ. وإنَّما يُبْنَى الجُزْآنِ في غيرِهِ؛ لأنَّ أصلَ (ثلاثةَ عشرَ) مثلًا (ثلاثةٌ وعشرةٌ)، ثُمَّ حُذِفَتِ الواوُ قَصْدًا لمزْجِ الاسمَيْنِ، فَبُنِيَ الأولُ لافتقارِهِ إلى الثاني، والثاني لِتضمنِهِ الواوَ العاطفةَ، وكانَ البناءُ على حَرَكةٍ إشارةً إلى أنَّ لهما أصلًا في الإعراب، وأنَّ البناءَ فيهما عارِضٌ. وكانتْ فتحةً قَصْدًا لِتَخفيفِ ثِقَلِ التركيبِ. واقتُصِرَ على بناءِ الجزءِ الأخيرِ من اثنَي عشرَ واثنتَي عشْرة؛ لِبقَاءِ تَضَمُّنِ معنى العاطفِ فيهما، وأعربُوا الأولَ لوقوعِ العَجُزِ فيهما موقعَ النونِ، وما قبلَ النونِ محلَّ إعرابٍ. انظر هذا التعليل في (شرح الرضي على الكافية ق٢، ج١/٣٥٩، وما بعدها)، وفيه: أجاز بعضُ الكوفيين إضافة

تقولُ في الرفعِ: جاءني اثنَا عشـــرَ رجلًا، وجاءتني اثنتَا عشْـــرةَ امرأةً. قال الله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾(١)، وفي النصبِ تقول: رأيتُ اثنَي عشَـر رجلًا، واثنتَي عشْـرة امرأةً. قال الله تعالى: ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ﴾(٢)، وفي الخفضِ: مررتُ باثنَي عشرَ رجلًا، واثنتَي عشْرة امرأةً.

النيِّف إلى العشرة؛ تشبيهًا بالمضافِ والمضافِ إليه حقيقة. (راجع: معاني الفراء ٣٤/٢، ٢٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢٣٥/١، ٢٣٦.

(١) سورة البقرة من الآية: ٦٠.

(٢) سورة الأعراف من الآية: ١٦٠، ومكانها في (هـ)، و(و) قوله تعالى: ﴿وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗاۖ﴾ [المائدة:١٢].

وأمَّا ما يُفسّـرُ بالمعدودِ فهو منصـوبٌ على التَّفسـيرِ[1]، كقولك: جاءني أحدٌ وعشرونَ رجلًا. نصبتَ (رجلًا) على التفسير[2]، وكذلك إلى المائة[3]. قال الله تعالى [٤١/أ]: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[4].

---

(١) أي: التمييز، والتفسير مصطلح الكوفيين. انظر: (المصطلح النحوي ص ١٦٤، د. عوض حمد القوزي).

(٢) مميِّزُ أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ مفردٌ منصوبٌ؛ أمَّا نصبُه؛ فلتعذر الإضافةِ إليه، أمَّا مِن أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ ؛ فلكراهتهم أن تُجعل ثلاثة أسماء كاسم واحد، وأمَّا عشرون وأخواته؛ فلأنَّ النونَ ليست للجمع حقيقةً حتى تُحذف، بل هي مشبَّهة بها، ولم تمكن الإضافة مع إثبات النون أيضًا؛ لمشابهتها لنون الجمع، وربما جاء: عشرو دِرهمٍ، وأربعو ثوبٍ، وهو قليلٌ. وأمَّا إفرادُه؛ فلأنَّ جمعيتَه الأصلية التي كانت له حين كان موصوفًا إنما حُوفظ عليها حالَ الإضافةِ إليه؛ لأن المضافَ إليه غيرُ فضلةٌ، بل من تمام الأول كالموصوف، فما بقيت الجمعية له مضافًا، كما كانت له موصوفًا، فلما تعذرت الإضافة، ونُصب على التمييز، وهو في صورة الفضلات، لم يبقَ كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله، والجمعية مفهومة من العدد المتقدم، والمفرد أخصر؛ فاقتصر عليه. انظر: (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢، ج١/٥٧٥، ٥٧٦).

(٣) في (أوضح المسالك ٤/٢٥٥): "المائة والألف، وحقُّهما أن يُضافا إلى مفردٍ، وقد تُضاف المائة إلى جمعٍ، كقراءة الأخوين (حمزة والكسائي): {ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ} (الكهف: ٢٥)، وقد تُمَيَّز بمفرد منصوبٍ، كقوله: (إذَا عاشَ الفتَى مِائتينِ عامًا). (وانظر: (الكتاب ١/٢٠٦، ٢٠٧، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢، ج١/٥٧٧، والتصريح ٢/٢٧٤).

(٤) سورة ص من الآية: ٢٣، وفي (أ): (تسعة)، وهو لحن، ومكان الآية في (ج)، و(د)، و(هـ)، و(و)، و(ز) قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف:١٥٥]، نصبتَ (رجلًا) على التفسيرِ.

بابُ مَا لا يَنصرفُ

اعلمْ أنَّ الأسماءَ التي لا تَنصرفُ تنقسمُ على قِسمين: منها مَا لا ينصرفُ في معرفةٍ ونكرةٍ، ومنها مَا لا يَنصرفُ في معرفةٍ ويَنصرفُ في نكرةٍ(١). أمَّا الذي لا يَنصرفُ في معرفةٍ ونكرةٍ فهو كلُّ نعتٍ على وزنِ (أفعَلَ) ومؤنَّثه على (فَعلاءَ)، نحو: أحمرَ، وحمراءَ، وكذلك: هو أفعلُ من زيدٍ، نحو: أفضلُ من زيدٍ، وأكرمُ من عمرٍو، وكلُّ نعتٍ مُذكَّرٍ على وزنِ (فَعْلَانَ)، ومؤنثه [٤١/ب] على وزن (فَعْلَى)، نحو: عَطشانَ وعَطْشَى، وكلُّ اسمٍ واحدٍ أو جمعٍ في آخرِهِ ألفُ التأنيثِ ممدودةً كانت أو مقصورةً، نحو: حمراءَ، وحُبلَى، وعُلمَاءَ، وجرحَى، وكلُّ جمعٍ ثالثُه ألفٌ وبعدَ الألفِ حرفانِ فصاعدًا وسطهُما ساكنٌ، أو حرفٌ مشدَّد، نحو: دراهمَ، ودنانيرَ، ودوابَّ، فهذه مَا لا يَنصرفُ في معرفةٍ ونكرةٍ، كقولك: مررتُ بأحمرَ. نصبتَ (أحمرَ)، وهو في موضعِ الخفضِ؛ لأنه لا يَنصرفُ في معرفةٍ ونكرةٍ، وكذلك سائرُ ما ذكرناه. قال الله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾(٢) [٤٢/أ].

---

(١) مَا لا يَنْصرِفُ مِنهُ مَا يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، لِتَضَمُّنِهَا الفَرْعِيَّتَينِ المعْتَبَرَتَينِ في مَنْعِ الصَّرْفِ، ومنهُ ما يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ لِعِلَّتَينِ: إِحْدَاهُمَا العَلَمِيَّةُ، فَإِذَا نُكِّرَ انْصَرَفَ، ومنهُ ما يَمتنِعُ صَرْفُهُ لِعِلَّتَينِ ليسَ إِحْدَاهُما العَلَمِيَّةَ، فَلا فَرْقَ في مَنْعِ صَرْفِهِ بينَ النَّكرةِ والمعْرِفَةِ. انظر التفصيل في: (شرح الشذور للجوجري ٨٢٥/٢، والهمع ٨٥/١، وشرح الأشموني ٢٢٧/٣).

(٢) سورة سبأ من الآية: ١٣، ومكانها في (ج) قوله تعالى:﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام:٥٣].

وأمَّا الذي لا ينصرفُ في معرفةٍ ويَنصرفُ في نكرةٍ، فهو كلُّ اسمٍ على وزنِ الفعلِ المستقبلِ، نحو: يَزيدَ، ويَشكرَ، وكلُّ اسمٍ في آخره تاءُ التأنيثِ، نحو: حمزةَ، وطلحةَ، وكلُّ اسمٍ كانَ مؤنَّثًا بالمعنى، نحو: زينبَ، ومريمَ[1].

وإنْ كانَ اسمٌ على ثلاثةِ أحرفٍ ساكنُ الأوسطِ، نحو: هنْد، ودعْد، فأنتَ فيه بالخيارِ إنْ شئتَ صرفتَه وإنْ شئتَ لم تصرفْه[2]، وكلّ اسمٍ أعجمي، ك (إبراهيمَ، وإسماعيلَ) [3] [٤٢/ب]، واسمٍ في آخره ألفٌ ونونٌ زائدتانِ، نحو: عثمانَ، وعِمرانَ، وكلُّ اسمٍ عُدِلَ من فاعلٍ إلى فُعَل، نحو: عُمَر ، وزُفَر، [عُدِلَا عن عامِرٍ، وزَافِرٍ][4]، وكلُّ اسمٍ عُدِلَ في العددِ من [واحدٍ واحدٍ، ومن أربعةٍ أربعةٍ

---

(١) انظر: (الكتاب ٢١٦/٣، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١، ج٩٩/١، وأوضح المسالك ١١٦/٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٨٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٩٤/٢، والتصريح ٢٠٩/٢، وشرح الأشموني ٢٢٧/٣).

(٢) في (التصريح ٢١٨/٢): "ويجوز في (هِنْدَ)، و(دَعْدَ) و(جُمْلَ)، من الثلاثي الساكنِ الوسطِ، إذا لم يكن أعجميًّا، ولا مذكرَ الأصلِ الصرفُ وتركُهُ، فمن صرفَه نظر إلى خفَّة اللفظِ، وأنها قد قاومت أحدَ السببين، ومن لم يصرفه، وهو أولى، نظر إلى وجود السببين في الجملة، وهما: العلمية والتأنيث. وفي (شرح الجوجري ٨٣٢/٢): "فإنْ قيل: فأيُّ الوجهينِ أرجحُ؟ فالجوابُ أنَّ المنعَ أرجحُ عندَ الجمهور، والصرفَ أرجحُ عند أبي عليٍّ. قال بعضهم: ومذهب أبي عليّ غلط". وراجع: (شرح الرضي على الكافية ق١، ج١٣٦/١).

(٣) بِأَنْ يَكونَ الاسْمُ مِنْ أَوْضَاعِ العَرَبِ، وَعَلَمِيَّتُهُ في اللُّغَةِ العَجَمِيَّةِ زَائِدًا على الثَّلَاثَةِ، وَالعَجَمِيُّ مَا كانَ في غَيرِ لُغَةِ العَرَبِ سَوَاءٌ كانتْ لُغةَ الفُرْسِ أَوْ غَيْرِهِم. انظر: (شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٨٨).

(٤) زيادة من (هـ)، و(و)، و(ز)، وساقط من بقية النسخ.

إلى عشْرةٍ عشْرةٍ[(١)]](٢)، نحو: أُحادَ ومَوحَدَ، وثُناءَ ومَثنَى، وثُلاثَ ومَثلَثَ، ورُباعَ ومَربَعَ(٣). قال الله تعالى: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾(٤)، وكلُّ اسمٍ مركَّبٍ، نحو: معدي كَرب، وبعلبكّ، وكذلك أسماءُ القبائلِ والسُّور والبُلدانِ والبِقاعِ إذا أردتَ التأنيثَ، نحو: ثمودَ، وبغدادَ، ومكةَ [٤٣/أ]، وهِراتَ، وكهيعص، ويس، فهذه لا تنصرفُ في معرفةٍ وتنصرفُ في نكرةٍ، كقولك: مررتُ بإبراهيمَ، وإبراهيمٍ آخرَ، لم تصرف الأولَ؛ لأنه معرفةٌ، وصرفتَ الثاني؛ لأنه نكرةٌ(٥). قال الله تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾(٦)، وقال: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ﴾(٧)، وكذلك سائرُ ما ذكرناه.

---

(١) موازن فُعَال ومَفْعَل من الواحد إلى الأربعة باتفاق، وفي الباقي على الأصح، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررةً، فأصلُ (جاء القوم أحادَ): جاؤوا واحدًا واحدًا، وكذا البواقي، ولا تُستعمل هذه الألفاظ إلا نُعوتًا، أو أحوالًا، أو أخبارًا. انظر: (شرح الرضي على الكافية ق١، ج١/١٤٤، ١١٥، وأوضح المسالك ١٢٢/٤، وشرح القطر لابن هشام ص ٣٥٣، وشرح الشذور للجوجري ٨٣٩/٢، ٨٤٠، والتصريح ٢٠٩/٢).

(٢) في (أ): من واحد إلى أربعة، والمثبت من (ج)، و(د)، وساقط من بقية النسخ.

(٣) في (ج)، و(د): (إلى عُشارَ ومَعْشَرَ).

(٤) سورة النساء من الآية: ٣.

(٥) انظر: (ارتشاف الضرب ٨٨٢/٢ وما بعدها)، وفيه تفصيل القول في ذلك.

(٦) سورة البقرة من الآية: ٦١.

(٧) سورة يوسف من الآية: ٩٩.

فإذا أدخلتَ الألفَ واللامَ على ما لا يَنصرفُ أو أضفتَه انصرفَ، كقولك: مررتُ بالأَحمرِ، وبعُمَرِكمْ، وبعُثمانِنَا. قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾[1].

ومعنى [٤٣/ب] قولهم: لا ينصرفُ: أنه لا يُنوَّنُ، ويُنصبُ في موضعِ الخفضِ[2].

بابُ الأسماءِ التي تُوصلُ بها

وهي: الذي، والتي، ومَنْ، ومَا، وأيٌّ، فهذه الأسماء لا تتم إلا بصلةٍ وعائدٍ[3]، وصلتُها تكونُ أحدَ ثلاثةِ أشياءَ: فِعلٌ، أو ظرفٌ، أو جملةٌ اسمية[4]، كقولك:

---

(١) سورة التين الآية: ٨.

(٢) قال سيبويه (الكتاب ٢٢/١، ٢٣): "وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألفَ واللامَ أو أُضيف انجرَّ؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف. ودخل فيها الجر كما يَدخلُ في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمِنوا التنوينَ. فجميع ما يترُكُ صرفهُ مضارَعٌ به الفعل، لأنّه إنما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكُّنُ غيره، كما أنَّ الفعل ليس له تمكّنُ الاسم".

(٣) الموصول نوعان: موصول اسمي، وموصول حرفي، وحديث الضريري عن الموصول الاسمي، وهو كلُّ اسمٍ افتقر إلى الوصل بجملة أو شبهها جارية عليه برابطٍ يربطها به. انظر: (شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/١، والحدود في علم النحو ص ٤٧٨، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص ١٥٣، وشرح الأشموني ١٤٦/١).

(٤) تفتقر الموصولات كلها إلى صلةٍ بعدها تتصل بها، فتُزيل إبهامَ الموصول وتُكمل معناه؛ لأن كلَّ موصولٍ مبهم ناقص لا يتم معناه إلا بصلةٍ بعده متصلة به توضحه وتعرفه ويتم بها معناه، سواء كانت مذكورة في الكلام أو مقدَّرة. انظر تفصيل القول في صلة الموصول، والشروط، والعائد في: (اللمع ص ١٨٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١١٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك

جاءني الذي قامَ، والذي يقومُ، والذي عندكَ، والذي أبوه قائمٌ، فالذي اسمٌ موصولٌ وما بعدَه صِلةٌ. قال الله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم﴾[1]، وكذلك أخواتها [٤٤/أ].

بابُ التَّصغير

إذا صَغَّرتَ اسمًا ثلاثيًّا ضَمَمْتَ أوَّلَه وفتحتَ ثانيَهِ، وزدتَ بعدَ ثانيه ياءً ساكنةً للتَّصغيرِ[2]، كقولك في فِلْسٍ: فُلَيْس، وفي رَجُل: رُجَيْل. قال اللهُ تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾[3].

١٨٦/١، ٢٠٤، والتذييل والتكميل ٥/٣، وأوضح المسالك ١٣٩/١، وتمهيد القواعد ٦٤١/٢).

(١) سورة الفاتحة من الآية: ٧، ومكانها في (ج) قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهۡدِينِ﴾ [الشعراء:٧٨].

(٢) فيُصغر على (فُعَيل). قال سيبويه (الكتاب ٤١٥/٣): "اعلمْ أنَّ التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعيلٍ، وفُعيعِلٍ وفعيعيلٍ. فأمَّا فُعَيلٌ فلمَا كان عِدةُ حروفه ثلاثةَ أحرفٍ، وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغَّرٌ على أقل من فُعيلٍ، وكذلك جميعُ ما كان على ثلاثة أحرف". وانظر: (شرح الشافية لابن الحاجب ٤٨٧/١، وشرح الأشموني ١٥٥/٤).

(٣) سورة هود من الآية: ٤٢، ومكانها في (هـ)، و(و) قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ لُقۡمَٰنُ لِٱبۡنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ﴾ [لقمان:١٣].

وإذا كانَ الاسمُ على أربعةِ أحرفٍ كَسَرتَ ما بعد ياءِ التصغيرِ، كقولك في (دِرهم): دُرَيْهِم، وفي (جعفَر): جُعَيْفِر[1].

وإذا كان الاسمُ على خمسةِ أحرفٍ، فأنتَ فيه بالخيارِ: إنْ شئتَ حذفتَ آخر الحرفِ منه[2]، فقلت في (سَفرجلٍ) [٤٤/ب]: سُفَيْرِج، وإنْ شئتَ حذفتَ الرابعَ، فقلتَ: سُفيرِل، وإنْ شئتَ عوَّضتَ الياء من المحذوفةِ، فقلتَ: سُفيريج، وسُفيريل[3].

وإذا كان الاسمُ على خمسةِ أحرفٍ، ورابعُه ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ، قلبتَ الواوَ والألفَ ياءً، وتركتَ الياءَ على حالِها، كقولكَ في (عُصفورٍ): عُصَيْفِير، وفي (دِينار): دُنَيْنِير، وفي (قِنديل): قُنَيْدِيل[4].

---

(١) فيكون على وزن (فُعَيْعِل)، بكسر ما بعد ياء التصغير، قال ابن الحاجب (شرح الشافية ٤٨٧/١): "قصدوا إلى أنْ يُناسبوا بين الياء وبين ما بعدها عند الإمكان، بخلاف نحو (فُليس)؛ فإنه محل الإعراب، وبخلاف ما فيه تاء التأنيث، وألفا التأنيث، والألف والنون المشبهتان بهما، وألفا أفعالٍ؛ لالتزامهم الفتحةَ قبل ذلك، وكرهوا خرمَ القاعدة".

(٢) قال ابن الحاجب (شرح الشافية ٤٩٠/١): "وهو المشهور". وعلَّله سيبويه بقوله: "لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامسَ ثم يرتدع، فإنَّما حذف الذي ارتدع عنده؛ حيث أشبه حروف الزوائد، لأنَّه منتهى التحقير، وهو الذي يمنع المجاوزة". الكتاب (٤٤٨/٣، ٤٤٩).

(٣) انظر أقوال الصرفيين في تصغير الخماسي في: (الكتاب ٤١٨/٣، ٤٨٨، والمقتضب ٢٣٠/٢، والأصول ١٢/٣، والتسهيل ص ٢٧٩، وارتشاف الضرب ٤٦٢/١، والمقاصد الشافية ٢١٩/٧).

(٤) انظر: (أوضح المسالك ٣٢٥/٤، والتصريح ٣١٨/٢).

بابُ النَّسبةِ

وهي: أنْ تُقَرِّرَ[1] الاسمَ على حَالهِ، وتَزيدَ في آخرِهِ ياءً مشددةً[2]، وتكسِرَ [٤٥/أ] ما قبلَ الياءِ، كقولك في النِّسبةِ إلى (عُمَرَ): عُمَرِيٌّ، وإلى (جعفرٍ): جَعْفَرِيٌّ، [قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾][3].

---

(١) في (ب)، و(ج): تتركَ.

(٢) ليُدَلَّ بها على نسبته إلى المجرد عنها. انظر: (شافية ابن الحاجب ص ٣٧، وشرحها له ١/٥١٥، وشرحها للرضي ٢/٤).

(٣) سورة النور من الآية: ٣٥، وما بين المعقوفتين زيادة من (ب)، و(و).

وإِنْ كانَ الاسمُ على وزنِ (فَعِيل)، نحو: ثَقِيف[1]، أو (فَعِيلة)، نحو: رَبيعة[2]، أو (فُعيل)، نحو: قُرَيشٍ[3]، أو (فُعيلة)، نحو: جُهينة[4]، جازَ حذفُ الياءِ

(١) الوجه النسبُ إليه بإثبات الياء عند سيبويه، وحذفها لا يكون إلا عن شذوذ، أو ضرورة، وعند المبرد الإثبات والحذف جائزان؛ لأن الياء حرف ميّت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافةِ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة فحذفوا الياء الساكنة لذلك، وامتناع حذف الياء عند سيبويه؛ لأنه لم يُسمع إلا في (ثَقفي) منسوبًا إلى (ثقيف)، فعدَّه شاذًا، والظاهر أن الإثبات أجود؛ فرقًا بين المذكر والمؤنث؛ إلا إذا شُهر الاسم وأُمن اللبس، فلا مانع من اللبس. انظر: (الكتاب ٣٣٥/٣، والمقتضب ١٣٣/٣، وشرح الشافية لابن الحاجب ٥١٨/١، وشرحها للرضي ٢٩/٢).

(٢) إذا كان الاسم على (فَعيلة) بفتح الفاء، وكسر العين، ونسب إليه وجب فيه: حذف التاء، وحذف الياء على الأشهر، وإبدال كسرة العين فتحة، والأخيران مقيدان بشرطين: أن تكون العين صحيحة، وألا تكون مضعفة، وإنما حُذفت التاء؛ حيث كانت لا تُجامع ياء النسب، وحُذفت الياء للفرق بين المذكر والمؤنث؛ إذ لا تحذف من المذكر، وكان المؤنث بالحذف أولى؛ إذ حذف التاء جرًّا على الحذف للتخفيف، والفرق. انظر: (الكتاب ٣٣٩/٣، والإنصاف ٣٥٠/١، وابن يعيش ٤٦/٥، وشرح الشافية لابن الحاجب ٥١٨/١).

(٣) (فُعَيل) – بضم الفاء وفتح العين – يكون صحيح اللام ومعتلها، فما كان صحيح اللام تثبُت ياؤه، وهذا مذهب سيبويه، وما ورد منه محذوف الياء، فشاذ، والمبرد يقيس الحذف فيه، كما في (فَعِيل)، ووافقه الكثيرون؛ لكثرة ما ورد منه محذوفًا. وما كان منه معتل اللام نحو: (قُصيّ، وأُبيّ)، فحذفُ يائه في النسب أوْلى استعمالًا، وقياسًا، فيقال: (قُصَوي، أُبَوي)، تحذف الياء الأولى، وتقلب الثانية ألفًا، ثم الألف واوًا. انظر: (الكتاب ٣٣٥/٣، والمقتضب ١٣٣/٣، والخصائص ١١٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٥، وشرح الشافية لابن الحاجب ٥١٨/١).

(٤) قرَّر النحويون حذف ياء (فُعَيلة) بضم الفاء وفتح العين، حملًا على (فَعِيلة). انظر: (الكتاب ٣٤٤/٣، والخصائص ٢٣٣/٢، وشرح الشافية لابن الحاجب ٥١٨/١).

وإثباتُها، كقولك في النسبة إلى (ثَقيف): ثَقَيفيّ، وإنْ شئتَ قلتَ: ثَقَفيّ، وكذلك أخواتُها.

بابُ الجمعِ

اعلمْ أنَّ الجمعَ جَمعانِ: جمعُ القلَّةِ[1]، وجمعُ الكثرةِ. فأمَّا جمعُ القلَّةِ فهو ما يَتناولُ العشَرةَ وما دُونها إلى [٤٥/ب] الثلاثةِ[2]، فَلهُ أربعةُ أمثلةٍ: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأفعِلَة، وفِعْلَة. فـ (أَفْعُل) لِما كانَ واحِده على (فَعْل)[3]، نحو: فَلْسٍ وأَفْلُس، وكَلْبٍ وأَكْلُب[4].

---

(١) قال الرضي (شرح الشافية ٩٢/٢): "واعلم أَن جمع القلة ليس بأَصل في الجمع؛ لأنه لا يُذكر إلا حيث يُراد بيان القلة، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة. يقال فلان حَسَن الثياب، في معنى حسن الثوب، ولا يحسن حسن الأثواب، وكم عندك من الثوب والثياب، ولا يحسن من الأثواب، وتقول: هو أَنبلُ الفِتيان، ولا تقل: أَنْبَلُ الفتية، مع قصد بيان الجنس".

(٢) انظر: (المفصل ص ٢٣٥، وأوضح المسالك ٣٠٧/٤، وشرح الألفية لابن عقيل ٤١٥/٢، وشرح الأشموني ١٢٠/٤).

(٣) على أنْ يكون اسمًا صحيح العين سواء أصحَّت لامه أم اعتلت بالياء أو الواو ، ومثال ما اعتلت لامُه: دَلو، وظبي، ويد، وتجمع على: أَدْلٍ، وأَظْبٍ، وأَيْدٍ، ويكثرُ هذا الجمع في الثلاثي بشرط صحة (فائه) وعدم تضعيفها. انظر: (شرح الشافية لابن الحاجب ٥٥١/٢، وشرحها للرضي ٩٠/٢).

(٤) كما يطرد (أفْعل) في ما كان اسمًا رباعيًّا مؤنَّثًا قبل آخره مدة، مثل: عَناق، وذِراع، وعُقاب، ويمين، ويُجمع على: أَعنُق، وأَذرع، وأعقُب، وأَيمُن. انظر: (شرح الشافية للرضي ٩٠/٢، وأوضح المسالك ٣٠٩/٤).

وأمَّا أَفعال، فَلِمَا كانَ على فُعْل أو فِعْل أو فَعَل، نحو: قُفْل وأَقْفَال، وجِذْع وأَجْذَاع، وجَبَل وأجْبَال[1].

أَمَّا أَفْعِلَة وفِعْلَة فَلِمَا كانَ على أربعةٍ أحرفٍ ثالثُه واوٌ أو ياءٌ أو ألفٌ[2]، نحو: عَمود وأعْمِدَة، وقَفيز وأقفزة، وغُلام وغِلْمَة، وصَبيّ وصِبيَة، فهذه ما يُراد من الثلاثةِ [٤٦/أ] إلى العشَرة، وربَّما يكون أكثرَ من ذلك.

وأمَّا جمعُ الكثرة فأمثلتُه كثيرةٌ، منها: فُعُول، وفِعَال، وفِعْلان، وفُعْلان، نحو: فُلُوس، وكِلاب، وغِرْبان، وقُضْبان[3].

---

(١) قال ابن هشام (أوضح المسالك ٣٠٩/٤): "(أَفْعال)، وهو لاسمٍ ثلاثي لا يَستحق (أَفْعُل)؛ إمَّا لأنه على (فَعْل)، ولكنه معتل العين، نحو ثَوْب وسَيْف، أو لأنه على غير (فَعْل)، نحو: جَمَل، ونَمِر، وعَضُد، وحِمْل، وعِنَب، وإِبِل، وقُفْل، وعُنُق". وانظر: (شرح الشافية للرضي ٩٣/٢، وشرح الأشموني ١٢٤/٤).

(٢) (أَفْعِلة) – بكسر العين – يطرد في الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره مدة (ألف – ياء – واو)، ويَكثُر في (فَعال)، بفتح الفاء، و(فِعال) بكسرها، بشرط أن يكون مضعف اللام أو معتلها، فمثال الأول: بَتات، ويُجمع على أَبَتَّة، ومثال الثاني: كِساء، ويُجمع على (أَكسيَة). أمَّا بناء (فِعْلة)؛ فهو قليل الاستعمال، ولا يطرد في شيء، ولعدم اطراده قال أبو بكر بن السراج: هو اسمُ جمع لا جمع، وقد سُمع في جملة من الألفاظ، منها: شَيخ، ثَور، وَلد، فَتى، أخ، غَزال، غُلام، جليل، صَبي؛ حيث جُمعت على: شِيخة، ثِيرة، وِلْدَة، فِتيَة، إِخْوَة، غِزْلَة، غِلْمَة، جِلَّة، صِبية. انظر: (أوضح المسالك ٣١٤/٤، وشرح الألفية لابن عقيل ٤١٩/٢، والهمع ٣١٠/٣، ٣١١، وشرح الأشموني ١٢٣/٤، والتصريح ٣٠٢/٢، ٣٠٣).

(٣) انظر أبنية جموع الكثرة في: (شرح الشافية لابن الحاجب ٥٥١/٢ – ٥٨٧، وشرحها للرضي ٩٠/٢ وما بعدها، وأوضح المسالك ٣١٢/٤ وما بعدها، وشرح الألفية لابن عقيل ٤١٩/٢ وما

بابُ التاءِ

التاءُ على نوعين[1]: إمَّا أنْ تكونَ أصليةً، أو تاءَ الجمعِ. فالأصليةُ، كالتاءِ في الأصواتِ، تُرفَعُ هذه التاءُ وتُنصبُ وتُخفضُ؛ لأنها هي التاءُ التي كانت في الواحد[2]، وأمَّا تاءُ الجمعِ، فهي كالتاءِ في العَمَّات والأخَوات، فتُرفعُ هذه التاءُ وتُخفَضُ ولا تُنصَبُ[3]؛ لأنها تاءُ الجمعِ، ومعنى تاءِ الجمع [٤٦/ب]: أنها لم تَكن في الواحد أصليةً، كما كان تاءُ الأصواتِ في الصَّوتِ. أمَّا الأصواتُ فوزنُها: أفعالٌ، وأَمَّا الأَخَواتُ فوزنها: فَعَلَاتٌ، وكانت التاءُ في الأخوات لازمةً

بعدها، والهمع ٣١١/٣، وما بعدها، والتصريح ٣٠٣/٢، وما بعدها، وشرح الأشموني ١٢٣/٤، وما بعدها).

(١) جاء في (مختصر النحو لابن سعدان ص ٤٧): "باب التاء الأصلية وغير الأصلية. انظر إلى كلِّ جمعٍ كانت فيه التاءُ فصُغِّرَ الواحدُ منه، فإنْ ثبتتْ التاءُ في تصغير الواحد فهي أصليةٌ، فانصبْ في النصبِ واخفضْ في الخفضِ. وكلُّ ما لم تثبت التاءُ في تصغير الواحد منه فليست بأصلية، ونصبُه كخفضهِ، تقول: دخلتُ أبياتَك، نصبتَ التاءَ؛ لأن التاء فيها أصليةً، ألا ترى أنك تقول: بيتٌ، فإذا صغَّرتَ قلتَ: بُيَيْتٌ، وتقول في التاء التي ليست بأصلية: رأيتُ بناتِك. خفضتَ التاءَ؛ لأنها ليست بأصليةٍ، ألا ترى أنك تقول: بُنَيَّة، فتُسقُط التاء".

(٢) في (ج)، و(هـ)، و(و): الأصلِ. قال ابن هشام في (أوضح المسالك ٦٨/١) عند حديثه عن إعراب الجمع بالألف والتاء: "فإن كانت التاء أصلية كأبياتٍ، وأمواتٍ نُصِبَ بالفتحةِ". وانظر: (التصريح ٨١/١).

(٣) أي: بالفتحة، وإنما يُنصبُ بالكسرة نيابة عنها. وكان نصبُ جمع المؤنث السالم بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ حملًا للنصب على الجرِّ، كما في جمع المذكر السالم؛ إجراءً للفرع على وتيرة الأصل، وإنما تخلَّف الفرع عن الأصلِ في الإعراب بالحروف لعلةٍ مفقودة في الفرع، وهي أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب. انظر: (التصريح ٧٩/١).

في لفظه وفي وزنهِ. وأمَّا تاءُ الأصواتِ فإنها تثبت في لفظه دون وزنهِ، ألا ترى أنَّ وزنَه أفعالٌ، فالتاءُ ساقطةٌ عنه؛ لأنها هنا بمنزلةِ لام الفعلِ[1].

(١) انظر: (الأمالي الشجرية ٢/٢٢٦، ٢٨٦، وشرح الجاربردي للشافية ص ٨٢، وتوضيح المقاصد ٥/١٤٦، وشرح الأشموني ٤/١٩٥، وحاشية الصبان ١/٨٥).

بابُ النونِ التي تكونُ في الواحدِ في آخر الاسم

مثل: سِرحَان، ومِسْكين، فإذا جمعتَ قلتَ: هذا سَراحينُ، ومساكينُ، ورأيتُ سراحينَ ومساكينَ، ومررتُ بسراحينَ ومساكينَ [٤٧/أ]. تُرفَعُ وتُنصَبُ ولا تُخفَضُ(١)، وليست النونُ كالنون التي تدخل في الزيدِينَ والمسلمِينَ(٢)؛ لأنَّ هذه النونَ للجمعِ فلا تكونُ إلَّا مفتوحةً، وتلك النونُ التي في السَّراحين والمسَاكين هي نونٌ كانتْ في الأصلِ ثابتةً، فكذلك لم يلزمْها الفتحُ(٣).

والله أعلمُ بالحقائقِ والدَّقائقِ.

(تمَّ بِيَدِ خَيْرِ اللهِ نَبَويّ في قَريةِ "مَانْدَه" في يومِ الجمعة في ليلةٍ وَرْدِيَّةٍ في شهر جُمادَى الثاني، سنة ١٢٨٢هـ) (٤).

---

(١) وعلامة الخفض فيه الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ للعلمية وزيادة الألف والنون في نحو (سرحان)، ولصيغة منتهى الجموع في نحو (سراحين). انظر: (أوضح المسالك ١١٧/١، ١٢٥، وشرح الأشموني ٢٤١/٣، ٢٥١).

(٢) انظر: مختصر النحو لابن سعدان ص ٤٨.

(٣) ولهذا لا تُحذف هذه النون عند الإضافة؛ لأنها تليها علامةُ الإعراب، وهي الحركة بناءً على أن الإعرابَ واقعٌ بعد آخر الكلمة من غير فاصلٍ، فتكون الحركة فيهما بعد النون، وهذا أحدُ قولين في المسألة، والقولُ الثاني: أن الإعراب مقارنٌ لآخر المعرب لا بعدَه، قال الصبان: "وهو الأصح". انظر: (أوضح المسالك ٨٤/٣، وشرح الشذور للجوجري ٥٧٠/٢، والتصريح ٢٤/٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٣٧/٢).

(٤) ما بين القوسين في (أ) باللغة الفارسية، وتُرجم إلى العربية بقلمِ مختصٍّ.

فهرس المصادر والمراجع[1]

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، بلا تاريخ.
-الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان — بيروت.
-الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٣، ١٩٩٨م.
- الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه)، للزجاج، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، طبع/ المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
-أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ.
-إنباه الرواة عن أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

(١) مرتبة هجائيًّا حسب الحرف الأول من الكلمة الأولى بعد إسقاط (أل) أو (ابن) أو (أب) إن وُجدت.

- الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ.
-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، مع ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد بن عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ونسخة أخرى بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
-الإيضاح، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ.
-الإيضاح العضدي، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. حسن فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ط١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
-الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسي بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٢م.
-الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٥، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر — بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجَّاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- البغداديات (المسائل المشكلة)، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، طبع الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ١٩٨٣م.
-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.
-البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة — مصر، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ _ ١٩٩٦م.

– تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، الجزء الخامس، نقله إلى العربية د. رمضان عبد التواب، وراجعه د. السيد يعقوب بكر، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر.
–التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محمد غوث الندوي، دار السلفية، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
–التبصرة والتذكرة، أبو محمد الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفي عليّ الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢هـ.
–التبيان في إعراب القرآن العكبري، مطبوع باسم إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
–التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض. (أجزاء متعددة).
–تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، هـ.
–التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤١٨هـ.
–تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، بيروت، ط/ الأولى، ١٩٨٣م.
– التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
–التعليقة على المقرب، بهاء الدين بن النحاس، تحقيق: د. خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٦هـ.
–التفسير البسيط، الواحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.

– تلخيص تاريخ نيسابور، لأبي عبد الله الحاكم ابن البيع، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، الناشر: كتابخانة ابن سينا – طهران، عرّبه عن الفارسية: د/ بهمن كريمي . طهران.
– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
–توجيه اللمع، ابن الخباز، تحقيق: د. فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة، القاهرة ط ٢، ١٤٢٨هـ.
–توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن أم قاسم المرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ.
–التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، عني بتصحيحه أوتو برتزل – إستانبول – مطبعة الدولة ١٣٥٠هـ، وأعادت طبعَه مكتبةُ المثنى – بغداد.
– الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
–الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن أم قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
– حاشية الخضري على ابن عقيل، للعلامة الفاضل الخضري، بدون بيانات.
–حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصَّبَّان الشافعي، ضبطه وصححه وخرَّج شواهده: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
حاشية عبادة على شرح شذور الذهب، لابن عبادة العدوي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
–حاشية يس على التصريح، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوقيفية، القاهرة.
– الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، ط/ دار الشروق، بيروت، ١٩٧١م.
–الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جوجاتي، دار المأمون، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.

– الحدود في علم النحو، للبجائي الأبَّذي، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة هـ – ٢٠٠١م.
– حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، ط مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ.
–خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤١٦هـ.
– خزانة التراث = فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل بالرياض، بدون تاريخ.
–الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.
–الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.
–دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
–رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢،١٤٠٥هـ.
–روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
–الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، وراجعه ولخص أحكامه الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
–السبعة، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.
–سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط٢، ١٤١٣هـ.
– سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

- شرح الآجرومية، لإبراهيم اللقاني، تحقيق: د. سعود بن عبد العزيز الخنين، مطبوعات عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام، الرياض، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وبهامشه حاشية الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- شرح ألفية ابن مالكٍ، لابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ — ١٩٩٠م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: تحقيق. د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل. بيروت طبعة إيران. بدون تاريخ.
- شرح ألفية ابن معطٍ، لابن القواس، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط، الأولى، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.
-شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
-شرح جمل الزجاجي لابن خروف — تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب —جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ.
-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
-شرح الحدود النحوية، لجمال الدين أحمد الفاكهي، تحقيق: د. صالح بن حسين العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط، الأولى، ١٤١٤هـ — ١٩٩٣م.
- شرح الشافية، للجاربردي، مجموعة الشافية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح الشافية، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مصورة دار الكتب العليمة، بيروت،١٤٠٢هـ.

- شرح الشافية، لمصنّفها ابن الحاجب، تحقيق: د. غازي بن خلف العتيبي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.
- شرح شذور الذهب، للجوجري، تحقيق: د. نواف بن جزاء الحارثي، مطبوعات عمادة البحث العلمي، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٤هـ.
-شرح شذور الذهب في معرفه كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م. وطبعة أخرى بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكوخ للطباعة والنشر، طهران.
-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: أحمد بن إبراهيم المغيني، المكتبة الإسلامية، ط١، ١٤٣٠ هـ.
-شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ٢٠٠٧م.
- شرح الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: جمال مخيمر، نشر نزار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.
-شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعه أم القرى، مكة المكرمة، ودار المأمون، دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ.
شرح كتاب الحدود في النحو، لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة — القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ومعه آخرون، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م. وطبعة أخرى، بتحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
-شرح المفصل، لابن يعيش، دار الطباعة المنيرية، مصورة عالم الكتب، بيروت.
-شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي عليّ الشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مطبعة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح المكودي على الألفية، مطبعة مصطفى الحلبي. الطبعة الثالثة (١٣٧٤هـ — ١٩٥٤م).

– شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلى. تحقيق. د/ الشريف عبد الله الحسيني البركاتى. ط / المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.
–شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
– طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
–طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العظيم خان، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
–عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، بهامش أوضح المسالك، المكتبة العصرية، بيروت.
– العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن، تحقيق: أيمن نصر الأزهري، وسيد مهني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
–علل النحو، لأبي الحسن الوراق، تحقيق: الدكتور محمد جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
– الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق: د. محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بمصر.
– فهرس الخزانة التيمورية، الجزء الأول: التفسير، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٧هـ – ١٩٤٨م.
–الكافية، لابن الحاجب، مع شرحها للرضي الإستراباذي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.
–الكتاب، لسيبويه، تحقيق: أ. عبد السلام محمد هارون، مصورة دار الجيل، بيروت، ط١.
– الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لابن إدريس، تحقيق: د. عبد العزيز الجهني، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠١٥م.
–الكشاف، للزمخشري، مصورة دار المعرفة، بيروت.

-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجى خليفة، إسطنبول، (١٣٦٠هـ)، مصورة دار الفكر، بيروت، (١٤١٠هـ).
- ابن كيسان النحوي، لمحمد بن حمود الدعجاني، رسالة ماجستير بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، ١٣٩٨هـ - ١٩٩٧م.
- اللامات، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ.
-اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الله نبهان، مركز جمعة الماجد، دبي، ودار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ.
-اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي — تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
-لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣.
- اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.
-اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، ١٤٠٨هـ.
-مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثني، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- المحصول في النحو، تأليف: د. أيمن السيد بيومي الجندي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط ١، ٢٠١٦م.
-مختصر المذكر والمؤنث، للمفضل بن سلمة، حققه وقدَّم له د. رمضان عبد التواب، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢م.
- مختصر النحو، لابن سعدان الكوفي، تحقيق: د. حسين أحمد بو عباس، بحث منشور بحوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية السادسة والعشرون، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

– المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، بغداد ١٩٧٨م.
–المذكر والمؤنث، لابن التستري الكاتب، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
– المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، بحث مستل من مجلة رسالة الإسلام ببغداد، العدد ٧، ٨، سنة ١٩٦٩م.
– المذكر والمؤنث لابن فارس، حققه وقدم له د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ١٩٦٩م.
– المذكر والمؤنث، للفراء، حققه وقدم له د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٧٥م.
– المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
–المساعد علي تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ.
–مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار اليمامة، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ.
–معاني القرآن للأخفش–تحقيق د. عبد الأمير الورد–عالم الكتب–بيروت–الأولى–١٩٨٥م.
–معاني القرآن للفراء، تحقيق: عبد الفتاح شلبي–دار الكتب والوثائق القومية–الثالثة–١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م.
– معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
– معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.
–معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
–مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م، وتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.
–المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

-المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
-المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الر شيد، العراق، ١٩٨٢م.
-المقتضب، للمبرد، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، مصورة عالم الكتب، بيروت.
- مقدمة في النحو، لخلف بن حيان الأحمر البصري، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، بوزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٨١هـ – ١٩٦١م.
-المقرب، لابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- معاني الحروف، للرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط، نهضة مصر، بدون تاريخ.
- معاني الحروف، للزجاجي، حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد، ط، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.
-المنصف شرح كتاب تصريف المازني، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٣هـ.
-نتائج الفكر، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- نكث الهِميان في نكت العُميان، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
-هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، إسطنبول، ١٣٦٠هـ. مصورة دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
-الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

( )fhrs AlmSAdr wAlmrAjç
:ArtŝAf AlDrb mn lsAn Alçrb، lÂby HyAn AlÂndlsy، tHqyq wŝrH wdrAsħ - rjb çθmAn mHmd، wmrAjçħ: rmDAn çbd AltwAb، AlnAŝr: mktbħ ١٩٩٨m - -AlxAnjy bAlqAhrħ، AlTbçħ: AlÂwlŶ، ١٤١٨h.
AlÂzhyħ fy çlm AlHrwf، lçly bn mHmd Alhrwy، tHqyq: çbd Almçyn - -AlmlwHy، mjmç Allyħ Alçrbyħ، dmŝq، ١٤١٣h.
،ÂsrAr Alçrbyħ، lÂby AlbrkAt AlÂnbAry، tHqyq: mHmd bhjħ AlbyTAr - mTbwçAt Almjmç Alçlmy Alçrby bdmŝq، blA tAryx.
AlÂŝbAh wAlnĎAŶr، llsywTy، tHqyq çbd AlçAl sAlm mkrm، mŵssħ- -AlrsAlħ، byrwt، T ١، ١٤٠٦h.
،AlÂSwl fy AlnHw، lÂby bkr Abn AlsrAj، tHqyq: çbd AlHsyn Alftly - AlnAŝr: mŵssħ AlrsAlħ، lbnAn – byrwt.
AlÂçlAm، lxyr Aldyn Alzrkly، dAr Alçlm llmlAyyn، byrwt، T ١٣، ١٩٩٨m-.
،AlĂγfAl، whw AlmsAŶl AlmSlHħ mn ktAb (mçAny AlqrĀn wĂçrAbh) - ،llzjAj، lÂby çly˝AlfArsy، tHqyq: d. çbd Allh bn çmr AlHAj ĂbrAhym Tbç/ Almjmç Alθqafy، Âbw Ďby، AlĂmArAt Alçrbyħ AlmtHdħ.
،ÂmAly Abn Alŝjry، tHqyq: d. mHmwd mHmd AlTnAHy، mktbħ AlxAnjy- -AlqAhrħ، T ١، ١٤١٣h.
ĂnbAh AlrwAħ çn ÂnbAh AlnHAħ، llqfTy، tHqyq: mHmd Âbw AlfDl- ĂbrAhym، mSwrħ dAr Alfkr Alçrby، AlqAhrħ، wmŵssħ Alktb .-AlθqAfyħ، byrwt، ١٤٠٦h
AlÂnsAb، lçbd Alkrym bn mHmd bn mnSwr Altmymy AlsmçAny - Almrwzy، Âbw sçd، tHqyq: çbd AlrHmn bn yHyŶ Almçlmy AlymAny :wγyrh، AlnAŝr: mjls dAŶrħ AlmçArf Alçθmanyħ، Hydr ĀbAd، AlTbçħ ١٩٦٢m - -AlÂwlŶ، ١٣٨٢h.
AlĂnSAf fy msAŶl AlxlAf byn AlnHwyyn AlbSryyn wAlkwfyyn، lÂby- ،AlbrkAt AlÂnbAry، tHqyq: Alŝyx mHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd -Almktbħ AlçSryħ، byrwt، ١٤٠٧h.
ÂwDH AlmsAlk ĂlŶ Âlfyħ Abn mAlk، lAbn hŝAm، mç DyA' AlsAlk ĂlŶ- ،ÂwDH AlmsAlk، lmHmd bn çbd Alçzyz AlnjAr، mktbħ Abn tymyħ ،AlqAhrħ، wnsxħ ÂxrŶ btHqyq Alŝyx mHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd Almktbħ AlçSryħ، byrwt.
،AlĂyDAH، lÂby çly˝AlfArsy، tHqyq: d. kAĎm bHr AlmrjAn، çAlm Alktb- -byrwt، T ٢، ١٤١٦h.
AlĂyDAH AlçDdy، lÂby çly˝AlfArsy، tHqyq: d. Hsn frhwd، mTbçħ dAr- ١٩٦٩m - -AltÂlyf، mSr، T١، ١٣٨٩h.
،AlĂyDAH fy ŝrH AlmfSl، lAbn AlHAjb، tHqyq: d. mwsy bnAy Alçlyly- mTbçħ AlçAny، bγdAd، T١، ١٩٨٢m.
،AlĂyDAH fy çll AlnHw، llzjAjy، tHqyq: d. mAzn AlmbArk، dAr AlnfAŶs- ١٩٨٦m - -T٥، ١٤٠٦h.
AlbHr AlmHyT fy Altfsyr، lÂby HyAn AlÂndlsy، tHqyq: Sdqy mHmd - -jmyl، AlnAŝr: dAr Alfkr – byrwt، AlTbçħ: ١٤٢٠h.
AlbsyT fy ŝrH jml AlzjĂjy، lAbn Âby Alrbyç، tHqyq: d. çyAd bn çyd - -Alθbyty، dAr Alγrb AlĂslAmy، byrwt، lbnAn، AlTbçħ AlÂwlŶ، ١٤٠٧h ١٩٨٦m.

AlbγdAdyAt (AlmsAŶl Almŝklh)، lÂby ςly˝ AlfArsy، tHqyq: SlAH Aldyn - ςbd Allh AlsnkAwy، Tbς Aljmhwryh AlςrAqyh، wzArh AlÂwqAf wAlŝŵwn Aldynyh ١٩٨٣m.

bγyh AlwςAh fy TbqAt Allγwyyn wAlnHAh، AlsywTy، tHqyq: mHmd Âbw- -AlfDl ĂbrAhym، mSwrh Almktbh AlςSryh، byrwt، ١٤١٩h.

.Alblγh fy Alfrq byn Almðkr wAlmŵnθ، lÂby AlbrkAt AlÂnbAry، tHqyq d- :rmDAn ςbd AltwAb، AlnAŝr: mktbh AlxAnjy - AlqAhrh – mSr، AlTbςh ١٩٩٦m _ -AlθAnyh، ١٤١٧h.

.tAryx AlÂdb Alςrby، lkArl brwklmAn، Aljz' AlxAms، nqlh ĂlŶ Alςrbyh d - rmDAn ςbd AltwAb، wrAjςh d. Alsyd yςqwb bkr، AlTbςh AlθAnyh، dAr AlmςArf bmSr.

AltbSrh fy AlqrA'At Alsbς، lmky bn Âby TAlb Alqysy، tHqyq: d. mHmd- -γwθ Alndwy، dAr Alslfyh، AlTbςh AlθAnyh ١٤٠٢h.

AltbSrh wAltðkrh، Âbw mHmd AlSymry، tHqyq: d. ftHy ÂHmd mSTfy ςly˝ Aldyn، mrkz AlbHθ Alςlmy wĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy، jAmςh Âm -AlqrŶ، mkh Almkrmh، T ١، ١٤٠٢h.

AltbyAn fy ĂςrAb AlqrĀn Alςkbry، mTbwς bAsm ĂmlA' mA mn˝ bh- AlrHmn mn wjwh AlĂςrAb wAlqrA'At fy jmyς AlqrĀn، mSwrh dAr -Alktb Alςlmyh، byrwt، ١٣٩٩h.

'Altbyyn ςn mðAhb AlnHwyyn AlbSryyn wAlkwfyyn، lÂby AlbqA - ،Alςkbry، tHqyq: Aldktwr ςbd AlrHmn Alςθymyn، mktbh Alςbykan ٢٠٠٠m - -AlryAD، AlTbςh AlÂwlŶ، ١٤٢١h.

Altðyyl wAltkmyl fy ŝrH ktAb Altshyl، Âbw HyAn AlÂndlsy، tHqyq: d. Hsn- 'hndAwy، dAr Alqlm، dmŝq، wdAr knwz Ăŝbylya، AlryAD. (ÂjzA mtςddh).

،tshyl AlfwAŶd wtkmyl AlmqASd، Abn mAlk، tHqyq: mHmd kAml brkAt- .-dAr AlkAtb Alςrby، AlqAhrh، h

AltSryH bmDmwn AltwDyH، xAld bn ςbd Allh AlÂzhry، tHqyq: d. ςbd- -AlftAH bHyry ĂbrAhym، AlzhrA' llĂςlAm Alςrby، T١، ١٤١٨h.

tςlyq AlfrAŶd ςlŶ tshyl AlfwAŶd، lldmAmyny، tHqyq: d. mHmd ςbd- AlrHmn AlmfdŶ، byrwt، T/ AlÂwlŶ، ١٩٨٣m.

Altςlyqh ςlŶ ktAb sybwyh، lÂby ςly˝ AlfArsy، tHqyq: d. ςwD bn Hmd - ١٩٩٠m - -Alqwzy، mTbςh AlĂmAnh، AlqAhrh، T ١، ١٤١٠h.

Altςlyqh ςlŶ Almqrb، bhA' Aldyn bn AlnHAs، tHqyq: d. xyry ςbd AlrADy- -ςbd AllTyf، mktbh dAr AlzmAn، Almdynh Almnwrh، T ١، ١٤٢٦h.

Altfsyr AlbsyT، AlwAHdy، tHqyq mjmwςh mn AlÂsAtðh، ςmAdh AlbHθ- ،Alςlmy، jAmςh AlĂmAm mHmd bn sςwd AlĂslAmyh، AlryAD، T١ -١٤٣٠h.

tlxyS tAryx nysAbwr، lÂby ςbd Allh AlHAkm Abn Albyς، tlxyS: ÂHmd bn - :mHmd bn AlHsn bn ÂHmd Almçrwf bAlxlyfh AlnysAbwry، AlnAŝr - ktAbxAnh Abn synA – ThrAn، ςrĥh ςn AlfArsyh: d/ bhmn krymy ThrAn.

tmhyd AlqwAςd bŝrH tshyl AlfwAŶd، lnAĎr Aljyŝ، tHqyq: d. ςly mHmd - - -fAxr wzmlAŶh، dAr AlslAm، AlqAhrh، AlTbςh AlÂwlŶ، ١٤٢٨h ٢٠٠٧m.

‹twjyh Allmç‹ Abn AlxbAz‹ tHqyq: d. fAyz zky dyAb‹ dAr AlslAm llTbAçh--AlqAhrħ T ٢‹ ١٤٢٨h.
twDyH AlmqASd wAlmsAlk bŝrH Âlfyħ Abn mAlk‹ Hsn bn Âm qAsm-‹AlmrAdy‹ tHqyq: d. çbd AlrHmn çly slymAn‹ dAr Alfkr Alçrby‹ T ١ -١٤٢٨h.
– Altysyr fy AlqrA'At Alsbç‹ Âbw çmrw AldAny‹ çny btSHyHh Âwtw brtzl– wÂçAdt Tbçħ mktbħ Almθnŷ ‹-ĂstAnbwl – mTbçħ Aldwlħ ١٣٥٠h bγdAd.
‹Aljml fy AlnHw‹ llzjAjy‹ tHqyq: d. çly twfyq AlHmd‹ mŵssħ AlrsAlħ -١٩٩٦m - -byrwt‹ AlTbçħ AlxAmsħ‹ ١٤١٧h.
.Aljny AldAny fy Hrwf AlmçAny‹ Hsn bn Âm qAsm AlmrAdy‹ tHqyq: d-‹fxr Aldyn qbAwħ‹ wmHmd ndym fADl‹ mSwrħ dAr Alktb Alçlmyħ -byrwt‹ T١‹ ١٤١٣h.
HAŝyħ AlxDry çlŶ Abn çqyl‹ llçlAmħ AlfADl AlxDry‹ bdwn byAnAt -.
HAŝyħ AlSbAn çlŶ ŝrH AlÂŝmwny‹ mHmd bn çly AlSb́An AlŝAfçy‹ DbTh-‹wSHHh wxrj̃ ŝwAhdh: ĂbrAhym ŝms Aldyn‹ dAr Alktb Alçlmyħ ١٩٩٧m - -byrwt‹ lbnAn AlTbçħ AlÂwlŶ‹ ١٤١٧h.
'HAŝyħ çbAdħ çlŶ ŝrH ŝðwr Alðhb‹ lAbn çbAdħ Alçdwy‹ mTbçħ dAr ĂHyA Alktb Alçrbyħ.
HAŝyħ ys çlŶ AltSryH‹ tHqyq: ÂHmd Alsyd syd ÂHmd‹ Almktbħ-Altwqyfyħ‹ AlqAhrħ.
‹AlHjħ fy AlqrA'At Alsbç‹ lAbn xAlwyh‹ tHqyq: d. çbdAlçAl sAlm mkrm -T/ dAr Alŝrwq‹ byrwt‹ ١٩٧١m.
AlHjħ llqrA' Alsbçħ‹ Âbw çly AlfArsy‹ tHqyq: bdr Aldyn qhwjy‹ wbŝyr--jwjAty‹ dAr AlmÂmwn‹ dmŝq‹ T٢‹ ١٤١٣h.
‹AlHdwd fy çlm AlnHw‹ llbjAŶy AlÂbðy‹ tHqyq: njAħ Hsn çbd Allh nwly -٢٠٠١m - -AlnAŝr: AljAmçħ AlĂslAmyħ bAlmdynħ Almnwrħ h.
Hrwf AlmçAny‹ lÂby AlqAsm AlzjAjy‹ tHqyq d. çly twfyq AlHmd‹ T -mŵssħ AlrsAlħ‹ bdwn tAryx.
xzAnħ AlÂdb wlb lbAb lsAn Alçrb‹ çbd AlqAdr bn çmr AlbγdAdy‹ tHqyq--çbd AlslAm hArwn‹ mktbħ AlxAnjy‹ AlqAhrħ‹ T ٣‹ ١٤١٦h.
‹xzAnħ AltrAθ = fhrs mxTwTAt‹ qAm bĂSdArh mrkz Almlk fySl bAlryAD -bdwn tAryx.
‹AlxSAŶS‹ Abn jny‹ tHqyq mHmd çly AlnjAr‹ dAr Alktb AlmSryħ-AlqAhrħ.
Aldr AlmSwn fy çlwm AlktAb Almknwn‹ Alsmyn AlHlby‹ tHqyq: d. ÂHmd--mHmd AlxrAT‹ dAr Alqlm‹ dmŝq‹ T١‹ ١٤٠٦h.
dstwr Alçlmא' Âw jAmç Alçlwm fy ASTlAHAt Alfnwn‹ llqADy çbd Alnby-‹bn çbd Alrswl AlÂHmd nkry‹ çrb çbArAth AlfArsyħ: Hsn hAny fHS ‹mnŝwrAt mHmd çly byDwn‹ dAr Alktb Alçlmyħ‹ byrwt – lbnAn ٢٠٠٠m - -AlTbçħ AlÂwlŶ ١٤٢١h.
rSf AlmbAny fy ŝrH Hrwf AlmçAny llmAlqy‹ tHqyq: d. ÂHmd mHmd--AlxrAT‹ dAr Alqlm‹ dmŝq‹ T٢‹١٤٠٥h.

rwH AlmçAny fy tfsyr AlqrĀn AlçĎym wAlsbç Almθany‹ lŝhAb Aldyn- – AlÂlwsy‹ tHqyq: çly çbd AlbAry çTyħ‹ AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyħ -byrwt‹ AlTbçħ: AlÂwlŶ‹ ١٤١٥h.
AlrŵD AlbAsm fy trAjm ŝywx AlHAkm‹ lÂby AlTyb nAyf bn SlAH bn çly- AlmnSwry‹ qdm lh Aldktwr sçd bn çbd Allh AlHmyd‹ wAldktwr Hsn mHmd mqbwly AlÂhdl‹ wrAjçh wlxS ÂHkAmh Alŝyx Âbw AlHsn ‹mSTfŶ bn ĂsmAçyl AlslymAny‹ AlnAŝr: dAr AlçASmħ llnŝr wAltwzyç - -AlryAD - Almmlkħ Alçrbyħ Alsçwdyħ‹ AlTbçħ: AlÂwlŶ‹ ١٤٣٢h ٢٠١١m.
‹Alsbçħ‹ lAbn mjAhd‹ tHqyq: d. ŝwqy Dyf‹ dAr AlmçArf‹ AlqAhrħ‹ T٢- ١٩٨٠m.
‹sr SnAçħ AlĂçrAb‹ lAbn jny‹ tHqyq: d. Hsn hndAwy‹ dAr Alqlm‹ T٢- -١٤١٣h.
syr ÂçlAm AlnblA'‹ lŝms Aldyn Alðhby‹ tHqyq: mjmwçħ mn AlmHqqyn - :bĂŝrAf Alŝyx ŝçyb AlÂrnAŵwT‹ AlnAŝr: mŵssħ AlrsAlħ‹ AlTbçħ ١٩٨٥m - -AlθAlθħ‹ ١٤٠٥h.
ŝrH AlĀjrwmyħ‹ lĂbrAhym AllqAny‹ tHqyq: d. sçwd bn çbd Alçzyz - ‹Alxnyn‹ mTbwçAt çmAdħ AlbHθ Alçlmy‹ jAmçħ AlĂmAm‹ AlryAD ٢٠١٧m - -١٤٣٨h.
ŝrH AlÂŝmwny çlŶ Âlfyħ Abn mAlk‹ wbhAmŝh HAŝyħ AlSbAn‹ wmçh ŝrH- Alŝ wAhd llçyny‹ dAr ĂHyA' Alktb Alçrbyħ‹ fySl çysŶ AlbAby AlHlby.
ŝrH Âlfyħ Abn mAlk¸ lAbn çqyl‹ wmçh ktAb mnHħ Aljlyl‹ Almktbħ - .AlçSryħ‹ byrwt‹ ١٤١١h – ١٩٩٠m
ŝrH Âlfyħ Abn mAlk‹ lAbn AlnAĎm: tHqyq. d. çbd AlHmyd Alsyd mHmd - .çbd AlHmyd. dAr Aljyl. byrwt Tbçħ ĂyrAn. bdwn tAryx
ŝrH Âlfyħ Abn mçT¸ lAbn AlqwAs‹ tHqyq: d. çly mwsŶ Alŝwmly‹ mktbħ - Alxryjy‹ AlryAD‹ T‹ AlÂwlŶ‹ ١٤٠٥h – ١٩٨٥m.
ŝrH Altshyl‹ lAbn mAlk‹ tHqyq: çbd AlrHmn Alsyd‹ wmHmd bdwy- -Almxtwn‹ dAr hjr‹ AlqAhrħ‹ T١‹ ١٤١٠h.
ŝrH jml AlzjAjy lAbn xrwf – tHqyq: d. slwŶ mHmd çmr çrb –jAmçħ Âm- .-AlqrŶ - mkħ Almkrmħ - AlTbçħ AlÂwlŶ - ١٤١٨h
ŝrH jml AlzjAjy lAbn çSfwr AlĂŝbyly‹ tHqyq: d. SAHb Âbw jnAH‹ çAlm- .-Alktb‹ byrwt‹ T١‹ ١٤١٩h
ŝrH AlHdwd AlnHwyħ‹ ljmAl Aldyn ÂHmd AlfAkhy‹ tHqyq: d. SAlH bn- ‹Hsyn AlçAyd‹ jAmçħ AlĂmAm mHmd bn sçwd AlĂslAmyħ‹ bAlryAD ١٩٩٠m - -١٤١١h.
.ŝrH AlrDy çlŶ kAfyħ Abn AlHAjb‹ lrDy Aldyn AlĂstrAbAðy‹ tHqyq: d - Hsn bn mHmd AlHfĎy‹ wd. yHyŶ bŝyr mSry‹ mTbwçAt jAmçħ – AlĂmAm mHmd bn sçwd AlĂslAmyħ bAlryAD‹ T‹ AlÂwlŶ‹ ١٤١٤h ١٩٩٣m.
ŝrH Alŝ Afyħ‹ lljArbrdy‹ mjmwçħ Alŝ Afyħ‹ çAlm Alktb‹ byrwt‹ AlTbçħ - ١٩٨٤m - -AlθAlθħ‹ ١٤٠٤h.
‹ŝrH Alŝ Afyħ‹ lrDy Aldyn AlĂstrAbAðy‹ tHqyq mHmd nwr AlHsn - wmHmd AlzfzAf‹ wmHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd‹ mSwrħ dAr -Alktb Alçlymħ‹ byrwt‹١٤٠٢h.

ŝrH AlŝAfyħ، lmSnfhA Abn AlHAjb، tHqyq: d. γAzy bn xlf Alçtyby، mktbħ - ٢٠٢١m - -Alrŝd، AlTbçħ AlÂwlŶ ١٤٤٢h.
ŝrH ŝðwr Alðhb، lljwjry، tHqyq: d. nwAf bn jzA' AlHArθy، mTbwçAt - çmAdħ AlbHθ Alçlmy، bAljAmçħ AlĂslAmyħ bAlmdynħ Almnwrħ، T -١، ١٤٢٤h.
ŝrH ŝðwr Alðhb fy mçrfh klAm Alçrb، lAbn hŝAm، tHqyq: AlfAxwry، dAr- Aljyl، byrwt، T ١، ١٩٨٨m. wTbçħ ÂxrŶ btHqyq Alŝyx mHmd mHyy

ŝrH çmdħ AlHAfĎ wçdħ AllAfĎ، lAbn mAlk، tHqyq: ÂHmd bn ĂbrAhym- -Almγyny، Almktbħ AlĂslAmyħ، T١، ١٤٣٠ h.
ŝrH qTr AlndŶ wbl AlSdŶ، lAbn hŝAm، tHqyq: Alŝyx mHmd mHyy Aldyn- çbd AlHmyd، Almktbħ AlçSryħ، ٢٠٠٧m.
ŝrH AlkAfyħ، lAbn AlHAjb، tHqyq: jmAl mxymr، nŝr nzAr AlbAz، mkħ - -Almkrmħ، ١٤١٨h.
،ŝrH AlkAfyħ AlŝAfyħ، lAbn mAlk، tHqyq: d. çbd Almnçm ÂHmd hrydy- ،mrkz AlbHθ Alçlmy wĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy، jAmçh Âm AlqrŶ -mkħ Almkrmħ، wdAr AlmÂmwn، dmŝq، T٢، ١٤٠٢h.
.ŝrH ktAb AlHdwd fy AlnHw، lçbd Allh bn ÂHmd AlfAkhy، tHqyq: d :Almtwly rmDAn ÂHmd Aldmyry، mktbħ whbħ – AlqAhrħ، AlTbçħ ١٩٩٣m - -AlθAnyħ، ١٤١٤ h.
،ŝrH ktAb sybwyh، llsyrAfy، tHqyq: d. rmDAn çbd AltwAb، wmçh Āxrwn - ،mTbçħ dAr Alktb wAlwθAŶq Alqwmyħ bAlqAhrħ، AlTbçħ AlθAnyħ ،٢٠٠٩m. wTbçħ ÂxrŶ، btHqyq: ÂHmd Hsn mhdly، wçly syd çly - -١٤٣٠h dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt – lbnAn. AlTbçħ: AlÂwlŶ، ٢٠٠٨m.
،ŝrH AlmfSl، lAbn yçyŝ، dAr AlTbAçħ Almnyryħ، mSwrħ çAlm Alktb- byrwt.
ŝrH Almqdmħ Aljzwlyħ Alkbyr، lÂby çly Alŝlwbyn، tHqyq: d. trky bn shw- ١٩٩٣m - -Alçtyby، mTbçħ Alrŝd، AlryAD، ١٤٢٣h.
ŝrH Almkwdy çlŶ AlÂlfyħ، mTbçħ mSTfŶ AlHlby. AlTbçħ AlθAlθħ - (١٩٥٤m – -١٣٧٤h).
ŝfA' Alçlyl fy ĂyDAH Altshyl llslsylŶ. tHqyq. d/ Alŝryf çbd Allh AlHsyny - AlbrkAtŶ. T / Almktbħ AlfySlyħ bmkħ Almkrmħ AlTbçħ AlÂwlŶ ١٩٨٦m – -١٤٠٦h.
:ŝwAhd AltwDyH wAltSHyH lmŝklAt AljAmç AlSHyH، lAbn mAlk، tHqyq- -mHmd fŵAd çbd AlbAqy، mSwrħ çAlm Alktb، byrwt، T٣، ١٤٠٣h.
،TbqAt AlŝAfçyħ AlkbrŶ، ltAj Aldyn çbd AlwhAb bn tqy Aldyn Alsbky - ،tHqyq: d. mHmwd mHmd AlTnAHy، d. çbd AlftAH mHmd AlHlw AlnAŝr: hjr llTbAçħ wAlnŝr wAltwzyç، AlTbçħ: AlθAnyħ، ١٤١٣h.
،TbqAt AlŝAfçyħ، lAbn qADy ŝhbħ، tHqyq: d. AlHAfĎ çbd AlçĎym xAn- -mSwrħ çAlm Alktb، byrwt، T١، ١٤٠٧h.
çdħ AlsAlk ĂlŶ tHqyq ÂwDH AlmsAlk، llŝyx mHmd mHyy Aldyn çbd- AlHmyd، bhAmŝ ÂwDH AlmsAlk، Almktbħ AlçSryħ، byrwt.
Alçqd Almðhb fy TbqAt Hmlħ Almðhb، lAbn Almlqn، tHqyq: Âymn nSr - ،AlÂzhry، wsyd mhny، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt – lbnAn ١٩٩٧m - -AlTbçħ: AlÂwlŶ، ١٤١٧h.

‹çll AlnHw‹ lÂby AlHsn AlwrAq‹ tHqyq: Aldktwr mHmd jAsm Aldrwyŝ- ١٩٩٩m - -mktbh Alrŝd‹ AlryAD‹ AlTbçh AlÂwlŶ‹ ١٤٢٠h.
AlfSwl Alxmswn‹ lAbn mçTy‹ tHqyq: d. mHmwd AlTnAHy‹ mTbçh çysŶ - AlbAby AlHlby‹ bmSr.
fhrs AlxzAnh Altymwryh‹ Aljz' AlÂwl: Altfsyr‹ mTbçh dAr Alktb - ١٩٤٨m - -AlmSryh ١٣٦٧h.
AlkAfyh‹ lAbn AlHAjb‹ mç ŝrHhA llrDy AlĂstrAbAðy‹ tHqyq: d. çbd Alç Al--sAlm mkrm‹ çAlm Alktb‹ AlqAhrh‹ T١‹ ١٤٢١h.
‹AlktAb‹ lsybwyh‹ tHqyq: Â. çbd AlslAm mHmd hArwn‹ mSwrh dAr Aljyl- byrwt‹ T١.
.AlktAb AlmxtAr fy mçAny qrA'At Âhl AlÂmSAr‹ lAbn Ădrys‹ tHqyq: d - çbd Alçzyz Aljhny‹ mktbh Alrŝd‹ AlryAD‹ ٢٠١٥m.
AlkŝAf‹ llzmxŝry‹ mSwrh dAr Almçrfh‹ byrwt-.
‹(-١٣٦٠h) ‹kŝf AlĎnwn çn ÂsAmy Alktb wAlfnwn‹ lHAjŶ xlyfh‹ ĂsTnbwl- (-١٤١٠h) ‹mSwrh dAr Alfkr‹ byrwt.
Abn kysAn AlnHwy‹ lmHmd bn Hmwd AldçjAny‹ rsAlh mAjstyr bjAmçh - ١٩٩٧m - -Almlk çbd Alçzyz bjdh‹ ١٣٩٨h.
-AllAmAt‹ llzjAjy‹ tHqyq: mAzn AlmbArk‹ dAr SAdr‹ byrwt‹ ١٤١٢h -.
.AllbAb fy çll AlbnA' wAlĂçrAb‹ llçkbry‹ tHqyq: γAzy mxtAr TlymAt‹ wd- çbd Allh nbhAn‹ mrkz jmçh AlmAjd‹ dby‹ wdAr Alfkr‹ dmŝq‹ wdAr -Alfkr AlmçASr‹ byrwt‹ T٢‹ ١٤٢٢h.
AllbAb fy çlwm AlktAb‹ lAbn çAdl Aldmŝqy – tHqyq: çAdl ÂHmd çbd- Almwjwd‹ wçly mHmd mçwD - T/ dAr Alktb Alçlmyh - byrwt - AlÂwlŶ ١٩٩٨m - -- ١٤١٩h.
lsAn Alçrb‹ lAbn mnĎwr‹ dAr SAdr‹ byrwt‹ T٣-.
AllmHh fy ŝrH AlmlHh‹ lmHmd bn AlSAŶγ‹ tHqyq: ĂbrAhym bn sAlm - ‹AlSAçdy‹ AlnAŝr: çmAdh AlbHθ Alçlmy bAljAmçh AlĂslAmyh ‹Almdynh Almnwrh‹ Almmlkh Alçrbyh Alsçwdyh‹ AlTbçh: AlÂwlŶ ٢٠٠٤m- -١٤٢٤h.
Allmç fy Alçrbyh‹ lAbn jny‹ tHqyq: HAmd Almŵmn‹ çAlm Alktb‹ wmktbh- AlnhDh Alçrbyh‹ byrwt‹ T٢‹ ١٤٠٥h.
‹AlmbswT fy AlqrA'At Alçŝr‹ lAbn mhrAn‹ tHqyq: sbyç Hmzh HAkmy - ‹dAr Alqblh llθqAfh AlĂslAmyh‹ jdh‹ wmŵssh çlwm AlqrĀn‹ byrwt -١٤٠٨h.
‹mjAz AlqrĀn‹ lÂby çbydh mçmr bn Almθny‹ tHqyq: d. mHmd fŵAd szkyn- mktbh AlxAnjy‹ AlqAhrh.
'AlmHSwl fy AlnHw‹ tÂlyf: d. Âymn Alsyd bywmy Aljndy‹ mktbh zhrA - Alŝrq‹ AlqAhrh‹ T ١‹ ٢٠١٦m.
mxtSr Almðkr wAlmŵnθ‹ llmfDl bn slmh‹ Hqqh wqdḿ lh d. rmDAn çbd- AltwAb‹ Alŝrkh AlmSryh llTbAçh wAlnŝr‹ AlqAhrh‹ ١٩٧٢m.
mxtSr AlnHw‹ lAbn sçdAn Alkwfy‹ tHqyq: d. Hsyn ÂHmd bw çbAs‹ bHθ - ‹mnŝwr bHwlyAt AlĀdAb wAlçlwm AlAjtmAçyh‹ jAmçh Alkwyt ٢٠٠٥m - -AlHwlyh AlsAdsh wAlçŝrwn‹ ١٤٢٦h.
Almðkr wAlmŵnθ‹ lÂby bkr bn AlÂnbAry‹ tHqyq: d. TArq çbd çwn - AljnAby‹ bγdAd ١٩٧٨m.

Almðkr wAlmŵnθ، lAbn Altstry AlkAtb، tHqyq: d. ÂHmd çbd Almjyd--hrydy، AlnAŝr mktbħ AlxAnjy bAlqAhrħ، AlTbçħ AlÂwlŶ، ١٤٠٣h ١٩٨٣m.

Almðkr wAlmŵnθ، lÂby HAtm AlsjstAny، tHqyq: d. ĂbrAhym -AlsAmrAŶy، bHθ mstl mn mjlħ rsAlħ AlĂslAm bbγdAd، Alçdd ٧، ٨ snħ ١٩٦٩m.

Almðkr wAlmŵnθ lAbn fArs، Hqqh wqdm lh d. rmDAn çbd AltwAb - mktbħ AlxAnjy، ١٩٦٩m.

Almðkr wAlmŵnθ، llfrA'، Hqqh wqdm lh d. rmDAn çbd AltwAb، mktbħ - dAr AltrAθ، AlqAhrħ ١٩٧٥m.

-Almrtjl fy ŝrH Aljml، lAbn AlxŝAb، tHqyq: çly Hydr، dmŝq، ١٣٩٢h -.

AlmsAçd çly tshyl AlfwAŶd، lAbn çqyl، tHqyq: d. mHmd kAml brkAt-mrkz ĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy، jAmçħ Âm AlqrŶ، mkħ Almkrmħ، T٢ -١٤٢٢h.

mŝkl ĂçrAb Alqrān، lmky bn Âby TAlb Alqysy، tHqyq: yAsyn mHmd-AlswAs، dAr AlymAmħ، dmŝq، T٣، ١٤٢٣h.

mçAny Alqrān llÂxfŝ-tHqyq d. çbd AlÂmyr Alwrd-çAlm Alktb-byrwt--AlÂwlŶ-١٩٨٥m.

mçAny Alqrān llfrA'، tHqyq: çbd AlftAH ŝlby-dAr Alktb wAlwθAŶq-٢٠٠٢m--Alqwmyħ-AlθAlθħ-١٤٢٢h.

mçjm AlÂdbA' = ĂrŝAd AlÂryb ĂlŶ mçrfħ AlÂdyb، lŝhAb Aldyn Âby çbd -Allh yAqwt bn çbd Allh Alrwmy AlHmwy، tHqyq: ĂHsAn çbAs ١٩٩٣m --AlnAŝr: dAr Alγrb AlĂslAmy، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، ١٤١٤h.

mçjm AlbldAn، lyAqwt AlHmwy، dAr SAdr، byrwt، ١٩٩٥m -.

-mçjm Almŵlfyn، lçmr rDA kHAlħ، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، T١، ١٤١٤h-.

mγny Allbyb çn ktb AlÂçAryb، lAbn hŝAm، tHqyq: d. mAzn AlmbArk-wmHmd çly Hmd Allh، dAr Alfkr، byrwt، T٥، ١٩٧٩m، wtHqyq Alŝyx mHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd، Almktbħ AlçSryħ، SydA، byrwt ٢٠١٣m --١٤٣٤h.

AlmfSl fy Snçħ AlĂçrAb، llzmxŝry، tHqyq mHmd çz Aldyn Alsçydy، dAr-ĂHyA' Alçlwm، byrwt، T١، ١٤١٠h.

AlmqASd AlŝAfyħ llŝATby، tHqyq: mjmwçħ mn AlmHqqyn، mçhd-AlbHwθ Alçlmyħ wĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy bjAmçħ Âm AlqrŶ - mkħ ٢٠٠٧m --Almkrmħ، T: AlÂwlŶ، ١٤٢٨ h.

AlmqtSd fy ŝrH AlĂyDAH، lçbd AlqAhr AljrjAny، tHqyq: d. kAĎm bHr-AlmrjAn، dAr Alr ŝyd، AlçrAq، ١٩٨٢m.

AlmqtDb، llmbrd، tHqyq: Alŝyx mHmd çbd AlxAlq çDymħ، mSwrħ çAlm-Alktb، byrwt.

mqdmħ fy AlnHw، lxlf bn HyAn AlÂHmr AlbSry، tHqyq: çz Aldyn -Altnwxy، mTbwçAt mdyryħ ĂHyA' AltrAθ Alqdym، bwzArħ AlθqAfħ ١٩٦١m --wAlĂrŝAd Alqwmy، dmŝq، ١٣٨١h.

Almqrb، lAbn çSfwr، tHqyq: çAdl ÂHmd çbd Almwjwd، wçly mHmd-mçwD، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، T١، ١٤١٨h.

mçAny AlHrwf، llrmAny، tHqyq: d. çbd AlftAH ĂsmAçyl ŝlby، T، nhDh -mSr، bdwn tAryx.

mçAny AlHrwf، llzjAjy، Hqqh wqdm lh d. çly twfyq AlHmd، T، mŵssh - AlrsAlh، dAr AlÂml.
،AlmnSf ŝrH ktAb tSryf AlmAzny، lAbn jny، tHqyq: ĂbrAhym mSTfŶ- -wçbd Allh Âmyn، mTbçh mSTfŶ AlbAby AlHlby، T١، ١٣٧٣h.
،ntAŶj Alfkr، lÂby AlqAsm Alshyly، tHqyq: çAdl ÂHmd çbd Almwjwd- -wçly mHmd mçwD، dAr Alktb Alçlmyh، byrwt، T١، ١٤١٢h.
nkθ AlhmyAn fy nkt Alçmy̧An، lSlAH Aldyn xlyl bn Âybk AlSfdy، çlq çlyh - ،wwDç HwAŝyh: mSTfŶ çbd AlqAdr çTA، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyh ٢٠٠٧m - -byrwt – lbnAn، AlTbçh: AlÂwlŶ، ١٤٢٨h.
hdyh AlçArfyn fy ÂsmA' Almŵlfyn wĀθAr AlmSnfyn، lĂsmAçyl bA§A- .-mSwrh dAr Alfkr، byrwt، T١، ١٤٢٢h .-Albγdady، ĂsTnbwl، ١٣٦٠h
،hmç AlhwAmç fy ŝrH jmç AljwAmç، llsywTy، tHqyq: ÂHmd ŝms Aldyn - mnŝwrAt mHmd çly byDwn، dAr Alktb Alçlmyh، byrwt، lbnAn، AlTbçh ١٩٩٨m - -AlÂwlŶ ١٤١٨h.
AlwAfy bAlwfyAt، llSfdy، tHqyq: ÂHmd AlÂrnAŵwT، wtrky mSTfy، dAr- -ĂHyA' AltrAθ Alçrby، byrwt، T١، ١٤٢٠h.

***

صوت المؤلف وصورة الخطاب
"قراءة إنشائية في مذكرات الأمير عبدالله بن بلقين، المعروف بكتاب التبيان"

د. طنف بن صقر العتيبي
قسم اللغة العربية – كلية التربية
جامعة المجمعة

صوت المؤلف وصورة الخطاب "قراءة إنشائية في مذكرات الأمير عبدالله بن بلقين، المعروف بكتاب التبيان"

د. طنف بن صقر العتيبي

قسم اللغة العربية – كلية التربية
جامعة المجمعة

تاريخ تقديم البحث: ١٧/ ٩/ ١٤٤٣ هـ تاريخ قبول البحث: ١٤/ ١١/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قراءة مذكرات الأمير عبدالله بن بلقين المعروف بـ"كتاب التبيان" بـ بوصفها خطاباً سردياً يمكن أن ينفتح على غيره من الخطابات، وقد جاءت الدراسة كاشفة في القسم الأول منها عن قضية التحقق النصي وأصداء الجنس الأدبي، من خلال النظر في الدراسات التي حاولت تصنيف الكتاب، ثم الكشف عن خصائص الفاتحة النصية ووظيفتها في البناء التأطيري للنص، بوصفها جزءاً من النص. بالإضافة إلى الوقوف على قضية تشكيل الهوية لمذكرات الأمير عبدالله، الذي قاد الباحث إلى دراسة خصائص الخطاب السردي والوقوف على طبيعة المسرود، وقراءة المدونة بوصفها مزيجاً من الأجناس السردية، ثم الانتقال إلى وضعية الراوي وموقع الرؤية؛ فقد تجلّى الصوت السردي، الذي أسهم في الكشف عن السمات النصية لهذا الجنس أو ذاك. ولعل هذا ينقلنا إلى الوقوف على منطق الذاتية، إذ منح المؤلف مساحة كبيرة في الكتابة، وطريقة تدوين الأحداث التاريخية المتصلة بحياته الخاصة، وهذا هو الذي منح الكتاب أدبيته.

الكلمات المفتاحية: التبيان، مذكرات الأمير عبدالله، خطاب سري، كتابة تاريخية، ذاتية.

The Role of the Author's Voice in Shaping the Narrative Discourse: A Rhetorical Reading in the Memoir

Dr. Tanaf Sager Alotaibi
Department Arabic Language – Faculty Education
Majmaah university

Abstract:

This study provides a rhetorical reading of the Memoir of Prince Abdullah bin Buluqin (commonly known as Kitab Al-Tibyan) as a rich and interactive narrative discourse. The first section of the study explores the memoir in terms of the problem of its verification; and the difficulty experienced by some studies attempting a genre classification of the book. The section, moreover, discusses the structure of the text, the characteristics and functions of the text-opening (as a threshold) and its role in the framing of the text, and the different types of Intertextuality that the text reveals. The second section investigates the concept of the writer's identity construction inside the text of the memoir, the role of identity in the narrative discourse, and the nature of the narrative. In addition, this section views the memoir as a mixture of literary genres; examines how the voice of the narrator/author, his point of view, and his literary positioning have all contributed to the overall structure of the text, the authorial agency (subjectivity), the developments of the events, and how all these things have ultimately shaped the text giving it its unique literariness.

key words: Kitab Al-Tibyan, Prince Abdallah's Memoir, narrative discourse, historical writing, writer's agency, subjectivity.

المقدمة:

لقد أضحت بعض المقاربات النقدية منشغلة إلى حد الهوس بالنزوع نحو التجريب، والبحث عن آفاق جديدة؛ لطرح وجهة نظر خاصة، تتشكل هذه النظرة من خلال القراءة والتأويل، والخضوع لمعايير المنهج النقدي، والبحث عن تطوير الكتابة النقدية وأسئلتها، والأخذ بها إلى دروب المغامرة والإبداع. غير أنّ بعض النصوص لا يُفْسح فيها المجال واسعاً للباحثين من إصدار الأحكام تجاهها، أو حتىّ تحديد موقعها من منظومة الأجناس الأدبية، خاصة تلك الكتابات النثرية التي يتداخل فيها الذاتي والموضوعي، أو تلك التي تنطوي على خصوصيات يعسر على الباحث تلمس مسارتها الأجناسية. ونحن هنا نقرأ الأدب بوصفه خطاباً أُنجز داخل سياق ثقافي مليء بالمتغيرات والمخاضات؛ لأن الكتابة في الأصل تدفع بالخطاب نحو مدارات جديدة؛ تحقق له مسارات متجددة، يمكن أن تدرجه ضمن جنس أدبي مخصوص.

إن القارئ والمتابع للكتابة السردية يلاحظ أن دائرة هذه الكتابات ما فتئت تتشعب وتتسع، ولعل هذا الجانب يطرح على السرديات اليوم مزيداً من الإشكاليات المرتبطة بالتحديد الأجناسي والميثاق السردي، بوصفه تعاقداً مرجعياً بين الكتابة والتلقي. وإذا كانت هذه الحيرة في الكتابات السردية الحديثة قائمة بين السارد ومسروده، وبروز الذات الكاتبة أحياناً؛ فإنها – أيضاً– قائمة في الماضي بين السيرة الذاتية، وكتابة المذكرات التاريخية؛ إذ نجد نصوصاً في التراث ملتبسة في المشهد النقدي، بين كتابة الذات والتاريخ رغم كثرة النقاشات المثارة حولها.

ونحن هنا أمام كتابة أدبية تاريخية أخذت معالمها تتشكل من خلال صوت المؤلف وصورة الخطاب، ضمن مدونة نثرية قديمة، هي "مذكرات الأمير عبدالله بن بلقين بن باديس، آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩هـ-٤٨٣هـ)، والمسماة بكتاب التبيان"، وهنا أيضاً تتمثل لنا الإشارات التاريخية المنبثة في فاتحة كل نص من نصوص هذه المدونة التي حددناها مجالاً للدرس، وتتمثل لنا -أيضاً- الذات الساردة حاضرة طي الحكاية، تحملنا إلى التسليم بتاريخية الحكاية المروية وأدبيتها على حد سواء. وبناء على ذلك فقد اخترت عنوان : **صوت المؤلف وصورة الخطاب، قراءة إنشائية في كتاب التبيان،** لهذا البحث، ووجدته جديراً بالدراسة والبحث؛ وذلك للأسباب الآتية:

-أهمية المدونة وقيمتها الأدبية والتاريخية.

- البحث في المفارقة بين اتجاه السرد العربي القديم إلى الكتابة الذاتية.

-معالجة مسألة المؤلف وعلاقته بخطابته اتصالاً وانفصالاً.

ويهدف البحث إلى الآتي:

-الكشف عن أصداء التجنيس الأدبي.

- الوقوف على خصائص الهوية السردية للمدونة المدروسة.

-معرفة خصائص الكتابة في كتاب التبيان، وحضورها بين التاريخي والتمثيل الأدبي.

ولما كان صوت المؤلف وصورة الخطاب يمكن اعتبارهما موضوعاً ينطوي على خصوصيات تقودنا إلى تلمس مسار الكاتب التأليفي والإبداعي، وطبيعة سرده؛ فإننا سنختار المنهج الإنشائي في دراسة هذه المدونة؛ فهو سيسهم في الكشف

عن مضامين الخطاب من الداخل، ويقرأ الحكاية من وجهة نظر الراوي، ويكشف عن هوية النص الأدبية. ومن هنا فإن المدونة التي بين أيدينا يمكن اعتبارها من أدب المذكرات أو السرد الذاتي؛ ولكن قبل الخوض في الكشف عن سماتها الفنية، فإنه يتعيّن علينا أن نطرح بعض التساؤلات، من قبيل: ما السمات النصية والمضمونية لكتاب التبيان المعروف بمذكرات الأمير عبدالله بن بلقين؟ وما مدى بروز سمات الذات الكاتبة في هذا الكتاب؟ وهل يعني حضور الجانب التاريخي اعتبارها نصاً أدبياً يتداخل مع التاريخ؟ أم أنها جنس أدبي مستقل بذاته؟ ثم هل الكاتب نفسه التزم ميثاقاً خاصاً في الكتاب يبرهن فيه عن انتماء نصوصه إلى جنس أدبي بعينه؟. للإجابة عن هذه التساؤلات علينا أن نقرأ المدونة من جهتين، هما: التحقق النصي وأصداء الجنس الأدبي، والانعتاق السردي وتشكيل الهوية.

١- التحقق النصي وأصداء الجنس الأدبي:

يضعنا كاتب التبيان/ مذكرات الأمير عبدالله بن بلقين، منذ الوهلة الأولى على إشكالية في تحديده الأجناسي، ذلك أنه لم يصرح عن إنماء نصه إلى جنس أدبي بعينه، ولم تظهر الذات الكاتبة في مستهل السرد وفاتحة الكتاب، ولعل هذا الجانب ينقلنا إلى أن تجنيس الكتاب الذي بين أيدينا يبقى مرتهناً بفعل القراءة، وقضية التقبل، والبحث عن أصداء هذا الجنس الأدبي أو ذاك. فليست النصوص التي سكت عنها أصحابها لا جنس لها يضبطها، وإنما هي بما ستظهره القراءات؛ لذا فإن القارئ هنا " معنيً أساساً في سيرورة تكريس

المحددات النوعية"[1]. غير أن ثمة باحثين نظروا في الموقع الأجناسي لمدونة التبيان، ولعل أولهم محقق الكتاب ليفي بروفنسال، الذي وضع عنواناً للكتاب يقتضي إدراجه تحت جنس المذكرات، هو: "مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة"، دون أن يذكر مبرراً لذلك، وبذلك يخرج الكتاب من عنوانه الأصلي" التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري بغرناطة" الذي أقرّه أهل زمانه[2]. في حين يطالعنا رأي آخر يناقش عنوان الكتاب الذي وضعه ليفي بروفنسال، ويرى أنه عنوان يجعل القارئ يكون متصلاً أكثر بتسجيل أحداث تاريخية، ووقائع أنجزها أشخاص معروفون، في مكان معروف. ولعل هذا سيجعل القارئ يدرجه ضمن حرم الكتابة التاريخية[3]. لكن القاضي جعل الكتاب يراوح بين جنسين سرديين، هما المذكرات والسيرة الذاتية، الأمر الذي يجعل القارئ يقع في الاضطراب الأجناسي للكتاب، وإن كان قد حاول في حديثه أن يحل الإشكال بقوله:" هو تاريخ الفئات الاجتماعية، والتاريخية التي إليها ينتمي الفرد(...) الذي يسرد أحداثاً كان

(١) بنحدو(رشيد)، جمالية البين بين، ط١، منشورات مؤسسة نادي الكتاب بالمغرب، فاس، المغرب، ٢٠١١م، ص ٢٩٣.

(٢) ينظر: المالقي(أبو الحسن عبدالله)، تاريخ قضاة الأندلس "كتاب المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تحقيق: ليفي بروفنسال، د. ط، دار الكتاب المصري، القاهرة، ٩٧.

(٣) ينظر: القاضي(محمد)، كتاب التبيان لعبدالله بن بلقين، مذكرات أم سيرة ذاتية، ضمن لكتاب الجماعي التراث الأندلسي في الثقافة العربية والأندلسية، د. ط، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩١م، ص ص ٣٦، ٣٨.

شاهداً عليها أو فاعلاً فيها"[(١)]. ومن هنا فإن هذه اللغة يمكن أن يتداخل فيها الذاتي والموضوعي، وهو ما يجعل تلك الفروق تضمحِّل؛ خاصة إذا ما علمنا أن مادة السيرة الذاتية لا تختلف كثيراً عن مادة المذكرات أو اليوميات؛ بل إنه لمن المستحب أن يكون لكاتب السيرة الذاتية مذكرات أو يوميات ترفده بأحداث مهمة في تشكيل خطاب السيرة وتَذكُّر الأحداث التي تعرّض لها قديماً[(٢)].

كما يرى الدكتور صالح الغامدي أن كتاب التبيان أقرب إلى السيرة الذاتية منه إلى المذكرات، وأن وسمه بالمذكرات فيه مجانبة للصواب. وقد رأى –أيضاً– أنه من الأولى ببروفنسال محقق الكتاب أن يحافظ على عنوانه الأصلي" التبيان"، ثم يضيف عنواناً فرعياً يدرجه ضمن جنس مخصوص[(٣)]. وأشير بهذا الخصوص إلى أن ثمة توافقاً واختلافاً بين السيرة الذاتية والمذكرات؛ فالتوافق يكون من خلال التطابق بين المؤلف والسارد والمسرود، وذكر الأحداث التي كان للمؤلف ضلع فيها، وهي سرد يغطي جميع حياة المؤلف وفق ترتيب زمني مخصوص؛ في حين أن الاختلاف يكمن في أن المذكرات

(١) السابق، ص ٣٦.

(٢) ينظر: شاكر(تهاني عبدالفتاح)، السيرة الذاتية في الأدب العربي، فدوى طوقان وجبرا إبراهيم جبرا، وإحسان عباس نموذجاً، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م، ص ١٤.

(٣) ينظر: الغامدي(صالح)، الممكن والمستحيل في السيرة الذاتية، مجلة الدرعية، مجلد١١، عدد٤٣،٤٢، سبتمبر، ٢٠٠٨م، ص٤٣٧.

تقتصر أحياناً على جزء من حياة المؤلف [١]. ولما كانت كتابة المذكرات تُحتم على السارد أحيانا الجمع بين السرد الوقائعي وسرد جوانب من حياة الكاتب، فإننا نجد نصوصاً من السيرة الذاتية في الآداب الأوربية كُتِبت تحت عنوان المذكرات[٢]. وهكذا يمكن أن يكون مصطلح المذكرات جامعاً بين المذكرات والسيرة الذاتية من حيث سرد حياة الكاتب من جهة، ومن حيث سرد موضوعات أخرى متصلة بحياة المؤلف وعلاقاته بالأحداث المحيطة به.

ونحن هنا لا نريد أن نشارك في الخلاف القائم حول التحديد الأجناسي لكتاب التبيان، أو إدراجه ضمن جنس أدبي معين، قبل أن تقرأه من زاوية التحقق النصي والبحث عن أصداء الجنس الأدبي، ولعل هذا الجانب سينقلنا إلى النظر في وضعية الفاتحة وخصائص البنية النصية.

١-١-الفاتحة:

لعل الهم الأول الذي يكتنف الأمير عبدالله بن بلقين صاحب كتاب التبيان، هو تقديم رؤية ذاتية في مستهل كتابه عن منزلة الكتابة وقيمتها التأثيرية في التلقي، وهي الفاتحة الأولى لمسروده؛ إذ يقول:" **ولا يجب على الناطق والكاتب أن يتبّع هواه، في أمره كله، فكل مفتون ملقنٌ حجته، ولا عليه أن يرفض ذلك، فيكون بانياً على غير أصل وعاملاً لغير نهاية،**

(١) ينظر: ماي(جروج)، السيرة الذاتية: ترجمة: محمد القاضي، وعبدالله صولة، ط١، بيت الحكمة، قرطاج، ١٩٩٢م، ص ص ١٢٦، ١٢٧.

(٢) ينظر: القاضي(محمد) وآخرون، معجم السرديات، ط١، دار محمد علي الحامي للنشر، تونس، ٢٠١٠م، ص ٣٨٠.

وعسى بذلك يسعى فيما يصلح غيره ويفسد حال نفسه، وهو لا يشعر، بل يصرِّف نفسه على فرقين: يسعى في بلوغ أمله وإدراك مراده ، دون أن يكون ذلك مُخِّلاً بذكره، ولا غرضاً لعدوه. وكل بيان مالم يكن صواباً فهذر، وليس يحمد لواضع كتاب أو ناظم خبر أكثر من جودة التأليف فقط. لأنه إنما وضع ما قد سبقه إليه غيره، وكل أحد ينفق ممّا عنده"[(١)].

وهكذا فإن مسألة الفاتحة تنخرط ضمن المواقع الإستراتيجية في النص، فالابتداء بما هو لحظة اتصال مع فضاء لغوي وثقافي واسع وانفصال عنه في آن؛ فإنه بالضرورة يجسد محاولة التأسيس لقول جديد ورغبة ملحة من الكاتب في عرض فكرته[(٢)]. ولعل هذه الفاتحة التي يدرجها الأمير عبدالله، ويطرح فيها طرائق للكتابة والكلام، يمكن اعتبارها تدشيناً للخطاب السردي الفعلي، أو هي بمنزلة مقدمة كبرى أو خطاطة حجاجية لعرض قصة حياة شخصية مفرده، وعلاقتها بأحول العصر والسياسة. يقول الأمير عبد الله أيضاً: **"وليست الفائدة فيما قصدنا عليه ذكر خبر يوصف ويأتي عليه نادرة مستطرفة، أو حكاية مستغربة، أو معنىً يؤدي إلى تأدب وانتفاع. – فلعلك أيها المتأمل كتابنا– أن يكون عندك أو طرأ إليك خبر من أحوال الدولة مشهورًا لا تجده منصوصاً هنا، فتُعجِز واضعه: فليس إلا كما**

---

(١) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، تحقيق: إ ليفي بروفنسال د. ط، دار المعارف بمصر ١٩٥٥م، ص ١١.

(٢) بنخود(نور الدين)، فن السيرة في التراث العربي، ط١، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢٠١٦م، ص ١٠٥.

قدمناه. اللهم إلاّ أن يكون حديثاً يؤدي إلى القيام بحجة صاحبه والاعتذار عنه من أمرٍ قد التبس على الجاهل أو أشكل على السامع، لم يهجم على حقيقة، فنطق هذَاراً، وساعد عليه أقواماً لم يخسروا في عرض غيرهم شيئاً. وطعنوا على غائب أو ميت لم يُحِر الجواب عن نفسه، أو دليلاً لم ينتصر لعرضه"[(١)]. ولئن اعتبرنا أن هذه الفاتحة سنة من سنن الكتابة عند القدامى على نحو ما نجد في كتب السيرة، فإن الكاتب قد أبان عن أسباب التأليف والظروف الحافة بالكتابة، من عرضٍ لأحوال الدولة وإبانة المؤلف عن نفسه، وترك معرفة وعلم ينشر بعده. وهكذا فإن الفاتحة هنا يمكن أن تقوم بدور تأطيري واضح؛ بوصفها جزءاً من النص، ووسيلة مهمة في اشتغال آلة التأطير، التي تمهد للنص سبيل القراءة والحضور الثقافي والاجتماعي، ولكنها ليست منه. ومن هنا فإن هذه الفاتحة قد تثير إشكالاً؛ لأنها لا تسمح بالتداخل مع نصوص المدونة، وإنما مؤطرة لها، ولكنها في الآن نفسه تنتصب في مستهل الكتاب في منزلة وسطى بين التصدير الذي لا ينتمي إلى الفضاء اللغوي الخاص بالنص، والفاتحة التي يستحيل النص بدونها مبتوراً[(٢)].

زد على ذلك أن الفاتحة قد تكون لها اعتبارات في بناء النصوص السردية، منها ما هو راجع للمستوى التركيبي(أن تكون بأعذب لفظ)،

---

(١) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، تحقيق: إ ليفي بروفنسال د. ط، دار المعارف بمصر ١٩٥٥م، ص ١١.

(٢) بن خود(نور الدين)، فن السيرة في التراث العربي، ص ١٠٦.

ومنها ما هو راجع للمستوى التداولي، أي استهداف القارئ والسامع وأحوال المتخاطبين وأوضاعهم[(١)]. إنّ الذات القارئة لا تتنبأ بأفق النص قبل تلقيه، وهذا ما تنقله لنا الفاتحة أو البداية، بوصفها لحظة العبور النصي بالنسبة للقارئ. يقول الأمير عبدالله:" **ألا ترى أن مؤلف الكتاب إن كان غرضه نظم الكلام وسجع اللفظ، كان ذلك ضاراً بالمعنى، وإن أتى به يسوقه بعد تحليق عليه، وربما وضعه من غيره شكله، وإذا تمّ المعنى نقص بعضُ اللفظ؛ كما قيل " إذا تم العقل، نقص الكلام". وأرى أن مساق الحديث في التأليف بعضه لبعض، أحسن خرطاً وأفضل نظماً من تقطيعه، لهذا نريد إيراده كالحديث" [فالحديث] ذو شجون، ونضرب المثل لبعضه ببعض، فيتّقُ إيراده دفعة واحدة، ونصه على أكمل ما يمكن"**[(٢)]. لقد جاءت مقدمة كتاب التبيان فاتحة كبرى، ومكوناً بنائياً ينقلنا إلى خفايا النص؛ فهي بمنزلة " عتبة تفصل العالم الواقعي الذي نعيش فيه عن العالم الذي يصوره النص الحكائي، وعلى ذلك فإنها ينبغي أن تجذب القارئ إلى داخلها"[(٣)].

---

(١) ينظر:بلعباد (عبدالحق)، الإحساس بالبداية في القصة القصيرة، شعرية الفاتحة النصية في ليس هناك ما يبهج لعبده خال، كرسي الأدب السعودي، جامعة الملك سعود، ج١، ٢٠١٤م، ص ٤٦٧.

(٢) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطه(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ١٢.

(٣) صالح(عبد الستار عبدالله)، جماليات ،الفاتحة النصية في خطاب عبدالوهاب النعيمي الحكائي، مجلة دراسات موصلية، مجلد٧، عدد٢٠، جامعة الموصل، ربيع الثاني،٢٠٠٨، ص ٥٨.

ومن هنا فإن الأمير عبدالله يحاول أن يصور نفسه من خلال الفاتحة مضطلعاً بوظيفة الحكي، وينتصر لنفسه من الزلل والنقص من خلال إيراد المثل/ "إذا تم العقل نقص الكلام"، كما أنه يريد تأليف الحديث لبعضه/ "فالحديث ذو شجون"، ولعل هذه رغبة منه لعرض طريقة في نظم الأحداث. لذلك فإنّ الفاتحة يمكن اعتبارها ابتداء السرد واللحظة التي تكشف النسيج المضموني للنص، وتشي" بما سيأتي من اللاحق، دون أن تصدنا عن التعامل مع النص بأكمله، أو عن المتبقي منه"[(١)].لقد كان الأمير عبدالله واعياً بالفاتحة مدركاً أنها تضع الباحث على الحدث الأكبر، الذي ستفصح عنه النصوص لاحقاً، وتسلمه من واقعة إلى واقعة ومن حديث إلى حديث.

ولئن اعتبرنا كتاب التبيان عملاً حكائياً بوصفه يسرد أحداثاً وقعت للأمير وكان شاهداً عليها، ويكشف علاقاته بالدولة وأحوال السياسة، فإنه أيضاً عمل يؤسس في طرحه لأحداث بالضرورة لا تقوم على المطابقة؛ بل على الاختلاف، خاصة في الجمل الافتتاحية، وقد تجلّى ذلك أكثر في حديث الأمير عبدالله عن تكوينه السياسي؛ حيث جاء في فاتحة هذا الفصل:" **وقد كنّ –معشر أهل بيت المملكة– نرى من آكدِ ما نتأدب به إعمال، السياسة في طلب الرياسة، والسعي لها بكل الوجوه، وإحضار الأذهان، ما لو أن المُفْرِط في بعض ذلك منّا يكون أفقه الناس في سائرها من العلوم، لكان عندنا ناقصاً، لا يصلح لهذا الشأن، حتى وقع التنافس**

(١) صدوق(نور الدين)، البداية في النص الروائي، ط١، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ١٩٩٤م، ص ١٥.

على ذلك(..) وتلك صناعة وجب تعلُّمُها لضرورة الحال، كسائر الصنائع التي منها معايش الناس، ولا بد لهم من اتباعها"[(١)]. فالأمير هنا يمهد للوصول إلى منزلته السياسية وطبقته الاجتماعية، فهو رجل دولة، ويزمع على سرد أحداث خاصة بدولته، ولعلها غايته الخاصة في التأليف، وإشارة من طرف خفي إلى أن الفاتحة تجعل الكتاب يقف دفاعاً عن هذه الدولة، وتلك المنزلة التي كان يحظى بها. وعليه فإن الاشتغال كان مؤسساً على الفاتحة النصية، التي جاءت مدخلاً لفضاء سردي جديد، وهذا يطرح تساؤلاً مهماً على القارئ، وهو: كيف تتعين هذه الفاتحة في فصول الكتاب؟ وهل ستتغير من فصل إلى فصل؟ أم أنها تظل ثابتة؟.

إنّ كتاب التبيان متعدد الفصول، ويقوم على أحداث لا يحكمها تسلسل زمني أو تاريخ محدد، ولكنه مع ذلك يُعد من أهم الكتب التي تحدثت عن مملكة بني زيري بغرناطة، إذ يمكن أن يُفهرس معرفياً ضمن كتب التاريخ؛ نظراً لطبيعة المادة التي يقدمها مؤلفه الأمير عبدالله. إلّا أن الناظر في فواتحه لا يجد غضاضة في إعادة تصنيفه الأجناسي؛ خاصة إذا كانت الذات الساردة حاضرة بقوة في هذه الفاتحة. يقول الأمير عبدالله أيضاً:" **وأول ما ينبغي تقديمه ذكر دخولنا الأندلس، وكيفية ولايتنا إياها، إلى هلّم جرّا. فإنه، متى أتينا على خبر يطيب ذكره، في هذا التأليف، للمعترض أن يقول: "هذا**

(١) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ١٦.

أحسن لو كان على أصل يُحمد، وعن ولاية ترتضى". فينطق هذراً دون اختبار ولا إنصاف، على أن الثناء الحسن لا يقع على الدولة إلّا في مدَّتها وأيام سعادتها، لو كانت ظالمة، فلا يقع فيها الذم إلّا بعد توليها، ولو كانت عادلة. والناس مع من سبق إلّا من نظر بعين العدل، لا بعين الهوى وقليل ما هم"[(١)].

إنّ هذه الفاتحة التي تطالعنا في مستهل فصول كتاب التبيان تمهد لشرح وقائع وأحداث تاريخية كتبها المؤلف نفسه، وهو شرح يراوح بين التفصيل الإجمال؛ فضلاً عن علاقته الوثيقة بالذات الكتابة، ومن هنا فإنها –أي الفاتحة– الشكل الذي تنتظم فيه خصائص الجنس الأدبي. وهكذا عوض أن يكون الحديث عن دولة بني زيري وحكايتها من الجانب التاريخي، سيكون بإمكان السارد الحديث من داخل بنية الحكاية؛ لأن السرد هو الذي يعيد مسرحة الأحداث نصياً. فخصوصية التجربة عن الأمير عبدالله تجعل كتاباته في التبيان متفردة عن باقي الأشكال السردية المعروفة؛ بسبب طابعها التسجيلي الذي تظهر فيه أصداء الجنس الأدبي وتختفي.

١–٢– في البنية النصية:

إذا كان من الضروري أن نتبين بقوة التأثر الأجناسي من خلال التجارب التي خاضها الأمير عبدالله بن بلقين، والأحداث التي اضطلع بها بوصفه راوياً مشاركاً، وشاهداً على الأحداث؛ فإنه من الضروري –أيضاً– أن نقف على

(١) السابق، ص ١٧.

خصائص البنية النصية لكتاب التبيان؛ خاصة إذا ما علمنا أن هذا الكتاب يتنازعه جنسان سرديان، هما المذكرات والسيرة الذاتية. وعليه فإننا لا نروم التبسيط في هذه المقاربة، وإنما نصرف همنا إلى الوقوف على خصائص هذه البنية، وضروب العلاقة بين النصوص المتداخلة. فكتاب التبيان يقدم لنا حكاية الأمير عبدالله وعلاقته بدولة بني زيري وأحواله ملكاً وأميراً. يقول متحدثاً عن بداية قيام دولة بني زيري في منطقة البيرة بناء على طلب أهلها:" **فلمّا رأى سلاطين صنهاجة وبنو زيري اقتطاع كل أمير في بلدٍ لنفسه، وذهاب ما كانوا عليه من عزٍ وثراء، عزموا بالرحيل والجواز إلى العِدوة، ليرجعوا إلى مستقرِّهم. فانعقدوا على ذلك بعد أمور يطول ذكرها، وظهور فساد كبير أضربنا عن إيراده كلها، إذ كان مقصدنا وصف دولتنا خاصة، ولابد من ذكر من لمع من غيرها عن الاحتياج إليه، وكان أهل إلبيرة في بسيط من الأرض، وكان فيهم من الغشِّ بعضهم لبعض ما إن الرجل منهم ما يتخذ بإزاء داره مسجداً وحمّاماً؛ فراراً من جاره، ولا يرجون إلى طاعة ولا حكم والٍ، وكانوا من أجبن الناس وأخوفهم على مدينتهم (...) فما بصروا باختلاف سلاطين الأندلس، وأنها اضرمت ناراً ، وتوقعوا أن يتخطفهم الناس، وجهوا إلى زاوي المذكور، شاكين ممّا هم فيه، ويقولون إن كنت جاهدتم قبل اليوم، فهذا الجهاد آكد عليكم**"(١).

لقد كان المجال واسعاً للتدرج في البنية النصية لكتاب التبيان من بداية

(١) السابق، ص ٢٠

استقرار بني زيري في إلبيرة- بناء على طلب أهلها- إلى حمايتهم والوقوف إلى جانبهم، وعليه فإن صوت المؤلف في هذا العرض وقدرته على المزاوجة بين المنطقين الزمني والغرضي، لا يحجب أن أحدهما مهيمنٌ على الآخر؛ فاختلال التعاقب الحدثي ظاهر بقوة حتى في البنى النصية القائمة على منطق زمني. ففي هذا المقطع وما جرى مجراه لا حضور للترابط السردي الذي يمكن أن يجعل النص منتمياً إلى جنس أدبي بعينه، وإنما تسجيل لوقائع عامة. الأمر الذي يقودنا إلى أن الأمير عبدالله لا يحرص على التنسيق أو التحكم في المادة السردية التي يرويها؛ غير أنه في الآن نفسه لا ينفلت من طبيعة المسرود؛ فينقل الأحداث الخارجية التي لا حيلة له في التصرف بها، وهنا يمكن أن يتجلّى لنا وجه من وجوه المذكرات؛ لأن الراوي يروي تحت وطأة الواقعي ومرهون به، يفرض عليه جملة من الشروط التي تتصل بالحياتي(١). وهكذا فإن خصوصية التجربة في كتاب التبيان تجعل الناحية الجمالية متراجعة نوعاً، في مقابل المضمون الذي يحتل المكانة القصوى؛ لأن الراوي مسكون بهاجس التدوين والإثبات، لا الإبداع والإبهار. ولعل قراءة البنية النصية تجعلنا نقترب أكثر من تحديد أجناسية كتاب التبيان. يقول الأمير عبدالله، متحدثاً عن خروج المرتضى لحرب بني زيري وهزيمته على يد زاوي وجنده:" **فلم يكن إلّا مدة يسيرة قبل أن يتكمل البنيان، فإذا بالطوائف الباغية قد أقبلت طامعة متألفةً، يظنون أنهم عند وصولهم، لا ترتفد لهم ساعة، وقدموا كتاباً**

(١) ينظر: مونسي(حبيب)، شعرية المشهد الإبداعي، ط١، دار الغريب، وهران، الجزائر، ٢٠٠٣م، ص ١٠.

إلى زاوي المذكور يأمرونهم – بزعمهم– إلى الخروج أمامهم على الأمان، وأن لا سبيل إلى البقاء، ولا يتركونهم بذلك الموضع: يُبلون بذلك العذر عندهم، إذا ظفروا بعد هذا أن لا يقبلوا لهم عثرة. ولمّا قُرئ على زاوي كتاب المرتضى المقام لهذا الناموس، جمع رجاله، وخاطب أخيه حبوساً يأمره بالقدوم عليه، فأتى في جميع عسكره، ودخل المدينة على أعينهم، غير مجانب لهم ولا متكامن منهم، واجتمع بغرناطة من صناهجة دون الألف من خيرة الخيرة؛ وكان الطوائف الباغية في نحو أربع ألف فارس، فأمر زاوي المذكور بكتب الجواب من إملائه(...) فلما ورد الجواب عليهم عجبوا من دهائه(فزحف القوم إلى ملاقاتهم، فأمرهم زاوي بالثبوت وترك الطيش(...) فخرجوا إليهم بأنفس جريئة وعلى الموت مُوطَّنة، وقلوب حنقة للموت طالبة. فلم يكن إلا كصفقة الكف على الكف حتى ولوهم الأدبار، وانهزموا أمامهم مذعورين"[(١)] . وإذا نظرنا في فصول كتاب التبيان ، رأينا كيف ينقلها الراوي وكأنها فصل محدد، وعلى أساس واحد تساق وتُنسق من خلال علاقته بأحوال الدولة والعصر. ولئن كنّا قد لاحظنا في مستهل هذا البحث أن المنطق الحدثي لا يخضع لترتيب زمني متسلسل؛ فإن هذا لا يلغي القيمة الأجناسية لكتاب التبيان؛ خاصة إذا ما علمنا أنّ الأمير عبدالله استطاع أن ينزل أحداثه في مسار زمني مخصوص،

(١) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ص ٢٢، ٢٣

هو مدة حكمه(٤٦٩هـ – ٤٨٣هـ). ففي هذا المقطع نجد سرداً يسير في خط مستقيم، ولا حضور لأصوات شخصيات أخرى، غير أن صوت المؤلف هو المهيمن على الخطاب؛ فالمؤلف/ الراوي أقام المسار السردي على محور التسلسل في الأحداث في كل فصل، فكانت المقاطع في أغلب أحوالها مبينة بعضها على بعض بناء حدثياً مباشراً حيناً، ومتعالقة حدثياً ومتخلخلة زمنياً في الغالب.

ومن هنا فإن كتاب التبيان قصة الأمير عبدالله في علاقته بالأحداث التاريخية، وتدوين وقائعها، تسرد خيوطها ضمن النسيج الاجتماعي والسياسي والعسكري، في إقليم غرناطة. يقول الأمير عبدالله في استيلاء باديس على مالقة:" **وإنما كان طلب جدنا أكثره وسيعة على أخذ مالقة، فإنه متى كان يأخذ شيئاً من معاقل الأندلس يبلغه من المعز بن باديس، إن يقول" يخاطبني صاحب غرناطة بأخذ الكور والقرى، أما أنه لو أخذ مثل قرطبة ومالقة وأما أشبههما من القواعد كنا نبايع له في ذلك"، فجعله كلامه يجد في خبر مالقة والذي كان يرى من انْدِبار سلاطينها ، وتوقُّعِه على أن يأخذ البلدة من يدخل عليه الداخلة منها. فلم يزل يعاودها سنين، بلا سائمة ولا فترة؛ حتى حصل عليها، وبنى قصبتها بنياناً لم يقدر على مثله أحد في زمانه، وأعدها عدة للمهمات. وجعل فيها جميع ما ورث لابنه وزاد عليه. وكان الذي يتوقع من كَلَب سلاطين الأندلس واتفاقهم عليه لذلك أن يتحصنّ فيها ما استطاع، وإلاّ فيجوز منها إلى عُدوة بني عمِّه بأهله ومذ أخذها، حلَّ عن نفسه. ونازعه عليها**

ابن عبَّاد، وأطاعه أهلها دون القصبة، فوجه إليها عساكره وهزمه عليها ورجعت إليه بعد اليأس منها. ولم يلاقَ سلاطين على مدين ما لاقى هو على مالقة من طول الفتن ونفقة الأموال. فلمّا بلغ منها الغاية من آماله، حلَّ على نفسه وتمتع بملكه"[(١)]. إنّ القراءة النصيّة لفصول كتاب التبيان قادتنا إلى فهم رابط الاتساق بين الأحداث وإمكانية إدراجها ضمن أجناس الأدب، وهو رابطٌ اجتماعها في بيان صورة صاحب المؤَلَّف؛ فهو ملك، ولفظة "جدِّنا" التي تواردت في الكتاب غير مرة، تنقلنا إلى أنه ربيب ملك، أراد أن يدون أحداث دولته، وحديثه أيضاً عن أسلافه دليل على إبراز المجد التليد الذي يحظى به، وإيضاح الأساس الذي قامت عليه دولة بني زيري[(٢)]. وكذلك نرى في هذا المقطع هاجس التدوين والضبط الدقيق للصفات والمنعرجات المهمة، من قبيل) وإنما كان طلب جدّنا أكثر وسيعة/ وتوقعه على أن يأخذ البلدة/ واتفاقهم عليه/ ونازعه عليها بن عبّاد...). ومن هنا ينطلق اشتغال البنية النصية منذ الفاتحة التي تتجلّى فيها انخراط الكاتب بأحداثه، ويقع التذكير بالميثاق المعقود بن الكاتب والقارئ، وهو أحداث دولة بني زيري، بوصفه جزءاً من الميثاق وصالح للتذكير ببنوده. وعليه فإننا والحالة تلك أصبحنا أمام حوافز مشتركة تُكَوِن ما يسمى بـ" المتن الحكائي بوصفه حدثاً

(١) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ص ٣٣، ٣٤.

(٢) ينظر: القاضي(محمد)، كتاب التبيان لعبدالله بن بلقين، مذكرات أم سيرة ذاتية، ضمن لكتاب الجماعي التراث الأندلسي في الثقافة العربية والأندلسية، ص ٤٠.

تاماً مفترضاً"[١]. يقول الأمير عبد الله في أجلاء الأمير ماكسن بن باديس:" **وكان اليهودي قد ألقى يده في عمّنا ماكسن**"[٢]. ويقول أيضاً: " **ولمّا تمكن ماكسن من جيّان وثار معه مُسَكّنٌ مع بني عمه أقلق ذلك جدّنا**"[٣]. ويقول:" **وأنه لمّا تهدّنت لنا الأحول، وقرّ ملكنا قراره بمصالحة المعتمد(...) انصرف نظرنا إلى إصلاح أمرٍ في بلادنا**"[٤]. ويقول: " **ثم قمنا من بعده في أمور البلاد والرعايا بأحسن قيام وأتمه**"[٥].

وهكذا يستغرق صوت المؤلف في كتاب التبيان مساحة كبيرة، في حالة من الحصر التسجيلي، بلغة توثيقية تراوح بين حضور الذاتي والموضوعي، والانحياز إلى الفضاء المكاني/ إقليم بني زيري بغرناطة. وعليه فإننا نخلص من دراسة التحقق النصي وأصداء الجنس الأدبي إلى أن أحداث كتاب التبيان للأمير عبدالله مستمدة من مرجعين يحركهما مشروعان: مشروع سردي بيوغرافي، ومشروع سردي ذاتي. أمّا المرجع الأول؛ فهو حياة الذات الكاتبة ارتباطاً بالمكان، واستكمالاً للهوية التاريخية للمسرود، وقراءته من خلال أحداثه ومدى ارتباطها بالمؤلف، وأمّا المرجع الثاني؛ فهو حياة الذات الكاتبة

---

(١) لحميداني(حميد)، الفكر النقدي الأدبي المعاصر(نظريات ومواقف)، ط٣، أنفو برانيت، فاس، ٢٠١٤م، ص ١٥٤.

(٢) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ٣٦.

(٣) السابق، ص ٤٤.

(٤) السابق، ص ٥٩.

(٥) السابق، ص ٦١.

في بعدها الجمعي والنفسي، وتغنّيها بأمجاد الدولة، ثم حسرتها على ملك ضائع. والمرجعان حدّان افتراضيان، أُقصِيا في هذا التقابل. وليس رهان النصية في كتاب التبيان نهاية الحدّين، وإنما الرهان إدراك القارئ للحدّين، وهو ما كان يروم المؤلف طرحه وعرضه من خلال صوته راوياً ومشاركاً في الأحداث، وشاهداً على أغلبها.

٢–في الانعتاق السردي، وتشكيل الهوية:

نعلم أنّ مدار كتاب التبيان على حياة الأمير وعلاقته بالأحداث التاريخية والسياسية لدولة بني زيري بغرناطة، وقد جعل المؤلف عنوان كتابه– كما ذكرنا في مستهل هذا البحث– " التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري بغرناطة"، وجعل محقق الكتاب عنوانه:" مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة، المسماة بكتاب التبيان"؛ مما يدل على أنه مقبل على مذكرات هذه الشخصية؛ غير أن العلاقة الأجناسية في العنوان الأول والعنوان الفرعي الذي وضعه المحقق أي"التبيان"، يذهبان بالقارئ بعيداً عن المذكرات، ويقتربان من الكتابة التاريخية. ونعلم أيضاً أن مضمون الكتاب يستعيد حياة الأمير عبدالله في مرحلتين: فترة ولاية جده وأبيه، وفترة ولايته هو، وقضية سجنه. وإذا كان هذا الجانب يضعف علاقة الكتاب بالمذكرات أو السيرة الذاتية؛ بوصفهما جنسين من أجناس القص المرجعي؛ فإن علاقته بهما تظل وثيقة، وهو ما يؤكده تواتر الذات طي السرد. ولعلّ هذا سينقلنا إلى النظر في وضعية الخطاب، وموقع والراوي ومجال الرؤية، والتبيان ومنطق الذاتية.

٢-١- التبيان ووضعية الخطاب:

لعل أبسط مفهوم للخطاب هو ما جاء به"هاريس" Harris ؛ فقد اعتبره "ملفوظاً طويلاً، أو متتالية من الجمل, تكوّن مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجية التوزيعية, وبشكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض"(١)). وقد كان لتفاعل بعض العلوم مع درس الأدب ونقده-خاصة اللسانيات وقضايا التلفظ، وعلوم النفس والاجتماع- أثرٌ في التداخل بين عدة مصطلحات لعل من أبرزها النص والخطاب(٢)). وهذا التداخل-دون شك- يدفع الدارس إلى البحث عن ظروف الكتابة والعلاقة التي ينشأ فيها الخطاب.

إذا كان الخطاب السردي ميداناً رحباً لحضور أصناف من السرد متباينة، تستند في أغلب أحوالها إلى سمات نصيّة متقاربة، فإنه في الوقت عينه على درجة من التركيب والتعقيد، ما تجعله أكثر اتصالاً بواقع الكاتب وما يحققه من وصف له وتمثيل(٣)). وإذا نظرنا أكثر في كتاب التبيان، فإننا نجد المؤلف اهتم بالأحداث التاريخية أكثر من الذات، لذلك كان خطابه يغلب عليه ذكر الحدث وفواعله، لا التعليق الذاتي على السرد؛ فهيمن فيه الإخبار على

---

(١) يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي(الزمن، السرد، التبئير)، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٧م، ص١٧.

(٢)) ينظر: بنخود(نور الدين أحمد)، فن السيرة في التراث العربي، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٧هـ، ص ٢٩٧.

(٣) عبدالقادر (زروقي)، خطاب السرد وهوية الأجناس، مجلة الأثر، الجزائر، العدد٢٢، جوان٢٠١٥م، ص ص١١٩،١١٨.

الإنشاء، وكأننا بالخطاب السردي ينفلت من ضوابطه التي تحكمه؛ آخذاً منحىً خارجياً تسجيلياً. يقول الأمير عبدالله:" **وأتى ابنُ رشيق عند ذلك مفسداً بزعمه لِماَ عقده ابن عبّاد مع الأمير، وبذلك الأموال للمرابطين، وسارع إلى قضاء الحاجات. واصطنع إلى الأمير سِير– أعزه الله– وعوّل عليه، فأكرمه الإكرام الشنيع، وألقى ابن عبّاد يده في قرورٍ معولاً عليه في القضيّة، وبذل له أموالاً جسيمة(...) وأُعِطي ابن رشيق الأمان، وبُولغَ له في التأنيس؛ حتى غرّه ذلك وانبسط له، وتاه على ابن عبّاد، وأظهر معصيته، والانحياش منه، قائماً في ذلك بدعوة الأمير ومسنداً إليه، حتى أفضى ذلك به، إلى أن أمر أن تكون الخطبة بمرسية على اسم أمير المسلمين دون ابن عبّاد**"[(١)]. إنّ السرد في هذا المقطع من خلال تحققه النصّي لا يفتأ يؤكد حضور الجانب التوثيقي في النص؛ فليس التاريخ هنا مجرد صوت نسمعه، وإنما هو هوية اسمية ورؤية جمالية بالأساس، وإذا كان ذلك يضعف علاقة التبيان بالسيرة الذاتية، بوصفها جنساً يعتمد " القص الارتجاعي(retrospectif) الذي يقوم به شخص واقعي عن وجوده الخاص، وذلك عندما يركز على حياته الفردية، وعلى تاريخ شخصيته بصفة خاصة[(٢)]". وموضوع الخطاب السيرة الذاتية هو الفرد نفسه، فإن علاقة

(١) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص٧٤ .

(٢)لوجون (فيليب)، السيرة الذاتية(الميثاق والتاريخ الأدبي)، تر: عمر حلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م ص ٢٢.

الخطاب بالتاريخ هنا تظل وثيقة، وهو ما يشهد به تواتر الأحداث والشخصيات التاريخية -في هذا المقطع وما جرى مجراه- الذين كانوا فاعلين في الأحداث، وقيام السرد في جانب كبير منه على مسار أحداث تاريخية، دونتها الكتب التاريخية ضمن صفحاتها. وفضلاً عن ذلك، فإنه حتى وإن صار التاريخ ظاهراً في السرد؛ فإنه ما يقوي الصلة بالمذكرات، وهكذا شيئاً فشيئاً تصبح الحوادث المفردة والعامة مضامين ينهض عليها السرد في كتاب التبيان، ولهذا لا يصح أن نقرأ الخطاب في التبيان من خلال مضمونه فحسب؛ وإنما من خلال الشكل الأجناسي الذي تنتظم فيه أحداثه، وإن كان طابعه الشكلي يجمل ثنائيات أو تناقضات أجناسية.

والواقع أنّ الخطاب في كتاب التبيان قد يعتوره اختلال في النظام السردي الذي قامت عليه الأحداث، ولا يقتصر هذا الاختلال على علاقة المذكرات أو السيرة بالتاريخ؛ وإنما من خلال صوت الراوي الذي يروي بضمير المتكلم، وهو سرد قائم على معرفة كلية في بعض أحواله؛ بل إن السارد حرٌّ في تقديم المعلومات، وحريص على تبرير موقفه في بعض الأحيان. يقول الأمير عبدالله متحدثاً عن موقعة الزلاقة :" **وتلوَّمنا ببطليَوْس أيَّامًا، حتَّى صحَّ عندنا إقبال الفُونش في حفلة، يروم الملاقاة، ويظّن أنه يهزم الجيش لقلة معرفته به قبل. وساقه القدرُ إلى أن توغَّل في بلاد المسلمين، وأبعد عن أنظاره ونحن بإزاء المدينة متربّصون(...) وأمير المسلمين يدبّر هذا الأمر بحسن رأيه، ويلتوي، عسى أن تقع الملاقاة بتلك الناحية، دون أن يحوج إلى التوغل في بلادهم(...) ثم أرسل على يدي ابن الأفطس، إلى أمير المسلمين، يقول:**"

ها أنا قد أقبلت أريد ملاقاتك" (...) فلم يكن بدٌ أن يُنْقَل إليه ليكون الجيش على مقربة منه. وتواعدا اللقاء في يوم سمّياهُ. ولم يكن بين المحلتين إلّا نحو ثلاثة أميال(...) ففاجأهم عسكر الروميُّ وهم على غير إعداد(...) ومات منهم خلائق ممن يكن يقدر على نفسه، فلم تقه الصيحة في الجيش إلّا وركبوا في طلبهم (...)فاقتفى المسلون أثارهم، وركبوا بالسيف، ومات من جيشهم خلائق"(١). وهكذا حرص الأمير عبدالله أن يكتسب خطابه السردي قيمة تاريخية من خلال تسجيل الأحداث المهمة في غرناطة؛ ولكِنَّ ذلك لا ينبغي أن يصرفنا عن غرض الكاتب من الكتابة، فهل هو مجرد تسجيل الأحداث فقط؟ أم هو تقديم صورة رجالٍ تميزوا بأعمال وبطولات جعلتها في نظره جديرة بالتدوين؟. وعليه فإن المشروع الكتابي في كتاب التبيان يُبْنَى على دوافع ظاهرة أو خفية، كانت بمنزلة الزناد القادح على الكتابة؛ فهو – أي الكتاب- أصبح ملتقى لخطابين مهمين: خطاب تاريخي، يتجلّى من خلال التدوين والشهادة على العصر، وخطاب سيرذاتي، يراوح بين المذكرات وشذرات من السيرة الذاتية.

إنّنا من خلال وضعية الخطاب يمكن أن نقرأ كتاب التبيان؛ فهو الذي كشف لنا التعالق بين الكتابة وظروف الكاتب، وهذا السرد يعلن باستمرار عن أن التدوين للأحداث جاء استجابة لرغبة الكاتب، وهو – أي السرد-

(١) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ٧٠.

مادة ضرورة في بناء الخطاب بوصفه الممثل الأول في نقل خصائص الجنس الأدبي وتحديدها[1]. ولئن هشّم السرد في كتاب التبيان منطق التسلسل الزمني –كما أسلفت سابقاً– وبعثر أطوار التاريخ، واسترجع أحداثاً ؛ سداً لفراغات الحكاية؛ فإنه في الآن نفسه أدرج شخصيات معروفة تنْشَدُّ للأمير عبدالله، وتتابع حياته وأزماته، مثل المعتمد بن عباد، وابن رشيق وغيرهم. ولعل هذا الأمر أظهر كثيراً تصرف المؤلف في السرد، وافتتاح بعض الفواصل بأمشاج من سيرته الخاصة، واختتماها بها. يقول الأمير عبدالله: " **وبقيت أحوالنا أفضل ما يمكن، وبلغنا من آمالنا غايته، إلى أن حدث أمر المرابطين– أعزهم الله– وكنّا رأينا كلب النصراني على الجزيرة وأخذَهُ لطليطلة، وقلّة رفقه، بعدما كان يقنع منّا بأخذ الجزية، وصار يروم أخذ القواعد**"[2]. وإن كانت لغة السرد هنا تنحو منحى تاريخياً، تتوسل التقرير سبيلاً إلى نقل الوقائع وحقيقة ماجرى؛ فإن الخطاب في كتاب التبيان قد تشّرب لغة المجاز والإيحاء، ولا يجنح للتفصيل. وهذا عائد إلى أن الكاتب يريد تصوير أوضاع معقدة في غرناطة ودولة بني زيري خاصة وعلاقتها مع الآخر، ومن هنا فإن هذه اللغة السردية المصورة التي يتلون بها الخطاب ألواناً ملائمة لما سيدور من أحداث، يمكن أن تشيع عالم الجنس الأدبي، وتُعدُّ ضرباً من

(١) ينظر: العبيدي(رجاء)، في إنشائية القصة المثلية(قراءة نقدية لنافذة من التراث الأدبي)، ط١، مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع٢٠١٣م، ص٥٥.

(٢) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ٦٩.

انفتاح كتاب التبيان على أجناس من السرد متقاربة.

إنّ الخطاب السردي في كتاب التبيان يجعل القارئ مطلاً على مشهد وقائعي؛ فالوصف التصويري يمشهد الواقع ويخلق له نظيراً في عالم السرد؛ ويجعله –أيضاً– مطلاً على التاريخ وعلى مسيرة الشخصية؛ فيسجل النص واقعاً جديداً، ويبدأ الخطاب السردي في توصيف المشاهد وتتبّع التفاصيل واستقصائها. يقول الأمير عبدالله: " **ولمّا وصلت وادي آش، وقد ظهر إليَّ قبلُ لبّيط من جفاءِ قرور وتخويفهِ لي**[1]**، وتهديدي على لسان الأمير، والأمير عند ذلك غافل، غير أنّني حسبتُ ذلك من قبله لما رأيتُ من مكانته عنده. فأدركني من ذلك رُعبٌ شديدُ، وعاينت مع هذا ما حلّ بابن رشيق، وسمعتُ وعيد ابن القليعي، وجفاءَه عليَّ، وإزالة رقبتي عنه، ما زادني ذلك جزعاً، لاسيما أنّ الجزع والسوداء متمكنة من نفسي، واجدها في طباعي، كدْتُ أن أموت غماً. ولم أرَ قط ذلك ذلاً ولا كدراً، فأنكرت الأمور كلها مع السلطان، على حسب ما كان يكرمني سفرة بطليوس...**"[2]. فالمؤلف هنا اعتمد سبيل الوصف، وهذا الوصف مواءمٌ أكثر لوضعية الخطاب السردي الذي ينشد الحقائق، ويروم إعادة تمثيل الأحداث أمام القارئ، وكأنه يراها ماثلة أمامه فأحسن" الوصف ما نُعِت به

(١) وادي آش: بلدة تقع بالقرب من غرناطة. ولّبيط: حصن دارت فيه صراعات بين المرابطين وممالك الطوائف من جهة، ومملكة قشتالة من جهة أخرى.

(٢) السابق، ص ٧٧.

الشيءُ، حتّى يكاد يمثله عياناً للسامع"[(١)]. إنّ المشهد الذي رسمه السارد يكشف عن واقع مأزوم لشخصية عُنيت بالكتابة عن ذاتها وأحوالها وعلاقاتها مع الدولة والسياسة؛ فهو يرصد صورة دقيقة للهلع الذي أصابه، والرعب الذي أدركه، والمقارنة بين حاله الآن، وما أصاب ابن رشيق، والجزع الذي تمكّن من نفسه. وهذا الوصف جعل الخطاب يأتي مركزاً، ويقدم تركيبة كاملة عن شخصية الأمير عبدالله؛ حاملاً معه وظيفة إبلاغية، فهو خطاب يهدف إلى إقامة تعاقد ثقافي مع المتلقي، ويسهم في مدِ جسور التواصل والإخبار عن مضمون معين. وهذه الوظيفة ممن أهم وظائف الخطاب " فما دام الاستعمال اللغوي مهماً كانت أغراضه لا تخرج عن كونه إعلاماً وإخباراً من نوع خاص"[(٢)]. ومن هنا فإنّ وضعية الخطاب السردي تأخذ – إن قليلاً أو كثيراً– من خصائص المذكرات، ويتجلّى الطابع النفعي الذي يتوسل السرد لنقل حمولة معرفية إخبارية، ويتقدم هذا الطابع عندما يقدم الكاتب معلومات عن واقعه الشخصي، وهذا ما يضيف مصداقية أكثر لمحتوى المذكرات. زد على ذلك أنّ هذا السرد المضمن للخطاب تكمن أهميته الوثيقة في كيفية تصرف الكاتب وآليات اشتغاله التي طبّقها على عميلة كتابة التاريخ والصياغة الأدبية، أو مرحلة السرد، وهي مرحلة الإخراج الأدبي أو التمثيل الأدبي، وتعني الصياغة بشكل أدبي أو كتابي للخطاب الذي أمام علم قرّاء

(١) القيرواني(ابن رشيق) العمدة في محاسن الشعر ونقده، تحقيق: محمد عطا، د.ط، دار الكتب العلمية، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، ٢/٢٣٠.

(٢) مونسي(حبيب)، شعرية المشهد الإبداعي، ١١٥.

التاريخ. وهو طريقة لاستحضار جملة الوقائع والأحداث الماضية، من أجل إدراك التجربة الإنسانية في بعدها الزمني(١). يقول الأمير عبدالله:" **ووافق ذلك الزمان اشتغال المعتمد بأمر ألفُونش، فإنه نازل إشبيلية لتباعات تسبب بها، وضاقت الحال من أجله، فاتفق الأمر وتهيأت الأسباب على حين غفلة وانتهاز فرصة، فنهضنا بأنفسنا إلى ذلك القطر، فوالله ما سمع بنا أهل خصوبة، ولم نتدارك بالخروج صبيحة ذلك اليوم حتى ورد علينا عن حصن القصر بجهة صالحة أنه صار في ملكنا وطاعتنا رعيَّتُه(...) وصرنا إلى الحَمّة نروم منها أمر ذلك النظر.(...)وقد اجتمع بها جل عساكر مالقة مع قوَّاد صاحبها(...)فاستعددنا لقتالها، وضاربناهم في أول النزوع عليها، فجزع من فيها من الجند، فأرسلوا إلينا في تلك الليلة يطلبون الأمان**"(٢). ومن هنا جاء بناء الخطاب في التبيان منطلقاً من التمثيل التاريخي، وتحويله إلى وحدة سردية تعتمد المجاز أكثر، لها صورة وصفية ومقاطع مشهدية، وما هذا التداخل بين الخطاب السردي والتاريخ إلاّ انفتاح فكري كان السرد فيه هو القالب الشكلي، بينما المادة التاريخية هي

(١) ينظر: ريكور (بول) ، الزمان والسرد(الحبكة والسرد التاريخي)، تر: سعيد الغانمي وفلاح رحيم، ط١، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦،١/ ١٤٨،١٤٩.

(٢) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ص ٦٢، ٦٣.

المحتوى الذي يصب في ذلك القالب[1]. وفي هذا الصدد تشكل الخطاب في كتاب التبيان بوصفه العتبة الأولى التي يواجهها السرد؛ لأن ينتهي هو نفسه على أدبية التاريخ، ومن هنا يجد الأمير عبدالله نفسه وقد أحاطت به كتابتان: الأولى، كتابة تاريخية دوّنت أحداثاً مهمة في دولة بني زيري، الثانية، كتابة أدبية تمثلت في الطريقة التي نُقِلت بها الأحداث، وكلتا الكتابتين احتضنهما الخطاب السردي.

٢-٢- الراوي وموقع الرؤية:

بداية علينا أن نشير إلى أن مدار الاهتمام هنا سيكون حول الراوي المؤلف/ الأمير عبدالله بن بقلين، ونبحث عن صورته من النص، أي كتاب التبيان، ولذا فإن الراوي هنا " راوٍ معروف حاصل بقصدية الصياغة وقصدية المعنى وقصدية الأعمال التي يضطلع بها أو يرويها"[2]. وقد رأينا منذ مستهل هذا البحث أن السرد ينهض به مؤلف يعلن عن نفسه سارداً ومدوناً، وهو يسرد أحداثا يغلب عليها الواقعي من جهة تركيبها وصياغتها وإدراك الأشياء فيها ومجال الرؤية. وإذا ما أدرنا النظر نحو نصوص التبيان من حيث كونها خطاباً سردياً، استصفينا منها صورة الراوي المؤلف، وهو يزعم أنه ناقل لأحداث وقعت في دولة بني زيري، وصانع لنفسه صورة الشاهد على هذه

(١) البرنوسي(رشيد)، الكتابة التاريخية من الأرشيف إلى التمثيل السردي، مجلة مدارات تاريخية، عدد٦، جوان، ٢٠٢٠م، ١٩٩.

(٢) الخبو (محمد)، مسألة المؤلف في أخبار العشق في قديم أدب العرب، ضمن الكتاب الجماعي: المتكلم في السرد العربي القديم، ط١، درا محمد علي الحامي، تونس، ٢٠١١م، ص ٩٦.

الأحداث، والراوي والرائي في آن. يقول الأمير عبدالله:" **وإنّ كبّاب بن تميت قائدنا بأُرجُذُونة، وأنْتقيرة، لمّا رأى ظهورنا على مالقة، أكبره ذلك وشقّ عليه، وعلم أن الأمر مُنْجزٌ إليه؛ إذ كان قد اضمر نفاقاً وطاعة في معصية، لِما تأسس له هناك حين الفتنة من ضمّ الأطعمة، والاستحواذ على أموال الناس بقطعه الُسُبل، وانقطاع أهل الشر إليه من كل قطر، وكان أمره من ذُنُوب سِماجة عندنا، الذي سوَّغه البلد، وجعله ملكاً في يده ويدي بني عمّه، حتّ شقي به**"[(١)]. هكذا تتشكل صورة الراوي المؤلف ينسج السرد مفضياً إلى رؤية داخلية؛ فهو عليم بأحوال الشخصيات وظواهرها وبواطنها. (أكبر ذلك/ وعلم أن الأمر منجز إليه/ أضمر نفاقاً/ حتى شعر به)، وهذه الرؤية أصبح القارئ يعلمها؛ إذ هي موصولة بأحوال الدولة والكاتب؛ فالراوي هنا ينخرط في الخطاب السردي على أنساق تركيبية مخصوصة؛ لأنه –وهو ينقل السرد من مقام تواصلي إلى آخر –يكتسي طابعاً مغايراً، فتارة نجده مدوناً تاريخيا، وتارة نجد مُبئِراً. ونحن إذا نظرنا في وضعية الراوي في كتاب التبيان وموقع الرؤية ازددنا يقيناً أن الأمير عبدالله راوٍ عليم وراوٍ مشارك؛ فهو عليم لأنه يعلم دواخل الشخصيات،" فالرؤية بهذا المعنى هي محل الإدراك برمته[(٢)]. وهو راوٍ مشارك ينقل ما قد وقع لهذا الشخصية

(١) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ، ٦٥.

(٢) ينظر: تودوروف (تزفتان)، الشعرية، تر: شكري المبخوت ورجاء سلامة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء،ط٢، ١٩٩٠م، ص٥٠.

أو تلك،،"فالتساوي بين الأنا الساردة والأنا المسرود لها في المعرفة يجعل التبئير داخليا"(١)).

إن الراوي في كتاب التبيان يمكن اعتباره متكلماً يتكلم باسمه ويسرد لغيره، لكنّ الصوت السردي يتميز بحضور تفاعلي لذاتين: ذات المؤلف، وذات الراوي الذي يضطلع بمهمة السرد والوصف ويحدد مجال الرؤية، وينقل الأحداث ويعلق عليها. يقول الأمير عبد الله متحدثاً عن تدخل المرابطين في شؤون الأندلس: " **فوقع من ذلك في الأندلس رجة عظيمة، وأشرب أهلها خوفاً وقطع رجاء من استيطانها، وجرت بين المعتمد وألفُونش مخالفات كثيرة، وسأله أن يتخلّى له معاقل كان الموت عنده أولى من إعطائها، فوجست نفسه منه بالجملة، ورام كسره بطوائف المرابطين، وضرب بعضهم ببعض للقدر الذي شاء الله**"(٢)). إنّ موقع الرواي في هذا المقطع وما جرى مجراه يقودنا إلى أنّ الظاهرة السردية المهيمنة هي أن استثمار المسرود ومجال الرؤية وسيلة للإخبار والعرض، فمجال الرؤية هنا يقع على المؤلف/ الأمير عبد الله، وهو مطابق للسرد. ولعل هذا ينقلنا إلى تلمس الحضور السيرذاتي؛ خاصة إذا ما علمنا أن " الميثاق التلفظي الذي يتجلى في إعلان المؤلف عن مقصديته من الكتابة يمكن اعتباره إحالة ضمنية أو صراحة

(١) السماوي(أحمد)، فن السرد في قصص طه حسين، مطبعة التسفير الفني، تونس، ط١، ٢٠٠٢م.ص ٢١٥.

(٢) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ٦٩.

إلى تجربة الحياة الواقعية"[1]).

ولئن كان الراوي في كتاب التبيان كائن واقعي معلن عن نفسه وموقعه منذ مستهل السرد، فإن يتحول أحياناً على راوٍ يراوح بين السرد والتعليق؛ لذلك جاءت بنية القص في كتاب التبيان بسيطة تنتهي بمجرد انتهاء الحدث أو الانتقال من حدث إلى آخر، ينهض فيه الراوي بمهمة التعليق وتتجلّى في الرؤية، على نحو ما نجد في هذا المقطع الذي يتحدث فيه الأمير عبدالله عن موقفه من أداء الجزية لألفونش السادس: " **وكان من نيته أن يخلّط الفتنة بيننا وبين ابن عبّاد، ليجد بذلك السبيل إلى بلاده، ويقوى عليها بأموالنا، ويتسبّب إلى طلب كثير من أموالنا، إذا كانت تلك الثلاثون ألفاً على وجه الدَّين للمُسالمة فقط، وإنما أراد استئناف عمل. وكان مع هذا الا يثق بقولنا، ويحسب ذلك منّا خدعة، وقلنا له: إنّا مغرورون بهذه الغفلة وستدركنا تباعتها عن المرابطين، ونطالب بذلك، فقال: تسهيلاً لأخذ ماله، متى أدرككم في ذلكم منه طلب، فعليّ الذب عن مدينتكم، فأجبناه: بل هو يرى عذرنا وقبوله وعطفه أرجى عندنا من معونتكم**"[2]).

إن محلّ الرؤية في الكتاب هو الذي يكشف عن آثار الراوي/ المؤلف، وحضور الذات التي تسعى إلى التعليق على مواقف ألفونش من المسليمن؛

---

(١) الشاوي (عبدالقادر)، الكتابة والوجود(السيرة الذاتية في المغرب)، ط١، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٠م، ص ٧.

(٢) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص٨٣.

فالرؤية كما نعلم" تُبنى من مجموعة معطيات أو أفكار قيد تكون واقعية أو مجرد من أجل الوصول إلى تصور عام"(١). ومن هنا فإن الرؤية في هذا الشاهد مرتبطة بالفرد/ الراوي ومنزلته من الأحداث ومكانته السياسية، وقد تشكلت رؤيته هنا بناء على قناعات كان يؤمن بها عن ألفونش، وهي قناعات لا تخيب، ولعل هذه الخلفية أو تلك القناعات هي الخيط الناظم لهوية التعليق الذي وجه السرد وجهة أدبية. إنّ هذا التعليق الذي ينطلق من رؤية المؤلف ينقل مناخات الذات على عتبة القلق من واقع دولتها وبلاد المسلمين؛ فجنوح الراوي إلى التعليق سعى إلى فتح مجال الرؤية، واستبدال الصوت التاريخي بصوت ذاتي يستوي به النص السردي عملاً فنياً يتصل بالتاريخ وينفصل عنه أيضاً. يتصل به من خلال علاقته بالمذكرات أو التدوين، وينفصل عنه إذا تجلّت لنا الرؤية الذاتية للأشياء واقترب من السرد السيرذاتي وارتفع صوت الراوي مبئِراً.

وهكذا فإن موقع الراوي يتجاوز جفاف النقل التاريخي لما كان جرى من أحداث، إلى البوح والمكاشفة والمحاورات التي ينبني بها كتاب التبيان، يقول الأمير عبدالله أيضاً:" **فلم يشك المعتمد أن ذلك منه كائن، وهمل حساباً آخر إن قال في نفسه: إن لم يتهيأ له أخذها بعقود صاحبها عن الخروج إليه، فليست ممّا تؤخذ من وفقةٍ واحدة، ستنجرُّ الحال من أجلها وتشيخ عليها المحِلّات، كما صنع بلبيط، وتدخل الشتوة فيحتاج للانصراف،**

(١) فارس(فتحي)، التخييل الذاتي في السرد العربي المعاصر، ط١، دار زينب، تونس، ٢٠٢٠م ص٤٥١.

وتبقى هذه المعاقل التي طاعت للأمير أكون زعيمها(...) وكان الحبيب إليه أن تبقى على ما ذكرناه، إذ لا يعلم عند حصوله عليها ما تكون قرعته معه كالذي كان، وسكت عني في الأمر"[(١)] . إنّ الناظر في هذا الشاهد وفي شواهد أخرى يوردها الراوي المؤلف على لسانه أو لسان شخصيات في إطار نقل مباشر لأقوالها ومواقفها، وبتصوير نابض لخلجات ضمائرها، "يؤكد إنشاء المؤلف لهذا الأثر، وتواري التاريخ خلف الفن والإبداع، وتراجع الإحالة أمام الإيحاء"[(٢)]. إن بعض البوح والمكاشفة التي تصدر من الشخصية في أوقات الأزمات يبعد المسافة عن التاريخ، ويقترب أكثر من الذاتي، فما يبوح به الأمير في عزل ملوك الطوائف متعلق بحياته الحاضرة ومصيره اللاحق، وهكذا مثلت التعليقات الذاتية أشكالاً سردية تجلت فيها الرؤية وموقع الراوي من كاتب تاريخي إلى فعل قصصي، ومن شخص مرجعي يتولى مهمة النقل التاريخي والتدوين، إلى شخصية سردية تكشف عن ذاتها، وتقدم رهاناتها في الحرب وسياسة الدولة.

٢-٣- كتاب التبيان ومنطق الذاتية:

إنّ ضمير المتكلم الجمع (نحن) المحيل على المؤلف / الأمير عبدالله وفق ما جلّاه لنا الخطاب السردي حاضرٌ بقوة في نصوص كتاب التبيان، والغالب

---

(١) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ١٠٧.

(٢) الجوة(أحمد) قراءات إنشائية في أنماط الكتابة الأدبية، ط١، دار كنوز المعرفة، عمّان، ٢٠١٩م، ص ٢١٥.

على استعماله في سرد الأمير عبدالله أن يكون في صيغة الجمع متصلاً بحركة ملوك بني زيري في أحوالها وأحداثها. لذلك فإن تواتر أفعالٍ من قبيل: جمعنا/ أمرنا/ كلمنا/ يطلبنا/ أتانا ، وغيرها، بصيغة الجمع "قد شمل أيضاً ما هو بالضرورة محيل على الراوي المؤلف في مهمته السردية التنسيقية ووعيه بضوابط الكتابة"(١). ومن هذه الخلفية فإن السرد في كتاب التبيان ليس مجرد عرض حكاية أو حدث تاريخي أو واقعة سياسية، وإنما يتجلّى أيضاً بوصفه نوعاً من الممارسة المعرفية، ومصدراً من مصادر المعرفة بالذات فرديها وجماعيها. يقول الأمير عبدالله: " **وأنا مع ذلك لا أدري لما يصير في أمري وقد أشرب قلبي من الخوف والجزع ما لم أعهده قط، ولا كان فيه عزاء، فإن الأمور التي ينبغي لها الاستثبات والصبر ما كان من أمر دون أمر، وإنّ جلّ خطب يرجى في غيره الراحة، وبعض الشّر أهون من بعض(...) فأذهلني ذلك عن كل مالي فيه صلاحٌ من تقدمه النظر في مالٍ أو غيره،؛ بل، وكانت نفسي آكدُ عليّ، لم تعمل حساب من يعيش لا سيما من لم تجّر عليه قبل ذلك محنة، ولا أكربه الدهر برزيّة، فجاءت جُملة أبهتت وخانت القياس، وحادت عن سبيل المعهود**"(٢). يغلب على هذا المقطع معجم الانقسام والحيرة والقلق والخوف، وهو معجم ينقل للقارئ مناخات الذات الداخلية

(١) بنخود(نور الدين)، الذاتية في بعض أجناس النثر العربي القديم، ضمن الكتاب الجماعي: المتكلم في السرد العربي القديم، ط١، درا محمد علي الحامي، تونس، ٢٠١١م، ص ٩٤.

(٢) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة (٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ١٠١.

عقلاً ووجداناً، وهو أيضاً معجم يشكل لذات المؤلف هوية سردية وهوية سيرذاتية في الآن نفسه، ويكشف عن علاقاته مع الآخر المتحول. ولعنا هنا نفهم حضور الواقع والأمر الذي حلّ بالأمير عبدالله، فهم تودوروف حين قال:" إن القصص لا تصف عالم الكاتب نفسه، ولكنها تصف العالم المتحول تماماً، كما هو قائم في نفسية كل فرد"(١).

إنّ التنازع بين الحقيقة التاريخية والحقيقة السردية من المسائل التي يثيرها كتاب التبيان، وهذا التنازع جعل المؤلف منشغلاً بإعادة النظر في قضايا السرد الذاتي؛ بل ناقلاً لجملة من الحقائق التي تعرّض لها؛ فينزع إلى الوضوح والإبانة عن عوالم قصصية، ومن هنا السرد "يقوم على معادلة طرفاها التاريخ والذاتية"(٢)؛ وهو في كتاب التبيان ينقل ذات الكاتب ويصورها، ويبرز حضورها من حيث الأفعال والأقوال والأحاسيس. يقول الأمير عبدالله متحدثاً عن نفيه إلى المغرب الأقصى:" **وكنّا طول طريقنا جازعين، لا ندري ما يذهب إليه بنا، ولا ما الإشارة فينا، ولقد كنت أرى المرابطين ينزلون بمنزلٍ، أو يحتلّون في موضع، فأقول، إنّ ذلك لشيء أُمِروا به. فكنت طريقي ذلك[كذا] تحت جزع وهلع، أسأل الله أنّ يكفِّر بها السيئات، ويجعلها آخر مصايبنا بعزته، إلى أن وصلنا الجزيرة. فأرسلنا إلى سبتة،**

(١) تودوروف(تزيفتان)، مفهوم الأدب، ترجمة: منذر عياشي، ط١، النادي الأدبي بجدة، ١٩٩٠، ص ١٩.

(٢) بنخود(نور الدين أحمد)، السرد والتاريخ والتخييل، ط١، مركز دراسات اللغة العربية وآدابها، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٦م، ص ١٠٤.

ودخلنا البحر في يوم عاصف، أدركتنا فيه أهوال لم نكد نسلم منها إلاّ بالأجل الذي لم يحضر، حتى خرجنا إلى سبتة، بعد أن قيل لنا: " فيها تنظروا الأمير" كما قيل عن الجزيرة"(١). ومن هنا تؤكد صورة الذات –كما رُسمت في هذا المقطع– أن الهوية السردية قائمة على الاختلاف، والمراوحة بين الأحداث التاريخية والمواقف الذاتية، وعلى هذا الأساس تجلّت لنا ذاتان: ذات تتفاعل مع الآخر والواقع السياسي، وذات منكسرة تبوح بجروحها الثخينة، تكشف وتقول على لسان حاكيها حقيقة الذات العربية الأندلسية في تركّبها وتفككها. وهكذا كانت نصوص التبيان حلقة وصل بين الواقع المعيش والمجتمع، وتفاعل واضح بين الذات المؤلفة / الأمير عبدالله مع الواقع والجماعة.

وإذا أقررنا أنه بالإمكان الاطمئنان إلى المعلومات التي قدّمها الأمير عبدالله في كتاب التبيان؛ لأنه سجّل أحداثاً عاصرها وشاهدها، أو أحداثاً استقاها من واقعه المعيش واحتكاكه بالآخر، من مصادر مكتوبة، أو عن طريق السماع المباشر؛ فإننا مع ذلك ندعو إلى ضرورة أن نراعي الظروف الحافة التي كتب فيها الأمير عبدالله كتابه التبيان؛ إذ كتبه في غمرة الاعتراف بواقع دولة ضاع ملكها، وواقع أمير تحت وطأة الأسر والقيود. وهكذا يبدو جلياً وقوع الكاتب أسيراً لرؤيته الذاتية عبر طابعها التاريخي؛ بل عليه أن يسرد الأحداث في ترابطها السببي ويحرص على التفسير والتعليل، وفق منطق

(١) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ١٠٤.

الذاتية. يقول الأمير عبدالله:" **ونحن ذاكرون منها ما بلغنا منها، ممّا يقبله العقل، لا بتخليط الناس، ونختصر من الوصف ما يغني عن الإكثار: فإنها أمور لم نشاهدها، فنخبر عن يقين وإطناب، ولا غابت عنّا كل الغياب، فنجهل مصدرها وموردها، أنّ الذي كنت فيه أشغل وأكرب، من التفات ما حدث بعدنا، لقلة المبالات بما لا يغنينا منها، ولشَغل خواطرنا بما دهينا به، على أنّ ذكر ما سُمع، ونحن أمِنّا من الموت، أيسر من ذكر ما عاينّاه، ونحن جازعون منه، فحق لنا أنّ نذهل عن علم جليته بالمعاينة، وعن وصفه بعد الأمان، فإنه من ذَكر الهول فكأنه فيه**"(١).

يدفع هذا الوعي العميق، وما يقتضيه من تحول في واقع الدولة، الأمير عبدالله إلى أن يجعل من الكتابة مشروعاً يتحرك نحو الذات والآخر، ولعله يبرز أن كتاب التبيان منزرع في تربة العربية والإسلامية، واع بخصوصيتها، فليس تدوين الأحداث عند الأمير عبدالله هو الهم الأكبر وحده؛ وإنما تدوين الذات في علاقتها بالأحداث، والسعي إلى التقاط اللحظة المنفلتة من حياته، بكتابتها وحكايتها؛ من أجل إنتاج كتابة ذاتية قادرة على حمل رؤية فكرية من جهتين: الأولى، تدوين الأحداث وكتابة الذات، والثانية، تطوير هذه الكتابة؛ بحثاً عن أشكال سردية جديدة ووعي أجناسي مخصوص. خاصة إذا ما علمنا أن" الكتابة عن النص ما هي إلاّ احتفال معرفي به، وأنّ الخطاب على النصّ لا يمكن أن يكون ذاته إلاّ نصاً(...) بل إنه في دلالاته يتضاعف

(١) السابق، ص ١٠٧.

مثل المتوالية الرياضية، تبعاً لتعدد القراءات"[1]. هكذا فإن نصوص كتاب التبيان لم تضل الطريق في رسمها صورة الذات شكلاً وعناصر وتقنيات، ولغة سردية، لم تخضع لأغلال الصنعة والتكلف، وما ذلك إلاّ لانتساب الأمير لأهله ووطنه وأرضه، بل وحسرته على ضياع ملكه. غير أن طغيان الذاتية في التبيان، قد يخفف من حدة اليأس المسيطرة على الكاتب، ووطأة الحزن والأسى التي صارت تأخذ منه وتدع. يقول الأمير عبدالله:" **ورأينا أن شغل البال بما مضى لا يرد شيئاً غير الهم والكرب، اللذين ينحلان الجسم ويذهبان اللّب، وأنّ الحرج على مالا يكون تعبٌ للبدن ومشقة للإنسان؛ لإنّ تقول الفلاسفة: لا يُلتذّ بما مضى ، ولا يُدرى ما يكون فيما بقى، وإنّما له لذة ساعته التي هو فيها، أو عمله الذي يجده لمعاده، فإنّ أعقبَ الله بخير، فلن نخسر ما سلف من أيامنا، فنهرم قبل أوان الهرم ، وإن كان الذي يأتي أشد من هذا ، فيحق اغتنام ما نحن فيه، ونعدّها أعياداً، ونتحدث لله عملاً يرضاه(...) ثم إني اعتبرت جميع ما في الدنيا، التي إليها يسعى الناس ، فوجدت نفسي مبلغة منها كل أمل، وإن انقطعت فلم نصحبها ونحن منها على يقين بتخليدها، بل لكل شيء مدة ولابد من تركها**"[2].

---

(١) إبراهيم(عبدالله)، وآخرون، معرفة الآخر(مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة)، ط١، الدار البيضاء المغرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان،١٩٩٠م، ص ٧٠.

(٢) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ، ١١٣.

ولعل فصل هذا القول لا يفتقد على بيان استمرار هذا التنوع في البنية السردية، إنما تشير أيضاً بإيجاز إلى معاناة المؤلف بين مطلبين مختلفين، يبدوان أحيانا كالمتعارضين: قصة الذات في حياتها المفردة، والتاريخ العام الذي تندرج فيه تلك الحياة ولا تنفصل عنه. فرؤيته للماضي وأنه لا يرد شيئاً دليل على قوة العلاقة الذاتية بالتاريخ، وقوله" وجدت نفسي مبلغة منها كل أمل"، دليل على انصرافه لذاته. ومن هنا فإن هيمنة الذاتية على التبيان واضحة، وليست مقتصرة على المعجم وأساليب الوصف والسرد والعرض، وإنما نجد المؤلف أحياناً يتجه إلى تحليل ذوات الشخصيات الأخرى والدخول إلى أعماقها وإطلاق الأحكام عليها من وجهة نظره هو. وعليه فإن المزواجة بين الذاتي والتخييلي من المقومات الإنشائية الأساسية في الكتابة السردية في كتاب التبيان. يقول الأمير عبدالله متحدثاً عن النزاع الذي وقع بين عبّاد وابن رشيق، على لسان يوسف بنتاشافين أمير المسليمن:" **وقال في نفسه: لم يفعل ذلك ابن رشيق إيثاراً لي ولا محبّة لجهتي، اكتثر من اضطرام النار على صاحبه، واشغاله بي عن نفسه، ولا سيما أن معونته للروم بليّيط لم تخفَ على أحد؛ يعتقد أنّ ببقائها يثبت في مرسية. فكان أبداً يميرهم ويقويهم بما يعجزون عنه، إبقاءً لرمقهم، وخوفاً من الداخلة عليه بفقدهم**"(١). ويقول أيضاً في ذكر ثورة كبّاب بن تميت وثورة بني ياقوت ونهايتها وعلاقته بها:" **وإنّ كبّاباً قبل ذلك، لما رأى صنيعنا بمالقة على ما**

(١) السابق، ص ٧٤.

قدمناه، نظر– في زعمه– لنفسه وقال:" هذا ما صنع بأخيه، وطاعت له الرعايا، فكيف بمن هو عبدٌ من عبيده؟" وأحسن ذلك في نفسه ابن تاقنوت صاحب مدينتنا، وكانا امرأ سوء كثير الطغيان بعيداً من الخير مؤثراً للشر. وكان له أخ بحصن جريشة، قد سوغه أيضاً سِماجة أقليم نيمش كله، وطالت مكثه في الحصن سبعة أعوام، فسولت له نفسه مثل ما أضمر كبّاب من النفاق، فتعاقدا جميعاً وتحالفا ألاّ ينعزل أحدهما إلاّ بعزلة الآخر"(١).

إنّ حضور الذاتية في هذين الشاهدين –وما جرى مجراهما– يمنحان المؤلف هامشاً كبيراً في حرية التأليف والتعبير؛ فيتحرر من جميع الإكراهات في التدوين سوى ما تمليه عليه ذاته، وتكشفه نفسه في الإفصاح عن واقع دولته، ويصوغ أفكاره وفق الأسلوب الذي يروقه؛ منطلقاً من رؤيته الخاصة للعالم. فهو يعلم دواخل الشخصيات وينقل أحوالها وأفكارها. وهكذا فإنّ الذاتية تتناسل من خلال نصوص التبيان، وتنشئ بنية سردية، تتأثر –بالضرورة– بهذه التغيرات التي طرأت على المؤلف، كما أنها يمكن أن تُجمع في صوت واحد، هو صوت المؤلف، وتُجمع في صورة واحدة، هي صورة الخطاب الذاتي؛ فيعمد المؤلف إلى تغيير الصوت؛ فتارة نجد صوت المؤلف، وتارة أخرى نجد صوت الشخصية المشاركة، ويأتي الخطاب حاملا للصوتين، ومزيجاً من نصوص سردية تنتظم ضمن عقد الذاتية.

---

(١) السابق، ص٦٥.

إنّ هذه النصوص التي نراها في كتاب التبيان ظلت محافظة على لوازم الخطاب السردي، أي تلك السمات الأجناسية التي تشدها من خلال التوثيق التاريخي والأدبية إلى المذكرات أو السيرة الذاتية ، والراوي هو الذي يتصرف في خصائص هذا الجنس أو ذاك، من خلال الذاتية، ومن ثم فإن مستوى الذاتية هو الذي يمثِّل بكتاب التبيان جانباً من جوانب التحديد أو التقليد في أدبية السرد، خاصة إذا اعتبرنا أن للأحداث دوراً مهماً في التدوين والكتابة(١)).

يقول الأمير عبدالله:" **ولقد بلوتُ من نفسي بعض ذلك؛ إذ الطبع البشري واحد لا يكاد يختلف إلاّ في الأقل، ولذلك أُمر الإنسان أن يحب لأبناء جنسه ما يحب لنفسه؛ حظاً على العدل والإنصاف. وأجدني في كثرة المال، بعد تملُّكِي عليه مع ذهابه، أزهدَ منّي فيه قبل اكتسابه، مع شفوف الحال إذ ذاك على ماهي عليه الآن. وكذلك شأني كلّه في كل ما أدركته من الأمر والنهي، واكتساب الذخائر، والتأنق في المطاعم والملابس، والمراكب والمباني، وما شاكل من الأحوال الرفيعة التي نشأنا عليها، حتّى إنه لم يبقَ من ذلك ما تتمناه النفس، وما لاتظنه، إلاّ وقد بلغنا منه الغاية، وتجاوزنا فيه النهاية(...) ووجدتني بعد فقد هذه كله على الولد أحرص منِّي على ما سواه من كل ما وصفنا، لعدمه ذللك الوقت.**

(١)ينظر: الزوبعي(خليل إبراهيم)، ضمن الكتاب الجماعي(المذكرات الشخصية مصدراً لكتابة التاريخ)، د.ط، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١م، ص٧.

وقلت في: نفسي الغاية التي يسعى إليها الناس من أمر دنياهم، قد أدركناها، وشُهِرنا بها في الآفاق، ولا بدّ من فقدها، باكراً كان أو مؤخراً، بحياة أو موت، فنحسب هذه العشرين عاماً هي مئة عام، إذا تمت؛ سواءً، وكأن لم تغْنِ بالأمس، ونحن الآن جُدراءُ بالنظر فيما نبتغيه، ولله أن يقضي ما يشاء"[(١)]. إن القارئ لكتاب التبيان تستوقفه الذاتية، واندراجها ضمن لغة محكمة النسيج، تخلق اتساقاً وانسجاماً بين النص والمتلقي، المنجذب إلى عالم الراوي الخاص؛ فالأمير عبدالله استطاع أن يرحل بالقارئ إلى خاتمة حياته وخلاصة تأملاته، فهو بُلي بحب المال ورُزِق كثرته؛ رغم زهده فيه الآن قبل اكتسابه. ومن هنا فإنّ الذاتية أضحت تمارس سلطتها لغوياً، وجاءت بحمولاتها الذهنية والدلالية التي تطوي عليها، "وبما أن اللغة تشترك في كونها تُعرف فقط بارتباطها بالوضع الخطابي الذي تنشأ فيه، أي تبعية الأنا الذي يتلفظ بها"[(٢)]، فإن الذاتية في التبيان تمثل حداً أساساً في سلطة الكتابة وأجناسية المدونة؛ فهي كتابة أدبية لا يمكن أن تتشكل أو تتخلق بعيداً عن الذاتية. ومن هنا فإن كل نصٍ من نصوص التبيان، وكل فصل من فصوله، زاوية من زوايا الرؤية الذاتية، وصورة عن واقع أراده الكاتب؛ فكل مقطع هو حكايات الواقع الذي أفرزته أزمة الكتابة.

---

(١) بن بلقين(الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، ص ، ١١٣

(٢) بنفنست(إيميل)، لسانيات الخطاب(الأسلوبية التلفظ والتداولية)، ط١، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، اللاذقية، ٢٠١٠م، ص ١٤١.

وضمن هذا المسار وغيره، ولدت الذاتية في نصوص التبيان، وهي ذاتية تمد خيوط الوصل بين التاريخ من جهة، وبين المذكرات والسيرة الذاتية من جهة أخرى، دون أن تُفرِّط في هويتها الذاتية التي تنطلق من هاجس التدوين. لذا فإنّ منطق الذاتية في كتاب التبيان، هو الذي يعيد للذات مجدها وكينونتها، ونحن هنا لا نريد أن نقنع القارئ بأدبية الكتاب من خلال الذاتية؛ فذلك أمر حاصل بالضرورة، ولكنَّ همّنا الأكبر نقل صورة من داخل الخطاب السردي، ومحاولة تصنيفه بقراءة محايثة، تقرأ النصَّ بالنصِّ، طامعة إلى الوصول إلى البنيات المضمرة في هذا الكتاب، ثم الكشف عن قوانين صناعة الخطاب والوصول إلى أجناسيته.

الخاتمة

يسلمنا النظر في مذكرات الأمير عبدالله بن بلقين المعروفة بـ"كتاب التبيان" إلى الوقوف على قضية منغرسة ضمن خطابه العام، ومتجلّية في بناه النصية، هي ، صوت الراوي وصورة الخطاب، ولعل هذا قادنا إلى تقسيم العمل قسمين أساسيين: الأول هو، التحقق النصّي وأصداء الجنس الأدبي، والثاني، هو الانعتاق السردي وتشكيل الهوية. وقد اتخذنا المنهج الإنشائي وسيلة لقراءة هذه المدونة من خلال النظر في هذين القسمين، ورأينا أنه يمدنا بأدوات منهجية، ويقدم فكرة من الداخل تقرأ أحوال الراوي والمناطق التي يمكن أن يتوجه إليها الخطاب السردي.

في القسم الأول كان مدار الاهتمام على التحقق النصي وأصداء الجنس؛ حيث كشف عن آراء بعض الدارسين في تصنيف كتاب التبيان وتحديد مقروئيته، ومحاولة تصنيفه إلى جنس أدبي مخصوص؛ فظهر التنازع جلياً بين المذكرات والسيرة الذاتية. غير أن قراءة الفاتحة النصية والبنية النصية في هذا القسم أوقفتنا على بعض خصائص كتاب التبيان؛ فتبيّن لنا أنه كتابة تاريخية تتجلّى فيها بعض مضامين المذكرات والسيرة الذاتية، وهذا القسم أظهر كثيراً تصرف المؤلف في السرد، خاصة إذا ما علمنا أن التبيان متعدد الفصول ولا يحتكم إلى تسلسل زمني، غير أن هذا لا يلغي حضور الكاتب متحكماً في الفواتح والبنى النصية، وذكر أحداث مستمدة من المرجع والواقع المعيش.

أما القسم الثاني، فقد تناولت الحديث عن الانعتاق السردي وتشكيل الهوية، ورأينا عند النظر في وضعية الخطاب تلك المادة الأدبية التي كتبها

الأمير عبدالله تحت مظلة السرد التاريخي، وعن مكوناتها وخصائصها الفنية والمضمونية، فقد بيّنا مرّات عديدة المذكرات والسيرة الذاتية، والجانب التوثيقي. ووقفنا أيضاً في هذا القسم عن الراوي وموقع الرؤية؛ فتبين لنا أن الراوي هو المؤلف، وكان همّه العمل على التأثير في الخطاب السردي، بما يحتله من منزلة؛ فقد رأيناه راوياً مشاركاً وراوياً علمياً، يتدخل في الحكاية ويكشف عن مواقف ذاتية. ثم قادنا البحث في القسم الثالث إلى النظر في كتاب التبيان ومنطق الذاتية، وتبين لنا أن الأمير عبدالله مؤلف تتأول صورته من خلال النص؛ فهو ذات تنسج الخطاب، تجمع في نصوصها بين التدوين وحضور الذات ووجهات النظر، وقد تجلّى ذلك كله من خلال تركيب مخصوص للأحداث، وبناء أسلوبي معين.

إنّ ضروب التجاوز والتفاعل والتداخل التي تجلت في كتاب التبيان، كان لها باستمرار صدى في كتابته وطرحه؛ فالحديث عن الأحداث التاريخية، والشخصيات، والذات، كان المحور الأساس الذي نهض عليه الخطاب السردي، والكتابة هنا كانت تتّصل كثيراً بهذا المجال. وهكذا نتبين أن الهاجس الذي ألح على الأمير عبدالله في كتابه، رغبته في التدوين وإظهار مرحلة خاصة من حياته وعلاقتها بالآخر؛ فكان صوته القادح على ذلك، والخطاب هو المقيد والمدون لكل حدث أو واقعة.

قائمة المصادر والمراجع والمقالات والبحوث:

١- إبراهيم (عبدالله)، وآخرون، معرفة الآخر(مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة)، ط١، الدار البيضاء المغرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان،١٩٩٠م.

٢- البرنوسي (رشيد)، الكتابة التاريخية من الأرشيف إلى التمثيل السردي، مجلة مدارات تاريخية، عدد٦، جوان، ٢٠٢٠م، ١٩٩.

٣- بلعباد (عبد الحق)، الإحساس بالبداية في القصة القصيرة، شعرية الفاتحة النصية في ليس هناك ما يبهج لعبده خال، كرسي الأدب السعودي، جامعة الملك سعود، ج١، ٢٠١٤م.

٤- بن بلقين (الأمير عبدالله)،مذكرات الأمير عبدالله آخر ملوك بني زيري بغرناطة(٤٦٩-٤٨٣هـ) المسماة بكتاب التبيان، تحقيق: إ ليفي بروفنسال د. ط، دار المعارف بمصر ١٩٥٥م.

٥- بنحدو (رشيد)، جمالية البين بين، ط١، منشورات مؤسسة نادي الكتاب بالمغرب، فاس، المغرب، ٢٠١١م.

٦- بنخود (نور الدين)، فن السيرة في التراث العربي، ط١، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢٠١٦م.

٧- بنخود (نور الدين أحمد)، فن السيرة في التراث العربي، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٧هـ.

٨- بنخود (نور الدين)، الذاتية في بعض أجناس النثر العربي القديم، ضمن الكتاب الجماعي: المتكلم في السرد العربي القديم، ط١، درا محمد علي الحامي، تونس، ٢٠١١م.

٩- بنخود(نور الدين أحمد)، السرد والتاريخ والتخييل، ط١، مركز دراسات اللغة العربية وآدابها، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٦م.

١٠- بنفنست (إيميل)، لسانيات الخطاب(الأسلوبية التلفظ والتداولية)، ط١، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، اللاذقية، ٢٠١٠م.

١١- تودوروف (تزفتان)، الشعرية، تر: شكري المبخوت ورجاء سلامة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٩٠م.

١٢- تودوروف (تزيفتان)، مفهوم الأدب، ترجمة: منذر عياشي، ط١، النادي الأدبي بجدة، ١٩٩٠.
١٣- الجوة (أحمد) قراءات إنشائية في أنماط الكتابة الأدبية، ط١، دار كنوز المعرفة، عمّان، ٢٠١٩م.
١٤- الخبو (محمد)، مسألة المؤلف في أخبار العشق في قديم أدب العرب، ضمن الكتاب الجماعي: المتكلم في السرد العربي القديم، ط١، درا محمد علي الحامي، تونس، ٢٠١١م.
١٥- ريكور (بول)، الزمان والسرد (الحبكة والسرد التاريخي)، تر: سعيد الغانمي وفلاح رحيم، ط١، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.
١٦- الزوبعي (خليل إبراهيم)، ضمن الكتاب الجماعي(المذكرات الشخصية مصدراً لكتابة التاريخ)، د.ط، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١م.
١٧- السماوي (أحمد)، فن السرد في قصص طه حسين، مطبعة التسفير الفني، تونس، ط١، ٢٠٠٢م.
١٨- شاكر (تهاني عبدالفتاح)، السيرة الذاتية في الأدب العربي، فدوى طوقان وجبرا إبراهيم جبرا، وإحسان عباس نموذجاً، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
١٩- الشاوي (عبدالقادر)، الكتابة والوجود (السيرة الذاتية في المغرب)، ط١، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٠م.
٢٠- صالح(عبد الستار عبدالله)، جماليات ،الفاتحة النصية في خطاب عبدالوهاب النعيمي الحكائي، مجلة دراسات موصلية، مجلد٧، عدد٢٠، جامعة الموصل، ربيع الثاني،٢٠٠٨.
٢١- صدوق(نور الدين)، البداية في النص الروائي، ط١، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ١٩٩٤م.
٢٢- عبدالقادر (زروقي)، خطاب السرد وهوية الأجناس، مجلة الأثر، الجزائر، العدد٢٢، جوان٢٠١٥م.
٢٣- العبيدي(رجاء)، في إنشائية القصة المثلية(قراءة نقدية لنافذة من التراث الأدبي)، ط١، مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع٢٠١٣م.

٢٤- الغامدي(صالح)، الممكن والمستحيل في السيرة الذاتية، مجلة الدرعية، مجلد١١، عدد٤٣،٤٢، سبتمبر، ٢٠٠٨م، ص٤٣٧.
٢٥- فارس(فتحي)، التخييل الذاتي في السرد العربي المعاصر، ط١، دار زينب، تونس، ٢٠٢٠م.
٢٦- القاضي(محمد)، كتاب التبيان لعبدالله بن بلقين، مذكرات أم سيرة ذاتية، ضمن لكتاب الجماعي التراث الأندلسي في الثقافة العربية والأندلسية، د. ط، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩١م.
٢٧- القاضي(محمد) وآخرون، معجم السرديات، ط١، دار محمد علي الحامي للنشر، تونس، ٢٠١٠م.
٢٨- القيرواني(ابن رشيق) العمدة في محاسن الشعر ونقده، تحقيق: محمد عطا، د.ط، دار الكتب العلمية، دار الكتب العلمية، بيروت. د.ت
٢٩- لحميداني(حميد)، الفكر النقدي الأدبي المعاصر(نظريات ومواقف)، ط٣، أنفو برانت، فاس، ٢٠١٤م.
٣٠- لوجون (فيليب)، السيرة الذاتية(الميثاق والتاريخ الأدبي)، تر: عمر حلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
٣١- المالقي(أبو الحسن عبدالله)، تاريخ قضاة الأندلس "كتاب المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تحقيق: ليفي بروفنسال، د. ط، دار الكتاب المصري، القاهرة.د.ت
٣٢- مونسي(حبيب)، شعرية المشهد الإبداعي، ط١، دار الغريب، وهران، الجزائر، ٢٠٠٣م.
٣٣- ماي(جروج)، السيرة الذاتية: ترجمة: محمد القاضي، وعبدالله صولة، ط١، بيت الحكمة، قرطاج، ١٩٩٢م، ص ص ١٢٦، ١٢٧.
٣٤- يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي(الزمن، السرد، التبئير)، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٧م.

qAŶmħ AlmSAdr wAlmrAjς wAlmqAlAt wAlbHwθ:
1- ĂbrAhym (ςbdAllh)، wĀxrwn، mςrfħ AlĀxr(mdxl ĂlŶ AlmnAhj Alnqdyħ AlHdyθħ)، T1، AldAr AlbyDA' Almγrb، Almrkz AlθqAfy Alςrby، byrwt، lbnAn،1990m.
2- Albrnwsy (rŝyd)، AlktAbħ AltAryxyħ mn AlÂrŝyf ĂlŶ Altmθyl Alsrdy، mjlħ mdArAt tAryxyħ، ςdd6، jwAn، 2020m، 199.
3- blςbAd (ςbd AlHq)، AlĂHsAs bAlbdAyħ fy AlqSħ AlqSyrħ، ŝςryħ AlfAtHħ AlnSyħ fy lys hnAk mA ybhj lςbdh xAl، krsy AlÂdb Alsςwdy، jAmςħ Almlk sςwd، j1، 2014m.
4- bn blqyn (AlÂmyr ςbdAllh)،mðkrAt AlÂmyr ςbdAllh Āxr mlwk bny zyry bγrnATħ(469-483h–) AlmsmAh bktAb AltbyAn، tHqyq: Ă lyfy brwfnsAl d. T، dAr AlmςArf bmSr 1955m.
5- bnHdw (rŝyd)، jmAlyħ Albyn byn، T1، mnŝwrAt mŵssħ nAdy AlktAb bAlmγrb، fAs، Almγrb، 2011m.
6- bnxwd (nwr Aldyn)، fn Alsyrħ fy AltrAθ Alςrby، T1، jAmςħ mHmd bn sςwd AlĂslAmyħ، AlryAD، 2016m.
7- bnxwd (nwr Aldyn ÂHmd)، fn Alsyrħ fy AltrAθ Alςrby، T1، jAmςħ AlĂmAm mHmd bn sςwd AlĂslAmyħ، 1437h–.
8- bnxwd (nwr Aldyn)، AlðAtyħ fy bςD ÂjnAs Alnθr Alςrby Alqdym، Dmn AlktAb AljmAςy: Almtklm fy Alsrd Alςrby Alqdym، T1، drA mHmd ςly AlHAmy، twns، 2011m.
9- bnxwd(nwr Aldyn ÂHmd)، Alsrd wAltAryx wAltxyyl، T1، mrkz drAsAt Allγħ Alςrbyħ wĀdAbhA، jAmςħ AlĂmAm mHmd bn sςwd AlĂslAmyħ، 2016m.
10- bnfnst (Ăymyl)، lsAnyAt AlxTAb(AlÂslwbyħ AltlfĎ wAltdAwlyħ)، T1، dAr AlHwAr llnŝr wAltwzyς، swryħ، AllAðqyħ، 2010m.
11- twdwrwf (tzftAn)، Alŝςryħ، tr: ŝkry Almbxwt wrjA' slAmħ، dAr twbqAl llnŝr، AldAr AlbyDA'، T2، 1990m.
12- twdwrwf (tzyftAn)، mfhwm AlÂdb، trjmħ: mnðr ςyAŝy، T1، AlnAdy AlÂdby bjdħ، 1990.
13- Aljwħ (ÂHmd) qrA'At ĂnŝAŶyħ fy ÂnmAT AlktAbħ AlÂdbyħ، T1، dAr knwz Almςrfħ، ςmĂn، 2019m.
14- Alxbw (mHmd)، msÂlħ Almŵlf fy ÂxbAr Alςŝq fy qdym Âdb Alςrb، Dmn AlktAb AljmAςy: Almtklm fy Alsrd Alςrby Alqdym، T1، drA mHmd ςly AlHAmy، twns، 2011m.
15- rykwr (bwl)، AlzmAn wAlsrd (AlHbkħ wAlsrd AltAryxy)، tr: sςyd AlγAnmy wflAH rHym، T1، dAr AlktAb Aljdydħ AlmtHdħ، byrwt، lbnAn، 2006m.
16- Alzwbςy (xlyl ĂbrAhym)، Dmn AlktAb AljmAςy(AlmðkrAt AlŝxSyħ mSdrĂ lktAbħ AltAryx)، d.T، bγdAd، byt AlHkmħ، 2001m.
17- AlsmAwy (ÂHmd)، fn Alsrd fy qSS Th Hsyn، mTbςħ Altsfyr Alfny، twns، T1، 2002m.
18- ŝAkr (thAny ςbdAlftAH)، Alsyrħ AlðAtyħ fy AlÂdb Alςrby، fdwŶ TwqAn wjbrA ĂbrAhym jbrA، wĂHsAn ςbAs nmwðjAً، T1، Almŵssħ Alςrbyħ lldrAsAt wAlnŝr، byrwt، lbnAn، 2002m.

19- Alŝ Awy (çbdAlqAdr)، AlktAbħ wAlwjwd (Alsyrħ AlðAtyħ fy Almγrb)، T1، ÂfryqyA Alŝrq، AldAr AlbyDA'، 2000m.
20- SAlH(çbd AlstAr çbdAllh)، jmAlyAt ،AlfAtHħ AlnSyħ fy xTAb çbdAlwhAb Alnçymy AlHkAŶy، mjlħ drAsAt mwSlyħ، mjld7، çdd20، jAmçħ AlmwSl، rbyç Alθany،2008.
21- Sdwq(nwr Aldyn)، AlbdAyħ fy AlnS AlrwAŶy، T1، dAr AlHwAr llnŝr wAltwzyç، AllAðqyħ، swryħ، 1994m.
22- çbdAlqAdr (zrwqy)، xTAb Alsrd whwyħ AlÂjnAs، mjlħ AlÂθr، AljzAŶr، Alçdd22، jwAn2015m.
23- Alçbydy(rjA')، fy ĂnŝAŶyħ AlqSħ Almθlyħ(qrA'ħ nqdyħ lnAfðħ mn AltrAθ AlÂdby)، T1، mktbħ qrTAj llnŝr wAltwzyç2013m.
24- AlγAmdy(SAlH)، Almmkn wAlmstHyl fy Alsyrħ AlðAtyħ، mjlħ Aldrçyħ، mjld11، çdd42،43، sbtmbr، 2008m، S437.
25- fArs(ftHy)، Altxyyl AlðAty fy Alsrd Alçrby AlmçASr، T1، dAr zynb، twns، 2020m.
26- AlqADy(mHmd)، ktAb AltbyAn lçbdAllh bn blqyn، mðkrAt Âm syrħ ðAtyħ، Dmn lktAb AljmAçy AltrAθ AlÂndlsy fy Alθqafħ Alçrbyħ wAlÂndlsyħ، d. T، mnŝwrAt mrkz AldrAsAt wAlÂbHAθ AlAqtSAdyħ wAlAjtmAçyħ، 1991m.
27- AlqADy(mHmd) wĀxrwn، mçjm AlsrdyAt، T1، dAr mHmd çly AlHAmy llnŝr، twns، 2010m.
28- AlqyrwAny(Abn rŝyq) Alçmdħ fy mHAsn Alŝçr wnqdh، tHqyq: mHmd çTA، d.T، dAr Alktb Alçlmyħ، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt. d.t
29- lHmydAny(Hmyd)، Alfkr Alnqdy AlÂdby AlmçASr(nĎryAt wmwAqf)، T3، Ânfw brAynt، fAs، 2014m.
30- lwjwn (fylyb)، Alsyrħ AlðAtyħ(Almyθaq wAltAryx AlÂdby)، tr: çmr Hly، Almrkz Alθqafy Alçrby، byrwt، T1، 1994m.
31- AlmAlqy(Âbw AlHsn çbdAllh)، tAryx qDAħ AlÂndls "ktAb AlmrAqbħ AlçlyA fymn ystHq AlqDA' wAlftyA، tHqyq: lyfy brwfnsAl، d. T، dAr AlktAb AlmSry، AlqAhrħ.d.t
32- mwnsy(Hbyb)، ŝçryħ Almŝhd AlĂbdAçy، T1، dAr Alγryb، whrAn، AljzAŶr، 2003m.
33- mAy(jrwj)، Alsyrħ AlðAtyħ: trjmħ: mHmd AlqADy، wçbdAllh Swlħ، T1، byt AlHkmħ، qrTAj، 1992m، S S 126، 127.
34- yqTyn (sçyd)، tHlyl AlxTAb AlrwAŶy(Alzmn، Alsrd، AltbŶyr)، T1، Almrkz Alθqafy Alçrby، byrwt، 1997m.

من بَلاغةِ تَوظِيفِ العَددِ في أَحَادِيثِ صَحِيحِ البُخَارِي

د. عائشة بنت عودة رشيد الزراع العطوي
قسم اللغة العربية – كلية التربية والآداب
جامعة تبوك

من بَلاغةِ تَوظِيفِ العَددِ في أَحَادِيثِ صَحِيحِ البُخَارِي

د. عائشة بنت عودة رشيد الزراع العطوي

قسم اللغة العربية – كلية التربية والآداب
جامعة تبوك

تاريخ تقديم البحث: ٣/ ٨/ ١٤٤٣ هـ تاريخ قبول البحث: ٢٣/ ٩/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

أُوتي النبي ﷺ جوامع الكلم، فجاءت أحاديثه النبوية فصيحة بليغة في أرقى نماذج الفصاحة والبيان والبلاغة، وبرع النبي في توظيف العدد في أحاديثه؛ للدلالة على أغراض بلاغية ومعانٍ متعددة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها مُحاولةٌ لاستجلاء الأغراض البلاغية والدلالية من توظيف العدد في الحديث النبوي. وتهدف إلى التعرف على أهم الأغراض التي تَمَّ توظيف العدد للدلالة عليها. واستخدمت المنهج الوصفي الاستقرائي، وجاءت في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، المبحث الأول: توظيف الأعداد المفردة. والثاني: توظيف أعداد العقود. والثالث: توظيف الأعداد المركبة والمعطوفة. والرابع: توظيف المائة والألف ومضاعفاتهما. والخاتمة: فيها أهم النتائج.

ومن أهم النتائج: براعة النبي ﷺ في توظيف العدد في الدلالة على معان وقيم ودلالات كثيرة متنوعة تتصل بالشريعة الإسلامية ومبادئها وتعاليمها والعبادات والحدود والكفارات، وغيرها؛ فأفادت تلك الأعداد المعاني وضوحًا وتأكيدًا؛ أدَّى إلى فهم تلك المعاني وسهولة حفظها والعمل بها.

الكلمات المفتاحية: الحديث النبوي – البلاغة النبوية – البخاري – التوظيف – العدد – البلاغة.

“ From the Eloquence of Employing Number in Hadiths of Sahih Al-Bukhari”

Dr. Aisha bint Auda Rasheed Al-Zar’a Al-Atawi
Department Arabic Language – Faculty Education and Arts
Tabuk university

Abstract:

The Prophet, peace be upon him, was given the most comprehensive of words, so his prophetic hadiths were fluent and eloquent in the finest models of eloquence, fluent and eloquence; the Prophet excelled in employing the number in his Hadiths; To denote multiple rhetorical purposes and meanings. The importance of this study lies in the fact that it is an attempt to clarify the rhetorical and semantic purposes of employing the number in the Prophetic hadith. It aims to identify the most important purposes for which the number was employed to denote. The descriptive and inductive approach was used, it came in an introduction, four chapters and a conclusion. The First Research: Employing single numbers. The Second Research: Employing contracts number. The Third Research: Employing complex and conjunction numbers. The Fourth Research: Employing hundred, thousand and its multiples. The conclusion: it contains the most important results. Among the most important results: are the ingenuity of the Prophet, peace; and blessings be upon him, in employing the number in denoting many diverse meanings, values, and connotations related to Islamic law, its principles, teachings, worship, limits, penances, and others. Those numbers conveyed the meanings clearly and emphatically. It led to understanding those meanings; and ease of memorizing and working with them.

key words: Prophetic Hadith - Prophetic Rhetoric – Bukhari - Employment - Number - Rhetoric.

اَلْمُقَدِّمَةُ.

الحمدُ لله رَبِّ العِبَادِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيدِنا مُحمَّدٍ خَيْرِ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ، وَهَدَى البَشريَّةَ إلى سَبيلِ الرَّشَادِ...

ثُمَّ أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ الله –تعالى– قد أرسل نبيَّنَا مُحمدًا بن عبد الله رَحْمَةً لِلعَالَمِين؛ لِيُبَلِّغَ تَعاليمَ رَبِّه السَّامِيَةَ، ويهدي العالمين إلى طريقِ السَّعادَةِ في الدَّارين، فكان من تمام هذا التبليغ وشرفه أن أوتي ﷺ جوامع الكلم، حيثُ اتَّسمت لغة نبينا بكمال الفصاحة والبلاغة؛ فضلاً عن جمال الوضوح والبيان. قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴾ [النجم:٣-٥]، فكانت الألفاظ والتراكيب من صياغته – عليه الصلاة والسلام –، أمَّا اَلْمَعَاني فمُوحَاةٌ إليه من الله العليِّ القدير، وهذا يعني أنَّ لِكُلِّ كلمةٍ في أحاديثه – عليه الصلاة والسلام – دلالة ومعنى مقصودًا بذاته؛ ولم يكتفِ النبي ﷺ بِصِحَّةِ التَّركيبِ وآثر البلاغة والفصاحة والبيان والإتقان. والأصل أن يأتي العدد في لغة العرب للدلالة على مَعدودٍ بعينِه إلا أنَّه من البَرَاعَةِ أن يُتوسَّع في توظيفه للدلالة على أغراض متنوعة ومتعددة مفيدة.. ويلحظ القارئ الكريم بجلاء ارتباط توظيف العدد في الحديث الشريف بكثير من العبادات والحدود والشعائر الإسلامية.

- **أَهَمِيَّةُ الدِّرَاسَةِ: تَكْمُنُ أهميَّةُ هذه الدِّراسَةِ في أنَّها:**

مُحاولةٌ لاستجلاء الأغراض البلاغية والدلالية من توظيف العدد في الحديث النبوي، وفهم المعاني والدلالات المقصودة في بعض الأحاديث النبوية؛ من خلال مُعايشة لغة الحديث النبوي الشريف؛ لِنَنْهَلَ من معانيه السامية ونستمتع ببلاغة تراكيبه وتعبيراته الراقية؛ خلال دراسة نماذج تطبيقية مختارة من صحيح البخاري، وهو أصحُّ كتابٍ بعد القرآن الكريم، بإجماع جمهور العلماء. **يقول النووي** (ت:٦٧٦هـ):" اتَّفق العُلماءُ على أنَّ أصحَّ الكُتُبِ بعدَ الكِتَابِ العَزيزِ الصِّحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهُمَا الأُمَّةُ بالقُبولِ، وكتابُ البُخَاري أَصَحُّهما؛ وأكثرُهما فوائدَ ومَعَارِفَ ظاهرةً وغَامِضَةً"(١). ويقول **السبكي**(ت:٧٧١هـ):" وأمَّا كتابُهُ الجامعُ الصَّحيحُ فَأَجَلُّ كُتُبِ الإِسْلامِ بعدَ كِتَابِ الله"(٢).

و**يقولُ ابن كثير**(ت:٧٧٤هـ):" وكتابُه الصَّحيحُ يُستقَى بقراءته الغَمَامُ، وأجمع العلماء على قبوله وصحَّة ما فيه، وكذلك سائر أهل الإسلام"(٣).

وعليه، فقد بلغ صحيح البخاري درجةً عاليةً من الثقة؛ مِمَّا يُعطِي مشروعية اختياره مدونة لِهذه اَلْمُقاربة العلميَّة.

(١) النووي، "المنهاج شرح صحيح مسلم"،١: ١٤.

(٢) السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ٢: ٢١٥.

(٣) ابن كثير، "البداية والنهاية"، ١١: ٢٤- ٢٥.

- **أَهْدَافُ الدِّراسَةِ:**

١- التَّعرُّف على أنواع العدد التي وردت في أحاديث صحيح البخاري.

٢- تحديدُ أهم الأغراض الدلالية والبلاغية التي تم توظيف العدد للدلالة عليها.

٣- استجلاءُ حقيقة الاستعمال الحقيقي والمجازي للعدد في الحديث النبوي.

- **سُؤَالُ الدِّراسَةِ الرَّئيسُ:**

ما الأغراض البلاغية والدلالية من توظيف العدد في الحديث النبوي الشريف في نماذج من صحيح البخاري؟

- **مَنْهَجُ الدِّرَاسَةِ:**

استخدمت الدراسة **المنهج الوصفي المعتمد على الاستقراء والتحليل** لدراسة الأحاديث المختارة من صحيح البخاري، وناقشتها من خلال علم البلاغة العربية ومنهجها في قراءة النصوص وبيان أسرارها، ونظرًا لكثرة الشواهد والأمثلة وتعددها وتنوعها؛ فإنَّ الدراسة ستذكر بعضها على سبيل التمثيل لا الحصر؛ وسترتب الأحاديث **وفق تقسيم الأعداد في الطبيعة وَالْمشهور لدى النحويين العرب (الأعداد المفردة، والأعداد المركبة، وأعداد العقود، والأعداد المعطوفة، ومائة وألف ومضاعفاتها).**

● **الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ:**

– **العدد وكناياته في الحديث النبوي دراسة نحوية تطبيقية على صحيح الإمام مسلم**، سيف اليزل الأمين محمد، دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٠م. وهذه الدراسة تختلف عن دراستي؛ لأنها درست العدد وكناياته، أمَّا دراستي فدرست العدد فقط، كما أن هذه الدراسة هي دراسة نحوية تطبيقية على صحيح الإمام مسلم، أما دراستي فهي دراسة بلاغية تطبيقية على صحيح الإمام البخاري.

– **رباعيات نبوية**، آسية محمد الصقعبي، المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، عدد: ٢٨، جزء: ١، صفحة: ٩٥٧-١٠٠١، ٢٠١٦م. ذكرت هذه الدراسة حصرًا للرباعيات النبوية في مصادر تدوين السنة، وجاءت في مقدمة ومبحثين، هما: المأمورات، وقسم المنهيات، ولم تهتم بدراسة البلاغة. أمَّا دراستي لم تقتصر فقط على دراسة الرباعيات بل جاءت بأمثلة تطبيقية لكل الأعداد تقريبًا في صحيح البخاري فقط مع دراسة أوجه البلاغة، كما سبق ذكره.

– **المعنى البلاغي للعدد في الحديث النبوي قرائنه ودلالاته**، منى العسة، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١٢م. وهو بحثٌ في ستّ عشرة صفحة، ذكر بعض المعاني البلاغية لبعض الأعداد الواردة في كتب الحديث لا يزيد عن عدد أصابع اليد. أمَّا دراستي فجاءت أشمل من حيث تمثيلها لجميع أنواع الأعداد تقريبًا، وذكرت أمثلة كثيرة.

– **المتون الرباعية في الأحاديث النبوية: تعريف ودراسة**، محمد أحمد محمد مرشد المطري، مجلة الحديث، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور، معهد دراسات الحديث النبوي، عدد: ١٢، ١٤٣٨هـ-٢٠١٦م، صفحة: ١٢٣-١٥٨. وقد جمعت الدراسة بعض النصوص النبوية التي ورد فيها العدد أربعة فقط، هذا يختلف مع دراستي التي شملت أعدادًا أكثر من ذلك، مع التركيز على الجانب الدلالي والبلاغي.

– **الأربعون الخماسية من الأحاديث الصحيحة النبوية**، عبدالقادر بن حسن بن حيدين الجريري، كتاب منشور في شبكة الألوكة، ٢٠١٨م. فقد قام الكتاب الواقع في عشرين صفحة فقط، قام بجمع أربعين حديثًا من خماسيات المتن دون التحليل أو الشرح وبيان البلاغة فيها. وهذا يختلف مع دراستي ومنهجها وأهدافها.. الخ.

– **من بلاغة العدد غير المقيد لمعدوده في البيان النبوي: "دراسة تحليلية" أحاديث الصحيحين نموذجًا**، أحمد محمود الجبالي، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، ٢٠١٩م. تركزت هذه الدراسة على بيان بلاغة العدد غير المقيد لمعدوده فقط، ودرست أمثلة قليلة، في حين حاولت دراستي التركيز –بإيجاز– على دراسة بلاغة توظيف جميع الأعداد بكل أنواعها في الحديث النبوي على سبيل التمثيل لا الحصر.

– **الثنائيات والثلاثيات في أحاديث الصحيحين: دراسة بلاغية**، رسالة دكتوراه للدكتورة قداس بنت خالد الخضيري، إشراف: أ.د عبدالعزيز بن

صالح العمار، ٢٠٢٠م. درست هذه الرسالة العلمية الثنائيات والثلاثيات فقط في الصحيحين، أمَّا دراستي فشملت –بإيجاز– دراسة كل الأعداد.

- **خُطَّةُ الدِّرَاسَةِ:**

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة فيها أهم النتائج، كما يأتي:

– **المقدمة:** فيها حديث موجز عن موضوع الدراسة وأهميتها ومنهجها..

– **المبحث الأول: توظيف الأعداد المفردة.**

– **المبحث الثاني: توظيف أعداد العقود.**

– **المبحث الثالث: توظيف الأعداد المركبة والمعطوفة.**

– **المبحث الرابع: توظيف المائة والألف ومضاعفاتهما.**

– **الخاتمة:** وفيها أهم النتائج.

• اَلْمَبْحَثُ الأوَّلُ: تَوظِيفُ اَلأَعْدَادِ اَلْمُفْرَدَةِ.

ذكر ابن سيده أنَّ " اَلْعَدُّ: إِحْصَاءُ الشَّيْءِ، عَدَدتُه أَعَدَّه عَدًّا وتِعْدَادًا، وعدَّدته. وَالْعدَدُ: مِقْدَارُ مَا يُعدُّ، وَالْجمعُ أَعْدَادُ، وَكَذَلِكَ اَلْعِدَّةُ. وَقيل: الْعِدَّةُ مَصْدَرٌ كالعَدِّ. وَالْعِدَّةُ: الْجَمَاعَةُ قَلَّتْ أَو كَثُرَتْ. والعَديدُ: الْكَثْرَة[1]. ويرى عُلَمَاءُ العَرَبُ أنَّ العَدَدَ هو "ما وُضِعَ لكمِيَّةِ الآحَادِ؛ أي: الأفراد. والمرَادُ به هنا: الألفاظَ الدَّالَّةَ على اَلْمَعْدُودِ"[2].

وعليه، فإنَّ العربَ تستخدم العَدَدَ للدَّلالَةِ على كِميَّةٍ أو مَعدودٍ مُعيَّنٍ، فيستخدم العدد في الحصر، وتوضيح الأمر المهم وترتيبه؛ ليسهل حفظه وتذكره، وقد يُوظَّفُ للدَّلالة على أمور أخرى متنوعة في اللغة العربية وغيرها، وبرع النبي ﷺ في توظيف العدد.. **فما خصوصية توظيف النبي ﷺ للعدد؟ وما تجليَّاته البلاغيَّة والجماليَّة؟**

ومعلومٌ أنَّ الأعدادَ المفردة في اللغة العربية تبدأ من العدد واحد (١)، وتنتهي بالعدد عشرة (١٠)، يقول السيوطي:" وَيعرف الْعدَد الْمُفْرد: وَهُوَ من وَاحِد إِلَى عشرَة إِذا لم تضف ثَلَاثَة وَمَا بعْدهَا"[3].

وما يهمنا هنا هو الوقوف على بعض الأعداد المفردة التي ورد ذكرها في صحيح البخاري، وأهم الأغراض التي جاءت للدلالة عليها، كما يأتي:

---

(١) ابن سيده، "المحكم والمحيط الأعظم"، ١: ٧٩. وينظر: ابن سيده، "العدد في اللغة"، ١٩، وابن منظور، "لسان العرب"، ٣: ٢٨١.

(٢) محمد عبد العزيز النجار، "ضياء السالك إلى أوضح المسالك"، ٤: ٩٧.

(٣) ينظر: السيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٢٥٩؛ وعيد، محمد، "النحو المصفَّى"، ٧١١.

● **العدد (١):**

١- قول النبي ﷺ:« أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ»(١). توظيف العدد (واحد) هنا بليغٌ؛ لأنهُ أفاد الاتِّحاد وعدم الاختلاف بين الأديانِ؛ طالما سَلِمَتْ من التَّحريفِ، فمصدَرُهَا واحدٌ هو الله -سبحانه تعالى- الذي تدعو لتوحيده ﷻ، "ومُرادُ الحَديثِ أَنَّ أَصْلَ دِينِهم واحِدٌ، وإِنْ كانَتْ شَرائِعُهم مُختلفَةً وأزمَانُهم أيضًا، فَهُم أولادُ عَلَّاتٍ، مَنْ حيثُ إِنَّهم لَم يَجمعهم زَمَنٌ وَاحِدٌ، كَمَا لم يَجْمَعْ أَوْلادَ العَلَّاتِ بَطْنٌ وَاحِدٌ"(٢). وتَكْمُنُ بَلاغَةُ العَددِ هُنَا في الدَّلالَةِ عَلى وِحْدَةِ مصدر الأديَانِ السَّماويَّةِ، وقد تآزَرَ معه الطِّبَاقُ بينَ (أُمَّهَاتُهم شَتَّى) بمعنى كثيرةٍ متفرقَةٍ، وبين (دينهم واحِدٌ) للمُبالَغَةِ في إثبَاتِ وحدة مصدر الأديانِ السَّماويَّةِ كُلِّهَا مهما اختلَفَتْ أَجْناسُ الأنبيَاءِ وتَشَعَّبَتْ أصولُهُمْ إلا أنَّ الدين الخاتم هو الإسلام.

٢- قول النبي ﷺ:« لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ»(٣). إنَّ هذا الحديثَ من جوامع الكلم(٤)، وهذه العبارة النبوية تُسْتَعْمَل على سبيل

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، ٤ :١٦٧، ح:٣٤٤٣.

(٢) ابن الملقن، "التوضيح لشرح الجامع الصحيح"، ١٩: ٥٦٨. وينظر: ابن حجر، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ٦: ٤٨٩؛ والعيني، "عمدة القاري"، ١٦: ٣٦.

(٣) البخاري، "صحيح البخاري"،٨: ٣١، ح: ٦١٣٣.

(٤) ينظر: الثعالبي، "الإعجاز والإيجاز"، ١٦.

"الاستعارة التمثيليّة"[١] للتحذير من تكرار العمل الذي جَرَّ مُصِيبة في نفسٍ أو مالٍ، أو أفضى إلى أمْرٍ غير محمود[٢]. وهذه العبارة اعتبرها العلماء أنها منْ فصاحته ﷺ أنه تكلّم بألفاظ اقْتَضَبَها لم تُسْمَع من العرب قبله ولم توجد في مُتقَدّم كلامها[٣]. وكان من الجائزِ أن يقول ﷺ:(من جحر مرتين)، لكنه آثر ﷺ أن يوظِّف العدد (واحد)، فكلمة (جحر) دون كلمة (واحد) تفيد العموم والشيوع والتعدد والتنوع، ويجوز تعدد اللدغات، أمَّا ذكر كلمة (واحد) فقد يكون ذلك للدلالة على وحدة هذا الجحر، وفيه كناية على وجوب يقظة المؤمن وفطنته، فمن العيب الوخيم أن يقع الإنسان في الخطأ الواحد نفسه أكثر من مرة، وجاءت كلمة (مرتين) لتوضح أنَّ اللَّدغ أو الوقوع في الخطأ أكثره وأقله مرة واحدة، ناهيك عن التصوير النبوي البليغ. وفي صيغة المضارع (يلدغ) التي تفيد التجدد والاستمرار الذي يسلتزمه تجدد اليقظة والفطنة واستمرارها. و"هذا مثل ضربه النبي ﷺ: لبيان كمال احتراز المؤمن ويقظته، وأن المؤمن يمنعه إيمانه من اقتراف السيئات التي تضره مقارفتها، وأنه متى وقع في شيء منها، فإنه في الحال يبادر إلى الندم والتوبة والإنابة. ومن

(١) للاستزادة عن المصطلحات البلاغية، كالاستعارة التمثيلية وغيرها. ينظر: القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة"، والثعالبي، "سر البلاغة وسر البراعة"، وغيرهما.

(٢) ينظر: حبنَّكة، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها"، ٦٦٣.

(٣) ينظر: السيوطي، "المزهر في علوم اللغة"، ١: ١٦٥.

تمام توبته: أن يحذر غاية الحذر من ذلك السَّبب الذي أوقعه في الذنب، كحال مَنْ أدخل يده في جُحر فلدغته حَيَّة"[١].

- **العدد (٢):**

١- قول النبي ﷺ:« لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ اثْنَانِ»[٢]. يرى بعض العلماء أن المقصود بالعدد (اثنان) أمير ومُؤمَّر عليه، وليس اَلْمُراد حقيقة العدد[٣]. ويمكننا القول أنَّ لفظ (اثنان) جاء للدلالة على القوة والتَّناصُحِ والتَّعاون والتعاضُد، وهذا اللفظ ليس مقصودًا لذاته بفردين من قريش، بل مهما انقرض أهل قريش يجب أن يبقى هذا الأمر، ولو بقي منهم اثنان؛ أي: عدد قليل، ولذلك فإنني أرى أن ذكر الاثنين هنا كناية عن القلة؛ إذ الخلافة لا تكون إلا بين اثنين، وهو أقل عدد تصلح معه الخلافة. كما أنَّ الاثنين يمكنهما الحفاظ على الأمر وضمان استمراره وإعادة تكوينه، فعندما أراد الله تعالى قوم سيدنا نوح عليه السلام وإغراقهم أمره بأن يأخذ من كل زوجين اثنين، قال تعالى: ﴿**اَحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ اَثۡنَيۡنِ**﴾ [هود:٤٠].

وعليه، ففي توظيف كلمة (اثنان) في الحديث النبوي الشريف تشبيه لهذا الأمر بسفينة نوح عليه السلام، كما أنَّ أصل البشر اثنان آدم عليه السلام وحواء، فآدم عليه السلام مفرده لم يستطع التزاوج وإعمار الأرض، فاثنان هما الذكر والأنثى، ومنه

(١) آل سعدي، "بهجة قلوب الأبرار "، ١٥٨.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، ٤: ١٧٩، ح: ٣٥٠١.

(٣) ينظر: ابن حجر ، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"،٢٠: ١٥٦، ح:٦٦٠٧.

قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾[الرعد:٣]، أمَّا (اثنان) في الحديث فجاءت عامة شاملة؛ لم تحدد بنوعٍ، ولعلها تعني الذكر والأنثى؛ أي: طالما أهل قريش بقي فيهم ذكر وأنثى يُنجبون ويتكاثرون سيبقى هذا الأمر، أمَّا إذا قلَّ العدد عن ذلك فلن يبقى. فالحكمة من ورود العدد في الحديث النبوي الشريف تأكيد بقاء الجنس البشري واستمراره؛ وهي سنة كونية في كل المخلوقات(١). وفيه تأكيدٌ لبقاء الخلافة في قريش لا تتعدَّاهم مهما قلَّ العدد.

● **العدد (٣)**: تنوَّعت الأغراض التي وظَّف الحديث النبوي فيها العدد ثلاثة، فقد يكون الغرضُ التَّمثيلَ أو اَلْحصرَ، أو اَلْحَثَّ والتَّبشيرَ أو الزَّجرَ أو التَّنفيرَ والتَّحريمَ، ومن ذلك:

(أ) أمثلة الحثِّ والتبشير على سبيل التمثيل:

١– قول النبي ﷺ:« ثَلاَثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَالعَبْدُ المَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ»(٢). العدد (ثلاثة) في الحديث النبوي هنا للتمثيل لا الحصر، وفيه حضٌّ وحثٌّ وتبشيرٌ، والدَّليلُ على ذلك أن مَنْ يُؤتى أجرُه أجرين أنواعٌ كثيرةٌ من المؤمنين؛ وليس ثلاثة فقط، وفيه تأكيد لمعنى قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ

(١) للاستزادة ينظر: ابن حجر ، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"،١٣: ١١٧.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، ١: ٣١، ح: ٩٧.

﴿مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا﴾[القصص:٥٢-٥٤]. وممَّا يؤكد أيضًا أنَّ العدد (ثلاثة) في الحديث النبوي جاء للتمثيل لا الحصر قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب:٣١].فنساء النبي صنف لم يذكر في الحديث النبوي. ومنه قوله ﷺ:«**إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ**»[١]. وفيه بيانٌ بعد إبْهامٍ، وتفصيلٌ بعد إجمالٍ؛ حيث وردت الجملة الأولى (ثَلاَثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ) مُجملةً، ثم جاء باقي الحديث تفصيلًا لهذا الإجمال، ولا يخفى ما فيه من تأكيد؛ لأنه عرض للمعنى في صورتين، إحداهما مُجملَةٌ، والأُخرى مُفَصَّلَةٌ، فكأنَّ اَلْمعنى عُرِضَ مَرَّتين، كما لا يخفى ما فيه من تشويق يزيد المعنى تمكينا في نفسِ اَلْمُتلقِّي.

٢- **قول النبي ﷺ:« ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ**»[٢]. فالعدد (ثلاث) دلَّ على التمثيل لا الحصر، فممَّا لا شكَّ فيه أنَّ الأصناف التي تجد حلاوة الإيمان في قلبها أكثر من ذلك. لكن استهلال الحديث بالعدد (ثلاث) فيه تنبيهٌ إلى هذه الأصناف الثلاثة وتوجيه الأنظار صوبها، وتسليط الضوء عليها هنا لتكونَ مَحطَّ العناية والاهتمام؛ مِمَّا يدلُّ على حُسْنِ توظيف العدد هنا

(١) المصدر السابق، ٩: ١٠٨، ح:٧٣٥٣.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"،١: ١٢، ح:١٦.

في مطلع الحديث، وحذفُ المعدود لأنه معلومٌ إيجازٌ بديعٌ ساعد على حَبْكِ الأسلوب وانسجامه وحسن دلالته على المعنى، والتقدير: ثلاثُ خِصَالٍ، وفي جملة (حلاوة الإيمان) استعارة مكنية، حيث شبه الإيمان بالشيء ذي الطعم الحلو وحذف المشبه به وأتي بشيء من لوازمه نستطعمه ونشعر بحلاوته، وفي ذلك تجسيد للمعاني والمشاعر والأحاسيس في أمثلة حِسّيَّة مادّيَّةٍ(١).

(ب) أمثلة التحذير والتنفير والتحريم:

١- قول النبي ﷺ:« ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمْ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ أَعْطَى بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَى وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ فَيَقُولُ اللَّهُ الْيَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ»(٢). العدد (ثلاثة) في هذا الحديث على سبيل التمثيل؛ لأنَّ الذين لا يكلمهم الله تعالى يوم القيامة أصناف أكثر من هؤلاء الثلاثة، والدليل قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ** ﴾[البقرة:١٧٤]، ففي الآية أصنافٌ من صفات مِمَّن لا يُكلِّمُهم الله تعالى يوم القيامة غير مذكورةٍ في الحديث النبوي، وقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ** ﴾ [آل عمران:٧٧].

---

(١) ينظر: حبنكة، "البلاغة العربية"، ٧٦.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"،٣: ١١٢، ح:٢٣٦٩.

ومن ذلك أيضًا قوله ﷺ:«**مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلاَءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ**»(١). ومنه قول النبي ﷺ:« **ثَلاَثَةٌ لاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ يَمْنَعُ مِنْهُ ابْنَ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لاَ يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَاهُ،...**»(٢). ففيه أصنافٌ أخرى لم تُذكرْ في الحديث الأول. وعليه، فإنَّ تجليَّاتِ التنفير اللفظية في تلك الأحاديث واضحةٌ؛ منها أنَّ هذه الأصناف الثلاثة لا يكلمهم الله، ولا يزكيهم، ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولهم عذاب أليم، ففي هذا تأكيدٌ لتحريم ما تتَّصف به تلك الأصناف من الناس من الصِّفَاتِ أو ما يقومون به من أعمالٍ حدَّدتها الأحاديث النبوية الشريفة. وقد وُظِّف العدد هنا للتركيز على هذه الأصناف الثلاثة، والتنفير منها ومن أفعالها، تضامنت معه الكناية المتمثلة في قوله-ﷺ- (ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمْ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..) كناية عن شدَّة الإعراض عنهم والغضب منهم؛ مِمَّا يدلُّ على قوة التَّنفير مِمَّن يتَّصفُون بِهذه الصِّفَاتِ الذَّميمَةِ.

٢- **قول النبي ﷺ:« آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ**»(٣). فالعدد (ثلاثة) جاء على سبيل التمثيل لا الحصر لصفات المنافق وعلاماته، فقد يتَّصف المنافق بأكثر من تلك الصفات أو بواحدة مِمَّا ذكره النبي ﷺ في أحاديث كثيرة، منها قوله ﷺ:

(١) البخاري، "صحيح البخاري"،٥: ٦، ح: ٣٦٦٥.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، ٩: ٧٩، ح: ٧٢١٢.

(٣) المصدر السابق، ١ :١٦، ح:٣٣.

«**أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ**»[1]. ومِمَّا يُؤَكِّدُ أنَّ هناك صفات أخرى للمنافقين لم يذكرها الحديث النبوي قوله تعالى:﴿ **إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا** ﴾[النساء:١٤٢]. وقوله:﴿ **ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ۘ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ** ﴾ [التوبة:٦٧]، ومن تلك الصفات ما ورد في قوله ﷺ:«**لَيْسَ صَلاَةٌ أَثْقَلَ عَلَى المُنَافِقِينَ مِنَ الفَجْرِ وَالعِشَاءِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا...**»[2].

لكن هل يُعدُّ ذلك نوعٌ من التفرق الذي قد يؤدي إلى التشتيت؛ لأنه لم يذكر صفات المنافقين جملة واحدة؟ قد يُجابُ عن ذلك بأنَّ هذا مظهرٌ من مظاهر التعليم والتربية عند معلم البشرية الأول ﷺ، فلو ذكر الصفات جملة واحدة وكثرت هذه الصفات وتعدَّدت، لصعب على السامع والْمتلقي فهمها وحفظها واجتنابها جملة واحدة، فلذلك آثر النبي ﷺ ذكرها منجمة ومفرقة على مجالس متعددة وفق المواقف والأحداث التي عاشها ﷺ مع صحابته الكرام، فقد يكون في حضرته ﷺ في موقف أو حدث أو مجلس ما منافقٌ أو أكثر فيه ثلاث صفات، أو أربع أو صفة واحدة، فينبُّه النبي على ذلك لهم

(١) المصدر السابق، ١: ١٦، ح:٣٤.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، ١: ١٣٣، ح:٦٥٧.

تلميحًا لا تصريحًا دون ذكر أسمائهم، فيعرفون أنفسهم ويجتنبون تلك الصفات دون فضح أمرهم، وكذلك تنبيه غيرهم وتحذيرهم إلى يوم القيامة. ففي كُلِّ موقفٍ يُسلِّطُ الضُّوءَ على

صِفَاتٍ مُعيَّنةٍ تتناسب مع اَلْمَقامِ الذي قيلت فيه.

(ت) أمثلة للدلالة على معدودٍ بعينه: يأتي العدد (ثلاثة) للدلالة على معدودٍ حقيقي بعينه وليس مجازيًّا، مثل:

١- قول النبي ﷺ:« لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى، وَمَسْجِدِي هَذَا»[(١)]. فالعدد (ثلاثة) هنا دلَّ على الحصر. ومِمَّا يؤكد الحصر هنا مجيء هذا الخبر في سياق أسلوب القصر عن طريق(لا، وإلا)؛ لتأكيد عدم شدِّ الرحال إلا لهذه الثلاثة دون غيرها. وفيه تفصيلٌ بعد إجمالٍ؛ لتأكيد المعنى وتقريره.

٢- قول النبي ﷺ:« قَالَ لَا تُسَافِرْ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»[(٢)]. فقد أجمع العلماء على ذلك[(٣)]، وعليه فقد جاء العدد (ثلاثة) للدلالة على معدودٍ بعينه حقيقة لا مجازًا، حصرًا لا تمثيلاً. وتآزر معه القصر

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، ٣: ٤٣، ح: ١٩٩٥.

(٢) المصدر السابق، ٢: ٤٣، ح: ١٠٨٦.

(٣) ينظر رأي المذهب الحنفي: الحنفي، عبد الله، "الاختيار لتعليل المختار"،١: ١٥١. وينظر المذهب المالكي: المغربي، شمس الدين، "مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل"، ٣: ٤٩٣. وينظر رأي المذهب الشافعي: النووي، محيي الدين، "المجموع شرح المهذب"، ٨: ٣٤١، والماوردي، "الحاوي الكبير"، ٤: ٤٢٩.وينظر رأي المذهب الحنبلي: ابن قدامة، المغني، ٣: ٢٢٩.

أيضًا كسابقه تأكيدًا، ولعلَّ ذكر العدد ثلاثة هو الدلالة على نيل التعب من الإنسان بصفة عامة والْمرأة بصفة خاصة أثناء السَّفر؛ لذلك فإنها ستحتاج مَنْ يُعينها ويُساعدها ويأخذ بيدها ويَمدّها بالطعام والشراب وكل ما تحتاجه للتغلُّب على تعبِ السَّفرِ ومَشَاقِّه.(١) كما أنَّ الله تعالى هو خالقنا وأعلم بأحوالنا، قد نهانا عن طريق نبيه ﷺ عن سفر الْمرأة من دون محرمٍ.

- **العدد (٤):**

(أ) ما جاء على سبيل الحصر:

١- عن عائشة-رضي الله عنها- قالت: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ نَامَ ثُمَّ قَامَ فَجِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ(٢).

فالعدد (أربع) و(خمس) و(ركعتين) جميعها أعداد دلَّت على معدود بعينه، وهو عدد الركعات التي صلاها النبي -ﷺ-، وهنا جاء العديد على سبيل الحصر، وتكون الغاية البلاغية من ذكر العدد هو تأكيد إتقان أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- وضبطها لمقدار صلاة النبي -ﷺ- ليلاً، وفي ذكر تأكيدها عدم سهوها أو انشغالها بشيءٍ آخر، مِمَّا يدلُّ على كمال وعيها وشِدَّةِ ضَبْطِها وقُوَّةِ مُلاحظتها لكُلِّ أفعاله -ﷺ- وحركاته وسكناته، كما أنَّ في ذكر العدد بيانَ أنَّ نيَّتها كانت إحصاءَ عددِ ركعات صلاة النبي ﷺ، ويدخل

(١) ينظر: ابن حجر، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ٢: ٥٦٨.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"،١: ١٤١، ح:٦٩٧.

تحديد العدد في مطابقة الكلام لمقتضى الحال؛ لأنَّ الحال الداعي لذلك هي نقل صلاة النبي ﷺ للناس، وإذا كان النقل بالألفاظ التي لا مجاز فيها كان بليغًا لمطابقته مقتضى الحال. ومِمَّا يلفتُ النظر هنا أنَّها لم تقيّدْ صلاة العشاء بعددٍ، فلم تقلْ: صلَّى العشاء أربع ركعاتٍ؛ لأنَّها معلومةٌ، في حين أنَّها قيَّدت ركعاتِ النافلة بعدّها بأربع ثم خمس ثم ركعتين؛ لأنَّ اَلْمَجالَ فيها مفتوحٌ، فلا بُدَّ من ضبطه بعددٍ مُعَيَّنٍ؛ مِما يدلُّ على حُسْنِ توظيفِ العدد في الكلام وبيان أهميته.

(ب) ما جاء على سبيل التمثيل:

١– قول النبي ﷺ:« أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ»[(١)].ومعلومٌ أنَّ أفضل الكلام أكثر بكثير من تلك (الأربع) من كلام البشر، "أمَّا كلام الله فهو أفضل من التسبيح والتهليل المطلق والاشتغال بالمأثور في وقت أو حال مخصوص أفضل منه بالقرآن"[(٢)]. كما أنَّ من كلام البشر أيضًا ما هو أفضل مثل (سبحان الله العظيم)، والأمثلة كثيرة وجلية. ولعلَّ عدم الحصر يفتح باب القربات والطاعات وييسرها على العباد؛ والدليل على التمثيل صيغة التفضيل في الحديث.

٢– **قول النبي ﷺ:« تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ»**[(٣)]. ولا جرم أنَّ هناك من

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، ٨: ١٣٨،ح:٦٦٨١.

(٢) المناوي، عبد الرؤوف، "فيض القدير شرح الجامع الصغير"، ١ :٤٦٩،ح:٩٢٩.

(٣) البخاري، "صحيح البخاري"، ٧: ٧، ح:٥٠٩٠.

الصِّفَاتِ التي تُنكحُ المرأة من أجلها أكثر من تلك الأربع، والدليل على ذلك قوله ﷺ سيدنا جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- عندما تزوج ثيبًا: «.. **هَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ** »[1]، ولعلَّ النبي ﷺ أراد أن تأتي تلك الصفات في المقدمة باعتبارها ركائز الاختيار المتعارف في الزواج إلا أن الاختيار الشّرعي السليم قوامه الدين، ثم يفضل أن تأتي صفات محمودة أخرى بعدها، وعليه فالعدد (أربع) جاء للتمثيل. وأيضًا للتنبيه على أهمِّ الصِّفاتِ التي يَجبُ الاختيار على أساسها، وتقديمها على غيرها.

- **العدد (٥):**

(أ) ما جاء على سبيل الحصر:

١- قوله ﷺ :« بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ»[2]، فالإسلام يُبنى على أمورٍ كثيرة مهمة كالجهاد، والإيمان بالرسل وحسن الخلق والتوحيد، وغير ذلك، لكن النبي ﷺ أراد تأكيد ضرورة هذه الأمور الخمسة وأهميتها قبل أيِّ أمرٍ آخر، فهي أركان الإسلام ودعائمه الكبار وإذا انهدم ركن منها لا يستقيم الإسلام، وعليه، يكون العدد (خمس) للحصر وليس للتمثيل، وقد وظَّف العددَ (خمس) هنا لتأكيد على هذه الخمس وبيان أهميتها لاكتمال الوصف بالإسلام. وفي الحديث استعارةٌ مكنيَّةٌ: وهي ما حُذِفَ فيها المشَبَّهَ بهِ

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، ٧: ٤٨١، ح:٢٩٦٧.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، ١: ١١، ح:٨.

ورُمِزَ لهُ بشيء مِنْ لوازمه. فقد شبَّه الإسلامَ بالبيتِ، ولكن حذف المشبَّهَ به وهو البيتُ، وأبقى بعضًا من لوازمِهِ الجوهريةِ وهو البناءُ. **وقيل: إنَّ العدد (خمس) دلَّ على الحصر**؛ لأنَّ الحديث ينصُّ على أركان الإسلام، وليس على شريعة الإسلام ومبادئها، "قَالَ السنديّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى-: قوله: "بُني الإسلام": يريد أنه لابدّ منْ اجتماع هذه الأمور الخمسة؛ ليكون الإسلام سالِمًا عن خطر الزوال، وكلّما زال واحد منْ هذه الأمور يُخاف زوال الإسلام بتمامه، وللتنبيه عَلَى هَذَا المعنى أتى بلفظ البناء، وفيه تشبيه الإسلام ببيت مخمّسة زواياه، وتلك الزوايا أجزاؤه، فبوجودها أجمع يكون البيت سالمًا، وعند زوال واحد يُخاف على تمام البيت، وإن كَانَ قد يبقى معيبًا أيامًا... وَقَالَ أبو العبّاس القرطبيّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى-: يعني أن هذه الخمس أساس دين الإسلام، وقواعده عليها تُبنى، وبها تقوم، وإنما خصّ هذه بالذكر، ولم يذكر معها الجهاد، مع أنه به ظهر الدين، وانقمع به عُتاة الكافرين؛ لأن هذه الخمس فرض دائم عَلَى الأعيان، ولا تسقط عمن اتّصف بشروط ذلك، والجهاد منْ فروض الكفايات، وَقَدْ يسقط فِي بعض الأوقات"(١).

٢- قول النبي ﷺ:« خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»(٢). فقد أجمع علماء الإسلام والمسلمون على تلك الصلوات الخمس المفروضة؛ لذلك فالعدد (خمس) هنا تمَّ توظيفه للدلالة على معدودٍ بعينه حصرًا لا تمثيلًا، حقيقة لا مجازًا، وصدَّر به الجملة تأكيدًا لأهميته وتيسيرًا لحفظه وتذكره.

---

(١) الولَّوي، محمد بن علي، "شرح سنن النسائي"، ٣٧: ٢٧٠. (بتصرف يسير).

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، ١: ١٨، ح:٤٦.

٣- قول النبي ﷺ:« أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي، نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا..»(١). فقد أجمع العلماء على اختصاص النبي ﷺ بهذه الخمس دون غيره من الأنبياء. وذكر العدد (خمس) أفاد الإجمالَ قبلَ التَّفصيلِ والتَّفسيرِ، والتشويق. ويرى بعض العلماء أن ذكر العدد (خمسًا) هنا للتمثيل وليس الحصر، فالنبي أُعطي أكثر من ذلك، يقول صاحب فيض القدير:".. ولا ينافيه خبر: أعطيتُ خمسًا الآتي، ولا خبر ستًّا، ولا تبديل بعض الخصال ببعض في الروايات؛ لاحتمال أنه أُعطي الأقل فأخبر به، ثم زيد فأخبر به، وهكذا، أو أنه أُعطي أولًا الأكثر فأخبر به، ثم أُخبر ببعضه؛ بناء على المشهور من أن ذكر الأعداد لا يدلُّ على الحصر (أعطيت صلاة في الصفوف) كما تُصفُّ الملائكة عند ربها، وكانت الأمم المتقدمة يُصلُّون منفردين وجوه بعضهم إلى بعض وقبلتهم إلى الصخرة، (وأعطيت السلام وهي تحية أهل الجنة)؛ أي: يُحيي بعضهم بعضًا به ﴿ **وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ** ﴾ [يونس:١٠]. وكانت الأمم السابقة إذا لقي بعضهم بعضًا انحنى له بدل السلام، وفيه مُؤنةٌ فأُعطينا تحية أهل الجنة فيا لها من مِنَّةٍ، (وأعطيت آمين)؛ أي: ختم الداعي قراءته أو دعاءه بلفظ آمين".(٢)

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، ١: ٧٤، ح:٣٣٥.

(٢) المناوي، عبد الرؤوف، "فيض القدير شرح الجامع الصغير"، ١: ٥٦٦،ح:١١٧٣.

وينظر: الأنصاري الخزرجي، أبو يحي زكريا، "فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام"، ١: ١٢٩.

٤- قول النبي ﷺ:« مِفْتَاحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ؛ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي غَدٍ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْحَامِ، وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ، وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ»[(١)]. مصداقًا لقوله تعالى: ﴿**وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ**﴾ [الأنعام:٥٩]. فمفاتيح الغيب الخمس حصرًا لا يعلمها إلا الله ﷻ. ويؤكد الحديث قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ [لقمان:٣٤]، وذكر العدد (خمس) أفاد الإجمال قبل التفصيل، وهو عرضٌ للمعنى في صُورتين مُختلفتين؛ مِمَّا يزيدُه تأكيدًا وتثبيتًا في النفوس.

(ب) ما جاء على سبيل التمثيل:

١- قول النبي ﷺ:« حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ»[(٢)]. فحقوق المسلم على المسلم أكثر من (خمس)، منها: نصرته، والعمل على فك كربته، والإحسان إليه،..إلخ. وجاءت كلمة (حق) في الحديث بصيغة المفرد؛ لتدل على أن هذه الحقوق الخمسة كأنها حقٌّ واحدٌ في المكانة والأهمية ويجب أداؤها على قدم اَلْمُسَاواة.

ومن أمثلة الحقوق الأخرى ما ورد في صحيح البخاري أيضًا عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ، قَالَ:" أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الجَنَائِزِ،

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، ٢: ٣٣، ح:١٠٣٩.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، ٢: ٧١، ح: ١٢٤٠.

وَعِيَادَةِ المرِيضِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَنَصْرِ المظْلُومِ، وَإِبْرَارِ القَسَمِ، وَرَدِّ السَّلاَمِ"[١].

- **العدد (٦):**

١- قول النبي ﷺ:« احْلِقْ رَأْسَكَ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ أَوْ انْسُكْ بِشَاةٍ»[٢]. فالعددان (ثلاثة) و(ستة) و(شاه) مقصودة لذواتهم؛ للدلالة على معدودٍ بعينه، فهذه كفاراتٌ يجب فعلها، وعليه اتفاق الأئمة[٣].

- **العدد (٧):**

(أ) ما جاء على سبيل الحصر:

- أُمِرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ؛ وَلَا يَكُفَّ شَعَرًا وَلَا ثَوْبًا، الْجَبْهَةِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ[٤]. العدد (سبعة) جاء هنا للدلالة على سبعة أعضاء بعينها حصرًا. ولعلَّ في العدد سبعة ما يكفي للتدليل على الهيئة المخصوصة للصلاة؛ وضرورة الالتزام بهذه الأعضاء السبعة لتكون الصلاة صحيحة[٥].

(ب) ما جاء على سبيل التمثيل:

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، ٢: ٧١، ح:١٢٣٩.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، ٣: ١٠، ح:١٨١٤.

(٣) للاستزادة ينظر: ابن قدامة، "المغني"، ٣: ٣٠١؛ والنووي، "المجموع"، ٧: ٢٢٢.

(٤) البخاري، "صحيح البخاري"، ١: ١٦٢، ح:٨٠٩.

(٥) ينظر: البهوتي، الروض المربع، ١: ١٧٧؛ والرحيلي، الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، ٢: ٣٦.

١- قول النبي ﷺ:« الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ»[١]. العدد (سبعة) جاء على سبيل التمثيل لا الحصر؛ للدلالة على الكثرة والتعدد، الأمر الذي يؤكد عدم شعور الكافر بالشبع بسهولة، ولأنَّ الشيطان يشارك الكافر في طعامه؛ لأنَّه بلا شكٍّ لا يذكر اسم الله عليه، يقول ابن حجر:" وَالْمُرَادُ بِالسَّبْعَةِ الْمُبَالَغَةُ فِي الْكَثْرَةِ؛ أَيْ من شَأْنِ الْمُؤْمِنِ التَّقَلُّلُ من الْأَكْلِ لِاشْتِغَالِهِ بِالْعِبَادَةِ وَلِعِلْمِهِ بِأَنَّ الْقَصْدَ من الْأَكْلِ الْإِعَانَةُ عليها لَا غير، وَمِنْ شَأْنِ الْكَافِرِ التَّكَثُّرُ منه لِغَفْلَتِهِ عن ذلك، وَإِنَّمَا عَبَّرْنَا بِمَا من شَأْنِهِ لِأَنَّ بَعْضَ الْمُؤْمِنِينَ قد يُكْثِرُ وَبَعْضُ الْكُفَّارِ قد يُقَلِّلُ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ من شَأْنِ الْمُؤْمِنِ الزَّهَادَةُ في الدُّنْيَا وَالِاقْتِنَاعُ بِالْبُلْغَةِ بِخِلَافِ الْكَافِرِ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَتَحَصَّنُ من الشَّيْطَانِ بِالْبَسْمَلَةِ فَلَا يُشْرِكُهُ الشَّيْطَانُ فَيَكْفِيه الْقَلِيلُ، بِخِلَافِ الْكَافِرِ"[٢].وقوله: وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ كناية عن كثرة الأكل، ولا شكَّ أنّ الكناية هنا أبلغ من الحقيقةِ، كما لو قيل: والكافرُ يأكلُ كثيرا؛ وذلك لأنَّ الكناية كما يقول البلاغيون أبلغ من الحقيقة والتصريح؛ لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببيّنةٍ وبُرهانٍ[٣]، وقد صوَّرت الكافر هنا وكأنه خُلِقَ بسبعَةِ أمعاء يأكل حتى تمتلئ جميعها، وهذا أبلغُ مِنْ مَجيء

اَلْمعنى مُجرَّدًا ومُبَاشِرًا، فوظَّف العددَ (سبعة) هنا للكناية عن الكثرة.

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري"،٧: ٧١، ح:٥٣٩٣.

(٢) الهيثمي، "الفتاوى الفقهية الكبرى"، ٤: ١١٥.

(٣) ينظر: المراغي، أحمد مصطفى، "علوم البلاغة"، ص: ٣٠٧.

٢- قول النبي ﷺ:« سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ؛ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فِي خَلَاءٍ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ إِلَى نَفْسِهَا قَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا..»[1]. العدد (سبعة) هنا جاء للدلالة على التمثيل لا الحصر والإجمال قبل التفصيل؛ لأن الذين يظلُّهم الله تعالى يوم القيامة في ظِلِّهِ كثيرون؛ كالأنبياء، والشهداء، والصالحين. الخ

ومن اَلْمَلْحُوظ أنَّ الرقم سبعة هو الأكثر توظيفًا واستخدامًا في الأحاديث النبوية، وهو الرقم الأكثر تكراراً في القرآن الكريم (بعد واحد)، قال ابن القيم (ت:٧٢٨هـ):" وَأَمَّا خَاصِّيَّةُ السَّبْعِ، فَإِنَّهَا قَدْ وَقَعَتْ قَدْرًا وَشَرْعًا، فَخَلَقَ اللَّهُ ﷻ السَّمَاوَاتِ سَبْعًا، وَالْأَرَضِينَ سَبْعًا، وَالْأَيَّامَ سَبْعًا، وَالْإِنْسَانُ كَمُلَ خَلْقُهُ فِي سَبْعَةِ أَطْوَارٍ، وَشَرَعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِعِبَادِهِ الطَّوَافَ سَبْعًا، وَالسَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا وَرَمْيَ الْجِمَارِ سَبْعًا سَبْعًا، وَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ سَبْعًا فِي الْأُولَى، وَقَالَ ﷺ «**مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعٍ**».. وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ أَنْ يُصَبَّ عَلَيْهِ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ، وَسَخَّرَ اللَّهُ الرِّيحَ عَلَى قَوْمِ عَادٍ سَبْعَ لَيَالٍ، وَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِينَهُ اللَّهُ عَلَى قَوْمِهِ بِسَبْعٍ كَسَبْعِ يُوسُفَ، وَمَثَّلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مَا يُضَاعِفُ بِهِ صَدَقَةَ الْمُتَصَدِّقِ بِحَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ، وَالسَّنَابِلُ الَّتِي رَآهَا صَاحِبُ يُوسُفَ سَبْعًا، وَالسِّنِينَ الَّتِي زَرَعُوهَا دَأَبًا سَبْعًا، وَتُضَاعَفُ الصَّدَقَةُ إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ سَبْعُونَ

(١) البخاري، "صحيح البخاري"،١: ١٢٣، ح: ٦٦٠.

أَلْفًا. فَلَا رَيْبَ أَنَّ لِهَذَا الْعَدَدِ خَاصِّيَّةً لَيْسَتْ لِغَيْرِهِ، وَالسَّبْعَةُ جَمَعَتْ مَعَانِيَ الْعَدَدِ كُلِّهِ وَخَوَاصَّهُ.. والله تعالى أعلم بحكمته وشرعه وقَدَره في تخصيص هذا العدد، هل هو لهذا المعنى أو لغيره؟"[1]. والله وحده العليم بهذه الخاصية، وله حكمةٌ في ذلك.

- **العدد (٨):**

١- قول النبي ﷺ:« فِي الْجَنَّةِ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ، فِيهَا بَابٌ يُسَمَّى الرَّيَّانَ لَا يَدْخُلُهُ إِلَّا الصَّائِمُونَ»[2]. العدد (ثمانية) هنا قصد به الحصر والدلالة على معدودٍ بعينه[3]، فيما عَلِمَه النبي ﷺ عن ربه، وجاء الحديث ليفصل ما أجمله قوله تعالى عن أبواب الجنة: ﴿ **وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ** ﴾ [الزمر:٧٣].

- **العدد (٩):**

١- قول النبي ﷺ عن ليلة القدر:« هِيَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، هِيَ فِي تِسْعٍ يَمْضِينَ أَوْ فِي سَبْعٍ يَبْقَيْنَ»[4]. الأعداد (العشر، تسع، سبع) في الحديث لا تقطع بيوم بعينه، والدليل وجود (أو) التي تفيد التخيير، يقول ﷺ:«**إِنِّي أُرِيتُ لَيْلَةَ القَدْرِ، ثُمَّ أُنْسِيتُهَا – أَوْ نُسِّيتُهَا – فَالْتَمِسُوهَا فِي**

(١) ابن القيم الجوزية، "زاد المعاد "، ٤: ٩٢؛ وابن القيم الجوزية، "الطب النبوي"، ٧٤.

(٢) المصدر السابق، ٤: ١١٩، ح:٥٢٥٧.

(٣) للاستزادة ينظر: السيوطي، "الحاوي للفتاوي"، ٢: ٩٩.

(٤) البخاري، "صحيح البخاري"،٣: ٤٧، ح:٢٠٢٢.

العَشْرِ الأَوَاخِرِ فِي الوَتْرِ»[1]، والهدف من عدم القطع بيومها هو أن يجتهد الصائمون في تلك الأيام المباركة إيمانًا واحتسابًا، يقول الله تعالى: ﴿**لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ**﴾ [القدر:٣]، ويقول نبينا الكريم ﷺ: « **مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»**[2]، وعليه تكمن بلاغة النبي ﷺ في توظيف الأعداد وتعددها؛ للدلالة على الحرص والتحري ومكانة ليلة القدر.

- **العدد (١٠):**

١- قول النبي ﷺ:« الحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ»[3]. تصديقًا لقوله تعالى: ﴿**مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾ [الأنعام:١٦٠]. وعليه فإنَّ الأعداد هنا تُعبِّرُ عن معدودٍ بعينه؛ ثوابًا يمنحه الله تعالى لِمَنْ يفعل الحسنات؛ وفي ذلك دلالة على فضل الله تعالى وكرمه.

٢- قول النبي ﷺ:« وَإِنَّ بِحَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ كُلَّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ»[4]. العددان (ثلاث، عشر) يُعبّران عن معدودٍ بعينه حصرًا، فصيامُ ثلاثة أيام من كُلِّ شهرٍ ثوابُهُ ثلاثون يومًا؛ كأنَّه صام الشهر كُلَّه، والدليل قوله ﷺ:« **لَكَ بِكُلِّ**

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، ٣: ٤٦، ح:٢٠١٦.

(٢) المصدر السابق، ١: ١٦، ح:٣٥.

(٣) المصدر السابق، ١: ١٧، ح:٤١.

(٤) المصدر السابق، ٣: ٣٩، ح: ١٩٧٥.

حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا»، وفي ذلك تيسير وتخفيف على عباده -ﷻ-، إضافة للآثار الصحية والنفسية والاقتصادية والمجتمعية التي تعود على الصائم. وفي قوله:(ثلاثة أيام) كناية عن القلة؛ أي أنَّ أقلَّ شيءٍ أن تصوم في الشهر ثلاثة أيام.

٣- قول ﷺ:« لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ»(١).

العدد هنا دلَّ على أمرٍ مفروض يجب تطبيقه والالتزام به نصًّا، وفي تحديد العدد عشر ما يكفي للدلالة على رحابة التشريع الإسلامي وسماحة الإسلام وعدالته، فلا يُزاد في الجَلْدِ عن عشرٍ في غير الحدود المعروفة؛ حتى لا يُساء استخدام الجلد في الإسلام، ولضمان عدم وقوع الجور والظلم في حقِّ العباد، ويجب الالتزام بإقامة الحدود كما فرضها الله تعالى، كحد الزنا مثلاً، يقول تعالى:﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾[النور:٢].

٤- قول النبي ﷺ:« مَا أَحَدٌ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا الشَّهِيدُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ لِمَا يَرَى مِنْ الْكَرَامَةِ»(٢). يتَّضح من سياق الحديث أن العدد (عشر) هنا للدلالة على الكثرة والتعدد، وهو على سبيل التمثيل لا الحصر، فالعدد هنا ليس مقصودًا وإنَّما هو كنايةٌ عن الكثرة، فقد يتمنَّى الشَّهيد أن يرجع إلى الدنيا أكثر من عَشْرِ مَرَّاتٍ أو عشرات اَلْمَرَّاتِ أو أقل، وفي ذلك دلالة على المكانة العظيمة التي ينالها الشهيد في الآخرة والثواب العظيم

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، ٨: ١٢٤، ح:٦٨٤٨.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، ٤: ٢٢، ح: ٢٨١٧.

للشهادة في سبيل الله، يقول تعالى: ﴿ **وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ** ﴾ [آل عمران:١٦٩].

● **اَلْمَبْحَثُ اَلثَّانِي: تَوْظِيْفُ أَعْدَادِ اَلْعُقُودِ.**

ألفاظ العقود (٢٠-٩٠)[١]، وردت في الحديث النبوي، ومن ذلك:

● **العدد (٢٠):**

١- عن أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَصِفُ النَّبِيَّ ﷺ قَائلاً:.. **وَقُبِضَ وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ عِشْرُونَ شَعَرَةً بَيْضَاء**[٢]. لم يُصرّحْ النبي ﷺ بعدد شعره الأبيض، لذلك فإنَّ دلالة العدد (عشرون) تُوحي بالقلّة، والغرضُ من ذكره هو الدلالة على أنَّ النبي ﷺ لم يكن طاعنًا في العمر والشيخوخة، فعشرون شعرة بيضاء مقارنة بعدد شعر الرأس واللحية في الإنسان؛ عددٌ قليلٌ جدًّا، وفيه دليلٌ على حرص الصحابة رضوان الله عليهم على النظر إلى النبي ﷺ وتفقده بتركيز وعناية، وقد قُبض عليه الصلاة والسلام في سنة الثالثة والستين[٣].

٢- أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ: وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتَ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ[٤]. العدد (عشرين) هنا يدل على الحصر والعد، وكذلك العدد (شاتين)؛ وجاء في الحديث لأداء هذا الغرض الدلالي، وهو من واجبات

(١) ينظر: عيد، محمد، "النحو المصفى": ٧٠٩؛ وعبده الراجحي، "التطبيق النحوي"، ٢٥.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"،٤: ١٨٧، ح: ٣٥٤٧.

(٣) ينظر: ابن كثير، "السيرة النبوية"، ١: ٣٨٨.

(٤) البخاري، "صحيح البخاري"،٢: ١١٦، ح:١٤٤٨.

الزكاة التي يجب أن يؤديها المسلم البالغ العاقل، وذلك من أركان الإسلام التي نصَّ عليها رسول الله ﷺ، وفرضها الله تعالى على اَلْمُسلمين[١].

● **العدد (٣٠):**

١- عَنْ عَائِشَةَ -رضي الله عنها- قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ جَالِسًا حَتَّى إِذَا كَبِرَ قَرَأَ جَالِسًا، فَإِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ السُّورَةِ ثَلَاثُونَ أَوْ أَرْبَعُونَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَهُنَّ ثُمَّ رَكَعَ[٢]. العدد (ثلاثون) أو (أربعون) الغرض الدلالي والبلاغي منه هو تقدير مقدار الزمن الذي كان النبي ﷺ يستغرقه في قراءة القرآن أثناء صلاة قيام الليل، وعليه، فقد تمَّ توظيف العدد هنا للإخبار على سبيل التمثيل لا الحصر. وقيل للتنويع باعتبار اختلاف الأوقات[٣]. وهذا يؤكد أن العدد للتمثيل.

٢- قَالَ النبي ﷺ:« الْخَيْمَةُ دُرَّةٌ مُجَوَّفَةٌ طُولُهَا فِي السَّمَاءِ ثَلَاثُونَ مِيلًا فِي كُلِّ زَاوِيَةٍ مِنْهَا لِلْمُؤْمِنِ أَهْلٌ لَا يَرَاهُمْ الْآخَرُونَ».[٤] وهذه الخيمة تفسير

لما ورد في قوله تعالى: ﴿ **حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ** ﴾ [الرحمن:٧٢]. وذكر العدد (ثلاثون) فيه إخبارٌ وحصرٌ؛ خاصة مع تمييز العدد (ميلاً)، الدال على سعتها وكثرة مرافقها[١]، ويدلُّ على تكريم الله تعالى للمؤمن يوم القيامة.

---

(١) ينظر: ابن الجوزي، "إيثار الإنصاف في آثار الخلاف"، ٧٠.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"،٢: ٥٣، ح:١١٤٨.

(٣) ينظر: المباركفوري، "مرعاة المفاتيح"،٤: ٢٩٦.

(٤) البخاري، "صحيح البخاري"،٤: ١١٧، ح:٣٣٤٣.

٣- قَالَ ﷺ:« وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُبْعَثَ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِينَ؛ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ».(٢) ذكر العدد (ثلاثين) للدلالة على التمثيل والكثرة؛ والدَّليلُ على ذلك قوله ﷺ (قريبًا من). والعدد ثلاثين هنا كَنَّي به عن الكثرةِ؛ للدَّلالة على كثرة الفتن والشرور التي سيتعرض لها الناس بين يدي الساعة. يقول ابن حجر:" وَلَيْسَ الْمُرَاد بِالْحَدِيثِ مَنْ اِدَّعَى النُّبُوَّة مُطْلَقًا فَإِنَّهُمْ لَا يُحْصَوْنَ كَثْرَة"(٣).

- **العدد (٤٠):**

١- عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:« وَيُرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ يَتْبَعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً يَلُذْنَ بِهِ مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ»(٤). العدد (أربعون) هنا للدلالة على التمثيل والكثرة؛ والدليل على ذلك قوله ﷺ (وكثرة النساء)، أو" وَذَلِكَ إِمَّا لكونهن نِسَاءَهُ وسراريه، وَقيل: من الْبَنَات وَالْأَخَوَات وشبههن من الْقَرَابَات، وَتَكون قلَّة الرِّجَال من اشتداد الْفِتَن وترادف المِحَنِ، فيقلُّ الرِّجَال"(٥). وفيه دلالةٌ على كثرة الحروب والفتن والمحن التي تهلك من الرجال أكثر من النساء؛ وإنْ كانت تهلكهم جميعًا. والأقرب – والله أعلم- إلى مقاصد العدد الوارد في الحديث السياق الذي يُوحي بكثرة النساء، وهي كثرةٌ دالَّةٌ على علامات

---

(١) ينظر: الأمير الصنعاني، "التنوير شرح الجامع الصغير"، ٦: ٦٩.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"،٤: ٢٠٠، ح:٣٦٠٨.

(٣) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ١٠: ٤١٠، ح: ٣٣٤٠.

(٤) البخاري، "صحيح البخاري"، ٢: ١٠٩، ح: ١٤١٤.

(٥) العيني، "عمدة القاري شرح صحيح البخاري"، ٢٠: ٢١٢.

الساعة؛ لأنَّ القلة هي الأصل الذي يُؤسِّسُ للوقار والحشمة والحياء؛ وقلة الرجال والأصل العكس دليلٌ على تراجع دورهم في بناء المجتمعات الإسلامية، وهذا واقعٌ مُعاشٌ.

٢- قَالَ النبي ﷺ:« بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ»(١). ذكر العدد (أربعون) من دون تمييز دلالة على عدم الحصر أو التحديد، وفيه دلالة على وجود فاصل زمني بين النفختين لا يعلم مقداره إلا الله تعالى، والدليل على ذلك " قَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَرْبَعُونَ يَوْمًا؟ قَالَ: أَبَيْتُ. قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَبَيْتُ. قَالَ: أَرْبَعُونَ شَهْرًا؟ قَالَ: أَبَيْتُ"(٢).

٣- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :« لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ».(٣) ذكر العدد (أربعين) هنا فيه دلالة على عدم الحصر أو التحديد؛ وفيه تشديدٌ على كراهة المرور بين يدي اَلْمصلِّي، مهما كانت مدة الانتظار. فتوظيف العدد (أربعين) هنا كناية عن طول اَلْمكثِ والانتظار حتى يفرغ اَلْمُصلِّي وينتهي من صلاته، والدليل قول أبي النضر:" لَا أَدْرِي أَقَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً"(٤).

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري"،١٢: ٤٥، ح: ٤٨١٤.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"،١٢: ٤٥، ح: ٤٨١٤.

(٣) المصدر السابق، ١: ٥٢٠، ح:٥١٠.

(٤) البخاري، "صحيح البخاري"، ١: ٥٢٠، ح:٥١٠.

٤- عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:« مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».(١) العدد (أربعين) فيه دلالة على السَّعة والكثرة، والدليل على ذلك تَميّزه (عامًا)."وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ طُولَ الْمَسَافَةِ لَا تَحْدِيدَهَا"(٢). وقَالَ ابْن بطال:" أَمَّا الْأَرْبَعُونَ فَهِيَ أَقْصَى أَشد الْعُمر فِي قَول الْأَكْثَرين، فَإِذا بلغَهَا ابْن آدم زَاد عمله ويقينه واستحكمت بصيرته فِي الْخُشُوع لله تَعَالَى على الطَّاعَة والندم على مَا سلف، فَهَذَا يجد ريح الْجنَّة على مسيرَة أَرْبَعِينَ عَامًا"(٣).

٧- قَالَ ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا». العدد (أربعين) يدلُّ على الحصر والإخبار، واكتفى صلىﷺ بهذا الإجمال عن التفصيل، وهذا يقتضي أن الله قد جمع خلقه فيها جمعًا خفيًّا(٤). وهي إشارةٌ من إشارات الإعجاز العلمي في أصل تكوين الخِلقة البشرية.

- **العدد (٥٠):**

١- يَقُولُ ﷺ:«.. وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقَيِّمُ الْوَاحِدُ»(٥). ذكر العدد (خمسين) للدلالة على التمثيل والكثرة، يقول صاحب عمدة القاري:" يحْتَمل أَن يُرَاد بهَا حَقِيقَة هَذَا الْعدَد، وَأَن يُرَاد بهَا

(١) المصدر السابق، ٤: ٩٩، ح: ٣١٦٦.

(٢) الهروي، "مرقاة المفاتيح"، ٦: ٢٢٦١.

(٣) بدر الدين العيني، "عمدة القاري"، ١٥: ٨٩.

(٤) ينظر: ابن القيم الجوزية، "التبيان في أيمان القرآن"، ٣٣٧؛ وعبد الله الغنيمان، "شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري"، ٢: ٢١٥.

(٥) البخاري، "صحيح البخاري"،١: ٢٧، ح:٨١.

كَونهَا مجَازًا عَن الْكَثْرَة، وَلَعَلَّ السِّرّ فِيهِ أَن الْأَرْبَعَة فِي كَمَال نِصَاب الزَّوْجَات، فَاعْتبر الْكَمَال مَعَ زِيَادَة وَاحِدَة عَلَيْهِ، ثمَّ اعْتبر كل وَاحِدَة بِعشر أَمْثَالهَا ليصير فَوق الْكَمَال مُبَالغَة فِي الْكَثْرَة، أَو لِأَن الْأَرْبَعَة مِنْهَا يُمكن تألف الْعشْرَة، لِأَن فِيهَا وَاحِد أَو اثْنَيْنِ وَثَلَاثَة وَأَرْبَعَة، وَهَذَا الْمَجْمُوع: عشرَة، وَمن العشرات المئات، وَمن المئات الألوف، فَهِيَ أصل جَمِيع مَرَاتِب الْأَعْدَاد، فزيد فَوق الأَصْل وَاحِد آخر ثمَّ اعْتبر كل وَاحِدَة مِنْهَا بِعشر أَمْثَالهَا أَيْضا تَأْكِيدًا للكثرة، ومبالغة فِيهَا"(١).

- **العدد (٦٠):**

– **قَالَ ﷺ :« خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا»**.(٢) العدد الوارد في الحديث ورد للإخبار عن حقيقة تاريخية.

– **قَالَ ﷺ:« أَفَتَجِدُ مَا تُطْعِمُ بِهِ سِتِّينَ مِسْكِينًا»**.(٣) فالعدد ستين يدلُّ على الإخبار والحصر والتحديد؛ لأنها كفارة محددة، " فإنّ الجمهور على أنَّ الواجب عليه القضاء، والكفارة"(٤).

(١) العيني، بدر الدين، " عمدة القاري شرح صحيح البخاري"،٢: ٨٤.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، ٤: ١٣١، ح:٣٣٣٦.

(٣) المصدر السابق، ٣: ٣٢، ح: ١٩٣٦.

(٤) ابن رشد، "بداية المجتهد"، ١: ٢٤١، وينظر: مجموعة من العلماء، "الموسوعة الفقهية الكويتية"، ٤٤: ٥٢، ونعمان جغيم، "طريق الكشف عن مقاصد الشارع"، ١٨١.

● **العدد (٧٠):**

١- يَقُولُ ﷺ:« مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَعَّدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنْ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا»[١]. العدد (سبعين) فيه دلالةٌ على الاتّساع والكثرة في البعد والمسافة الفارقة، والدليل على ذلك تميزه (خريفًا)؛" وهو مُبالغة في البُعد عنها، والمعافاة منها، وكثيرًا ما يجيء السَّبعون عبارة عن التكثير"[٢]، وفي قوله (وجهه) مَجازٌ مُرسلٌ علاقته الجزئية؛ لأنه أطلق الجزء (وجهه)، وأراد الكل (جسد الإنسان).وأيضًا التعبير بالخريفِ، والْمُرادُ السنة، مجاز مرسل علاقته الجزئية؛ إذ هو أحد فصولها.

٢- يَقُولُ ﷺ:« وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً».[٣]العدد (سبعين) فيه دلالة على الكثرة والمبالغة، والدليل قوله ﷺ (أكثر من)، "أراد -ﷺ- بذلك تعليم أمته وملازمته الخضوع والعبودية، والاعتراف بالتقصير، وإلا فهو مُبرَّأٌ من كُلِّ نقصٍ"[٤].

٣- قَالَ ﷺ:« يَعْرَقُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَذْهَبَ عَرَقُهُمْ فِي الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِرَاعًا»[٥]. العدد (سبعين) فيه دلالة على الكثرة في البعد والمسافة الفارقة، والدليل على ذلك تميزه (ذراعًا).يقول الزمخشري:" وجعلها سبعين ذراعًا إرادة الوصف بالطول"[١].

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري"،٤: ٢٦، ح: ٢٨٤٠).

(٢) ابن الملقن، "التوضيح لشرح الجامع الصحيح"، ١٧: ٤٧٣.

(٣) البخاري، "صحيح البخاري"، ٨: ٦٧، ح: ٦٣٠٧.

(٤) ابن الملقن، "التوضيح لشرح الجامع الصحيح"، ٢٩: ١٩١.

(٥) البخاري، "صحيح البخاري"،٨: ١١١، ح:٦٥٣٢.

● **العدد (٨٠):**

– قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:« اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً بِالْقَدُّومِ».[٢] العدد الوارد في الحديث دلَّ على الإخبار؛ لأنه يخبر عن حقيقة تاريخية، وهي عمر سيدنا إبراهيم وقت اختتانه، وفيه دلالة على وجوب اختتان الرجل المسلم حتى لو بلغ الثمانين[٣]. وذكر العدد هنا أبلغ في وجوب اختتان الرجل، فلو قيل: اختتن إبراهيم –عليه السلام– وهو كبيرُ السِّنِّ لِمَا دلَّ على المعنى الذي جاء عليه الأسلوب في الحديث، فقد يكون عمره ستين أو سبعين مثلًا، لكن ذكر الثمانين جعلنا نتخيل إنسانًا في هذه اَلْمرحلَةِ العُمريَّةِ اَلْمُتقدِّمَةِ يَختتنُ؛ مِمَّا يؤَكِّدُ الوجُوبَ.

● **العدد (٩٠):**

١– عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَتَحَ اللَّهُ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذَا. وَعَقَدَ بِيَدِهِ تِسْعِينَ»[٤]. جاء العدد تسعين؛ للدلالة على عدم التحديد، و" اَلْمراد تقريبُ التمثيل، لا حقيقة التحديد"[٥].

---

(١) "تفسير الزمخشري"، ٤: ٦٠٥؛ وينظر: محمد أبو موسى، "دلالات التراكيب"،٣٣١.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"،٤: ١٤٠، ح:٣٣٥٦.

(٣) للاستزادة ينظر: مجموعة من العلماء، "الموسوعة الفقهية الكويتية"، ١٩: ٢٧.

(٤) ابن حجر، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ١١ :٣٩٣.

(٥) ابن الملقن، "التوضيح لشرح الجامع الصحيح"، ٢٩: ٣٤٤.

٢- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:« قَالَ سُلَيْمَانُ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً..»[١]. جاء العدد (تسعين) للإخبار والتحديد، وفيه دلالة على قوة سيدنا سليمان عليه السلام، كما فيه دلالة على وسطية الإسلام، فهو لم يمنع تعدد الزوجات كما يفعل المسيحيون، ولم يكثر التعدد كما كان لسيدنا سليمان؛ فقد قيل: كان له سبعمئة زوجة وثلاثمئة جارية، ولم يرد ذلك في القرآن الكريم مطلقًا[٢].

(١) البخاري، "صحيح البخاري"،٨: ١٣٠، ح: ٦٦٣٩.

(٢) ينظر: الدماميني، بدر الدين، "مصابيح الجامع"، ٦: ٢٣٤.

● **اَلْمَبْحَثُ اَلثَّالِثُ: تَوْظِيْفُ اَلأَعْدَادِ اَلْمُرَكَّبَةِ واَلْمَعْطُوْفَةِ.**

الأعدادُ اَلْمُرَكَّبة مكوَّنةٌ من عددين مركبين مبنيين على فتح الجزأين وهي (١١-١٩)[١]، والأعدادُ اَلْمعطوفة (٢١-٩٩): العدد المعطوف هو أحد وعشرون... إلى تسعة وتسعين.[٢] والأمثلةُ التي وردت فيها الأعداد المركبة أو المعطوفة في صحيح البخاري كثيرة، منها:

١- عن عَائِشَةَ –رضي الله عنها- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "**كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً**"[٣]. فالعدد هنا دلَّ على معدود بعينه، وهو لحصر عدد الركعات التي كان يصليها النبي ﷺ في بعض الأحيان، كما شهدت به أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها-. يقول الإمام الشافعي:" وإنَّما يستحب أن يصلى إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة"[٤].

٢- قوله ﷺ:«.. **السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ**.... »[٥]. النبي ﷺ هنا وظَّف العدد للإخبار عن حقيقة علمية، وهو عدد أشهر السنة، وكذلك الأشهر الحرم التي لها دلالة خاصة عند المسلمين. يقول تعالى: ﴿ **إِنَّ عِدَّةَ اَلشُّهُورِ عِندَ اَللَّهِ اَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ اَللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ اَلسَّمَٰوَٰتِ وَاَلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ** ﴾ [التوبة: ٣٦].

---

(١) ينظر: عيد، محمد، "النحو المصفى": ٧٠٩.

(٢) ينظر: حسن، عباس، "النحو الوافي"، ٤: ٥٢٣.

(٣) البخاري، "صحيح البخاري"،٢: ٢٥، ح: ٩٩٤.

(٤) الإمام الشافعي، "الأم"، ١: ١٦٥.

(٥) البخاري، "صحيح البخاري"،٤: ١٠٧، ح:٣١٩٧.

٣- قوله ﷺ:« **إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلاَ تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا العِدَّةَ ثَلاَثِينَ**»(١). معناه أنَّ الشهر مقطوع بأنه لا بد أن يكون تسعًا وعشرين، فإنْ ظهر الهلال وإلَّا فيطلب أعلى العدد الذي هو ثلاثون، وهو نهاية عدده(٢). وهنا استخدم العدد في وظيفته ودلالته الأساس؛ وهي الدلالة على معدود بعينه، ويلحظ أنَّ التمييز محذوفٌ للاختصار والإيجاز للعلم به، وتقديره: يومًا. وقد وظَّف العدد تسعًا وعشرين هنا لبيان ما يكون عليه أقل الشهر.

٥- قول النبي ﷺ:« **صَلاَةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلاَةَ الفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً**».(٣) يدلُّ العدد على فضل الله وكرمه؛ لأنه سبحانه يُثيب المصلي مع الجماعة بسبع وعشرين درجة عن صلاته منفردًا، وفيه دلالة على حرص النبي ﷺ على أن يحرص اَلْمُصَلِّي اَلْمُسلم على الصلاة في جماعة؛ لينال ثواب ذلك.

٦- قوله ﷺ:« **رُؤْيَا المُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ**».(٤) فيه دلالةٌ على شرف رؤية المؤمن وأهميتها، وكذلك فيه دلالة على عظم مكانة النبوة، وفهم ذلك من النسبة العددية التي وظفها النبي ﷺ لتوضيح المعنى، فقد صور النبي رؤيا المؤمن والنبوة بأشياء مادية يمكن تقسيمها. قَالَ بَعْض الْعُلَمَاء:" أَقَامَ ﷺ يُوحَى إِلَيْهِ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ سَنَة، مِنْهَا عَشْر سِنِينَ

(١) البخاري، "صحيح البخاري"،٣: ٢٧، ح:١٩٠٧.

(٢) المازري، "المعلم بفوائد مسلم"، ٢: ٤٤.

(٣) البخاري، "صحيح البخاري"،١: ١٣١، ح:٦٤٥.

(٤) المصدر السابق، ٩: ٣٠، ح: ٦٩٨٧.

بِالْمَدِينَةِ، وَثَلَاث عَشْرَة بِمَكَّة، وَكَانَ قَبْل ذَلِكَ سِتَّة أَشْهُر يَرَى فِي الْمَنَام الْوَحْي، وَهِيَ جُزْء مِنْ سِتَّة وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا. قَالَ الْمَازِرِيّ : وَقِيلَ : الْمُرَاد أَنَّ لِلْمَنَامَاتِ شَبَهًا مِمَّا حَصَلَ لَهُ وَمَيَّزَ بِهِ النُّبُوَّة بِجُزْءٍ مِنْ سِتَّة وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا"(١).

٧- قَالَ ﷺ:« إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ».(٢) العدد هنا ليس مقصودًا لذاته. وأكَّد النبي ﷺ المعنى بالتكرار (مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا) (تسعة وتسعين)؛ فجاء العدد (مائة إلا واحدًا) تأكيدًا للمعنى، وحثًّا على إحصاء أسماء الله تعالى.

ويرى بعض العلماء أنه" ليس في الحديث حصر أسماء الله -تعالى-، ولا يدلُّ على أنه ليس لله اسم غير هذه التسع والتسعين، وإنَّما أريد به الإخبار بدخول الجنة لِمَنْ أحصاها، لا الإخبار بحصرها، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء"(٣). والإحصاء غير العَدِّ؛ فالإحصاء العمل بهذه الأسماء والتخلّق بأخلاقها.

٨- قول النبي ﷺ:« جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ جُزْءًا».(٤) المعنى في الحديث واضحٌ جليٌّ، وساعد على ذلك توظيف العدد ببراعة، وفيه دلالة على سعة رحمة الله تعالى المطلقة التي وسعت كل شيء، كما أنَّ العدد مائة رمز الاكتمال والتمام.

---

(١) النووي،" المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج "، ١٥: ٢٠.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"،١٩٨/٣، ح: ٢٧٣٦.

(٣) الغنيمان، "شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري"، ١: ٢٢٠.

(٤) البخاري، "صحيح البخاري"،٨: ٨، ح: ٦٠٠٠.

● **اَلْمَبْحَثُ اَلرَّابِعُ: تَوْظِيفُ اَلْمَائَةِ وَالأَلْفِ ومُضَاعَفَاتِهِمَا.**

وردت الأعداد المائة والألف ومضاعفاتهما في الحديث النبوي بصورة لافتة، وتمَّ توظيفها؛ للدلالة على معانٍ وأغراضٍ متنوعة، من ذلك:

١- قول النبي ﷺ:« أَنَّهُ أَمَرَ فِيمَنْ زَنَى، وَلَمْ يُحْصَنْ بِجَلْدِ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبِ عَامٍ»[(١)]. العدد دلّ على حدِّ الزاني غير المحصن، وهو معدودٍ بعينه حصرًا. يقول تعالى:﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾[النور:٢].

٢- قوله ﷺ:«إِنَّ فِي الجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ...»[(٢)]. العدد مائة فيه دلالة على الكثرة والسعة والاكتمال والكمال، فالله تعالى هو الذي أعدها لهم، كما أنَّ العدد مائة أفاد التخصيص، و"هذه الدرجات للمجاهدين في سبيل الله خاصة، ولا ينفي هذا وجود درجات أخر لغير المجاهدين في الجنة"[(٣)].

٣- قَالَ ﷺ:« إِنَّ فِي الجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لاَ يَقْطَعُهَا»[(٤)]. **يقول القسطلاني:**"(مائة عام لا يقطعها)؛ أي: لا ينتهي إلى آخر ما يميل من أغصانها"[(٥)]. فالعدد هنا أفاد السعة والامتداد وقدرة الله تعالى وعظمته في خلقه، وفيه دلالةٌ على عظيم الثواب المقيم الذي أعده تعالى لعباده الصالحين.

---

(١) المصدر السابق، ٣: ١٧١، ح: ٢٦٤٩.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، ٤: ١٦، ح:٢٧٩٠.

(٣) الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، (٤٠٣/١).

(٤) البخاري، "صحيح البخاري"، ١١٩/٤، ح: ٣٢٥١.

(٥) القسطلاني، "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري"، ٩: ٣٢٠، ح: ٦٥٥١.

٤- قَالَ ﷺ:« **المَلاَئِكَةُ تَتَحَدَّثُ فِي العَنَانِ بِالأَمْرِ يَكُونُ فِي الأَرْضِ، فَتَسْمَعُ الشَّيَاطِينُ الكَلِمَةَ، فَتَقُرُّهَا فِي أُذُنِ الكَاهِنِ كَمَا تُقَرُّ القَارُورَةُ، فَيَزِيدُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ** »[١]. العدد مائة هنا للتمثيل لا الحصر، وفيه دلالة على كثرة الكذب، فقد يزيد أكثر من مائة، فجاز أن يقول النبي ﷺ (فيزيدون معها) دون ذكر(مائة) وتؤدي معنى مقبولاً، لكنَّ توظيف العدد أكسب الجملة فصاحة وبلاغة وبيانًا ودلالة ووضوحًا.

٥- **قوله ﷺ:**« **مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، حُطَّتْ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ البَحْرِ**»[٢].العدد مائة هنا أفاد الحصر والإخبار، وفي ذلك دلالة على عظيم ثواب من يقول ذلك مائة مرة يوميًّا.

٦- **قوله ﷺ:**« **مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا، لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنِ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ**»[٣]. من الجائز أن ينتهي الحديث عند قوله (فليس له) ويتم به المعنى، لكن قوله (وإن اشترط مائة مرة) بلا شكٍّ أفاد التوكيد وتوضيح المعنى، وذكر (مائة) أفاد أنَّ الحق حقٌّ ولو كان قليلاً، والباطل باطل مهما كثر ومهما تكرر ولو (مائة) مرة أو يزيد، فلن يكسبه ذلك شرعية أو حقًّا طالما ليس في كتاب الله تعالى.

٧- **قوله ﷺ:**« **الحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ**»[٤]. الأعداد هنا للتمثيل لا الحصر، وفي ذلك دلالة على عظيم ثواب الله تعالى وتفضله

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، ٤ :١٢٥، ح: ٣٢٨٨.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"،٨: ٨٦، ح: ٦٤٠٥.

(٣) المصدر السابق، ١: ٩٨، ح:٤٥٦.

(٤) المصدر السابق، ١: ١٧، ح:٤١.

ولطفه ومنّه وكرمه، حيث يضاعف الحسنات كيفما يشاء وبالعدد الذي يريده سبحانه. يقول تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦١].

٨- يقول النبي ﷺ:« **فَسَأَلْتُ جِبْرِيلَ، فَقَالَ: هَذَا الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ يُصَلِّي فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِذَا خَرَجُوا لَمْ يَعُودُوا إِلَيْهِ**»[(١)]. العدد الوارد في الحديث دلَّ على الإخبار والحصر؛ لأنه يخبر عمَّا أعلمه الله إياه، وفيه دلالة على كثرة عدد الملائكة بصفة خاصة، وكثرة خلق الله تعالى بصفة عامة.

٩- قَالَ ﷺ: «صَلاَةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلاَةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا المَسْجِدَ الحَرَامَ»[(٢)]. العدد (ألف) هنا أفاد الكثرة وعظيم الثواب، وأكسب المعنى **براعة وتأكيدًا ووضوحًا**. وبراعة الحديث وبلاغته هنا تكمن في قدسيَّة اَلْمكان وحرمته وشرفه؛ فالصلاة في الحرم المدنيّ لها من الفضل والدرجة ما يفوق ألف صلاة في مكان آخر.

وعليه يغلبُ في الحديث النبوي الشريف توظيف العدد مائة وألف ومضاعفاتهما للدلالة على الكثرة والمبالغة، ويأتي للدلالة على معدودٍ بعينه أو للإخبار عن حدثٍ تاريخي.

*****

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، ٤: ١٠٩، ح: ٣٢٠٧.

(٢) المصدر السابق، ٢: ٦٠، ح:١١٩٠.

- **اَلْخَاتِمَةُ وَأَهَمُّ اَلنَّتَائِجِ وَالتَّوْصِيَّاتِ.**
- **أولا: أهـمُّ النَّتَائِجِ:**

١- بَرَعَ النبيُّ الكريم ﷺ في توظيف العدد بكل أنواعه (العدد المفرد والعدد المركب والمعطوف وألفاظ العقود والمئة والألف)؛ في الدلالة على معانٍ وقيمٍ ودلالاتٍ كثيرةٍ ومتنوّعةٍ؛ تتصل بالشريعة الإسلامية ومبادئها وتعاليمها والعبادات والحدود والكفارات، وغيرها؛ فأفادت تلك الأعداد المعاني وضوحًا وتأكيدًا؛ أدَّى إلى فهم تلك المعاني وسهولة حفظها والعمل بها.

٢- تعدَّدت مظاهر البراعة في التوظيف البلاغي لكثير من الأعداد في الحديث النبوي؛ من خلال كثير من الصور والتراكيب البلاغية؛ كالاستعارة المكنية في قوله ﷺ:« **بُني الإسلام على خمس**»، والاستعارة التمثيلية في قوله:« **لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين**»..الخ.

٣- أحاديثُ كثيرةٌ ذكر فيها العدد للدلالة على الإخبار عن تعاليم الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وتمَّ توظيفها ببراعة فأدَّت دورًا مهمًّا دلاليًّا وبلاغيًّا، كما جاءت في سياق الإخبار عن حديث تاريخيّ أو فرض ربانيّ على عباده، فيما يتعلق بأعدادٍ ومقادير بعينها؛ سواء في العبادات، كالزكاة أو الصيام أو الصلوات أو الحج أو الكفارات أو الحدود أو أحكام الأسرة، وغيرها.

٤- لوحظ أنَّ ذكر العدد قد يفيد الحصر أو يفيد التمثيل، وكذلك قد

يوُظّف للدلالة على الإيجاز قبل التفصيل أو الإجمال قبل التفسير، أو تجزئة المعلومة والتيسير على المستمع؛ ليسهل الحفظ والفهم والعمل بما فُهِمَ من معانٍ، وكذلك قد يكون بسبب تعدّد الأحداث والمواقف وتنوعها.

٥- بعض الأحاديث النبوية الشريفة تم توظيف العدد في سياقها كناية عن الكثرة والمبالغة للحث والإغراء أو التهويل أو الحضِّ أو التشديد في النهي والتنفير، أو كناية عن القلة.

٦- كثير من الأعداد جاءت مقيدة بنعت أو تمييز أو كلمات بعينها؛ للدلالة على معانٍ مقصودة بعينها، وفي أحاديث أخرى جاء العدد مُطلقًا غير مُقيَّدٍ؛ للدلالة على التمثيل أو العموم والشمول أو التيسير أو التشديد والتهويل.

٧- ذكر العدد في أحاديث كثيرة جعلها مشتملة على التفصيل بعد إجمالٍ، ولا يخفى ما فيه من تأكيدٍ؛ لأنه عرض للمعنى في صورتين، إحداهما مجملة والأخرى مفصلة، فكأن المعنى عرض مرتين، كما لا يخفى ما فيه من تشويق يزيد المعنى تمكينا في نفس اَلْمُتلقِّي.

*****

- **قَائِمَةُ اَلْمَصَادِرِ واَلْمَرَاجِعِ.**
- **أولاً: القرآن الكريم:**
- **ثانيًا: المصادر والمراجع:**

- آل سعدي، عبد الرحمن بن ناصر، "بهجة قلوب الأبرار". تحقيق: عبد الكريم بن رسمي الدريني، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ).
- الأنصاري الخزرجي، أبو يحيى زكريا، "فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام"، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، قدم له وقرظه: الأستاذ عبد الفتاح أبو سنة، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية،١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، "إيثار الإنصاف في آثار الخلاف". تحقيق: ناصر العلي الخليفي، (ط١، القاهرة: دار السلام، ١٤٠٨هـ).
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، "التبيان في أيمان القرآن". تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، (ط١، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٩هـ).
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، "الطب النبوي". (ط١،بيروت: دار الهلال، د.ت).
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، "زاد المعاد في هدي خير العباد". (ط٢٧، بيروت: مؤسسة الرسالة، الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، ١٤١٥هـ).
- ابن الملقن، سراج الدين، "التوضيح لشرح الجامع الصحيح". تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي، (ط١، دمشق: دار النوادر، ١٤٢٩هـ).
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، "فتح الباري شرح صحيح البخاري". رقَّمه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن باز، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ).
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي،" بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م.

- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، "العدد في اللغة". تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر،(ط١،د.ن، ١٤١٣هـ).
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، "المحكم والمحيط الأعظم". تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ).
- ابن قدامة المقدسي، موفق الدين، "المغني". (ط١، بيروت: دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ).
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، "البداية والنهاية". (دمشق: دار الفكر، ٤٠٧هـ).
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، "السيرة النبوية". تحقيق: مصطفى عبد الواحد، (ط١، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٥هـ).
- ابن منظور، جمال الدين، "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).
- أبو موسى، محمد محمد، "دلالات التراكيب دراسة بلاغية".(القاهرة: مكتبة وهبة، د.ت).
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، "صحيح البخاري". تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).
- البهوتي، منصور، "الروض المربع". (ط١، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ١٣٩٠هـ).
- الثعالبي، أبو منصور، "الإعجاز والإيجاز". (ط٣، بيروت: دار الغصون، ١٤٠٥هـ).
- الثعالبي، أبو منصور، "سر البلاغة وسر البراعة". صححه وضبطه: عبد السلام الحوفي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).
- جاد، حسن، "البلاغة النبوية وأثرها في النفوس". *مجلة البحوث الإسلامية* – الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.
- جغيم، نعمان، "طريق الكشف عن مقاصد الشارع". (ط١، الأردن: دار النفائس، ١٤٣٥هـ).
- حسن، عباس، "النحو الوافي". (ط١٥، القاهرة: دار المعارف، د.ت).

- الحنفي، عبد الله، "الاختيار لتعليل المختار"، (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م).
- الخفاجي، ابن سنان، "سر الفصاحة". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م).
- الدماميني، بدر الدين، "مصابيح الجامع". (ط١، سوريا :دار النوادر، ٢٠٠٩م).
- الراجحي، عبده، "التطبيق النحوي".(ط١، القاهرة: مكتبة المعارف، ١٤٢٠هـ).
- الزمخشري، جار الله، "تفسير الزمخشري". (ط٣، بيروت: دار الكتب العربي، ١٤٠٧هـ).
- السبكي، تاج الدين، "طبقات الشافعية الكبرى". تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، (ط٢، القاهرة: هجر للطباعة، ١٤١٣هـ).
- السيوطي، جلال الدين، "الحاوي للفتاوي". تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).
- السيوطي، جلال الدين، "المزهر في علوم اللغة". تحقيق: فؤاد علي مخيمر، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).
- السيوطي، جلال الدين، "همع الهوامع". تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط١، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت).
- الشافعي، الإمام محمد بن إدريس، "الأم". (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٠هـ).
- الصنعاني، الأمير، "التنوير شرح الجامع الصغير". تحقيق: محمد إسحاق، (ط١، الرياض: مكتبة دار السلام، ١٤٣٢هـ).
- عيد، محمد، "النحو المصفَّى". (ط٢، القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٩٢م).
- العيني، بدر الدين، "عمدة القاري شرح صحيح البخاري". (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).
- الغنيمان، عبد الله محمد، "شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري". (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ).
- القرطبي، ابن رشد، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد". تنقيح وتصحيح: خالد العطار، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ).

- القزويني، جلال الدين، "الإيضاح في علوم البلاغة". شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، (ط٣، بيروت: دار الجيل، د.ت).
- القسطلاني، أحمد بن محمد، "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري"، (ط٧، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣٢٣هـ).
- المازري، أبو عبد الله، "المعلم بفوائد مسلم". تحقيق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، (ط٢، تونس: الدار التونسية، الجزائر: المؤسّسة الوطنية للكتاب، المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة، ط٢، ١٩٨٨م، ج٣ بتاريخ ١٩٩١م).
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، "الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي"، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
- المباركفوري، أبو الحسن، "مرعاة المفاتيح". (ط٣، بنارس- الهند: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية، ١٤٠٤هـ).
- مجموعة من العلماء،" الموسوعة الفقهية الكويتية". (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، عدد الأجزاء: ٤٥ جزءًا، الأجزاء ١-٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل – الكويت، والأجزاء ٢٤-٣٨: ط١، مطابع دار الصفوة – مصر، والأجزاء ٣٩ - ٤٥: ط٢، طبع الوزارة، من ١٤٠٤-١٤٢٧هـ).
- المراغي، أحمد مصطفى، "علوم البلاغة"، (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ).
- المغربي، شمس الدين، "مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل"، تحقيق: زكريا عميرات، (ط١، بيروت: دار عالم الكتب، ٢٠٠٣م).
- المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، (ط١، مصر: المكتبة التجارية، ١٣٥٦هـ).
- الميداني، عبد الرحمن حبنَّكة، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها". (ط١، بيروت: دار القلم، دمشق: الدار الشامية، ١٤١٦هـ).

- النجار، محمد عبد العزيز، "ضياء السالك إلى أوضح المسالك". (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة،٢٠٠١م).
- النووي، شرف الدين، "التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير". تحقيق: محمد عثمان الخشت، (ط، بيروت: دار الكتاب العربي،١٩٨٥م).
- النووي، شرف الدين، "المجموع". (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧م).
- النووي، شرف الدين، "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج". (ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ).
- الهروي، نور الدين الملا، "مرقاة المفاتيح". (ط١، بيروت: دار الفكر،١٤٢٢هـ).
- الهيثمي، ابن حجر، "الفتاوى الفقهية الكبرى". (ط١، بيروت: دار الفكر، د.ت).
- الولَّوي، محمد بن علي، "شرح سنن النسائي" المسمى «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى»، (ط١، دار المعراج الدولية للنشر، ودار آل بروم للنشر والتوزيع،٢٠٠٣م).

*****

• qَAŶmḥ ٰAlٰmSَAdr wAlٰmrَAjç.
• ÂwlA: AlqrĀn Alkrym:
• θAnyَA: AlmSAdr wAlmrAjç:
- Āl sçdy، çbd AlrHmn bn nASr، "bhjḥ qlwb AlÂbrAr". tHqyq: çbd Alkrym bn rsmy Aldryny، (T1، AlryAD: mktbḥ Alrŝd، 1422h-).
- AlÂnSAry Alxzrjy، Âbw yHyŶ zkryA، "ftH AlçlAm bŝrH AlĂçlAm bÂHAdyθ AlÂHkAm"، tHqyq: Alŝyx çly mHmd mçwD، Alŝyx çAdl ÂHmd çbd Almwjwd، qdm lh wqrĎh: AlÂstAð çbd AlftAH Âbw snḥ، (T1، byrwt: dAr Alktb Alçlmyḥ،1421 h2000 - - m).
- Abn Aljwzy، jmAl Aldyn Âbw Alfrj çbd AlrHmn bn çly، "ĂyθAr AlĂnSAf fy ĀθAr AlxlAf". tHqyq: nASr Alçly Alxlyfy، (T1، AlqAhrḥ: dAr AlslAm، 1408h–).
- Abn Alqym Aljwzyḥ، mHmd bn Âby bkr، "AltbyAn fy ÂymAn AlqrĀn". tHqyq: çbd Allh bn sAlm AlbTATy، (T1، mkḥ Almkrmḥ، dAr çAlm AlfwAŶd، 1429h-).
- Abn Alqym Aljwzyḥ، mHmd bn Âby bkr، "AlTb Alnbwy". (T1،byrwt: dAr AlhlAl، d.t).
- Abn Alqym Aljwzyḥ، mHmd bn Âby bkr، "zAd AlmçAd fy hdy xyr AlçbAd". (T27، byrwt: mŵssḥ AlrsAlḥ، Alkwyt: mktbḥ AlmnAr AlĂslAmyḥ، 1415h-).
- Abn Almlqn، srAj Aldyn، "AltwDyH lŝrH AljAmç AlSHyH". tHqyq: dAr AlflAH llbHθ Alçlmy، (T1، dmŝq: dAr AlnwAdr، 1429h-).
- Abn Hjr AlçsqlAny، ŝhAb Aldyn Âbw AlfDl ÂHmd bn çly، "ftH AlbAry ŝrH SHyH AlbxAry". rqٰmh: mHmd fŵAd çbd AlbAqy، qAm bĂxrAjh: mHb Aldyn AlxTyb، çlyh tçlyqAt AlçlAmḥ: çbd Alçzyz bn bAz، (T1، byrwt: dAr Almçrfḥ، 1379h–).
- Abn rŝd، Âbw Alwlyd mHmd bn ÂHmd AlqrTby،" bdAyḥ Almjthd wnhAyḥ AlmqtSd"، dAr AlHdyθ، AlqAhrḥ، 2004m.
- Abn sydh، Âbw AlHsn çly bn ĂsmAçyl، "Alçdd fy Allγḥ". tHqyq: çbd Allh bn AlHsyn AlnASr، wçdnAn bn mHmd AlĎAhr،(T1،d.n، 1413h-).
- Abn sydh، Âbw AlHsn çly bn ĂsmAçyl، "AlmHkm wAlmHyT AlÂçĎm". tHqyq: çbd AlHmyd hndAwy، (T1، byrwt: dAr Alktb Alçlmyḥ، byrwt، 1421h-).
- Abn qdAmḥ Almqdsy، mwfq Aldyn، "Almγny". (T1، byrwt: dAr Alfkr، byrwt، 1405h–).
- Abn kθyr، Âbw AlfdA' ĂsmAçyl bn çmr، "AlbdAyḥ wAlnhAyḥ". (dmŝq: dAr Alfkr، 407h–).
- Abn kθyr، Âbw AlfdA' ĂsmAçyl bn çmr، "Alsyrḥ Alnbwyḥ". tHqyq: mSTfŶ çbd AlwAHd، (T1، byrwt: dAr Almçrfḥ llTbAçḥ wAlnŝr wAltwzyç، 1395h-).

- Abn mnĎwr، jmAl Aldyn، "lsAn Alçrb". (T3، byrwt: dAr SAdr، 1414h–).
-Âbw mwsŶ، mHmd mHmd، "dlAlAt AltrAkyb drAsħ blAγyħ".(AlqAhrħ: mktbħ whbħ، d.t).
- AlbxAry، mHmd bn ĂsmAçyl Âbw çbd Allh، "SHyH AlbxAry". tHqyq: mHmd zhyr bn nASr AlnASr، (T1، byrwt: dAr Twq AlnjAħ، 1422h-).
- Albhwty، mnSwr، "AlrwD Almrbç". (T1، AlryAD: mktbħ AlryAD AlHdyθħ، 1390h–).
- AlθçAlby، Âbw mnSwr، "AlĂçjAz wAlĂyjAz". (T3، byrwt: dAr AlγSwn، 1405h-).
- AlθçAlby، Âbw mnSwr، "sr AlblAγħ wsr AlbrAçħ". SHHh wDbTh: çbd AlslAm AlHwfy، (T1، byrwt: dAr Alktb Alçlmyħ، d.t).
- jAd، Hsn، "AlblAγħ Alnbwyħ wÂθrhA fy Alnfws". mjlħ AlbHwθ AlĂslAmyħ – AlrŶAsħ AlçAmħ lĂdArAt AlbHwθ Alçlmyħ wAlĂftA' wAldçwħ wAlĂrŝAd، AlryAD.
- jγym، nçmAn، "Tryq Alkŝf çn mqASd AlŝArç". (T1، AlÂrdn: dAr AlnfAŶs، 1435h–).
- Hsn، çbAs، "AlnHw AlwAfy". (T15، AlqAhrħ: dAr AlmçArf، d.t).
- AlHnfy، çbd Allh، "AlAxtyAr ltçlyl AlmxtAr"، (T3، byrwt: dAr Alktb Alçlmyħ، 2005m).
- AlxfAjy، Abn snAn، "sr AlfSAHħ". (T1، byrwt: dAr Alktb Alçlmyħ، 1982m).
- AldmAmyny، bdr Aldyn، "mSAbyH AljAmç". (T1، swryA :dAr AlnwAdr، 2009m).
- AlrAjHy، çbdh، "AltTbyq AlnHwy".(T1، AlqAhrħ: mktbħ AlmçArf، 1420h–).
- Alzmxŝry، jAr Allh، "tfsyr Alzmxŝry". (T3، byrwt: dAr Alktb Alçrby، 1407h–).
- Alsbky، tAj Aldyn، "TbqAt AlŝAfçyħ AlkbrŶ". tHqyq: d. mHmwd mHmd AlTnAHy، d. çbd AlftAH mHmd AlHlw، (T2، AlqAhrħ: hjr llTbAçħ، 1413h-).
- AlsywTy، jlAl Aldyn، "AlHAwy llftAwy". tHqyq: çbd AllTyf Hsn çbd AlrHmn، (T1، byrwt: dAr Alktb Alçlmyħ، 1421h-).
- AlsywTy، jlAl Aldyn، "Almzhr fy çlwm Allγħ". tHqyq: fŵAd çly mxymr، (T1، byrwt: dAr Alktb Alçlmyħ، 1998m).
- AlsywTy، jlAl Aldyn، "hmç AlhwAmç". tHqyq: çbd AlHmyd hndAwy، (T1، AlqAhrħ: Almktbħ Altwfyqyħ، d.t).
- AlŝAfçy، AlĂmAm mHmd bn Ădrys، "AlÂm". (T1، byrwt: dAr Alfkr، 1400h).
- AlSnçAny، AlÂmyr، "Altnwyr ŝrH AljAmç AlSγyr". tHqyq: mHmd ĂsHAq، (T1، AlryAD: mktbħ dAr AlslAm، 1432h–).

- çyd، mHmd، "AlnHw AlmŚfŶ". (T2، AlqAhrħ: mktbħ AlŝbAb، 1992m).
- Alçyny، bdr Aldyn، "çmdħ AlqAry ŝrH SHyH AlbxAry". (T1، byrwt: dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby، d.t).
- AlγnymAn، çbd Allh mHmd، "ŝrH ktAb AltwHyd mn SHyH AlbxAry". (T1،
Almdynħ Almnwrħ: mktbħ AldAr، 1405h–).
- AlqrTby، Abn rŝd، "bdAyħ Almjthd wnhAyħ AlmqtSd". tnqyH wtSHyH: xAld AlçTAr، (T1، byrwt: dAr Alfkr، 1415h–).
- Alqzwyny، jlAl Aldyn، "AlĂyDAH fy çlwm AlblAγħ". ŝrH wtçlyq: mHmd çbd Almnçm xfAjy، (T3، byrwt: dAr Aljyl، d.t).
- AlqsTlAny، ÂHmd bn mHmd، "ĂrŝAd AlsAry lŝrH SHyH AlbxAry"، (T7، mSr: AlmTbçħ AlkbrŶ AlÂmyryħ، 1323h–).
- AlmAzry، Âbw çbd Allh، "Almçlm bfwAŶd mslm". tHqyq: fDylħ Alŝyx mHmd AlŝAðly Alnyfr، (T2، twns: AldAr Altwnsyħ، AljzAŶr: Almŵssħ AlwTnyħ
llktAb، Almŵssħ AlwTnyħ lltrjmħ wAltHqyq wAldřAsAt byt AlHkmħ، T2، 1988m، j3 btAryx 1991m).
- AlmAwrdy، Âbw AlHsn çly bn mHmd، "AlHAwy Alkbyr fy fqh mðhb AlĂmAm AlŝAfçy"، tHqyq: Alŝyx çly mHmd mçwD، wAlŝyx çAdl ÂHmd çbd Almwjwd (T1، byrwt: dAr Alktb Alçlmyħ، 1419h–1999m).
- AlmbArkfwry، Âbw AlHsn، "mrçAħ AlmfAtyH". (T3، bnArs- Alhnd: ĂdArħ AlbHwθ Alçlmyħ wAldçwħ wAlĂftA' - AljAmçħ Alslfyħ، 1404h-).
- mjmwçħ mn AlçlmA'،" Almwswçħ Alfqhyħ Alkwytyħ". (Alkwyt: wzArħ AlÂwqAf wAlŝŶwn AlĂslAmyħ، çdd AlÂjzA': 45 jz'Á، AlÂjzA' 1-23: AlTbçħ AlθAnyħ، dAr AlslAsl – Alkwyt، wAlÂjzA' 24-38: T1، mTAbç dAr AlSfwħ – mSr، wAlÂjzA' 39 - 45: T2، Tbç AlwzArħ، mn 1404-1427h-).
- AlmrAγy، ÂHmd mSTfŶ، "çlwm AlblAγħ"، (T3، byrwt: dAr Alktb Alçlmyħ، 1414h–).
- Almγrby، ŝms Aldyn، "mwAhb Aljlyl lŝrH mxtSr Alxlyl"، tHqyq: zkryA çmyrAt، (T1، byrwt: dAr çAlm Alktb، 2003m).
- AlmnAwy، çbd Alrŵwf، fyD Alqdyr ŝrH AljAmç AlSγyr، (T1، mSr: Almktbħ AltjAryħ، 1356h–).
- AlmydAny، çbd AlrHmn Hbnǩħ، "AlblAγħ Alçrbyħ ÂsshA wçlwmhA wfnwnhA". (T1، byrwt: dAr Alqlm، dmŝq: AldAr AlŝAmyħ، 1416h-).
- AlnjAr، mHmd çbd Alçzyz، "DyA' AlsAlk ĂlŶ ÂwDH AlmsAlk". (T1، byrwt: mŵssħ AlrsAlħ،2001m).
- Alnwwy، ŝrf Aldyn، "Altqryb wAltysyr lmçrfħ snn Albŝyr Alnðyr".

tHqyq: mHmd çθmAn Alxŝt‹ (T‹ byrwt: dAr AlktAb Alçrby‹1985m).
- Alnwwy‹ ŝrf Aldyn‹ "Almjmwç". (T1‹ byrwt: dAr Alfkr‹ 1997m).
- Alnwwy‹ ŝrf Aldyn‹ "AlmnhAj ŝrH SHyH mslm bn AlHjAj". (T2‹ byrwt: dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby‹ 1392h–).
- Alhrwy‹ nwr Aldyn AlmlA‹ "mrqAħ AlmfAtyH". (T1‹ byrwt: dAr Alfkr‹1422h–).
- Alhyθmy‹ Abn Hjr‹ "AlftAwŶ Alfqhyħ AlkbrŶ". (T1‹ byrwt: dAr Alfkr‹ d.t).
- Alwlw̃y‹ mHmd bn çly‹ "ŝrH snn AlnsAŶy" AlmsmŶ «ðxyrħ AlçqbŶ fy ŝrH AlmjtbŶ»‹ (T1‹ dAr AlmçrAj Aldwlyħ llnŝr‹ wdAr Āl brwm llnŝr wAltwzyç‹2003m).

*****

Chief Administrator
Prof. Ahmed Ibn Salem AL-Ameri
His High Excellency, President of the University

Deputy Chief Administrator
Prof. Abdullah Ibn Abdulaziz Al-Tamim
Vice Rector for Graduate Studies and Scientific Research

Editor –in- Chief
Prof. Khalid suliman algossy
Professor in the Department of Applied Linguistics - Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

Managing Editor
Dr. Mohammed Saeed Ibraheem Allowaimi
Associate Professor, Department of Rhetoric and Criticism - College of Arabic Language

Editorial board members

Prof. Saad Ibn Abd ul Aziz Maslouh
Professor in the Department of Linguistics - Kuwait University

Prof. Mohammad Ibn Ibrahim Al-Qadi
Professor at the Department of Arabic Linguistics - Tunis University

Prof. Abdullah Muhammad Assudais
Professor in the Department of Syntax, Morphology and Philology - College of Arabic Language - Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

AL QASIM. QASEM AHMED A
Professor in the Department of Linguistics - King Khalid University

Dr. Mohammed N. Al-Anazi
Professor in the Department of Applied Linguistics - Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

ABDULAZIZ SALEH ABDULLAH BIN DEAILIJ
Professor in the Department of Rhetoric and Criticism - College of Arabic Language - Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

Prof. Taher Abdel-Hay Shabaneh
Professor in the Department of Syntax and Morphology - Kafrelsheikh University

Editorial-secretary
Prof. Mamdouh Ibrahim Mahmoud
Deanship of Scientific Research

Criteria of Publishing

The Arab Science Journal is a refereed scientific journal; issued by the Deanship of Scientific Research, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University. It publishes scientific research according to the following regulations:

I. Acceptance Criteria:

1. Originality, innovation, academic rigor, research methodology and logical orientation.
2. Complying with the established research approaches, tools and methodologies in the respective disciplines.
3. Accurate documentation.
4. Language accuracy.
5. Previously published submissions are not allowed.
6. Submissions must not be extracted from a paper, a thesis/dissertation, or a book by the author or anyone else.

II.Submission Guidelines:

1. The author should write a letter showing his interest to publish the work, coupled with a short CV and a confirmation that the author owns the intellectual property of the work entirely and that he will not publish the work without a written agreement from the editorial board.

2. Submissions must not exceed 50 pages (A4).

3. Submissions are typed in Traditional Arabic, in 17-font size for the main text, and 14-font size for footnotes, with single line spacing.

4. The researcher sends his research to the electronic journal's platform (https://imamjournals.org) with a summary in Arabic and English, not exceeding two hundred words.

III. Documentation:

1. Footnotes should be placed in the footer area of each page respectively..

2. Sources and references must be listed at the end.

3. Sample images of the verified/edited manuscript should be inserted in their respective areas.

4 - Clear pictures and graphs that are related to the research should be included in appendices.

IV. In case the author is dead, the date of his death, in Hijri calendar, is used after his name in the main body of the research.

V. Foreign names of authors are transliterated in Arabic script followed by Latin characters between brackets. Full names are used for the first time the name is cited in the paper.

VI: Submitted research papers for publication in the journal are refereed by two referees, at least.

VII. Rejected research papers will not be returned to their authors.

Address of the Journal:

All correspondence should be sent to the editor of the Journal of Arabic Studies:

Riyadh,11432 P.O. Box 5701
Tel: 2582051 - Fax 2590261
www. imamu.edu.sa
E.mail: arabicjournal@imamu.edu.sa